نظام السياسات الخارجية المصرية

الأستاذ الدكتور/ جهاد عودة
قسم العلوم السياسية- جامعة حلوان

ميريت للنشر والمعلومات
الطبعة الأولى ٢٠٠٠

إهـــــداء

إلى مشيرة ومريم ومروان
إلى أبي وأمي وأخي
إلى علي الدين هلال وبهجت قرني
إلى جماعة الخارجية المصرية

١- نماذج تحليلية:

النموذج الأول: الدور القومى والسياسة الخارجية.

النموذج الثانى: الدور القومى وأوصافه كمتغيرات مستقلة.

النموذج الثالث: العلاقة المباشرة بين الدولة ومصادر مفهوم الدور القومى(I).

النموذج الرابع: الهيراركى العالمى للقوة.

النموذج الخامس: نموذج التحليل المقترح للدور القومى (II)

النموذج السادس: نموذج التحليل المقترح بعلاقاته الارتباطية المحتملة -"مقترب التطـور الموقفى" (III).

النموذج السابع: تطبيقات "مقترب التطور الموقفى" (IV).

النموذج الثامن: أنماط وهيكل عمليات سلوك السياسة الخارجية المصرية (V).

النموذج التاسع: السياسة الخارجية كجزء من الدولة على المستوى الخـــارجى، إقليميــا ودوليا (VI).

النموذج العاشر: دينامية انعكاس الموارد وصنع قرار السياسة الخارجية(VII).

٢- جداول:

الجدول (أ) : مصفوفة المصلحة القومية.

الجدول(ت): مصفوفة المصلحة الحيوية.

الجدول (ج): مصفوفة أنماط الدور القومى.

تمهـــيد

يقوم هذا الكتاب بصياغة إطار مفهومي وتفسيري متكـــامل لنمــط وعمليات السياسة الخارجية المصرية. فيتناول بالتحليل السياسة الخارجيـــة كعملية مستمرة والهياكل الوظيفية والعمليات كسلوك تطوري.

فالباحث يحلل إمبريقيا السياسة الخارجية كجزء من نظام السياســـة العامة. فالسياسة العامة تعبر عن نفسها كعلاقة بين الدولة والمجتمع مــــن ناحية، وكعلاقة بين الداخل والخارج من ناحية أخرى. كمـــا يتعـــامل مـــع موارد الدولة باعتبارها تضم ليس فقـــط المـــوارد الماديـــة بـــل المـــوارد التكنولوجية والدبلوماسية أيضا. فالفرضية هنا أنـــــه فـــى ســـياق الدولـــة والمجتمع فى مصر هناك أهمية للموارد الدبلوماسية التى تعرف بأنها مجمع الخبرات للدبلوماسيين المصريين. الأمر الذى يجعل دراسة النظـــام الإدارى مسألة مهمة للتعرف على كيفية التعبير إداريا عن هذه القدرات. كما أنه لـــم يعد من الملائم نظريا دراسة السياسة الخارجية باعتبارها ســـلوكا بســـيطا موجها من دولة لأخرى. هنا يجرى فهم السلوك الخارجى فى ســـياق مـــن التفاعل المتعدد.

يشير البحث كذلك إلى أن السلوك الخارجي يمكن أن يقوم به فاعل غير وزارة الخارجية، كالمؤسسة العسكرية، مما يؤكد أهمية دراسة الســـلوك الخارجى فى السياق التبادلى بين الدولة والمجتمــــع والداخـــل والخـــارج. وأخيراً.. فإن السياسة الخارجية تتعلق بالإدركات الذاتية لصـــانعى القـــرار، فالنيّات والأفكار والدوافع الفردية والجماعية لها دور مـــهم فـــى صياغـــة القرار.

وخلاصة القول إن السياسة الخارجية تعبير عــن الصــراع بيــن ديناميات الفرص وديناميات القيود. فالسياسة الخارجية هى فعل عاقل فــى سياق زمنى من أجل تعظيم الفرص وتقليل المخاطر والقيود. هكــذا تعتــبر السياسة الخارجية تعبيرا عن فن المناورة وإعادة تعريف المصالح وانتــهاز الفرص ولكن فى إطار المصالح الدائمة.

إن هذا الكتاب يعترف بأهمية إسهام الدراسة المصرية الأكاديميـــة فى تحليل السياسة الخارجية. ويقف على رأس هذه المدرســـة كــل مــن الأستاذ الدكتور علىّ الدين هلال والأستاذ الدكتور بهجت قرنى، هذا بــالطبع دون إغفال الأثر المهم لكل من الأساتذة الدكاترة محمد السيد ســليم، وودودة بدران، وأحمد يوسف أحمد، ومصطفى علوى. وهناك من نابهين لهم تــأثير على تحليل السياسة الخارجية كالخبراء والباحثين فــى مركــز دراســات الأهرام والمركز القومى لدراسات الشرق الأوســط والمجلــس المصــرى للعلاقات الخارجية ومراكز الدراسات المتخصصة بالعاصمة.

هذا الكتاب كان من الممكن أن يكون شــيئا آخــر لــولا المعونــة الصادقة من السيد وزير الخارجية عمرو موسى وفريق مكتبـــه، وأخــص بالذكر السفير محمد العرابى والمستشار الدكتور وليد عبد النــاصر. وكــان فضل السفير الدكتور محمود فرغل مساعد الوزير ومدير المعهد للدراســات الدبلوماسية كبيراً وغير منكور. كما تلقيت المعونة فى الخارجية من كثيرين منهم السفير حسن سالم مساعد الوزير، والوزير المفوض محمد سعد عبيــد. وقد ساعدنى بإخلاص فريق من الباحثين المساعدين : أكرم ألفى، وطــارق فؤاد، وعبد المنعم محمد. إضافة إلى المجهود الجبار الذى قام به مصطفــى محمد مصطفى فى الجمع الإليكترونى على الكمبيوتر حيث انتهى منه فــى وقت مناسب.

الباب الأول

تطور الهيكل الإدارى والتنظيمى لوزارة الخارجية ١٩٥٥-٢٠٠٠

أولا: الهيكل الإدارى والتنظيمى : ١٩٥٥

بعد قيام ثورة ١٩٥٢ حدثت مجموعة من التطورات دعت إلى ضرورة إعادة تنظيم وزارة الخارجية، فقد تطورت الأحداث تباعا، حيث أتمت الثورة إنهاء الاحتلال البريطانى لمصر باتفاقية الجلاء وإبعاد النفوذ الأجنبى باستقلال سياسة مصر الخارجية على ضوء نبذ الأحلاف، وجمع شمل الدول الأفريقية والآسيوية للتعاون على تنمية خصائصها القومية، وزيادة التبادل بينهما، والكفاح المشترك لإنجاح وتدعيم مبادئ هيئة الأمم المتحدة وقراراتها باحترام الدول لالتزاماتها ولحقوق الإنسان، ومقاومة الضغط السياسى للدول الكبيرة على الدول الصغيرة، وتصفية الاستعمار وتأييد حق الشعوب في التحرر وتقرير مصيرهم.

لذلك أصبح لازماً مع هذه الأعمال الضخمة التى أتمتها الثورة وهذه الأهداف القومية التى تتوخاها، أن يعاد النظر فى تنظيم أجهزة وزارة الخارجية، وإصلاح الإدارة الدبلوماسية التى تشارك في تنفيذ هذه الأعمال وتسعى إلى تحقيق هذه الأهداف.

وكان هدف التنظيم الجديد أن يوفر لكل إدارة في وزارة الخارجية مجال العمل المنسق المثمر. وعلى هذا الأساس صدر القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٥ في ٢١ سبتمبر، جاء فيه:

مادة (١)

تتولى وزارة الخارجية تنفيذ السياسة الخارجية للدولة ودراسة كافة الشئون المتعلقة بها والسهر على علاقات مصر مع الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية ورعاية مصالح المصريين وحمايتهم فى الخارج، وتمارس جميع الاختصاصات التى تتصل بعلاقات مصر بالدول الأجنبية ومنها:

١ – تنظيم تبادل التمثيل الدبلوماسي والقنصلى مع الدول الأجنبية واشتراك مصر في المنظمات والمؤتمرات والمعارض الدولية.

٢ – إعداد وتوجيه التعليمات الدبلوماسية والقنصلية لبعثات التمثيل المصرية والإشراف على مختلف علاقات مصر بالخارج.

٣ ـــ القيام بالاتصالات والمباحثات والمفاوضات لعقد كافة المعاهدات والاتفاقات الدولية والإشراف على تنفيذها وتفسيرها ونقدها بالاشتراك مع الوزارات والمصالح المختلفة.

٤ ـــ تولى الاتصالات بين وزارات ومصالح ودوائر الحكومة المصرية وبين الهيئات والحكومات الأجنبية وبعثاتها الدبلوماسية.

٥ ـــ رعاية المصالح المصرية في الخارج واتخاذ الإجراءات لحمايتها في حدود القوانين واللوائح والمعاهدات والعرف الدولي.

٦ ـــ شؤون المزايا والحصانات والإعفاءات الدبلوماسية والمراسيم واقتراح منح الأوسمة للأجانب، وكذلك للمصريين المقيمين في الخارج وإبداء الرأى في الإذن للمصريين لحمل الأوسمة والألقاب الأجنبية.

٧ ـــ إصدار الجوازات الدبلوماسية ومهمة منح تأشيرات الدخول والمرور الخاصة بها طبقاً للأوضاع المقررة في القانون.

٨ ـــ استجماع كافة العناصر ذات الأثر في سياسة الدول الخارجية من الوزارات والمصالح المختصة وتزويد هذه الوزارات والمصالح بما تراه من معلومات ودراسات مختصة بعلاقات مصر الدولية وبما يهم هذه الوزارات والمصالح من أمور.

٩ ـــ القيام بنشر الأنباء والمعلومات التى تعرف مصر في الخارج.

مادة (٢)

يشرف الوزير على أعمال وزارة الخارجية ويتولاها:

١ ـــ الديوان العام.

٢ ـــ البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الخارج.

٣ ـــ الوفود الدائمة والمؤقتة لدى المنظمات الدولية.

مادة (٣)

يعاون الوزير وكيل وزارة دائم. ويكون لوكيل الوزارة الدائم مساعدون لهم نفس سلطات وكلاء الوزارات المنصوص عليها في مختلف القوانين واللوائح.

مادة (٤)

توزيع أعمال الديوان العام على الوجه الآتى:

١ ــ الشؤون السياسية.
٢ ــ الشؤون العامة والإدارية.
٣ ــ الشؤون الاقتصادية.

وتتولى كلا من هذه الشؤون إدارات تنشأ وتلغى بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الخارجية، ويصدر بتنظيمها وتفريغ أقسام أو مكاتب منها بتحديد اختصاصها أو تعديله قرار من وزير الخارجية بناء على ما يعرضه وكيل الوزارة الدائم، كما يشرف على كل من هذه الشؤون مساعد لوكيل الوزارة الدائم تتبعه الإدارات المشار إليها بفروعها.

مادة (٥)

يشترط فيمن يعين وكيلا مساعداً أن يكون وزيراً مفوضاً بلقب سفير على الأقل، على أن لا يقل مرتبه عن زملائه من الوكلاء المساعدين في الوزارات الأخرى، ويشترط فيمن يعين مدير إدارة أن يكون مستشاراً على الأقل.

مادة (٦)

ينشأ بالديوان العام لجنة عليا استشارية للتخطيط والتنسيق تشكل من الوزير رئيساً ووكيل الوزارة والوكلاء المساعدين أعضاء، ويجوز لوزير الخارجية أن يضم إلى اللجنة بصفة أعضاء من يرى ضمهم من مديري الإدارات.

وتختص اللجنة بدراسة الأوضاع السياسية الدولية وما ينشأ عنها من مشكلات وموقف مصر منها وتوصيات اللجنة في صددها.

ويكون للجنة سكرتارية وأمانة محفوظات سرية تجمع فيها دراسات اللجنة وتقاريرها وتوصياتها.

مادة (٧)

يشكل بوزارة الخارجية مجلس أعلى للتجارة الخارجية من الوكلاء الدائمين لوزارات الخارجية والمالية والاقتصاد والتجارة والصناعة، ومن الوكيل المساعد للشئون الاقتصادية لوزارة الخارجية والوكيل المساعد للتجارة الخارجية بوزارة التجارة والصناعة.

ويختص هذا المجلس بالدراسة والموافقة على مشروعات اتفاقيات الدفع والاتفاقات التجارية قبل عرضها على مجلس الوزراء لإقرارها.

وتنظم أعمال المجلس وإجراءاته بقرار يصدره وزير الخارجية بعد الاتفاق مع وزيرى المالية والاقتصاد والتجارة والصناعة.

مادة (٨)

تنشأ بعثات التمثيل الدبلوماسى وتلغى بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الخارجية وتشمل هذه البعثات:

١ ــ السفارات.

٢ ــ المفوضيات.

٣ ــ وفد مصر الدائم لدى الأمم المتحدة ومكاتب ممثلى مصر لدى فروعها.

مادة (٩)

دائرة اختصاص أعضاء بعثة التمثيل الدبلوماسى هى إقليم الدولة أو الدول المعتمدين لديها.

مادة (١٠)

تنشأ بعثات التمثيل القنصلى وتلغى بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الخارجية وتشمل هذه البعثات:

١ ــ القنصليات العامة.

٢ ــ القنصليات.

٣ ــ نيابة القنصليات.

وتحدد دوائر اختصاص كل بعثة قنصليا بقرار من وزير الخارجية بناء على ما يعرضه وكيل الوزارة الدائم.

مادة (١١)

يكون اتصال وزارات الحكومة ومصالحها وهيئاتها بالمنظمات الدولية وبالحكومات الأجنبية أو بعثاتها التمثيلية عن طريق وزارة الخارجية أو بعلمها كما يكون اتصال الحكومات الأجنبية أو بعثاتها التمثيلية أو المنظمات الدولية لوزارات الحكومة عن طريق وزارة الخارجية أو بعلمها.

مادة (١٢)

تلغى المادتان ٣، ٤٧ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ والمادة (١) من القانون رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٥٤.

مادة (١٣)

على وزير الخارجية تنفيذ هذا القانون وإصدار القرارات والتعليمات التى يقتضيها هذا التنفيذ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،

***

وفى الشهر التالى – أكتوبر (١٩٥٥) – صدر القانون ١٣١٠ بشأن تنظيم وزارة الخارجية، وقد جاء في المذكرة المرفوعة لمجلس الوزراء في هذا الصدد أنه:

".. مع النص على إنشاء الإدارات وإلغائها يكون بقرار من مجلس الوزراء، فقد رؤى تمشياً في ذلك مع الفقه الإدارى أن يكون لوزير الخارجية أن يعيد توزيع اختصاصات الإدارات بما تقتضيه مصلحة العمل..).

تقرر أن يتشكل الديوان العام على الوجه الآتى:

أولاً: إدارة مكتب الوزير وتتبعها السكرتارية الفنية والبرلمانية والخاصة بالوزير.

ثانيا: إدارة مكتب نائب الوزير وتتبعها السكرتارية الفنية والبرلمانية والخاصة بنائب الوزير.

ثالثا: إدارة مكتب الوكيل الدائم ووتبعها السكرتارية الفنية والخاصة للوكيل الدائم.

رابعاً: إدارة الأبحاث وتتبعها الأقسام والمكاتب والأقلام الآتية:

١ ــ قسم الأمن، ويتكون من مكاتب لحاملى الحقائب الدبلوماسية ولأمن الوثائق ولأمن المبانى وغيرها.

٢ ــ قسم الرموز، ويتكون من مكتب فنى ومكتب لإرسال واستقبال البرقيات الرمزية وحلها.

٣ ــ قسم النشرات.

٤ ـ قسم المعلومات، ويتكون من مكتب البحوث ومكتب الإعـــلام ومكتــب التراجم.

٥ ـ الأمانة العامة للمحفوظات ويتبعـــها أمنـــاء المحفوظــات فـــي إدارات الوزارة وفى بعثاتها التمثيلية، كما تتبعها محفوظات الديوان العام التـــى تتكون من المكاتب والأقلام الآتية:

أ ـ مكتب الأرشيف العام ويتبعه:
- ١ ـ قلم الوارد ويتكون من:
  - أ ـ فرع الفهرست.
  - ب ـ فرع القيد.
  - ج ـ فرع التنسيق.
  - د ـ فرع المراجعة.
- ٢ ـ قلم الصادر.
- ٣ ـ قلم الحركة.
- ٤ - قلم البرقيات.
- ٥ ـ قلم الطرود.
- ٦ ـ قلم المراجعة والاستعجالات.

ب ـ مكتب الأرشيف السرى ويتبعه:
- ١ ـ قلم الوارد.
- ٢ ـ قلم الصادر.
- ٣ ـ قلم الوثائق.
- ٤ ـ قلم الحركة والحفظ.

ج ـ مكتب أرشيف الشئون الإدارية ويتبعه:
- ١ ـ قلم محفوظات إدارتى الميزانية والمستخدمين.
- ٢ ـ قلم محفوظات إدارتى الحسابات والعهد المنقولة والمبانى.
- ٣ ـ قلم المراجعة والحفظ والفرز.

خامسا: إدارة المراسم

وتتبعها الأقسام الآتية:
- ١ ـ القسم العام.
- ٢ ـ قسم المزايا والحصانات.

٣ ــ قسم الجوازات والبطاقات.

سادسا: إدارة المعاهدات والاتفاقات الدولية
وتتبعها الأقسام والمكاتب الآتية:
١ ــ القسم السياسى.
٢ ــ القسم الاقتصادى والاجتماعى.
٣ ــ القسم الثقافى.
٤ ــ قسم الترجمة.
٥ ــ قسم أمانات المكتبة، ويتكون من المكاتب الآتية:
أ ــ مكتب الفهارس والتسجيل.
ب ــ مكتب الدوريات.
ج ــ مكتب التواصى (شراء الكتب) والإعارة.

سابعاً: إدارة التفتيش الفنى والإدارى
ويتبعها القسمان التاليان:
١ ــ قسم التفتيش الفنى.
٢ ــ قسم التفتيش الادارى.

ثامنا: إدارة الشئون السياسية
وتتبعها الإدارات والأقسام الآتية:
١ ــ **الإدارة العربية والأفريقية وتتبعها الأقسام الآتية:**
أ ــ قسم الدول العربية ويختص بشئون الدول الآتية:
العراق ــ لبنان ــ سوريا ــ اليمن ــ المملكة العربية السعودية ــ المملكة الأردنية الهاشمية ــ ليبيا ــ تونس ــ الجزائر ــ مراكش وباقى بلاد شبه الجزيرة العربية.
ب ــ قسم جامعة الدول العربية وفلسطين ويختص بالشئون الآتية:
مجلس الجامعة وفروعه ولجانه ــ المعاهدات بين دول الجامعة ــ فلسطين وغيرها من بلاد المنطقة ــ شئون الهدنة والمقاطعة للاجئين ــ حلول قضية فلسطين.
ج ــ قسم السودان ويختص بشئون السودان.

د ــ قسم البلاد الأفريقية ويختص بشئون البلاد الأفريقيـــة فيمـــا عـــدا البلاد العربية بشمال أفريقيا.

٢ ــ الإدارة الشرقية والآسيوية وتتبعها الأقسام الآتية:

أ ــ قسم شرق آسيا، ويختص بشئون :
الصين الشعبية ــ فرموزا ــ اليابـــان ــ كوريـــا ــ الفلبيـــن ــ أستراليا ــ نيوزيلندا، وغيرها من بلاد المنطقة.

ب ــ قسم جنوب وجنوب شرق آسيا، ويختص بشئون :
الهند ــ نيبال ــ بوتـــان ــ ســيلان ــ بورمـــا ــ تـــايلاند ــ أندونيسيا ــ ملايو ــ سنغافورا ــ بورنيو الشمالية، وغيرها مـــن بلاد المنطقة.

ج ــ قسم غرب آسيا ــ ويختـــص بشـــئون إيـــران ــ أفغانســـتان ــ باكستان.

٣ ــ إدارة شرق أوروبا: ويتبعها القسمان التاليان:

أ ــ قسم دول شرق أوروبا: ويختص بشئون :
ألمانيا الشرقية ــ تشيكوسلوفاكيا ــ بولندا ــ الاتحاد الســـوفيتى ــ فنلندا.

ب ــ قسم دول البلقان ويختص بشئون :
رومانيا ــ بلغاريا ــ ألبانيا ــ يوغسلافيا.

٤ ــ إدارة غرب أوروبا وتتبعها الأقسام الآتية:

أ ــ قسم اتحاد غرب أوروبا:
ويختص بشئون منظمات غرب أوروبـــا (الأطلنطـــى ــ مجلـــس أوروبا ــ اتحاد غرب أوروبا ــ الضمان الجمـــاعى ومعاهداتـــه واتفاقاته ــ الدفاع المشترك)

ب ــ قسم دول شمال وجنوب غرب أوروبا:
ويختص بشئون : إسبانيا ــ البرتغال ــ فرنســـا ــ بلجيكـــا ــ هولندا ــ الدنمارك ــ السويد ــ النرويج ــ ألمانيـــا الغربيـــة ــ إيطاليا ــ النمسا ــ سويســـرا ــ لوكســـمبورج ــ مونـــاكو ــ اليونان ــ ليشتنشتين.

ج ــ قسم بريطانيا وأيرلندا :

ويختص بشـــئون اتفاقيـــة الجـــلاء والعلاقـــات البريطانيـــة ـــ الكومنولث كمجموعة ـــ أيرلندا.

٥ ـــ إدارة الأمريكتين وتتبعها الأقسام الآتية:

أ ـــ قسم الولايات المتحدة وكندا.

ب ـــ قسم أمريكا اللاتينية، ويختص بشئون :

الأرجنتين ـــ البرازيل ـــ أورجواى ـــ بيرو ـــ أكوادور ـــ بوليفيـــا ـــ باراجواى ـــ شيلى ـــ فنزويلا ـــ كولومبيا ـــ جواتيمالا ـــ المكســـيك ـــ هندوراس ـــ سلفادور ـــ نيكاراجوا ـــ كوستاريكا ـــ بنمـــا ـــ دول البحر الكاريبى وجزره، وغير ذلك من دول المنطقة.

ج ـــ قسم الأحلاف الأمريكية.

٦ ـــ إدارة الأمم المتحدة وتتبعها الأقسام الآتية:

أ ـــ قسم الأمم المتحدة.

ب ـــ قسم الوكالات المتخصصة.

ج ـــ قسم المستندات والوثائق.

د ـــ قسم المؤتمرات.

٧ ـــ إدارة الصحافة: ويتبعها القسمان التاليان:

أ ـــ قسم الاستعلامات والبحوث.

ب ـــ قسم الشئون الصحفية.

تاسعاً : الشئون الاقتصادية وتتبعها الإدارات الآتية:

١ ـــ إدارة التجارة الخارجية.

٢ ـــ إدارة المنظمات الدولية والإقليمية الاقتصادية.

٣ ـــ إدارة المعارض والشئون العامة.

عاشراً : الشئون العامة للديوان وتتبعها الإدارات والأقسام الآتية:

١-الإدارة القنصلية ويتبعها قسمان:

أ ـــ القسم العام ويتكون من

- ـــ المكتب القضائى.
- ـــ المكتب العام.
- ـــ مكتب الملاحة البحرية والجوية.

ب ـ <u>القسم القنصلى ويتكون من</u>

- ـ مكتب شئون المصريين.
- ـ مكتب البحوث الفنية.
- ـ مكتب شئون الأجانب.

٢ ـ <u>إدارة الثقافة وتتبعها الأقسام الآتية</u>

أ ـ قسم التعاون الثقافى العربى.

ب ـ قسم التعاون الثقافى الشرقى والأفريقى.

ج ـ قسم التعاون الثقافى الغربى.

٣ ـ <u>الإدارة العامة للشئون الإدارية:</u>

وتتبعها الإدارات الآتية:

أ ـ إدارة الميزانية.

ب ـ إدارة المستخدمين.

ج ـ إدارة الحسابات.

د ـ إدارة العهد المنقولة والمبانى.

وفى أوائل عام ١٩٥٧ حدث تطور آخر بالنسبة لكيفية اتصال الوزارات والمصالح بالمنظمات الدولية والحكومات الأجنبية وبعثاتها فى مصر، وفى هذا الصدد صدر قرار بقانون جمهورى يقضى بأن يعين من كل وزارة أو مصلحة أو هيئة حكومية، الجهة التى تشرف على اتصالات الوزارة أو المصلحة أو الهيئة بالمنظمات الدولية والحكومات الأجنبية فى الخارج وبعثاتها التمثيلية في مصر والمراكز الإقليمية والفرعية للمنظمات الدولية بمصر والهيئات المشتركة بين الحكومة المصرية والحكومات الأجنبية، وأن تبلغ الوزارة أو المصلحة أو الهيئة الحكومية وزارة الخارجية بهذا التعيين وباسم الموظف المسئول عن هذه الجهة، ولا يجوز للوزارة أو المصلحة أو الهيئة الحكومية الاتصال بالمنظمات الدولية وبالحكومات الأجنبية في الخارج أو بعثاتها التمثيلية بمصر إلا عن طريق الجهة المختصة.

أما عن اتصالات الموظفين السياسيين، فقد حظر القانون على الموظفين العامين الاتصال بأى منظمة دولية أو حكومية أجنبية في الخارج أو بعثاتها التمثيلية بمصر في شئ يتعلق بأعمال وظائفهم إلا عن طريق الجهة المعنية في الوزارة أو المصلحة أو الهيئة الحكومية التى تتبعها،

ويجب على الموظف المسئول عن الجهة المعنية أن يخطر وزارة الخارجية مقدماً وكتابة، بكل اتصال يطلب إليه مع أية منظمة دولية أو حكومة أجنبية في الخارج أو أية بعثة تمثيلية بمصر، كما يحظر على الموظفين القيام بهذا الاتصال قبل تلقى جواب وزارة الخارجية، ويجوز الموافقة في حالة الاستعجال بأن تكون الموافقة شفاهة على أن تؤيد كتابة فيما بعد، ويجوز لكل وزارة أو مصلحة أو بعثة حكومية أن تتصل مباشرة بالمنظمات الدولية في الخارج ومراكزها الإقليمية والفرعية بمصر.

ثانيا: الوحدة المصرية السورية ١٩٥٨

كان لقيام الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨ تأثيرها على بنية الوزارة التى أصبحت فيما بعد "وزارة الخارجية لإقليمى الجمهورية العربية المتحدة". فقد أصبحت القاهرة ابتداء من أول فبراير ١٩٥٨ عاصمة الاتحاد وانتقلت إليها السفارات المعتمدة لدى حكومة الاتحاد، وأصبح لزاماً على سفرائها تقديم أوراق اعتماد جديدة للرئيس جمال عبد الناصر بصفته رئيس الجمهورية العربية المتحدة. وبدأت وزارة الخارجية السورية تصفى كل أعمالها في دمشق تمهيداً لانتقالها إلى وزارة الخارجية الجديدة بالقاهرة. كما تقرر أن تمثل الجمهورية العربية المتحدة المحافل الدولية بصوت واحد. وأن يمثلها في جامعة الدول العربية ممثل واحد أيضا.

من جانب آخر، قامت وزارة الخارجية السورية باستدعاء رؤساء البعثات الدبلوماسية الأجنبية في دمشق لإبلاغهم بقيام الجمهورية العربية المتحدة، وقد تسلم كل منهم وثيقة إعلان الجمهورية التى أرفقت بها مذكرة جاء فيها:

(إنه تحقيقا لإرادة الشعب العربى في مصر وسوريا وتنفيذاً لدستور كلتا الجمهوريتين ونتيجة للمباحثات التى انتهت في أول فبراير وأسفرت عن إعلان الوحدة بين القطرين وإعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة، نرجو إبلاغ حكومتكم وثيقة إعلان الجمهورية العربية المتحدة).

وقد ترتب على الوحدة أن أدمجت ميزانية الشئون الخارجية في الإقليمين بمعرفة لجنة مصرية سورية مشتركة وتناولت حركة الإدماج والتنسيق، الهيئات الدولية وفى مقدمتها مكاتب مصر الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك وفى جنيف ولدى المجلس الاستشارى في الصومال.

ثم تناولت عملية التنسيق بحث أقدمية رجال السلك الدبلوماسى في إقليمي مصر وسوريا بحيث أصبحت هناك أقدمية واحدة في الدولة الجديدة.
وبناء على ذلك تحولت جميع السفارات والمفوضيات في دمشق إلى قنصليات، إذ ركزت الدول الأجنبية تمثيلها الدبلوماسى في الدولة الجديدة في القاهرة.

ولمواجهة هذا التوسع في عدد الدبلوماسيين والإداريين بعد دمج وزارتى الخارجية في الإقليمين، قامت الخارجية المصرية باستئجار ثلاثة طوابق في عمارة جديدة مواجهة لها تحتوى على ستين غرفة وانتقلت إليها خمس إدارات هى: الأفريقية والاقتصادية والثقافية والمالية والتوريدات.

ثالثا: الهيكل الإدارى والينظيمى للخارجية ١٩٦٢

وبعد فشل الوحدة، وفى أعقاب الانفصال بين مصر وسوريا عام ١٩٦١، كان لابد من إعادة تنظيم وزارة الخارجية المصرية. جاء ذلك التنظيم الجديد ضمن إطار تنظيم أشمل لإدارة الحكم في الجمهورية، وتنظيم علاقات الوزارة بعناصر الأداة المعنية بالشئون الخارجية، وفى هذا الإطار كانت أهداف التنظيم هي:

١ ــ تحديد وضع جهاز وزارة الخارجية ضمن إطار التنظيم الجديد لأداة الحكم في الجمهورية، وتنظيم علاقات الوزارة بعناصر الأداة المعنية بالشئون الخارجية.

٢ ــ تطوير التنظيم الداخلى لجهاز الوزارة (الديوان العام) من أجل خلق جهاز قيادى متكامل، وقادر على إدارة علاقات الجمهورية الخارجية بكفاءة وخاصة:

أ ــ استكمال عناصر الجهاز لتمكينه من أداء وظائفه.

ب ــ تحديد واجبات وعلاقات عناصر الجهاز وأساليب وإجراءات العمل التى تتبع لمعالجة مختلف الشئون الفنية والسياسية والإدارية التى تعرض له.

ج ــ تحقيق أعلى درجة من مركزية التخطيط والتنسيق مع مركزية التنفيذ.

د ــ تطوير الإشراف والسيطرة بما يحقق كفاءة التنفيذ في الديوان العام والبعثات.

٣ – تطوير تنظيم البعثات المصرية في الخارج وتنظيم علاقاتها بالأجهزة المنشأة في الدول المعتمدة لديها من أجل تحقيق وحدة العمل وتناسق الجهد في تنفيذ السياسة الخارجية للجمهورية.
٤– تثبيت جميع تنظيمات الوزارة وعلاقاتها في إطار تشريعات متكاملة.

وقد اشتمل تنظيم وزارة الخارجية المصرية لعام ١٩٦٢ على الأقسام التالية:

القسم الأول
الأسس العامة للتنظيم والعلاقات في إطار الدولة

أولا: المبادئ العامة:

١ – تتضمن الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة:

أ – تحقيق أمن وسلامة الدولة.

ب – حماية مصالحها الاقتصادية من أجل تحقيق المجتمع الاشتراكى.

ج – الدعوة إلى القومية العربية، واعتناق أسسها : الحياد الإيجابى، والاشتراكية الديمقراطية التعاونية، والوحدة.

٢ – إن التحدى الذى تواجهه السياسة الخارجية المصرية من الخطورة والتعقيد بحيث أصبح من الضرورى تطوير جهاز العلاقات الخارجية بما يحقق:

أ – تركيز طاقات الدولة وتوجيهها عند معالجة الشئون الخارجية.

ب – التقدير السليم للاحتمالات المستقبلية حتى يمكن انتزاع المبادرة.

ج – التخطيط الدقيق لمواجهة هذه الاحتمالات.

د – السرعة والمرونة لمواجهة المشكلات الدولية في تعاقبها المتوالى.

هـ – التعاون بين مختلف أجهزة الدولة المعنية بالشئون الخارجية.

و – دعم العلاقات والاتصال بحكومات الدول الأجنبية وشعوبها وبالمجموعة الصديقة والمنظمات الدولية.

٣ – وتحقيقاً لذلك وفى إطار التنظيم الإدارى للدولة، تعتبر المبادئ التاليــة أساس تنظيم وزارة الخارجية:

أ – يتخذ رئيس الجمهورية القرارات السياسية العليا لتوجيه السياســة الخارجية للدولة.

ب – وزير الخارجية هو مستشار رئيس الجمهورية الرئيســى فــي الشئون الخارجية، ويتخذ القرارات في المشكلات السياسية التــى تعرض من يوم ليوم.

ج – وزارة الخارجية هى جهاز الدولة الرئيس المكلف بما يلي:

١ – تخطيط وتنفيذ السياسة الخارجية للجمهورية.

٢ – التنسيق مع أجهزة الدولة المعنية بالعلاقات الخارجية.

ثانيا: واجبات وزارة الخارجية :

٤ – تتولى وزارة الخارجية الواجبات الرئيسية التالية:

أ – الإشراف على جميــع علاقــات الجمهوريــة للــدول الأجنبيــة والمنظمات الدولية وتنظيم تبادل التمثيل الدبلوماسى والقنصلى مع الدول الأجنبيــة، وتمثيــل الجمهوريــة فــي جميــع المنظمــات والمؤتمرات الدولية.

ب – حماية مصالح الجمهورية ومصالح رعاياها في الخارج.

ج – التعريف بالجمهورية وسياساتها والدعــوة لــها والدفــاع عنــها واكتساب الاحترام لها في أوساط الأجهزة والــهيئات الرســمية والشعبية.

د – جمع وتقدير المعلومات السياسية والاقتصادية وغيرها التى تتعلــق بالتطورات المؤثرة على العلاقات الخارجية للجمهورية وتوزيــع المعلومات على جهات الاختصاص.

هـ – التراسل والاتصال بالحكومات الأجنبية وممثليها في الجمهوريــة في كل ما يتعلق بعلاقاتها بالجمهورية وبشئون رعاياها فيها.

و – التفاوض وعقد المعاهدات والاتفاقــات الدوليــة وإعــداد كافــة المعاملات الآيلة إلى إبرامها ووضعها موضع التنفيذ ونقدها.

٥ – ويمر العمل السياسي المتكامل في عدد من المراحل التالية:

أ – جمع المعلومات وتقديرها واستخلاص النتــائج منــها وعــرض الاحتمالات المستقبلية.

ب ــ وضع الخطط السياسية لمواجهة هذه الاحتمالات.
ج ــ الحصول على القرار السياسى.
د ــ وضع خطة التنفيذ وإعداد وإصدار التعليمات.
هـ ــ قيام الأجهزة التنفيذية بدورها ضمن الخطة.
و ــ استمرار عملية التنسيق والإشراف على التنفيذ.

٦ ــ وتنشئ وزارة الخارجية لهذا الغرض البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الدول الأجنبية، كما تنتدب وفوداً لدى المنظمات الدولية، وتعين مندوبين لوكالاتها تنظم الإشراف فى المؤتمرات الدولية، وتتولى هذه الأجهزة أساس تنفيذ السياسة الخارجية للجمهورية، كما تستقبل الجهورية ممثلى الدول الأجنبية والمنظمات الدولية.

ثالثا: تنظيم العلاقات:

لما كان كل جهد في محيط العلاقات الخارجية للجمهورية يتطلب عملاً متناسقا من مختلف طبقات الدولة، السياسية والاقتصادية والسيكولوجية والعسكرية، فإن أية خطة سياسية تهدف إلى تحقيق الأمن القومى للدولة وسلامتها وحماية مصالحها من دعم الطاقات الاقتصادية والاعلامية الثقافية غالباً، كما تقضى أحيانا دعم الطاقة العسكرية. وعلى ذلك يتم خلال مراحل العمل السياسى المتكامل سلسلة من عمليات التنسيق والربط بين الأجهزة المسئولة في وزراة الخارجية وأجهزة وزارات الدولة المعنية بالشئون الخارجية وفى ميدان العمل بالدول الأجنبية ولدى المنظمات وفى المؤتمرات الدولية توفر وزارات الدولة المعنية:

أ ــ ملحقين فنيين:

وهم مسئولون عن تقديم المشورة الفنية لرئيس البعثة وعن تنفيذ التعليمات الصادرة إليهم من الوزارات التابعين لها وفى إطار الخطة السياسية المعتمدة.

ب ــ أجهزة فنية:

وهى مستقلة عن البعثات الدبلوماسية، وتكون مسئولة عن تنفيذ العمليات الفنية (تجارية ــ إعلامية ــ ثقافية..إلخ) طبقا لتعليمات الوزارات والمؤسسات العامة التى تتبعها.

ويعمل الملحقون الفنيون ورؤساء الأجهزة الفنية المنشأة في الـــدول الأجنبية طبقاً للتوجيه العام وتحت إشراف رئيس البعثـــة باعتبـــاره ممثـــلاً لرئيس الجمهورية ومسئولاً عن تنفيذ سياسة الجمهورية العربيـــة المتحـــدة المعتمدة لديه.

القسم الثانى تنظيم وزارة الخارجية

أولا: عام:

١ ــ يتكون جهاز الخارجية من :

أ ــ الديوان العام :

ب ــ البعثات الدبلوماسية القنصلية بالدول الأجنبية

ج ــ الوفود والمكاتب الدائمة لدى المنظمات والهيئات الدولية.

٢ ــ ينظم ديوان عام الوزارة بالمجموعات الرئيسية التالية:

أ ــ الجهاز الرئاسى للوزارة.

ب ــ مجموعة الشؤون السياسية.

ج ــ مجموعة الإدارات الفنية.

د ــ مجموعة الإدارات العامة.

هـ ــ مجموعة شؤون الدولة.

و ــ مجموعة الشؤون المالية الإدارية.

ثانيا:ــ الجهاز الرئاسى للوزارة:

ويتكون من:ــ

أ ــ وزير الخارجية.

ب ــ نائب وزير الخارجية.

ج ــ وكيل وزارة الخارجية.

د ــ المشاورون.

هـ ــ الوكيل المساعد للشؤون السياسية.

و ــ الوكيل المساعد للإدارة.

ز ــ المفتش العام.

ح ــ إدارة التخطيط السياسى.

ط ــ إدارة مكتب وكيل الوزارة.

ويختص الجهاز الرئاسي للوزارة بما يلي:

أ ـ التخطيط السياسى واتخاذ القرارات السياسية أو الحصول عليها من السلطة العليا.

ب ـ تنظيم تنفيذ القرارات السياسية والتنسيق بين مجموعات الوزارة.

ج ـ اتخاذ القرارات الإدارية والمالية الرئيسية.

د ـ تمثيل الوزارة في أجهزة الدولة العليا.

هـ ـ القيام بالمفاوضات العليا والاتصالات الرئيسية مع الحكومات الأجنبية، ويشكل الجهاز الرئيسى مجالس ولجانا دائمة ومؤقتة تحقيقا لهذا الغرض.

* وزير الخارجية:

ـ هو المستشار الرئيسى لرئيس الجمهورية في الشؤون السياسية.

ـ يتقدم بالتوصيات في شأن الاتجاهات الرئيسية للسياسة الخارجية ويتخذ القرارات السياسية المهمة من يوم ليوم.

ـ يمثل الوزارة في أجهزة الدولة العليا وأمام مجلس الأمة.

ـ يتولى المفاوضات العليا ويستقبل رؤساء البعثات الأجنبية.

* مكتب وزير الخارجية:

نائب وزير الخارجية.

ينوب عن وزير الخارجية في تأدية جميع وظائفه، مكتب نائب وزير الخارجية.

وكيل وزارة الخارجية وهو:

ـ يرأس جهاز الديوان العام، وينظم أعماله وعلاقاته مع الوزارات الأخرى، والبعثات العربية في الخارج والمنظمات الدولية والإقليمية.

ـ ينظم التخطيط السياسى والإدارى واشتراك الجمهورية في المنظمات الدولية والإقليمية.

ـ يمارس السلطات الإدارية والمالية، وينظم الخدمة الخارجية.

ـ يستقبل رؤساء البعثات الأجنبية.

وكيل شئون مجلس الأمة:

ـ يشرف على تنسيق علاقة الوزارة بمجلس الأمة.

ـ يمثل وزارة الخارجية في مناقشة القوانين والتشريعات والشئون السياسية العامة.

المشاورون:

يساهمون في تخطيط السياسة الخارجية وفى المفاوضات الخاصة.
— يتقدمون بالمشورة في معالجة المشكلات الدولية.
— وقد يعين المشاورون بصفة دائمة أو مؤقتة، كما قد يعينون من موظفي وزارة الخارجية أو من إحدى وزارات وأجهزة الدولة.

الوكيل المساعد للشؤون السياسية:
— ينسق وجهات نظر الإدارات الجغرافية.
— ينظم تنفيذ القرارات السياسية ويتابع التنفيذ.
— ينوب عن وكيل الوزارة في غيابه.

الوكيل المساعد للشؤون السياسية(٢):
— تقييم السياسة الخارجية وتقديم المشورة بشأنها.
— تنسيق نشاط التخطيط فى الوزارة، ووزارات الدولة المعنية بالشئون الخارجية.
— وضع سياسات بعيدة المدى تحقيقاً لأهداف الدولة.

الوكيل المساعد للإدارة:
— ينسق ويوجه شؤون الإدارة في الديوان العام والبعثات.
— يمارس السلطات الإدارية والمالية المخولة له.
— يرأس اللجان التى تشكل بالوزارة وتختص بشئون التنظيم والتدريب والإدارة.
— يشرف على معهد الدراسات الدبلوماسية.
— ينظم التفتيش على إدارات الديوان العام وتقدير كفاءتها.

المفتش العام:
— يوصى وينفذ سياسة التفتيش على البعثات الدبلوماسية والقنصلية.
— يتولى التفتيش على أجهزة الخارجية في الخارج وكذا أجهزة الوزارات الأخرى إذا طلب ذلك.
— يتقدم بالملاحظات والتوصيات بشأن كفاءة البعثات إدارياً وكفاءة أعضائها على القيام بمهامها.

إدارة التخطيط السياسي:
— تتولى مهمة التخطيط السياسى في ضوء التقديرات التى تضعها الإدارة العامة للأبحاث وذلك فيما يتجاوز حدود المناطق الجغرافية وما يتجاوز المستقبل المباشر.

- تنسيق دور الدعم الاقتصادى والثقافى والإعلامـــى للخطـــط السياســـية وتشرف على تخطيط المعونة الفنية للدول الصديقة وتنسق مع الجـــهاز العسكرى للجمهورية دور القوات المسلحة في إطار الخطـــط السياســـية كلما اقتضى الأمر.
- الاشتراك مع الإدارات الجغرافية في تخطيط سياسة الجمهورية بالنســـبة لدول المناطق الجغرافية وإعداد وإصدار التوجيهات إلى رؤساء البعثـــات الدبلوماسية.
- وضع التعليمات التنفيذية للخطة السياسية المقررة.

إدارة مكتب وكيل الوزارة:

- وهى تعمل كسكرتارية فنية لجهاز وكيل الوزارة وتوفر سكرتارية لجـــان الجهاز الداخلية.
- تنظم العرض، وتعد التعليمات التنفيذية، وتباشر متابعـــة التنفيـــذ، وتعـــد المنشورات والملخصات لخدمة الجهاز.
- توفر حلقة الاتصال بالجهاز العسكرى وبعض وزارات الدولة.
- تراجع المراسلات الصادرة للتأكد من اتساقها مع السياسات المعمول بـــها والقواعد الجارية (عدا مراسلات الجهاز الرئاسى).
- تنظيم إصدار أنباء الوزارة.

ثالثا: مجموعة الشئون السياسية وتشمل:

- الإدارات الجغرافية.
- إدارة شؤون فلسطين.
- إدارة الهيئات الدولية والمؤتمرات.
- الإدارة العامة للأبحاث.

رابعاً: مجموعة الإدارات الفنية وتشمل :

- الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية.
- إدارة العلاقات الثقافية.
- إدارة الصحافة.

خامساً: مجموعة الإدارات العامة وتشمل:

- إدارة المراسم.

– الإدارة القانونية والمعاهدات.
– الإدارة القنصلية.
– إدارة السكرتارية العامة.
– المكتبة.

٢ – يعين رئيس الجمهورية رؤساء البعثات الدبلوماسية لدى الدول الأجنبية وهم مسئولون أمام رئيس الجمهورية عن تنفيذ سياسة الجمهورية في البلد المعتمدين لديه، ويتلقون تعليماتهم أساساً من وزير الخارجية، ويرفعون إليه تقاريرهم وينظم نشاط رؤساء البعثات التوجيهات الصادرة إليهم والمتضمنة أهداف وسياسة الجمهورية العربية المتحدة ودور الأجهزة المتخصصة (اقتصادية وثقافية وإعلامية) لتدعيم المجهود السياسى، كما تنظم التعليمات التى تصدر إلى البعثة لتوجيه نشاطها في مختلف شئون واجباتها الأخرى.

٣ – وعلى ذلك فإن رؤساء البعثات باعتبارهم الممثلين لشخص رئيس الجمهورية يعُدون مسئولين عن تنسيق جميع أوجه نشاط الجمهورية في الدول المعتمدين لديها، ولتحقيق ذلك يتولى رؤساء البعثات:

أ – تنظيم علاقات الجمهورية العربية المتحدة مع الدول المعتمدين لديها.

ب – تنسيق جميع برامج المعونة – الفنية والثقافية.. الخ – في هذه الدول.

ج – الإشراف العام على – وتوجيه – نشاط جميع الأجهزة التى تعمل فيها لتحقيق التنسيق في إطار سياسة الجمهورية العربية المتحدة.

د – القيام بالمفاوضات الأساسية وإبرام الاتفاقيات والإشراف على تنفيذها.

هـ – هم المصدر الرئيسى للمعلومات عن نشاط الجمهورية العربية المتحدة في الدول المعنية، والمسئولون عن تقديم النصح بشأن توجيه سياسة الجمهورية العربية تجاهها.

و – وضع تقدير لكفاءة موظفى البعثة (الدبلوماسى والقنصلى) وممارسة السلطات الإدارية والمالية المخولة لهم.

٤ ـ تعين وزارة الخارجية الموظف الأقدم التالى لرئيس البعثة من بين الموظفين الدبلوماسيين وهو المستشار الرئيسى لرئيس البعثة، ويتولى القيام بأعمال البعثة بالنيابة عند غياب رئيس البعثة ويكون مسئولاً أساساً عن انتظام أعمال الفرع الدبلوماسى عامة وأعمال قسم الشئون السياسية خاصة.

أسس تنظيم البعثة الدبلوماسية:

يتوقف تنظيم البعثة الدبلوماسية (حجمها وطبيعة تكوينها) على طبيعة وقدر الجهد المكلفة بأدائه تنفيذاً للسياسة الخارجية وبصفة عامة، تضم البعثة الدبلوماسية الفرعين الرئيسيين التاليين:

الفرع الدبلوماسى:

ويضم القسم السياسى والقنصلى والإدارى ومكتب الأمن وتتبعه قنصليات الجمهورية العربية المتحدة المنشأة في الدول المعتمدة لديها البعثة.

الفرع الفنى:

ويضم المكاتب الفنية الملحقة بالبعثة، وتتضمن المكاتب التجارية والثقافية والإعلامية والعسكرية والعمالية والزراعية، وفى حالة عدم وجود مكاتب فنية ملحقة على البعثة الدبلوماسية، تتولى أقسام النوع الدبلوماسى واجبات هذه المكاتب على النحو التالى:

أ ـ القسم السياسى: ويتولى واجبات الشئون الاقتصادية.

ب ـ القسم القنصلى: ويتولى واجبات الشئون الإعلامية والثقافية.

ج ـ مكتب الأمن: ويتولى واجبات الشئون العسكرية.

واجب وتنظيم القنصليات:

تعمل قنصليات الجمهورية العربية المتحدة في دولة أجنبية تحت الإشراف الكامل وتوجيه البعثة الدبلوماسية العربية في الدولة، وذلك فيما عدا الحالات المحددة والتى يخول فيها للقنصليات الاتصال المباشر بالجهات المختصة في الجمهورية العربية المتحدة.

ـ تؤدى القنصليات مهامها في الدولة الأجنبية بالاتصال المباشر بالسلطات المحلية في الدولة، وتتضمن واجباتها بصفة عامة ما يلى:

أ ـ الشئون القنصلية العامة.

ب ـ حماية مصالح الرعايا العرب في الخارج، البحث عن المفقودين، إعادة ونجدة المعوزين والمرضى.. الخ.

ج ــ الشئون المتعلقة بالجنسية، التسجيل، حالات الزواج، الولادة، الوفاة.
د ــ الشئون المتعلقة بجوازات الرعايا العرب، منح التأشيرات للرعايا الأجانب الراغبين في زيارة الجمهورية العربية المتحدة (عدا حاملى الجوازات الدبلوماسية الخاصة بهم) والتحفظ على المتحصلات والرسوم القنصلية.
هـ ــ الإبلاغ عن المعلومات والقيام بالنشاط السياسى والتجارى والإعلامى في حدود التعليمات الصادرة من البعثة الدبلوماسية.
و ــ رعاية وتوجيه نشاط الطلبة العرب في الخارج في حدود التعليمات الصادرة من البعثة الدبلوماسية.
ــ تتلقى القنصليات المنشأة في دول وأقاليم لا تتبادل التمثيل الدبلوماسى مع الجمهورية العربية المتحدة تعليماتها من الديوان العام للوزارة مباشرة.
ــ يتوقف تنظيم القنصلية على طبيعة وقدر الجهد المكلفة بأدائه.
هكذا، كان تنظيم وزارة الخارجية المصرية لعام ١٩٦٢ تنظيماً شاملا لهذه الفترة التاريخية.

- <u>وزراء الخارجية ١٩٥٢- ١٩٧٠</u>

١-على ماهر باشا (٢٤ يوليو ١٩٥٢ ــ ٧ سبتمبر ١٩٥٢).
٢-أحمد محمود فراج طايع (٨ سبتمبر ١٩٥٢ ــ ٩ ديسمبر ١٩٥٢).
٣-د. محمود فوزى (٩ ديسمبر ١٩٥٢ ــ ١٤ ديسمبر ١٩٦٤).
٤-د. محمود رياض (٢٥ مارس ١٩٦٤ ــ ١٧ يناير ١٩٧٢).

والملاحظ أن على ماهر تولى منصب وزير الخارجية في مصر الملكية ثلاث مرات ثم كانت المرة الرابعة والأخيرة في عهد مصر الثورة. أما فراج طايع فله تاريخ طويل داخل ديوان وزارة الخارجية وداخل أروقة الأمم المتحدة، ورغم ذلك فلم يستمر وزيراً سوى ثلاثة أشهر عين في أعقابها (١١ مارس ١٩٥٣) سفيراً مفوضاً ومندوباً فوق العادة لدى الجمهورية الإيطالية إلا أنه تقدم باستقالته من هذا المنصب. وقد أطلق على د. محمود فوزى مهندس السياسة الخارجية المصرية، فقد ظل وزيراً للخارجية منذ ٩ ديسمبر ١٩٥٢ وحتى تاريخ وفاته. حيث تم تعيين محمود

رياض في منصب الوزارة حتى بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر وتعيين محمد أنور السادات رئيساً للجمهورية.

رابعا: الهيكل الإدارى والتنظيمى للخارجية ١٩٧٢

تولى الرئيس محمد أنور السادات رئاسة الجمهوريــــة بعــد وفــاة الرئيس جمال عبد الناصر في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠. وبعـــد أحــداث مــايو ١٩٧١ أو ماعرف آنذاك "بثورة التصحيح" جعل من الحرية السياسية شعاراً لما وعد به من تصحيح للنظام السياسى، كما التزم أيضاً بأن يجعل من عــام ١٩٧١ "عام الحسم" لتحرير الأراضى المحتلة، في أعقاب الجمـــود الــذى لازم الصراع العربى الإسرائيلى منذ عدوان ١٩٦٧.

فالظروف جعلت مصر تدخل السبعينيات بعلاقة صداقة قائمة مـــع الاتحاد السوفيتى عقب زيارة عبد الناصر لروسيا وإقرارهما مبـــدأ تواجــد سوفيتى عسكرى يساعد على دعم الدفاع المصرى ضد العدوان الصـــهيونى المتزايد والمتصاعد إلى غارات العمق ثم الغارات المكثفة علـــى الجبهـــة. وتوج السادات ذلك بمعاهدة صداقة مع السوفيت في مايو ١٩٧١.

ومن قبل شاعت الظروف الاقتصادية أن تجمع روسيا ومصر فـــي برنامج واسع للتصنيع والتنمية، ومن خلف الاتحاد السوفيتى كانت أوروبـــا الشرقية كلها بالطبع.

ولكن انتابت الإتحاد السوفيتى حالة مـــن الانكمـــاش فـــي دعمـــه ومساعدته لمصر، واعتقد السوفييت — من خلال الاجتماعات المكثفة التـــى عقدتها لجان عديدة منبثقة من اللجنة المركزية للحـــزب الشـــيوعى خـــلال عامى ١٩٧١ و ١٩٧٢ — أن السيطرة على البحرين المتوســـط والأحمـــر يمكن أن تتحقق من خلال علاقات "صداقة" قوية مع دول أخف ثقلاً وأقـــل سكاناً ومطالب، من مصر مثل اليمن الديمقراطيـــة فـــي الجنـــوب، وليبيـــا وسوريا في الشمال، وذلك باستخدام قواعدها كمرفأ للأسطول الروسى الـذى بدأ تواجده في هذه المنطقة منذ نهاية الستينيات.

كما لم تفلح زيارات السادات الثلاث المتكررة فـــي مـــارس ١٩٧١، أكتوبر ١٩٧١، فبراير ١٩٧٢ في تحقيق تقدم على طريق زيـــادة تدفـــق الأسلحة، بل حدث خلاف على استخدام أسراب الميج ٢٥ وجهـــة إصـــدار الأوامر لها.. هل تكون مصر أو موسكو، كما حدث خلاف علـــى موقـــف مصر من الثورة الشيوعية في السودان في يوليو ١٩٧١ وقال الســادات: "..

فاتخذت موقفا حاسماً من هذه الثورة وقلت لا أقبل أن يقوم حكـــم شــيوعى على حدودى".

لذلك ارتبطت فترة حكم السادات لمصـــر بتدهــور فـــي العلاقـــات المصرية ـ السوفييتية، سرعان ما أخذ يتصاعد حتى تفجر بقرار الســادات بإنهاء مهمة الخبراء السوفييت في مصر في يوليو ١٩٧٢ ثم كانت الخطــوة الثانية الحاسمة في مسار التدهور بإلغاء معاهدة الصداقـــة الســوفييتية فـــي مارس ١٩٧٦ والتى كان السادات نفسه قد أبرمها.

وكان السادات يرى أن الاتحاد السوفيتي يتعامل مع مصر على نحـــو غير منصف، وتفسيره لذلك كان أن السوفييت اتفقوا مع أمريكا فـــي عـــام ١٩٧٢ على أن يكون هناك استرخاء عسكرى في المنطقة في الوقت الـــذى كانوا يعرفون فيه أن المصريين متخلفون عشرين خطوة عن إسرائيل فـــي التسلح، وموافقة مصر على ذلك كانت تعنى أن إسرائيل ستظل على الضفـة الشرقية للقناة.

وتركزت استراتيجية الولايات المتحـــدة الأمريكيـــة إزاء الصـــراع المصرى الإسرائيلى في مستهل السبعينيات في شن هجوم ذى ثلاث شـــعب في الجبهة المصرية بالأخص:

١ ـ على الصعيد الدولى ـ محاولة عزل مصر عن مصدر تسليحها في الشرق عن طريق سياسة الوفاق الدولى الاسترخاء العسكرى في الشرق الأوسط وما يعنيه ذلك من فتور في علاقات مصر بأصدقائها فـــي الشـــرق وحمل بذور التغيير وسياسة إنهاء حرب الاستنزاف.

٢ ـ التسليم المطلق "بالوجود الشرعى" الإسرائيلى وفتـــح التعـــامل معها كحقيقة جيوبوليتيكية فى المنطقة. كل ذلـــك طبقـــا لسياســـة مبـــادرة روجرز وإفشال المبادرة المصرية المضادة في فبراير ١٩٧١ بفتح السويس للملاحة الدولية مقابل انسحاب جزئى لإسرائيل من الشاطئ الشرقى للقنـــاة وعبور قوات مصرية محله هناك.

٣ ـ انتهاء اعتماد إسرائيل في تسليحها على أوروبا وفرنسا بـــالذات، والاعتماد على ترسانة الأسلحة الأمريكية، بل وإعـــلان روجـــرز وزيـــر الخارجية الأمريكى في يناير ١٩٧٢ "أن إسرائيل ستنتقل من عصر استيراد التســليح الأمريكـــى إلـــى عصـــر التصنيـــع لـــهذه الأســـلحة محليـــا. أما العلاقات العربية فقد كانت سياسة مؤتمرات القمة قد توقفت في أعقـــاب

مؤتمر الرباط، ولكن لم تقم سياسة محاور، وإن قامت سياسة تقييم تصنيفي إلى "دول المواجهة" و "دول الدعم أو المساندة". وطبيعى أن دول المواجهة شملت بالأساس مصر وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية وانضمت ليبيا متطوعة إلى هذه الجبهة وهى دول مطالبة بحفظ مستوى معين من التسليح والإعداد لمعركة تحرير مقبلة في العقل الباطن العربى أكثر منها رؤية منظورة.

ثم كانت حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣ الجولة الرابعة في لقاءات العرب — ومصر بالأخص — وإسرائيل، ومنذ ٢٢ أكتوبر أخذ مجلس الأمن يصدر القرارات المتوالية لإيقاف إطلاق النار.

وفى ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ وخلال اشتعال حرب رمضان وجه السادات من مجلس الشعب نداء لعقد مؤتمر للسلام يضم الأطراف المعنية ويعقد تحت إشراف الأمم المتحدة للتوصل إلى حل للأزمة بالتطبيق لقرار ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ لمجلس الأمن مع المحافظة على حقوق شعب فلسطين وتحقيق الانسحاب من كافة الأراضى العربية المحتلة.

وببحث قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ يوم ٢٣ أكتوبر تم الاتفاق على أن يعقد المؤتمر بمقر الأمم المتحدة بجنيف خلال شهر ديسمبر ١٩٧٣ وتحضره كل من مصر وسوريا والأردن وإسرائيل، كذلك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى على أن يلتحق الفلسطينيون بعد ذلك في مرحلة تالية.

فعلاقات الأطراف الرئيسية الأربعة الولايات المتحدة وروسيا كانت كطرفين متقابلين، ومصر وإسرائيل كطرفين أيضاً متقابلين. أما الأردن فكانت طرفاً احتياطيا يستدعى وقد تلحق به أو عليه أجزاء من الأراضى الفلسطينية بعد تحريرها، أما سوريا فقد انسحبت ولم تحضر جنيف لأنها لم تغير من الواقع العسكرى في الجولان شيئاً خلال حرب رمضان.

وقد تركزت مجموعة من السياسات اتخذتها القيادة السياسية المصرية طوال النصف الثانى من السبعينات بهدف "إعادة بناء الثقة" مع الأطراف المقابلة لإمكان التوصل إلى تسوية سياسية نافذة، وتمثلت هذه السياسات فيما يلى:

١ — إعادة فتح قناة السويس في ١٩٧٥ قبيل تحقيق فض الاشتباك الثانى وهى بعد ما تزال في متناول المدفعية الإسرائيلية على الضفة

الشرقية، ثم إعادة المهجرّين إلى مدن القناة وإعـــلان تعمــير هــذه المنطقة.

٢ ــ إعلان سياسة الانفتاح والاستيراد بدون تحويل عملة بـــهدف العــودة ثانية للأسواق العربية وتشجيع القطاع الخاص علـــى العــودة إلـــى النشاط.

٣ ــ التغير في السياسة الإعلامية المصرية واتجاهات الهجوم واتجاهـــات السلام.

٤ ــ السير في سياسة الديمقراطية في مصـــر وتغيــير صــورة التنظيـم السياسى الواحد ١٩٧٦ بأحداث كبرى فـــي تـــاريخ مصــر أو فـــي الأوضاع السياسية الخارجية لمصر.

ومع هذا كانت هناك محاولة لإنشاء دولة اتحادية بين مصر وسـوريا وليبيا واتحاد الجمهوريات العربية، وترددت السودان بين الاشتراك في هــذه الوحدة أو البقاء خارجها على هامشها،

هذه الاستراتيجية المتفرعة كانت الهدف الرئيســـى للرئيــس أنــور السادات من أجل تحرير الأراضى المصرية المحتلة، ولكن الحرب تســتلزم دائماً إعادة التخطيط على المستوى الداخلى لتمهد البلاد للمعركة،

ولما كان الهيكل التنظيمى للمؤسسات الحكومية في مصر اتسم بعـدم الثبات في أعقاب هزيمة ١٩٦٧، فقد وجب إجراء مراجعة شاملة للأجـــهزة الوزارية والتنفيذية المختلفة فى، الدولة الأمر الذى أشـــار إليــه بيــان ٣٠ مارس ١٩٦٨ والبيان الصادر بعد أحداث ١٥ مايو ١٩٧١، ومنـــها وزارة الخارجية باعتبارها الجهاز المسئول عن إدارة العلاقات الخارجية وإجـــراء المراجعات والتعديلات اللازمة في الخارجية كأحد الأبعاد الهامة للمراجـــة الشاملة للجهاز الإدارى في مصر.

وعلى أساس تحليل ومراجعة التنظيم القائم (تنظيم وزارة الخارجيـــة المصرية عام ١٩٦٢) تمت بعض التعديلات في هذا التنظيم بهدف تحقيـــق أعلى درجات الكفاءة الممكنة للجهاز الإدارى للـــوزارة، وقـــد تمــت هــذه التعديلات في إطار الوحدة التامة بين أجهزة الوزارة المختلفة (الديوان العـام والبعثات التمثيلية في الخارج) وبين إجراءات العمل فيها والأنظمة المتعلقـــة بشئون الأفراد. وبالتالى كان من الضرورى إجراء التعديلات اللازمة فـــي ثلاث محاور رئيسية.

أ – أجهزة الوزارة.
ب – إجراءات العمل.
ج – أنظمة شئون الأفراد.

تنظيم وزارة الخارجية عام ١٩٧٢:

أ – أجهزة الوزارة:

تكوّن جهاز وزارة الخارجية من"الديوان العام للوزارة" بأجهزته المختلفة، والبعثات التمثيلية في الخارج، وكان الديوان يشتمل على "جهاز رياسي" برئاسة الوزير ومجموعة من المجالس وذلك إلى جانب المجموعات المتنوعة من الإدارات.

وقد تناولت التعديلات الجديدة بصورة خاصة ما يلي:

– تحديد الجهاز الرياسي ومسئولياته.

– إنشاء بعض المجالس اللازمة لعمل الوزارة.

– ترتيب "مجموعات" إدارات الديوان العام وذلك على أساس طبيعة الاختصاص لهذه الإدارات.

– تحديد اختصاصات مختلف إدارات الديوان العام، وذلك على ضوء التعديلات التي تناولت بعضها والتي شملت بصورة أساسية التالي:

١ – إعادة تنظيم كل من "إدارات الشئون الإدارية والشئون المالية".

٢ – إعادة تنظيم "مجموعة الشئون السياسية" وإداراتها على أساس الأخذ بنظام المكاتب السياسية، وبالتالي تحديد اختصاصها وتنظيمها الداخلي فضلا عن إجراءات عملها.

٣ – تحديد مسئوليات إدارة المعلومات واختصاصها على ضوء ترتيب إجراءات العمل بمجموعة الشئون السياسية ومجلس التخطيط.

ب – إجراءات العمل:

يقصد بها إجراءات العمل بالنسبة للأجهزة المشار إليها بالديوان العام، والتي أعيد تنظيمها وذلك في إطار إجراءات العمل لأجهزة الوزارة الأخرى.

وأيضاً تحديد بعض إجراءات العمل بالنسبة للبعثات التمثيلية في الخارج.

ج – بالنسبة لشئون الأفراد:

قررت التعديلات الجديدة قواعد تضمن كفاءة العمل بأجهزة الوزارة بالديوان العام. والبعثات التمثيلية في الخارج، على أسس واضحة تناولت ما يتعلق بالتعيين والترقية والنقل إلى البعثات بالخارج وإلى الديوان العام، والمدد المحددة لذلك، كذلك اهتم التنظيم بمجموعة إدارات التدريب والتي أصبحت تشمل: معهد الدراسات الدبلوماسية، والتدريب والمكتبة. وقد تم التعامل مع هذه الإدارات مع الأخذ فى الاعتبار واجبات واختصاصات كل إدارة منها (٣).

هيكل وزارة الخارجية وفقاً لتنظيم ١٩٧٢:

١ ـ الجهاز الرئاسى:

أ ـ الوزير.

ب ـ إدارة الشكاوى والتظلمات.

ج ـ ستة مجالس رئاسية:

ـ المجلس الرئاسى للوزارة.
ـ مجلس الشئون السياسية.
ـ مجلس التخطيط السياسى.
ـ مجلس شئون السلك الدبلوماسى.
ـ مجلس شئون العاملين.
ـ مجلس التنظيم والإدارة.

٢ ـ مجموعة الإدارات العامة:

أ ـ إدارة المراسم.
ب ـ الإدارة القنصلية.
ج ـ إدارة الهجرة.
د ـ إدارة الشئون العامة.
هـ ـ إدارة السكرتارية العامة.
و ـ إدارة المعلومات.
ز ـ إدارة الرمز.
ح ـ إدارة الأمن.

٣ ـ مجموعة الشئون السياسية:

أ ــ المنطقة العربية:
ــ شئون الجامعة العربية.
ــ شئون فلسطين.
ــ شئون اتحاد الجمهوريات العربية والسودان والمغرب العربى.
ــ شئون المشرق العربى وشبه الجزيرة العربية.

ب ــ أفريقيا:
ــ شئون شرق ووسط وجنوب أفريقيا.
ــ شئون غرب أفريقيا.
ــ شئون العلاقات الأفريقية وقسم المنظمة (منظمة الوحدة الأفريقيـــــة) والاحلاف الأفريقية.

ج ــ آسيا:
ــ شئون الصين وآسيا الشرقية.
ــ شئون الدول الآسيوية وقسم المنظمات والأحلاف.

د ــ أوروبا الشرقية:
ــ شئون الاتحاد السوفيتى وقسم المنظمات والأحلاف الشرقية.
ــ شئون أوروبا الشرقية.

هـ ــ أوروبا الغربية:
ــ شئون التجمع الأوروبى وقسم المنظمات والأحلاف الأوروبية.
ــ شئون أوروبا الغربية.

و ــ أمريكا الشمالية:
ــ شئون أمريكا الشمالية وقسم المنظمات والأحلاف الأمريكية.

ز ــ أمريكا اللاتينية:
ــ شئون أمريكا الوسطى.
ــ شئون أمريكا الجنوبية.

٤ ــ مجموعة الإدارات الفنية:

أ ــ إدارة الشئون الاقتصادية.
ب ــ إدارة الشئون الثقافية.
ج ــ إدارة الصحافة والإعلام.

٥ ــ مجموعة الإدارات المتخصصة:

أ ــ إدارة الهيئات الدولية والمؤتمرات والوكالات المتخصصة.
ب ــ إدارة الشئون القانونية والمعاهدات.

٦ ــ مجموعة شئون الأفراد.
٧ ــ مجموعة التدريب :
أ ــ إدارة المعهد الدبلوماسى.
ب ــ إدارة التدريب.
ج ــ إدارة المكتبة.
٨ ــ مجموعة الشئون الإدارية.
٩ ــ مجموعة الشئون المالية.

خامسا: الهيكل الإدارى التنظيمى للخارجية ١٩٧٩

كسر الحاجز النفسى مع إسرائيل في زيارة القدس ومواجهة الكنيست في نوفمبر ١٩٧٧، وتوقيع اتفاقيتى السلام ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية "كامب ديفيد".

وهكذا، تشكلت لجنة متفرغة عام ١٩٧٨ لدراسة تنظيم العمل في وزارة الخارجية والإجراءات اللازمة لتطوير هذا التنظيم وفقاً للمتغيرات الجديدة في السياسة الخارجية. وقد أتمت هذه اللجنة عملها حيث أعدت دراسة متكاملة لآليات العمل بوزارة الخارجية وتضمنت هذه الدراسة عدداً من الاقتراحات اللازم تطبيقها لتطوير هذه الآليات بما يتفق وتطورات الأوضاع السياسية الخارجية لمصر، وأرفقت هذه اللجنة تقريرها بدراسات عن الدبلوماسية البريطانية، والتمثيل الخارجى البريطانى، وتنظيم الديوان العام للخارجية الفرنسية، وتنظيم الخارجية الأمريكية.

وبناء عليه أصدر الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية ــ بتفويض من الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء ووزير الخارجية ــ قراراً بتنظيم وزارة الخارجية عام ١٩٧٩.

وقد جاء هذا القرار استجابة للمتطلبات التى أملتها طبيعة المرحلة الحاسمة التى مرت بها مصر آنذاك.

تنظيم وزارة الخارجية ١٩٧٩:

تركزت أهم ملامح هذا التنظيم فيما يلى:

١ — إنشاء إدارة مستقلة تحت اسم "لجنة تطبيع العلاقات المصرية الإسرائيلية" على أن تختص هذه اللجنة بمتابعة تنفيذ ما تضمنته اتفاقية السلام ببنودها المختلفة، مع دراسة وتخطيط الخطوات اللازمة لتطبيع العلاقات المصرية الإسرائيلية.

٢ — تشكيل فريقى عمل متكاملين لتولى موضوعى الشئون العربية الإسرائيلية، على أن تضم كل مجموعة عدداً من الخبراء المتخصصين والملمين بالقضية الفلسطينية بجوانبها التاريخية والسياسية والقانونية.

٣ — وضع عدد من الإدارات تحت إشراف الدولة للشئون الخارجية وهى :

أ — المعهد الدبلوماسى.

ب — لجنة تطبيع العلاقات المصرية الإسرائيلية.

ج — الإدارة القنصلية.

د — إدارة الصحافة والإعلام.

هـ — إدارة الشكاوى والتظلمات.

و — إدارة الأمن.

ز — إدارة المراسم.

ح — إدارة البحوث والتخطيط.

ط — إدارة السلك الدبلوماسى والقنصلى التفتيش.

وذلك على أساس خضوع بقية الإدارات لإشراف وزير الخارجية.

وعلى الرغم من تأثير معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية على هذا التنظيم للخارجية إلا أنه مما لا شك فيه كانت للقطيعة العربية تأثيرات أكبر.

فقد اجتمعت في طرابلس في ديسمبر ١٩٧٧ — عقب زيارة السادات للقدس خمس دول عربية هى العراق — سوريا — اليمن الجنوبية — ليبيا — الجزائر، بالإضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية وأدانت بشدة مصر وزيارة القدس وأعقب ذلك قطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر وهذه الدول.

وفى مؤتمر قمة بغداد الذى انعقد في الثانى من نوفمبر ١٩٧٨ أدينت اتفاقات كامب ديفيد، وتقرر وقف عضوية مصر في الجامعة العربية ومقاطعة المنتجات المصرية في حالة توقيع مصر لمعاهدة السلام مع إسرائيل.

وبعد توقيع معاهدة السلام في السادس والعشرين من مارس ١٩٧٩ قطعت الأردن علاقاتها الدبلوماسية مع مصر في أول أبريل، ثم تلتها السعودية والكويت في ٢٣ أبريل، ثم تبعتهم بعد ذلك بقية دول الخليج والمغرب وتونس وموريتانيا وجيبوتى واليمن الشمالية. وعلى الإجمال فقد قطعت سبع عشرة دولة عربية علاقاتها الرسمية مع مصر.

وجدير بالإشارة إلى أن ثلاث دول هي : عمان والصومال والسودان لم تنجرف وراء هذا التيار.

وفي عام ١٩٨٠ كان هناك تحرك لإعادة تنظيم وزارة الخارجية بناء على اقتراح كمال حسن على نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، وتعلقت هذه الاقتراحات بالنقاط التالية:

١ ــ مواجهة المشاكل المتراكمة بسبب غياب وحدة العمل.

٢ ــ تخلف القانون المنظم لشئون الدبلوماسيين "عن التطورات التى استجدت في ذلك الوقت".

٣ ــ الخلل العمرى بين أعضاء السلكين وعدم توافر قاعدة كافية من شباب الدبلوماسيين.

٤ ــ مساوئ الترقية بالاختيار وعدم وجود آلية مستقرة لإتمام هذه الترقيات.

٥ ــ كفاءة التدريب في إدارات المعهد الدبلوماسى والتدريب والمكتبة.

٦ ــ سلوكيات غير الدبلوماسيين العاملين بالتمثيل الخارجى (ممثلو وزارات الثقافة والإعلام والتجارة وغيرها) الذين يسعون للخروج على سيطرة رئيس البعثة، وبالتالى عدم التنسيق بينهم وبين البعثة الدبلوماسية لوزارة الخارجية.

***

من خلال هذه العرض نستطيع أن نستخلص عدة ملاحظات:

ارتبطت التنظيمات أو التعديلات الشاملة في وزارة الخارجية بصورة أو بأخرى بشخص وزير الخارجية، فلدى كل وزير خارجية اتجاه عام لإعادة تنظيم وتعديل الهيكل التنظيمى، أو نظام العمل، أو حركة الأشخاص والعاملين في وزارة الخارجية المصرية. وفى أغلب الأحيان كان التنظيم يتم للأسباب التالية:

١ ــ وجود توجيهات سياسة عليا وعامة لإعادة تنظيـــم أو التعديــل فـــي الجهاز الإدارى للدولة بصفة عامة أو في وزارة الخارجيـــة بصفـــة خاصة، ويكون ذلك ــ في أغلب الأحيان ــ متصلا بسياســـة الدولـــة العليا.

٢- تتابع حدوث تغيرات فى النظام الدولى.

- **وزراء الخارجية ١٩٧٠ ــ ١٩٨١**

اتسم حكم الرئيس أنور السادات بكثرة تغيير وزراء الخارجية حتـــى إنه تعاقب على حكمه سبعة وزراء، منهم واحد فقط تركـــه الســـادات فـــي منصب وزير الخارجية الذى تولاه منذ ١٩٦٤ وهو محمود ريـــاض الـــذى رشح لمنصب أمين عام جامعة الدول العربية وعين بدلاً منه محمود مـــراد، غالب سفير مصر في موسكو.

كما شهدت فترة السادات أيضاً ظاهرة غير مسبوقة بالنسبة لـــوزراء الخارجية. فقد استقال منهم اثنان هما إسماعيل فهمى ومحمد إبراهيم كـــامل احتجاجاً على توجهاته في عملية السلام مع إســـرائيل. بالإضافـــة إلـــى أن الرئيس السادات شخصياً تولى وزارة الخارجية من ١٧ نوفمبر ١٩٧٧ إلـــى ٢٥ ديسمبر من نفس العام، ومـــن ١٧ ســـبتمبر ١٩٧٨ إلـــى ٢٧ فـــبراير ١٩٧٩ وهى فترة حاسمة في تاريخ الصراع العربى الإســـرائيلى. وربمـــا رغب السادات بذلك تفادى أى اتجاهات مضادة أو آراء مخالفة لـــــه علـــى طريق معاهدة السلام المصرية ــ الإسرائيلية عام ١٩٧٩.

ووزراء الخارجية السبعة هم:

١ ــ محمود رياض (٢٥ مارس ١٩٦٤ ــ ١٧ يناير ١٩٧٢)
٢ ــ محمد مراد غالب (١٧ يناير ١٩٧٢ ــ ٨ سبتمبر ١٩٧٢)
٣ ــ محمد حسن الزيات (٨ سبتمبر ١٩٧٢ ــ ٣١ أكتوبر ١٩٧٣)
٤ ــ إسماعيل فهمى (٣١ أكتوبر ١٩٧٣ ــ ١٧ نوفمبر ١٩٧٧)
٥ ــ محمد إبراهيـــم كـــامل (٢٥ ديســـمبر ١٩٧٧ ــ ١٧ ســـبتمبر ١٩٧٨)
٦ ــ مصطفى خليل (٢٧ فبراير ١٩٧٩ ــ ١٤ مايو ١٩٨٠).
٧ ــ كمال حسن على (١٤ مايو ١٩٨٠ ــ ١٦ يوليو ١٩٨٤).

سادسا: الهيكل الإدارى والتنظيمى للخارجية في الثمانينيات

منذ تولى الرئيس مبارك الحكم في عام ١٩٨١ أولى سيادته اهتماماً جاداً لتطوير الجوانب التشريعية والتنظيمية لمختلف المؤسسات والهيئات في مصر. وفى هذا الصدد صدر في عام ١٩٨٢ القانون رقم ٤٥ والخاص بتنظيم السلك الدبلوماسى والقنصلى، وقد جاء هذا القانون ليتمشى مع أحكام قانون العاملين المدنيين في الدولة الصادر سنة ١٩٧٨من جانب، وليتلافى الثغرات التى كانت قائمة في القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ والخاص بنظام السلكين الدبلوماسى والقنصلى، ولا سيما أن الساحتين الدولية والإقليمية شهدت خلال هذه الفترة (١٩٥٤ ــ ١٩٨٢) العديد من المتغيرات التى جاء القانون الصادر مواكباً لها.

وبالتالى، فقد رأينا أن نتناول فترة الرئيس محمد حسنى مبارك:

ــ مرحلة الثمانينات ومرحلة التسعينات كل منهما على حدة:

مرحلة الثمانينات وتتضمن هذه المرحلة:

أ ــ عرضاً لأهم أحكام القانون ٤٥ لسنة ١٩٨٢ وفيم كان اختلافه عن سابقه.

ب ــ استعراضاً للهيكل التنظيمى للوزارة.

تمهيد وفكرة تاريخية عن القوانين التى نظمت السلك الدبلوماسى:

لما كان أول قانون للسلك الدبلوماسى قد صدر في ٢٠ أكتوبر عام ١٩٥٢ وظل سارى المفعول إلى أن أصبح غير مساير للأوضاع الوظيفية، فقد دفع ذلك المشرع إلى إلغاء المرسوم بقانون الصادر في ٥ أغسطس عام ١٩٢٥ الخاص بالنظام القنصلى والمرسوم بقانون الصادر في ٢٠ أكتوبر عام ١٩٥٢ بوضع نظام للوظائف السياسية والقوانين المعدلة لهما، وإصدار القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بنظام السلكين الدبلوماسى والقنصلى. وخلال ذلك صدرت عدة تعديلات لقانون العاملين المدنيين بالدولة وكذا للقوانين التى تحكم الأوضاع الوظيفية لغير الخاضعين للقانون العام، الأمر الذى نتج عنه أن أصبح الخاضعون لقانون السلك الدبلوماسى والقنصلى في وضع أقل من العاملين بالقانون العام سواء من ناحية المرتبات أو الميزات والخصائص الأخرى من تأمينات ومعاشات وغير ذلك من أحكام.

دواعى صدور القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢:

اتضح من واقع التجارب العملية لتطبيق القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ أن أحكام هذا القانون يشوبها القصور في كثير من النواحي، والغموض في نواح أخرى، وهو ما ظهر من خلال الآتى:

١ ـ بعد أن تعددت العلاقات الدبلوماسية والقنصلية لجمهورية مصر العربية مع الدول الأخرى، أصبح عدد بعثات مصر الدبلوماسية والقنصلية يتجاوز المائة وعشرين بعثة ـ إبان صدور القانون ٤٥ لسنة ١٩٨٢ ـ في حين لم يتجاوز هذا العدد ٦٠ بعثة في سنة ١٩٥٤، حيث أنه لم تكن العديد من الدول الأفريقية والآسيوية قد حصلت على استقلالها حتى هذا التاريخ، فقد حصلت هذه الدول على استقلالها بعد ١٩٦٠ وأصبح عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يتجاوز مائة وخمسين دولة في حين لم يتجاوز هذا العدد ثمانين دولة قبل عام ١٩٦٠. ورغبة من جمهورية مصر العربية في دعم استقلال تلك الدول بتبادل التمثيل الدبلوماسى معها، واستكمالاً لدورها الرائد في المطالبة باستقلال الدول الأفريقية والآسيوية التى كانت لا تزال خاضعة للاستعمار، كان لا بد من أن تعمل على زيادة عدد بعثاتها الدبلوماسية والقنصلية زيادة ملحوظة حتى تستطيع مواكبة احتياجات السياسة الخارجية المصرية، وهو الأمر الذى استتبع بالضرورة زيادة عدد العاملين في السلك الدبلوماسى والقنصلى زيادة كبيرة حتى يمكن لتلك البعثات القيام بالدور المناط لها.

٢ ـ رغم هذه الزيادة الواضحة في أعداد العاملين في السلك الدبلوماسى والقنصلى المصرى، فقد ظل القانون الذى يحكمهم على ما هو عليه قرابة ربع القرن، وإن كان قد لحقته تعديلات متلاحقة كثيرة في مختلف نواحيه، الامر الذى أفقده التنسيق بين نصوصه المختلفة، بل وأوجد فيه التناقض في بعض الأحيان، هذا بالإضافة إلى صعوبة الرجوع إليه في مصادره الأصلية.

٣ ـ خلال الفترة من ١٩٥٤ إلى ١٩٨٢ انضمت جمهورية مصر العربية، إلى اتفاقيتى فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية، وكان ذلك في أوائل الستينيات، وتضمنت هاتان الاتفاقيتان بعض الأحكام التى عدلت أحكام القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤، الأمر الذى استوجب ضرورة

تعديل القانون المشار إليه لكي يتمشى مع التزامات مصر وفقاً للاتفاقيتين المشار إليهما.

٤ ـ ضرورة تعديل قانون السلكين ليتماشى مع القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨، أي مع قانون الموظفين العاملين المدنيين بالدولة، وكذلك مع القوانين الأخرى الخاصة بطوائف الموظفين الذين تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة، كرجال القضاء ومجلس الدولة والجامعات، ولما استحدثته تلك القوانين من أحكام.

٥ ـ يفيد القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ ـ على غير الواقع ـ بأن هناك سلكاً مستقلاً لكل من العاملين في المجال الدبلوماسي أو المجال القنصلي؛ لذلك كان من الضروري صدور تشريع جديد يلغي هذا الوضع، ويغير التسمية بحيث تتمشى مع الواقع المستقر باعتبار أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي وحدة واحدة؛ فأصبح القانون يسمى نظام السلك الدبلوماسي والقنصلي.

ينقسم القانون ٤٥ لسنة ١٩٨٢ إلى ثلاثة أبواب رئيسية:

يتناول الباب الأول الأحكام العامة.

وتحت هذا الباب أورد القانون حكماً خاصاً يقضي بأن يكون إنشاء البعثات الدبلوماسية أو القنصلية بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح من وزير الخارجية وكان ذلك الحق في القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بمقتضى قرار مجلس الوزراء.

واستحدث القانون مبدأ جواز تعيين القناصل العاملين من بين من يشغلون وظيفة السفير. وقد كانت النصوص المماثلة في القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ تحول دون ذلك، والأخذ بهذا الحكم الجديد من شأنه أن يؤدى إلى استقرار وضع القناصل العاملين الذين يتم ترقيتهم إلى وظيفة السفير خلال فترة توليهم لمنصب القنصل العام.

<u>يتناول الباب الثاني الأحكام الخاصة</u> التي تنظم أوضاع أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي، وتم تقسيم ذلك الباب إلى تسعة فصول، <u>أفرد الفصل الأول</u> منها للأحكام الخاصة بمجلس السلك الدبلوماسي والقنصلي، وكان القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ يعالجها في مادة واحدة هي المادة ١٢ منه، وقدمه المشروع الجديد في اختصاص مجلس السلك الدبلوماسي والقنصلي

إلى مجالات لم تكن تدخل في اختصاصه، فبعد أن كان المجلس فـــي ظــل القانون القديم مختصاً بأمور التعيين والترقية والنقل فقط لمن هم في درجـــة المستشار فأقل، أصبحت ولاية المجلس شاملة لجميع أعضاء الســـلك مـــن الدرجات كافة فيما عدا ترقية ونقل السفراء والسفراء من الفئـــة الممتـــازة بالإضافة إلى شمول الاختصاص للموضوعات المتعلقة بالإعـــارة والنـــدب والأقدمية وتعديل وإلغاء القوانين واللوائح والقواعد المعمول بها فـــي وزارة الخارجية.

والأحكام الواردة في ذلك الفصل من شأنها أن تجعـــل قـــانون الســـلك الدبلوماسي والقنصلى متمشياً في هذا المجال مع ما درجت عليـــه الأحكـــام الوظيفية للعاملين في القوانين التى تنظم شئون توظيفهم قوانيـــن أو أحكـــام خاصة، بالإضافة إلى أن ذلك من شأنه إضفاء مزيد من الضمانـــات علـــى العاملين في السلك الدبلوماسى والقنصلى. وتمشياً مع هذه المبـــادئ عُـدّل القانون الجديد في عضوية المجلس، فبعد أن كانت العضوية لوكيل الـــوزراء والوكلاء المساعدين وثلاثة من مديرى الإدارات الأقدم خدمة فـــي الســـلك، ونظراً لعدول قوانين العاملين في الدولـــة عـــن الأخـــذ بنظـــام الوكـــلاء المساعدين؛ فقد أصبحت عضوية المجلس لوكلاء الوزراء، واشترط القـــانون ألا يقل عدد المديرين الأعضاء بالمجلس عن ثلاثة، ولـــم تكـــن الأحكـــام الواردة في القانون رقـــم ١٦٦ لســـنة ١٩٥٤ الخاصـــة بمجلـــس الســـلك الدبلوماسى والقنصلى تشترط ضرورة انعقاد دورات للمجلس، فـــي حيـــن تضمن القانون الجديد أحكاما بضرورة أن يعقد دورة عادية مرة واحدة كـــل ثلاثة أشهر على الأقل، ويفتح هذا النص المجال أمام انعقـــاد دورات غـــير عادية للمجلس كلما استدعت الضرورة ذلك.

نص القانون الجديد علـــى أن يقـــوم مجلـــس الســـلك الدبلوماســـى والقنصلى بوضع لائحته الداخلية وذلك من شـــأنه حســـن انتظـــام العمـــل بالمجلس كما أوجد القانون حكما خاصاً بضرورة تنحى عضو المجلس عـــن المداولة في التصويت على أى موضع يخصه أو يخص أقاربه حتى الدرجة الرابعة وذلك من شأن ومزيد من ضمانات العدالة.

وتناول الفصل الثاني الأحكام الخاصة بالأقدمية والتعيين في وظـــائف السلك الدبلوماسى والقنصلى. فوردت أحكام خاصة تشترط أن يكون عضـــو السلك من أبوين مصريين وألا يكون متزوجاً من غير مصرى الجنســـية أو

ممن هم من أبوين أحدهما أو كلاهما غير مصرى، وكانت الأحكام التى وردت في القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ في هذا الشأن قاصرة عن أن تشمل الحظر الذى فرضه القانون الجديد، وهدف ذلك التعديل إلى إضفاء مزيد من ضمانات الأمن حيث يجب البعد بالعاملين في هذا المجال عن أى شبهات قد تكون معلقة بالجنسية، وقد أباح المشرع في القانون الجديد الاستثناء من هذا الحظر إذا كان الزواج ممن تنتمى إلى جنسية إحدى الدول العربية أو ممن اكتسبت جنسية جمهورية مصر العربية على أن يكون هذا الإستثناء بقرار من رئيس الجمهورية.

كما تضمن القانون تعديلاً يقضى بجواز التقدم لامتحان المسابقة أكثر من مرتين بعد كان القانون القديم لا يجيز دخول الامتحان لمن رسب فيه مرتين، وذلك رغبة في إتاحة الفرصة أمام المتقدم لشغل وظائف الملحقين. كما تضمنت أحكام المسابقة لمن يرغب الالتحاق في الوظائف التى تعلو وظيفة الملحق تطبيق الأحكام الخاصة التى تنظم إجراء امتحان المسابقة لمن يرغب الالتحاق في السلك الدبلوماسى من بين العاملين المدنيين بالدولة والخاضعين للقوانين الخاصة.

واستحدث القانون في مادته التاسعة عشرة إنشاء جهاز التفتيش والصلاحية وتقييم كفاءة مستوى الأداء يختص بإعداد تقارير عن مستوى أداء أعضاء السلك الذين لا توضع عنهم تقارير دورية. وبذلك أصبح جميع أعضاء السلك من درجة ملحق حتى درجة سفير خاضعين لتقييم مستوى أدائهم سواء كانوا يعملون بالديوان العام أو بالخارج.

كما استحدث القانون أيضاً جواز التظيم لأعضاء السلك الذين توضع عنهم تقارير بمرتبة ضعيف، وأنشئت لهذا الغرض لجنة تظلمات وحددت إجراءاتها ونظم قواعد الإعارات والندب وكان أمر تنظيمها متروكاً للقواعد العامة في قانون العاملين المدنيين بالدولة (ق ٤٧ لسنة ١٩٧٨).

ورغبة من الوزارة في ضمان استمرار تميز أداء أعضاء السلك، فقد أوجب القانون إحالة من يقدم عنه تقريران متتاليان بمستوى ضعيف إلى مجلس تأديب لفحص حالته وتقرير صلاحيته بالاستمرار في العمل بالسلك من عدمه، كما أوجب القانون فصل عضو السلك إذا حصل على تقرير ثالث بمستوى ضعيف.

وضماناً لحصول المتميزين على حقهم وحفاظاً علـــى حقـــوق بـــاقى أعضاء السلك، فلقد أوجب القانون عدم تجاوز الترقية بالاختيار عـــن ١٠% من الوظائف الشاغرة في كل درجة.

وحدد القانون القواعد الخاصة بالترقية بالاختيار ولم تكن من القواعـد المشار إليها في القانون السابق، الأمر الذى أدى إلـــى تعـدد المنازعـات القضائية بين الأعضاء والوزارة، ولا شك أن المواد التى وردت في القانون الجديد أدت إلى الإقلال – إلى درجة كبيرة – من المنازعات القضائية التى نشأت في هذا الشأن.

وتناول الفصل الثالث الأحكام الخاصة بتقدير كفاءة الأداء لأعضـــاء السلك الدبلوماسى والقنصلى واستحدث القانون حكماً خاصاً بتعميـــم قيـــاس كفاءة الأداء على جميع أعضاء السلك الدبلوماسى والقنصلى بعد أن كـــانت قاصرة في ظل القانون القديم على العاملين في السلك حتى درجة ســـكرتير أول فقط.

أما الفصل الرابع فقد تناول الأحكام الخاصـــة بالأقدميـــة والترقيـــة، وتعمل مواد ذلك الفصل على إزالة الغموض الذى كان يشوب النصـــوص المماثلة في القانون القديم فيما يتعلق بالترقيـــة بالاختيـــار حيـــث أوجبـــت النصوص الجديدة في القانون التخطى في الترقية لكل مـــن يحصـــل علـــى كفاءة الأداء بمرتبة ضعيف فضلاً عن قيام القانون الجديد بوضـــع معـــايير ثابتة ومحددة للترقية بالاختيار في جميع الدرجات.

وتناول الفصل الخامس الأحكام المتعلقـــة بـــالنقل والنـــدب والإعـــارة والإجازات، فحددت مواد ذلك الفصل مدة الخدمة بالخارج فجعلـــت الحـــد الأقصى لخدمة رؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية أربع سنوات يجـــوز مدها لصالح العمل أو عند النقل من رئاسة بعثة إلى أخرى، بعد أن كـــانت في ظل القانون القديم خمس سنوات قابلة للزيادة لسنة سادسة، كما أوجـــب القانون – عند ترشيح رؤساء البعثات الدبلوماسية – ألا تقل المدة المتبقيـــة لبلوغه سن المعاش عن سنتين.

وتناولت أحكام الفصل السادس الأجور والعلاوات والرواتب الإضافيـــة وبدل التمثيل وهى المواد من ٤٤ إلى ٥٨ وكان يقابلها في القـــانون رقـــم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ أحكام اللائحة التنظيمية للخدمة بوزارة الخارجية التـــى رؤى إدراجها في صلب القانون، لذلك جاءت مواد الفصـــل الســـادس مـــن

القانون الجديد أكثر تفصيلاً وشمولاً من أحكام الفصل الرابع من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤.

وقد استحدث المشرع مادة جديدة وهى المادة (٥١) في قانون السلك الدبلوماسى والقنصلى، يكون من شأنها منح مكافأة تشجيعية لأعضاء السلك الدبلوماسى والقنصلى الذين يقومون بجهد واضح في تنفيذ أو وضع خطط التحرك الدبلوماسى أو السياسى التى تشارك وزارة الخارجية في تنفيذها وكذلك الذين يقومون بأعمال أو بحوث أو اقتراحات تساعد على رفع كفاءة الأداء.

وتناول الفصل السابع الأحكام الخاصة بواجبات أعضاء السلك الدبلوماسى والقنصلى فأصبح عليهم الامتناع عن القيام بأى نشاط حزبى أو الانضمام إلى الأحزاب السياسية أو الترشيح لعضوية المجالس النيابية أو الهيئات المحلية إلا بعد تقديم استقالاتهم، وذلك الحكم غير موجود في القوانين التى تحكم العاملين المدنيين بالدولة أو القوانين الخاصة التى تحكم طوائف العاملين الأخرى مثل القضاء والجامعة، ويرجع في ذلك التطبيق إلى البعد بأعضاء السلك الدبلوماسى والقنصلى عن أى تيارات حزبية.

وتناول الفصل الثامن الأحكام الخاصة بالتأديب، واستحدث المشرع حكم المادة (٥٩) والذى بمقتضاه لا يجوز توقيع أى من الجزاءات التأديبية على عضو السلك إلا بعد التحقيق معه كتابة وسماع أقواله وتحقيق دفاعه وهذا الحكم لم يكن موجوداً في القانون القديم ولكن هذا الحكم مأخوذ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المادة (٧٩).

أما الفصل التاسع فقد تناول الأحكام الخاصة بإنتهاء الخدمة.

وتناول الباب الثالث الأحكام الخاصة ببعثات التمثيل الدبلوماسى والقنصلى... وأوجد الأحكام التى تعالج الأوضاع الجديدة التى لم تكن موجودة في ظل القانون القديم مثل الأحكام الخاصة ببعثات رعاية المصالح وهى البعثات التى طرأت في أعقاب قيام بعض الدول العربية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر.

***

الهيكل التنظيمى لوزارة الخارجية في بداية الثمانينيات:

أولا: إدارات تختص بالعلاقات السياسية الدولية:

١ ـــ إدارة الشئون العربية.
٢ ـــ إدارة شئون السودان.
٣ ـــ إدارة شئون فلسطين.
٤ ـــ إدارة شئون جامعة الدول العربية.
٥ ـــ المندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية.
٦ ـــ إدارة التنظيم.
٧ ـــ إدارة أمريكا الشمالية.
٨ ـــ إدارة أمريكا اللاتينية.
٩ ـــ إدارة أوروبا الغربية.
١٠ ـــ إدارة أوروبا الشرقية.
١١ ـــ الإدارة الآسيوية.
١٢ ـــ الإدارة الأفريقية.
١٣ ـــ إدارة الهيئات الدولية.

ثانيا: إدارات تختص بالعلاقات الفنية الدولية:

١ ـــ الإدارة العامة (طيران وخلافه).
٢ ـــ إدارة شئون الهجرة.
٣ ـــ إدارة العلاقات الثقافية.
٤ ـــ الإدارة الاقتصادية.
٥ ـــ إدارة التعاون الدولى.
٦ ـــ الإدارة القانونية والمعاهدات.

ثالثا: إدارات تختص بالشئون الإدارية والمالية بالوزارة:

١ ـــ إدارة الشئون المالية.
٢ ـــ إدارة الشئون الإدارية.
٣ ـــ إدارة السلك الدبلوماسى.
٤ ـــ إدارة الرمز.
٥ ـــ الإدارة القضائية.
٦ ـــ إدارة الأمن.

رابعاً: إدارات تختص بالدراسات والبحوث:

١ — إدارة التخطيط السياسى.
٢ — إدارة المعلومات والبحوث.
٣ — بنك المعلومات.
٤ — المعهد الدبلوماسى.

خامسا: إدارات تختص بالشئون العامة والأجهزة المساعدة:

١ — إدارة المؤتمرات.
٢ — إدارة المراسم.

سادسا: إدارات تختص بالداخل:

١ — إدارة شئون مجلس الشعب.
٢ — إدارة الصحافة.

سادسا: الهيكل الإدارى والتنظيمى للخارجية القرار الـــوزارى ٧٩٩ ــ ١٤ أبريل ١٩٩٢.

شهدت مرحلة التسعينيات من هذا القرن تطورات هامة على السـاحة الدولية جرى خلالها إرساء ملامح وأسس النظام الدولى الجديد، ومن بينـــها تبوأت عدد من الموضوعات أولوية متقدمة على جـــدول أعمـــال الســاحة الدولية مثل حقوق الإنسان، والبيئة، ونزع السلاح، والتطـــور الديمقراطـــى. وقد حرصت وزارة الخارجية على المبادرة باستحداث هيكل تنظيمى جديـــد يتواكب مع هذه التطورات وتكون لديه المقـــدرة علـــى التعـــامل والتفـــاعل الخلاق بدرجة عالية من المرونة والسرعة بما يضمـــن تحقيـــق المصـــالح المصرية في إطارالإدراك الواعى والعميق للتفاعلات الجارية على الســاحة الدولية.

مواقع التنظيم الجديد لوزارة الخارجية
(القرار الوزارى رقم ٧٩٩ في ١٤ أبريل ١٩٩٢):

١ ــ انهيار الكتلة السوفيتية وفشل النظرية الماركسية في التطبيـــق، وهـــو الأمر الذى كان يعنى بداية عملية تكوين نظام جديـــد حـــول قطبيـــة أحادية، وتفكك أغلـــب النظـــم المركزيـــة، والتحـــول نحـــو النظـــام الديمقراطى والحريات السياسية بالمفهوم الغربى.. وقد انعكـــس هـــذا التحول على الدول النامية ومصر في ثلاث مستويات:

أ ــ تخلف دور هذا المعسكر كحليف لقضايا العالم الثـــالث والـــدول العربية.

ب ــ تخلى هذا المعسكر عن دوره كمانح للمساعدات.

ج ــ تحول المعسكر الشرقى إلى منافس للدول النامية كمنطقة تجـذب الاستثمارات.

٢ ــ الثورة التكنولوجية التى لا تقل من حيث شموليتها وأبعادهـــا والآثـــار المترتبة عليها عن الثورة الصناعية التى تمت في كنفها الدولة القوميـــة من ناحية والنظام الدولى الراهن من ناحية أخرى، ولعل أهم ما يمـــيز الثورة التكنولوجية المعاصرة هى أنها ثورة في مجالات عديدة، وتتســـم بالعلنية والمعلوماتية.

٣ ــ التحول إلى التكتلات الاقتصادية الكبرى، حيث لجأت الـــدول القوميـــة إلى الدخول في تجمعات اقتصادية كبيرة كوسيلة لمواجهـــة المنافســـات

الفردية من ناحية، واستجابة للتحول في النظام الدولـــى مـــن طابعـــه السياسى والعسكرى إلى طابع أكثر أهمية وذى صبغة ملموسة، وهـــو الطابع الاقتصادى والتجارى من ناحية أخرى، كما أنها تشـكل تسـليماً بانكماش دور الدولة القومية في إدارة الموارد المتاحة لديها من جـــانب آخر.

٤ ــ نمو الجماعات غير الرسمية في النظام العالمى، وأهمها:

أ ــ منظمات ولجان حقوق الإنسان، والتى تنشر تقارير دورية عـــن حالة المواطنين وطرق تعامل الحكومات معهم، وتوظف الثـــورة التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالية لخدمة نشـــاطاتها، وتســـعى إلى الانخراط في الهيئات التشريعية والقوى الضاغطة في النظـــم السياسية لخدمة أغراضها.

ب ــ منظمات ولجان وهيئات الدفاع عن البيئة وحمايتها، وهـــى وإن تطورت ونمت في أوروبا في شكل أحزاب، وأعضاء بالـــهيئات البرلمانية، أو في شكل منظمات تابعة لمنظمات دولية، إلا أنـــها امتدت إلى دول الجنوب سواء في الحياة السياسية أو الأكاديمية.

٥ ــ نمو دور الجماعات غير الرسمية وغير الشرعية في النظـــام الدولـــى خاصة الشركات متعددة الجنســيات، ومنظمـــات المافيـــا والجريمـــة المنظمة، منظمات الإتجار في المخدرات، والبنوك الكبرى.

٦ ــ تأكيد الاتجاه العالمى نحو تحرير التجارة وعالمية العلاقات الاقتصاديـة واستخدام آليات السوق والمنافسة، وتقليص دور الدولة فـــى النشـــاط الاقتصادى، وتقسيم العمل الدولى، وتوظيف المزايا النسبية والتنافســية في الإنتاج.

٧ ــ تزايد اتجاه النظام الدولى نحو تعدد الأقطاب وذلـــك بـــبروز أقطـــاب اقتصادية جديدة ذات دور أساسى فـــى النظـــام الدولـــى وتفاعلاتـــه وتطوره. وما سيتركه من تأثير على بنيان وهيكـــل علاقـــات القـــوى القائمة وإعادة توزيع مناطق التأثير والمصالح وفقاً لذلك.

٨ ــ تزايد دور مؤسسات التمويل الدولية، واتساع نطاق الشركات متعـــددة الجنسيات، وتزايد الاعتماد على الاقتصادى المتبادل، وهو الأمر الذى سيزيد من صعوبة عزل الدورة الاقتصادية في الحدود الوطنية بعيـــداً

عن المؤثرات الاقتصادية العالمية. وزيـادة الـوزن المرجـح للبعـد الاقتصادى في تشكيل السياسة الخارجية لمختلف الدول.

٩ ــ الرغبة في التخلص من الطابع البيروقراطى الذى لحق بعملية صنـــع وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية المصرية، والرغبة في الاستناد إلـى تنظيم جديد مع التطورات الدولية والداخلية، ويتمتع بالمرونة اللازمـة لعمل وزارة الخارجية، ويحقق أعلى قدر من المرونة في صنع وتنفيـذ القرارات.

١٠ ــ أهمية تطوير هيكل الوزارة للوصول إلى منظور استراتيجي شـــامل يعنى عدم الوقوع فى أسر الأحـداث المتحركـة والتفـاعلات غـير المستقرة، ويتحقق ذلك من خلال تطوير الهيكل التنظيمـــي للـوزارة بحيث يصبح أكثر قدرة على الوصول إلى هذا المنظور الإسـتراتيجى ويملك القدرة على التحرك والمبادرة.

١١ ــ الرغبة في بث روح المنافسة الإيجابية وإتاحة الفرصة أمام طـــرح الأفكار والمبادرات الجديدة بما يحقق أقصى اســتفادة مـن الطاقـات البشرية، وإعداد صف ثان وثالث مـــن العنـاصر المؤهلـة لتولـى المسئوليات والمناصب القيادية من خلال إتاحة الفرصة أمام الدرجـات المتوسطة والصغيرة لتولى المواقع القيادية، وهو الأمر الذى ينعكـس على تيسير الأداء والعرض وسرعة اتخاذ القرار وانسياب المعلومـات بين وحدات الديوان العام وبعثاتنا في الخارج.

١٢ ــ الرغبة في ترشيد الإنفاق من خلال أعداد الأعضـاء الدبلوماسـيين والإداريين وغيرهم بالبعثات الخارجية إلى الحد الأدنى وبما لا يخـل بمقتضيات حسن سير العمل.

وكان من الطبيعى في ضوء التحولات ســابقة الذكـر أن يجـرى الاهتمام بتطوير وتحديث الجهاز الدبلوماسى باعتباره الأداة الرئيسـية فـي صياغة وتنفيذ أهداف السياسة الخارجية المصرية حيث أعلن فـي نوفمـبر عام ١٩٩١ عن انتهاء وزارة الخارجية من وضـع تنظيـم جديـد لـهيكل الوزارة، جاء بمثابة نتاج لدراسات عديدة في هذا الشأن، والتى بـدأت مـع تولى السيد عمرو موسى منصب وزير الخارجية، وقد بدأ التنظيـم الجديـد باعتباره أضخم عملية إعادة هيكلة للعمل الدبلوماسى المصرى في التـاريخ المصرى الحديث.

وقد استهدف التنظيم الجديد تحقيق مجموعة من الأغراض أبرزها:
١ ــ مواكبة المتغيرات والمستجدات الإقليمية والدولية.
٢ ــ إتاحة المزيد من الفرص لمزيد من الأفراد لتحمل المسئوليات.
٣ ــ الرغبة في القيام بدور إقليمى رائد، ودبلوماسية متعددة الأطراف.
٤ ــ الإسهام في مواجهة التحديات التى تجابه المجتمع المصرى.
٥ ــ تحقيق المزيد من التخصص في العمل الدبلوماسى.
٦ ــ ترشيد عملية صنع القرار في السياسة الخارجية.
٧ ــ الإفادة من التطورات الجارية في مجال الاتصالات.
٨ ــ تطوير المهارات الدبلوماسية، وصقل قدرات الدبلوماسى المصرى.

سمات التنظيم الجديد لوزارة الخارجية:

اشتملت عملية إعادة تنظيم وزارة الخارجية علـــى خمــس ســمات أساسية تتمثل في :

أولا ــ إعادة الهيكلة على مستوى المناصب العليا، وقد تـــم تقسـيم الهيكل الإدارى للوزارة وفقاً للتقسيم التالي:
أ ــ الوزير
ب ــ مساعد الوزير لشئون ....
ج ــ نائب مساعد الوزير لشئون .... "قد يكون هناك نائب أو أكثر من نائب حسب أهمية القطاع، أو تشعب العلاقات فيه".
د ــ مدير الشئون... حيث يتم تقسيم القطاع إلـــى وحــدات صغــيرة "شئونات" ويقسم العمل داخل الشئون وفقاً لما يراه مدير الشئون.

وقد هدفت إعادة الهيكلة إلى هدفين أساسيين:
١ ــ توسيع الصلاحيات والمسئوليات.
٢ ــ إتاحة الفرصة لصغار الدبلوماسيين لتولى مهام ومســئوليات قياديـــة" مدير شئون.." وهو الأمر الذى يصقل مهاراتهم وخبراتـــهم وقدرتـــهم على تحمل المسئولية. وقد استحدث التنظيم الجديـــد مايســـمى Desk Officer وهو موظف دبلوماســـى "عـــادة مـــا يكـــون مـــن صغــار الدبلوماسيين" ويقوم بتولى العلاقـــات الخارجيـــة لدولـــة واحـــدة، أو مجموعة صغيرة من الدول، ويتولى كل أشكال العلاقات مــــع هـــذه الدولة أو مجموعة الدول التى يتولى ملفاتها، ولعل أهم ما يميز هـــذا

التطوير هو أنه يتيح لـ Desk Officer رؤية شاملة حول العلاقات مع هذه الدولة ــ أو مجموعة الدول ــ كما ترد إليه معلومات من مصادر أخرى ما يتيح له رؤية شاملة لكل أبعاد العلاقات مع هذه الدولة ــ أو مجموعة الدول ــ الأمر الذى ينعكس على دقة العمل فى الوزارة، وتقدير المواقف تجاه هذه الدولة استناداً إلى محددات واقعية وشاملة.

ثانياً ــ إنشاء إدارات جديدة تختص بقضايا نزع السلاح، والبيئة، والإرهاب، والتنمية، والمديونية، وعدم الإنحياز، وحقوق الإنسان.... إلخ. حيث خصصت إدارة لكل هذه القضايا على حدة، وفى حين يعكس هذا التقييم الأهمية المتعاظمة لتلك القضايا على الصعيد الدولى ــ كما سبقت الإشارة إلى ذلك ــ فإنه يعكس أيضاً الرغبة في مواجهة التحديات التى أصبحت تواجه المجتمع المصرى من خلال تعاون وزارة الخارجية مع كافة أجهزة الدولة. وقد زاد من أهمية التطوير في هذا المجال، تشابك الموضوعات المطروحة في إطار المنظمات والمؤتمرات الدولية وتعقدها، كما أن هذه الموضوعات ترتبط في بعض الأحيان بخصوصيات سيادة الدولة وهو الأمر الذى يتطلب معه أن يتم تناولها بصورة أعمق وأدق، لأن التهاون في معالجة هذه الأمور قد يعرض الدولة لعقوبات دولية من قبل المنظمات الدولية.

ولعل أهم ما يميز التنظيم الجديد هو أنه قادر على إمكانية إنشاء إدارات مؤقتة وفقاً للحاجة إليها، وبحجم ما تشغله قضية ما من أهمية من زاوية المصلحة الوطنية وفى فترة زمنية محددة، كما هو الحال مع وحدة المشاركة المصرية، الأوروبية.

ثالثاً ــ الاهتمام بتطوير قدرات الدبلوماسى المصرى، وذلك في ظل التغيرات الدولية المتلاحقة والتى أدت إلى زيادة الطابع الفنى والتخصصى للقضايا التى يتعامل معها الدبلوماسى في عالمنا اليوم، مما يتطلب توافر عنصر التخصص وامتلاك المعلومات الدقيقة في مجال التخصص. وعلى هذا الأساس أعطى التنظيم الجديد للوزارة أهمية كبيرة لتطوير المعهد الدبلوماسى، المكلف أساساً بإعداد الدبلوماسيين الجدد، وذلك من خلال برنامج متكامل يمتد لأكثر من عام ويشتمل على دورة تدريبية مكثفة تهدف إلى صقل مهارات الدبلوماسيين في مجال تحليل المواقف المختلفة، واقتراح استراتيجية للتحرك، وإعداد عناصر التحرك المصرى إزاء هذه المواقف،

وكذلك تنمية مهارات الدبلوماسيين في مجالات "التفاوض الدولى، إدارة العلاقات الثنائية، التعامل مع المعلومات، التعبير عن النفس، الصياغة القانونية"، إضافة إلى مجموعة من المحاضرات المكثفة عن تاريخ مصر وحضارتها وثقافتها والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى لحقت بها، ويقوم بالإشراف على هذه الدورات مجموعة من أكفأ دبلوماسيى وزارة الخارجية ويتم الاستعانة بمجموعة من الخبراء والمتخصصين في كافة المجالات سواء من الوزارة أو خارجها. كما اهتمت إدارة المعهد الدبلوماسى بتوسيع مجال الاختيار في دراسة اللغات الحية، ونظم الكمبيوتر، إضافة إلى تنظيم الندوات العلمية والثقافية وذلك لتدريس المتابعة والمعرفة الشاملة لدى الدبلوماسى. هذا إضافة إلى الدورات التى نظمها المعهد للدبلوماسيين الذين صدر قرار بسفرهم للتمثيل الدبلوماسى في الخارج، بهدف تطوير مهاراتهم في مجالات معينة، وتوسيع معرفتهم عن المناطق التى سيتم العمل فيها، إضافة إلى صقل بعض المهارات والخبرات الدبلوماسية في بعض الأمور الفنية والمتخصصة خاصة في المجالات الاقتصادية والتجارية والتفاوض.

رابعا- تكثيف الروابط مع باقى أجهزة الدولة والمراكز المتخصصة بما يساعد على تضافر جهود الدبلوماسيين العاملين في وزارة الخارجية مع الخبرات الفكرية والأكاديمية من خارج الوزارة، لذلك اهتم التنظيم الجديد للوزارة بإيجاد عدد من الآليات لضمان استمرار العمل من خلال الجهد الجماعى، وإعطائه طابعاً مؤسسياً. وقد اتخذت الآليات المؤسسية ثلاثة أشكال:

أ - المجلس الاستشارى لشئون السياسة الخارجية: ويضم مجموعة من الدبلوماسيين السابقين، والأكاديميين والخبراء في تخصصات معينة، إضافة إلى بعض الأشخاص بحكم وظائفهم، ويرأسه الوزير، ويجتمع بشكل دورى. وأساس عمله تقديم دراسات وافية حول الموضوعات المهمة الخاصة بالسياسات الخارجية، ويساعد الوزير على اتخاذ القرارات، ويحيل السيد الوزير بعض الموضوعات إليه لدراستها، أو يبادر هو من تلقاء نفسه بمناقشة بعض الموضوعات التى يرى أهميتها.

ب ـ اللجان: حيث يأخذ التنظيم الجديد للوزارة بهذه الآلية عند التعـرض لبعض القضايا ذات الطابع المؤقت، وتشكل اللجان فـي مثـل هـذه الحالات من المختصين سواء من داخل الوزارة او من خارجها.

ج ـ فتح قنوات اتصال مباشرة للتعاون مع مراكز الأبحاث المعنية بقضايـا السياسة الخارجية، والتعاون معها لترشـيد عمليـة صنـع القـرار، ومظاهر هذا الاهتمام هو إنشاء إدارة شئون الاتصال بمراكز البحـوث والجامعات لتكون حلقة الاتصال بين الوزارة ومراكز البحوث العلميـة في مصر والخارج.

خامسا ـ أما عن آخر هذه السمات التى تميز التنظيم الجديد فـهى سمة الديناميكية والقابلية للتطور، فقد هدف التنظيم الجديد بصورته المرنـة إلى تسهيل إنشاء إدارات أو وحدات جديدة إذا اقتضت الحاجة إلـى ذلـك، ومن أبرز هذه الوحدات الجديدة التى أنشئت عقب صدور التنظيم:

أ ـ وحدة مكافحة الأرهاب:

هى إحدى الوحدات المنشأة حديثا، كانت تبعيتها في البداية لمكتـب الوكيل الأول إلا أنها انتقلت إلى مكتب الوزير، وتتولـى الوحـدة متابعـة الجهود الدبلوماسية التى تبذل في مجال مكافحة الإرهاب علـى المسـتوى الدولى، والتعبير عن الموقف المصرى إزاء هذه القضية والمشـاركة فـي المؤتمرات الدولية المتعلقة بهذا الموضوع، والتعاون مع الجـهات الأمنيـة المصرية لبلورة موقف مصرى واحد إزاء هذه القضية.

ب ـ وحدة الإنترنت:

أنشئت في عام ١٩٩٨، وقامت الوحدة بإعداد Home page للـوزارة على شبكة الانترنت للتعريف بمصر، ونشر أهم الوثائق المرتبطة بسياسـة مصر الخارجية خاصة في منطقة الشرق الأوسط والأمم المتحدة، والقضايـا الدولية والإقليمية، كما تضم الصحفة قسـماً خاصـاً عـن تـاريخ وزارة الخارجية والهيكل التنظيمى لها، كما تقوم بنشـر التصريحـات الرسـمية الصادرة من الوزارة إزاء بعض المواقف الجارية، كما تقوم الوحدة بمتابعـة ما ينشر على شبكة الانترنت عن موضوعـات معينـة، وإمـداد الإدارات المختصة بها.

ج ـ وحدة الكوميسا :

أنشئت هذه الوحدة عام ١٩٩٨ في أعقاب انضمام مصر إلى منظمة الكوميسا "السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا" كعضو كامل. وذلك في إطار الاهتمام المصرى بالسوق الأفريقية والانخراط في التكتلات الاقتصادية الأفريقية لتوفير أسواق واعدة للصادرات المصرية في ظل المزايا التى تحصل عليها الصادارات المصرية في هذه الأسواق، إضافة إلى توفير الخامات والسلع الأولية بأسعار مناسبة.

د ـ وحدة شئون السفر :

أنشئت هذه الوحدة عام ١٩٩٨ وتهدف إلى تقديم معلومات ونصائح عامة (إرشادات) حول السفر، واحتياجاته، والاحتياطات الواجب اتباعها عند السفر لمناطق معينة.

الملامح العامة للتنظيم الجديد:

أولا الجهاز الرئاسى:

ويتكون من :

١ ـ وزير الخارجية:

هو الرئيس الإدارى الأعلى للوزارة، يتولى التباحث مع مبعوثى أو مفوضى الدول الأجنبية في كافة المهام المشتركة بين مصر وغيرها من الدول، ويقوم بتمثيل مصر في المؤتمرات الدولية، واستقبال المبعوثين الدبلوماسيين إلى الدول الأجنبية، واختيار الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين الذين تبعث بهم الدولة للبلاد الأجنبية.

ويتولى مكتب وزير الخارجية عرض مذكرات الإدارات والمكاتب على السيد الوزير وإبلاغهم بتعليمات سيادته ومتابعة تنفيذ تلك التعليمات وإبلاغ توجيهات السيد الوزير لكافة أجهزة الوزارة ومتابعة تنفيذها.

وقد شمل التنظيم بعض الهيئات والوحدات التى تخضع للإشراف المباشر من السيد الوزير، وهذه الهيئات والوحدات هى :

١ ـ المعهد الدبلوماسى: ويتولى:

- تدريب أعضاء السلك الدبلوماسى من درجة ملحق فور التحاقهم بوزارة الخارجية.
- عقد دورات تدريبية لأعضاء السلك من مختلف الدرجات.

- الإشراف على الندوات المتعلقة بالسياسة الخارجية التي تنظمها الوزارة.
- الإشراف على مكتبة الوزارة.

٢- جهاز التقييم: ويختص بتقديم التوصية وتقدير حجم البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الخارج بالنسبة لمستوى وعدد أفرادها، وذلك في ضوء العلاقات السياسية والمتغيرات الدولية.

٣ - وحدة إدارة الأزمات: وتتولى دراسة الأزمات الطارئة التي تواجه السياسة الخارجية المصرية في أى مجال أو منطقة، وتقديم التوصيات في هذا الشأن إلى السيد الوزير وذلك بالتعاون الوثيق مع الإدارات المعنية بالوزارة.

٤ - جهاز التفتيش والصلاحية: ويتولى:
- إعداد التقارير والبيانات التى تتعلق بتقييم كفاية الأداء في أى من البعثات التمثيلية أو إدارات الديوان العام.
- تقييم مستوى كفاية الأداء بالنسبة لأعضاء السلك ممن لا يخضعون لنظام تقارير الكفاية السنوية.

٥ - الهيئة العامة لصندوق تمويل مبانى وزارة الخارجية بالخارج. وتتولى:
- شراء وبيع واستبدال المبانى والأراضى اللازمة لمقار البعثات الدبلوماسية والقنصلية بالخارج، والمكاتب الفنية الملحقة بها.
- إقامة المبانى اللازمة لهذه المقار على الأراضى المملوكة للهيئة أو التى تستأجرها بعقود طويلة الأجل.
- شراء وبيع واستبدال وإقامة لسكن العاملين بالبعثات الدبلوماسية والقنصلية وتأجيرها لهم.
- الإشراف والرقابة على تحصيل الموارد الخاصة بالهيئة.

٦ - مجلس شئون السلك الدبلوماسى والقنصلى: ويتولى:
- البدء في مشروعات القوانين واللوائح والقواعد الخاصة بأعضاء السلك.
- النظر في المسائل المتعلقة بنظام السلك وشئون أعضائه الخاصة بالتعيين والأقدمية والترقية والنقل والإعارة والندب من وإلى وزارة الخارجية والتأديب. وتقارير كفاية الأداء وإنهاء الخدمة

وغيرها، وفقاً لنصوص هذا القانون وذلك فيما عدا ترقيـــة ونقـــل السفراء من الدرجة الممتازة.

٧ ــ المجلس الاستشارى للسياسة الخارجية: ويختــص بتقديــم المشــورة بالنسبة لتوجيهات واســتراتيجيات العمــل الدبلوماســى والسياســى والاقتصادى والثقافى فيما يتعلق باختصاصات وزارة الخارجية.

٨ ــ المستشار القانونى: ويتولى إعداد الدراسات القانونية في الموضوعــات المحددة التى يطلبها منه وزير الخارجية والتوصيات التى يراها فــي هذا الشأن.

كما حدد التنظيم الجديد بعض الإدارات ــ على ســبيل الحصــر ــ التي تخضع لإشراف مكتب وزير الخارجية وهي:

١ ــ الصحافة والإعلام والمتحدث الرسمى.
٢ ــ المراسم.
٣ ــ الرمز والاتصالات.
٤ ــ السلك الدبلوماسى والقنصلى والتفتيش.
٥ ــ شئون مجلس الشعب والشورى.
٦ ــ الإدارة القضائية.
٧ ــ إدارة التعاون الدولى للتنمية.
٨ ــ خدمة المواطنين والتظلمات.
٩ ــ المعلومات والبحوث والتقديرات.
١٠ ــ القوانين الدولية والمعاهدات.
١١ ــ التخطيط السياسى.
١٢ ــ بنك المعلومات.
١٣ ــ الأمن.

٢ــ الوكيل الأول: ويتولى:

ــ تقديم المشورة للسيد الوزير في الموضوعات السياسية والإدارية.
ــ مفوض من قبل السيد وزير الخارجية في مباشــرة الاختصاصــات التالية:
ــ إصدار القرارات الخاصة بتوقيع الجــزاءات علــى أعضــاء الســلك الدبلوماسى والقنصلى.

— إصدار القرارات الخاصة بإيفاد أعضاء السلك الدبلوماسى والقنصلى في منح تدريبية.

— إصدار القرارات الخاصة بصرف التعويض الخاص بحالات النقل المفاجئ.

٣ — **مساعدى وزير الخارجية وهم:**

— مساعد وزير الخارجية للشئون الأوروبية.

— مساعد وزير الخارجية لشئون الأمريكتين.

— مساعد وزير الخارجية للشئون الأفريقية.

— مساعد وزير الخارجية للشئون العربية والشرق الأوسط.

— مساعد وزير الخارجية للشئون الآسيوية.

— مساعد وزير الخارجية للتعاون الدولى والعلاقات متعددة الأطراف.

— مساعد وزير الخارجية لشئون مجلسى الشعب والشورى.

— مساعد وزير الخارجية للشئون المالية الإدارية.

٤— **الأمين العام:**

ويتولى الإشراف على الشئون العامة، ومقر وزارة الخارجية، والسكرتارية والمحفوظات، والتشهيلات.

ثانيا: القطاعات الجغرافية والسياسية والفنية وتتكون من :

(١) القطاع الأوروبى: ويشمل:

١ — مساعد وزير الخارجية للشئون الأوروبية.

٢ — نائب مساعد وزير الخارجية للشئون الأوروبية. ويشرف على:

أ — شئون دول الجماعة الأوروبية.

ب — شئون رابطة الدول المستقلة.

ج — شئون دول شمال ووسط أوروبا.

د — شئون دول البلقان وشرق أوروبا.

هـ — شئون الأمن والتعاون الأوروبى والتجمعات الأوروبية الأخرى.

(٢) القطاع الأمريكى : ويشمل:

١ — مساعد وزير الخارجية للشئون الأمريكية.

٢ — نائب مساعد وزير الخارجية لشئون أمريكا الشمالية. ويشرف على:

ــ شئون الولايات المتحدة وكندا.
٣ ــ نائب مساعد وزير الخارجية لشئون أمريكا اللاتينية. ويشرف على:
أ ــ شئون دول أمريكا الوسطى ومنظمة الدول الأمريكية.
ب ــ شئون دول أمريكا الجنوبية.

(٣) القطاع الأفريقى ويشمل:

١ ــ مساعد وزير الخارجية للشئون الأفريقية ويتبعه:
أ ــ لجنة مياه النيل.
ب ــ لجنة متابعة الوضع في القرن الأفريقى.
٢ ــ نائب مساعد وزير الخارجية للعلاقات الأفريقية الثنائية: ويشرف على:
أ ــ شئون غرب أفريقيا.
ب ــ شئون شرق أفريقيا.
ج ــ شئون الجنوب الأفريقى.
د ــ شئون وسط أفريقيا.
هـ ــ الشئون الأفريقية العامة.
٣ ــ نائب مساعد وزير الخارجية لمنظمة الوحدة الأفريقية، والمنظمات الأفريقية الأخرى.
٤ ــ أمين عام الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا.

(٤) القطاع العربى والشرق الأوسط ويشمل:

١ ــ مساعد وزير الخارجية للشئون العربية والشرق الأوسط، وتتبعه لجنة متابعة الوضع في القرن الأفريقى.
٢ ــ نائب مساعد وزير الخارجية لشئون الدول العربية والشرق الأوسط ويشرف على:
أ ــ شئون دول مجلس التعاون الخليجى.
ب ــ شئون دول المشرق العربى.
ج ــ شئون دول المغرب العربى.
د ــ إدارة ليبيا.
هـ ــ شئون جيبوتى والصومال.
و ــ إدارة الصومال.

ز — إدارة فلسطين.
٣ — نائب مساعد وزير الخارجية والمندوب الدائم لـــدى جامعـــة الـــدول العربية.

(٥) القطاع الآسيوى:

١— مساعد وزير الخارجية للشئون الآسيوية.
٢ — نائب مساعد وزير الخارجية للشئون الآسيوية. ويشرف على:
أ — شئون الصين ومنغوليا.
ب — شئون اليابان والكوريتين.
ج — شئون دول مجموعة الآسيان.
د — شئون دول جنوب شرق آسيا.
هـ — شئون إيران وأفغانستان.
و — شئون جنوب آسيا.
ز — شئون أستراليا ونيوزيلاندا وجزر المحيط الهادى.

(٦) التعاون الدولى والعلاقات متعددة الأطراف ويشمل:

١ — مساعد وزير الخارجية للتعاون الدولى والعلاقات متعددة الأطراف.
٢ — نائب مساعد وزير الخارجية للشئون السياسية الدولية ويشرف على:
أ — شئون الأمم المتحدة.
ب — شئون نزع السلاح والاستخدام السلمى للطاقة النووية.
ج — شئون حقوق الإنسان والمسائل الإنسانية الاجتماعية الدولية.
د — شئون الوكالات المتخصصة.
هـ — شئون عدم الإنحياز والمؤتمر الإسلامى.
و — شئون التجمعات والمنظمات غير الحكومية.
ز — شئون اللاجئين.
٣ — نائب مساعد وزير الخارجية للشئون الاقتصادية والتعاون الفنى. ويشرف على:
أ — شئون العلاقات الاقتصادية الدولية.
ب — شئون البيئة.
ج — شئون برامج الأمم المتحدة للتعاون الفنى والتدريب.

٤ ـ نائب مساعد وزير الخارجية لشـــئون العلاقـــات الثقافيـــة الدوليـــة. ويشرف على:

أ ـ شئون الاتفاقات والبروتوكلات الثقافية.

ب ـ شئون الموضوعات الثقافية العامة والشئون الدينيـــة وجمعيـــات الصداقة، وشئون خريجى الجامعات المصرية بالخارج.

ج ـ شئون اللجنة المالية والوافدين والتدريب.

د ـ شئون خدمة انعقادات المؤتمرات الدولية.

(٧) الشئون القنصلية والهجرة وتشمل:

١ ـ مساعد وزير الخارجية للشئون القنصلية والهجرة والمصريـيـــن فـــي الخارج (وشئون مجلسى الشعب والشورى).

٢ ـ نائب مساعد وزير الخارجية للشئون القنصلية. ويشرف على الشـــئون القنصلية.

٣ ـ نائب مساعد وزير الخارجية لشئون المصريين في الخارج، ويشـــرف على شئون الهجرة والمصريين في الخارج.

(٨) الشئون المالية والإدارية وتشمل:

١ ـ مساعد وزير الخارجية للشئون المالية والإدارية.

٢ ـ رئيس الإدارة المركزية للشئون المالية والإدارية ويشرف على:

أ ـ الشئون المالية.

ب ـ الشئون الإدارية.

ج ـ الميزانية.

د ـ المبانى والإنشاءات.

(٩) الإدارات العامة:

وهى الإدارات التى تخدم جميع شئون وإدارات الوزارة المختلفـــة. وهى إدارات فنية تقدم خدماتها لكـــل وحـــدات الديـــوان العـــام والبعثـــات الدبلوماسية في الخارج. ويمكن التعرض بصورة سريعة لهذه الإدارات:

(أ) معهد الدراسات الدبلوماسية:

ويتولى عملية تدريب الدبلوماسيين الجدد، بإعداد برنــامج متكــامل يشتمل على دورة تدريبية مكثفة تستمر لمدة عام على الأقل، وتهدف الـدورة التدريبية التى يقدمها المعهد للملحقين الجدد إلى تحقيق الأغراض التالية:

١ ـ تنمية معارف الملحقين الجدد بتاريخ مصر وثقافتها وفنونها وتحولاتـها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومؤسساتها المختلفة.

٢ ـ صقل المهارات الفنية والتحليلية للملحقين الجدد مـن خـلال تدريـب الملحقين على تحليل المواقف المختلفة، واقتراح إستراتيجية للتحـرك، وإعداد عناصر التحرك المصرى إزاء هذه المواقف.

٣ ـ تنمية المهارات الدبلوماسية الخاصة بـــ (التفـاوض الدولـى، إدارة العلاقات الثنائية، التعبير عن النفس، التعامل مع المعلومات، الصياغـة القانونية).

٤ ـ تنمية معارف الملحقين الجدد عن موضوعات السياسة الخارجية سـواء على الصعيد الدولى أو الإقليمى، ومحددات الموقـف المصـرى إزاء هذه الموضوعات.

٥ ـ تطوير المهارات المرتبطة بطبيعة العمل الدبلوماسـى مثـل "قواعـد السـلوك الدبلوماسـى، مؤسسـات العمـل الدبلوماسـى، المراسـم والبرتوكول".

٦ ـ الاهتمام باللغات الحية، وتوسيع المجال أمام الملحقين الجـدد لاختيـار اللغات التى يرغبون فـى دراسـتها، إضافـة إلـى التركـيز علـى الموضوعات الاقتصادية والكمبيوتر وعلوم المستقبل والأخلاقيات.

(ب) إدارة المراسم وتتولى:

ـ الإشراف على مزايا وحصانات أعضاء السـلك الدبلوماسـى الأجنبـى بمصر.

ـ تنظيم والإعداد لزيارات وزراء الخارجية الأجانب لمصر.

ـ إصدار جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة والمهمة.

ـ الإشراف على اعتماد السفراء والقناصل والملحقين العسـكريين بمصـر ومتابعة أوراق اعتماد السفراء المصريين بالخـارج مـع ديـوان كبـير الأمناء.

(ج) إدارة المعلومات والبحوث والتقديرات وتتولى :

١ ـــ القيام بتجميع وتصنيف وتحليل المعلومات التى ترد للإدارة من كافـــة المصادر الرسمية، ومن متابعة الصحافة العالمية، وإعدادهـــا لخدمـــة متطلبات عمل السيد الوزير والجهاز الرئاسى وبعثاتنا في الخارج.

٢ ـــ متابعة أهم الأحداث والقضايا المثارة على الساحتين الإقليمية والدولية، والتركيز على الموضوعات ذات الطبيعـــة الشـــاملة، والتـــى تمـــس المصالح المصرية، وتتصل بالسياسات الخارجية العامة.

٣ ـــ تزويد بعثاتنا في الخارج بالمعلومات بصفة منتظمة.

٤ ـــ العمل كحلقة اتصال بين الوزارة وكافة الأجهزة الرسمية التى تعـــمل في مجال المعلومات السياسية.

(د) إدارة الشئون القانونية الدولية والمعاهدات وتتولى:

١ ـــ تعتبر هذه الإدارة الجهة القانونية بالوزارة التى تستشيرها في المســائل القانونية التى تتعلق بعلاقات مصر الدولية، وفـــى الشـــئون الدوليـــة القانونية وتقديم هذه المشورة لإدارات الوزارة كافة.

٢ ـــ تتبع المشاكل العالمية ودراستها من وجهـــة نظـــر القـــانون الدولـــى واقتراح موقف مصر القانونى إزاءها.

٣ ـــ إعداد مشروع وصياغة المعاهدات والاتفاقيات التـــى تشـــترك فيـــها جمهورية مصر العربية بما في ذلك ما يعد من اختصاصـــات وزارات أخرى.

٤ ـــ اتخاذ إجراءات استصدار وثائق التفويض والنشر والتسجيل للمعـــاهدات والاتفاقيات التى تبرمها جمهورية مصر العربية.

٥ ـــ تقوم برئاسة وأمانة اللجان القوميـــة والوزاريـــة المعنيـــة بالمســـائل القانونية.

٦ ـــ صياغة مشروعات القوانين وتقديم المشورة بشأن تطبيقها فيما عدا مـــا يختص بشئون الأفراد والمالية.

٧ ـــ تعتبر هذه الإدارة حلقة الاتصال بين الوزارة وإدارة الفتوى والتشـــريع بمجلس الدولة في كل الشـــئون المتعلقـــة بعلاقـــات مصـــر الدوليـــة وبالمسائل الدولية.

(هـ) إدارة التخطيط السياسى وتتولى:

– متابعة مجريات الأحداث والتطورات في السياسة الدولية من زاوية احتمالات تأثيرها على مصالح جمهورية مصر العربية وسياستها الخارجية وإعداد الدراسات عن ذلك مع تقديم الاقتراحات الملائمة.
– تتولى إدارة التخطيط السياسى أمانة كل من المجلس الاستشارى للشئون الخارجية، ولجنة متابعة الوضع في القرن الأفريقى، ولجنة مياه النيل وأية لجان أخرى يكلفها بها السيد وزير الخارجية.

(و) شؤون الصحافة والإعلام والمتحدث الرسمى وتتولى:

– متابعة الإعلام الوطنى والأجنبى وتوزيع المعلومات المستقاة من تلك المصادر على الديوان العام والبعثات في الخارج.
– تقوم بدور حلقة الاتصال مع الصحفيين المصريين والأجانب وتزويدهم بالمعلومات البيانات الصحفية الخاصة بالسياسة الخارجية المصرية.

(ز) الرمز والاتصالات:

تكون الجهة المسئولة عن الاتصالات بين الديوان العام والبعثات في الخارج، وما يستتبع ذلك من شراء وصيانة معدات وآلات اتصال.

(ح) الإدارة العامة للأمن:

– تكون الجهة المسئولة عن كافة المسائل المتعلقة بأمن الأفراد، والمنشآت والمعلومات والاتصالات في الديوان العام والبعثات في الخارج.
– تكون حلقة الاتصال بين وزارة الخارجية وجهات الأمن المختلفة.

(ك) شؤون التعاون الدولى للتنمية وتتولى:

– متابعة أنشطة كل من برنامج الأمم المتحدة للتنمية وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة.
– متابعة مشروعات التنمية الوطنية التى يمولها أو يقوم بتنفيذها كل من برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة.
– تكون حلقة الاتصال بين مكاتب أجهزة الأمم المتحدة التى تقوم بتمويلها أو بتنفيذ مشاريع تنموية في مصر.

(ل) إدارة خدمة المواطنين والتظلمات وتتولى:

– تلقى استفسارات وشكاوى ومطالب المواطنين وبحثها وإحالتها إلى المسئولين وجهات الاختصاص.

— بحث التظلمات الإدارية المقدمة من السادة الدبلوماسيين والعاملين المدنيين بالوزارة طعناً فى القرارات الجمهورية والوزارية الصادرة بشأن ما يمس أوضاعهم الوظيفية أو ما اكتسبوه من مراكز قانونية، وفقاً لأحكام قانونية صادرة من مجلس الدولة.

— بحث الشكاوى المقدمة من السادة العاملين بالوزارة أو تلك المقدمة ضدهم سواء من بين العاملين بها أو مواطنين خارجها والتى لا ترقى إلى مرتبة التظلم الإدارى وإخطار ذوى الشأن بما ينتهى إليه بعد فحص هذه الشكاوى.

(م) إدارة بنك المعلومات وتتولى:

— المعالجة الإلكترونية للبيانات والمعلومات التى ترد عن طريق إدارات الديوان العام والبعثات في الخارج.

— تدريب الكوادر على استخدام الحواسب.

— تطوير العمل ببعثاتنا في الخارج عن طريق بناء تطبيقات معينة على الحاسب الآلى الشخصى للاستخدام في تلك البعثات.

(ن) الإدارة القضائية وتتولى:

— إعداد وتحضير دفاع الوزارة في القضايا التى ترفع منها أو عليها.

— إبداء الرأى في تنفيذ الأحكام الصادرة في القضايا الخاصة بالوزارة.

— مباشرة التحقيقات في الديوان العام والبعثات في الخارج.

— عقد ومباشرة مجالس التأديب.

— متابعة الدعاوى لدى الجهات القضائية المختلفة: مجلس الدولة، هيئة قضايا الدولة، المحاكم، وزارة العدل .... الخ.

(ص) إدارة شئون السلك الدبلوماسى والقنصلى والتفتيش وتتولى:

— أعمال وأمانة كل من مجلس السلك الدبلوماسى والقنصلى وجهاز الصلاحية ولجنة مراجعة قانون السلك، وعرض تقارير كفاية الأداء على مجلس السلك وبيانات الحالة الخاصة بنقل ترقيات السلك وإعداد المذكرات الخاصة بمخالفات الأعضاء وما يتعلق بالمنتدبين من خارج الوزارة.

— توزيع الأعضاء على الإدارات والبعثات والندب والإعارات والتكليف بالمهمات والتعيين والتدريب بالنسبة لأعضاء السلك في الديوان العام والبعثات في الخارج.

– شئون الإجازات والمنح وأعمال امتحانات الملحقين الجدد والعلاج والإعفاءات الجمركية وتصاريح الخروج ومناوبات الديوان العام بالنسبة لأعضاء السلك في الديوان.
– الشئون المالية والمسائل القانونية وتنفيذ أحكام المحاكم بالنسبة لأعضاء السلك والشئون المالية والإدارية الخاصة بالإدارة.
– السجلات والكروت وبيانات الأعضاء وملفات إنهاء الخدمة (المعاشات) ونماذج الذمة المالية والمراسلات الخاصة بأعضاء الوزارة إلى الجهات الأخرى.
– حفظ جميع القرارات والملفات غير السرية.

(ف) إدارة شئون مجلسى الشعب والشورى وتتولى:

– الاتصال والتنسيق مع الأجهزة المعنية بالمجلسين ومتابعة كل ما يدور بهما مما يهم وزارة الخارجية وخاصة:
– متابعة المناقشات المتعلقة بالسياسة الخارجية والعمل الدبلوماسى.
– الاتصال والتنسيق مع أجهزة الوزارة المختلفة لموافاتها بالمعلومات عن نشاط المجلسين كل فيما يخص.
– إحاطة البعثات الدبلوماسية والقنصلية بالخارج بما يكون مناسبا من أعمال وقرارات المجلس.

(ش) الشئون العامة وتتولى:

المسائل المتعلقة بمرور الطائرات في المجال الجوى المصرى،وكذا النقل البحرى التى تتم وفق اتفاقيات خاصة، وتتولى الشئون العامة إعطاء تصريحات خاصة في حالات معينة.

(ق) إدارة شئون الاتصال بمراكز البحوث والجامعات:

تعتبر الإدارة بمثابة حلقة اتصال بين الوزارة ومراكز البحوث العلمية في مصر والخارج، كما تشارك الإدارة العامة في الندوات والمؤتمرات العلمية باسم الوزارة، وتعبر عن وجهة النظر المصرية فيها.

تطوير الهيكل التنظيمى الجديد للوزارة:

عقب صدور القرار الوزارى رقم ٧٩٩ لسنة ١٩٩٢ والخاص بالهيكل التنظيمى الجديد للوزارة ساد الإجماع على اعتبار الهيكل التنظيمى الجديد للوزارة بمثابة مبادرة شجاعة وقفزة كبيرة للأمام وإنجازاً يستحق الحفاظ عليه، لتحديث منهاج وأسلوب العمل بالوزارة على نحو يواكب

التطورات الدولية المتلاحقة ويضمن الاستجابة الفاعلة والسريعة معها وبالكفاءة اللازمة. وقد اتفقت الآراء على أن التنظيم الجديد من شأنه تشجيع التخصص والتعمق في دراسة الموضوعات الثنائية أو القضايا متعددة الأطراف، وطرح روح المنافسة والأفكار والمبادرات الجديدة، وإمكانية المتابعة الدقيقة للتطورات في المناطق التى تمثل أهمية خاصة وتتصل بمصالح مصر القومية (السودان ـ ليبيا ـ الخليج ـ إيران وأفغانستان) وأيضاً الموضوعات المهمة المطروحة على الساحة الدولية (نزع السلاح ـ حقوق الإنسان ـ البيئة ـ المنظمات غير الحكومية ... إلخ).

وانطلاقاً من الرغبة في التطوير المستمر كان لابد من رصد بعض الجوانب السلبية التى أظهرتها التجربة العملية حتى يمكن تلافيها وإحداث التطوير اللازم في الهيكل التنظيمى للقضاء على هذه الجوانب السلبية. ويمكن رصد بعض الجوانب السلبية في:

- التداخل والازدواجية في عمل بعض الشئون داخل القطاع الواحد وأحيانا تضارب احتياجاتها من بعثاتنا في الخارج.
- عدم كفاية الموارد البشرية خاصة من السادة الدبلوماسيين فضلاً عن الحاجة إلى المزيد من الآلات والأجهزة لضمان حسن سير العمل (آلات كاتبة ـ آلات التصوير ـ فاكس ...).
- تضخم الوظائف الإشرافية والرئاسية.
- عدم وضوح دور النواب المساعدين بدرجة كافية والحاجة إلى تحديد اختصاصات وسلطات نائب المساعد بدرجة أكبر.

وتأكيداً على أهمية التطوير تمت دراسة هذه الجوانب السلبية ودراسة مقترحات تطوير الهيكل التنظيمى سواء من خلال إنشاء إدارات أو وحدات جديدة ومحددة الاختصاصات، أو نقل تبعية بعض الإدارات إلى جهات أخرى منعاً للازدواجية، أو إمكانية دمج بعض الوحدات والشئون في قطاعات معينة نظراً لخضوعها لاختصاص واحد. وغيرها من المقترحات التى تم إقرارها ليخرج هيكل تنظيمى جديد يتناسب مع حاجات التغيير والقصور الذى شاب تطبيق الهيكل التنظيمى في صورته الأصلية، وبالفعل وحرصاً على الديناميكية والتغيير حدث تطور واسع للهيكل التنظيمى الأصلى.

• **وزراء الخارجية:**

١-كمال حسن على (١٤/٥/١٩٨٠ -١٦/ ٧/١٩٨٤).
٢-د. أحمد عصمت عبد المجيد (١٦/٧/١٩٨٤ ــ ٢٠/٥/١٩٩١)
٣-عمرو محمود موسى (٢٠/٥/١٩٩١ ــ ما زال في المنصب)

والملاحظ أن سنوات حكم الرئيس محمد حسنى مبارك قـد شـهدت ثلاثة وزراء خارجية فقط، أحدهم كان الرئيس أنور السادات قد عينـه فـي ١٩٨٠ وهو كمال حسن على وأبقى عليه الرئيس مبارك حتى يوليـه ١٩٨٤ إذ أصبح رئيساً للوزراء وعين بدلاً منه. د. عصمت عبد المجيـد وزيـراً للخارجية الذى رشح أمينا عاماً لجامعة الدول العربية فحـل محلـه السـيد عمرو موسى الذى لا يزال حتى الآن وزيراً للخارجية في فترة من أزهـى فتراتها.

الهوامش

(١) دار الوثائق/ وثائق وزارة الخارجية ـ الأرشيف السرى الجديد ـ محفظـة ٢٠٧٢ ـ ملف ١/٣/٣ مكرر (تنظيم وزارة الخارجية) ـ رقم القرار ١٣١٠ ـ تحريـراً في ١١/١٠/١٩٥٥ مذكرة مرفوعة لمجلس الوزراء بشأن مشروع قـانون تنظيـم وزارة الخارجية

(٢) دار الوثائق القومية / وثائق وزارة الخارجية ـ الأرشـيف السـرى الجديـد ـ محفظة ٢٧٢ ـ ملف ٣/١/٣/ مكرر (تنظيم وزارة الخارجية)٠

(٣) الوقائع المصرية/ عدد غير اعتيادى ـ ٢٠ مارس ١٩٥٤. قانون رقم ١٦٦ لسـنة ١٩٥٤ ـ إصدار قانون نظام السلكين الدبلوماسى والقنصلى.

(٤) جمهورية مصر العربية/ قانون السلك الدبلوماسى والقنصلـى رقـم ٤٥ لسـنة ١٩٨٢. ط ٢ أعده وراجعه: حلمى عبد العظيم حسن، محمد رشاد عبد الوهـاب. الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.

www. Mfa.gov.eg/ ministry - history. Asp

(٦) عمر عز الرجال، دور وزارة الخارجية المصرية فـي صنـع القـرار السياسـى المصرى الخارجى في الفترة من ٥٢ ـ ١٩٨٢.

(٧) بطرس بطرس غالى، السياسة الخارجية المصرية ١٩٨٣- ١٩٩٠.

الباب الثاني

السلوك المصرى الخارجى
بين على بك الكبير ١٧٦٠ ــ ١٧٧٢
ومحمد على باشا ١٨٠٥ ــ ١٨٤٨

الفصل الأول

مشكلة البحث

يدرس هذا البحث - بغرض المقارنة - كلاً من السلوك الخارجى لمصر في عهد على بك الكبير (١٧٦٠ ــ ١٧٧٢) والسلوك الخارجى لمصر في عهد محمد على باشا (١٨٠٥ ــ ١٨٤٨).

وتثير دراسة السلوك الخارجى لمصر في نهاية القرن الثامن عشر وحتى منتصف القرن التاسع عشر عدة مشاكل نظرية تعريفية ومنهجية. ومن هذه المشاكل مشكلة تعريف ما هو "الخارجى" الذى يجرى دراسته، ففى ذلك الوقت وحتى الحرب العالمية الأولى، كانت مصر من الناحية الرسمية ولاية من ولايات الدولة العثمانية، تلتزم من الوجهة القانونية بكافة المعاهدات والالتزامات التى تعقدها الدولة العثمانية، كما أن السلوك المصرى تجاه الدولة العثمانية من حيث التعاون والصراع، لم يكن من الممكن وصفه بأنه سلوك "خارجى" فالشد والجذب والخضوع والتمرد من جانب النخبة المسيطرة في مصر في مواجهة السلطة المركزية العثمانية كان في أغلب الاحوال يفهم وينظر إليه على أنه مسألة "داخلية" للدولة العثمانية.

والمشاكل التعريفية تكتسب أهميتها المنهجية لما لها من أثر على تحديد مفردات التحليل وفئاته، فعدم تحديد ما هو "الخارجى" خلال فترة الدراسة يعرقل الوصول إلى نتائج ذات معنى نظرى ومفيد لنظرية السياسة الخارجية. أن غياب معنى محدد لما هو "خارجى" يجعلنا غير قادرين على تحديد هل يمكن مثلا اعتبار حرب محمد على باشا ضد الوهابيين، وهى

الحرب التى كانت استجابة منه لطلب السلطان العثمانى سليم الثالث ومن بعده السلطان محمود الثانى، توسعاً مصريا، ولهذا الغياب أيضاً أثر على اهتزاز صورة العلاقة السببية بين قيم صانع السلوك وهدف ومحتوى هذا السلوك، فهل يمكن في ظل التأكد من اختلاف القيم بين على بك الكبير المملوكى ومحمد على باشا العثمانى أن نرى هدفا مشتركا ومضمونا مماثلا لحروبها في الشام والجزيرة العربية.

ولا تتعلق المشاكل التعريفية من وجهة النظر المنهجية بالقدرة الانتقائية للباحث أو رغباته، ولكن ترتبط بعملية تحديد مستوى التحليل الأمثل الذى يمكن عنده رؤية الظواهر المدروسة بشكل أكثر تكاملا، ففى مجال دراسة السياسة الخارجية تعتبر الدولة القومية في أغلب الدراسات هى مستوى التحليل الأمثل لرؤية وتركيب سلوكيات الدولة تجاه الكيانات المماثلة لها. وهذا المستوى من التحليل بالقطع لا يساعدنا كثيراً فى فهم السلوك الخارجى لمصر خلال فترة الدراسة، فمصر في هذه الأونة لم تكن دولة قومية بالمعنى الأوربي، فقد كانت جزءاً لا يتجزء من الدولة العثمانية، فالسلوك المصرى تجاه الدولة العثمانية، سواء في عهد على بك الكبير والذى تمثل في بعض الأحيان فى إنزال الوالى العثمانى من على كرسيه وطلب والٍ آخر في مكانه وكذا في عهد محمد على باشا والذى تجسد في رفضه ترك الولاية على مصر وقبول ولاية سالونيك والعمل على إثارة الفئات القائدة في المجتمع لتأييده، لم يكن يصنع ويدار وفقاً لمبادئ الدولة القومية المعروفة في ذلك الوقت والتى أخذت شكل توازن القوى، بل كان يدور في إطار علاقة إمبراطورية قائمة على عدم اتساق القوة بين المركز والأطراف.

ولكن القول بأن العلاقة الإمبراطورية هى الإطار الوحيد الذى شكل سلوكيات على بك الكبير ومحمد على باشا غير سليم تاريخياً، ففى ذلك الوقت وخاصة منذ عام ١٧٥٠ حتى نهاية فترة الدراسة (عام ١٨٤٨) كان هناك إطار آخر أخذ في البروز ألا وهو الإطار الدولى الأوروبى القائم على توازن القوى بين قوى ذات سيادة ومتقاربة في عناصر قوتها.

وقد أخذ هذا الإطار في التأثير على سلوكيات النخبة الحاكمة بمصر، فنرى سعى على بك الكبير إلى التعامل مع كاترين الثانية قيصر روسيا وأيضاً يسجل التاريخ أول معاهدة للتجارة والملاحة عقدتها مصر العثمانية

بمفردها، وتلك التى كانت بين مندوب وارن هاسجر حاكم البنغال البريطانى وعلى بك الكبير. أما بالنسبة لمحمد على باشا فقد كان للإطار الأوروبي للعلاقات أثر عظيم، بلغ ذروته في رؤية صراعه مع الدولة العثمانية وخاصة حرب الشام الثانية باعتبارها ذات أثر كبير على توازن القوى الأوروبى.

وهكذا، فمعنى ما هو "خارجى" يمكن تحديده في مجال الصراع والتوتر بين الإطار الإمبراطوري للقوة والإطار الدولى الأوروبى، وما لهذا الصراع والتوتر من أثر على تطور مكانة القوة المصرية، فمن الناحية الإجرائية ينظر هذا البحث إلى السلوك المصرى الخارجي باعتباره ذلك السلوك الذى كان موضوعه المكانة المصرية سواء في الإطار الإمبراطوى للقوة أو الإطار الدولى الأوروبى أن يكون مرتبطاً بالصراع والتوتر بين الإطارين.

ومن هنا يتمثل مستوى التحليل الأمثل الذى يقترحه البحث للمقارنة بين السلوك الخارجي لعلى بك الكبير ومحمد على باشا، في المستوى النظامى للصراع بين النظام الإمبراطوري العثمانى والنظام الدولى الأوروبى، فالوقت كان وقت الصراع بين مجموعتين من القيم والوسائل لإدارة العلاقات بين الأمم، أولهما القيم العثمانية الإمبراطورية والتى قامت على الإيمان بعدم التبادل الدبلوماسي وعدم المساواة في السيادة وعقيدة الجهاد الإسلامية، وثانيهما، القيم الأوروبية الجديدة التى دعت إلى أهمية التبادل الدبلوماسى والمساواة في السيادة والحرب من أجل التجارة والتوازن بين القوى، فالزمن كان زمن التغير النظامى للعلاقات الدولية، والتغير انصب في جوهره ليس على شكل التفاعل بين النظام العثمانى والنظام الأوربي، بل على الترتيبات الحاكمة لمكانة الوحدات الدولية المتفاعلة ولكلا النظامين، فالصراع الدولى كان في الأساس يدور حول شروط وعناصر مكانة القوة الدولية، بمعنى آخر، كان صراعاً موضوعه الخضوع والسيطرة الدوليين.

وتعتبر الثورة الصناعية وحقبة الإصلاحات والحروب النابليونية من المصادر الأساسية التى أثرت بشكل كبير على تغير توزيع وهيكل وفاعلية وعناصر القدرات الدولية، فإذا كانت آليات الخضوع والسيطرة تحدد بنمط توزيع القدرات الدولية؛ فسيصبح الهدف الأساسي للوحدات الدولية

المتصارعة أن تؤمن من القدرات ما يضمن لـــها التـــأثير علـــى مجـــرى الصراع الدولى.

وبهذا أصبح الصراع حول الترتيبات الحاكمة بمكانة الوحدات الدوليـة المتصارعة، صراعاً له علاقة بمدى قدرة النخب المتصارعة على إصـــلاح هياكلها لقدرات الحرب والتعبئة، فالمستوى النظامى للصراع بيـــن النظـــام الإمبراطوري العثمانى والنظام الدولى الأوروبى يسمح بالتالى بالبحث فـــي هياكل القدرات للصراع وذلك إلى جانب أنماط الصـــــراع حـــول المكانـــة الدولية.

إن مصر في عهدى على بك الكبير ومحمـــد علـــى باشـــا واجـــهت شكلين من أشكال التطور النظامى كان عليها أن تتعـــامل معـــهما، أولـــهما ضعف السلطة المركزية العثمانية وتحلل النظام المركزى الإمـــبراطوري، وثانيهما التفوق الأوروبى المبنى على الإبداع التقنى والتنظيمـــى والتوســـع التجارى والصناعى، وبتفـــاعل هذيـــن التطوريـــن فـــي مجـــال الحـــرب والدبلوماسية والتجارة والتنظيم نشأت وتبلورت المسألة الشرقية.

وفى خلال هذه الفترة سعت مصر إلى أن تنأى بنفسها عـــن الســـياق العام للدولة العثمانية والتى كانت مصر إحدى ولاياتها منذ عام ١٥١٧ مـــن ناحية، وأن تجتهد في ألا تكون جزءاً من المسالة الشرقية في اســـتراتيجيات الدول الأوروبية الكبرى من ناحية أخرى، وكان من نتـــائج هـــذا الســـعى والاجتهاد أن برزت المسألة المصرية ومضمونها وجوهرها المتمثـــل فـــي عنصرين أساسيين هما: تفادى مصر تأكيد الهيمنة العثمانية عليها، وتجنـــب الخضوع لإحدى الدول في النظـــام الدولـــى الأوروبـــي، وشـــكل هـــذان العنصران مفهوم الاستقلال في عهدى على بك الكبير بصفة عامة ومحمـــد على باشا بصفة خاصة.

والمسألة المصرية أو بمعنى آخر مفهوم الاستقلال المصـــــرى بـــهذا الشكل والوصف، اختلفت جذريا عن المسألة الوهابية والمســـألة اليونانيـــة المثارتين في ذلك الوقت، والاختلاف نبع أساسا من اختلاف هدفـــهما مـــن الثورة ضد النظام الإمبراطوري العثمانى، فالثورة الوهابية كـــانت تســـعى وتهدف إلى الخروج من النظام، بينما الثورة اليونانيـــة (١٨٢١ ــ ١٨٢٩) كانت بالإضافة إلى هذا تتطلع إلى الالتحاق بنظام آخـــر (النظـــام الدولـــى الأوروبى)، أما الثورة المصرية أو حركة الاستقلال المصرى فكانت تعمـــل

وتعبئ قدراتها من أجل تغيير شكل العلاقة بين القاهرة واستانبول من ناحية وإصلاح بنائها الداخلى وتجديد نخبها الحاكمة والانتفاع من التقدم الأوروبى من ناحية أخرى.

وتركز هذه الدراسة على البحث في السلوك الخارجى المصرى كتعبير عن تطور بناء العلاقات الدولية، وذلك من خلال توضيح العلاقة بين التغير في هياكل القدرات المصرية للصراع وبين تطور أنماط الصواع حول المكانة الدولية. فالسؤال الأساسي التى تحاول هذه الدراسة الإجابة عليه هو: كيف كان التغير في هياكل القدرات المصرية مجسداً لتغير المعالم النظامية لبناء العلاقات الدولية من ناحية، والى أى درجة سمح هذه التغير في القدرات المصرية، لعلى بك الكبير ومحمد على باشا في تحقيق الاستقلال المصرى بالمعنى المشار إليه من ناحية أخرى؟

وتنقسم الدراسة قسمين، أولهما يبحث في العلاقة بين مضمون واتجاه التغير في هياكل القدرات المصرية وبين تغير المعالم النظامية لبناء العلاقات الدولية، وثانيهما يدرس أثر هذا التغير في هياكل القدرات المصرية على أداء على بك الكبير ومحمد على باشا في تحقيق الاستقلال المصرى.

الفصل الثانى

هياكل القدرات المصرية والمعالم النظامية للعلاقات الدولية

تأثرت هياكل القدرات المصرية فيما بعد عام ١٥١٧ بوضعها كولاية من ولايات النظام الإمبراطوري العثمانى، فكان التأثير العثمانى يبلغ مداه كلما اشتدت قوة الدولة المركزية، أما في حالة ضعفها وانصراف نظرها إلى أمور أخرى غير ما يجرى في الولايات، فقد اختلط هذا التأثير العثمانى بتأثيرات أخرى وافدة من خارج الإطار العثمانى، وفترة الدراسة كانت من فترات ضعف السلطة المركزية العثمانية، وفي هذا الجزء من الدراسة سيتم توضيح كيف أثر الضعف النظامى للنظام الإمبراطوري على هياكل القدرات المصرية، الأمر الذى أدى إلى تعرضها للتأثيرات النظامية القادمة من النظام الدولى الأوروبى.

وقد تجسد الضعف النظامى للإمبراطورية العثمانية في أربعة مظاهر أولها، انتشار واتساع نطاق الولاة أو الجماعات المسيطرة في الولايات ضد السلطة المركزية، وثانيها، ازدياد سرعة اضمحلال الأبنية الاجتماعية العثمانية، وثالثها، تحول النظام الإمبراطوري العثمانى إلى نظام دولي متصل بنظام توازن القوى الأوروبى القائم على مبادئ التحالفات والوساطة والحروب، ورابعها، ارتباط التجارة العثمانية بعجلة التجارة الأوروبية. وهنا يجب التنبيه على أن كل هذه المظاهر لم توجد مجتمعة في فترتى الدراسة : ١٧٦٠ ــ ١٧٧٢ و ١٨٠٥ ــ ١٨٤٨، بل يمكن القول بأن هذه المظاهر انتشرت بدرجات مختلفة خلال هاتين الفترتين، ومعرفة أى من هذه المظاهر ساد أياً من هاتين المرحلتين سيتيح لنا الفرصة للمقارنة بين

على بك الكبير ومحمد على باشا من حيث أثر ذلك على مضمون واتجـــاه التغيير في هياكل القدرات المصرية في كلا الفترتين.

وهناك أربعة أنواع من القدرات المصرية التى تهمنا في هذا المقام:

١ ــ القدرات الاقتصادية وتدور حول قدرة الدولة علـــى المحافظـــة على تجديد وتنمية موارد الدخل القومى المختلفة.

٢ ــ قدرات السيطرة، وتدور حول قدرة الدولة على فرض إيـــداع هياكل وطرائق وعادات للسيطرة في مجالات غير الاقتصادية وخاصة فـــي مجالات الإدارة والحكم والشرعية والقضاء والقهر.

٣ ــ قدرات الدفاع، وتدور حول قدرة الدولة على تصنيع الســلاح أو الحصول عليه وعلى بناء قوة عسكرية وبما يتعلق بها من تجنيد وتدريـــب ورفع الكفاءة.

٤ ــ قدرات التحالف الدولى، وتدور حول قدرة الدولة علـــى بنـــاء مركز دولي يسمح لها بدخول تحالفات ضمنية Tacit أو رسمية.

وقد يكون من المفيد الإشارة إلى أن هذه الأنواع الأربعة من القـدرات ليست كلها على مستوى واحد، فقدرات السيطرة والقدرات الاقتصادية هـــى قدرات أصلية، بينما قدرات الدفاع وقدرات التحالف الدولى تعتــبر قــدرات اشتقاقية.

(١) الفترة مابين ١٧٦٠ ــ ١٧٧٢

يعتبر القرن الثامن عشر هو عصر التدهور للنظـــام الإمــبراطوري العثمانى فقد افتتح هذا القرن بعقد الإمبراطورية العثمانية معاهدة كـالروودز Karlowitz والتى بمقتضاها تم التنـــازل فـــي عـــام ١٦٩٩ عـــن بلغاريـــا وتراسلفانيا للنمسا وأيضا التنازل عن بودوليا لبولندا، واستمرت التنـــازلات للنمسا مع معاهدة باسروودز passarowitz في عام ١٧١٨ وبموجب معــاهدة كوجيك قنارجى Kucuk Kaynaria في عام ١٧٧٤ حصلت روســـيا علـــى حقوق الملاحة في البحر الأسود وغيرها من الحقوق على الدولة العثمانيـــة كبناء كنيسة مسيحية أرثوذكسية، وبالتالى أصبح لها القـــدرة علـــى ادعـــاء حماية المسيحيين الشرقيين في الدولة العثمانية.

وكان القرن الثامن عشر أيضاً هو عصر بزوغ الأفكار الإصلاحيـــة فقد كان من نتائج هزيمة العثمانيين في باسروودز، أن أضحـــى الســلطان العثمانى ونخبته الحاكمة على وعى بالتفوق الأوروبى، فالتشـــبه بأوروبـــا

كنموذج للإصلاح، أصبح جوهر أفكار الإصلاح داخل النظـــام العثمـــانى. وكان حكم الوزير الكبير داماد إبراهيـــم باشـــا (١٧١٨ ـــ ١٧٣٠) بدايـــة المحاولات التى تمت الصلاح النظام العثمانى [١] هـــذه المحـــاولات التـــى أخذت في اكتساب شرعية وقوة مع كل سلطان عثماني تبع أحمـــد الثـــالث (١٧٨٩ ـــ ١٨٠٧)، وأصبح الإصلاح أساس التنظيم العثمانى مع الســـلطان محمود الثانى (١٨٠٨ ـــ ١٨٣٩).

وثالثا، شهد القرن الثامن عشر انهيار السلطة المركزيـــة العثمانيـــة، فالدولة العثمانية، كما يقر هولت، "توقفت عـــن أن تصبـــح دول موحـــدة، وأصبحت تجمع سلطات انتقاليا، الآخر مستقر، وهذا مع اعتبار السلطان لـــه السيادة الاسمية" [٢]، وانقسمت الولايات العربية من حيث تكوينـــات القـــوى إلى ثلاثة أنماط هي [٣]: (١) حكام للولايات سعوا إلى أن يحققوا اســـتقلالا عمليا عن السلطة المركزية بإطالة فترات ولايتهم أكثر من المقرر كحالـــة بغداد قبل انتقال السلطة إلى المماليك وحالة أســـرة العظـــم فـــي الشـــام، (٢) أسر عربية ذات نفوذ معترف به كملتزمين أو ما أشبه كالشهابيين فـــي لبنان والهوارة في صعيد مصر وظاهر العمر في الجليـــل بفلســـطين، (٣) انتقال السلطة من ممثل الحاكم الشرعى إلى عسكريين متميزين كـــالبكوات وأمراء المماليك في مصر لما كان لهم من قوة ونفوذ.

ورابعا، شهد القرن الثامن عشر ثورة التطور التقنـــي والاقتصـــادي والتى تعرف بالثورة الصناعية في أوروبا، فيما بين الستينيات مـــن القـــرن الثامن عشر حتى نهايته، قصرت الرحلة من لندن إلى جلاسجو من حوالـــى عشرة إلى اثنى عشر يوما لتصبح ستاً وعشرين ساعة [٤]، هذا إلى جـــانب التحول من اعتبار المشكلة الزراعية هى المشكلة الأولى فـــي العـــالم إلـــى اعتبار التجارة والصناعة هى المشكلة الأولى، وقد حدث التحـــول بصفـــة جذرية فيما بعد ١٧٨٠، وإن كانت إرهاصات التحول قبل هذا التاريخ قويـــة وملحوظة.

وخامسا، تميزت أوروبا في القرن الثامن عشر بنظام دولي فريد قبـــل الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ والحروب النابليونية، حيث كانت العلاقات بيـــن الأفراد والعروش والارستقراطيات تتصف بسيولة شديدة فالدولة القومية لـــم تكن قد ظهرت بعد، "وكانت نتيجة هذا الاختلاط المستمر للأوربييـــن هـــي التطور التدريجى لمختلف أفكار ومؤسسات مجاورة للحدود الجغرافيـــة" [٥]

فقد كان عصر العالمية Cosmo politanism الأمر الذى ترجم فـــي الواقـــع العملى بأن أصبح هناك جندى دولي (مرتزق)، ومرتزق من الدبلوماســـيين ورجال الدوليين الذين يعرضون خبراتهم على الملوك والأمراء.

والسؤال الآن، هو كيف انعكس التفاعل بين مظاهر القـــرن الثـــامن عشر على هياكل القدرات المصرية خـــلال الفـــترة ١٧٦٠ ــ ١٧٧٢، أو بمعنى آخر ما هو نمط التوتر في النظام العثمانى والنظام الأوروبى خـــلال القرن الثامن عشر وأثر ذلك على هياكل القدرات المصريـــة خـــلال هـــذه الفترة؟.

تعتبر الفترة الممتدة من اتفاقية كالروودز في ١٦٩٩ حتـــى اتفاقيـــة "الاتفاقية الثلاثية" Tri – partite في ١٧٩٩ بيـــن الإمبراطوريـــة العثمانيـــة وإنجلترا وروسيا، هى فترة التحول التدريجى إلى نظام دولي تـــابع للنظـــام الأوروبى، وذلك حيث تم الإضعاف المتتالى والتحلل التدريجى للإنكشـــارية العثمانية كقوة محاربة وصعود طبقات البيروقراطيين في الأهمية والمكانـــة في النظام العثماني، وصحب هذا التحول تحول على مستوى القيم الحاكمـــة للنظام فتم إحلال أفكار وقيم الجهاد الإسلامي بديلا عن قيـــم الدبلوماســـية والتجارة كأساس للعلاقات مع أوروبا (٦).

انعكست هذه التغيرات في الحياة المصرية خـــلال الفـــترة ١٧٦٠ ــ ١٧٧٢ حيث شهدت تحللا للاوجاقات العثمانية وتنشـــيط مكثـــف للنـــوازع التجارية والاتصال بالخارج، ولكن مع مفارقة أنه بدلا من صعود طبقـــات البيروقراطيين، كان هناك صعود للبيوتات المملوكية (٧).

وكان هذا الصعود معبرا عن تغير في هياكل القدرات المصرية، ذلـك التغير الذى اتخذ صورة متبلورة خلال الفترة ١٧٦٠ ــ ١٧٧٢، وقد اتخـــذ التغير في الهياكل ثلاثة اتجاهات رئيسية، أولها تحلل أبنية السلطة العثمانيـــة، وثانيها، نمو الأهمية التجارية لمصر في إطار التجارة العالميـــة، وثالثـــهما، زيادة نفوذ الأقليات المسيحية والأوروبية.

أولا: تحلل أبنية السلطة العثمانية

يعتبر الحكم العثمانى لمصر حكما غير مباشر وذلك بمعنى أن شـــئون مصر لم تكن تدار من إسطنبول من ناحية، وأن أبنية الحكم العثمانى كـــانت في الأساس من أجل تحقيق الاستقرار الداخلى من ناحية أخرى. إن الدولـــة العثمانية لم تكن تهدف إلى "عثمنة" مصر، وظهر ذلك جليا عندما لم تقـــض

على المماليك بعد هزيمتهم في مرج دابق بل أكثر من ذلـك، أن أول باشـا يعيش لحكم مصر في سبتمبر ١٥١٧ كان خير بـك وهـو أحـد أمـراء المماليك الذين خانوا طومان باى [٨] وترجم ذلك عمليا في "قانوننامة مصـر" الذى وضعه سليمان القانونى في ١٥٢٥، حيث قسم حكم مصر بين الوالـي المعين من قبل السلطان العثمانى، وقوة عسكرية عثمانية مكونة مـن سـتة أوجاقات والمماليك الذى عهد إليهم بحكم أربعة عشر إقليما من أقاليم مصـر السفلى والوسطى وبقيت مصر العليا من أسيوط إلى النوبة في يـد مشـايخ قبائل البدو (الهوارة) [٩].

وتغير التوازن بين هذه الأبنية نتيجة لنمـو قـوة أمـراء الممـاليك وتأسيسهم بيوتات مملوكية من ناحية، وتدهور تماسك الأوجاقات العثمانيـة من ناحية أخرى، وكان من آثار هذا التغير أن أصبح للماليك النفوذ والقـدرة على صرف الوالى العثمانى من مركزه، وأن يتخللـوا أبنيـة الأوجاقـات العثمانية مما أدى إلى وجود نظام مزدوج مـن الانتمـاء، "ومـن الأمثلـة الواردة من سيدهم جنبا إلى جنب في أوجاق واحد وخاصة في الأوجـاقين الرئيسيين (مستحق ظان وعزبان)، أو يسعى الأمير المملوكى إلـى إدخـال الإطار العسكرى للأوجاقات، يقفون بجانبه أثنـاء الأزمـات والصراعـات المملوكية المستمرة في سبيل السلطة" [١٠]. ويعتبر "رضوان بـك الجلفـي كتخدا" أوجاق العزبان عند توليه منصب شيخ البلد فـي ٣ سـبتمبر ١٧٥٤ تجسيداً لانهيار التقسيم لأبنية السلطة العثمانية وفقا "لقانوننامة مصر".

ومع انهيار الأبنية العثمانية استطاع المماليك أن يخلقوا منصبا جديـداً غير موجود في "قانوننامة مصر"، وهو منصب شيخ البلد، فحسب تصنيفات "حسين أفندى" كان للمماليك مناصب محددة وفقا للتقسيم القـانونى والإداري لمصر العثمانى وهى قائم مقام (نائب الوالى العثمانى) وقباطنـة الموانـى وهى الإسكندرية ودمياط ورشيد والسـويس، وأمـير الحـج والدفـتردار ومسئول الإرسالية وحكام الأقاليم [١١]، فهذا المنصب الجديد ارتبط بصعـود البيوتات المملوكية. ورغم الخلاف في البحث التاريخى حول تحديد من كان أول شيخ بلد من المماليك؛ فإن هذا المنصب كان لا يفـوز بـه إلا رئيـس البيت الأقوى والذى يجعل المماليك الآخرين يخضعون له، ووفقـا للتقـاليد المملوكية كان على من يتولى المنصب أن يناوئ الوالـى ويعارضـه [١٢] وهكذا امتلك المماليك منصبين مهمين، أحدهما رسمى وهو منصب القـائم

مقام والآخر فعلى وهو منصب شيخ البلد. وقد تولى "على بك الكبير" هذين المنصبين معا" فبوصفه شيخ بلد استمر من ١٧٦٠ حتى ١٧٦٦ ومن ١٧٦٧ حتى ١٧٧٢، وكقائم مقام (وهذا يفترض عدم وجود الوالى عثمانى) من ١٩٦٩ حتى ١٧٧٢.

وقد قام على بك الكبير في أثناء حكمه بتحطيم الأوجاقات العثمانية وخاصة المراتب الدنيا منها وتحطيم إمارة الهوارة في الصعيد وقضى بذلك على أي وجود فعلى لأبنية السلطة العثمانية (١٣).

ثانيا: نمو الأهمية التجارية لمصر في إطار التجارة العالمية

خرجت مصر بدخولها تحت الهيمنة العثمانية من مجال التجارة العالمية، وذلك نتيجة لإعادة هيكلة نقاط الارتكاز للتجارة بعيدة المدى، ففى ظل الدولة العثمانية وحتى ١٧٦٠ اختفت مصر كنقطة ارتكاز أساسية في التجارة العالمية وذلك عن طريق فصل الشام كوحدة تجارية – إدارية عن مصر من ناحية، ومنع السفن الأجنبية من الإبحار في البحر الأحمر شمال جدة من ناحية أخرى، ولم تبق مصر كنقطة ارتكاز للتجارة بعيدة المدى إلا في مجال جلب العبيد واستيراد الأشياء الثمينة من السودان وأفريقيا وإعادة تصديرها أو تسويقها إلى أنحاء الدولة العثمانية أو أوروبا (١٤)، ولم تظهر مصر مرة أخرى منذ ١٥١٧ في اهتمام الدول التجارية العظمى إلا مع الدولة العثمانية في ١٦١١ – ١٦١٢ (١٥)، ومنذ ذلك التاريخ وحتى ١٧٥٠ نمت مصر لتكون مركزاً هاما للتصدير والاستيراد داخل إطار النظام العثمانى (١٦)، ولكن مصر اكتسبت أهمية كبيرة من منظور التجارة العالمية (الأوروبية) مع اشتداد الصراع بين فرنسا وإنجلترا أو غيرهما من الدولالأوروبية الكبرى التجارية من أجل السيطرة على خطوط تجارة المحيط الهندى وذلك ما بين ١٧٥٠ وحتى نهاية القرن (١٧).

ودخلت مصر في المشروعات التجارية الفرنسية كنتيجة لتراجع فرنسا أمام إنجلترا في الهند، والتى بدأت في الخسارة أمام إنجلترا ابتداء من ١٦٧٤ حتى انتهت بإقرار التفوق الإنجليزي في الهند باتفاقية باريس ١٧٦٣ (١٨)، هذا بالإضافة إلى ضعف التكنولوجيا الفرنسية في بناء السفن في مواجهة التكنولوجيا الإنجليزية، فضلا عن تخلف فرنسا في التكنولوجيا الزراعية مما أدى بها في ١٧٥٠ إلى الاعتماد إلى حد كبير على استيراد الحبوب والقمح خاصة في ضوء ازدياد هجرة السكان من الريف إلى

المدينة [19]، كل هذه الأسباب ساهمت في دفع فرنسا إلى النظر باهتمام إلى مصر كطريق تجارى وكمورّد للقمح، ففى أواخر القرن السابع عشر فيما بين ١٦٨٣ ـ ١٦٨٦ تمكنت من الحصول على فرمانات من الباب العالى تأمر السلطات المصرية باحترام الامتيازات التى تمتع بها الفرنسيون في الدولة العثمانية منذ القرن السابق وبتخفيض الضريبة على البضائع المنقولة من السويس إلى البحر المتوسط إلى ٣% من قيمتها فتوثقت العلاقات بين الموانى المصرية على البحر المتوسط ومصر [20]، وأخذت التجارة بين فرنسا ومصر تتصاعد حتى إنه في ١٧٥٦ أغلقت إنجلترا قنصليتها التجارية في مصر وعهدت إلى القنصل الفرنسى بإدارة أمور التجارة الإنجليزية عديمة الأهمية [21].

وكان من نتائج انهيار أبنية السلطة العثمانية، أن احتل المماليك دور الأوجاقات في حماية التجار، وبالتالى أصبحت لهم مصلحة في ازدهار التجارة، هذا إلى جانب ازدياد حاجة المماليك إلى المال لشراء السلاح والمماليك لدعم قواتهم خلال حروبهم المتصلة ضد بعضهم البعض، توافق هذا التطور مع سعى التجار الأوربيين إلى فتح الطريق شمال جدة للتجارة العالمية، وبالتالى أصبح للمماليك مصلحة في جعل السويس الميناء الرئيسى للتجارة في البحر الأحمر بما يحمله ذلك من زيادة كبيرة لدخول التجار والمماليك، وقد عارض حاكما مخا ومكة اللذان سيطرا على محطتى مخا وجدة للتجارة، المساعى الأوروبية في جعل السويس نقطة ارتكاز رئيسية للتجارة [22].

ثالثا: زيادة نفوذ الأقليات المسيحية والأوروبية:

يمكن إرجاع أسباب هجرة الأقليات المسيحية الشامية إلى الاضطراب الشديد الذى اجتاح الشام في أوائل القرن الثامن عشر، حيث ازداد طغيان الباشوات الأتراك واشتعلت الاضطرابات الطائفية في مدينتى دمشق وحلب، وكان من آثار نمو النفوذ التجارى والقنصلى الفرنسى في الشام أن اعتنق الكثير من المسيحيين الأرثوذكس المذهب الكاثوليكي فازداد اضطهادهم ليس فقط من قبل الدولة العثمانية بل أيضا من الكنيسة الأرثوذكسية، فما كان إلا أن هاجرت أعداد كبيرة منهم إلى مصر في حوالى عام ١٧٢٥ [23].
وإذا كان الدافع الأساسي لهجرة الشوام المسيحيين الكاثوليك هو الاضطهاد

الدينى، فإن الدافع الذى دفع الشوام المسلمين إلى الهجرة إلى مصر كان التجارة [٢٤].

وكان نتيجة انهيار الأبنية العثمانية للسلطة وازدياد الاهتمام بالأمور المالية التجارية، أن برز دور الأقباط المصريين باعتبارهم خبراء في المالية فكان هناك تحالف بين الأقباط والمسيحيين الكاثوليك في مواجهة اليهود [٢٥] الذين كانوا يديرون الجمارك كملتزمين في إطار تنظيم ديوان "الروزنامة". ومع صعود على بك الكبير إلى مشيخة البلد في عام ١٧٦٠، تم القبض على معلم دواوين الإسكندرية "يوسف ليفى، ومعلم دواوين بولاق إسحق اليهودى ومصادرة أموالها وإعدامها، وعزل بقية معلمى الدواوين من اليهود وعهد بالإشراف على إدارتها إلى رجال من الشوام المسيحيين الكاثوليك [٢٦]، وهذا التحول يرجع سببه إلى الرغبة في التحكم في مصادر الدخل المالى من خلال مسئولين تابعين مباشرة لشيخ البلد ومناوئين للدولة العثمانية من ناحية، ومرتبطين بعلاقات طيبة مع الدول التجارية الأوروبية، وتتبع ذلك أن صعد لأول مرة في تاريخ مصر العثمانية فيما قبل عام ١٧٦٠ مجموعة من المسيحيين ليحتلوا مكانا متميزة على مقربة من صانع السياسة الأول في مصر.

أما بشأن النفوذ الأوروبي فقد تمت ممارسته من خلال تجمع التجار الفرنسيين في اتحاد الأمة الفرنسية بالقاهرة La corps de la Nation fracaise etablie au Caire مع غرفة التجارة بمرسيليا، وأيضا من خلال تجمع ممائل مارس التجار من البندقية نفوذهم، .La Nazione Veneziane in Egitto كان قنصلا فرنسا والبندقية يرأسان هذين التجمعين، وقد لعب التاجر البندقى "كارلو روزيتى" Carlo Rosetti دوراً مهما في توجيه سياسات على بك الكبير، خاصة في مجال تهيئة وجعل مصر نقطة ارتكاز رئيسية للتجارة العالمية.

(ب) الفترة ما بين ١٨٠٥ ــ ١٨٤٨

بدأ التحول فى القرن التاسع عشر للنظام الأوروبى الدولى من عام ١٧٧٩ الفرنسية مروراً بعام ١٧٨٩ تاريخ بدء حقبة الحروب النابليونية وانتهاء بعام ١٨١٥، وذلك بتأسيس التحالف الرباعى بين إنجلترا والنمسا وروسيا وألمانيا القيصرية في ٢٠ نوفمبر من هذا العام، بينما بدأ التحول فى القرن التاسع عشر للنظام الإمبراطوري العثمانى مع تولى السلطان

الغازى سليم الثالث مقاليد الحكم في إسطنبول فـــي عـــام ١٧٨٩ وانتـــهاء بعامى ١٨٠٧ ــ ١٨٠٨ وذلك عندما خلع الإنكشارية السلطان سليم الثـــالث من الحكم في عام ١٨٠٧ وولوا بدلا منه السلطان الغازى مصطفى الرابـــع والذى انتهى أمره بخلعه وقتله من جانب القوى المؤيدة للإصلاح وتنصيـــب السلطان الغازى محمود الثانى محله فى عام ١٨٠٨.

وبينما قاد التحول الأوروبى للقرن التاسع عشر الدول الأوروبية إلـــى نظام دولي محافظ قائم على توازن القوى، خـــرج النظـــام الإمـــبراطوري العثمانى من تحوله للقرن التاسع عشر أكـــثر تفتتـــا وعرضـــة للاخـــتراق الأوربى. وانكشاف النظام الإمبراطوري العثمانى للاختراق الأوروبى تمثـــل في أبلغ معانيه ليس كما يعتقد البعض في الاحتلال الفرنسى لمصـــــر عـــام ١٧٨٩، بل في تلك الاتفاقية الثلاثية التى عقدت بيـــن الدولـــة العثمانيـــة وروسيا القيصرية وبريطانيا في عام ١٧٩٩ من أجل التعاون لإجلاء فرنسـا عن مصر، والمعنى البالغ الدلالة لهذه الاتفاقية: أن الدولة العثمانية أصبحـت غير قادرة على الدفاع عن نفسها من غير حليف أوروبي، وهكـــذا تحـــول النظام الدولى العثمانى مع مطلع القرن التاسع عشر إلى نظام ضعيف وتـــابع لنظامى التحالف والحرب الأوروبيين. ويعتبر هذا المظـــهر النظـــامى، ألا وهو التبعية والاندماج في النظام الأوروبى للتحـــالف والحـــرب، الفـــارق والاختلاف الكيفى (من منظور بناء العلاقات الدولية) بين فـــترة ١٧٦٠ ــ ١٧٧٢ وفترة ١٨٠٥ ــ ١٨٤٨، وقد مرت عملية الدمج هذه بوقفات مهمـــة حدثت كلها بين ١٧٧٤ ــ ١٧٩٩ [٢٧]. ففى عام ١٧٧٤ وقعـــت معاهـــدة كوجك قنارجى مع روسيا القيصرية والتى سمحت لها بالإبحار الحـــر فـــي البحر الأسود الذى كان مغلقا في وجه السفن غـــير التركيـــة منـــذ القـــرن السادس عشر، مما فتح الباب للدول الأوروبية الأخرى للمطالبة بالمعاملـــة بالمثل، ثانيا، فى عام ١٧٧٥ حدث لأول مرة أن تنازلت تركيا عـــن أرض لدولة أوروبية بدون حرب وذلك عندما تنازلت عـــن بوكوفيـــن Bukovina للنمسا تحت التهديد بالحرب، ثالثا، في عام ١٧٧٩ عندما اعترفت بســـاهين جيوريه Schahin Guerai كحاكم على إقليم القرم مع التنازل عـــن اســـتخدام الأسباب الدينية من أجل التدخل السياسى، ورابعاً، وأخيراً، بعقـــد الاتفاقيـــة الثلاثى في عام ١٧٩٩.

ومن الملاحظ أن التوتر بين النظام العثماني والنظام الأوروبي خلال القرن الثامن عشر كان موضوعه الأول التنافس التجاري، بينما في القرن التاسع عشر أصبح موضوعه الأول التوسع والسيطرة بالمعنى العسكري والسياسي، فقبل عام ١٧٧٤ عندما لم يكن النظام العثماني نظاماً دولياً تابعاً، كان الصراع بين السلطة المركزية في إسطنبول والولاة المتمردين لا يهدد بإفساد الأنساق الأوروبية للحرب والسلام، أما بعد عام ١٨١٥ فتمرد الولاة على السلطة المركزية أصبح موضوعاً مرتبطاً بتوازن القوى وبالصراع الاستعماري الأوروبيين (٢٨).

وإذا كان القرن الثامن عشر هو عهد النفوذ الفرنسي في الشرق العربي، فإن القرن التاسع عشر قد شهد ارتفاعا وتكثيفا للنفوذ الإنجليزي، فقد بدأ الاهتمام الإنجليزي بالإمبراطورية العثمانية وأحوالها وبالصراع الدولي على مصيرها عندما عقدت إمبراطورة روسيا كاترين الثانية مع إمبراطور النمسا "جوزيف الثاني" معاهدة تحالف في عام ١٧٨١ كانت تهدف إلى تقسيم الممتلكات الأوروبية للدولة العثمانية بينهما، وعندما عقدت روسيا مع إمبراطور فرنسا في عام ١٧٨٧ معاهدة تجارية، وكان معنى هاتين المعاهدتين لإنجلترا أن روسيا لا يمكن اعتبارها عدوا طبيعيا تقليديا لفرنسا(٢٩) من ناحية وأن تقسيم الدولة العثمانية بناء على توافق روسي نمساوي فرنسي يؤدي إلى إخلال توازن القوى ضد إنجلترا وإلحاق الضرر بمصالحها في الهند من ناحية أخرى، وتم تدعيم هذا الوعي الإنجليزي الجديد بضرورة التواجد وممارسة النفوذ على الدولة العثمانية بالاحتلال الفرنسي لمصر عام ١٧٩٨، وكما كان هناك دافع إنجليزي لممارسة النفوذ على مجريات الأمور بالدولة العثمانية كان هناك دافع عثماني لتأييد هذا الدور. ففي الفترة ١٧٩٠ ــ ١٧٩٨ وجدت الدولة العثمانية نفسها بصفة متزايدة بين المطرقة الروسية والسندان الفرنسي فكان لها أن تتلمس حليفا أوروبيا جديداً ليخرجها من هذه المعضلة (٣٠).

تحول النظام العثماني للقرن التاسع عشر من خلال تشابك أحداث الحروب والصراع الداخلي حول معنى ومدى الإصلاح وثورات الولاة، فالنظام العثماني بعد عقد معاهدة ياسي Jessy في يناير ١٧٩٢ مع روسيا، تلك المعاهدة التي توسطت فيها إنجلترا وألمانيا (بروسيا) وهولندا، التفت للإصلاح الداخلي، ودار الإصلاح حول ثلاث مجالات كبرى: (١) تحديث

البناء العسكرى للإمبراطورية، (٢) إصلاح الهيكل المالى والتنظيمـــى (٣) إصلاح العلاقة بين السلطة المركزية وولاة الأقاليم.

فبالنسبة لتحديث البناء العسكرى اعتمد "النظام الجديد" ومنطقه إعــادة تنظيم القوات العثمانية وفقا للقواعد الأوروبية، فسعى السلطان الغازى سـليم الثالث (١٧٨٩ ــ ١٨٠٧) إلى خلق جيش محــترف Pro Bessional وذلــك بالفصل بين الوظائف العسكرية والوظائف الإدارية للقوات العسكرية ــ مـع تطبيق نظام صارم للقيادة والسيطرة والرتب العسكرية [٣١] فتم إنشـــاء أول فرقة نظامية في عام ١٧٩٦ وكان عددها ١٦٠٠ جندى تحت قيادة ضـــابط إنكليزى دخل الدين الإسلامي وسمى "إنكليز بك" [٣٢]، وفى حروب الشـــام الثانية عام ١٨٣٩ كانت قيادة الجيش العثمانى تعاونها هيئة مـــن الضبــاط الألمان برياسة "فون مولتكه" [٣٣] ولم يكن الأمر سهلا فقد فشل سليم الثـالث في فرض النظام الجديد على الإنكشارية التى ثارت عليه بمعاونة العلمـــاء متهمة إياه بتقليد الكفار، وظل إصلاح الجيش بين مد وجــزر حتـى عـام ١٨٢٦ عندما استطاع محمود الثانى تدبير مذبحة للإنكشارية وفرض النظام الجديد.

وفى مجال إصلاح الهيكل المالى والحكومى للإمبراطورية العثمانيـــة تركزت الجهود حول فرض معايير جديدة وصارمة للأمانة والكفاءة وربــط الألقاب الإدارية مع المناصب المناسبة لها، فتم تقليل عدد من يحمـل لقــب وزير لعدد المناصب الوزارية [٣٤]. وفى مجال إصــــلاح العلاقــات بيــن السلطة المركزية والولاة في الأقاليم، انتهجت السلطة المركزيـــة العثمانيـــة ثلاثة أساليب:

أولا: الاعتراف بالولاية للوالى مدى الحياة في مقابل الولاء للســـلطة المركزية والاستعداد لخدمتها في حروبها، (بازوند أوغاس والــــى "وديــن" بالصرب في ١٧٩٧، وعلى باشا والى يانيه Janina والجزار باشا والى عكا ودمشق [٣٥].

ثانيا: العمل على القضاء على الأسباب الداعية لثورة الأهـــالي فــي الأقاليم، ومثال ذلك عندما أرسل الباب العالى إلى "بكير باشا" والى بوســـنة يأمره بمساعدة الصرب ومحاربة الإنكشارية وطردهـــم لمـا ســببوه مــن اضطهاد للأهالي في بلغراد وأيضا حملة "قبودان دريا جزايرلـــى غــازى

حسن باشا" في ١٧٨٦ ــ ١٧٨٧ على مصر للقضاء على عدم الاستقرار الذى سببه الصراع بين إبراهيم بك ومراد بك على مشيخة البلد.

ثالثا: محاولة الاتفاق على عقد اجتماعي جديد بين السلطة المركزية والولاة في الأقاليم، ومثال ذلك محاولة "مصطفى باشا البيرقدار" فى عام ١٨٠٨ م (وهو أول صدر أعظم يأتى من الأقاليم فقد كان أحد نبلاء بلغاريا) الحصول على موافقة وتوقيع الولاة على وثيقة تحدد العلاقة بينهم وبين السلطان، وقد تم التوقيع عليها في ٧ أكتوبر ١٨٠٨ والمهم في هذه الوثيقة هو الاعتراف العثمانى بالحكم الذاتى للولاة وذلك في المادة السادسة عندما تعهد الولاة باحترام الأراضي والاستقلال الذاتي لبعضهم البعض، مع التعهد بمساندة الدولة العثمانية في مواجهة أى تمرد. (٣٦) وقد وقع مندوب عن محمد على باشا على هذه الوثيقة في الاجتماع الذى عقد لذلك في إسطنبول في ٧ أكتوبر ١٨٠٨ (٣٧).

هكذا استقبل النظام الإمبراطوري العثمانى القرن التاسع عشر كنظام دولي تابع، يحتاج إلى حليف دولي في حالة الحرب، ويعتمد الدبلوماسية للاحتفاظ على وحدة أراضيه، وينتهج الإصلاح على النمط الأوروبي ويعترف بقدر ما من الاستقلال الذاتى لبعض الولايات.

وقد انعكس هذان التحولان العثمانى والأوروبي للقرن التاسع عشر على هيكل القدرات المصرية بشكل سمح لمحمد على باشا فيما بعد أن يقيم دولة ويؤسس جيشاً وبيروقراطية وينتهج سلوكاً خارجياً متميزاً. وقد اتخذ التأثير على هياكل القدرات المصرية ثلاثة اتجاهات رئيسية: أولها تعاظم وذبول هياكل القوة المحلية، وثانيها تكثيف نقل الخبرات الفنية الأوروبية، وثالثها تزايد الاهتمام الأوروبي الدولى بمصر.

أولا: تعاظم دور هياكل القوة المحلية وذبولها:

كانت من النتائج المباشرة لانهيار أبنية السلطة العثمانية، أن أفسح المجال لهياكل القوة المحلية (غير العثمانية) لأن تلعب دوراً أكثر فاعلية فى تقرير المجريات السياسية، ولكن لأن التحول كان هو السبب فى أن هذه الهياكل أضحت تمارس نفوذا أكبر، فإن انتهاء فترة التحول كان العامل الأساسي وراء انهيار قوة الهياكل، وبالتالى سهل تعرضها وخضوعها لتسلط محمد على باشا في التحديث. ويعتبر علماء الأزهر والجماعة

القبطية والتجار أهم الهياكل التى شهدت ازدهارا، ومن المفارقة أنه قضـــى عليها خلال فترة التحول.

استطاع الأزهر الحفاظ على استقلاله في مواجهة السلطة العثمانيـــة خلال قرون الهيمنة العثمانية على مصر وذلك لعدة أسباب [٣٨]، أولها، عـدم التدخل في شئون الأزهر من جانب العثمانيين الذين لـــم يفرضـــوا عليــه الدراسات التركية اللغوية والأدبية أو دراسة الحضارة التركيــــة أو الفكــر التركى وثانيها، الاستقلال المالى للأزهر من خلال نظام الأوقاف الخيريـــة وثالثا، عدم تعيين العلماء العثمانيين في منصب شــيخ الأزهــر ـــ بعكــس منصب القضاة الذى كان حكرا على العلماء الأتراك. ومـــن خــلال هــذا الاستقلال استطاع علماء الأزهر أن يلعبوا دورا ضابطـــا لســلوك الــولاة العثمانيين وأفعال البكوات المماليك، فالشعب في وقت المظالم والفوضى لــم يكن يجد إلا علماء وشيوخ الأزهر للدفاع عنه، وهناك العديد من المواقـــف التى جسد العلماء ومارسوا فيها دورهم الضابط للسلوك الرسمى [٣٩].

ومع ضعف السلطة المركزية العثمانية وازديــــاد عنــف حــروب المماليك مع بعضهم البعض، برز دور العلماء كمقرر ومتحكم في مجريــات الأمور، وقد ساعد على ذلك انتقال كثير من الالتزام الذى كان فـــي عــهدة المماليك إليهم، فقد كانوا يشترون الالتزام وذلك لحاجـــة الممـــاليك للمــال، وتعتبر الحركة الشعبية التى قادها الشيخ عبدالله الشرقاوى فـــي شـــهر ذى الحجة سنة ١٢٠٩ هـــ (١٧٩٥م) [٤٠] من أوائل الممارسات لـــهذا الــدور، وهذه الحركة كانت في الأصل ضد مظالم مماليك محمد بك الألفي، ولكنـــها تطورت إلى حركة ضد إبراهيم بك، حيث نـــادت بضـــرورة وضـــع حــد للمظالم التى يتعرض لها الشعب والمطالبة بضغط المصروفات والحد مـــن الإسراف في استيراد المماليك وتأمين الأفراد على أموالهم وأرواحـــهم [٤١] والمهم هنا تلك الوثيقة التى صدرت وتضمنت شروط العلماء وإعلان توبـــة الأمراء عن الظلم والتزامهم بالعدل، وقد جاء فيـــها أســـماء العلمـــاء فـــي الترتيب قبل أسماء المماليك[٤٢] وبذلك حققت حركة العلماء عـــدة أهـــداف: أولا، أنهم أجبروا الأمراء على التفاوض معهم. وثانيا نزل الأمـــراء علـــى إرادة العلماء ووافقوا على إلغاء جميع التشريعات الضرائبية الجائرة. وثالثـا عزل الحكام الجائرين من المناطق التى تضررت بوجودهم بـــها. ورابعـا

امتدت مطالبهم لتشمل تقرير ميزانية الدعم للحرمين، وخامسا استصدروا وثيقة بهذه الحقوق وقع عليها القاضى والأمراء بحضور والى مصر.

وازداد هذا الدور أهمية وتوسعاً مع الاحتلال الفرنسى لمصر في ١٧٩٧ فقد اعتمد نابليون على العلماء لإكساب قراراته شرعية، فقد كانت قراراته كافة تخرج للناس ممهورة بإمضاء العلماء الذين ضمهم ديوان القاهرة الذى أنشأه في ٢٦ يوليو ١٧٩٨ [٤٤]، ولكن زعماء الأزهر كالسيد عمر مكرم نقيب الأشراف خرجوا مع الأمراء المماليك عازمين على المقاومة، وهكذا أصبح العلماء نخبة حاكمة وقادة للمعارضة الشعبية.

والدافع الأساسي لثورة العلماء على الفرنسيين، حتى لهؤلاء الذين ضمهم ديوان القاهرة، كان معارضتهم لمظاهر الحياة التى صاحبت التسلط الفرنسى ووقوفهم أمام المشروعات الفرنسية في فرنسة القانون والقضاء ورؤيتهم لنابليون كساع لفصم العلاقة بين مصر والدولة العثمانية، ولكنهم فى ثورتهم ضد الفرنسيين لم يلقوا الدعم والتأييد العسكرى المنتظر من العثمانيين والمماليك فقد تركوا في الساحة بمفردهم، الأمر الذى أدى بهم إلى الوعى بضرورة أخذ نصاب الأمور بيدهم، وبعدم أحقية العثمانيين أو المماليك في تولى الولاية [٤٥].

ووقف علماء الأزهر وجها لوجه إزاء التناقض في النظام العثمانى الذى خلقته عملية التحول للقرن التاسع عشر، حيث أصبحوا أمام معضلة التوفيق بين ضرورة وجود حاكم قوى يستطيع الدفاع عن مصر وفرض النظام، وبين ضرورة الالتزام بالعدل والأفكار المحافظة القائمة على التدخل المحدود للحكومة في أمور الناس. ففى ضوء انهيار أبنية السلطة العثمانية والإيمان بعد أحقية العثمانيين أو المماليك في تولى الولاية وتزايد دور العلماء في تقرير الأمور، وجدوا الحل والتوفيق في شخصية محمد على قائد القوات الألبانية في مصر. واختيار محمد على من المنظور التاريخى كان اختياراً صحيحا ولكن بالتأكيد لأسباب خاطئة من جانب العلماء، فقد أمل العلماء أن يكون محمد على، على بك آخر يتحالف معهم ويحمى مصالحهم ويقيم الأمن والنظام [٤٦] والخطأ يأتى من عدم إدراكهم أن وجود حاكم قوى للدفاع عن مصر في ضوء ذلك التوتر النظامى بين الإمبراطور العثمانى والنظام الأوروبي الدولى لا يعنى إلا شيئاً واحد ألا وهو تقوية ساعد الدولة وبروز فئات وقوى جديدة كالعسكر والبيروقراطيين، وبالتالى

اختفاؤهم كقوة مؤثرة وذلك لارتباطهم التاريخى بنظام هزم عسكريا وساهم في استنزاف الثروات. وهذا هو ما حدث في عام ١٨٠٧ (فيما بين الثالث من شعبان ١٢٢٢ هـ، والسادس من شعبان ١٢٢٢ هـ). "لما انقضى الأمر واستقر الباشا واطمأن خاطره وخلص له الإقليم المصرى وثغر الإسكندرية الذى لم يكن لليوم في حيازته حتى قبل احتلاله بالإنجليز، فإن أول ما بدأ به أنه أبطل مسموح المشايخ والفقهاء ومصافى البلاد التى التزموا بها [٤٧] وخرج العلماء نهائيا كجناح فعال في النخبة الحاكمة بعد عام ١٨١١ [٤٨].

وبالنسبة للأقباط، فقد ظهروا كهيكل للقوة مع ١٧٥٠، كما سبقت الإشارة، وبلغوا أوج قوتهم في ظل على بك الكبير، ولكن مع انقضاء عهده وتولى محمد بك أبو الدهب وفيما بعده مراد وإبراهيم بك، تعرض الأقباط للاضطهاد وخاصة تلك الشخصيات التى ساهمت في نظام على بك الكبير، كالمعلم رزق، وإن احتفظ الأقباط بإدارة الجمارك كالتزام وأيضا حافظوا على نفوذهم في مجال المال والتجارة [٤٩].

ومع قدوم الفرنسيين إلى مصر انقسم المجتمع القبطى إلى أقلية تعاونت مع السلطات الفرنسية تحت قيادة المعلم يعقوب حنا وأغلبية شاركت في المقاومة برئاسة المعلم جرجس الجوهرى [٥٠] وأكدت القيادات القبطية سواء المتعاونة الفرنسيين أو المعارضة على فكرة مصرية الأقباط. وكانوا مدفوعين إلى ذلك بتذبذب مواقف الاحتلال الفرنسى تجاهم وذلك تبعا لعلاقة السلطات الفرنسية مع المسلمين. ففى عهد كليبر ألغيت كافة الإجراءات الاستثنائية ضد الأقباط، ولكن في عهد مينو وخاصة بعد إسلامه فقد تم طردهم من خدمة الحكومة وجباية الأموال [٥١] وترك ذلك أثر أكثر عمقا في نفوسهم تمثل في عدم اعتبارهم فرنسا أو غيرها من القوى الأوروبية حامية طبيعية لهم، فكانت دعاوى المعلم يعقوب حنا للاستقلال وتكوين الجيش القبطى [٥٢] وممارسات المعلم غالى عندما أكد على ضرورة أن يكون المال اللازم لإنشاء المشروعات مالا مصريا ورفض البابا بطرس الجاولى حماية روسيا القيصرية [٥٣].

وهكذا كان التأكيد على فكرة وممارسات الوحدة الوطنية سببا في إعطاء قوة دفع أكبر لهيكل القوة القبطى، إلا أنه – وهذه مفارقة أضحى سببا لضعف قوتهم وذلك أنهم أصبحوا عرضة – كأى فرد آخر من الشعب

– لبطش الوالى، إلى جانب انهم لم يعد ينظر إليهم كجزء من السياسات التجارية للدول الأوروبية، وبالتالي فقدوا أهميتهم في صياغة السلوك الخارجي المصرى، وبهذا أصبح التوتر العثمانى الأوروبي يمارس من خلال القناصل والأقليات الأوروبية بدلا من الأقليات المحلية كما كان الأمر في القرن الثامن عشر، ولم يكن من الغريب إذن أنه "في التاسع عشر من ربيع الثانى سنة ١٢٢٠ هـ (١٨٠٥) طلب محمد على باشا بعد رياسته" [٥٤] أو في ١٥ جمادى الأول من سنة ١٢٢٤ هـ (١٨٠٩م) "من المعلم غالى ألف كنس وألزمه بها، فوزعها على المباشرين والكتبة وجمعها في أقرب وقت" [٥٥] ووصل الأمر إلى قيام إبراهيم بإعدام المعلم غالى عندما عارضه غالى بشأن بعض الضرائب المفروضة.

أما بالنسبة للتجار، فقد شهدوا صعودا إلى مواقع التأثير في عهد على بك الكبير، وذلك للحاجة إليهم لتمويل مشروعاته في السياسة الخارجية هذا إلى جانب العوامل الداخلية الأخرى التى تمت الإشارة إليها من قبل، ولكن مع قدوم محمد بك أبو الدهب وتغير هياكل الحاجة إليهم وخاصة في ضوء تأكيد الانتماء والاندماج في النظام الإمبراطوري العثمانى، أتى التجار تحت سيطرة شيخ البلد. فرغم تشجيع محمد بك أبو الدهب التجارة مع الهند، إلا أنه ألزم تجار القاهرة الذين يتعاملون معها بأن يسددوا ثمن البضائع التى يحصلون عليها في خلال ثلاثين يوما [٥٦] وهكذا دخل التجار فترة التحول للقرن التاسع عشر وهم فى وضع شبه تابع للمماليك بدلا من وضعهم كحليف لهم كما كان الأمر في عهد على بك الكبير.

ومع الفوضى المسلحة التى عمت مصر في ظل المماليك، أصبح التجار أكثر عرضة لاستغلال الوالى العثمانى وتعرضا للنهب وذلك بسبب افتقادهم للحماية المسلحة التى تمتعوا بها منذ منتصف القرن الثامن عشر من جانب بكوات المماليك. وبسبب السياسات الفرنسية في مصر في احتكار التجارة واتباع طريقة السندات على الخزينة في تأدية ما عليها من الديون[٥٧] انضم التجار إلى الحركة الشعبية ضد الفرنسيين، وتاريخ السيد أحمد المحروقى يقف دليلا على هذه التطورات [٥٨].

وساهم التجار في صعود محمد على إلى السلطة، فقد كانوا أول حلفائه بالاشتراك مع المعلم جرجس الجوهرى [٥٩] وكان دافعهم في ذلك مماثلا لدافع العلماء في تصورهم لمحمد على باعتباره على بك آخر [٦٠]،

فمحمد على كان منقذهم من الاضطهاد الذى تعرضـــوا لـــه مـــن الوالـــى العثمانى والقوى العثمانية التى حضرت مصر بعد الجلاء الفرنسى في عـــام ١٨٠٢. ولكن صعود محمد على إلى السلطة في مصر أذن بانتهاء التجـــار كهيكل مستقل للقوة، فقد كانت نتيجة الفوضى المالية الضاربة فـــي البـــلاد وتحت الضغط المتزايد من السلطان الغازى محمـــود الثـــانى مـــن أجـــل الإصلاح المالى للنظام العثمانى، أن صدر فرمان ســـلطانى فـــي أواخـــر جمادى الأول سنة ١٢٢٣ هـ (١٨٠٨): "إلى والـــى مصـــر والدفـــتردار والقضاة ونوابهم بمصر والإسكندرية وأمناء الجمارك وعموم الحكام بمنـــع تعلية قيمة العملة الذهبية والفضية عن المتداول بالآستانة إلحاقـــا للأوامـــر التى صدرت من قبل" (٦١)، وتبعه فرمان آخر في أوائل شهر ربيع الثـــانى ١٢٢٤ هـ / ١٨٠٩م "بعدم التصريح للتجار لاحتكار الغلال والحبوب مـــن حنطة وأرز وخلافه، وإخراجها إلى خارج القطر وبإرسال تلك الأصنـــاف في موسمها إلى دار السعادة لبيعها لســـكان الأســـتانة" (٦٢). وهكـــذا كـــان الإصلاح المالى والتسويقى للنظام العثمانى وخاصة في ضوء حاجة الباشـــا المزدوجة للتأييد العثمانى ضد المماليك والإنجليز والى المال لتمويل حملاته ضد المماليك ومجابهة نقص السلع، يعنى سلطات أكبر للدولة والباشوية فـــي مصر في تنظيم طرائق الحصول على المال، وبالتالى تدهور التجار كـــهيكل مستقل للقوة ورجوعهم إلى ما كانوا عليه من مركز شبه تابع للحـــاكم فـــي القاهرة، وأضحى من السهل على محمد على في غرة ذى القعدة ١٢٢٣هـ/ ١٨٠٨م عزل السيد المحروقى عن نظارة الضربخانة وتنصيب أشـــخاص من أقاربه (٦٣) وأصبح الطريق مفتوحا لتنفيذ سياسات الاحتكـــار للتجـــارة والتى بدأت في ١٢٢٥ هـ ـ ١٨١٠م باحتكار تجارة النشوق (٦٤).

ثانيا: تكثيف نقل الخبرات الفنية الأوروبية:

كان من نتائج حقبة الحـــروب النابليونيـــة وجنـــوح فرنســـا نحـــو المحافظة واتباع السلطة المركزية العثمانية مناهج الإصلاح على الطريـــق الغربى والحملة الفرنسية على مصر، أن نشطت حركة نقل الخبرات الفنيـــة الأوروبية. وكان لهذه الحركة جانبـــان: أولـــها انتقـــال الأوروبيـــن ذوى الخبرات الفنية في مختلف المجالات إلى مصر، وثانيـــهما نقـــل الخـــبرات الأوروبية إلى مصر من خلال إيفاد البعثات إلى أوروبا للتعلم والترجمـــة، وما يهمنا هنا هو الجانب الثانى من الآثار المباشرة للجـــانب الأول، علمـــا

بأن عملية نقل الخبرات الأوروبية من خلال المصريين قد بدأت في عام ١٨١٣م. ومن الجدير بالذكر أن عملية انتقال الأوروبيين ذوى الخبرات الفنية إلى مصر استمرت حتى نهاية الفترة في عام ١٨٤٠، وهذه العملية تجسدت مظاهرها الكبرى في عام ١٨٣٣ وذلك بمجئ السان سيمونيين إلى مصر. وبدأ الانتباه إلى التفوق الأوروبي العسكرى مع على بك الكبير، فنجد ١١ ضابطا أوروبيا في قيادة جيوشه بالإضافة الى استئجار اليونانيين لبناء السفن، هذا وإن كانت البداية في هذا الاتجاه بسيطة إلا أنها أخذت دفعة أكبر أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر مع تكثيف جهود الرهبان الفرنسيسكان والمدرسين الأوروبيين الذين كانوا بمدارسهم، فأصبحت اللغة الإيطالية هى اللغة الأوروبية الأولى في مصر (٦٥)، ولكن مع قدوم الحملة الفرنسية أخذ هذا الاتجاه يشتد ويتكثف، فالمصريون جاءوا لأول مرة منذ عام ١٥١٧ وجها لوجه مع التقدم والتنظيم الأوروبيين، فيسجل التاريخ اسم الضابط فرانسيه فيسير، الذى كان قائدا في جيش نابليون كأحد الأوائل من الأوروبيين الذين ساهموا بخبراتهم العسكرية في حملات محمد على باشا، فقد صحب بصفة خبير، القائد إبراهيم باشا في حملة الحجاز عام ١٨١١، (٦٦) وأيضا كان طبيب الجيش في هذه الحملة فرنسيا ويسمى دوساب Dussap (٦٧)، ويعتبر كلوت بك واحدا من أبرز الأوروبيين الذين رحلوا إلى مصر ونقلوا إليها خبرتهم وأنشأ بها مدرسة للطب في عام ١٨٢٧ (٦٨).

وكانت الخبرات الأوروبية في التنظيم والإدارة والتى نقلت إلى مصر من خلال الحملة الفرنسية من الأصول التى استفاد منها محمد على باشا في بناء دولته، فالبيروقراطية التى وضع أساسها محمد على باشا في عام ١٨٢٤ كانت صورة مشابهة للتقسيم الإدارى النابليونى، وتكرر ذلك في مجال إنشاء الجيش الذى جاء نسخة شبيهة إلى حد كبير بالجيش الفرنسى النابليونى Leveeen Masse فى مجالات التعليم والقانون (٦٩).

واستدعى التعامل مع هذه الخبرات صعود فئة مهمة إلى النخبة الحاكمة، وهى فئة المترجمين، "فباغوص بك" الأرمنى المسيحى والذى عمل كمترجم عند محمد على باشا والذى عرف بمعلوماته الوفيرة عن الأسواق الأوروبية والوحدات السياسية بأوروبا (٧٠) استطاع من خلال عمله أن يصبح أول وزير للخارجية المصرية، وذلك حيث عين رئيسا لديوان

الأمور الأفرانكية والتجارة عند تنظيم الإدارة في عام ١٨٣٧، وفي هذا الاتجاه أيضا تم إنشاء مدرسة الألسن في عام ١٨٣٦، وأصبحت مدرسة الألسن طريقا رئيسيا للصعود إلى النخبة الحاكمة (٧١).

وفى مجال تصنيع السلاح لعب الفرنسيون دورا مهماً، ففي عام ١٨١٤ كان مصنع المدافع تحت إشراف فرنسى اسمه جونو Gonons أما معمل البارود فكان يشرف عليه فرنسى آخر اسمه قسطى Coste رئيس مهندسى الباشا وأنشئ مصنع الأسلحة والبنادق في عام ١٨٣٢ بفضل مجهود فرنسى يدعى "جيلمان" ولم يلبث أن خلفه إيطالى يدعى "فرانجيني"، كما أنيط بالكولونيل "إدوار ويليم راى" تنظيم مدرسة المدفعية في عام ١٨٢٥ (٧٢)، وكان للقنصل الفرنسى "ردفتي" دورا كبيراً في استخدام الخبراء الفرنسيين العسكريين إلى مصر (٧٣) ولم يقتصر المجال على النشاط الفرنسى، فكان هناك نشاط للبعثة البولونية في عام ١٨٣١ حيث جاءت هجرتها إلى مصر كجزء من تاريخ الجهود التى بذلها المهاجرون البولنديون بعد فشل ثورتهم الوطنية ضد روسيا، وذلك بمحاولة تأليب الدول عليها أو الانضمام إلى جيوش أعدائها أو تأييد الدولة العثمانية في كفاحها ما دامت في حرب مع الروس أو مؤازرة محمد على في حروبه ضد السلطان(٧٤).

ولم تكد تمر عشر سنوات على عام ١٨١٥ (نهاية الحروب النابليونية)، حتى كانت مصر تعج بالعديد من الخبراء الأوروبيين، وإذا كان الفرنسيون انتشروا في الجيش (سليمان باشا الفرنساوى وغيره) وفي البيروقراطية، فقد تم استئجار "روست" Rousset لتنظيم المالية المصرية فكان للإنجليز أيضا دور وخاصة في مجال صناعات السكر في الصعيد(٧٥) "فمعظم الزائرين من أوروبا سمح لهم بمقابلة الحاكم (محمد على باشا) حيث كان يسأل بصفة خاصة عن الماكينات الجديدة التى اخترعت وعن الأغراض المختلفة لها" (٧٦).

ثالثا: تزايد الاهتمام الأوروبى الدولى بمصر:

دخلت مصر إلى نطاق الاهتمام السياسى الاستراتيجى الأوروبي الدولى باحتلال فرنسا مصر في عام ١٧٩٨. ويعتبر هذا التاريخ هو بداية الاهتمام الجدى الإنجليزى بمصر، هذا علما ــ كما تمت الإشارة من قبل ــ بأن الاهتمام الإنجليزى بما يجرى بصفة عامة في النظام الإمبراطورى قد

بدأ برد فعلها للمعاهدة الروسية ـــ النمساوية في عام ١٧٨١. وقـــد لعبـت إنجلترا دورا مهماً في عقد معاهدة السلام لإجلاء الفرنسيين عن مصر فـــي عام ١٨٠٢ المعقودة في أميتز Amiens فقد فاوض الروس والإنجليز عـــن مصر بعد جلاء الفرنسيين وأخذوا معهم الألفى بك وذلك لتعميق ارتباطــهم بمصر.

وتطور الاهتمام الأوروبى الدولى بمصر من مجرد اهتمام مرتبـــط بموضوعات وصراعات حول التجارة العالميـــة، إلـــى اهتمـــام مرتبـــط بموضوعات وصراعات سياسية ـــ استراتيجية أوروبيـــة نتيجـــة عـــاملين أساسيين: أولهما أنه نتيجة تأسيس نظام توازن القوى الأوروبـــى أصبحـت منطقة الشرق العربى هى المجال الذى يمكـــن أن تتصـــراع فيـــه الـــدول الأوروبية بدون تهديد للتوازن القوى الأوروبى، [٧٧] في ضـــوء اســـتقرار الهند في يد إنجلترا وانتهاء الحروب الأمريكية وعدم ظهور أفريقيا في هـــذا التاريخ كمجال أساسى للصراع الأوروبى. وثانيهما بروز المسألة الشـــرقية بمعنى المشاريع الأوروبية المختلفة لتقسيم النظام العثمانى. ففى عـام ١٨٠٦ اقترحت روسيا أن تأخذ إنجلترا مصر في مقابل أن تحصل روســـيا علـــى ملدافيا ووالشيا Wallachia [٧٨] وبعبارة أخرى كان تطـــور هـــذا الاهتمـــام ليصبح سياسيا استراتيجيا، مظهراً من مظـــاهر تبعيـــة النظـــام العثمـــانى الإمبراطورى للنظام الأوروبى الدولى.

وانعكس هذا البعد الجديد في أحداث سنوات ١٨٠٦ و ١٨٠٧، ففـــى أكتوبر ١٨٠٦ عندما أعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانيـــة وقفـت إنجلترا الى جانب روسيا وأرسلت أسطولها لحصار اسطنبول في أوائل عـام ١٨٠٧، ولكن تغير الموقف الإنجليزى بمجرد أن سعى السلطان سليم الثانى الى عقد تحالف رسمى مع نابليون والذى كان في حرب مع إنجلـــترا فـــي أسبانيا، فأسرعت إنجلترا بترك المعركة ضد السلطان العثمـــانى وتوجـــهت لغزو مصر في عام ١٨٠٧ اعتقادا بأن التحالف المنتظر بيـــن العثمـــانيين ونابليون سوف يقود إلى وقوع مصر تحت الاحتلال الفرنسى وهـــذا مـــا لا تسمح به إنجلترا لما في ذلك من إخلال للتـــوازن فـــي البحـــر المتوســـط وإضرار بمصالحها في الهند.

ويمكن القول بأن عام ١٨٠٧ يسجل بدء ظهور المسألة المصريـــة من المنظور السياسى الأوروبى، بمعنى أن الصراع الدولى لم يعـــد يـــدور

فقط حول تقسيم الإمبراطورية العثمانية، بل أيضا حول من يسيطر على مصر. يظهر ذلك جليا من عدم وجود ترتيبات متعلقة بالصراع حول الإمبراطورية العثمانية في الاتفاق على جلاء الإنجليز، فالجلاء تم بالاتفاق بين قومندان البحر هانويل وقائد الجنود البرية الإنجليزية، وبين محمد على باشا والى مصر. وهكذا فقد كان هناك غياب كامل للقوى الأوروبية الأخرى غير إنجلترا بالإضافة إلى غياب الدولة العثمانية، كما أن الاتفاق لم يتضمن أى شروط سياسية لإنجلترا بطلب رسمى منفصل عن الاتفاقية بالسماح لها بشراء قمح من مصر. هذا الطلب الذى رفضه محمد على باشا في أول الأمر، ولكن نزولا على رأى باغوص باشا وذلك لما في هذه الصفقة من آثار سياسية اعتمادا على أن تكون وسيلة لتحييد إنجلترا في موقفها من مصر، تمت الصفقة في عام ١٨٠٨.

وأصبح محمد على باشا نتيجة لذلك أكثر وعيا بهذا التبلورالأوروبى للمسألة المصرية؛ ولذلك طلب في عام ١٢٢٣ هـ /١٨٠٨ م من الصدارة العظمى إعطاءه سندا بأنه غير مسئول عن تعديات الدول الأجنبية على مصر التى هى مطمح أنظارها عند تكلفه بالتوجيه إلى الأقطار الحجازية"[٧٩].

(ج) خلاصة:

في هذا الجزء كان الهدف هو إيجاد علاقة سببية بين المعالم النظامية لبناء العلاقات الدولية وتطورها، وبين التغير الذى أصاب النظامية لبناء العلاقات المصرية. والمقولة الأساسية هى أن تطور المعالم النظامية لبناء العلاقات الدولية في فترات تحوله وخاصة في فترات ١٧٠٠ ــ ١٧٥٠ و١٧٨٩ ــ ١٨١٥ خلق لمصر الفرصة الموضوعية لتحسين شروط مكانتها الدولية. وقد تجسد هذا التطور النظامى في ازدياد التوتر والصراع بين النظام الإمبراطورى العثمانى والنظام الأوروبى الدولى. وقد انعكس هذا التطور على أبنية القدرات المصرية من حيث التأثير وتوجيه نمط تغيرها.

ويركز الجزء التالى على توضيح كيفية تفاعل السلوك المصرى في عهدى على بك الكبير ومحمد على باشا وخاصة في مجالات الحرب والدبلوماسية وما اتبعه من خلق هياكل القدرات اللازمة لذلك مع هذه الفرصة الموضوعية.

الفصل الثالث

السلوك المصرى والصراع حول شروط المكانة الدولية

كانت الفرصة الموضوعية لتحسين شروط المكانة الدولية لمصـــر، أكبر في عصر محمد على باشا من تلك التـــى ســعى علـــى بـــك الكبـير لاقتناصها، ويرجع السبب الرئيسى فى ذلك الى اختلاف طبيعة نمط التوتـــر والصراع بين النظام الإمبراطورى العثمانى والنظام الأوروبى الدولى فـــي كلا العصرين، فحتى عام ١٧٧٤ كان نمط التوتر في الأساس تجاريا، فـــى حين أنه مع ١٨١٥ أصبح الصراع استراتيجيا. ففى ظل التوتر التجارى لـــم يكن لمصر إلا أن تنشـــط تجاريـــا وبشـــكل شـــبه مســتقل عـــن النظـــام الإمبراطورى العثمانى، بينما أعطى التوتر الاستراتيجى مصـــر المســـاحة والفرصة للعمل على تشكيل مقومات القوة الاستراتيجية المســتقلة، فمجـــال الاستقلال التجارى هو المجال الذى صاغ إطار الصراع بيـــن علـــى بـــك الكبير والدولة العثمانية، بينما مجال استقلال القوة هو المجال الـــذى شـــكل موضوعات الصراع بين محمد على باشا ضد الدولـــة العثمانيـــة والـــدول الأوروبية العظمى.

إن نمط التوتر التجارى الذى صاغ العلاقة بيـــن النظـــام العثمـــانى والنظام الأوروبى حتى عام ١٧٧٤ لم يكن يتعلق في المقام الأول بالتـــأثير على مدى تكامل الأراضى للوحدات المتصارعة، هذا بالإضافـــة الـــى أن الحروب من أجل التوسع التجارى لم تهدف الى تدمير الخصم، الأمر الـــذى عنى في الواقع العملى عدم ضرورة التعبئـــة الشـــاملة لمـــوارد الوحـــدات المتصارعة في حين أن نمط التوتر الاستراتيجى انصب أساسا على التـــأثير

على مدى تكامل الأراضى للوحدات المتصارعة، وشنت حروبه بغرض تدمير الخصم الأمر الذى تتطلب تعبئة شاملة للموارد، فالفرق الأساسى بين النمطين يتمثل في أن النمط التجارى لا يخلق بالضرورة حالة عضوية من الصراع، هذا بعكس النمط الاستراتيجى الذى بالضرورة يخلق حالة عضوية من الصراع.

أ- على بك الكبير والاستقلال التجارى:

تنقسم فترة حكم على بك الكبير الممتدة من ١٧٦٠ إلى ١٧٧٢ إلى أربع مراحل وذلك حسب مدى إطلاق سلطته وسيطرته على مقدرات البلاد. المرحلة الأولى (١٧٦٠ ــ ١٧٦٤) حكم فيها على بك مصر وكان فيها تحت إشراف ونصيحة "عبد الرحمن كتخدا" أغا أوجاق المستحفظين ورئيس بيت القازدغلية. وفى هذه المرحلة اهتم على بك الكبير بتدعيم منصبه تجاه أستاذه عبد الرحمن كتخدا من ناحية وضد الوالى العثمانى والبكوات المماليك المناوئين له من ناحية أخرى. المرحلة الثانية (١٧٦٥ ــ ١٧٦٦) وحكم فيها على بك من غير إشراف عبد الرحمن كتخدا بعد أن نفاه وتولى رئاسة بيت القازدغلية ولكنه دخل في صراع ضار مع الوالى العثمانى والبكوات المماليك مما أدى إلى طرده من مصر ونفيه. والمرحلة الثانية (١٧٦٧ ــ ١٧٦٩) وفيها عاد على بك الكبير إلى منصب مشيخة البلد وذلك بالتعاون مع الوالى العثمانى، وفى هذه الفترة سادت علاقات التعاون بين الوالى العثمانى وعلى بك الكبير وخاصة في مجال محاربة بكوات المماليك والقبائل العربية، وأخيراً المرحلة الرابعة (٦٩/١٧٧٠ ــ ١٧٧٢) وشهدت الحكم المطلق لعلى بك الكبير بعد قيامه بطرد الوالى العثمانى وإخضاع مصر لسيطرته الكاملة من أسوان إلى الإسكندرية، وقد سقط على بك الكبير في ١٧٧٢ بانقلاب محمد بك أبو الذهب قائد جيشه عليه.

وحكم على بك الكبير فيما بعد عام ١٧٦٩ لا يجب أن يفهم على أنه كان حكما ديكتاتوريا، فهو يعنى فقط أن على بك الكبير في هذه الفترة استطاع أن يقضى على القوى المناوئة لسلطته والساعية لإسقاطه، فعلى بك الكبير حكم مصر بتحالف قائم بين التجار والأقليات والعلماء، وكانت بين هذه القوى الثلاث علاقات تعاون وتوافق، كما كانت هناك علاقات صراع بين الأقليات والعلماء، هذا بالإضافة إلى أن على بك الكبير كان عرضة

للتأثر بالمصالح الخاصة طالما أنها تتوافق مع التوجه التجارى العام لسـلوكه الخارجي.

كان التوجه العالم لسلوك على بك الكبير الخارجى نتيجـة للتفـاعل بين نمط التوتر بين النظام العثمانى والنظام الأوروبـي ومـا أفـرزه مـن تغيرات أصابت هياكل القدرات المصرية وبين نمط النظام السياسى الحـاكم كنظام أوليجاركى ــ تجارى تقوده إيديولوجية تشـجيع التجـارة وفـرض النظام والأمن، ومن تفاعل النمطين تولدت إشـكالية السـلوك الخـارجي، فالجانب التجاري كان متوافقا مع الظروف الدولية السائدة من حيث التوسـع التجارى وإعادة هيكلة طرق التجارة العالمية، كما أنه كان نتاجـا ومدعمـا للإجماع بين عناصر التحالف الحاكم، بينما لم يكن الجانب العسكرى متوافقا مع الظروف الدولية السائدة من حيث نمط الصـراع الأوروبـي الدولـي وطبيعة العلاقة بين السلطة المركزية العثمانية والولايات، كما كـان سـببا للخلاف والفرقة بين عناصر التحالف الحاكم، فمعضلة السـلوك الخـارجى لعلى بك الكبير تمثلت في أن الأهداف العسكرية والمعبرة في معظمها عـن خصوصية تطور الواقع المصرى من حيث ظهور البيوتـات المملوكيـة، أبطلت أو على الأقل بددت نتائج ومفعول النجاحات التجارية والمعبرة فـي أغلبها عن طبيعة واتجاه التغير النظامى في بناء العلاقات الدولية.

أولا: الجانب التجارى، يعتبر مبـدأ تشـجيع التجـار الأوروبيين وحماية التجارة الأوروبية واحدا من المبادئ الأساسية لسـلوك علـى بـك الكبير الخارجي، ففى خلال المشيخة الأولى وخاصة بعد أن خلصـت لـه رئاسة بيت القازدغلية (١٧٦٥ ــ ١٧٦٦) حاول على بـك الكبـير إقنـاع الوالى العثمانى حمزة باشا (١٧٦٥ ــ ١٧٦٧) أن يصدر فرمانا بالسـماح للسفن الأوروبية بحمل البن إلى أوروبا دون جمارك، ورغم رفض الباشـا العثمانى إصدار هذا الفرمان، فإن على بك الكبير استمر في وعوده للتجـار بأن إسطنبول سوف تصدر هذا الفرمان وأنه إذا لم يصدر فإنه قادر علـى منحهم هذا الحق، ولكن التجار رفضوا المخاطرة بالعمل في البحر الأحمـر وتجارته خشية رد الفعل العثمانى [٨٠]، ولكن في فترة التعاون بين على بـك الكبير والوالى العثمانى خلال المشيخة الثانية، نجح فـي اسـتصدار هـذا الفرمان من الوالى العثمانى في أبريل ١٧٦٨ وقد اعتمد السلطان العثمـانى هذا الفرمان [٨١].

وتطلبت هذه السياسة تغييرا في التنظيم القانونى ـــ الاجتماعي لمصر، فقط كانت هناك العديد من العوائق التى تعمل على إبعاد مصر العالم الخارجى(٨٢) مثل العائق الدينى من حيث الإيمان بفكرة دار الإسلام ودار الحرب، والعائق الاجتماعى من حيث وجود أزمة ثقة بين المسلمين والأجانب الأمر الذى أدى إلى عزل التجار الأجانب في خانات خاصة، كما كان الاتصال بهم محرما اجتماعيا، فما كان من على بك الكبير إلا أن شرع وفرض تشريعات تحض على عدم التميز الاجتماعي والاقتصادي ضد التجار الأجانب(٨٣)، كما لجأ على بك الكبير إلى معاقبة أى مسئول أو مملوك يتعدى على التجار الأجانب بالابتزاز(٨٤).

في هذا الإطار، اتخذ نفوذ الاقليات أبعادا جديدة لم تعرفها مصر العثمانية من قبل، فمثلا عندما طلب السلطان الغازى مصطفى الثانى في عام ١٧٦٩ من على بك الكبير أن يعد العدة لمساعدة الأمير عبد الله أمير مكة في صراعه على عرش الإمارة، تردد على بك، ولم يحسم أمره بالاستجابة للطلب في عام ١٧٧٠ إلا عندما أقنعة كل من روزيتى Rossetti والمعلم رزق بالمغانم التجارية من الحملة المتمثلة في تحويل جزء من تجارة الهند لتمر عبر مصر(٨٥) وفي مقابل ذلك منح كل من روزيتى وأخيه حق تأسيس بيت تجارى في جدة(٨٦).

كان الحصول على المغانم التجارية وتعظيمها سببا من الأسباب الرئيسية التى دفعت على بك الكبير للقضاء على إمارة الشيخ همام في الصعيد. فقد كان احتكار زراعة القمح واحدا من أهم مصادر قوة الشيخ همام فى مواجهة حكام القاهرة، فكان يستطيع كما حدث في مرات عدة أن يوقف تصديره إلى القاهرة فتسود الفوضى والمعاناة بها(٨٧)، هذا بالإضافة إلى حاجة حكام القاهرة إلى القمح لازدياد الطلب العالمى عليه وخاصة من جانب فرنسا، فاحتكار القمح داخليا بالنسبة لعلى بك كان الوسيلة لفرض أسعار في مواجهة الفرنسيين(٨٨).

واندفع على بك الكبير ليؤكد استقلاله التجارى وذلك بعقد معاهدة تجارية في ١٧٧٢ مع جيمس بروس مندوب وارن هاستنجز حاكم البنغال(٨٩). وهذه المعاهدة كانت أول صورة من صور العلاقات الخارجية بين مصر العثمانية والخارج على المستوى الرسمى، ونصت هذه المعاهدة على حصول الجمارك في السويس على ٨% من قيمة البضائع المستوردة

من الهند وخمسين تالر رسوم رسو عن كل سفينة، وتعهد (على بك) في مقابل ذلك بحماية التجار البريطانيين وقباطنة السفن، لكن الحكومة البريطانية لم تعترف بهذا الاتفاق إبقاء على صلاتها الطيبة بالدولة العثمانية. إلا أن هذا لم يمنع التجار الإنجليز من الاستفادة من تلك الاتفاقية، وأيضا أرسل على بك الكبير قبطيا كمندوب عنه لتوقيع معاهدة تجارية مع مدينة ليفورنو Livorno[٩٠].

ولم يكن هذا التوسع التجارى والنشاط مع الأوروبيين ليدفع السلطة المركزية بإسطنبول إلى الاعتراض، وذلك لأن في زيادة الدخل لمصر مصلحة للدولة العثمانية، فقد كانت مصادر الإيراد للدولة العثمانية في مصر، ثلاثة أنواع من الإيرادات هى:

١ ـ خراج أراضى ولاية مصر (ضرائب الأراضي).

٢ ـ ضرائب الجمارك.

وهذان النوعان يشكلان ما يعرف "بخزينة الإرسالية" التى ترسل سنويا من مصر إلى السلطة المركزية في اسطنبول. أما النوع الثالث، عبارة عن ضرائب مفترقة (أموال متفرقة).

ومن هنا كان تنشيط التجارة يعنى بالنسبة للدولة العثمانية زيادة خزينة الإرسالية، فحتى عامى ١٧٦٩/١٧٧٠ استمر التأييد العثمانى لعلى بك الكبير باعتباره المملوك الوحيد القادر على السيطرة على البلاد وبالتالى تنمية مواردها، الأمر الذى كان يعنى في نهاية المطاف زيادة خزينة الإرسالية إلى السلطة المركزية بإسطنبول، فرقيم باشا آخر والى عثمانى في عهد على بك الكبير استطاع فرض السيطرة المالية على مصر إلى حد أنه كان في مقدوره إرسال ٣٧,٥ مليون بارة إلى إسطنبول[٩٢].

وتاريخيا، كان رد فعل الدولة العثمانية إزاء اعتياد المماليك نهب الخزينة غير عنيف[٩٣] كما أن عدم إرسالها من جانب المماليك المسئولين عنها (حسب نصوص قانوننامة) لم يكن يدل على تمرد الدولة العثمانية من عدمه. لقد أوقف على بك الكبير إرسال الخزينة إلى الدولة نهائيا من عام ١٧٦٨ حتى سقوطه عام ١٧٧٢، ولكن ذلك لم يمنع الدولة العثمانية من مطالبة على بك الكبير بتجهيز حملة للحجاز في ١٧٦٩. وهذا لأنه كان للدولة مصدر آخر للدخل وهو الحلوان[٩٤]، وهو ثمن بيع الممتلكات أو المناصب الخالية بوفاة أصحابها إلى من يدفع لتنتقل إليه. ومع اشتداد

الحروب بين المماليك وانهيار أبنية السلطة العثمانية في مصر "كانت الدولة تستمتع كل حين وآخر بالحصول على ملايين البارات التى يدفعها المماليك والبكوات المنتصرين للحلول محل أعدائهم في أملاكهم ومناصبهم" [٩٥]. ووصل الأمر إلى أن أصبح الحلوان إلى حد كبير يحل محل الإرسالية[٩٦].

وشعرت الدولة العثمانية بالقلق من النشاط التجارى المصرى عندما وجدت أن كثيرا من الأموال المجنية من التجارة تذهب لنواح عسكرية لتأكيد سلطة على بك الكبير، فضلا عن تخوفها من علاقات على بك الكبير العسكرية مع روسيا وسعيه لإقامة تحالفات عسكرية مع ضاهر العمر، الوالى المتمرد على الدولة العثمانية.

ثانيا: الجانب العسكرى، مع صعود البيوتات المملوكية وسيطرتها على الساحة السياسية في مصر، ثم إحياء المبدأ الفقهى (الحكم لمن غلب)[٩٧]، أدى هذا التطور إلى تدعيم العلاقة والتحالف بين المماليك والعلماء، وبصعود على بك الكبير إلى مشيخة البلد وخاصة المشيخة الثانية وفيما بعد ١٧٦٩، أصبح هذا المبدأ هو الموجه لسلوك مصر الخارجى في المجال العسكرى.

وترجم هذا المبدأ فى الداخل أولا، حيث سعى على بك الكبير إلى تصفية كل مصادر القوة الخارجة عنه: المماليك من خارج بيته والوالى وأوجاقاته والقبائل العربية في الوجهين القبلى والبحرى [٩٨]. وكان ذلك خرقا غير مقبول للنظام الإمبراطوري العثمانى، فعملت السلطة المركزية على إثارة العداوات والنزاعات ضد على بك الكبير، ففى ١٧٦٩ بينما كان يستعد لمحاربة الشيخ همام أرسلت السلطة المركزية جواسيسها وأعوانها بغرض تجميع المناهضين لعلى بك وتكوين جيش لمقاتلته في أسيوط[٩٩].

وفى هذا الوقت ظهر تطوران مهمان من الناحية العسكرية فى النظام الإمبراطوري العثمانى، أولهما سباق بين الولايات العثمانية المختلفة في مجال استئجار الضابط الأوروبيين وشراء الأسلحة الأوروبية[١٠٠] وثانيهما انشغال الدولة العثمانية بمحاولة مجابهة تخطيطات كاترين الثانية قيصر روسيا لتقسيم بولندا، وتهديد الدولة العثمانية الأمر الذى أدى إلى حرب شاملة بين الدولة العثمانية وروسيا من ١٧٦٨ ـ ١٧٧٣ انتهت بهزيمة العثمانين وتوقيع معاهدة كوجك قنارجى.

وشارك على بك الكبير في السباق على التسليح، فاتصل بالبندقية للحصول على مساعدات عسكرية واتصل في نفس العام بكبير "فرسان القديس يوحنا" في مالطة للحصول على مدفعية حديثة وذخيرة (١٠١) كما عين عددا من الضباط الأوروبيين لتدريب جيوشه(١٠٢) وكانت لتلك الخبرات الأوروبية القليل من التأثير على القدرات القتالية لجيوش على بك الكبير، ولذلك لأن الأبنية الاجتماعية ــ الاقتصادية اللازمة لرفع الكفاءة القتالية والاستعداد التنظيمى للجيش لم تكن متوافرة ولم يعمل على خلقها(١٠٣)، ولجأ إلى ابتزاز الفلاحين والتجار وموظفى الحكومة لتوفير الأموال اللازمة لحملاته العسكرية(١٠٤).

وفى مواجهة الحاجة المتزايدة إلى الدعم العسكري وخاصة في ضوء حملته على الشام في أواخر عام ١٧٧٠، اتصل على بك الكبير بروسيا، بعد أن فشلت اتصالاته مع جمهورية البندقية بغرض المحالفة والمساعدة في امتلاك الجزر التابعة للدولة العثمانية في البحر المتوسط(١٠٥) وتطورت الاتصالات بين على بك الكبير والمسؤولين الروس وخاصة الكونت "الكيسى أورلوف Orlov" وأثمرت الاتصالات عن حصول على بك الكبير على خدمات ضباط بحريين يونانيين كانوا يعملون في الأسطول الروسى ومعهم معدات حربية، ولكنه كان قد سقط وهرب إلى فلسطين في ٢٩ إبريل ١٧٧٢ قبل وصول هذه الإمدادات.

ومن الملاحظ أن الدول الأوروبية التى سعى على بك الكبير للحصول على معونات عسكرية منها كانت مترددة في مساعدته، وحتى في حالة تقديم هذه الدول لهذه المعونات فإن الأخيرة لم تكن ذات وزن أو تأثير يسمح له بهزيمة الدولة العثمانية، فمحاولة على بك الكبير لترجمة مبدأ "الحكم لمن غلب" ضد الدولة العثمانية لم تكن أمامه فرصة موضوعية للنجاح لأن نمط التوتر الأساسى بين النظام العثمانى والنظام الأوروبي في تلك الفترة كان تجاريا وليس استراتيجيا.

أضف إلى ذلك أن السلوك الخارجي لعلى بك في المجال العسكرى وخاصة في ضوء تعرض الدولة العثمانية للهزيمة على يد إحدى القوى الأوروبية المسيحية كان دافعا هاما وراء انقلاب محمد بك أبو الدهب على سيده على بك الكبير، بحجة أن على بك الكبير كان كافرا بتعاونه مع قوى مسيحية من أجل تدمير الإمبراطورية الإسلامية (١٠٦). وهذا الشعور قد ساد

مصر خلال الأيام الأخيرة لعلى بك الكبير، مدعما بعضب العلماء من ازدياد الحريات المسموح بها للأقليات.

وبسقوط على بك الكبير كنتجية مباشرة لسلوكه الخارجى العسكرى، ووفاة محمد بك أبو الدهب في عام ١٧٧٥، بدأ التدهور التجارى لمصر حيث ساد الاضطراب والفوضى والصراع بين الأمراء والمماليك، الأمر الذى انتهى بالفتح العثمانى الثانى لمصر في ١٧٨٦ ــ ١٨٨٧.

فالزمن لم يكن ناضجا بعد لتأكيد عدم الهيمنة العسكرية ــ الاستراتيجية العثمانية على مصر، وما كان مسموحا به فقط، من منظور التطور النظامى لبناء العلاقات الدولية، هو تحقيق الاستقلال التجارى.

ب) محمد على باشا واستقلال القوة:

شهدت مصر خلال حكم محمد على باشا، ١٨٠٥ ــ ١٨٤٨، وعلى الأخص خلال الفترة ١٨١١ ــ ١٨٤٨، حكما مطلقا An Absolute Rule حيث كانت الحكومة، "مزيجا من الفردية القائمة على أسس ذلك التنظيم المركزى ينتهى عند طرفه الأعلى بشخص الباشا، ومن الشورى التى كفلت وجودها تلك المجالس المتعددة التى أنشأها محمد على لبحث المشروعات وإعدادها قبل أن تعرض عليه وتصدر بتنفيذها في النهاية أوامره" (١٠٧) وهذا الشكل من الحكم، وخاصة في ظل ضعف وذبول هياكل القوة المحلية خاصة بعد مذبحة المماليك في ١٨١١، أعطى لمحمد على باشا قدرا كبيرا من حرية الحركة من أجل تركيز القوة، وكانت من الوسائل التى لجأ إليها الوالى بعد ذلك، وهى الالتجاء إلى الإصلاح الإداري والاقتصادى وشن الحروب والمناورات الدبلوماسية.

كان محمد على باشا واليا عثمانيا على مصر، هذا بعكس على بك الكبير الذى كان فقط شيخ بلد وقائمقام (نائب للوالى في حالة غيابه) وهذا الفرق من الأهمية بمكان في فهم الفرصة الموضوعية التى أتيحت لمحمد على باشا لتحسين شروط المكانة الدولية لمصر. فرغم أن محمد على باشا جاء إلى منصب والى مصر، مفروضا على السلطة المركزية بإسطنبول من جنب هياكل القوة المحلية؛ إلا أنه جلس على مقعد الوالى بفرمان عثمانى. والأهم من ذلك أنه مع صعود السلطان الغازى محمد الثانى إلى منصب السلطة في ١٨٠٨ ظهرت حاجة السلطة المركزية إليه وخاصة في مجال فرض الأمن ومحاربة المماليك والوهابيين، فمحمد على باشا في صعوده

كان مظهرا من مظاهر ذلك التغير البنائى العميق في النظام العثمانى. أمـــا بشأن على بك الكبير فقد جاء ممثلا لصعود المماليك كقوى محليـــة مناوئـــة للنظام العثمانى ومستهدفة الخروج من النظام ككل، فصعود على بك الكبـــير جاء في زمن تحلل أبنية السلطة العثمانية، بينما جاء صعود محمد على باشـا في زمن الإصلاح وعدم المركزية العثمانية والدعوة إلـــى بنـــاء مؤسســـات جديدة.

وظهر هذا الفرق بين على بك الكبير ومحمد على باشا مـــن حيـــث علاقاتهما بالدولة العثمانية، كان محمد على حريصا علـــى تـــأكيد السـلطة الاسمية للسلطان العثمانى، بينما لم يكن على بك الكبير على نفس مســـتوى الاهتمام حتى وصل به الأمر إلى طرد الوالى العثمانى ومنع أى وال آخـــر من النزول إلى مصر خلال المدة ١٧٦٩ ـــ ١٧٧٢.

كانت هناك قطيعة عثمانية لعلى بك الكبير، بينما كان هناك عدد مـــن العثمانيين الذين قدموا إلى مصر لمساعدة محمد على باشا في مشـــروعات الإصلاح (١٠٨) بالإضافة إلى أن محمد على لم يحدث أن تحـــالف أو ســـعى للتحالف مع قوى أوروبية معادية أو في حرب مع الدولة العثمانيـــة، وهـــذا بعكس على بك الكبير.

بالنسبة لعلى بك الكبير، كان العمل على تفادى مصر تأكيد الهيمنـــة العثمانية عليها يعنى الحرب من أجل الانفصال إذا أمكن ذلك، بينمـــا كـــان يعنى لمحمد على باشا تغير في شروط التعامل بينه وبين السلطة المركزيـــة. والمفارقة أنه، بالنسبة لعلى بك الكبير فإنه كان يسعى لذلـــك مـــن خـــلال الاتصال بالدول الأوروبية والتى كان ترددها في تأييد مشـــروعاته الســـبب الأساسى في انهيار المحاولة. أما بشأن محمد على باشا فإنه كـــان يســـعى لتحسين شروط التعامل من خلال الاتصال بالدول الأوروبية أيضا، هذا إلـــى جانب بناء دولة قادرة، ولكن تحالف واتفاق هذه الدول عليه في عـــام ١٨٤٠ كان السبب الأساسي في تحجيم المحاولة.

وكان استقلال القوة من أهم معانى العمل على عـــدم تـــأكيد الهيمنـــة العثمانية على مصر في عهد محمد على باشا، وبعبارة أخرى كـــان العمـــل على الاستقلال العسكرى والإدارى والمالى مرادفا للعمل على عـــدم تـــأكيد الهيمنة العثمانية على مصر، وتمثلت إشكالية السلوك الخارجى لمحمد علـــى باشا في أن استقلال القوة قاد إلى تحالف واتفاق الدولة الأوروبية بالإضافـــة

إلى الدولة العثمانية ضده بدلا من دفع السلطة المركزية العثمانية إلى تحسين شروط التعامل معه، فتجربة محمد على باشا من حيث حدودها وآفاقها كانت نتاج التفاعل بين اتجاهين متعارضين من التغير النظامى: أولهما الإصلاح العثمانى، وثانيهما التوسع الإمبريالي والتوازن الأوروبي.

أولا: الإصلاح والقوة:

تميزت فترة ١٨١١ ــ ١٨٣٧ باشتداد ساعد الإصلاح، واتخذ الإصلاح المسارات التالية: (١) الاحتكار، (٢) بناء البيروقراطية (٣) التجديد الهيكلى لمصادر الإيراد (٤) بناء جيش حديث.

وتمثل الاحتكار في نوعين:"الاحتكار الداخلى" وهو الاحتكار الزراعى وبمقتضاه كان الباشا يقتسم مع الفلاحين المحصولات الزراعية وكان له النصيب الأكبر من هذه القسمة، "والاحتكار الخارجى" وهو الاحتكار التجارى الذى استطاع محمد على عن طريقه أن يقبض بكلتا يديه على ناصية التجارة الخارجية" [١٠٩] وقد بلغ مكسب الحكومة من الاحتكار ٣٤٠,٠٠٠ جنيه مصرى في ١٨٢١ من مجموع الدخل وهو ١,١٩٩,٧٠٠ جنيه مصرى وفى سنة ١٨٣٦ بلغ مكسب الحكومة ٧٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى من مجموع الدخل وقدره ٣,٠٦٤,٣٠٠ جنيه مصرى[١١٠].

وكان الاحتكار فعالا في وضع التجارة الوطنية والتجارة الأجنبية تحت إشراف الحكومة، وأثار ذلك غضب أوروبا من محمد على لما انطوى عليه هذا الاحتكار من إجبار التجار الأوربيين من الشراء والبيع للحكومة فقط وبالأثمان التى تقررها، فاتهمت أوروبا محمد علـى بمخالفة معاهدة الامتيازات الأجنبية الموقعة مع الدولة العثمانية، وفى عام ١٨٣١ أكد قنصل فرنسا "أن من سوء حظ الشعب المصرى وطبقة التجار الأوروبيين أن الدول الأوروبية لم توقف أساليب التجارة الاحتكارية التى اتبعها الباشا عندما اتضحت للمرة الأولى"، وفى عام ١٨٣٨ صرح قنصل بريطانيا العام بنفس الشئ تقريبا وأضاف "أن بلادة الهيئة القنصلية أو إهمال رجالها القيام بواجبهم؛ سمح للباشا بمخالفة نصوص الامتيازات الأجنبية، وأن هذه المخالفات قد أصبحت حقا مكتسبا بمضى الزمن" [١١١].

وعانى الفلاحون المصريون من الاحتكار مما دفع الكثير منهم إلى الهرب ومغادرة أراضيهم، خاصة مع إكثار محمد على باشا من عدم إعطاء نقود في المقابل لمجهودات الفلاحين، بل أعطاهم تذاكر مالية بالقيمة على

الخزانة. وعندما ساءت أحوال الفلاحون قرر الباشا منذ عام ١٨٣١ تقريبا أن يترك لهم اختيار المزروعات التى يريدونها، كما ترك لهم الحبوب الأربعة التى يعتمدون عليها في غذائهم ومعاشهم ومنع الاتجار مع الخارج في هذه الأصناف الأربعة [١١٢]، وفى ١٨٣٧ ألغى الباشا رسميا احتكار الحبوب لحدوث أزمة في الحبوب[١١٣].

ويعتبر احتكار التجارة الخارجية حالة مثلى لتوضيح فكرة تحسين شروط التعامل مع الدولة العثمانية، كانت السيطرة على الجمارك وتعريفاتها واحدة من الرموز التاريخية للسيادة العثمانية، فكانت الموانى لا تتبع من الناحية الإدارية الولايات بل تتبع الإدارة المركزية في إسطنبول وبالتالى دخولها تخص مباشرة الخزينة المركزية، وكان محمد على باشا ذكيا عندما لم يمس الجمارك بالتدخل ورفع تعريفاتها، كما فعل غيره كعلى بك الكبير في سعيه للاستقلال التجارى، بل لجأ إلى احتكار التجارة الخارجية، فقد احترم محمد على جميع المعاهدات القائمة بين الدول الأجنبية والباب العالى، فكانت مصر تحصل على ٣% على البضائع المستوردة، وهى الضريبة المعمول بها في تركيا وممتلكاتها ومنها مصر، أى أن محمد على احتكر السوق مما جعل مسألة التعريفة المنخفضة للبضائع الأجنبية غير ذات معنى اقتصاديا، وبهذا لم يقطع روابطه مع الدول العثمانية من ناحية ونجح في تدعيم قوته من ناحية أخرى.

أنشأ محمد على ديوان "التجارة والمبيعات" في ١٨١٩ ــ ١٨٢٠، وكان مختصا بالتعامل مع التجار الأوروبيين، وفى عام ١٨٢٦ عند إعادة تنظيم الإدارة تولى باغوص بك رئاسة هذا الديوان "وهو تعيين حاز رضا التجار الأوربيين الذين كانوا يعتبرون التعامل مع باغوص أسهل منه مع أى تركى" [١١٤] وفى تنظيم عام ١٨٣٧ أعيد تنظيم هذا الديوان في شكل وزارة للتجارة والشئون الخارجية (ديوان التجارة المصرية والأمور الأفرنكية) وتولاها باغوص بك حتى عام ١٨٤٤، ومن بعده أرتين بك من ١٨٤٤ ــ ١٨٤٨.

وكان تأسيس مصلحة "التمغة على المصاغات والمنسوجات" في عام ١٢٢٤هـ ١٨٠٩م [١١٥] أول تدخل بيروقراطى من أجل تنظيم السوق، الأمر الذى تطور بشكل متكامل في قانون "السياستنامة" في يوليو ١٨٣٧ لتنظيم الحكومة الداخلية وتوزيع الاختصاصات والأعمال بين دواوينها.

ونص هذا القانون على إنشاء سبعة دواوين وهى: الديوان العالى (الخديـوى) وديوان الإيرادات، وديوان الجهادية، وديوان البحـر، وديـوان المـدارس، وديوان الأمور الأفرنكية والتجارة المصرية، وأخـيرا ديـوان الفابريقـات (الصناعة). وكان هذا القانون هو أول محاولة متكاملة من الاقتبـاس مـن أوروبا في مجال التنظيم مع الأخذ في اعتبار الظروف المصرية، وقد جـاء في ديباجة القانون: "تختص كل مملكة من ممالك أوروبا المختلفـة بقوانيـن تلائم طبيعة أهدافها وأخلاقها ودرجة تربيتـها وتـدار بموجبـها أمورهـا الحكومية في المحور اللائق بها، إلا أنه لما كان معلوما أن قانون المملكـة الواحدة لا يوافق المملكة الأخرى، كان بالطبع من المستحيل أن يؤخـذ أى قانون من قوانين تلك الممالك فيوضع بنصه موضع الإجراء في هذه البـلاد، على أن الحكومات وأن انقسمت من حيث أنواعها إلى جمهوريـة ومسـتبدة فإنها غير منقسمة ولا مختلفة من حيث أصولها الأساسية التى هـى واحـدة بعينها فيها جميعا، فهذه الأصول المتحدة هى التى تكون مراعاتها في هـذه البلاد موجبة لحسن سير الأعمال وقضاء المصالح واجتنـاء الكثـير مـن الفوائد[١١٦].

ومن الملاحظ أن التطور الذى أدخله محمد على، على أبنية الحكومـة الإدارة جاء مستقلا مع التجديد في هياكل مصادر الإيراد، فمنذ إدخال القطن طويل التيلة إلى مصر في عام ١٨٢١ كثرت إعادة تنظيم الحكومة بغـرض الوصول بالعائد المالى إلى أقصى حد ممكن [١١٧]، فكان قرار محمد علـى في عام ١٨٢٤ بإنشاء سلطات محلية بغرض تنشيط وضمان كفـاءة جمـع الأموال والإشراف على موارد الدخل المختلفة، وتـم اسـتيفاء المعلومـات الخاصة بأساليب زراعة وتخزين القطن من أمريكـا[١١٨]. وكـان لزراعـة القطن أثرها في تغيير هيكل الصادرات المصرية، "فبعد أن كانت صادراتـه ٩٤٤ قنطارا في عامى ١٨٢١ أصبحت ٣٥,١٠٨ قناطير في السنة التاليـة (١٨٢٢) ثم زادت إلى ١٥٩,٤٢٦ قنطارا في سنة ١٨٢٣ وإلـى ٢٢٨,٠٧٨ قنطارا في سنة ١٨٢٤[١١٩].

وقد أدى ارتفاع ثمن القطن وخاصة بعد عـام ١٨٣٣ إلـى اتسـاع زراعة وزيادة محصولـه. حتـى بلغـت قيمـة صادراتـه إلـى أوروبـا ١,١٤٤,٩٠٣ جنيها مصريا أى ٨٦% من قيمة مجموع صـادرات مصـر إليها في سنة ١٨٣٦ [١٢٠]. إلى جانب التجديد في الهيكل المحصولى لمصر،

كـــان هنـــاك تجديـــد فـــي أســـاليب حيـــازة وري الأرض [١٢١] وفـــرض الضرائب[١٢٢].

وجاء بناء الجيش الحديث أو بعبارة أخرى تطبيق النظام الجديد فـــي المجال العسكرى في أبريل ١٨٢٢ لتكتمل معالم تركيز القوة. وكان هنـــاك خلاف حول كيفية الدمج بين النظام العثمانى والنظام الفرنسى، ولكن الأمـــر انتهى إلى الأخذ بالنظام النابليونى مع إضافة بعض معالم النظـــام العثمـــانى والخاصة بالرتب وبحجم وتقسيم القوات [١٢٣]، وقـد خـاض محمـد علـى حروب شبه جزيرة المورة ١٨٢٢ ــ ١٨٢٨ وحـــروب الشـــام ١٨٣٢ ــ ١٨٣٩ بهذا الجيش الجديد.

وواجه محمد على في هذا الصدد مشكلتى تصنيع السـلاح وتجنيـد الأفراد. فبالنسبة لتصنيع السلاح، لعبت حملة فريمزر عام ١٨٠٧ دورا هاما في تأكيد أهمية سلاح البحرية كرمز للقوة [١٢٤]، وقد واجـــه محمـد علـى تحدى بناء سلاح بحرى قوى بمناسبة أحداث الحملـــة الوهابيـــة ١٨١١ ــ ١٨١٩، فاشترى ما كان يلزمه من أخشاب صالحة لصناعة السفن من البـلاد العثمانية، ونجح في صنع ثمانى عشرة سفينة في مدة شـــهرين ســـاهم فـــي إنشائها نحو ألف عامل مصرى وأجنبي [١٢٥]، وكانت الشـــام بالنســـبة لـه ولإبراهيم باشا هى المصدر الذى يجب على مصر أن تضـــع يدهـــا عليـــه وخاصة في ضوء ازدياد الحاجة إلى الخشب مع ازدياد عدد مصانع الذخيرة التى تحتاج إلى كميات كبيرة من الأخشاب، "في الفترة مـــا بيـــن ١٨٣٢ ــ ١٨٤٠ أرسل رجال محمد على (من الشـــام) مئـــات الآلاف مـــن جـذوع الأشجار، انتفع بها في بناء البوارج وفى معامل الذخيرة والسلاح في مصـــر" [١٢٦]. هذا إلى جانب ما كانت لبنان تتمتع به من غنى في معـــادن الحديـد والنحاس والذهب والفضة والزنك، وتم تجديد الأسطول في الفـترة ١٨٢٧ ــ ١٨٤٨، وكانت هناك أربعة ديار لصناعة السفن في كل من بولاق الســـويس والخرطوم والإسكندرية.

وقد استعان محمد على على بالخبرة الفرنسية فـــي تنظيـــم مصـــانع الذخيرة والبنادق والمدفعية، ففى عام ١٨٢٥ أرسل إلـــى وزيـــر الحربيـــة الفرنسية من أجل الموافقة على إرسال بعض الضباط لتنظيم المصنع الـــذى كان يقوم بصنع مدافع الباشا وأسلحته وكذلك للقيام بتعليم رجـــال المدفعيـــة المصرية، وقد وافق الملك شارل العاشر على هذا الطلب. وقد طلـــب "راى"

الضابط الفرنسى المسئول عن تصنيع الأسلحة من محمد على أن يبتاع أسلحة جيشه من فرنسا لرداءة صنع الأسلحة في مصر، غير أن الباشا أبى إجابة هذا الطلب وأستمر في جهوده على صعيد تطوير صناعة مصرية للسلاح(١٢٧).

وبالنسبة لتجنيد الأفراد، لم يلجأ محمد على إلى تجنيد الفلاحين المصريين إلا متأخراً وذلك في ١٨٢٢، وقبل ذلك حاول إصلاح جنوده الألبان في ١٨١٥، وفشلت المحاولة، كما حاول مع السودانيين وفشلت أيضا المحاولة (١٢٨)، كما فكر في تجنيد الدروز ولكن الاضطرابات في جبل لبنان صرفت نظره عن ذلك ــ قال محمد على "من جبال لبنان أجند جنودى فأدرب منهم جيشا كبيرا ولا أقف به إلا على ضفاف دجلة والفرات" (١٢٩)، وأخيراً استقر رأيه على تجنيد الفلاحين المصريين في الجيش. وكان عدد الجيش الجديد قبل الحروب السورية الأولى في مايو ١٨٣١ قد وصل إلى ٤١٧٨٤ جندياً منهم ٣٣ ألف مشاة و٦٣٨٤ فرسان و٢٤٠٠ مدفعية (١٣٠) والفلاحون كانوا فقط يجندون كجنود وليس كضباط، "ولا يغيب عن البال أن الضباط الكبار كانوا غير مصريين" (١٣١) والغريب أنه بينما كان "العزيز يبحث عن أشهر المدربين وأقدرهم في أعلى الأوساط العسكرية في فرنسا كان أولو الأمر في الأستانة يسألونه أن يبعث إليهم بمدربين وطنيين من قواده لتدبير شئون الجيش فيها" (١٣٢).

ثانيا التوسع الإمبريالي وتوازن القوى الأوروبية:

كان استقلال القوة الذى عمل من أجله محمد على باشا، بل ونجح فيه إلى حد كبير، مناقضا تماما لتحول النظام الإمبراطوري العثمانى إلى نظام دولى تابع ومندمج استراتيجيا في النظام الأوروبي الدولى، فسياسات مثل الاحتكار وتجديد هياكل مصادر الإيراد وبناء جيش حديث اعتبرت من جانب القادة الأوروبيين تهديدا للمصالح الأوروبية والتوازن الأوروبي. وكان جوهر هذا التضاد يكمن في أن تجربة محمد على من الناحية النظامية أوضحت أنه يمكن ومن خلال مشروعات الإصلاح أن تهرب الدولة العثمانية من التبعية الاستراتيجية للنظام الأوروبي الغربي، فالعداء الأوربي لمحمد على في مضمونه كان عملا أوروبيا لتأكيد ضعف وتبعية النظام العثمانى.

في هذا الإطار، جاءت حملة شبة جزيـــرة المـــورة فـــي ١٨٢٢ ــ ١٨٢٧ والتي انتهت في نافارين بتدمير الأسطول العثمانى ــ المصرى فـــي ٢٠ أكتوبر ١٨٢٧، وبخروج محمد على من اليونان وكريت في ١٨٢٨ وقد لجأ السلطان محمود الثانى إلى طلب المساعدة العسكرية من محمد على باشا والى مصر بعد هزيمة السلطان في مواجهة الثورة اليونانية فـــي ١٢ مـــايو ١٨٢١. وقد استجاب محمد على لطلب المساعدة على أمل أن النجـــاح فـــي قهر الثورة اليونانية سوف يتيح له قدرا أكبر من حرية الحركـــــة وفرصـــة لتحسين شروط التعامل مع السلطة المركزية العثمانية كمـــا يفـــوز بتنظيـــم المورة ويبسط حكمه على جنوب أوروبا ليتحول بذلك شرق البحر المتوســط إلى بحيرة مصرية[١٣٣]. وكانت انتصارات إبراهيـــم باشـــا فـــي ١٨٢٥ ــ ١٨٢٦ عظيمة وكبيرة، بحيث أعادت للأذهان تاريخ الغزو العثمانى لأوروبا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، وهذا الأمر أثار مخاوف القيصـــر نيقولا مما دفعه إلى إصدار إنذار نهائى لمحمد على بالانسحاب في مـــارس ١٨٢٦، وبهذا الإنذار تحولت المسألة اليونانية إلى موضوع من موضوعـات توازن القوى الأوروبي.

وتحركت إنجلترا وفرنسا من ناحية لمنع روسيا من التحرك المنفـــرد على نحو مخل بالتوازن الأوروبي، ومن ناحية أخرى لدفـــع محمـــد علـــى خارج الأراضي اليونانية، فعقدت إنجلـــترا برتوكـــول بطرســـبرج للتفـــاهم والتعاون مع روسيا في أبريل ١٨٢٦ واتفق الطرفان بموجبه على ضـــرورة العمل على إغراء محمد على بســـوريا كحـــل للأزمـــة اليونانيـــة، فكتـــب "ستراتغود كانينج" إلى قنصله بالإسكندرية سالت Salt : "أمن الممكن أن نقنع والى مصر إذا لم نخض الحرب ضده ــ بالتجاوب مـــع الوســـاطة بصـــدد المسألة اليونانية وذلك عن طريق إعطائه الأمل في ولاية ســـورية عوضـــا عن المورة، اذا كان سلوكه حسنا، بمساعدة معينـــة فـــي مشـــاريعه لبنـــاء السفن؟... إنى أفهم تماما أن بروتوكول بطرسبورج لا يعنى استخدام القـــوة، إلا أنه لا ينطوى على استبعاد هـــذه الوســـيلة" [١٣٤] وكثفـــت الاتصـــالات الأوروبية من فرنسا والنمسا وإنجلترا مع محمد على لإقناعه بترك المورة.

وأمام التصلب المصرى النابع من شك محمد على باشـــا فـــي نوايـــا الدول الأوروبية، قررت روسيا أن تغادر توازن القوة الأوروبى وأن تحصل بالدبلوماسية على ما تريده من الدولة العثمانية ومن هنـــا انعقـــد المؤتمـــر

الروسى العثمانى فى أكريمان Akkerman فـــي أكتوبـــر ١٨٢٦. وانتـــهت الدبلوماسية الأوروبية خلال مؤتمر فيينا في ٢٥ مارس ١٨٢٧ إلـــى عقـــد مؤتمر في يوليو ١٨٢٧ بين روسيا وفرنسا وإنجلترا، والتوصل إلى اتفـــاق لندن والذى ينص على العمل المشترك ضد من يرفض مبدأ وقف الحـــرب سواء من جانب الأتراك أو اليونانيين.

ومن ذلك التاريخ أيقن محمد على باشا أن الإصلاح لا بد أن يبدأ مـــن إسطنبول وأن الخطأ هو خطأ السلطان محمود الثانى، وإذا كان هذا الـــدرس المستخلص صحيحا، إلا أنه من ناحية أخرى استمر غافلا عن رؤية مـــدى التوافق الأوروبي حيث قال "ينبغى أن نلاحظ مع ذلك أن أحداث هذا العـــالم قد أثبتت أن كل ساعة تمر تجلب معها قـــوة جديـــدة، خاصـــة وأن الـــدول الأوروبية الكبرى، وهذا ما أثبتته التجربة، ليست متفقة فيما بينها، وأننـــا إذ لم نستطع أن نتوصل عن طريق انقسامها إلى التخلص من الـــدول الكـــبرى الثلاث معا، فعلينا ألا نجد في مواجهتنا سوى دولة كبرى واحدة وهـــذا مـــا سيسهل مهمتنا بشكل فريد وسيخفف العبء الذى يثقل كاهلنا" (١٣٥)، فالقضيـــة عند محمد على باشا كانت مجرد حسن إدارة السياســـة الخارجيـــة وليســـت مسألة نظامية، فالفشل كان سببه عدم النجاح في مزج الدبلوماسية بـــالحرب، ولم يدر بخلد محمد على أن هيكل القوة في النظام الدولى قد تحـــدد بشـــكل جامد وأن القضية بالنسبة لمصر ليست البروز كقوة عالمية بل تفادى أثـــار تقسيم الإمبراطورية العثمانية من جانب الدول الأوروبية.

وجاء محمد على وجها لوجه مع هذه الحقيقة النظامية خلال حروبـــه في الشام (١٨٣٢ ــ ١٨٣٩) (١٣٦) والتى انتهت باتفاقية لنـــدن فـــي عـــام ١٨٤٠، فبعد منح ولاية الشام لإبراهيم باشا بفرمان عثمانى، لم يفهم محمـــد على باشا أن هذا الفرمان لم يأت نتيجة إرضـــاء الســـلطان، ولكـــن نتيجـــة للضغط الأوروبى وعقد معاهدة كوتاهية فـــي ٤ ــ٥ مـــايو ١٨٣٣، واتبـــع إبراهيم باشا سياسات تركيز القوة في الشام (١٣٧)، الأمر الذى وضع حكمـــه في تناقض حاد مع المصالح التجارية البريطانية والفرنسية، وحدث الصـــدام مع إنجلترا عندما رفض محمد على باشا تنفيذ المعاهدة التجارية الإنجليزيـــة العثمانية في عام ١٨٣٧ والتى تضمنت شرط إلغاء الاحتكـــار فـــي ربـــوع الإمبراطورية العثمانية مقابل التزام إنجلترا بالمحافظة على تكامل الأراضـــى العثمانية، ومن هنا أصبحت طرفا أساسيا في الصراع بيـــن محمـــد علـــى

والسلطان العثمانى، بل وصل الأمر إلى القيـام بمنـاورات مشـتركة بيـن الأسطول البريطانى وأسطول السلطان العثمـاني[138]. وانتـهى الصـراع بفرض مقررات مؤتمر لندن على محمد على [139] والتى رغم نصها علـى إعطاء مصر لمحمد على وأسرته، إلا أنها أكدت تبعيته للدولة العثمانية مـن ناحية، وأدت إلى تحطيم الأبنية التى اعتمد عليها محمد على باشا في تحقيـق استقلال القوة من ناحية أخرى، وهكذا غنم محمد على باشا مصر فارغة من عناصر القوة!!.

ومن هنا يمكن القول إن الخطأ الأساسى لمحمد على باشا تمثل فـي عدم فهمه لحقيقة التبعية الاستراتيجية للنظام الإمبراطوري العثمانى وللنظـام الأوروبى الدولى.

(ج) خلاصة:

إن المقولة الأساسية في هذا الجزء هى أنه بسبب التطـور النظـامى لبناء العلاقات الدولية توافرت لمصـر فـي الفـترتين ١٧٦٠ ــ ١٧٧٢ و ١٨٠٥ ــ ١٨٤٨ فرصتان لتحسين شروط المكانة الدولية. واستطاع علـى بك الكبير ومحمد على باشا أن ينتهزا هاتين الفرصتيـن ويحققـا إنجـازات عديدة (الاستقلال التجارى لعلى بك واستقلال القوة لمحمد على باشا)، ولكـن بسبب ما فرضته هذه الإنجازات من ضغوط عليـهما وبسـبب المشـكلات المترتبة على سياساتهما انتهت محاولتهما لتحسين شروط المكانة الدولية إلـى الانهيار، والسبب النظامى لهذا الانهيار يكمن في أن ما صبوا إليه من مكانـة دولية، لم يكن نمط توزيع القوة ونمط التغيير الدوليان يسمحان بها.

•••

خاتمة:

ما بعد محمد على باشا: السياسة الخارجية في ظل تزايد القيود الدولية بعد اتفاقيات لندن عام ١٨٤٠، اتخذت المسالة المصرية معنى جديدا ظل مسيطرا على السياسة الخارجية المصرية حتى عام ١٨٨٢، ويتلخص هذا المعنى في محاولة صانع القرار المصرى تفادى ما تفرضه القيود الدولية من التزامات، وهكذا تحول مفهوم الاستقلال من تفادى مصر تأكيد الهيمنة العثمانية عليها وتجنب الخضوع لإحدى الدول الكبرى في النظام الدولى الأوروبى إلى محاولة إما التحكم في عناصر الاختراق الخارجى لأبنية القدرات المصرية أو تقبل بعضها ذو الأثر المحتمل لإبطال وتحييد عناصر أخرى أشد ضررا.

وجاءت القيود الدولية والتى كانت قد بدأت تثقل كاهل مصر منذ عام ١٨٣٧ لتعضد وتعمق بناء قدرات مختلف عن ذلك الذى ارتبط بمفهوم استقلال القوة. فبعد أن كانت الدولة محور بناء قدرات استقلال القوة، أصبحت الطبقة الأرستقراطية (أولاد الذوات) هى محور هذا البناء الجديد، وبعد أن كانت القدرة على تأمين مصادر داخلية للدخل القومى هى المجهود الأساسى للطبقة الحاكمة، وبعبارة أخرى أدت القيود الدولية إلى شل الدولة في تعضيد احتكاراتها، بل وإلى العمل على فك هذه الاحتكارات من ناحية وإلى سلب الدولة القدرة على السيطرة على مصادر الدخل المختلفة (كالجمارك) من ناحية أخرى.

ووضع التحول في مصادر القوة من نطاق الدولة وممثلها الخديوى صاحب السلطة المطلقة، إلى نطاق الطبقة الدستورية المثقفة وممثلها محمد شريف باشا وصحبه من ذوى النزعات الدستورية، بذور الصراع السياسى حول مدى سلطة خديوى البلاد، هذا في الوقت الذى دخلت فيه طبقة أخرى حلبة الصراع السياسى ألا وهى طبقة الأعيان (العمد وأولادهم في الجيش) لتضيف موضوعا جديدا للصراع، وهو هل مصر للمصريين أم للأتراك والشراكسة (وهم الأصول الطبقية للأرستقراطية أو أولاد الذوات). وهكذا

تقاطع الموضوعان: مدى سلطة الخديوى ومن هى الطبقة التـــى يجـب أن تحكم، ليصيب بناء القدرات الجديد بالشلل والتمزق.

بينما كان التحول نحو الصراع والضعف يصيبان مصر، كان هنـاك تحول آخر في النظام الدولى جعل من إنجلترا القابض الأول علـــى مقــاليد توازن القوى، فقد انهزمت فرنسا أمـــام بســمارك عـــام ١٨٧٠ وبالتـالى أصبحت حسب قواعد توازن القوى متوافقة في أغراضــها مـــع إنجلــترا، وانهزمت تركيا أمام روسيا في ١٨٧٧ ـــ ١٨٨٧ وبالتالى أصبحت مصـــر من وجهة النظر البريطانية تحت التهديد الروسى.

ويعتبر عام ١٨٧٨ عاما حاسما بكافة المعايير في تـــاريخ المســألة المصرية، وفيه أعلنت الدولة العثمانية عجزها عن سداد ديونها، الأمر الـذى جعل مصر بالتالى عاجزة عن سداد ديونها، وهكذا ساهم العجز العثمانى فـي تأكيد وتعميق العجز المصرى. في هذا العام أيضا بدأت عملية احتلال مصر والتى انتهت بنزول القوات البريطانية أراضى مصر عـــام ١٨٨٢... وفـي هذا العام أيضا شكلت الوزارة المختلطة برئاسة نوبار باشا، وبــدأت عمليـة إبعاد الخديوى إسماعيل عن عرشه حيث تمت في عام ١٨٧٩.

ونتيجة لهذه التحولات اعتمد سلوك مصر الخارجى أساسا على قاعدة "ذهب المعز دون سيفه" فكانت لمصر سياسة دائمة في رشوة أولى الأمر في إسطنبول وذلك بغرض تأمين الرضا العالى أو إصدار فرمان لتأكيد الوضـــع الخاص لمصر في داخل النظام الإمبراطوري العثمانى، ولتمكين الخديـــوى من ممارسة سلطات ما، كزيادة عدد الجيش أو القـــدرة علـــى الاقــتراض، وكانت مصر بصفة عامة ناجحة في هذا الصدد. واعتمدت مصر أيضا على تقديم المساعدة العسكرية، فحاربت بجانب تركيا في حرب القرم هذا الســلوك أدى في النهاية إلى توريط مصر أكثر مع السقوط المالى والعسكرى للدولـــة العثمانية.

وكانت السيطرة المصرية على السودان مـــن إحـــدى الموضوعـــات المهمة والتى دار حولها الصــــراع العثمـــانى ـــ المصــــرى مـــن ناحيـــة، والمصرى ـــ الأوروبي من ناحية أخرى، فالسودان قد أعطى لمحمد علـــى مدى حياته، على أن يؤول بعده إلى السلطة العثمانية وذلك وفقا لفرمـــان ١٣ فبراير ١٨٤١. والمشكلة السودانية في العلاقات المصرية ـــ العثمانية تمثلت في أنه لم يصدر فرمان خاص بالسودان لخلفاء محمد على، فالفرمانات التـــى

صدرت لعباس الأول وسعيد وإسماعيل كانت تتعلق بتقليد هؤلاء ولاية باشوية مصر وتوابعها أو ملحقاتها. أصبحت قضية الصراع هي : إلى أي مدى يمكن اعتبار السودان من توابع أو ملحقات باشوية مصر؟ وذلك اعتمادا على حق الفتح ـ الذى قالت به مصر بناء على فتحها للسودان في عام ١٨٢١. أما بالنسبة للسودان كموضوع في الصراع المصرى ـ الأوروبي فكان جزءاً من موضوع أكبر هو موضوع الامتيازات الأجنبية، وبالتالى كان الصراع إداريا في طبيعته بمعنى أن السلوك المصرى كان يهدف إلى إثبات السيطرة الإدارية على السودان، وتمثل في محاربة تجارة الرقيق وفى ريادة الكشوف الجغرافية وفى تحسين التنظيم الإداري والأمني. وظل التمسك المصرى بالسودان موضوعا وهدفا هاما للسلوك المصرى الخارجى حتى في ظل الاحتلال البريطاني.

ويعتبر محمد شريف باشا صانع السلوك الخارجى لمصر خلال معظم فترة ما بعد محمد على، حتى استقالة وزارته الأخيرة ١٨٨٤ أثر خلافه مع السلطات الإنجليزية حول موضوع الوجود المصرى في السودان، فكان شريف باشا ممثلا حقيقيا للطبقة الأرستقراطية، وقد تولى نظارة الخارجية من عام ١٨٥٧ إلى عام ١٨٦١، ومن عام ١٨٦٣ إلى نوفمبر عام ١٨٦٦، ثم في عام ١٨٧٠ أثناء غياب نوبار وفى أعوام ١٨٧٦ و ١٨٧٨، وكان المنطق العام لتمثيله المصالح المصرية، سواء في موقفه من الدائنين أو تجاه القوى الأوروبية الساعية للسيطرة على مصر أو في علاقته بالباب العالى، متمثلا في مداولة وضع عناصر الاختراق الخارجى بمختلف أشكاله ضد بعضها البعض بغرض تحييد آثارها من ناحية وبهدف تدعيم قوة طبقة أولاد الذوات في مواجهة السلطة المطلقة للخديوى.

وفي النهاية يمكن النظر إلى احتلال مصر في عام ١٨٨٢ باعتباره قمة فشل سياسة شريف باشا وطبقة أولاد الذوات في محاولة تجنب القيود الدولية. ودخلت مصر مع عام ١٨٨٢ عصرا جديدا بقوى إجماعية جديدة وعلاقات مع النظام الأوروبى الدولى من نوع جديد، ألا وهى علاقات المستعمر بالمستعمر، وهى تختلف اختلافا جذريا عن علاقات الولاية بالسلطة المركزية في إسطنبول.

الهوامش

(1) Stanford Show, History of the Ottoman Empire and modern Turkey: Volume 1: Empire of the Cazis: The Rise and Decline of the Ottoman Empire, 1280 - 1808

(Cambridge: Cambridge University Press, 1976), pp.233 - 238.

(2) P.M. Holt, Egypt and the Fertile Crescent, 1516 - 1922: A political History (IThaca: Cornell University Press 1966): P, 69.

(٣) دكتور عبد الوهاب بكر، الدولة العثمانية ومصر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢) ص ص ٦١ ــ ٦٢.

(4) E.J. Hobsbawm, The Age of Revolution 1789-1848

(MentorBook: NewAmerican Library, 1962): P.24.

(5) Richard N. Rosecrance, Action and \reaction in world Politics: International systems in Perspective. (Boston: Little, Brown and Company 1963) p, 19.

(6) Thomas Naff, "The Ottoman Empire and the European States System", in: Hedley Bull and Adam Watson, eds. The Expansion of International Society (Oxford: Clarendon Press, 1984) p.152.

(٧) انظر في أسباب صعود البيوتات المملوكية:

- P.M. Holt, Egypt and the Fertile Crescent..... PP.85 - 101.

د. عراقي يوسف محمد. الوجود العثماني المملوكي في مصر في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر (القاهرة: دار المعارف.١٩٨٥): ٣٥ ــ ٥١.

(٨) محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق الدكتور إحسان حقى. الطبعة الثانية (بيروت، دار النفائس، ١٩٨٣): ص ١٩٥.

(٩) دكتور عبد الوهاب بكر، الدولة العثمانية ومصر...، ص ص ١١ ــ ١٢.

(١٠) د. عراقى يوسف محمد، الوجود العثمانى المملوكى في مصر... ص ٤٣.

(11) Huseyn Efendi, Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution. Trans. With introduction and Notes by Stanford J. Shaw (Harvard: Center for Middle East studies. 1964), pp. 36 - 38.

(12) Daniel Crecelius, The Roots of Modern Egypt: A Study of Ali bey Al - Kabir and Mohammed Bye Abu Al - Dhahab, 1760 -1775 (Chicago: Bibliotheca Islamic, 1981), P. 32.

يجب ذكر أنه كان لا بد من صدور فرمان عثمانى لتثبيت شيخ البلد، ولكن فـــي السياسة العملية كان هذا الإجراء مجرد اعتراف بالواقع، كما كان المنصب آلية مهمـــة، في حالة التوافق بين الوالى وشيخ البلد لجمع المال المطلوب إرساله سنويا من مصر إلــى السلطة المركزية بإسطنبول.

راجع:

Huseyn Efendi, Ottoman Egypt, the introduction by S. J. Shows. P.11.

(١٣) بالنسبة لتحطيم على بك الكبير للأوجاقات. راجع:

John Willam Livivgston, Ali Bye Al - Kabir and the Mamluk Resurgence in Ottoman Egypt 1760 - 1772, A Doctor Dissertation Princeton. 1968, pp. 53 - 55.

بالنسبة للقضاء على حكم الهوارة في الصعيد. راجع:

Ibid, pp.32 - 35

(14) Terence Walz, Trade Between Egypt and Bilad as Sudan, 1700 - 1820. (Institute Francais D'Archeologie Orientale Du Caire, 1978): pp.61 - 64.

(15) Immannel Wallerstein, The Modern world System II: Mercantilism and the Consolidation of the European World Economy. 1600 - 1750. (N.y. Academia press, 1980) p.49.

(١٦) عبدالرحيم عبدالرحمن عبد الرحيم. "العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الولايات العربية إبان العصر العثماني ١٥١٧ ــ١٧٨٩م". المجلة العربية للعلوم الإنسانية. العدد التاسع ــ المجلد الثالث (شتاء ١٩٨٣) ص ١٧.

(17) I. Wallerstein, The Modern World System, II,p. -48

(18) Ibid., 273.

(19) Peter Fran, Islamic Roots of Capitalism: Egypt 1760 1840. (Austin: University of Texas Press. 1979). p,7.

(٢٠) أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر (القاهرة: مطبعة المصرى، ١٩٦٧): ص ص ٢٢ ــ ٢٣.

(21) J.W. Livingston, Ali Bye Al kabir...,p, 66

(22) D. Crecelius, The Roots, p.69

(٢٣) د. عبد الله محمد عزباوى، الشوام في مصر في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٦): ص ١٠٢.

(٢٤) المرجع السابق ص ١١.

(25) J.W. Livingston, Ali Bye Al - Kabir... pp, 287 - 288

(٢٦) د. عبد الله محمد عزباوى، الشوام في مصر... ص ٢٩

(٢٧) راجع:

M.S. Anderson, The Eastern Quastion 1774 - 1923 A Study in international Relations (London: Macmillan, 1966), pp,127.

(٢٨) رأيا مماثلا ــ مع بعض الاختلاف في:

L.Carl Brown, international politics and the Middle East, Old Rules, Dangerous Game (Princeton: Princeton University press 1984,p, 39.

وينبع الاختلاف من أن الأستاذ براون لم يأخذ في اعتباره بعد التبعية النظامية، كسبب نظامى عند تفسير اختلاف النمطين، واقتصر فقط على وصف الاختلاف بين النمطين.

(29) M.S. Anderson, The Eastern Question…,p, 17

(٣٠) راجع:

Shafik Ghorbal, The Beginnings of the Egyptian Question and the Rise of Mehemet Ali

(London: George Routledge and Sons, LTD., 1928),pp, 53 - 69.

(31) S.J. Shaw, History of the Ottoman Empire, Vol. I… p,261

(٣٢) (عبد الرحمن زكى، التاريخ الحربي لمصـر محمـد علـى بـك الكبـير (القاهرة: دار المعارف ١٩٥٠): ص ٤٥٧.

(33) S.J. Shaw, History of the Ottoman Empire, vol.I…, PP, 264 - 265.

(36) S.J. Shaw, Between old and New: The Ottoman Empire and Modern Turkey, Volume 11: Reform Revolution and Republic. The Rise of Modern Turkey, 1808 - 1975 (Cambridge: Cambridge University press, 1977):pp,1 - 3.

(٣٧) من الملاحظ أن محمد فريد بك المحامى لم يشر من قريب أو بعيـد فـى مؤلفه "تاريخ الدولة العلية" إلى هذه الوثيقة.

(٣٨) راجع.د. عبد العزيز "دور الأزهر في الحفاظ على الطابع العربى لمصـر إبان الحكم العثمانى" أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة: (القاهرة: دار الكتب المصريـة ١٩٧١).

(٣٩) انظر د. مصطفى محمد رمضان، دور الأزهر في الحياة المصرية إبـان الحملة الفرنسية ومطلع القرن، (القاهرة: دار النهضة المصرية ١٩٨٦) صـص ٤٦ ــ ٥١.

(٤٠) انظر وقائع هذه الحركة في المرجع السابق، ص ص ٥٣ ــ ٦٣.

(٤١) أمين سامى باشا، تقويم النيل وعصر محمد على باشا، ص ١١٣.

(٤٢) انظر نص الوثيقة في د. مصطفى محمد رمضان، دور الأزهر في الحيـاة السياسية المصرية.... ص ص ٥٥ ــ ٦٠.

(٤٣) المرجع السابق، ص ٦٠، وانظر أيضا في هذا الصدد: محمد فريـد أبـو حديد. زعيم مصر الأول السيد عمر مكرم، كتاب الهلال، العدد السابع (القـاهرة ١٩٥١): ص ٥٨.

(44) Afaf Loutfi El - Sayed, "The role of the Ulama in Egypt During the Early nineteenth Century", in: P.M. Holt, ed. Political and Social change in Modern Egypt (London: Oxford University Press, 1968): P262.

(٤٥) شفيق غربال، الجنرال يعقوب والفارس لاسكاريس ومشـــروع اســتقلال مصر في سنة ١٨٠١ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٣٢): ص ١٦.

عبد الرحمن الرافعي، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكـم فـي مصـر، الجزء الثاني، الطباعة الرابعـة (القـاهرة: دار المعـارف، ١٩٨١): ص ص ٢٦١ ـ ٢٨٦.

(46) Afaf Loutfi El - Sayyid Marsot, Egypt in the Reing of Muhammad Ali (Cambridge: Cambridge University press, 1984), p 50.

(٤٧) أمين سامي، تقويم النيل وعهد محمد علي علي باشا، ص، ٢٠٧.

(48) Afaf L.S. Marsot, Egypt in the Reign..., p.73.

(٤٩) د. عبد الوهاب بكر، الدولة العثمانية ومصـر... ص ص ٢٢٥ ـ ٢٦٦.

وهي نص الاتفاقية التي وقعها يوسف كساب رئيس جمارك مصـر مـع الشـيفاليه دى تروجيه القنصل الفرنسي في مصر ومندوب الكونت دى شوازول سفير ملك فرنسا فـي القسطنطينية في ١٢ ربيع الأول ١١٩٩ هـ ـ ١٧٨٥م. وأكدت هذه الاتفاقية ارتفـاع نفوذ الأقباط إلى حد اكتسابهم القدرة على توقيع اتفاقيات نيابة عن دولة مسلمة.

القاهرة: (مكتبة المحبة، ١٩٨١): ص ١٠١.

(٥٠) رياض سوريال، المجتمع القبطي في مصر في (القرن ١٩).

(٥١) المرجع السابق ص ١٠٣.

(٥٢) شفيق غربال، الجنرال يعقوب... ص ص ١٦ ـ ٢٤.

(٥٣) رياض سوريال، المجتمع القبطي...، ص ص ١٠٣ ـ ١٠٤.

(٥٤) أمين سامي، تقويم النيل وعصر محمد علي باشا، ص ١٩٥.

(٥٥) المرجع السابق، ص ٢١٧.

(٥٦) ب. س. جيرار، وصف مصر: الحياة الاقتصادية في مصر فـي القـرن الثامن عشر، ترجمة زهير الشايب، المجلد الرابع، الجزء الأول (القاهرة: مكتبة مدبولـي د.ت): ص ٢٨٠.

(٥٧) الرافعي، تاريخ الحركة القومية...، الجزء الثاني،ص ١١٩.

(٥٨) المرجع السابق، ص ٢٨٢ ـ٢٨٦.

(59) Afaf L.S. Marsot, Egypt in the Reign..., p. 60.

(60) Ibid., p. 43.

(٦١) أمين سامى، تقويم النيل وعصر محمد علي باشا، ص ٢١٢.

(٦٢) المرجع السابق، ص ٢١٦

(٦٣) المرجع السابق، ص ٢١٤

(٦٤) المرجع السابق، ص ٢٢٠

(٦٥) جرجس سلامة، تاريخ التعليم الأجنبى في مصر في القرنين التاسع عشـــر والعشرين. (القاهرة: المجلس الأعلى لرعايـــة الفنـــون والأداب والعلـــوم الاجتماعيـــة ١٩٦٣): ص ص ٣٤ ــ ٣٥.

(٦٦) عبد الرحمن زكى، التاريخ الحربى لمصر ...، ص ١٦٠.

(٦٧) المرجع السابق، ص ١٦١.

(٦٨) عبد الرحمن الرافعى، عصر محمد علي، الطبعة الرابعة. (القـــاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢) ص ص ٤٠١ ــ٤٠٣.

(69) F. Robert Hunter, Egypt under the Hhedives, 1805 - 1879: From Household Fovernment to Modern Bureaucracy. (Pittsbirgh: University of Pittsburgh Press,1984):,22.

(70) Afaf L.S. Marsot, Egypt in the Reing....p,67.

(٧١) انظر قائمة ببعض أسماء خريجى مدرسة الألسن في عهد محمـــد علـــى باشا، وما تولوه من مناصب بعد التخرج.

السيد صالح مجدى، حلية الزمن بمناقب خادم الوطـــن: ســيرة رفاعـــة رافـــع الطهطاوى (القاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد القومى ١٩٥٨). ص ص ٤٣ ــ ٧١.

(٧٢) عبد الرحمن زكى. التاريخ الحربى ... ص ٢٤٤.

(٧٣) المرجع السابق، ص ٢٥٧.

(٧٤) المرجع السابق، ص ٢٧٩.

(٧٥) أحمد أحمد الحتة. تاريخ مصر الاقتصادي... ص ١١١.

(76) Afaf L.S. Marsot, Egypt in the Reign..., p,78.

(77) L. Carl Brown, International Politics and the Middle East...,p,32

(78) Ibid.,p,35.

(٧٩) أمين سامى، تقويم النيل وعصر محمد علي باشا، ص ٢١٠.

(٨٠) د. عبد الوهاب بكر، الدولة العثمانية ومصر...، ص ٧٦.

(81) D. Crecelins, the Roots…,p.71.

(٨٢) د. عبد الوهاب بكر، الدولة العثمانية ومصر…، ص ص ٧٠.

(83) J.W. Livingston, Ale bey Al - Kabir…, p. 59.

(84) D. Crecelins, The Roots…p.66.

(85) Ibid.p.72

(86) Ibid. p.72

(87) J.W. Livingston, Ali Bey Al Kabir… p.29

(88) Afaf L.S. Marsot, Egypt in the Reign….,p.16.

(٨٩) د. عبد الوهاب بكر، الدولة العثمانية ومصر… ص ٧٨.

(٩٠) المرجع السابق، ص ٧٧.

(91) Stanfard Shaw, The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt, 1517 - 1798. 1962. pp.283 - 312.

(٩٢) د. عبد الوهاب بكر، الدولة العثمانية ومصر…ص ١٠٨

(93) J.W. Liveingston. Ali Bey Al - dabir…, p.41

(94) S. Shaw, The Financia, pp,313 - 315 .

(٩٥) د. عبد الوهاب بكر، الدولة العثمانية ومصر….، ص ١٠٨.

(96) J.w. Livinhston, Ali Bey Al - Kabir….,p.38, (The Footnote).

(٩٧) د. قاسم عبده قاسم، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي، عصر سلاطين المماليك، الطبعة الثانية. (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٣) ص ١٥.

(98) J.W. Liveinhston, Ali Bey Al - Kabie… p,19.

(99) Ibid., p.51.

(100) Afaf L.S. Marsot, Egypt in the Reign…., p.5.

(101) D. Crecelius, the Roots…,p.76.

(102) Ibid.,p.77

(103) J.W. Livinhston, Ali Bey Al - Kabir…,p.138.

(104) F.R. Hunter, Egypt Under the Khedives…., 140.

(105) J.W. Livinhston, Ali Bey Al - Kabir…p. 140.

(١٠٦) د. عبد الوهاب بكر، الدولة العثمانية ومصر…، ص ٨١.

(107) J.W. Livinhston, Ali Bey Al - Kabir…,p.106.

(١٠٨) دكتور محمد فؤاد شكرى وآخرون، بناء دولة مصر محمد على (السياسة الداخلية): (القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٤٨): ص٨.

(109) P. Fran, Islamic Roots....p. 109.

(١١٠) د. محمد فؤاد شكرى وآخرون، بناء دولة ...، ص ٤٧.

(١١١) أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادي...، ص ٢٦٧.

(١١٢) هيلين أن ريفلين، الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر. ترجمة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى الحسينى. (القاهرة: دار المعارف ١٩٦٧):٢٦١.

(١١٣) فؤاد شكرى وآخرون، بناء دولة...، ص ٥٢.

(١١٤) أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادى...، ص ٢٦٦.

(١١٥) هيلين آن ريفللين، الاقتصاد والإدارة...،ص ٢٦٣.

(١١٦) أمين سامى، تقويم النيل وعصرمحمد على باشا، ص ٢١٨.

(١١٧) فؤاد شكرى وآخرون، بناء دولة...، ص ١٥.

(١١٨) هلين آن ريفلين، الاقتصاد والإدارة...، ص ١٢٥.

(١١٩) المرجع السابق، ص ٢٠٣.

(١٢٠) أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادى...، ص ٢٨٥.

(١٢١) المرجع السابق. ص ٢٨٦.

(١٢٢) راجع فؤاد شكرى وآخرون، بناء دولة... ص ٢٨ ــ ٣٨.

(١٢٣) راجع فؤاد شكرى وآخرون، بناء دولة...، ص ٧١ ــ ٧٩.

(١٢٤) عبد الرحمن زكى، التاريخ الحربى لمصر...، ص ١٦٤ ــ ١٦٥، ١٦٧.

(125) Afaf, Egypt in the Reing...,p. 63.

(١٢٦) عبد الرحمن زكى، التاريخ الحربى لمصر... ص ٤٥.

(١٢٧) المرجع السابق، ص ٣٨٤.

(١٢٨) المرجع السابق، ص ٢٦٨.

(١٢٩) راجع. د. حسن أحمد إبراهيم، محمد على في السودان. (الخرطوم: دار التأليف والترجمة والنشر جامعة الخرطوم: دار التأليف والترجمة والنشر جامعة الخرطوم، د. تمام همام تمام، الرقيق والجندية في نظر محمد على، المجلة التاريخية المصرية المجلد السابع والعشرون: (١٩٨١): ص ١٢٠ ــ ١٥٧.

(١٣٠) عبد الرحمن زكى، التاريخ الحربى لمصر...، ص ٣٨٤.

(١٣١) المرجع السابق، ص ٢٧٩.
(١٣٢) المرجع السابق، ص ٥١٣ ــ ٥١٤.
(١٣٣) المرجع السابق، ص ٢٥٨.
(١٣٤) المرجع السابق، ص ١٧٨.
(١٣٥) د. جوزيف حجار، أوروبا ومصير الشرق العربي حرب الاستعمار على محمد على والنهضة العربية. ترجمة: بطرق الحلاق وماجد نعمة، مراجعة حسن فخــــر (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦): ص ٢٨ ــ ٢٩.
(١٣٦) المرجع السابق، ص ٣٤.
(١٣٧) راجع أحداث الحملة عبد الرحمن زكى، التاريخ الحربي لمصــــر...، ص ٣٧١ ــ ٤٩٥.
(١٣٨) راجع بشأن سياسات إبراهيم باشا في الشام. لطيفة محمد ســـالم، الحكــم المصرى في الشام ١٨٣١ ــ ١٨٤١. (قاهرة: دار الكتاب الجامعى ١٩٨٣).
(١٣٩) د. جوزيف حجار، أوروبا ومصير الشرق العربي...، ص ١١.
(١٤٠) انظر اتفاقيات لندن ١٨٤٠و ١٨٤١ في

J.c.. Hurewitz, The Middle East and North Africa in wold Politics: A Documentary record, Vol. 1, European Exransion, 1535 - 1914 (New Haven: yale University press, 1975), pp. 271 - 279.

الباب الثالث

السلوك المصري
وأزمات النظام الإقليمي العربي
١٩٥٢ ـ ١٩٧٧

الفصل التمهيدي ــ موضوع الدراسة ومجالها: ونموذج التحليل (المصلحة القومية ــ الدور القومى النظام الاقليمى)

الفصل الأول: إدراك صانع القرار السلوك المصري لمفاهيم نموذج التحليل.

الفصل الثاني: معالم النظام الإقليمي العربي.

الفصل الثالث: الصراع بين شروط المفهوم ومقتضيات الفاعلية.

الفصل التمهيدى

يدرس هذا البحث، السلوك المصري في مجال السياسة الخارجية، تجاه الأحداث التي شكلت أزمة في المنطقة العربية، باعتبارها نظاما دوليا فرعياً، في مواجهة صانع القرار.

فهذا البحث يدرس الإطار القيمى لهذا السلوك، من حيث صياغة صانع القرار لأهداف وقيم السلوك، كما يدرس الإطار الحركي في عملياته لإشباع تلك الأهداف وهذه القيم.

والبحث منذ البداية يرى أن السياسة الخارجية لدولة ما، هي حركتها التفاعلية (الفعل ومردوده) في مواجهة دولة أخرى، لتحقيق أهداف وتوجهات وقيم تلك السياسة [1].

ويفرق البحث، بين المصالح الدائمة والمصالح غير الدائمة في السياسة الخارجية، فالمصالح الدائمة هي تلك العناصر الوطنية المستمرة في هذه السياسة، والمتطلبات الموضوعية لهذه المصلحة التي تفرض قيوداً على كل رجل دولة يتصدى لوضع السياسة الخارجية أيا كانت نواياه وفلسفته الاجتماعية ونظرته الدينية، حيث لا يمكن أن تعميه عن مصالح أمته الإستراتيجية المنبثقة من وضعها الجغرافي ودورها الدولي ولا يمكن أن تصرفه عن مراعاة هذه المصالح إذا أراد المحافظة على استقلال بلاده، بمعنى أن لا يوجد للدولة أصدقاء دائمين أو أعداء دائمين، ولكن مصالح دائمة، وعلى حد قول تعبر مكرديس " فليست هناك مصالح دائمة، تفرض نفسها على البولشفيك والقياصرة فحسب، ولكن هناك أيضاً مفهوم دائم لسلامة الأمة، يتناقله رجال الدولة تقيمون على هذه السلامة" [2].

فإذا كانت المصالح الدائمة، موضوعها الاستقلال والأمن، فالمصالح غير الدائمة، تتعلق بالأهداف الاقتصادية ــ الاجتماعية ــ الدبلوماسية، التي

تلعب في صياغة موضوعها طبيعة تركيب النخبة وإدراكها وقدرات النسق والنظام السياسي بها، وذلك على عكس المصالح الدائمة التي تلعب هذه العوامل دوراً كبيراً في صياغة الوسائل لإشباع المصالح الدائمة. ويعرف البحث، الأزمة الدولية [٣] بأنها موقف مفاجئ يهدد مصلحة الدولة ويرفع درجة التوتر، وينبئ باحتمالية للحرب، ولا يكون لدى الدولة نظام للاستجابات النمطية في مواجهة هذه النوع من الموقف وأن يمثل ضغطا نفسياً وعصبياً على صانع القرار. أما عنصر قصر الزمن الذي يوجد في كتابات عديدة باعتباره عنصراً بناء في الأزمة، فقد ذهب الباحث إلى الاستعاضة عنه بعبارة (يمثل ضغطاً نفسيا وعصبيا على صانع القرار)! بحيث ينتهي عنصر قصر الزمن من اعتبار الضغط النفسي والعصبي دالا فيه، إلى اعتباره عنصراً من عناصر الموقف بصفة عامة.

سوف يدرس هذا البحث وفقاً للمفهومين السابقين مفهوم المصلحة الدائمة للدولة والأزمة الدولية، والسلوك المصري في مواجهة الأزمات هنا، هو في الأصل أزمة في النظام الإقليمي، وباعتبار مصر جزءاً من هذا النظام من ناحية، ولها مصالح دائمة. تتمثل في الاستقلال والأمن ـ فإنها شكلت بالتالي أزمة لنظام السياسة الخارجية المصرية في العالم العربي.

ولبناء نموذج التحليل للسلوك المصري تجاه هذه الأزمات، يستدعى الأمر عرضاً لأهم نتائج دراسات السياسة الخارجية المصرية.

أولا: الجانب القيمى في السياسة الخارجية[٤]

يكاد يتفق الباحثون في السياسة الخارجية المصرية، بصفة عامة، على تحديد القيم التي شكلت السياسة الخارجية المصرية وإن اختلفوا اختلافا شديداً في تحديد الوزن النسبي لكل قيمة، وعلاقة هذه القيم ببعضها البعض، فهم يحددون القيم كالتالي (بدون ترتيب)، القيادة، العروبة، القومية العربية، المعاداة للإمبريالية. وإن كانوا يختلفون اختلافا شديداً في اعتبار مدى ما تلعبه القيم المساعدة، كقيمة الاشتراكية، باعتبارها قيمة مساعدة، لقيمة المعاداة للإمبريالية، وقيمة الإسلام، قيمة مساعدة، على سبيل المثال أيضاً، لقيمة العروبية والقومية العربية، وأيضاً في اعتبار مدى ما تلعبه القيم المضادة، كقيمة (العزلة) أو (الإقليمية) في اعتبارها دافعاً إيجابياً أو سلبياً للسلوك.

ثانيا: الجانب الحركي في السياسة الخارجية:

يعرض هذا المطلب لأهم الفرضيات التي انتهى إليها طائفة من الباحثين عند دراسة السياسة الخارجية المصرية.

فبالنسبة لأنماط السلوك، يذهب خالد محيى الدين إلى أن التفرقة بين سلوك مصر كدولة، وسلوكها كنظام ثوري في مسائل السياسة الخارجية تصدق، بوجه أو بآخر على جميع البلاد ... واتهام مصر الثورية، بأنها انحرفت عن الطريق الثوري، لمجرد أنها أخذت مسلكا مسالماً، أو أنها أخذت مسلكا متشككاً نحو مؤتمرات القمة، هو استنتاج غير سليم ونابع من الخلط بين أهداف الثورة وبين التكتيكات المتغيرة وعلاقات الدول" (٥).

أما بالنسبة لمفهوم المصلحة الدائمة وغير الدائمة، فيوضح محمد حسنين هيكل في دراسته عن السياسة الخارجية المصرية "أن السياسة الخارجية لأي دولة لابد أن تكون محكومة بعديد من العوامل بعضها ثابت وبعضها متغير، حيث يمكن القول بأن العوامل الثابتة هي الجغرافيا والتاريخ... وبالنسبة لمصر فثوابت الجغرافيا والتاريخ دفعت سياستها الخارجية ناحية جبهتى الجنوب والشرق" (٦).

أما بالنسبة لنهج الصراع في السياسة الخارجية المصرية، فالباحث في دراسة سابقة انتهى إلى "أن مصر الثورة قد فرقت بين نوعين من الصراعات العربية ــ العربية، انتهجت في مواجهة كل منهما منهجاً مختلفاً، فهناك الصراعات العربية، الناتجة عن القواعد العامة التي تحكم صراعات الدول في العالم الثالث، كالنزاع على الحدود، ومثال ذلك النزاع المغربي ــ الجزائري، انتهجت مصر الثورة منهج التوسط ومحاولة تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتصارعة، وعملت في كثير من الأحيان أن يمر الحل عبر أجهزة جامعة الدول العربية، على أن يرسى هذا الحل إلى إقرار التعايش الودي والسلمي بين أطراف النزاع، واتبعت مصر الثورة هذا الحل بالنسبة لتلك الصراعات التي هى نفسها طرف فيها وتنتمي إلى تلك المجموعة من الصراعات مثل مسألة الحدود بين مصر والسودان في فبراير عام ١٩٥٨.

أما بشأن الصراعات الناتجة عن القواعد الخاصة للبيئة العربية، وخاصة تلك التي تتعارض أو ترفع علم الصراع مع الرؤية الناصرية في المسألة الوطنية أوالاجتماعية وما يستتبعه من حركة في إطار النظام الدولي كالخلاف المصري ــ التونسي حول قضية فلسطين عام ١٩٦٥ مثلا، فكان

منهج مصر الثورة في هذا الصدد هو تصعيد الصراع سواء إعلاميا أو دفـع وحمل الدول العربية من خلال الجامعة العربية على إدانة ذلك السلوك، غير أنه في حالات معينة يصل هذا التصعيد للصراع إلى التلويح بالقوة المسلحة، أو التدخل المسلح بالفعل في الحالة الأولى، كأزمة لبنان عام ١٩٥٨ والحالة الثانية كمشكلة اليمن عام ١٩٦٢" (٧).

أما بالنسبة للأساليب والوسائل التي استخدمتها السياسة الخارجية فـي حركتها، وانتهى دويشة (٨) بعد دراسة حالة إلـى تلـك المجموعـة مـن الفرضيات:ـ

الفرضية الأولى: تنهج الدولة التي لها أهـداف توسـعية، أو مبـادئ أيديولوجية وفى ذات الوقت تنقصها الإمكانيـات العسـكرية والاقتصاديـة، سبيل الدعاية والعمل السري، كوسيلة أولى في سياساتها الخارجية.

الفرضية الثانية: في الحالة التي تكون فيها الدولة المستهدفة تعـانى من انقسامات فعلية سياسية وأيديولوجية أو اجتماعية اقتصادية، تقوم الدولـة الخارجية المتفاعلة مع الأحداث بتكثيف النشاطات السرية والدعاية، كوسـيلة أولى لسياستها الخارجية.

الفرضية الثالثة: وتستخدم وسيلة القهر والإجبار والمادية، فقط عندما يتعرض الموضوع الذي يؤمن به صانع القرار إلـى اختبـار عصيـب أو حاسم، ويكون ذلك متعلقاً ببقاء نظام السياسة الخارجية ككل، وعندما تكـون كافة الجهود لاستخدام الوسائل الأخرى، غير معتقد في تأثيرها أو مسـتنفذة في حالة معينة.

الفرضية الرابعة: انطلاقا من شروط حساب النفقة أو المنفعة المدركة واعتمادا على درجـة الصـراع داخـل الدولـة (مرتفـع أو منخفـض)، فالدبلوماسية والدعاية هما أغلب وسائل السياسة الخارجية المسـتعملة علـى نطاق واسع.

أما بالنسبة للعلاقة بين العمل السياسي والعمل العسكري في السياسـة الخارجية المصرية، فقد انتهي د. أحمد يوسف أحمد من دراسة دقيقة عـن الدور المصري في اليمن إلى ثبات تلك الفروض التي توجـد علاقـة بيـن زيادة الدعم الذي يقدمه طرف خارجي لأحد طرفي حرب أهلية، وبين زيـادة التدخل السياسي في الطرف الأول في شئون الطـرف الثـاني ولا شـك أن

التدخل العسكري المباشر وبالثقل الذي تم به التدخل المصري في اليمن قد مثل حالة مثالية لانطباق هذه الفروض ..." (٩).

وبعد هذا العرض السريع يمكن أن نصوغ مجموعة من المقولات:

١ ــ أنه يجب التفرقة بين سلوك الدولة، الذي يفترض أنه في الأصل سلوك غير تدخلي، بمعنى مراعاة التقاليد والأنظمة الدولية المستقرة والعمل على التكيف معها، وبين سلوك الثورة الذي يفترض أنه في الأصل سلوك تدخلي نشط لا يراعى العادات والتقاليد الدولية.

٢ ــ أنه يجب التفرقة بين نوعين من سلوك الدولة في حد ذاته، سلوك الدولة التي لا تحاول أن تلعب دوراً مهيمنا في المنطقة، حيث يتسم سلوكها بالتمسك الشديد بتقاليد القانون الدولي بصدد عدم التدخل في شئون الغير، وبين سلوك الدولة التي تحاول أن تلعب دوراً مهيمنا في المنطقة عن طريق لعبها دوراً إقليميا مؤثراً يتسم بالرغبة التدخلية النشطة والغالبة في سلوك الدول الأخرى في المنطقة.

٣ ــ أنه يجب التفرقة بين سلوك الدولة التدخلى وسلوك الثورة التدخلى من حيث الطبيعة والوسائل؛ فسلوك الدولة التدخلى يتسم بالحرص على أن يكون على مستوى صانع القرار في الدولة الأخرى، وأنه يريد فقط عدم اتخاذ الدولة الأخرى قرارات وسلوكيات معادية في أهدافها ووسائلها ضدها. وتتركز وسائل الدولة ذات السلوك التدخلى على الوسائل المستندة على القدرة السياسية والاقتصادية والعسكرية في المقام الأول. أما بشأن الوسائل المستندة على القدرة على الدعاية والعمل غير المشروع ــ السرى - فلا تنتهى إلا كاختيار أخير لفرض النفوذ، وذلك كله بعكس سلوك الثورة التدخلى الذى يفترض أنه سلوك انقلابى تغيرى في مجتمع الدولة المستهدفة، والذى لا ينظر في المقام الأول إلى طبيعة النظام السياسى في الدولة المستهدفة. أما بشأن الوسائل فهذا السلوك يرتكز أساساً على القدرة الدعائية والعمل غير المشروع ــ السرى ــ أما الوسائل الأخرى فلا تأتى إلى كوسائل مساعدة.

٤ ــ أن سلوك الدولة التدخلى يرتبط في المقام الأول بصياغتها لقضايا الاستقلال والأمن أى بالمصالح الدائمة، وعلى ذلك يكون نظام السلوك التدخلى مرتبط بدرجة كبيرة بمدى ما تهدد به السلوكيات المضادة من احتمالية خطر وتأثير على المصالح الدائمة.

٥ — وسلوك الدولة التدخلى يتشكل أيضاً حسب مـــدى مـــا تتحملـــه الدولة والمجتمع من تأثيرات المحيط التى لم تقم باختياره، والذى قد يكـــون ضغطه — أى المحيط — هذا المحيط ذا تأثير قـــوى لدرجـــة لا يـــترك أى اختيار في التفسير.

٦ — يبدو أن الكثيرين وزعماء الدول ذات السلوك التدخلى، يعتقـدون أن التدخل الخارجى بعيد التأثير عن تطور بلادهم الاقتصادى، وذلك اعتماداً على أن التنافس بين القوى الكبرى يسمح لهم بالاعتقاد بأن العـــون ســـيقدم إليهم وسيستمر وسيتفيدون منه مهما كانت تصرفاتهم، كما أنه كلمـــا بـــدت سياستهم الخارجية أكثر إثارة وتحريضا فسوف تزداد فرصتهم داخلياً، لضـــم أهم منافسيهم السياسيين إليهم (١٠).

ومما سبق، يثار التساؤل حول ماذا سوف يدرس هذا البحث بـــالتحديد الدقيق؟ إنه سيدرس المصالح الدائمة في السياسة الخارجية المصرية، تلـــك المصالح التى تتبلور حول مفهوم القيادة المدرك لدى صـــانع القـــرار فـــي السياسة الخارجية، المعتمد في تشكيله على عدة مفهومات فرعية تدفع هـــذا المفهوم إلى اعتباره من المصالح الدائمة، وهى مفهومات:

١ — المصلحة القومية المتعلقة بالدولة القومية.

٢ — الدور القومى المتعلق بالنخبة الحاكمة ادراكاً والبيئة المحيطـــة أداءً.

٣ — الدور الإقليمى الدولى المتعلق بتوازن القوى الإقليمى والعالمى.

<u>أى أن هذا البحث سوف يحاول الإجابة على التساؤل التالى:</u>

كيف يلعب عامل (إشباع المصلحة القومية) دوراً فعالاً فـــي تقريـــر سلوك خارجى معين؟ وما هى الأشكال التى يأخذها في الواقع المتغير ســـواء من ناحية الموضوع أو المجال أو الوسيلة؟ وأخيراً ما هـــى العلاقـــة بيـــن المصلحة القومية لعضو في نظام إقليمى وبين المصلحة العامة لهذا النظـــام الإقليمى؟

<u>وهذا النموذج معتمد على المفاهيم الفرعية الثلاثة السابقة:</u>

١ — <u>المصلحة القومية National Interest</u>

يعتمد الباحث هنا نموذج Donald E. Nuechterlein (١١) فـــي تحديـــده المفهوم تعريفا وتحديداً لمكوناته، دون الدخول في دواعـــى الاختيـــار بيـــن

المفاهيم المختلفة التى قدمها أساتذة السياسة الخارجية والعلاقات الدولية[١٢] حيث يعرف المصلحة القومية[١٣] بأنها "الحاجات المدركة ومرامى الدولة ذات السيادة في علاقتها مع الدول الأخرى ذات السيادة، التى تشكل بيئتها الخارجية" والكثير من جوانب هذا التعريف تحتاج لتحديد وتوضيح أولا، أننا نتحدث عن إدراك حاجات الدولة، التى تقتضى الحديث عن ما هو المعتقد من حيث كونه مصلحة قومية كنتاج للعملية السياسية التى من خلالها تصل قيادة الدولة إلى قرارات حول أهمية الوقائع الخارجية بالنسبة لحيز ورفاهية الوطن. ثانيا إن التعريف يصلح فقط للدولة كاملة السيادة وليس للمنظمات الدولية أو المناطق التابعة، وذلك لأننا مازلنا نعيش في ذلك العالم التى تكون فيه قرارات استخدام القوة المسلحة، وفرض قيود التجارة، والدخول في التحالفات والإمدادات بالكميات الضخمة للمساعدة الخارجية، من اختصاص الدول ذات السيادة. ثالثا، إن هناك تفرقة بين كل من البيئة الخارجية والبيئة الداخلية للدولة، فالحكومة في تعاملها مع البيئة الداخلية، عادة توصف بأنها إزاء المصلحة العامة Public Interest، بينما تكون الحكومة في تعاملها مع البيئة الخارجية، إزاء المصلحة القومية .National interest وأخيرا فالتعريف السابق يصلح لتساؤلاتنا المرتكزة على مصالح الدولة القومية في كلياتها، وليس فقط لمصالح الجماعات الخاصة أو الكيانات البيروقراطية أو التنظيمات السياسية داخل الدولة.

وتعريف المصلحة القومية هكذا لا يعطى الباحث أو صانع القوار أى استرشاد لمساعدته في تحديد تلك المصلحة. ولإنجاز ذلك؛ فإننا نحتاج تعريفات إضافية للمصالح الأساسية للدولة القومية، التى هى الحاجات القومية، المشكلة للسياسات الخارجية القومية. ومقترح أربع مصالح رئيسية:

١ ــ مصلحة الدفاع: حماية الدولة القومية ومواطنيها من تهديد العنف المادى من أى دولة أخرى، أو حماية النظام السياسى من الخطر الخارجى المسلح أو الحال.

٢ ــ المصلحة الاقتصادية: تعزيز الرفاهية الاقتصادية للدولة القومية في علاقتها مع الدول الأخرى.

٣ ــ مصلحة النظام العالمي: استمرار النظام الدولى السياسى والاقتصادى، التى تشعر الدولة فيه بالأمن، ويستطيع مواطنوها وتجارتها، العمل والحركة بسلام خارج حدودها.

٤ ــ <u>المصلحة الأيديولوجية</u>: الحماية والتعزيز لمجموعة القيم، التــي يشارك ويوافق بها المواطنون، باعتبارها عموماً جيدة وصالحة.

<u>وبعض الشرح للعلاقة بين هذه الأربع مصــالح الأساســية، يكــون مطلوبا:</u>

أولا: إن هذا النظام من الترتيب الســابق لا يعطــى أيــة أفضليــة، لمصلحة الدولة فى الدفاع عن أرضها ومواطنيها، سواء مــن خــلال قــوة دفاعية قوية أو تحالف مع قوة رئيسية أو كلاهما، فلا يمكن أن تكــون أحــد هذه المصالح الثلاث الأخرى ذات البال.

ثانيا: إنه من الواضح أن هذه المصالح الأربعة ليست مانعة لبعضــها البعض، حيث يجب على صانع القرار أن يقبل بالتناوب بينها، فعلى ســبيل المثال فقط يمكن أن يضحى بالمصالح الاقتصادية لصناعات معينــة داخــل الدولة. لتعزيز مصلحة النظام العالمى (اليابان والولايات المتحــدة بالنســبة لصناعات التليفزيون والسيارات).

ثالثا: إن أيديولوجية الأمة تشكل أهم جزء من مصلحتــها القوميــة، ربما لا تكون مؤيدة بقوة الثلاث مصالح الأخرى الأساسية، ولكن بالرغم من ذلك تأتى أهميتها من كونها تحدد كيف يكون رد فعل الحكومة في مواجهــة المسائل الدولية.

ولتحليل أفضل لدرجات اختلافات المصلحة التى تدركــها الحكومــة المتفاعلة مع الوقائع الدولية، يكون من المفيد تصنيفــها مــن حيــث القــوة والكثافة كالتالى:

١ ــ <u>مسائل البقاء</u> Survival Issues

حيث يكون وجود الدولة في خطر Jeopardy سواء كنتيجــة لــهجوم عسكرى علنى وصريح على أرضــها،أو مــن هجــوم وشــيك الحــدوث المصاحب لرفض طلبات العدو.

ومفتاح اعتبار هذه المسألة واحدة من مسائل البقــاء أم واحــدة مــن المسائل الحيوية Vital على هذه السلسلة من الأفضليات، هو درجــة وشــك حدوثه ومصداقية تهديد الخطر الشديد المادى المؤذى بواسطة دولة لأخرى.

ومن هذا التعريف، لايمكن أن تكون المصالح الاقتصاديــة أوالنظــام العالمى أو الأيديولوجية صالحة لاعتبارها ضمن هذه الدرجة من القوة. فقــط مصلحة الدفاع، كما عرفت سابقا يمكن أن تصل إلــى هــذه الدرجــة مــن

الكثافة. وهذا التميز (بين المصالح) أصبح أكثر مغزى عندما أصبح استخدام الأسلحة النووية الاستراتيجية عنصراً في تلك المعادلة.

٢ ـ المسائل الحيوية Vital Issues :

هي الحالة التي تكون فيه الدولة معرضة لخطر جاد، ما لم تأخذ إجراءات قوية متضمنة الاستخدام الكافي للقوة المسلحة كمضاد لإجراء مناوئ لدولة أخرى، أو منعها من انتهاج إثارة أو تحريض جاد وخطير، والمسألة الحيوية قد تصبح على المدى الطويل تهديداً خطيراً للوجود السياسي والاقتصادي للوطن كمسألة بقاء. والزمن (هنا) فارق ضروري. فالمسألة الحيوية دائما تتيح للحكومة الوقت الكافي للبحث عن المساعدة من الحلفاء للمساومة مع العدو. أو أخذ إجراءات مضادة عدوانية لتحذير العدو، ذلك أنه سوف يدفع ثمناً غالياً ما لم تخف الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية، وعلى العكس من مسائل البقاء، فالمسألة الحيوية يمكن أن تحتوي ليس فقط مصلحة الدفاع، ولكن أيضاً المصالح الاقتصادية والنظام العربي وفي بعض الحالات المصالح الأيديولوجية.

٣ ـ المسائل الرئيسية أو الكبرى Major Issues

هي الحالة التي تكون فيها مصالح الدولة السياسية والاقتصادية والأيديولوجية معرضة لتأثير مناوئ أو معاكس، نتيجة لوقائع واتجاهات البيئة الدولية، والتي تتطلب فعلاً تصحيحياً، لمنعها من أن تصبح تهديداً خطيراً (مسائل حيوية). وأغلب المسائل في العلاقات الدولية تقع ضمن هذا المصنف، وغالباً ما تحل من خلال المفاوضات الدبلوماسية. وعندما تفشل الدبلوماسية في حل مثل هذه المنازعات يمكن أن تصبح ذات خطر، فيكون على الحكومات إعادة اعتبار إلى أي حد يمكن أن تتأثر مصالحهم من الواقعة أو الاتجاه موضوع النزاع. في التحليل النهائي، وإذا كانت الحكومة غير راغبة أو قادرة على الوصول إلى حل وسط فيما يمكن اعتباره مسألة أساسية، فهذا يعني أن المسألة ضمنيا بالتجربة، مسألة حيوية. ومن ناحية أخرى إذا كان من المعتقد بأن المفاوضات والوصول إلى حل وسط يكون أحسن مجرى أو إطار للفعل، فالمسألة بالتأكيد هي رئيسية أو كبرى. إن أغلب المشاكل الاقتصادية بين الدولة هي ضمن المسائل الرئيسية وليس الحيوية، وكذلك حقيقي بالنسبة للمصالح الأيديولوجية، على الرغم من أن الدول في بعض الأحيان تحجب المشاكل الأخرى في شكل أيديولوجي، وذلك لتعبئة الرأي العام في الداخل وفي الخارج. مصلحة النظام العالمي تكون أكثر صعوبة في الوصول إلى حل وسط، لأنها دائما ذات تأثير على شعور الدولة بالأمن.

٤ ــ المسائل الهامشية Peripheral Issues :

هى الحالة التى لا تكون فيها رفاهية الدولة معرضة لتأثير مناوئ من الوقائع أو الاتجاهات الخارجية، ولكن تتعرض للخطر من المصالح الخاصة للمواطنين والشركات العاملة في البلدان الأجنبية. ومن الواضح أن الشركات المتعددة القوميات الكبيرة والقوية تعطى دائما أفضلية عليا للدولة الأم، وذلك يرجع إلى أن معاملاتها المالية والضرائب ذات تأثير ذو مغزى وأهمية على رفاهية الدولة الوطن. دولة قومية تضع شروطها، لتحديد المعنى القيمى للشركات التجارية في الخارج، ووفقا لذلك يمكن أن تعتبر الشركات كمسائل رئيسية أو كبرى للمصلحة القومية،أو على الجانب الآخر.تكتسب تلك الشركات أهمية هامشية. ويضع Nuechterlien العلاقة بين أنواع المصالح ودرجة القوة في المصفوفة (أ)، يوضح المصلحة الحيوية في المصفوفة (ب).

(أ)ــ مصفوفة المصلحة القومية

المصلحة الأساسية	درجة قوة أو كثافة المصلحة			
	البقاء	الحيوية	الرئيسية أو الكبرى	الهامشية
الدفاع عن أرض الوطن.	......	....	....	......
الرفاهية الاقتصادية.	......	....	....	......
النظام العالمى المرغوب.	......	....	....	......
الترويج للقيم.	......	....	....	......

(ب) ــ مصفوفة المصلحة الحيوية [١٥]

العوامل القيمية Value Factors	عوامل التكلفة والخطر Cost/Risk Factors
قرب الخطر (في الزمان والمكان).	التكلفةالاقتصادية للمنازعات العسكرية.
طبيعة التهديد.	الكوارث المقدرة من المنازعات.
الجانبالاقتصادى.	مخاطر الصراع الطويل.
الارتباط العاطفى أو الوجدانى.	مخاطر الصراع الواسع النطاق.
نوع الحكومة.	تكلفة الإذلال أو الهزيمة.
تأثير توازن القوى.	مخاطر المعارضة العامة.
جانب الهيمنة القومية.	تكلفة معارضة الأمم المتحدة.
اتجاه الحلفاء الرئيسية.	تكلفة المعارضة البرلمانية، (المؤسسية).

بعد هذا العرض لنموذج Nuecht erlein عن المصلحة القومية، يمكن للباحث أن يدلي بالملاحظات الآتية:

١ ــ رغم أن Nuechterlein يحدد فاعل السياسة الخارجية في الدولة التي تمثلها الحكومة، والتي تختص وزارة الخارجية والرئاسة بقطاع العلاقات الخارجية للدولة، وعلى ذلك فعند دراسة المصلحة القومية التي هي جوهر السياسة الخارجية، فلابد من دراسة البناء الحكومي للدولة عامة، وخاصة في مجالات الدفاع والخارجية والاقتصادية والدعاية، الأمر الذي يقود في جانب أساسي منه إلى دراسات التنظيمات غير الحكومية كالحزب والبرلمان. إلا أنه نتيجة للتخلف المؤسسي في البلدان النامية فإن دراسة هذه المجالات في الواقع تنتهي إلى مجرد دراسة لإدراك وسلوك الرئيس الممثل للدولة، ويمكن أن نجد صدى ذلك في تعريفه للمصلحة القومية بأنها الحاجات المدركة للدولة ذات السيادة.

٢ــ رغم أنه يحدد أنواع المصلحة القومية في أربع مصالح هي: الدفاع عن الوطن والرفاهية الاقتصادية والنظام العالمي المرغوب والترويج للقيم، إلا أنه في الواقع وخاصة بالنسبة للدول الصغرى، قد لا تكون هذه هي المصالح بهذا التحديد، فقليل منها ما يهتم بمسألة النظام العالمي المرغوب، أو على الأقل تنحصر المسألة فيما سوف تمدها بالمعونات المالية والفنية فقط، دون أن يرقى الأمر إلى مستوى المصلحة، وكذلك الأمر في الدفاع عن الوطن والرفاهية الاقتصادية الترويج للقيم.

٣ ــ وهذا المنهج لفهم المصلحة القومية مبني على نموذج الدولة الكبرى سواء على المستوى العالمي أو المستوى الإقليمي، ويستشف ذلك سواء من تلك الحالات التي ضربها للتدليل على مدى دقة وصلاحية المنهج (أزمة الصواريخ الكوبية ١٩٦٢، المقاطعة البترولية العربية ١٩٧٣ ــ ١٩٧٤، جنوب فيتنام ١٩٦٥ ــ ١٩٦٨)، هذه الحالات التي تثير على الفور مفهوم النظام الدولي الإقليمي والدولة الإقليمية الكبرى. وكذلك يستشف أن هذا التحديد لا يمكن أن يعمل بكفاءة إلا في حالة الدولة التي تكون من الكبر الذي تسمح إمكانياتها، بتعدد أهدافها وتعدد أنماط وأنواع مصلحتها القومية.

٤- إن هذا النموذج المبني للعلاقة بين المصلحة ودرجة قوتها أو أهميتها، هو نموذج مرن، ويستشف ذلك من ملاحظته الأولى التي يقول

فيها "إن هذا الترتيب السابق (للمصالح) لا يعطى أفضليـــة لمصلحـــة علـــى أخرى، إلا أنه يجب القول، بأنه ما لم تكن الدولة القومية قادرة على الدفـــاع عن أرضها ومواطنيها سواء من خلال قوة دفاعية قوية أو تحالف مع قـــوة رئيسية أو كلاهما، فلا يمكن أن تكون إحدى هذه المصالح الثلاث الأخـــرى ذات بال" وهذا مختلف عن الجمود الذى يأتى من التصور الكلاسيكى لمهام الدولة القومية، حيث بلغ على سبيل المثال بـــ Laurence I. Radway بأن يبـدأ كتابة السياسية الخارجية والدفاع القومى بتلك العبارة "إن الواجب الأول على الحكومة، هو حماية الشعب" (١٦) وهذا لا يكون كلاسيكيا إلا بالقوة المســلحة التى تُعد سواء للرد الثابت أو الرد المرن.

٢ــ الدور القومى National Role

يعتمد الباحث هنا نموذج هولسى K.J. Holsti (١٧) في تعريفه للـــدور القومى في السياسة الخارجية وفى تحديده للعلاقة بين هذيـــن المتغـــيرين. ينقسم مصطلح الدور عند هولسى إلى أربعة مفاهيم فرعية هى: (١٨).

١ ــ أداء الدور Role Performance الذى يحتوى علـــى الاتجاهـــات والقرارات والأفعال التى تقوم بها الحكومة أثناء التنفيذ والتطبيق.

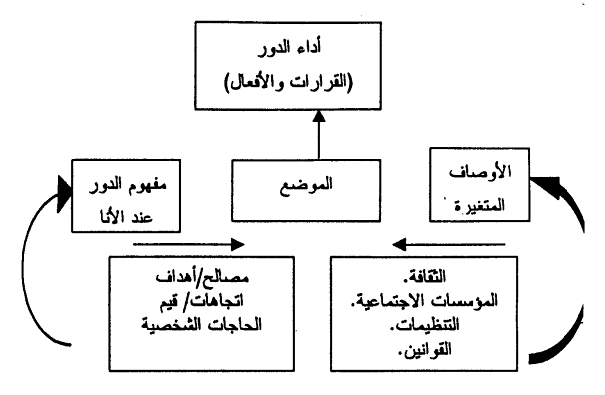
٢ ــ التعريف الذاتى لمفاهيم الدور القومـــى. Their Self- Defined National Role Conceptions.

٣ ــ أوصاف الـــدور The Role Prescriptions، التـــى تنبثـــق مـــن الظروف المتغيرة في البيئة الداخلية أوالخارجية، والتى يتضمن مجالها دائمـــا الفعل.

٤ ــ الموضع a Position وهو نظام أوصاف الدور.

ويبنى هولسى نموذجه للعلاقة بين المتغيرين على نسق نموذج الـــدور بالمعنى السلوكى، كما هو في العلوم الاجتماعية.

(الشكل I)



وأغلب العلوم الاجتماعية توظف مفهوم الدور في شـــرح الســلوك. فعادة نموذج السلوك (أ) يشرح العلاقة بين (ب)، (ج)، والعناصر المختلفـــة لـــ (د). فبعضهم مثل Zalezink وmoment أوجدوا علاقة كافية بين مفـــاهيم الدور وأوصـــاف الـــدور أى بيـــن (هـــ)، (جـــ)، (ى). والدراســـات الفيمونولوجية شرحت (أ) في شكل العلاقة بين (ب)، (هـــ)، (و) أو فـــي شكل أكثر تكرارا، بين (هـ)، (و). أما تحليل السياسة الخارجية، خاصـــة، تركز على المفاهيم الذاتية لصناع القرار كمحـــددات للســلوك (المصلحـــة القومية) عامة تهمل أوصاف الدور. وهذا هو جزء من المشـــكلة الكبـــيرة. والمشكلة التى تواجهنا عند نقل نظرية الدور لتحليل السياسة الخارجية، هـــى أن مصطلح الموضع Position يتضمن ما يفيد بسلوك محدد بكثير أو قليـــل من تحديد الوظائف والواجبات والحقوق والأمتيازات، وأيضـــا تشـــير إلـــى مجموعة نظامية من النشاطات المتصلـــة بالمنظمـــات الرســمية. وداخـــل المجتمع المتكامل التنظيم، فإن أوصاف الدور المتغيرة تتجه ناحية الموضـــع بحيث تكون مهمة وضرورية في بناء واستمرار الانطباق بســـبب إلزاميـــة الموضع. فالسلوك المتصل بهذه المواضع، كالمشرع ورجل البنـــك وقـــائد

الاتحاد أو الرئيس العسكرى، عــادة يعــرف ويحــدد بواســطة الجماعــات المرجعية أو بالقوانين الرسمية، تاركاً للعلاقة الإلزامية، قليــل مــن حريــة الاختيار في تنظيم أفعالهم. فالناس بهذه المعنى ممثلين لأوضاعهم في حيــن أن أغلب سلوك السياسة الخارجية لا يحدث هكذا على نحو صــارم أو تــام مشابه للموضع الاجتماعى. فمنذ أن كانت للدولة القومية وظــائف متعــددة تتعامل مع العديد من المجموعات الأحادية العلاقة والمتعددة في أشكال غــير تنظيمية نسبياً، فيكون من الصعب الاستجابة لمفهوم الموضع (الــذى هــو نظم توقعات الدور) كما يوجد في العلوم السلوكية. وعلى ذلك فيجب علينــا أن نستخدم مفهوم المكانة Status بدلا من مفــهوم الموضــع Position فــي تحليل الطبقات الدولية.

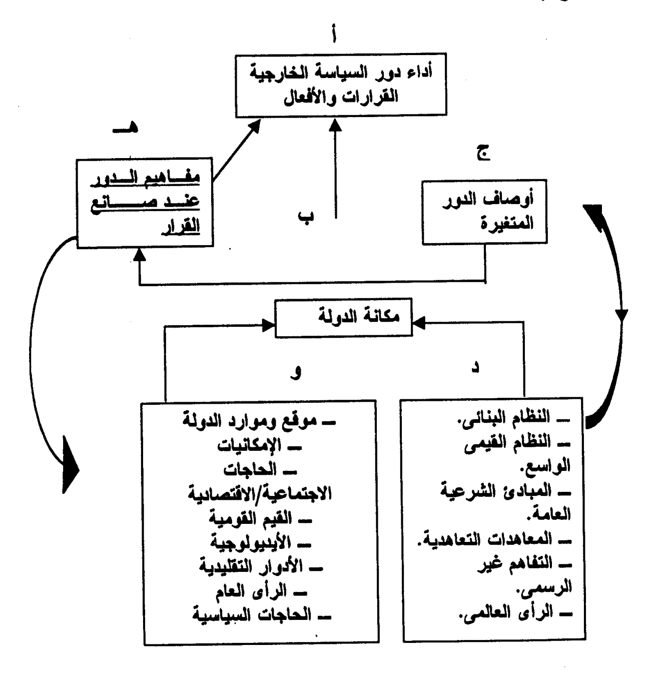
فأى نظام دولي له نموذجه من الطبقات التــى يعكــس الاهتمامــات المختلفة بالشئون والأمور داخل النظام كالتعــهدات الدوليــة، والإمكانيــات العسكرية والهيبة والمستويات التكنولوجية المختلفــة..الــخ. فالمصطلحــات المؤلفة مثل القوى الكبرى أو المتوسطة، ليس من الضرورى أن تشير إلــى أى حد يكون للدولة نفوذ دبلوماسى واسع داخل أى مجموعة من العلاقــات، ولكنها تشير إلى التمايز الواضح في المكانة [١٩] وعلى هذا المعيــار يمكــن رسم نموذج لعلو وانخفاض المكانة.

والمشكلة الكبرى الأخرى في الاستجابة لنظرية الدور فــي تحليــل السياسة الخارجية أو السياسات الدولية، تكون في التأثير المختلف للأوصــاف المتغيرة للدور في كل من الأنساق الاجتماعيــة والدوليــة. وهنــا يصبــح السؤال:

هل نستطيع القول بأن مفاهيم الدور القومى لصناع القرار وقــرارات سياستهم الخارجية والأفعال متشابه في المصــادر مــع التغيرالاجتمــاعى، فتكون هذه المصادر متمثلة فــي المعــايير الشــرعية الدوليــة وتوقعــات الحكومات الأخرى والرأى العالمى؟

وينتهى هولستى من التساؤل، إجابة عن مقولة "في السياسات الدوليــة تكون حقيقة مقتضيات السيادة، أن قرارات وأفعال السياسة الخارجيــة (أداء الدور) تتبع أولاً من مفاهيم الدور لدى صانع القــرار والحاجــات الداخليــة والطلبات والأحــداث المهمــة، أو الاتجاهــات فــي البيئــة الخارجيــة"، انظر شكل (٢).

وهنا يمكن أن نعرف الدور القومى، على حد قول هولستى، بأنه تعريف لأداء الدور القومى National Role Performance كسلوك السياسة الخارجية العام للحكومات، الذى يحتوى على نماذج من الاتجاهات والقرارات وردود الأفعال (الاستجابات) والوظائف والتعهدات تجاه الدول الأخرى. فمن وجهة نظر المراقب تسمى هذه النماذج أو القرارات النمطية، تسمى بالدور القومى. أى باختصار أن الدور القومى أهم جانب للوضع الذهنى الثقافى الكلى فى القرارات اليومية عند صناعة السياسة الخارجية[٢١].



وبعد ذلك يبني هولستي تنميطاً عاماً لأوصاف الدور القومي :
المصفوفة (ج)

م	نمط الدور	الوظائف الاساسية	المصادر الأولية للدور
١	القيادة الثورية ضد الإمبريالية	تحويل النظام، والتغير في توزيع القوة	الأيديولوجيات، الأيديولوجية الصاعدة.
٢	الموازن	التوازن بين التكتلات غير المتعادلة التكامل الدولي	توزيع القوة في النظام الموقع
٣	عضوالتكتل، الحليف	زيادة إمكانيات التكتل تأيد قائد التكة	إدراك الخطر، الموقع، الانجذاب الأيديولوجى، بناء النظام، الإمكانيات غير الكافية
٤	الوسيط	الموقع داخل تكتلات متصارعة احتمالية الوساطة التكاملية للتكتلات المتصارعة	الموقع، التقاليد السياسية
٥	غير المنحاز	احتمالية الوساطة بين التكتلات المتصارعة	الموقع،إدراك الخطر، الحاجات الاجتماعية ـالاقتصادية، القومية الإمكانيات غير الكافية
٦	الحاجز (المانع)	فصل قيـ ادات التكتل أو القوى الكبى	الموقع، الإمكانيات غير الكافية
٧	المنعزل	الوظيفة المستترة للحياد الكامن بين المناطق المتصارعة	الموقع، أدارك الخطر، الأمكانيات غير الكافية
٨	المحمية	الخدمةالاقتصادية، المصالح الأمنية للقوى الكبرى	الإمكانيات غير الكافية

بعد هذا العرض لمفهوم الدور القومى لهولستى Holsti، فإن الباحث يود أن يشير إلى الملاحظات الآتية:

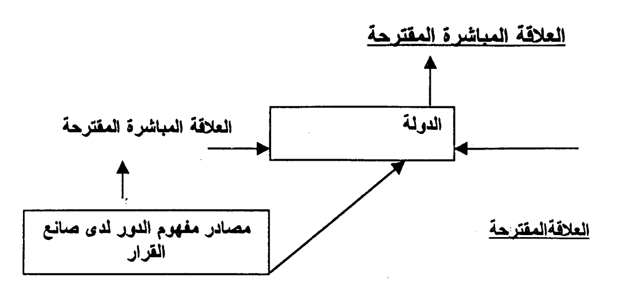
١- إن هولستى كما يتضح، يعتبر الفعل هو محور السياسية الخارجية، وليس التفاعل Action Not Interaction، غير أنه يمكن تعديل نموذج هولستى بأن ندخل عليه عملية التغذية الاسترجاعية Feedback، التى هى تلك المعلومات الواردة للنظام عن أفعاله، ويكون هذا التعديل فى مجموعة المصادر لأوصاف الدور المتغيرة أى المجموعة (د)، وقد لا يتطلب الأمر إضافة هذا العنصر إلى مجموعة عناصر المجموعة (د)، وذلك لأن الأمر يقتصر على مجرد إعادة تعريف تحديد موضوعات تلك العناصر، بحيث تتضمن، موضوعات عنصر التغذية الاسترجاعية.

٢ ـ إن نموذج هولستى في تحليل السياسة الخارجية من منظور مفهوم الدور القومى، هو نموذج كلى، بمعنى أنه يجب أن تتغلغل في داخل كل مجتمع بصورة كبيرة لمعرفة مصادرإدراك الدور وأوصافه. وهنا يثار التساؤل، هل يصلح هذا النموذج للدراسة على المستوى الجزئى، أى دراسة موضوع واحد من موضوعات السياسة الخارجية، ألا وهو المصلحة القومية، باعتبارها من المصالح الدائمة؟

والإجابة على ذلك التساؤل بنعم، وهذا على النحو التالى:

إن هولستى يقدم لنا مفهوم الدور وأوصافه كمتغيرات مستقلة، وهذا يعنى أن الدولة متغير تابع، واذا كان هناك اتساق وظيفى بين مفهوم الدور وأوصاف الدور ومكانة الدولة، كمتغيرات مستقلة وتابعة، فلا توجد مشكلة وخاصة في حالة الثبات، وذلك لأن المصلحة القومية الدائمة، تتبلور في مفهوم للدور ونمط له. إلا أنه في حالة الحركة قد تحدث حالة عدم اتساق وظيفى بين المتغيرات الثلاثة، مما يؤدى إلى تهديد وظيفى لمتغير الدولة. والتهديد هنا يذهب على ذلك التراكم من الخبرات والتجارب الخاصة للمتغير التابع مكانة الدولة، والتى تكون نتاج الحياة الخاصة لهذا المتغير، وليست نتيجة العلاقة مع المتغيرين الآخرين. ولعبور ذلك عدد الاتساق الوظيفى، فيقترح الباحث إدخال تعديل يقضى بأن يكون متغير (مكانة الدولة) تابعاً من ناحية ومستقلاً من ناحية أخرى. وليس تابعاً على الإطلاق، وعلى ذلك يمكن القول بأن (ب) متغير الدولة يكون تابعاً عندما تأتى مصادره من (ج)، (هـ)، ويكون مستقلا نتيجة تلك العلاقة المباشرة المقترحة بين (و) مصادر مفهوم الدور، و(ك) متغير الدولة، وهذا يتوافق مع ذلك المتزايد لمفهوم الدولة في الوقت الحاضر.

(شكلIII)



وعلى ذلك فالمصلحة القومية كمصلحة دائمة، تتعلق بالجانب المستقل لمتغير مكانة الدولة.

أما بالنسبة لأنماط الدور كما عرضها هولستى في المصفوفة (٣)، فإنه في كثير من الأحيان في الواقع العملى، فإن أنماط الدور توجد في فعل واحد، أى تكون دلالة في سلوك وفصل معين، كنمط القيادة الثورية ضد الإمبريالية وقيادة التكتل مثلا هذا من ناحية، كما أن كثيراً من هذه الأنماط تقوم في بعض الأحيان بوظائف متشابهة وخاصة عند تشابه مصادر الدور. ويكون على الباحث في قياسه للفعل في مدى تعبيره عن النمط أم لا، وأن يجيب على ذلك التساؤل، إلى أى مدى يعتبر هذا الفعل متجانسا مع النمط من ناحية، خادماً للنمط وظيفياً من ناحية أخرى.

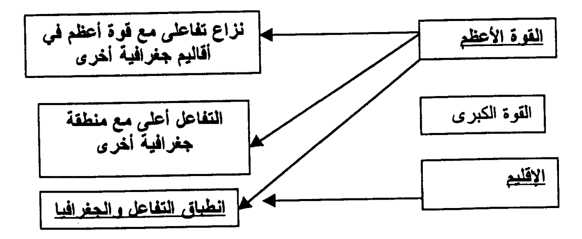
٣ ـ النظام الدولى الأقليمى Sub - International (Regional System)

يعتمد الباحث نموذج فريدريك بيرسون Frederic Pearson[٢٤]. فمنذ البداية يحدد Pearson النظام الدولى العالمى في ثلاث مستويات "أولها مستوى القوة الأعظم، وهو المستوى الذى يكون فيه الفاعلون الدوليون قادرين بنفوذهم الاقتصادى أو العسكرى أو السياسى أن يصلوا إلى أى منطقة جغرافية في العالم، ومثل هؤلاء الفاعلين مهتمون أساساً بنزاعاتهم، ولكن تسود مصالحهم كافة أنحاء العالم. ثانيها مستوى القوة الكبرى، وهو المستوى الذى يكون فيه الفاعلين الدولين من الدول، ذات النفوذ فيما وراء حدود منطقتهم من منطقة أخرى أو منطقتين. ويمكن للمستوى الأعلى أن

يتدخل فى شؤن هذا المستوى. فالمصالح فى هـذا المستوى تتمثـل فـي مصالحهم بالإضافة إلى أى سياسات مؤثرة فيهم وصـادرة مـن المستوى الأعلى. ثالثها المستوى الإقليمي، وهو المستوى الذى يكون فيـه الفـاعلون دولا ذات نفوذ أساسى في منطقة جغرافية واحدة. وسياسات هذا المستوى تتكون من علاقات هؤلاء الفاعلين ومصالحهم، كما يمكـن أن يـأتى مـن التدخل فى المستويين الأعلى. والحرب الباردة واهتمامات القـوى الكـبرى الأخرى يمكن أن تنتقل من المستويات الأعلى للمنطقة. [٢٥] والنفوذ هنا نفوذ من أعلى، فالمستوى الأعلى له نفوذ على المستوى الأدنى منه، ولكن نفـوذ المستوى الأدنى على المستوى الأعلى منه هامشى وغير مذكور.

وبعد ذلك ينطلق بيرسون في توضيح مفهوم المستوى الثـالث، فـي النموذج المتعدد المستويات. الفرضيـة هنـا أن النقـص فـي الإمكانيـات العسكرية والاقتصادية للدول الصغرى يدفع الدول الصغرى إلى التفاعل مـع منطقتهم الجغرافية لمواجهة المستويين الأعلى في الهيراركى العالمى للقـوة، مما يجعل الإقليم في حالة التوافق التفاعلى الجغرافى بدرجة كبيرة. ومعيـار درجة التفاعل التى تشكل الأقليم هو: هل تدخل الدول الصغرى الموجود فـي منطقة جغرافية واحدة في تفاعل يفوق في الدرجة والشكل التفاعل مع منطقة جغرافية أخرى؟. فإذا كانت الإجابة بالإيجاب احتلـت المنطقـة المستوى الثالث.. وفى حالة الظروف التى تدخل فيه دول ذات موارد محـدودة فـي نزاع تفاعلى مع القوى الأعظم ويتصل هـذا الـنزاع بعـدد مـن الأقـاليم الجغرافية، فتصنف في المستوى الأول على نطاق المستوى الإقليمـي فـي الهيراركى العالمى للقوة. (الشكلIV)

الهيراركى العالمى للقوة



وفى النهاية يخلص بيرسون، إلى أن الدول التى يكون بينـــها تفـــاعل أكبر من تفاعل الدول الأخرى في نفس الإقليم الجغرافى، تـــأتى فـــي قلـــب النظام الإقليمى. أما الدول التى توجد في نفس الإقليم ويكون التفـــاعل مـــع دول القلب، ولكن لا تبلغ درجة تفاعل دول القلب فيما بينـــها، فتـــأتى فـــي الهامش.

<u>والآن، يكون على الباحث أن يشير إلى هذه الملاحظات:</u>

١ ـــ إن مفهوم النظام الدولى الإقليمى هنا، مفهوم مرن مرونة جـلمدة بمعنى أن النظام الإقليمى يمكن أن يتشكل بأشكال مختلفـــة حســب درجـــة التفاعل بالنسبة للزمن والأحداث، ولكن تلك المرونة تظل علـــى المســتوى الثالث في هيراركى القوى العالمى.

٢ ـــ إن مفهوم الدولة الكبرى هنا لا يتحدد على أساس الموقع بصفـــة رئيسية ولكن على أساس قدرة الدولة الكبرى الأقليمى على إحـــداث درجـــة عالية من التفاعل، ويأتى الموقع كعنصر مساند ومؤيد.

وبعد هذا العرض للنماذج الثلاثة المتعلقة بالمفاهيم الثلاثة، المصلحـــة القومية والدور القومى النظام الدولى الإقليمى، كمفاهيم تؤدى إلـــى تشـــكيل المصلحة الدائمة للسلوك المصرى في البنية الإقليمية ألا وهى القيادة يصبـــح التساؤل: كيف يمكن بناء نموذج للتحليل من هذه النماذج الثلاثة؟.

(الشكل٧)

هذا النموذج:

١ ـ إن وظيفة هذا النموذج هى قياس مدى كفاءة السلوك في تحقيق الدولة المصلحة القومية لها. وذلك يكون عن طريق معرفة شكل صياغة المعادلة لمتغير في (مكانة الدولة) و(النظام الإقليمى)، وتلك هى الخطوة الأولى برصد إدراك الدور لدى صانع القرار وعلاقة هذا الإدراك. بأوصاف الدور والأدوار الفرعية. والخطوة الثانية، تتمثل في معرفة علاقة ناتج الخطوة الأولى بمعادلة (مكانة الدولة والنظام الإقليمى)، تلك العلاقة التى تتعلق بالبيئة المحلية المتمثلة في مكانة الدولة (مصادر مفاهيم الدور لدى صانع القرار عند هولستى) التى تبلور المكانة باعتبارها مصلحة دائمة، وبالبيئة الإقليمية المتمثلة في الصراع التفاعلى حسب نموذج بيرسون للقوة العالمية والإقليمية، والخطوة الثالثة، تتمثل في تحديد شكل السلوك (توجهه ونمطه ومسالكه) ومدى القدرة الوظيفية على إشباع المصلحة القومية للدولة، والخطوة الرابعة، حساب تأثير الخبرة لدى صانع القرار من نتاج العملية السابقة على معادلة تغيير الدولة والنظام الإقليمى.

سوف يترجم البحث هذه الخطوات إلى هذا التقسيم، فالبحث ينقسم إلى ثلاث فصول، الأول عن إدراك صانع القرار بمفاهيم نموذج التحليل (المصلحة القومية ـ الدور القومى ـ النظام الدولى الإقليمى)، والثانى يوضح معالم البيئة الإقليمية التى ترسم متقتضيات الفاعلية المصرية، والثالث يكشف عن الصراع بين شروط المفهوم ومقتضيات الفاعلية.

هوامش المطلب التمهيدي

(١) راجع بصفة عامة حول تعريف السياسة الخارجية (على سبيل المثال)

- Karl W. Deutsch, The Analysis of Inteanlianal Relations. Second Edition, 1978, pp.100 – 114.

- James N. Rosenau, "The Scientific Study of Foreign Policy"., in:.

Wolfram F. Hanrie der, ed., Comparative Foreign Policy - Theoretical Essays. 1971. Pp. 197 - 239.

وخاصة دراستى ميهان وهيرمان:.

- Eugeney Meehan. "The Concpt, Foreign Policy". Pp. 265 – 295
- Caarles F. Hermann, "What is a Foreign Policy Event". Pp 295 - 322.
- K.J. Holste, International Politics -A Framework for Analysis. Third Edition. 1977. pp 359 - 411.

أما بالنسبة لوجهات النظر المختلفة حول تحديد مصادر القوة القومية، التى يعتبرها مفكرو هذا العلم، المنبع للسياسة الخارجية راجع:

- William Caplin & Chales W. Kegley, jr.", ed., Analyzing International Relation. NewYork. 1975, pp. 18 - 19.

وترتبط هذه الطائفة بين مفهوم السياسة الخارجية وبين مفهوم الأمن القومى، وهذا الربط يأخذ مفهوم اعتبار السياسة الخارجية، الأداة التى تحقق بها الدولة أمنها القومى راجع على سبيل المثال:

- Henery Al. Kissinger, American Foreign Poleicy. Third Edition 1977. Pp 51 - 99.

- Milton L. Rakove (ed), Arms and Foreign Plicy in the Nucleur Age. 1972.

– أ.ف.ك. أورجانسكى، السياسة العالمية، الجزء الأول، من سلسلة اخترنا لك، رقم ٧١، د.م، د.ت

(٢) روى مكريدس، مناهج السياسة الخارجية فى دول العالم. ترجمة د.حسن صعب، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربى ١٩٦٦. ص ٢٩.

(٣) لقد اعتمد الباحث في تعريفه للأزمة الدولية على المزج بين تعريفات كل من Holsti و Snyaler.H.G.

* راجع:

- Glenr H. Snyder and Paul Diesiny, Conflict Among Nations. 1977, pp 6 - 21.
- Ole R. Holsti, Crisis Escalation War. 1972 p.9.

(٤) راجع في هذا الموضوع بصفة عامة، على سبيل المثال:

- A.I. Dawisna, Egypt in the Arab World: The Elements of Foreign Policy", 1976. p
- P.J. Vatikiotis, Nasser and His Genertion. 1978.
- Tarq Y. Ismeal , The U.A.R in Afica :Egypt's Policy under Nasser. 1971.

ـ ليونارد بيندر، الثورة العقائدية في الشرق الأوسط. تعريب خيري حماد دار القلم، القاهرة. ١٩٦٦.

P.J. Vatikiotis, "Inter-Arab Relation", pp 145 - 181 & Elis Kedourie, "Religion and Secular Nationalism in the Arab World". pp 181 – 195,

Both in: A.L Udovitch (ed) the Middle East: Oil, Conflict, & Hope. 1976.

(٥) خالد محيى الدين، "السياسة الخارجية، منذ ١٩٥٢ "وجهة نظر مصرية". في: مصر منذ الثورة، تحرير، فايدكيوتس. ترجمة، وزارة الأرشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات، كتب مترجمة رقم ٦٩٥ ص ٢٠٥.

وجاء هذا الرد على مالكولم كير، على دراسته في نفس الكتاب عن "السياسة المصرية الخارجية والثورة" الذى ينتهى ضمن نتائجه إلى أن السياسة الخارجية المصرية منذ ١٩٥٢ كانت غامضة إلى الدرجة التى ألقت الشك على خصيصتها الثورية، وأوحت أنها تسير فحسب على نهج تقليدى في السياسة يستند إلى مراعاة الصالح الوطنى الذى يسمو على الثورة".

(6) Mohamed Hassanaien Heikal " Egyption Foreign Policy" Foreign Affairs", July, 1978 - p 715.

(٧) جهاد عودة، "دور مصر العربى والمكانة الدولية"، في د. سعد الدين ابراهيم (محرر) عروبة مصر القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ١٩٧٨، ص ٨٦.

(8) A.I. Dawisha, Egyption in the Arab World, p. 180

(٩) أحمد يوسف أحمد، الدور المصرى في اليمن ـ القاهرة ، ١٩٧٨، ص ٥٥٢.

(١٠) هنرى كيسنجر، مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية، اعراب: د. حسن شريف، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة. بيروت د.ت ص ٤١.

(11) Donald E. Nuechterlein, "The Concept of 'National Interest' A Time for New Appoaches" ORBIS. Vol 23. N.I, Spring 1979, pp 73 - 92.

(١٢) راجع على سبيل المثال:

James N. Rosemou "The Sceintific Study of Foreign Policy". pp 234 - 251. -

- Stephen D. Krasner, Defending the National Interest, Row Materials Investments and U.S Foreign Policy. 1978.

(13) Donald E. Nuechlerlein, pp 75 - 77.

(14) Ibid.pp 79 -80.

(15) Ibid. p. 85.

(16) Laurence I. Radway, Foreign Policy and Rational Defence. 1969.p.I

(17) K.J. Holsti, "National Role Conception in the Study of Foreign Policy" Interational Studies Quaterly, Vol. 14, N.3, 1970. pp 238 - 309

(18) Ibid. p. 240

(19) Ibid. pp 241 - 242

(20) Ibid. pp 243 .

(21) Ibid. PP. 245 – 246.

(22) Ibid. PP. 245.

(23) Ibid. P. 255.

(24) Frederic Pearsom, "Iinteraction in an International Political Subsyste: The Middle East 1963 - 64" in: Walter Isard & Jullan Wolpert, The Middle East: Some Basic Issues and Alternative. 1972. pp 73 - 99.

(25) Ibid. p 75

الفصل الأول: إدارك صانع قرار السلوك المصـــرى بمفـــاهيم نموذج

التحليل الفصل الثانى: معالم النظام الإقليمى العربى.

الفصل الثالث: الصراع بين شـــروط المفـــهوم ومقتضيــات الفاعلية.

الفصل الأول

إدراك صانع قرار السلوك المصرى بمفاهيم نموذج التحليل

- المصلحة القومية.
- الدور القومى.
- النظام الأقليمى.

مـــدخل:

يقوم هذا الفصل بدراسة إدراك صـــانع قـــرار السياســـة الخارجيـــة المصرية تجاه العالم العربى، وقد انتهى الباحث من الفصل التمهيدى إلى أن التخلف المؤسسى في العالم الثالث وفى العالم العربى موضـــوع الدراســـة، يؤدى في الحقيقة إلى تحوّل دراسة مؤسسات صنع القرار سواء من حيـــث الإدراك أو الحركة، إلى دراسة لنسق معتقدات الرئيـــس أو الزعيـــم وإلـــى دراسة لسلوك الدولة بصفة عامة التى يعبر عنها هذا الزعيم، بصفة مطلعـــة وشاملة وبناء على ذلك فسوف يركز البحث على دارسة نســـق المعتقـــدات للرئيس جمال عبد الناصر الذى تولى مقاليد الحكـــم فـــي مصـــر بصـــورة مباشرة من عام ١٩٥٤ حتى عام ١٩٧٠ وهو تاريخ وفاته، ودراسة نســـق المعتقدات للرئيس محمد أنور السادات الذى تولى الحكم بصـــورة مباشـــرة ورسمية في نوفمبر عام ١٩٧٠ حتى نوفمبر عام ١٩٧٧ وهو نهاية الفـــترة الخاضعة للبحث.

وفى مجال دراسة الإدراك، هناك العديد من الدراسات التى أوضحـت أهمية ووظيفة العلاقة بين نسق المعتقدات المدركة وصنع القرار[1]. فصـــانع القرار يتصرف بناء على تصوره للموقف وليس بنـــاء علـــى موضوعيـــة الحقيقة، وقد أجمعت هذه الدراسات علـــى أن نســـق المعتقـــدات ــ بنـــاءً ومحتوىً ــ يلعب دوراً تكامليا مع العملية المدركة، بالإضافة إلى أنه مـــن المشاكل التى عنيت بالدراسة داخل حدود نطـــاق العلاقـــات بيـــن نظـــام المعتقدات ــ الإدراك ــ صنع القرار ــ هى مشكلة التصـــورات الغالبيـــة Stereotypes للصورة القومية، كعنصر ذى أهمية فـــي ديناميكيـــة النظـــام الدولية، والعلاقة بين الصورة القومية والصراع الدولـــى فصـــانع القـــرار، يتصرف بناء على تعريفاته للموقف وعلى إدراكـــات الآخريـــن بالإضافـــة لإدراكه.

وسوف يدرس البحث، كيف يشكل إدراك المفاهيم الثلاثة السابقة لـدى كل من الزعيمين نسقاً إدراكياً وذلك عبر خطوتين:

الخطوة الأولى: ما كان وما هو كائن وماذا سوف يكون؟ وهـــو مـــا يتعلق بالوقائع.

الخطوة الثانية: تصور ماذا يجب أن يكون؟ وهو ما يتعلق بالقيم.

وعلى ذلك فسوف ينقسم إلى مبحثين أولهما خاص بإدراك الرئيس عبد الناصر والثانى خاص بإدراك الرئيس السادات.

والفرضية الأساسية التي يقوم عليها هذا الفصل:

أن إدارك المصلحة القومية المتمثلة في المكانة لمصر والتى موضوعها الدور، أدى إلى صياغة إدراك القيادة السياسية المصرية للنظام الإقليمى.

ويعتمد الباحث هنا على المجموعات الكاملة لخطب الرئيس عبد الناصر والخطب الكاملة للرئيس السادات، الصادرة من مصلحة الاستعلامات المصرية، بمناسبة عيد الثورة الخامس والعشرين، بالإضافة إلى المواثيق الأساسية للدولة خلال فترة الدراسة. بالإضافة إلى المجموعة الكاملة لخطب عبد الناصر، خلال سنوات ١٩٦٧ ـــ ١٩٧٠، الصادرة من مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

المبحث الأول

إدراك الرئيس جمال عبد الناصر ١٩٥٤ ــ ١٩٧٠

يتناول هذا البحث موقف الرئيس جمال عبد الناصر خلال فترة رئاسته لجمهورية مصر العربية (الجمهورية العربية المتحدة سابقا) من قضايا المصلحة القومية التى صنعها نيو شترالين، ومن أنماط الدور كما نمطها ك. هولستى. ثم يوضح كيف أثر ذلك على إدراك النظام الإقليمي من حيث وحدته التفاعلية.

١: الموقف من قضايا المصلحة

أ ــ الدفاع عن أرض الوطن

كان عبد الناصر رجلاً عكسريا، نشأ في ظل التقاليد والقيم العسكرية، التى تجعل من مهمة الدفاع عن أرض الوطن، واحدة من الوظائف الأساسية لعمل ووظيفة الجيش، فلم تكن من وظائف الجيش في ظل الحكم البرلمانى السابق لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وظائف اجتماعية ــ سياسية، بل لم يكن يسمح وفقا لقواعد اللعبة البرلمانية، أن يكون وزير الحربية، رجلا عسكريا، بل من رجال حزب الأغلبية، أو من رجال الحزب الحاكم. وعندما قام الجيش في ٢٣ يوليو ١٩٥٢، بحركته الثورية ضد سلطة الملك، سرى الاعتقاد إنه بناء على طول تمرنه الاحترافى على القتال، فلن تكون ترجمة لذلك عندما يوجد في السلطة السياسية ويسيطر عليها سوى أن يكون هناك حكم عسكرى.

وكان ذلك أول تحديات عبد الناصر، في شرح فكرته المتضمنة عنصرين، أولهما أن الجيش في حركته جاء معبراً عن الشعب الرافض للنظام السابق. ثانيهما أنه سوف لا يكون هناك حكم عسكرى على نمط

الحكومات العسكرية في أمريكا اللاتينية، فيقول في بدايات الثورة،" قمنا من أجل الحرية، إننا قمنا لتحرير هذه النفوس والقلوب، هذه الثورة قامت من أجلكم، لا من أجل الديكتاتورية ولا الحكم العسكرى، ولكن قام الحكم العسكرى، من أجل القضاء على الديمقراطية الزائفة ديمقراطيات الأحزاب، وهى الدكتاتورية المقنعة، إننا ماضون في طريقنا حتى نهاية الفترة القادمة وحتى نتحكم في عقولنا وأنفسنا، ولن نكون ألعوبة في أيدى الأحزاب، وإذا استطعنا أن ننزع من قلوبنا الحقد والكراهية ونصبح متعاونين تجمع بيننا الأهداف وننظر إلى الأمام، إلى المستقبل والماضى، نكون قد تمكنا من أن نضع الحجر الأول للحياة الحرة الكريمة للشعب وأبنائه وليس للقلة. حياة ديمقراطية تعبر عن أغراضكم وآمالكم لا تعبر عن الإقطاع والاستغلال، ولكن تعبر عن إرادة الشعب.. أنتم أيها الزراع والعمال والمواطنون من الطبقة الكادحة التى لم تتخلص من الاستعباد والفساد والظلم الاجتماعى، لأن الأحزاب كانت عونا علىالاستعمار والفرقة، وقد تخلصنا من الظلم السياسى والاجتماعى" [٢].

وهو هنا، يصوغ إطاراً مرجعياً جديداً لتحديد وظائف الجيش في المرحلة المقبلة، حيث يدعو إلى أن يكون الجيش أداة الشعب وطليعته لبناء الحياة الحرة الكريمة، وليس كما كان أداة الحكم في تحقيق الاستقرار الداخلى وفرض النظام.

وكانت فلسطين وحرب فلسطين والأسلحة الفاسدة، الشرارة التى دفعت الضباط للعمل ضد نظام ما قبل الثورة، مما أدى إلى بناء قناعة لدى جمال عبد الناصر بأن الطريق إلى فلسطين يمر عبر القاهرة، والقاهرة قد تحررت، فالطريق قد ابتدأ إلى فلسطين، ويعبر عبد الناصر عن تلك الفكرة فيقول:

"في يناير ١٩٥٦، لن تكون في مصر أحزاب، بل سيقوم برلمان قومى يعمل للوطن، وأغلبية لا تعمل لرأس المال أو الإقطاع أو تحت توجيه أية قوة خارجية شرقية كانت أو غربية، ولكنه سيعمل لمصر ولمصر وحدها. سيكون هناك جيش وطنى لحماية هذا الوطن لا لحماية حكم أو حكام؛ لأنكم أنتم حينما قمتم بهذه الثورة قمتم لتحقيق أهدافها ولتثبيت هذه الأهداف، أقول لكم وأقول لأهل مصر جميعاً، إن الجيش الذى كنا نتمناه في ٢٣ يوليو جيش وطنى لحماية هذا الوطن ولحماية حدوده. إن

هذا الجيش لن يحمى الحكم أو الأفراد، ولكنه سيحمى المبادئ، مبادئ هـــذه الثورة ومثلها العليا التى قامت بها من أجل الشعب .... وإننا حينما نقول إننا سنحمى ما حصلنا عليه في داخل الوطن يوم ٢٣ يوليو، فنحن نفهم ما نقـول سنحمى حدوده وأرضه، وحينما أقول لكم هذا، وأذكر كما تذكرون أن قـــادة إسرائيل قالوا موجهين كلامهم لمصر، هنـــا إســـرائيل وإن جيـــش الدفـــاع يتحدى، وأنا لن أرد عليهم، بل أقول لهم إنه يوجد اليوم هنا في مصر جيـش وطنى قوى سأترك له الرد على إسرائيل"[٣].

ويعبر عن تلك الفكرة في عبارات أكثر صراحة وتحديداً بقوله "هـــذا أول عيد نحتفل به ونحن في طريقنا إلى ممارسة حياة ديمقراطيـــة ســـليمة، هذا أول عيد نحتفل به ومحاولتنا لخلق مجتمع اشتراكى، قوى يقـــوم علـــى الحب والتعاون بين طبقات الأمة ماضية فـــي طريقـــها" [٤] وبقولـــه عـــن صراحته "إننا كما قلت آنفا: لن نضلل ولن نخادع لقد هزمنا فـــي فلســـطين وجرحنا في فلسطين ولن نهزم مرة أخرى ولن نجرح مرة أخرى" [٥].

هكذا يحدد عبد الناصر، وظيفة الجيش في عهد الثورة، فـــي الدفـــاع عن أرض الوطن وحدوده، وفي الدفاع عن المجتمع ومبادئه.

وبالنسبة للوظيفة الأولى، الدفاع عن الوطن وحدوده، فعبـــد النـــاصر يعطى مضمون هذه الوظيفة في رد العدوان أو القدرة عليه فيقـول "..... إن المشاكل يجب أن تحل باستخدام القوة الأخلاقية أما القوة المسلحة، فيجب ألا تستخدم إلا لرد العدوان" [٦].

ولكى يكون قادراً على الدفاع عن أرض الوطن وحدوده، فلا بد مـــن التسليح، وتعتبر مسألة تسليح الجيش المصرى من العوامـــل الهامـــة التـــى أثرت في صياغة دوافع السلوك المصرى تجاه القـــوى العالميـــة الكـــبرى. فيقول عبد الناصر شارحاً لماذا التسليح؟

"أقول لكم إننا حاولنا طوال السنوات الثلاث الماضية أن نسلح الجيـــش بأسلحة ثقيلة بكل وسيلة من الوســـائل، لا بغـــرض العـــدوان ولا بغـــرض الاعتداء ولا بغرض الحرب ولكن بغرض الدفاع، بغرض الأمن، بغـــرض السلام... لم نكن نقصد أبداً أن نقوى هذا الجيش للعدوان، أو أن نقوى هـــذا الجيش للحروب، ولكن الجيش الذى هو سياج هذا الوطن، ولكـــن الجيـــش الذى هو حامى هذا الوطن، يقف على أهبة الاستعداد ليدافع عـــن شـــرف الوطن، هذا هو غرضنا، وهذا هو هدفنا، وقد كنا ننادى بذلك طوال الســـنين

الثلاث الماضية" [٧] ويدلل على قوله بالحاجة للسـلاح للدفـاع فقـط ورد العدوان بقوله "وفى أوائل هذا العام كنا في أشد الحاجة إلى الأسلحة، وفـى يوم ٢٨ فبراير ١٩٥٥ اعتدتإسرائيل على غزة اعتداءً متعمداً وصفته الأمـم المتحدة بأنه أعتداء وحشى مدبر وقتل هذا الأعتـداء ٢٩ مـن المصريين والفلسطنين، وتلاه سلسلة من الاعتداءات، لم تكن مجرد أحداث عابرة، بـل عمليات حربية مدروسة ومدبرة، ما لبثت أن أصبحت مصر مهددة، وبـات خطرها يزداد، وقد عرف الكافة أننا محتاجون حقـا إلـى أسـلحة للدفـاع فقط."[٨]

ومن المتعارف عليه، بأن عملية التسليح تعتبر من أفضـل الوسـائل لتمكين نفوذ الدولة المصدرة على الدولة المستوردة، فيقـول عـن صفقـة الأسلحة التشيكية "فلما قبلت حكومة تشيكوسلوفاكيا أن تبيع لنا أسلحة وعتاداً على هذا الأساس (المقايضة) قبلنا، ولم تكن هذه الاتفاقية إلا صفقة تجاريـة فقط، لا تمت إلى السياسة بأى صلة". [٩] ويقول في موضع آخر عن نفـس الصفقة "إن سياستنا واضحة المعالم، فكل ما نبغيه تـأمين دفاعنـا بشـراء حاجاتنا دون أى ارتباط أو قيود سياسية قد تؤثر في سياستنا الاسـتقلالية"[١٠] وقد ارتبطت مسألة التسليح، بمسألة التوازن بين أطراف الصراع العربى ـ الإسرائيلى: فيقول عبد الناصر عن فكرة التوازن التى يروج لـها الغـرب ويعتبر الصفقة التشيكية لتسليح الجيش المصرى إخلالاً لهذا التوازن "هـذا يا إخوانى هو التوازن كما يفهمونه، وهذا هو السلام، كما يفهمونه، التـوازن هو أن تسلح إسرائيل ويمنع السلاح عن مصر وعن العرب، التوازن هو أن تقول صحفهم إن جيش إسرائيل يستطيع أن يهزم الجيوش العربية مجتمعـه. التوازن هو أن تقول صحفهم سواء في أمريكا أو في إنجلـترا إن إسـرائيل تستطيع أن تحشد في الميدان ٢٥٠ ألف جندى أكثر مما تستطيع الجيـوش العربية جميعاً أن تحشد، التوازن هو أن تقول صحف أمريكا، وهى تشـعر بهذا الافتخار والزهو، إن جيش إسرائيل عنده الكثير من العدد وعنده الكثير من العتاد وعنده الكثير من السلاح" [١١].

ويستخلص عبد الناصر، من ذلك الإدراك نتيجة هامة في قوله "هـذه يا أخوانى هى أسطورة السلام في الشرق الأوسط، وهذه يا إخوانـى هـى أسطورة توازن القوى، أن هذا لا يعنى إلا شيئاً واحداً نفهمه نحن ويفهمـه العرب جميعاً إنهم يريدون أن نكون ضعفاء، أن نكون مستضعفين، لقد كنـا

نشعر في الماضى أننا أغنياء بالرجال وأغنياء بالتضحية وأغنياء بـــالنفوس وأغنياء بالإيمان، ولكننا كنا نسهر بالضعف في السلاح، وأنـــا أقــول لكــم اليوم، بل أنا أحس معكم اليوم يا أخوانى أننـــا أغنيـــاء بالرجـــال وأغنيـــاء بالإيمان وأغنياء بالتضحية وأغنياء أيضاً بالسلاح، وبهذا تسير مصر قدمـــا إلى الأمام في خطتها. لا ضعف ولا خور بل تصميم وعزم حتـــى نســلح جيش مصر وحتى نتمكن جميعا أن ندافع عن حدود مصـــر، وحتـــى نـــرد العدوان بالعدوان، وحتى لا نسمح بالعدوان" (١٢).

أما بشأن الوظيفة الثانية، الدفاع عن المجتمع ومبادئه، فـــهذا يعنـــى الدفاع عن سياساته الداخلية والخارجية " تحيط بنا المؤامرات من كل جـانب الأطماع الدولية، الأربعة الكبار، غير ممكن أن يترك الأربعة الكبار مصـر، عندنا الدول التى تريد النفوذ والسلطة والسلطان، الدول حملت القنابل الذرية والهيدروجينية، كيف ترضى بأن تكون مصر دولة مستقلة الشخصية، تقــول لا إذا أرادت أن تقول لا، وتقول نعم أذا أرادت أن تقول نعم. نحـــن اليـــوم دولة مستقلة الشخصية الذى نريد أن نوافق عليه، والذى لا نريده نرفضـــه، ليست هناك دولة أجنبية تستطيع أن توجهنا بأية وسيلة من الوســـائل وبأيـــة طريقة من الطرائق" (١٣).

ويوضح عبد الناصر كيف يقوم الجيش بـــهذه الوظيفـــة ومضمونـــها بقوله: "فالجيش اليوم في هذا الوقت، بل في هذه الفترة الحاسمة في تـــاريخ مصر وفى هذه الفترة الحاسمة من تاريخ العالم، هذا الجيـــش يحمـــل هـــذا الوقت الواجب الضخم وهذا الواجب الصعب، هذا الواجب الذى يتمثل فـــي الدفاع عن الوطن ضد أى عدوان خارجي والدفاع عن الوطن ضد التحكـــم والسيطرة وضد التدخل الأجنبى. وعلى هذا فإننا في صفوف الجيش نشـــعر جيداً بهذه المسئولية وبهذا الواجب، ونشعر أيضاً أن علـــى حـــدود مصـــر خلقت إسرائيل لتمثل العدوان الخارجى ولتمثل الضغط الأجنبى وإننا حينمـــا ننظر إلى حدودنا الشرقية وإلى أشقائنا العرب وننظـــر إلىإســـرائيل التـــى قامت نتيجة التآمر الدولى ضد قوميتنا، حين ننظر إلى هذا يجب أن نعمـــل دائما على أن ندعم وقتنا حتى نحمى قوميتنا ونحمى حدودنا ووطننا. واليـوم إذا كانت إسرائيل تمثل العدوان الخارجى وتمثل الضغط الأجنبى فإن وجـــود إسرائيل التى خلقت في هذه المنطقة لفرض السيطرة عليها ولفرض إيجـــاد نوع من أنواع التوتر فيها، وفى وجودإسرائيل يتمثل الخطـــران، العـــدوان

والسيطرة وخطر التدخل الأجنبى والتهديد، ولهذا فنحن اليوم إذ نعبر عن إرادة مصر، ونعبر عن إرادة جيش مصر؛ فإننا نعلن أن جيش مصر سيسير قدماً إلى الأمام في سبيل تحقيق الرسالة التى قام من أجلها في ٢٣ يوليو، هذه الرسالة هى خلق مصر القوية المستقلة في الداخل والمستقلة في الخارج مصر التى تقرر سياستها من وحى ضميرها، لأمن ضمير الأجنبى ولا من ضمير أعوانه، مصر التى قررت في ٢٣ يوليو أن تكون لها شخصية مستقلة وأن يكون لها كيان مستقل" (١٤).

هذا الاستقلال الذى صاغ إلى جانب عوامل أخرى نظرية الخطر في فكر عبد الناصر، فالعدو في فكر عبد الناصر وخاصة في مراحله الفكرية المتأخرة، تتكون منحياته من ثلاثة أعداء الصهيونية والإمبريالية والثورة المضادة التى تتمثل في الرجعية والرأسمالية الاحتكارية فيقول "هناك الأعداء الثلاثة للثورة يناوشون ويقومون بالغارات على حدود العمل الوطنى بكل الأساليب. يريدون تشتيت جهده ثم التقدم بعد ذلك إلى تحطيمه. العدو الأول: هوالاستعمار، حربه علينا ضارية لا تتوقف ولا تهدأ، العدو الثانى: هوإسرائيل والصهيونية العالمية، العدو الثالث: هو الرجعية العربية التى شنت على الثورة أخطر هجوم" (١٥).

ويلاحظ فى العبارة الصياغة العسكرية لها، فالعدو "يغير" على "حدود" العمل الوطنى، مهمته الأولى إحداث "أضطراب" لتشتيت جهده ثم "التقدم" بعد ذلك إلى تحطيمه وعلى ذلك، فالحرب على ثلاث "جبهات" كما ظل ينادى عبد الناصر، فالعمل الوطنى يجب أن يكون بناء على ذلك على هذه الجبهات.

وهذا ما دفع عبد الناصر إلى أن يطلق على إدارات الجيش المختلفة في كافة المجالات شئون مصر الداخلية الامر الذى بلغ ذروته في صدور قانون الشركة العسكرية تحت شعار النضال ضد الثورة المضادة، والذى بلغ ذروته أيضا في إنشاء لجنة لتصفية الإقطاع برئاسة المشير عامر القائد العام للقوات المسلحة المصرية.

وإلى جانب هاتين الوظيفتين اللتين تجسدان مهمة الدفاع عن الوطن وحدوده وجدت وظيفتان آخريان للجيش فىعهد عبد الناصر، أدت إليهما تطورات الأحداث، أولاهما دور الجيش في العمل الحدودى وثانيتهما دور الجيش في تحرير البلاد العربية.

فبالنسبة لوظيفة الجيش في العمل الحدودى، فعبد الناصر منذ البداية توجد لديه فكرة أساسيات تلك الوظيفة، فهو يتحدث عن تفتح وعيه القومى نتيجة لحربه في فلسطين، عندما وجدت الجندى العراقى يحارب بجوار السورى بجوار المصرى، وسهولة الالتقاء بينهم جميعا، وأن الهزيمة في فلسطين لم تكن عسكرية بل سياسية في المقام الأول. وعندما تحققت الوحدة المصرية ــ السورية في ١٩٥٨، نتيجة للاتفاق بين القيادتين في البلدين ذوى الأصول العسكرية، فيقول عبد الناصر موضحاً العلاقة بين الجيش والدعوة القومية الوحدوية عند حديثه لرجال الجيش بالإقليم الشمالى بعد الوحدة "أرى فيكم هذا الأمل، الذى عملنا من أجله طويلاً، ولكن حالت بيننا وبين تحقيقه قوى الغدر والعدوان. أرى فيكم هذا الأمل الذى تحقق وأصبح حقيقة واقعة رغم قوى الغدر والعدوان. أرى فيكم أنتم رجال القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة هذا الأمل الذى تحقق، أرى فيكم هذا الأمل الذى تحقق بكفاحكم وحدكم أنتم الأمة العربية، أرى فيكم الأمل الذى تحقق بكفاحكم رغما عن قوىالاستعمار، ورغما عن الصهيونية ورغما عن أعوان الاستعمار"(١٦).

هكذا، تعتبر النظرة الوحدوية في استراتيجية مصر، كتطوير الهجوم الدفاعى على الأعداء الثلاثة، فيقول عبد الناصر محدثا الضباط " في هذا الوقت، أقول إنكم سند الشعب، فأنتم الطليعة التى تمثل قوة هذا الشعب، وهو يرى فيكم أول موجة من موجهات الدفاع على أن يكون الشعب دائما مكملا لباقى الموجات... حتى ندعم القومية العربية ونرسى قواعد العدالة والمساواة"(١٧).

وهذه الوظيفة الوحدوية ليست في إدراك عبد الناصر منفصلة عن الإطار المرجعى العام لتحرير وظائف الجيش في عهد الثورة، فهى نتاج مأساة فلسطين من ناحية ونتاج اعتبار الجيش أداة في يد الشعب من ناحية أخرى، فيقول عبد الناصر "إننا نعلم ــ أيها الإخوة الجنود ــ مأساة سنة ١٩٤٨، وإننا نعرف معرفة اليقين، أن الخونة العرب كانوا ضد العرب ومع الصهيونية وتحت أوامرالاستعمار، وإنالاستعمار الذى أقام بين القومية العربية، القومية الصهيونية... فحدثت المأساة عام ١٩٤٨، وهزم العرب هذه الهزيمة المفتعلة، التى كان سببها الرئيسى ليس إلا الخيانة والغدر وأخذ الأوامر من الاستعمار، الذى كان يعمل لتثبيت الصهيونية العالمية" (١٨).

أما بالنسبة للوظيفة الرابعة في نسق وظائف الجيش بعد الثورة فهى دور الجيش في تحرير البلاد العربية، والتحرير هنا يأخذ معنيين أولهما، المساعدة على طرد المستعمر وقد تجسد في حرب الجزائر، ومساعدة تونس بالسلاح، وثانيهما المساندة العسكرية للثورة في البلاد العربية ضد الرجعية وقوى الثورة المضادة. فيقول عبد الناصر بالنسبة للأولى "إن مصر أبلغت تونس أنها على استعداد لتزويد الجيش التونسى بأية أسلحة يحتاج إليها". [19] أما بالنسبة للثانية فيقول عبد الناصر بمناسبة الحديث عن اليمن " معركتنا في اليمن النهارده تأييد للشعب اليمنى هى تثبيت لاستقلالنا، هى تدعيم لانتصاراتنا، هى تثبيت لانتصارات الأمة العربية كلها، هى دفع للأمة العربية كلها حتى ترفع عن رأسها السيطرة القديمة ومناطق النفوذ وحتى تتجه إلى مستقبل خاص لها من إرادتها ومن نفسها وروحها مستقبل تشعر فيه أنها تحررت وحررت قوتها الذاتية، وبهذا نشعر أننا نزداد قوة" [20].

وهذه الوظائف الأربع، مرتبطة وناتجة من الإطار المرجعى السابق ذكره، وكانت القيادة السياسية المصرية تؤمن بها، ولذا فإنها استمرت طوال حكم عبد الناصر حتى سبتمبر ١٩٧٠، وهناك مؤشرات إدراكية على استمرار تلك الوظائف الثلاث الأخرى، بل هناك أيضا مؤشرات حركية.

ب ـ الرفاهية الاقتصادية

تأخذ الرفاهية الاقتصادية عند عبد الناصر معنى محدداً وهو القدرة المتاحة للمواطنين بمختلف فئاتهم على أن يعيشوا ويتطوروا بطريقة كريمة.

وهذا المعنى ظل يحكم سياسات عبد الناصر وتجاربه في المجال الاجتماعى ـ الاقتصادى، بمعنى أنه لم تكن هناك فرضيات نظرية سابقة له، بل كانت هناك مجموعة من الأمانى العظيمة التى تدور حول معنى الحياة الكريمة، فيقول عبد الناصر في أوائل سنوات الثورة، عبارة بالغة الدلالة على ذلك "إن جوع الجماهير وعريها، إن ذخائر أراضينا وإمكانياتها. إن دواعى الحياة ومقتضياتها، كل هذه تهيب بنا وتدعونا لأن ننهض كما نهض غيرنا، وأن نشيد نهضتنا على أسس سليمة أننا لا نبغى فقط نهضة عمرانية أو صناعية أو عسكرية، ولكننا نبغى نهضة بشرية" [21].

وشكل هذا الإدراك للرفاهية الاقتصادية، معناها كعنصر من عناصر المصلحة القومية، فأدى ذلك عبر التجربة الطويلة وخلالها، إلى أن يكون هناك ـــ في فكر عبد الناصر ـــ مثلث يحكم هذه المسألة عند التعامل معها، كمصلحة قومية، ويتكون هذا المثلث من ثلاثة أضلاع، أولهما العلاقة بين التخلف والاستعمار، وثانيهما العلاقة بين التنمية والاستقلال، وثالثهما قاعدة المثلث بين العدالة الاجتماعية ونظرية العدو.

أولا، العلاقة بين التخلف والاستعمار: يرى عبد الناصر أن التخلف الذى كانت تعانى منه مصر، سببه الأساسي بل الأول والأخير، هو الاستعمار والتخلف عند عبد الناصر له أشكال ثلاثة، اقتصادية ـــ اجتماعية ـــ سياسية، وأيضا الاستعمار له أشكاله الثلاثة، القوى الأجنبية ـــ الاحتكارات ـــ القوى العميلة للاستعمار، ويحمل عبد الناصر هذه العلاقة في قوله "ما من شعب تراكمت عليه آثار الماضى وتبعاته، بل وعقده النفسية مثل شعبنا، ما من شعب تآمر عليه المحتلون الغرباء، ومشوا بالجبروت والطغيان عليه، مثل شعبنا، ما من شعب وقع فريسة للاستغلال والتضليل والتغرير مثل شعبنا"[٢٢].

فبالنسبة للتخلف الاقتصادى فهو يأخذ عند عبد الناصر أشكالا معينة، مثل عدم عدالة التوزيع وانخفاض معدل النمو والدخل والتخلف الزراعي والصناعي، وكان الاستعمار بأشكاله الثلاثة هو السبب والنتيجة في نفس الوقت، ويوضح تلك العلاقة في أقواله كالتالى:

"كان الفائض الذى يتبقى في البلاد من فتات ما ترك الاستعمار، لا يترك للشعب وإنما يترك معظمه، الذين يخدمون الاستعمار من غير أبناء البلاد، أو الذين خانوا شعبهم من أبناء البلاد، وباعوا أمانيه الوطنية لعدوه مقابل اقتسام الجزء التافه من الغنائم" [٢٣].

"وكانت النتيجة أن الغالبية الساحقة أرغمت على الحياة تحت حد متوسط الدخل القومى بكثير، فقد كانت النتيجة الطبيعية لذلك أن القلة التى تنزف معظم الثروة الوطنية هى التى حكمت، وهى التى أمسكت بزمام القوة"[٢٤].

"المصالح الأجنبية، شركة قناة السويس، شركات الأراضى، البنوك، شركات التأمين والتجارة الخارجية، التى كانت تعتقد أنها قوية في هذا البلد ولايمكن له أنه يزحزحها، راحت فين؟ كلها بغير استثناء جرى تأميمها،

إتأممت، بقيت ملك الشعب، مابقتش ملك للأجانب، عادت إلى الشعب الـــذى انتزعت منه، عادت إلى خدمته" (٢٥).

"كانت المشروعات مثل كده تتجه للمشروعات الاستهلاكية، النـــاس اللى بيستهلكوا فعلا، وماكانتش الرأسمالى بيحس بمشكلة البطالة أو بمشـــكلة التطوير. لكن أحنا مشكلتنا كانت أيه؟ إحنـــا مشـــكلتنا، اللـــى مـــابيقدرش يستهلكوا، الناس اللى مابيدخلهمش دخل، اللى مابيقدروش يستهلكوا اللى مـــا بيقدروش يجدوا المال اللى يشتروا بيه حاجاتهم" (٢٦).

أما بالنسبة للتخلفالاجتماعى فهو يأخذ عند عبد الناصر ثلاثة أشـــكال هى: التفاوت الرهيب بين الطبقات، والتفاوت الرهيب في توزيـــع الثـــورة، والتفاوت في توزيع الدخل، وكان الاستعمار بأشكاله الثلاثـــة هـــو الســـبب والنتيجة في نفس الوقت وتوضح تلك العلاقة أقواله كالتالى:

"إن هذا المجتمع إلى جانب ركوده كان يعيش في حالة خلل محـــزن، بتأثير التفاوت بين الطبقات، ويكفى أن نذكر أن نصـــف فـــي المائـــة مـــن السكان في هذا المجتمع، كان يحصلون على نصف دخله القومى كله، ولقـــد قلت السكان ولم أقل المواطنين، لأن الواقع المر كـــان يشـــهد أن الطبقـــة الممتازة التى تستطيع لنفسها نصف الدخل الوطنى كله، كانت خليطـــا مـــن العناصر الأجنبية تسكن في مصر بعض وقتها ولكنـــها لا تعيـــش الحيـــاة المصرية" (٢٧).

"كانت مئات الألوف من الأفدنة، ملك لأفراد معدودين، بـــل ملاييـــن الأفدنة ملك لأفراد معدودين، وكان فيه أفراد بيملكوا عشرات الألوف مـــن الأفدنة أو مئات الألوف من الأفدنة، كان رأس المال المستغل بيتكلم، وكانت العملية سهلة جداً، الرأسمالى المستغل يستطيع إنه بيرشى الحكـــام، وبـــهذا يقدر يستغل العمال" (٢٨).

"إن هذه الطبقة الرجعية المستغلة، إنما وصلت إلى مراكز القوة التـــى استطاعت منها مباشرة استغلالها للجماهير، تحت ظروف معركة الحريـــة الاجتماعية كانت الطبقة الرجعية هى الحليف الطبيعى للاستعمار الذى كنـــا نحارب الاحتلال الاستعمارى وهى في رعايته وحماه" (٢٩).

"الدخل القومى في الصناعة، ٣٢% منه أجور للعمال، و٦٨% أربـــاح أصحاب العمل، طبعاً إن دل هذا على شـــئ فإنمـــا يـــدل علـــى تنـــاقض اجتماعى"(٣٠).

أما بالنسبة للتخلف السياسى فهو يأخذ عند عبد الناصر شكل السيطرة السياسية لحلف المصالح المتلاقية : الاحتلال والإقطاع ورأس المال، ويوضح عبد الناصر ذلك بقوله:

"كان الاحتلال البريطانى ينظر إلى القاهرة باستعلاء، يصم أذنيه عن نداءات الحرية المنبعثة من الشوارع، ويغمز بطرف عينه للقصور الحاكمة، مالكى الأرض وما عليها مطمئنا إلى ارتباطاتها به، وإن تظاهرت بمسايرة الشوارع الصاخبة بنداءات الحرية. كان حلف المصالح اقوى من أى ارتباط، وكانت هناك في الحكم وزارات تتوالى، تجئ الواحدة منها لتسد ثغرة ثم تذهب، بعد أن تنفتح عليها ثغرات، أبرزها عجز جميع الوزارات التى تولت الحكم في ذلك عن إقناع سلطات الاحتلال أن تقبل مبدأ المفاوضة معها، لإيجاد بديل يحل محل معاهدة ١٩٣٦، التى أسقطها الضغط الشعبى، الذى ما لبث أن تبدد بعد ذلك لعدم وجود القيادة القادرة على رسم الطريق بعد المرحلة الأولى، الأمر الذى أظهر بوضوح أن المشكلة لم تكن مجرد غياب القيادة الصالحة، ولكن ضعف إيمان القيادة القائمة على الأمور بالخطوة التى أرغمت عليها، بدليل أنها لم تتخذ إجراء تستعد به لما بعد الخطوة الأولى، كان الحكم يعيش أزمة في ذلك الوقت، تقطع كل ارتباط له بالواقع الفوار والمتحرك" (٣١).

"شعارات النضال كلها ضاعت، ضاعت في فوضى الصراع الحزبى العقيم الصراع الذى لم ينتج عنه شئ، وضيع كل مفهوم، وكل مدلول. لو نذكر هذه الأيام، كانت هناك كلمات عزيزة، الشعوب تضحى من أجلها بدمائها كالحرية والديمقراطية، هذه الشعارات كانت شعارات غالية، كانت شعارات عزيزة، وكان الشعب يكافح من أجلها، حرية تخلص من الاستعمار والسيطرة الأجنبية، التخلص من مناطق النفوذ" (٣٢).

ثانيا، العلاقة بين التنمية والاستغلال: فالتنمية تأخذ عند عبد الناصر، معنى تطوير قدرات النظام والوطن لتحقيق معنى الرفاهية الاقتصادية التى سبق الإشارة إليها، وهى بهذا المعنى لا تختلف في المضمون عن تعريف يندشترالين، الرفاهية الاقتصادية كعنصر من عناصر المصلحة القومية. والاستغلال له معنيان، الأول هو الاستغلال السياسى أى التحرر من الاستعمار التقليدى، والثانى هو عدم الخضوع للضغوط الدولية المختلفة أى من أحد أشكالها الاستعمار الجديد المتمثل في مناطق النفوذ وغيرها من

أشكال التدخل والتغلغل الأجنبي. ويطرح عبد الناصر إشكالية تلك العلاقـــة في قوله "إن شعوبنا لا تصنع بالاستقلال علما ونشيداً وصوتـــا فـــي عـــداد الأصوات في الأمم المتميزة فحسب، ولكنها تريد إلى جانب ذلك أن يكـــون للاستقلال مضمون اجتماعي يصون كرامة البشر، كما يصـــون الاســـتقلال كرامة أرضهم، كل واحد واجه هذا التحدى حين كـــان يظـــن أن أصعـــب الأوقات قد فاتت بالخلاص من الأجنبي، وكل منا بغير جدال وقف أمام هـــذا التحدى سأل نفسه والآن ماذا أفعل؟" (٣٣).

وهكذا، لكي يعبر عبد الناصرإدراكيا، تلك الأشـــكالية، تكـــوّن هـــذا النسق الإدراكي المتكـــامل، فالقضـــاء علـــى الاحتـــلال مقدمـــة للحريـــة الاجتماعية، والقضاء على تحالف الإقطاع ورأس المال جزء مـــن معركـــة الثورة الاجتماعية، ونجاح التنمية لا بد من اقترانها بعدالة التوزيع. وقد تـــم توضحي العنصرين الأوليين بشكل جانبي فيما سبق، وعلى ذلـــك فســـوف يركز البحث على عنصر نجاح التنمية واقترانه بعدالة التوزيع، فيقول عبـــد الناصر "لقد أدركنا بوضوح أن التنمية لابد أن تقترن بالتوزيع" (٣٤).

ومن معاني التنمية عند عبد الناصر في ضوء مفهومه للاستقلال، هو التصنيع الثقيل، بغرض توفير الأساسيات اللازمة لعدالة التوزيـــع، ومنـــها أيضا عمليات الادخار وعمليات تنمية الزراعة الأفقية، وكل ذلـــك بغـــرض تحقيق التراكم الأولى لرأس المال الذى يتيح قدرة أعلـــى للمجتمـــع وأفراده على الاستهلاك في المستقبل بطريقة عادلة مما أدى إلى تبني مفهوم التعبئـــة في المجال الاقتصادى والسياسي، وذلك تحقيقاً للـــتراكم الأولـــى لرأســـمال اقتصادى، وتحقيقا للالتفاف والتجمع والوحدة الجماهيريـــة خلـــف القيـــادة سياسيا. الأمر الذى يدفع مصر نحو توسيع مجال الاستقلال ضد الســـيطرة الأجنبية والتدخل الأجنبي، فيقول عبد الناصر:

"إن التعبئة الوطنية لكل الطبقات هي الوسيلة الوحيدة لترفع التطـــور في جميع مجالاته كل يوم، بل كل ساعة، من الفوارق بين الدول المتقدمـــة والدول المتخلفة، كذلك فإن وسائل المواصلات وتقدمها الخيالى وما ترتـــب على ذلك من الاتصال الفكرى المباشر على النطاق العالمي، مضافـــا إليـــه ضغط المبادئ المختلفة التى تسندها الدول الكبرى بالأشكال المختلفـــة مـــن فنون الحرب الباردة، ذلك كله يجعل السرعة في العمل أمرا يقل عن العمـــل ذاته،فقد أصبح لزاما علينا أن نعمل بسرعة مضاعفة لكى نعوض ما فـــات

من ناحية ولكى نلحق بهذا الذى تتفتح له آفاق المعرفة كل يوم مـــن ناحيــة أخرى"[٣٥].

ويجمل عبد الناصر في عبارتين بالغتى الدقة، سمات المجتمع النـــاتج من العلاقة بين التنمية والاستقلال. "عندما نقـــول ســنزيل الفـــوارق بيـــن الطبقات معناها أننا نغير البناء السياسى، ونغير البناء الاجتمـــاعى، ونغـــير البناء الاقتصادى، ولكن ليس معنى ذلك أننا نزيل الفوارق بيـــــن الأفـــراد. معنى هذا مثلا أننا نساوى في الأجور، كل واحد بيأخذ أجره وفقـــا لعملـــه ووفقا لكفاءته ووفقا لتجربته طبعا." [٣٦] وأيضــــا يقـــول "أســـاس التنظيـــم الاقتصادى هو إعادة توزيع وتوسيع قاعدة الثروة الوطنية، وهذا هو مـــليعبر عنه بالكفاية والعدل، الأساس هو تجميع المدخرات ووضع خطـــــة شـــاملة للإنتاج، الأساس الذى عبر عنه ميثاق العمل الوطنىالاجتماعى هو التطبيـــق الاشتراكى لتحقيق الحرية الاجتماعية، ونص الميثاق على ضرورة ســـيطرة الشعب على كل وسائل الإنتاج، وخلق قطاع عام قوى وقادر ويســـتطيع أن يقود التقدم، مع وجود قطاع خاص يشارك في تطبيق الخطة دون اســتغلال، هذه هى الأسس العامة" [٣٧].

ثالثا، العلاقة بين العدالة الاجتماعية ونظرية العدو: عندما قال عبــــد الناصر إن "تطورن االاقتصادى والاجتماعى لا توقفـــــه أى صدمـــة" [٣٨]، عندما قال ذلك بعد النكسة في ١٩٦٧، إنما كان يعبر عن مضمـــــون تلـــك العلاقة، فإن هذه العلاقة هى النتيجة الجدلية في فكر عبد الناصر للتفـــــاعل بين كلّ من العلاقة بين التخلف والاستعمار والعلاقة بين التنمية والاستقلال. وفى هذا الإطار المرجعى تم إدراك عدوان يونيو على سبيل المثال فيقـــول عبد الناصر" إذا سألنا أنفسنا إيه كان القصد الحقيقى لعملية العدوان المرتبـــة اللى تعرضنا لها أخيرا، إذا سألنا أنفسنا هذا السؤال، الـــرد يكـــون القصـــد الحقيقى كان القضاء على الثورة الاشتراكية الموجودة في مصر" [٣٩].

وتجاوز الصدمة في إدراك عبد الناصر يكون بمزيد مـــن التطـــور الاجتماعى الاقتصادى، فيقول عبد الناصر "هدفنا المباشر لا ينبغى أن يكون إزالة آثار العدوان فحسب، بل ينبغى أن يكون أيضا حماية نظامنا الثـــورى، وتعميق نظامنا الثورى" [٤٠].

ونظرية العدو عند عبد الناصر ازداد رسوخها النظرى بعد نكســــة ١٩٦٧، وهى العلاقة بين الاســـتعمار الإمبريـــالى والصهيونيـــة والثـــورة

المضادة، ولكن ما حدث بعد عام ١٩٦٧ هو إعادة ترتيب لمصادر الخطـــر والأعداء، فأصبحت الصهيونية وإسرائيل على قمة مصادر الخطر. ويـــأتى بعدها الاستعمار الإمبريالى، أما بشأن الثورة المضادة فعبد الناصر إدراكيـا، لم يتهادن معها، بل كان ذلك على مستوى الحركة التكتيكية.

وفى النهاية يحمل عبد الناصر تلك العلاقات التفاعلية بين الأضـــلاع الثلاثة لمثلث الرفاهية الاقتصادية كعنصر من عناصر المصلحة القوميـــة، في أواخر حياته بقوله في عام ١٩٧٠ "إن النضال شامل لأن الثورة شـاملة، إن المعركة ضد الاستعمار هى جزء من حربنا ضد التخلف، إن اســـتقلالنا الوطنى ليست له دعامة إلا قدرتنا الوطنية" (٤١).

ج- النظام العالمى المرغوب

كان عبد الناصر واحداً من شباب الجيل الذى شـــاهد كيــف رتبــت التوازانات والصراعات الدولية، زرع إسرائيل في المنطقة. كما أنـــه كـــان واحداً من شباب الجيل الذى تفتحت عينه على حرب عالمية، ونضج وعيـــه في ظل حرب عاملية أخرى، كما أنه كان واحداً من شـــباب الجيـــل الـــذى شاهد بزوغ النظام الدولى الجديد بقطبين: الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة والاتحاد السوفيتى، وانهيار العالم القديم بقواه التقليدية، بالإضافة إلى كونـــه رجلا عسكرياً، فقد كان يحمل تلك الخبرة التاريخية لحركة أحمـــد عرابـــى العسكرية، ونتائجها الدولية، كما كان يحمل الخـــبرة التاريخيـــة لأنســـحاب الجيش المصرى من السودان في ١٩٢١، كما كان لا يزال حياً فى ضمـــيره وقلبه ألم الهزيمة العسكرية في فلسطين والمناورات الدولية التـــى أحـــاطت بها. كل ذلك دفعه منذ البداية إلى أن يلقى بنظرة علـــى العـــالم الموجـــود، ويرجو ويعمل من أجل عالم جديد. ويعتـــبر النظـــام العـــالمى المرغـــوب كعنصر من عناصر المصلحة القومية عند عبد الناصر، لها مضمون واحـــد إلا وهو عالم خالٍ من الهيمنة، مما أدى إلى خلق وتكوين نسق إدراكى مـــن ثلاثة مفاهيم مترابطة : أولا، مفهوم القوة وسياسات السيطرة. ثانيا: مفـــهوم التبعية وسياسات التدخل. ثالثا: مفهوم التحرر وسياسات بنـــاء عـــالم مـــن المبادئ.

أولاً، مفهوم القوة وسياسات السيطرة: كان هذا المفهوم هو محـــرك عبد الناصر نحو النظرة الشاملة لأحداث العالم، فهو كرجل عسكرى يعـرف أن معيار القوة في العالم هو القوة العسكرية أولاً ثم القوة الاقتصادية. وقـــد

انطلق عبد الناصر في عبارة من أبلغ عباراته صفاءً في المعنى، يحدد هذا المفهوم فيقول "إن الاستعمار كما نفهمه، باعتباره سيطرة بلد على بلد آخر، واستغلاله بإرهاب القوة أو بالمعاهدات والامتيازات، لا تستطيع أن تعيش بغير الإرهاب، أصبح مهينا لعصرنا وسبباً لانفجارات خطيرة، لا يمكن وقفها أو تقليل تأثيرها بأية عمليات صناعية لا تقتلع الشر من جذوره، وتحت عنوان الاستعمار فإننا نضع فروعاً كثيرة: سياسية القمع المسلح، كما نرى في المستعمرات البرتغالية. نضع سياسة الاحلاف والقواعد العسكرية كما نرى في معظم قارات العالم، نضع سياسة الاستيلاء على أرض الشعوب وطردها بالقوة وبتأييد من الاستعمار. كما نرى في فلسطين، نضع سياسة التمييز والتفرقة إمعاناً في التخفى والتستر، لم تعد قادرة على أن ترغم الشعوب على الرضا بالسيطرة الأجنبية سياسية كانت أو عسكرية أو اقتصادية أو ثقافية" [٤٢].

ولأن مفهوم القوة تغير من مجرد قوة عسكرية وترسانة من الأسلحة إلى قوة اقتصادية ــ سياسية، فإن عبد الناصر كان واعياً إلى أنه رغم أن معنى المفهوم قد تغير إلا أن أساسه الفلسفى كما هو، ألا وهو السيطرة فيقول عبد الناصر "الاستعمار الجديد يحاول أن يحقق نفس الأهداف الاستقلالية للاستعمار القديم، بوسائل تبدو في مظهرها أكثر مسايرة لروح العصر، وفى هذا المجال أصبحت الأحلاف العسكرية موجهة إلى الجبهات الداخلية لشعوب تتطلع إلى الثورة على أوضاعها وتحقق آمالها. أكثر منها أدوات لمواجهة العدوان الخارجي، وكذلك جرى استغلال المعونات والتجارة وسياسة التكتلات الاقتصادية الاحتكارية لتكون ستاراً للسيطرة على موارد الشعوب واستنزافها لصالح المستغلين" [٤٣].

وهو يصنف الغزو الأمريكى لفيتنام بقوله " إن هناك تدهوراً في العلاقات الدولية يتمثل في العودة إلى سياسة القوة كما نرى الآن في فييتنام."[٤٤] وفى ظل هذا المفهوم تم تفسير عدوان ١٩٦٧ على مصر والبلاد العربية، فيقول عبد الناصر "إن الأمة العربية لم تستسلم، ولم تستطع إسرائيل أن تخضع البلاد العربية، ولم تستطع أمريكا، الولايات المتحدة الأمريكية أن تخضع الأمة العربية، لأن هذا فوق طاقة إسرائيل، وفوق طاقة الولايات المتحدة الأمريكية" [٤٥].

ثانيا، مفهوم التبعية وسياسات التدخل: يعتبر هذا المفهوم حجر الزاوية الذى يعتمد عليه موقف عبد الناصر الإدراكى ضد النظام الدولى بقواه الدولية الكبرى، فهو يفهم ويدرك مفهوم وسياسات السيطرة في ضوء مفهوم التبعية وسياسات التدخل، ويعتمد ذلك الفهم على تحليله لطبيعة العلاقات بين الدول، فهو يرى أن هناك دولا كبرى ودولا صغرى، وأن الدول الصغرى لا تمتلك الكثير من المقومات المادية اللازمة للاعتماد على الذات وخاصة في مجالى الأمن والاقتصاد، فإن هذا يدفعها إلى التبعية، مما يتيح للدول الكبرى قدرا عاليا من التدخل في شئون الدول الصغرى، ومن هنا جاء رفضه للاشتراك في الأحلاف أو عقد معاهدات دفاعية مع الدول الكبرى، فيقول عبد الناصر "كذلك ونحن دولة صغيرة لن نقف على قدم المساواة مع دولة كبرى وبين انبثاق هذا الدفاع والمعاهدات نفرق بين عقد معاهدة دفاع مع دولة كبرى وبين انبثاق هذا الدفاع من المنطقة نفسها، لأنه إذا ما انبثق الدفاع من المنطقة نفسها، فهو يخدم عندئذ مصالح جميع دول المنطقة دون فرض أى سيطرة من الخارج أما بالنسبة لاتحاد دول هذه المنطقة فليس هناك دولة بينها يمكن اعتبارها دولة كبيرة" (٤٦).

وهكذا يفرق عبد الناصر بين نمطين، الأول معاهدة دفاع مع دولة كبرى، حيث تكون تلك المعاهدة في الواقع ضد عدو الدولة الكبرى، فعلى ذلك تكون الدولة الصغرى هنا مجرد وكيل وتابعة، مما يتيح للدولة الكبرى التدخل في شئون الدولة الصغرى. والثانى معاهدات دفاع بين مجموعة من دول صغرى تشترك في منطقة واحدة، يجمعها عدو واحد حيث يرى أن هذا الشكل من التحالف ينبثق بالضرورة من ضرورات الأمن في المنطقة، وبالتالى فلن تكون هناك تبعية أو تدخل لأنه لا توجد بين هذه الدول دولة كبرى.

ويشرح عبد الناصر كيف ينطلق من هذا المفهوم في التعامل مع كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فيقول "فنحن نواجه ضغطا من الحكومة الأمريكية نتيجة تجميد أموالنا ولوضعها العقبات في طريق العلاقات التجارية بين البلدين، هذا جانب أما الجانب الآخر فهو أن علاقتنا مع الاتحاد السوفيتى منذ عام ١٩٥٤ إلى الآن كانت دائما تقوم على أسس من الإخلاص والصدق التامين، فكما سبق أن قلت نحن قوم دائموا الشك في الدول الكبرى،وهذا الدرس تعلمناه من تجاربنا، ولقد أخذنا الأسلحة من

الأتحاد السوفيتى ولكنه لم يحاول أن يستغل هذه الفرصة أى استغلال، لقد طلبنا الأسلحة فأعطاها لنا ثم طلبنا قطعا للغيار، تكفى لمدة خمس سنوات وتسلمنا ما طلبناه، بل وطلبنا أيضاً تصميمات هذه الذخيرة لكى ننتجها في مصانعنا فوافقوا على ذلك ووافونا بها، لهذا لا أعتقد أن الروس يضعون سياستهم لفرض خلق الفرص للتدخل والتغلغل، ولكنهم يضعونها على أساس إشعار الشعوب بأنهم مخلصون في علاقاتهم، ولقد كانوا مخلصين فعلا طيلة السنوات الثلاث الماضية" (٤٧).

وهذه العبارة صريحة وذات دلالة بالغة وخاصة في ضوء خبرة عبد الناصر في قضايا التسليح وعمليات فرض التبعية والنفوذ من خلال التسليح. ويمكن إعطاء هذه العبارة دلالتها في أنه اختلف مع السوفيت عندما حاولوا في مطلع الستينيات أن يتدخلوا في الشئون الداخلية لمصر وأن يهاجموا القومية العربية. ففي إدراك عبد الناصر تأخذ التبعية وسياسات التدخل أشكالاً إدراكية أخرى غير ذلك، منها على سبيل المثال الثورة المضادة أو أعوان الاستعمار، حيث يرى أن القضاء على الثورة المضادة وأعوان الاستعمار ليس فقط تأميناً للثورة والمجتمع الجديد، بل أيضاً قضاء على مسلك من مسالك التبعية التى تتيح التدخل. وهناك أيضاً دعوته إلى الحد من الاستيراد لحفظ الدخل القومى، حيث إن الاستيراد، بدرجة كبيرة، يؤدى في نهاية الأمر إلى تبعية الاقتصاد للغرب مما يتيح له التدخل عن طريق المضاربة. ولذلك فقد كان ينتهج في مجمل تجارته الخارجية وخاصة بالنسبة للمواد الأولية الخاصة لإقامة البناء التحتى اللازم للانطلاق اتفاقيات تقوم على المقايضة.

وفى النهاية، يمكن القول إن خبرة عبد الناصر وإدراكه لمفهوم القوة والسيطرة في ضوء مفهوم التبعية والتدخل، هى التى قادته إلى تبنى مفهوم التحرر وبناء عالم جديد، يشعر داخله بالأمان والمساواة.

ثالثا، مفهوم التحرر والسعى لبناء عالماً جديداً: وهذا العالم الجديد، يقوم على تحقيق السلام الدائم والحقيقى، الذى هو السلام القائم على العدل، ولتحقيق ذلك فلابد في البداية من أن ينهج منهج عدم الانحياز والحياد الإيجابى، حيث يشكل هذا خطوة في الطريق بالإضافة إلى نزع السلاح واحترام ميثاق الأمم المتحدة، وقبل كل ذلك اعتماد الدول الصغرى على نفسها وتكاملها ببعضها مع بعض.

ففى عبارة طويلة يشرح عبد الناصر معنى هذا السلام القائم على العدل فيقول (إن السلام ليس مجرد الامتناع عن استخدام القوة، وإنما هو أيضا وكنص المادة ٥٥ من ميثاق الأمم المتحدة وتهيئة دواعى الاستقرار والرفاهية والسلام لقيام علاقات سليمة ودية بين الأمم مبنية على احترام القاعدة التى تقضى بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها)، إن تحقيق الشروط والأحوال اللازمة للسلام هو أمر يهم جميع الدول ويعززه اشتراكها جميعا في المسئولية. إن السعى إلى تلافى استخدام القوة في العلاقات الدولية، لا يتحقق بمجرد الالتزام بإيجاد حل لكل مشكلة من المشاكل على حدة، وبمعزل عن غيرها، وإنما يتحقق بوجود مفهوم حقيقى للسلام يقيم بنيانه على العدل. إن العدل وحده يصنع السلام الدائم، أما القوة فقد تستطيع أن تفرض لبعض الوقت على موقف معين، ولكنها حتى في الأمر الواقع الذى تقيمه، أبعد ما تكون عن معنى السلام واستمراره. إن السلام لا يستقر إذا استند على تجميد الأوضاع الظالمة، وإن احترام الدول لالتزاماتها التعاهدية، معناه احترام المعاهدات الصحيحة التى عقدت بحرية وأختيار والتى لا تخالف ميثاق الأمم المتحدة، ومن ثم يجب أن يكون التزام الدول بتنفيذ تعهداتها مرتبطا بما ورد في المادة ١٠٣ من الميثاق التى تنص على أنه (إذا تعارضت الالتزامات التى يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة، وفقا لأحكام هذا الميثاق، مع أى التزام دولى آخر مرتبطون به فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق)" (٤٨).

من تلك العبارة، يمكن القول بأن عبد الناصر لم يكن يرى أن العالم الجديد معناه هدم العالم القديم، بل هو تطوير للعالم القائم، أى العمل على القضاء على العوامل الهدامة في هذا العالم القائم، وتنمية العوامل التى تدفع للاستقرار ومنها بل وأولها، بل الذى يحدد إطار هذه العوامل، ميثاق الأمم المتحدة.

والوسيلة إلى ذلك بالنسبة للدول الصغرى، هى التحرر من الهيمنة بكل صورها، ومن ناحية أخرى التعاون بين الدول الصغرى والدول المحبة للسلام فيما بينها، لإرساء قواعد النظام العالمى الجديد. ويطبق هذا التصور على أفريقيا فيقول "إن الدول الجديدة في أفريقيا التى قطعت شوطاً كبيراً في كفاحها الوطنى السياسى من أجل الحصول على الاستقلال، سوف تتجه الآن إلى ناحية التطوير، وهى تشعر أن الزمن يسبقها وأنها على هذا

الأساس مطالبة بجهود مضاعفة من أجل تحقيق أماني شعوبها في الرفاهية والسياسة غير المنحازة، هو طريقها الوحيد للحصول على وسائل العمل السريع من جميع المصادر" (٤٩).

ويوضح عبد الناصر كيف تصوغ مصر هذه الأهداف في سياستها فيقول "نؤكد مرة أخرى للعالم، أن سياستنا هي سياسة حرة مستقلة مبنية على الحياد الإيجابي وعدم الانحياز، وأننا نؤيد دعوة الحرية في كل مكان ونؤيد الشعوب التي تكافح من أجل حريتها، ومن أجل استقلالها.

إننا اليوم نعلن للعالم أجمع أننا نريد لهذا العالم السلام، ولكن لابد أن يكون سلاماً مبنيا على العدل، وإذا كانت الدول الكبرى تبحث نزع السلاح، فإننا نؤيد نزع السلاح، ولكننا نرى أيضاً أنه لابد من نزع الكراهية ونزع الحقد والشك والخوف" (٥٠).

وأيضا في قوله: "قد وقفنا معا نتعاون من أجل السلام ومن أجل التعايش السلمي وضد أخطار الرعب الذرى، وفي نضرة الثورة الوطنية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وفي تدعيم الأمم المتحدة، واحترام حقوق الإنسان، وفي الجهود المبذولة لوضع التعاون الاقتصادي الدولي والتجارة الدولية على أساس عادل وسليم وفي الدعوة والعمل المباشر إلى الامتناع عن أساليب القوة وشجب العدوان على الشعوب" (٥١).

وعندما أتت حرب ١٩٦٧ بالعدوان والاحتلال الإسرائيلي زاد رسوخ إيمان عبد الناصر بضرورة هذا العالم الجديد، وتم تفسير العدوان على أن قوى الاستعمار تحاول بذلك أن تعرقل نشاط القاهرة والعالم العربي في خلق هذا العالم.

د ـ الترويج للقيم

ولأن عبد الناصر كان زعيما شعبيا، ونظامه كان يعلن الثورة على الأعداء، فكان هناك نظام متكامل من الإدراك، قائم على إدراك ثلاث قيم تشكل طبيعة الشعب المصرى، وهى أولا الوعي، وثانيا النضال، وثالثا الثورة. هذا النسق قائم على إدراك المصالح الثلاث السابقة.

أولا الوعي: وتأخذ قيمة الوعى هنا أبعادها في إدراك عبد الناصر، في معانى الكرامة ونقل الخبرة والإحساس بالمعنى التاريخى للأحداث، وهذه المعانى الثلاثة لخصها عبد الناصر في قوله "ولكن عندنا قوة واحدة

حاربنا بها كل هذه المعارك هـو أنتـم الشـعب، الشـعب الـذى يتسـلح بالوعى"(٥٢).

فالكرامة تأخذ عند عبد الناصر معنـى رفـض التـهديد والضغـط والمساومات، فيقول" إن إحنا شعب يحافظ على كرامته، ويحـافظ علـى أن يكون شعباً مستقلاً، لا يقبل أى شروط، يجب أن نكون علـى اسـتعداد أن أحنا نعتمد على أنفسنا أعتماد كامل" (٥٣) وقد تحدث عبد الناصر طويلا عـن أننا كشعب، نقبل الجوع ولا نقبل القهر، نقبل ربط الأحزمة علـى البطـون ولا نقبل الذل والاستعباد، فمن الكرامة عنـد عبـد النـاصر عـدم قبـول المساومات فيقول "هذا البلد يؤمن بالمبادئ وبغير المبادئ لا تقوم له قائمـة، هذا البلد وهذا الشعب، بل الشعب العربى كلـه لايؤمـن بالمسـاومات ولا بأسلوب المساومات لأن أسلوب المساومات يتنافى مع المبادئ التـى آمـن بها"(٥٤).

أما بالنسبة لنقل الخبرة فيقول عبد الناصر في الميثاق "لقد كان هـذا الشعب العظيم هوالمعلم الأكبر الذى حمل على عاتقه في أعقاب بدء العمـل الثورى في ٣٢ يوليو سـنة ١٩٥٢ عمليتيـن تـاريخيتين لـهما آثارهمـا الضخمة:

١ ـــ إن هذا الشعب المعلم راح أولاً يطور المبادئ الستة ويحركـها بالتجربة والممارسة، وبالتفاعل الحى مع التاريخ القديم، تأثيراً بـه وتـأثيراً فيه، نحو برنامج تفصيلى يفتح طريق الثورة إلى أهدافها اللامتناهية.

٢ ـــ ثم إن هذا الشعب المعلم راح ثانيا، يلقن طلائعه الثورية أسـرار آماله الكبرى، ويربطها دائما بهذه الآمال، ويوسع دائرتها بأن يمنحـها مـع كل يوم عناصر جديدة قادرة على المشاركة في صنع مستقبله" (٥٥).

ويستطرد عبد الناصر في الميثاق في معنى الخبرة قـائلاً "إن هـذا الشعب العظيم لم يكتف بأن يقوم بدور المعلم بطلائعه الثورية، وإنمـا هـو فوق ذلك أقام من وعيه حفاظاً عليها يحميه من شرور الغير ومـن شـرور النفس، كذلك إن الشعب لم يكتف بأن يهزم كل محاولة من أعدائه للنيل مـن طلائعه الثورية، وإنما قاوم كل الانحرافات التى قد تأتى مـن النسـيان أو الغرور، وظل دائما يرشد طلائعه الثورية إلى طريق واجبها" (٥٦).

أما بالنسبة للإحساس التاريخى بالمرحلة، فهو يعى أنها مرحلة بنـاء ومرحلة تكاتف ومرحلة العدالة فيعبر عبد الناصر عن ذلك الإدراك بقولـه

"هذا أيها الإخوة هو روح هذا الشعب، وتلك طبيعته هذا الشــعب الكرامــة والعدل، حق له وحق للآخرين، لم يرض أن ينتقم ولم يقبل أن يصادر ولــم يرض أن يعامل من عاملوه في الماضي بأسوأ الوسائل وبأقسى المعــاملات بنفس الطريقة، ولكن رفع رأسه عاليا، لأنه يريـــد أن يبنــي بلــده ويبنــي مجتمعه ولا يريد أن ينتقم ولا يريد أن يتشفى لأنه يريـــد أن يرســم هــذا المجتمع ويخططه، ولأنه يريد أن يرسى قواعد جديدة لنسير عليــها أجلنــا ومن أجل أبنائنا" (٥٧).

ثانيا، النضال: تعتبر قيمة النـــضال قيمــة محوريــة فــي إدراك عبد الناصر لطبيعة الشعب المصرى، وهو يصوغ في عبارة بليغة بــالفعل، هذه القيمة في تاريخ الشعب المصرى، فيقول "وخلال قرون طويلة كـــانت أجيال شعبنا تكافح وتناضل، كان الشهداء يسقطون على الأرض وبجوارهــم أعلامه مضرجه بالدماء، ولكن لا يستسلمون أبداً. كانت المعارك لا تنقطــع وتنبض، كانت الجموع تحتشد وتتكتل وتتقدم، فلا يستطيع الحديد أن يوقــف تقدمها، ولا يستطيع البارود أن يخنق الحرية تنطلق من صدرها" (٥٨).

فهذا الشعب في إدراك عبد الناصر، من طبيعته النضال من أجـــل الحرية، ومن أجل صنع التاريخ والحضارة، فالنضال هنـــا يحمــل معنــى المحافظة على البقاء حراً بانياً للحضارة ناشراً للمعرفة، فيقول عبد النـــاصر "هذا الشعب صانع الحضارة، صانع التاريخ، هذا الشعب الذى استطاع علــى مرور السنين بعد ٧٠٠٠ سنة أن يبنى نفسه ويحافظ على كيانه على روحــه الطيبة ويقضى على آماله أو يقضي على الطيبة والعــزم والتصميــم اللــى موجود في نفسه على مر السنين" (٥٩).

وهناك الكثير من أقوال عبد الناصر حول نضال هذا الشـــعب فــي مواجهة الصليبيين والأتراك والفرنسيين والإنجليز، وكيف ثـــار فــي أيــام عرابى والثورة في ١٩١٩ تحت قيادة سعد زغلول، وكيف مهد ذلك لقيــــام ثورة ١٩٥٢. فقد كان عبد الناصر يرى أن ثورة ١٩٥٢، هى قمة تجســـيد النضال لهذا الشعب فيقول "سنة ١٩، ســـنة ٣٠، ســنة ٤٥، نــاس كثــير خرجت، شباب ماتوا كل واحد فيهم فدى بلده بروحه، كل واحد فيهم كــــان بيدبر لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، كل واحد منهم ما كانش بيفكــر فــي نفســه فقط. كل منهم كان بيفكر في بلده، في إن لابد أن يعيش عيشة العزة، عيشــة

الكرامة، كانت أمانينا هى الأستقلال، بعد أن قامت الثورة كافح من أجلها الشعب كله" [٦٠].

ونتيجة لذلك فلابد أن يكون النضال هو حماية هذه الثورة، وحماية المجتمع الناتج عن الثورة في ١٩٥٢، فيقول "وكانت ثورة ٢٣ يوليو تتويجا لكفاح المواطنين بنصر عظيم حتى يتولى أمره بنفسه وحتى يمسك زمام شأنه بيده" [٦١]. وهكذا تكون ثورة يوليو ١٩٥٢ هى قمة النضال، وبداية النضال لمرحلة جديدة في نفس الوقت. ومن هذا المنطلق كان طبيعياً عند عبد الناصر أن يقف الشعب المصرى في مواجهة الحزبية الفاسدة والوجود العسكرى البريطانى وضد الأحلاف والقواعد الأجنبية، وأن يرفض احتكار السلاح وأن يبنى السد العالى ويؤمم القناة، ويعمق الحرية في شكل التحول الاشتراكى، وأن يسعى للوحدة العربية، وأن يرفض هزيمة ١٩٦٧.

ثالثا الثورة: وعند عبد الناصر فإن الوعى والنضال يقودان للثورة، فالشعب يعى تاريخه ومهمته الحضارية ويناضل من أجلها، فهو بالتالى الثورة، فيقول "المواطنون هم الثورة" [٦٢] وعلى ذلك فبما أن الشعب هو الثورة، فهو المسئول عن حماية مبادئ الثورة حيث يقول عبد الناصر "الثورة من أول يوم عملت لتحقيق هذه المبادئ والشعب أول يوم كان هو الثورة، لأنه هو الذى ساعد على تحقيق هذه المبادئ والشعب من أول يوم هو اللى حمى هذه المبادئ، والقيادة لا تستطيع أن تحمى المبادئ وحدها، ولا تستطيع أن تنقذ المبادئ وحدها، ولكن الشعب هو الذى يستطيع أن يحمى هذا المبادئ" [٦٣].

والثورة عند عبد الناصر لها معنى محدد وهو "إن الثورة في منطقها مهما ذهب الفلاسفة في تحديد الدوافع هى ارتفاع شعب من الشعوب فوق الأثقال والأغلال التى تقيده، وتصميمه بالحزم والعنف على أن يقفز فوقها إلى وضع يمكن جماهيره الحرة من أن تعمل بغير عوائق وتجند طاقاتها الكاملة لبناء مجتمع جديد، إن الثورة في هدفها مهما تنوعت الاجتهادات، هى حياة أفضل بالنسبة للجماهير العاملة، وليست الشعارات هى الهدف، وإنما الهدف هو تطوير المستويات الاقتصادية والثقافية للشعوب وتأمينها ضد كل الضواغط"[٦٤].

وبعد هذا العرض لعناصر المصلحة القومية في إدراك عبد الناصر المعبر عن السياسة الخارجية المصرية خلال الفترة ١٩٥٤ ـ ١٩٧٠، يمكن صياغة هذا النسق المتكامل من الإدراك للمصلحة القومية :

إن الشعب المصرى شعب ثورى، يناضل ضد التخلف والاستعمار، لأنه يعى أن القوة تؤدى إلى السيطرة، والتبعية تؤدى إلى التدخل، وعلى ذلك فلابد من أن يناضل من أجل تحقيق التنمية والاستقلال وعيا منه أن طريق التحرر هو الطريق الوحيد لبناء عالم من المبادئ التى لا تهادن أو تساوم وأن يحمى مجتمعه، مجتمع العدالة الاجتماعية من الأعداء المتحالفين وهم الاستعمار والصهيونية والثورة المضادة، وأداته في ذلك تكاتفه وحسه التاريخى وقوته المسلحة التى تقوم بالدفاع عن حدود المواطن والعمل الوطنى وتحقيق الوحدة العربية ومساعدة الإخوة تحت نير الاستعمار على نيل الاستقلال.

وكان هذا النسق الإدراكى للمصلحة القومية هو الذى دفعه للحصول على المكانة حيث يقول عبد الناصر "لست في حاجة إلى أن أستفيض في شرح المركز الممتاز الذى تتمتع به الجمهورية العربية المتحدة دوليا والاحترام الذى تناله والتأثير الذى تصنعه من حولها، إن هذا الشعب تمكن بالمبادئ أن يعوض ما ينقصه من الموارد التى تجعله في وزن القوى الكبرى في عالمه" (٦٥).

الأمر الذى يقود البحث إلى محاولة اكتشاف أنماط الدور الذى لعبته مصر في سياستها الخارجية لترجمة تلك المصالح القومية.

٢-إدراك الدور والسياسة الخارجية

تتمثل محددات السياسة الخارجية المصرية خلال ١٩٥٤ ـ ١٩٧٠ التى موضوعها الدور الذى يهدف إلى تحقيق النسق الإدراكى للمصلحة القومية في أولا ـ التفهم الكامل لكيان مصر الجغرافى ودورها التاريخى والحضارى عبر العصور المختلفة، ثانيا الارتباط الشامل لسياستنا الخارجية بسياستنا الداخلية باعتبار الأولى انعكاسا أمينا صادقا للثانية، ثالثا الالتزام بالمبادئ الكبرى. ونستطيع في البداية أن نحدد بصفة عامة الأدوار التى لعبتها السياسة الخارجية المصرية، وفقا لتصنيف هولستى للأدوار، بأنها تنحصر في :

١ ـ دور القيادة الثورية ضد الإمبريالية.

٢ ــ قائد التكتل.

٣ ــ غير المنحاز.

ويمكن القول بأن هناك أدواراً لعبتها السياسة الخارجية المصرية، ولكنها أدوار قصيرة المدى وغير استراتيجية في سياستها الخارجية تحقيقا لمصلحتها القومية:

١ ــ الموازن.

٢ ــ عضو التكتل (الحليف).

٣ ــ الوسيط.

وبذلك يمكن أن نخلص إلى أن السياسة الخارجية المصرية لم تلعب الأدوار التالية:

١ ــ الحاجز.

٢ ــ المنعزل.

٣ ــ المحمية

وسوف يركز هذا الجزء على الأدوار الاستراتيجية في السياسة الخارجية المصرية، على أن يتناول الأدوار غير الاستراتيجية في الجزء الخاص بإدراك النظام الإقليمي، حيث إن هذه الأدوار تعلقت في المقام الأول بإدراك النظام الإقليمي وفقا للمصلحة القومية المصرية، وليس وفقا لإدراك المصلحة القومية بصورة مباشرة.

أ ــ دور القيادة الثورية ضد الإمبريالية

ظهرت إرادة لعب هذا الدور، الذي يعتبر من وظائفه الأساسية تحويل النظام العالمي عن طريق التغير في توزيع القوة، إلى إدراكه في فلسفة الثورة بأن "الاستعمار هو القوة الكبرى التي تفرض على المنطقة كلها حصاراً قاتلا غير مرئي" [٦٦]. وعبد الناصر لم يشكل إدراكه للعالم والنظام العالمي ودوره المفترض، إلا من خلال إدراكه لدوره المفترض في الدائرة العربية الأفريقية والإسلامية، أي أنه بمعنى آخر لم يصل إلى تصور الدور المفترض في النظام الدولي إلا من خلال تصور الدور المفترض في العالم الثالث، حيث تشكل تلك الدوائر الثلاث قلب العالم.

وقد بدأ تكون هذا الإدراك بحيث أخذ شكلا غامضا في مؤتمر باندونج في ١٩ أبريل ١٩٥٥ حيث يقول "ما كان اشتغال مصر بإصلاحاتها الاجتماعية والاقتصادية ليعوقها عن القيام بالتزاماتها الدولية في مثل هذا

الظرف الصعب الذى تجتازه البلاد. إن مصر التـى ظلـت أمـداً طويـلا خاضعة للسيطرة الأجنبية، تقف الأن وقفة المدافع عن الحريـة والرفاهيـة للشعوب كلما سنحت الفرصة لذلك، وتأييد مبـدأ تقريـر المصـير لكافـة الشعوب، وهذا أظهر ما تتسم به سياستنا الخارجية. ولطالما أيـدت مصـر الجهود التى تبذل في سبيل نصرة الشعوب المختلفة لتحقيق مـا لـها مـن حقوق ومصالح مشروعة طبقا لنصوص ميثاق هيئة الأمم" (٦٧).

والغموض هنا أن الدور كما طرحه عبد الناصر كـان دوراً نشـطاً، لإقرار مبادئ الأمم المتحدة، ولكنه ليس الدور الثورى المضاد للإمبرياليـة والهيمنة، حيث إن من مبادئ الأمم المتحدة إلـى جـانب السـماح للـدول الصغرى بلعب دورا أكبر في الحياة الدولية، توجد المبادئ المتعلقة بـالدول الكبرى وقدرتها على السيطرة على قرارات الأمم المتحدة من خلال مجلـس الأمن. ولكن مع تطور إدراك عبد النـاصر بالنسـبة لعنـاصر المصلحـة القومية بلور في النهاية ضرورة لعب دور ثورى ضد الإمبريالية، وهـدف هذا الدور التغيير في توزيع القوة، فيقول بالنسبة للأمم المتحدة "ويجـب أن تتطور هذه المنظمة العظيمة إلى مستوى الآمال التى أنشأتها ولابد أن يكـف الجميع عن النزول بها وتحويلها إلى مجرد أداة لخدمة سياسة القـوى" (٦٨) ويوضح وظائف هذه الدور بقوله "اللى أنا بدى أقوله. أن كـل واحـد لازم يفهم إن إحنا في سياستنا الخارجية نعمل من أجل القضاء على الاسـتعمار، ونعمل من أجل السلام العالمي ونعمل من أجل القضاء على سياسة القـوة، ونعمل من أجل أن تكون الدول جميعها متساوية في الحقـوق والواجبـات، ونعمل في نفس الوقت من أجـل تحريـر جميـع الشـعوب المسـتعمرة والمستعبدة، ونعمل في نفس الوقت على التعاون مع العالم كله من أجـل أن يفيد. من أجل أن نستفيد" (٦٩).

والمصادر الأولية للعب هذا الدور تتمثل في قوله "إن هـذا الشـعب تمكن بالمبادئ أن يعوض ما ينقصه في الموارد التى تجعله في وزن القـوى الكبرى في عالمه، إنه لا يدعى ما ليس له، ولا يتطفل على ما يتعدى قدرته ولا يتعلق بالمواكب من ذيلها، وإذا كان لا يملك المـوارد الكـبرى، التـى تصنع له طبيعيا دوراً كبيراً، فإنه يملك المـوارد الكـبرى، ويملـك عـزم وضعها للتطبيق، ويمثل بالعمق، بديلا من الحجم رقعة مؤثرة فـي توجيـه الأحداث." (٧٠) أما بالنسبة للإمكانيات الصاعدة فيعبر عنها عبد الناصر فـي

قوله موجزاً إيجازا دالاً "هذه هى الصورة التى تبدو أمامنا، بحساب الأرقام جهد عظيم، وإن كان يمكن أن يكون أكبر، وأن تكون نتائجه أوفر ومع ذلك فإنه بأى بمقياس عالمى، جهد مشرف، أكاد أقول إنه يشكل نموذجاً فريداً في العالم النامى"(٧١).

ب ـ قائد التكتل

يعبر عبد الناصر [illegible] هذا الدور بقوله "فإن ال[illegible]ب المصرى الذى لم يكن صوته يسمع عالميا بعير التظلم والشكوى، [illegible]بح سيداً وقائداً بين الطلائع الأولى في قارته الأفريقية، وبين الطلائع الأولى في التضامن الأسيوى الأفريقى، وبين الطلائع الأولى في حركة مقاومة الأوضاع السائدة الأحتكارية في التجارة الدولية، وبين الطلائع الأولى في العمل من أجل السلام، قوة ينتظر رأيها، ويسمع صوتها يحسب حسابها، في مراكز التجمعات الدولية وفى عواصم العالم المختلفة على حد سواء" (٧٢).

أما بالنسبة لوظائف هذا الدور كما حددها هولستى، وهى تماسك المجموعة فيقول عبد الناصر بالنسبة للتكتل الأفريقى "إن واجبنا أن نبقى على التضامن، وأن نعمل بكل طاقتنا لكى يصبح هذا التضامن وحدة حقيقية، وحدة العمل ووحدة في الإرادة ووحدة في المضمون، إن مستقبل قارتنا كله يتوقف على إصرارنا على خلق الفاعلية لمنظمتنا الأفريقية، ودفع الروح إلى إقراراتها، وستجابهنا صعاب كثيرة، وتضحيات أكثر، ولكن الانتصار في صراع الزمن اليوم سيكون لمن يريد البقاء، إننا نريد البقاء لشعوبنا، لمبادئنا، للحرية الحقيقية في كل أرجاء القارة، لكى يصبح هذا التضامن وحده حقيقة"(٧٣).

أما بالنسبة لحماية أعضاء التكتل من المجموعات الأخرى، فيعبر عبد الناصر عن تلك الوظيفة بقوله "ومهما يكن من هذه الأسباب وغيرها، فإن المسئولية التاريخية تفرض علينا الآن أن لا نكتفى بتحليل الأسباب وتفصيلها، وإنما هى تطرح علينا السؤال الهام، ما الذى يجب علينا أن نفعله، لكى نهزم هذا المد الرجعى والاستعمارى، وتستعيد حركات التحرير السياسية والاجتماعية زمام المبادأة، ومهما كانت الأسباب التى يمكن أن نرد إليها ما نشهده من ظواهر خطيرة، فإنه لا شئ يسبق فى الأهمية ضرورة العمل الإيجابى" (٧٤).

أما بالنسبة للمصادر الدولية للدور المتمثلة في التهديدات الخارجية يقول عبد الناصر "لابد من تلاحم قوى السلام في العالم، حتى نستطيع أن نواجه قوى العدوان في العالم. ولابد أن نعمل ونبنى ونناضل ونكافح في بلدنا، حتى نستطيع أن نقف ونصمد للضغوط وحتى نستطيع أن نعتمد على أنفسنا" (٧٥). وأيديولوجية التكتل، تتمحور حول النضال من أجل الحرية والسلام فيقول عبد الناصر "على هذا الخط العريض من باندونج إلى الدار البيضاء وضعنا المعارك مع غيرنا الشعوب، خضناها على أرضنا وخضناها على أرض غيرنا من أجل الحرية، ولم نكن وحدنا نقاتل في معاركنا، وإنما كانت شعوب كثيرة تؤمن. بمثل ما تؤمن به تقف معنا، كذلك لم نتخل يوما عما آمنا بأنه واجبنا في نصرة غيرنا، وإننا لندعو الله أن يقود هذه الجمهورية دائما إلى طريق الواجب وأن يملأها بالعزيمة تشد إيمانها لتكون طليعة كل زحف وقاعدة لكل نضال من أجل الحرية" (٧٦). أما الهدف الأساسى وهو تغير النظام العالمي وتغير قواعد اللعبة بين الدول الكبيرة والدول الصغيرة فيقول عنه عبد الناصر "إن تجارب الماضى وتجارب الحاضر، تنطق أمامنا بالعبرة الأولى للتاريخ، وهى أنه لا يقوم سلام إلا على العدل لا بالقوة ولا بتوازن القوى ولا بموازين الرعب، وإنما بالعدل وحده يقوم ويدوم السلام" (٧٧).

ج – غير المنحاز

ودور غير المنحاز هو الدور الأصيل عند عبد الناصر، فهو الدور الذى تصب روافد دور القيادة الثورية ضد الأمبريالية، ودور قائد التكتل في هذا النهر المتدفق المسمى بعدم الانحياز، وبهذا يختلف من حيث الطبيعة عن الدول الماركسية التى تلعب هذا الدور، حيث إن هذا الدور عندهم يعتبر رافداً يصب في الدور الأساسى لهم وهو العضو أو القيادة الثورية ضد الإمبريالية.

وإذا كان هولستى يجعل من أهم وظائف الدور غير المنحاز هو احتمالية الوساطة بين التكتلات المتصارعة، إلا أن عبد الناصر يجعل له وظيفة متطورة تحتوى وظيفة هولستى وتتعداها، فهو يحدد مفهوم هذا الدور في قوله "من الضرورى بالنسبة لنا أولاً، أن نحدد بعض المفاهيم عن سياسة عدم الانحياز، نؤكد بذلك مرة أخرى ما قاله كل منا من قبل في مختلف المناسبات المفهوم الأول: أن سياسة عدم الانحياز ليست تجارة في

الصراع بين الكتلتين تستهدف الحصول على أكبر قدر من المزايا من كـــل منهما، بدليل أننا وجهنا أكبر جهودنا لإزالة هذا الصــــراع، والتنبيـــه إلـــى مخاطره والعمل إيجابياً لتلافيه. المفهوم الثاني: إن سياسة عـــدم الانحيـــاز ليست سلبية، تريد أن تنأى بنفسها عن مشاكل عالمها، بدليل أننـــا حاولنـــا ارتياد جميع مشاكل عصرنا، وخرجنا من ذلك بحلول طرحناها فـــي وجـــه سياسة التكتل، ولقد كان كل ما ألزمنا أنفسنا به هو أن نصدر في كل موقـف نتخذه عن نظرة أمينة لا يقيدها التزام مسبق إلا المبـــادئ التـــي ارتضتـــها الشعوب، في أغلى وثيقة توصلت إليها بتضحياتها، وهـــي ميثـــاق الأمـــم المتحدة، ميثاق السلام القائم على العدل" (٧٨). ويحدد عدم الانحياز في ضوء تعريف وتوصيف هولستي بقوله "إن عدم الانحياز هو عـــدم التـــورط فـــي سياسة التكتل، سواء كانت كتلتين أو ثلاثا أو أربعا، بل إن عـــدم الانحيـــاز يخفف من حدة أي صدام محتمل بين هذه التكتلات" (٧٩).

أما من حيث المصادر الأولية لهذا الدور فيوجد أولاً الموقـــع، فعبـــد الناصر عندما ينظر في فلسفة الثورة إلى المكان من منظور الزمان؛ فإنـــه يحدد ثلاث دوائر للعمل، هي دوائر أمن في المقـــام الأول وهـــي دوائـــر ملتصقة بالموقع المصري وفيها يكون السلوك المصري سلوكاً إيجابيا بقصد أنها تكون خطوط دفاعية. أما من في مواجهة التيارات والتأثيرات القادمـــة من الخارج، مما يؤدي إلى أننا (أي مصر) يجب فـــي ظـــل مفـــهوم عبـــد الناصر للدوائر كدوائر أمن، أن تلعب دوراً يخفف من حدة الحرب البـــاردة في الخارج لما لها من تأثير على هذه الدوائر وبالتالي علـــى مصـــر فـــي النهاية. فيقول عبد الناصر "ونعتبر الحرب الباردة تؤثر علينا وإننـــا الـــدول الصغيرة اللي هي ميدان الحرب الباردة وإننا الدول الصغيرة التـــي تقاســـي من الحرب الباردة. ونحن جميعاً نأمل أن تنتهي الحرب الباردة أو نتمنـــى أن تنتهي الحرب الباردة وتخفض أسلحة في العالم وتصـــرف الأمـــوال التـــي تصرف على الجيوش من أجل الإنسانية ومن أجل مساعدة الدول المتخلفـــة نرحب بأي تقارب بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي على ألا يكـــون هذا التقارب على حساب الدول الصغرى" (٨٠). ومن هذه العبارة أيضا يتفتح إدراك الخطر كمصدر أولي لدور غير المنحاز، أما بشأن مصـــدر الـــدور المتمثل في الحاجات الاقتصادية ــ الاجتماعية ــ القومية، فقد تمثل ذلك في صياغة الإدراك لعناصر المصلحة القومية وترجمة هذا الإدراك فـــي إدراك

وتحديد الموقف من الاتحاد السوفيتى. فيقول عبد الناصر "لم يحاول الاتحـاد السوفيتى أن يملى علينا أى شرط من الشروط في تعاملنا معه باستمرار، لـم يحاول أنه يملى أى شرط من الشروط، حتى لما اختلفنا، إحنا اختلفنـا فـي الاتحاد السوفيتى في ١٩٥٩، وكانت هناك اتفاقية السـد العـالي للمرحلـة الأولى والتصنيع ــ اتفاقية التصنيع الأولى، واتفاقية صفقة السلاح، ومـع هذا الخلاف يمكن اللى وصل إلى حد إنه كان خلاف واضح على الجرايـد، لم يحدث أن بذلت محاولة ضغط أو صدرت من الاتحاد السـوفيتى كلمـة تهديد، ده الحقيقة الأمانة تقتضى إنه أنا أقول هذا الموضوع فيه نقطة أخرى عنصر الأسطول الروسى وظهوره في البحر الأبيض أنـا بـاقول إن دول المنطقة ــ الدول المتحررة في المنطقة كلها ترحـب بظـهور الأسـطول السوفيتى في البحر الأبيض المتوسط كعنصر موازنة للأسطول الأمريكـى السادس الذى أراد أن يجعل من البحر المتوسط بحيرة أمريكية ــ الأسـطول السادس هو الاحتياطى الاستراتيجى لإسرائيل على حد قول رئيـس وزراء إسرائيل نفسه ــ يوم يخرج الأسطول الأمريكى من البحر الأبيض سـاعتها يمكن للذين يتساءلون عن خطر وجود الأسطول السوفيتى أن يتكلمـوا أو أن يسمع لهم" (٨١).

وأخيراً بشأن الإمكانيات غير الكافية فهناك العديد من أحـاديث عبـد الناصر التى تدور حول ضرورة توجيه اهتمام نخب وقيادات العالم الثـالث إلى مسائل التنمية والتطور وعدم الغرق والتورط في الصراعات بين الـدول الكبرى، وأنه يمكن من ناحية أخرى تعويـض النقـص فـي الإمكانيـات والمبادئ المتمثلة في النهاية في عدم الانحياز.

بعد هذا العرض لـلأدوار الاسـتراتيجية فـي السياسـة الخارجيـة المصرية لتحقيق المصلحة القومية المصرية، يثار التساؤل الكبـير، كيـف ساهم ذلك الإدراك في صياغة الإدارك للنظام الإقليمى العربى؟ ولكن قبـل توضيح ذلك، لابد من الإشارة إلى ملاحظة مهمة، وهى أن مسـألة الإدراك لم تتم دفعة واحدة، ولم تتم بشكل تسلسلى، ميكانيكى، بـل تمـت بطريقـة جدلية، بمعنى، أن عبد الناصر الذى لم تكن له نظرية مسبقة تشـكل إطـار تفكيره وإدراكه، فإنه سلك وتصرف مدفوعاً بعقيدة الأمن في المقـام الأول، ثم بالتفاعل مع الأحداث وتوافر عقائد أخرى تدور حول العـدل والمسـاواة والحرية، تلك العقائد التى كانت تلف سماء القاهرة عشية ليلـة ٢٣ يوليـو

١٩٥٢، وسادت تلك الأصداء أجواء النظام العالمى بعد الحرب الثانية، والتى ولدت الاتحاد السوفيتى كمدافع عن الاستراتيجية والحرية وضد الإمبريالية، وهكذا فإن العرض السابق لم يكن الغرض منه الخلاص إلى توافر تلك النظرة المسبقة لعبد الناصر، بل القول بأنه يمكن تفسير السلوك من خلال عملية تنظيم الإدراك في نظام متكامل.

٣-إدراك النظام الإقليمى العربى

- <u>قناعات الإدراك</u>

والسؤال الذى يثار هنا كيف تولد الإدراك بالنظام الإقليمى العربى من خلال عملية الإدراك للمصلحة القومية المصرية الدور المفترض لسياستها المعبرة عنها بحيث أصبح فى التحليل النهائى، هذا الإدراك الخاص يأخذ ويعطى للإدراك العام.

وقد أتى الإدراك بالنظام الإقليمى العربى من تلك القناعات التى ترتبت على إدراك المصلحة القومية وأدوارها المفترضة، وهذه القناعات تتمثل في ثلاث قناعات تأخذ وتعطى بعضها البعض وهى: <u>أولا إدراك الحاح الخطر والحاجة للأمن. ثانيا إدراك ضرورة التكتل بين الدول ذات التركة المشتركة للآلام والآمال. ثالثا إدراك حتمية التغير والتطور كطريق للمشاركة الفعالة في النظام العالمي.</u>

<u>أ- إدراك الخطر والحاجة للأمن</u>، بدأ كل شئ بالنسبة لهذه القناعة من فلسطين، فعبد الناصر بدأ يحس ويشعر بالخطر عندما ابتدأ في الانتظام فى الحركة الشعبية المصرية المضادة لوعد بلفور ودعمته العقيدة العسكرية للجيش المصرى، التى تعلمها وعلمها فيما بعد في الكلية الحربية ووصل الإدراك إلى "أن القتال في فلسطين ليس قتالاً في أراض غريبة وهو ليس انسياقاً وراء عاطفة، وإنما هو واجب يحتمه الدفاع عن النفس" (٨٢) وهكذا تشكل الخطر في إدراك عبد الناصر، ولكنه اتخذ أبعاداً جديدة مع بداية القتال في فلسطين في ١٩٤٨، تتمثل في اكتشاف الخطر الكبير والعدو الحقيقى ألا وهوالاستعمار فيقول "وهذه قوات العدو تحيط بنا، وهذه قوات أخرى لنا، هى أيضا محاصرة لا تستطيع الحركة الواسعة وإن بقى لها مجال للمناورة المحدودة، إن الظروف السياسية المحيطة بالعاصمة التى نتلقى منها الأوامر تحيط بحصار، وتلحق بها عجزاً أكثر من الذى تصنعه بنا نحن القابعين في منطقة الفالوجا، ثم هذه قوات إخواننا في السلاح وفى

الوطن الكبير وفى المصلحة المشتركة وفى الدافع الذى جعلنا نهرول إلـــى أرض فلسطين، هذه هى جيوش إخواننا، جيشا جيشـــا، كلـــها هـــى أيضـــا محاصرة، بفعل الظروف التى كـــانت تحيـــط بـــها والتـــى كـــانت تحيـــط بحكوماتها، لقد كانت جميعا تبدو كقطع الشطرنج لا قـــوة لـــها ولا إرادة إلا بقدر ما تحركها أيدى اللاعبين" (٨٣).

و"كان واضحا أن الاستعمار هو أبرز هذه القـــوى، حتـــى إســـرائيل نفسها لم تكن إلا أثراً من آثار الاستعمار" (٨٤). وهكذا فالخطر الأكبر، هـــو الاستعمار والصهيونية كأثر وتابع وعون له. وكما تشـــكل الخطـــر بكـــل أبعاده، الاستعمار وأعوانه (الصهيونية — ومن يتبع الاســـتعمار فـــي بـــلاد المنطقة) فقد تشكل أيضا، الموجه إليه الخطر، والمتعرض لآثـــاره، فيقـــول عبد الناصر في فلسفة الثورة "كنت مؤمنا، بأن الذى يحدث لفلسطين، كـــان يمكن أن يحدث، وما زال احتمال حدوثه قائما، لأى بلد في هذه المنطقة مـــا دام مستسلما للعوامل والعناصر والقوى التى تحكمـــه الآن، ولمـــا انتـــهى الحصار وانتهت المعارك في فلسطين وعدت إلى الوطن كانت المنطقة كلها في تصورى قد أصبحت كلاً واحداً... وكان ذلك كله طبيعيا مع الصـــورة التى رسمتها التجارب في نفسى منطقة واحـــدة ونفـــس الظـــروف ونفـــس العوامل، بل ونفس القوى المتألبة عليها جميعا" (٨٥). فالخطر، هو الاستعمار وأعوانه، والموجه إليه الخطر هى المنطقة كلها. والخطر ملحّ، لأنه ينمـــو ولا توجد مقاومة كافية له. ومن هنا أصبحت عند عبد الناصر قناعة بأنـــه لابد من طرد الاستعمار في العواصم العربيـــة أولاً، أى أن الطريـــق إلـــى القدس يمر عبر القاهرة. والحاجة للأمن اتخذت مسلكين، أولهما: محاربـــة السيطرة الأجنبية، ومن أشكالها الأحلاف ومناطق النفوذ وانتشـــار مفـــاهيم كمفهوم مناطق الفراغ الاستراتيجى، والارتباط بالدول الكـــبرى، والتبعيـــة التى تمهد للتدخل الأجنبى في السياسة الداخلية فيقول عبد الناصر "إن مصر كانت تؤمن دائما بأن الدفاع عن المنطقة العربية، يجـــب أن يعتمـــد علـــى الدول العربية نفسها وأننا في تنظيم الدفاع ضد أى خطر خارجى، يجـــب ألا ننسى الأخطار التى تنجم عن إقامة سيطرة أجنبية بشكل أو بآخر، وقد ينجـــم عنها التقيد الكامل بالنسبة للسياسة الخارجية وبالنسبة للسياسة الداخلية" (٨٦).

تدعيم التضامن العربى ضروره ومن أشكالها بناء استراتيجية واحـــدة في مواجهة الخطر والعدو. حيث إن الخطر لا يهدد دولة بمفردها بل يـــهدد

الجميع، يهدد المنطقة. فيقول عبد الناصر "سياستنا ألا نفصل مصر عن المنطقة العربية، لقد آن الأوان لكى تكون هنا استراتيجية واضحة يتفق عليها العرب جميعا، والاستراتيجية المصرية واضحة وعلى أساسها تقوم سياستنا الخارجية، وهذا الأساس ليس من قبس العواطف ولكن مصلحتنا والمصالح المشتركة بيننا وبين العرب" (٨٧).

ومن هنا يكون طبيعياً قول عبد الناصر "بأن الدائرة الأولى التى لا مفر من أن ندور عليها وأن نحاول الحركة فيها كل طاقتنا، وهى الدائرة العربية"(٨٨) وتكون عروبة مصر مسألة استراتيجية، تتعلق باعتبارات الأمن الذى يتيح الوجود والحياة، فيقول عبد الناصر "عروبة مصر، ليست مسألة سياسية ولا مسألة تكتيكية، وإنما قدر ووجود وحياة أمة واحدة، صف واحد، نضال واحد، مصير واحد" (٨٩).

ب- إدراك ضرورة التكتل بين الدول ذات التركة المشتركة للآلام والأمال، لأن العالم هو العالم المبنى على القوميات فكل دولة تعبر عن قومية معينة، ولكل وحدة بين الدول تعبر عن قومية مشتركة، ولأن العالم اليوم هو عالم التكتلات الكبيرة، ولا توجد حياة أو مستقبل للدول الصغيرة فقد آمن عبد الناصر بأن خير حامٍ للمنطقة هو وحدتها تحت راية قومية، وبما أن هذه المنطقة عربية اللسان والثقافة، بل يمكن القول بأنها عربية الآلام، رغم أن الإسلام هو دينها الأغلب، ولكن اللغة عربية والثقافة عربية والخطر متعلق بعروبتها ويهددها؛ فإن القومية العربية هى الراية الجامعة للعرب فى صف واحد رغم الأقليات الدينية والسلالية، فيقول عبد الناصر في عبارة بالغة الوضوح والصراحة "عندما كان العرب وحدة متماسكة استطاعوا رد المعتدين على أعقابهم، كما حدث أيام الحروب الصليبية، ولكن بعد أن فرق المستعمرون بين العرب أصبحوا عرضة للهزيمة وفريسة للسيطرة الأجنبية، وكانت هذه الحقيقة ماثلة أمام عينى طوال فترة المناقشة التى كانت تدور حول وسائل الدفاع عن مصر. ولأول وهلة اتضح لنا أن مصر مثلها في ذلك مثل كل جزء من أجزاء الوطن العربى، لا تضمن سلامتها إلا مجتمعة مع كل شقيقاتها فى (العروبة) فى وحدة متماسكة قوية، أن موقع مصر الجغرافى والاستراتيجى الهام كان دائما هو نقطة الضعف بالنسبة لها، وإنه لسبب هذا الموقع الممتاز، تسابقت الدول إلى احتلالها، لذلك كان هدفنا أن نجعل من هذا الضعف قوة. وقمنا بعد ذلك

بدراسة ثروات العرب وخاصة البترول، وعرفنا أن هذا البترول، يمكن استخدامه لصالح العرب، وهذا هو نفس الذى حدث للقنال، وهكذا اتخذت القومية العربية طابعها كضرورة استراتيجية، وذلك لضمان سلامة الوطن العربى وكموقف سياسى" (٩٠).

وعبد الناصر في تدليله على أن العرب أمة واحدة يجب أن تتكتل وتتحد، يقول "العرب جميعا يتكلمون لغة واحدة وهذا لا يحدث في أوروبا والأهم من ذلك هو أن الشعوب العربية كلها تتشابه في استجابتها للأحداث"(٩١). وعن الخطر الذى يمنع العرب من الوحدة أى المسئول عن تأخير انتصار القومية العربية، يقول عبد الناصر "مجموعة من القوى الاستعمارية الأجنبية يعاونها الزعماء السياسيون داخل البلاد العربية الذين لم يكن همهم سوى العمل على تحقيق أغراضهم الذاتية" (٩٢).

وهكذا يرتبط إدراك إلحاح الخطر والحاجة للأمن بإدراك ضرورة التكتل للدول ذات التركة المشتركة للآلام والآمال.

ج- إدراك حتمية التغير والتطور، كطرق للمشاركة الفعالة في النظام العالمي، تأخذ صياغة الوحدة في إدراك عبد الناصر تلك الوضعية، فعبد الناصر يفرق بين العمل الوحدوى وبين الوحدة السياسية. فالوحدة نتاج للتطور الاجتماعى الاقتصادى ومن هنا تكتسب أبعادها كثورة حقيقية ضد التخلف وضد التبعية، أى أن العمل الوحدوى بالتالى يتمثل في التغير الاقتصادى الاجتماعى المتماثل في البلاد العربية والذى يقود وينتهى بالوحدة السياسية، ويأخذ هذا التطور الاقتصادى الاجتماعى في ظل الظروف الدولية التى وجدت وسادت بعد الحرب الثانية، مضمونها من الفكر الاشتراكى، وكما أن الاستعمار كان في هذه المرحلة ـ المرحلة الناصرية ـ استعماراً غربياً الذى يتضمن الهيمنة والتبعية، فيكون طبيعياً في إدراك عبد الناصر أن يعتبر أن النضال من أجل التطور والتغير يقود إلى درجة عالية من الأداء الفعال في النظام الدولى. ويعبر عبد الناصر عن تلك الوضعية بقوله "إن الوحدة ثورة، ثورة على كل ما كنا نعيش فيه، ثورة على كل الأساليب التى مرت بنا في الماضى، وثورة تستهدف إقامة المجتمع الذى نريده... وحينما كان الشعب ينادى بالوحدة وحينما فرض الشعب الوحدة، إنما كان يثور ليحقق لنفسه الثورة السياسية القومية العربية وفى نفس الوقت ليحقق أيضا الثورة الاجتماعية التى عمل من أجل تحقيقها

وكافح في سبيلها طوال السنين الماضية، فإن الشعب حينما كافح الاستعمار وتخلص منه، فإن الاستقلال في حد ذاته لم يكن غاية، ولكنه كان الوسيلة لتحرير إرادته ليكون الشعب قادراً على أن يطور نفسه، وعلى أن يضع الثورة السياسية والاجتماعية موضع التنفيذ" (٩٣).

وكانت هذه الصياغة هي التى قادته وأكدت له نظرية العدو والخطر الثلاثى، وهى التى دفعته إلى أن يصبح أكثر راديكالية في إدراكه للنظام الإقليمى، فالنظام الإقليمى ليس هو مجموع الدول العربية، بل هى الدول العربية الاشتراكية المعادية للاستعمار والصهيونية والساعية للوحدة السياسية فيقول عبد الناصر معبراً عن هذا الإدراك، "هناك ترابط كبير بين الاشتراكية والوحدة، ولذلك فإننا نقول باستمرار، إننا لن نتحد أبداً مع أى بلد عربى إلا حين يطبق الاشتراكية، ويعلن ماذا يعنى بالاشتراكية وبذلك لا تتعرض الوحدة للخطر، لأن تطبيق الاشتراكية وإعلان محتواها يمنع الانتهازية التى تعلن أنها اشتراكية، ثم تتحالف مع الرجعية في تسديد الطعنات للوحدة، إن هذا يقضى على العناصر التى وجدت بطبيعتها لتحارب الوحدة... أن انتصار الحرية السياسية والحرية الاجتماعية في أوطان الشعوب العربية، معناه هزيمة الاستعمار وهزيمة الرجعية المتحالفة مع الاستعمار، وهما من أكبر العوائق أمام آمال الوحدة" (٩٤).

<u>إدراك الدور والنظام الأقليمى</u>

والنظام الإقليمى في إدراك عبد الناصر له مستويان، أولهما مستوى التضامن الذى يعبر عن الحاجة للأمن ضد الخطر الصهيونى، وتعبيره يتمثل في الالتقاء حول استراتيجية مشتركة ضد الخطر، وقد تضمن الدول العربية كافة، ثانيهما مستوى الوحدة التى تعبر عن الحاجة للأمن ضد الاستعمار وأعوانه وتعبيره يتمثل في حتمية التطورالاجتماعى الاقتصادى الذى يشكل أساس النضال ضده في البيئة الدولية وهو يضم الدول الراديكالية القومية العربية.

وقد لعب عبد الناصر الأدوار الاستراتيجية في السياسة الخارجية المصرية وفي النظام الإقليمى بالمعنى الثانى، وهذه الأدوار كما قام البحث بتوضيح إدراكها فيما سبق هى: ١ ـ القيادة الثورية ضد الإمبريالية ٢ ـ قائد التكتل ٣ ـ غير المنحاز، وسوف يوضح البحث الأدوار غير

الاستراتيجية والتى يصف مباشرة بمفهوم النظام الإقليمى بـــالمعنى الأول وهذه الأدوار وفقًا لتنميط هولستى ثلاثة:

أولا: الموازن.

ثانيا: عضو التكتل.

ثالثا: الوسيط.

أ-الموازن Balancer

يتمثل دور الموازن في أدائه للوظائف التالية، وهـــى التـــوازن بيـــن التكتلات غير المتعادلة، والعمل من ناحية أخرى على التـــوازن الإقليمـــى بغية عدم استقطاب النظام الإقليمى بحدة تؤدى إلى انهياره.

وترجع منابع هذا الدور إلى إيمان عبد الناصر بأن التضامن العربـــى هو الوسيلة الوحيدة لرد الصهيونية حيث يقول "كنا على ثقة أن أمننا إحنـــا، حتى من ناحية مصلحتنا مرتبط بأمن الدول العربيـــة الأخـــرى وســـلامتنا بسلامة الدول العربية الأخرى"(٩٥). وهذا يعنى من الناحية العملية ضـــرورة لعب دور الموازن لتحقيق درجة من التكامل الأمنى الذى يعنى عدم السـماح للعداء بين الدول العربية بأن يستفحل إلى حرب مسلحة بينها وكمـــا يعنـــى عدم السماح بالعداء بين الدول العربية أن ينقلب إلى قطيعة نهائيـــة، تخـــل أولا بتوازن القوى الموجود، وثانيا بعدم القدرة عند الحاجـــة للأمـــن علـــى التنسيق الأستراتيجى.

ووجد هذا الدور مصادره الأولية في حقيقة توزيع القوى في النظـــام الإقليمى، حيث تكاد تكون هناك دول بعينها لا تمتلك من قوة تستخدم ســـوى قوة المال، وهناك دول لا تمتلك في الحقيقة إلا القوة البشرية التى تتيح قـــدرة عالية على إعداد القوات المسلحة القادرة على الحرب، وأيضا على العمـــل والثورة. وفى هذه المسألة نجد عبد الناصر في فلسفة الثورة علـــى ســـبيل المثال، يتحدث طويلا عن قوة العرب البترولية ماذ يمكن أن تفعل من أجـلى خير العرب، فقد كثر حديث عبد الناصر، حول الموقع الاستراتيجى المـــهم لمصر، وكيف يمكن خلال التكامل العربى والتضامن العربـــى، أن يتحـــول هذا الموقع من نقطة ضعف إلى نقطة قوة، أى بمعنى آخر أنه لكى يتحـــول إلى نقطة قوة، فلا بد ألا تسمح مصر بإخلال التوازن القوى الموجود فـــي النظام الإقليمى. ومن هنا يمكن أن نفهم بدقة معنى ترديد عبد النـــاصر أن مصر هى قلب العروبة، أى هى قلب التوازن القائم، فإن اختـــل أدى إلـــى

أصابة القلب بالضعف وعدم القدرة على الوجـــود، وبالتـــالى، أن ســـقطت مصر، سقط النظام الإقليمى بتوازناته.

ب-عضو التكتل

أدرك عبد الناصر أهمية هذا الدور بالنسبة للقضية الفلسطينية، فـــهو هنا، يعمل من أجل زيادة إمكانيات التكتل العربى ضـــد إســـرائيل، فيقـــول "ووقفت أنا في ديسمبر ١٩٦٣ وطالبت بوحدة العمل العربـــى مـــن أجـــل فلسطين، ودعيت إلى مؤتمرات القمة، مقتضيات الدفاع العربى، فرضيـــت أن نتناسى الخلافات والتناقضات ونحاول أن نصل إلى وحدة العمـــل مـــن أجل فلسطين" (٩٦). وأيضا لا يجب تناسى ماهية إدراك هذا الـــدور بالنســـبة لقضية تحرير البلاد العربية، فعبد الناصر في هذه القضيـــة كـــان يتحـــرك باعتباره أحد أعضاء التكتل، فيقول "وعلى الشعب المراكشى أن يصمد أمـــام هذا العدوان ويقاومه... ومصر لن تغفل عن هذه القضية وستقوم بالتشـــاور مع باقى الدول العربية في الموقف الموحد الذى ستتخذه في هذا الشأن" (٩٧).

وهنا نجد المصادر الأولية لهذا الدور في إدراك عبد الناصر، لطبيعـــة الخطر، بأن الاستعمار والموقـــع العـــام العربـــى ومصـــر، والانجـــذاب الأيديولوجى المتمثل في معاداة الاستعمار والدعوة لتجميع البـــلاد العربيـــة المستقلة، وبناء النظام المتمثل في السعى للتنســـيق الأمنـــى المـــؤدى إلـــى التفاعل بين الدول العربية على المستوى الاستراتيجى، وأخيراً في رؤيتـــه وإدراكه لما يمثله هذا التكتل العربى من مهام تكاملية في مجال الإمكانيـــات غير الكافية.

ج- الوسيط

يعتبر إدراك هذا الدور من أضعف إدراكات عبد النـــاصر بالنســـبة للدور المفترض في النظام الإقليمى وفقا لإدراك المصلحة القومية، حيـــث لا توجدإدراكات واضحة صريحة مباشرة له في هـــذه المســـألة، بـــل توجـــد إدراكات غير مباشرة ضمن إدراك دور الموازن. فلم تكـــن مـــن التقـــاليد السياسية المصرية، كمصدر من المصادر الأولية لإدراك دور الوسيط، لعب هذا الدور.

المبحث الثانى

إدراك الرئيس محمد أنور السادات
١٩٧٠ ــ ١٩٧٧

تولى الرئيس محمد أنور السادات مقاليد الحكم في جمهورية مصر العربية، خلفا للرئيس جمال عبد الناصر الذى توفى في ٢٨ ديسمبر ١٩٧٠، فقد أعلن رسميا توليه الرئاسة بناء على حصوله فى استفتاء شعبى على أغلبية تؤهله لذلك في أكتوبر ١٩٧٠. ويقوم هذا البحث بعوض إدراك الرئيس السادات لقضايا المصلحة القومية كما صنفها نيو شترالين وأنماط الدور كما صنفها هولستى. ثم يوضح كيف أثر ذلك على إدراك النظام الإقليمى من حيث وحدته التفاعلية. ويمكن تحديد مصادر إدراك الرئيس السادات في ثلاثة مصادر، أولها المصادر العامة التى استمد منها إدراكه كواحد من الضباط الأحرار الذين تحركوا في ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ضد النظام الملكى السابق، ثانيها إدراك الرئيس عبد الناصر باعتباره الإدراك الذى ساد طوال ستة عشر عاماً من ناحية، ومن ناحية أخرى لأن الرئيس السادات كان يعمل بالقرب منه في الدولة وإدراتها، وبلغ به الأمر أن أصبح قبل وفاة عبد الناصر نائبا لرئيس الجمهورية، وأخيراً لأنه أعلن في أول خطاب له لترشيحه رئيساً للجمهورية "لقد جئت إليكم على طريق عبد الناصر وأعتبر أن ترشيحكم لى بتولى رئاسة الجمهورية هو توجيه بالسير على طريق جمال عبد الناصر" [٩٨]. وقد ظل حتى آخر الفترة محل الدراسة، يعلن أنه مسئول عن كل ما فعله جمال عبد الناصر. ثالثها إدراكه الخاص الذى يستمده من خلال تجربته الذاتية.

وهذا المبحث يحاول الإجابة على ثلاثة تساؤلات:

١ ــ ما أثر تجربة ما قبل ثورة ١٩٥٢ على إدراك الرئيس محمد أنور السادات؟

٢ ــ كيف أدرك الرئيس السادات، إدراك الرئيس عبد الناصر، وكيف أدرك سلوكياته.

٣ ــ ما هو إدراكه الخاص؟

ويجب إبداء ملاحظتين أساسيتين، شملتا هذه الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٧٧:

١ ــ أن الرئيس محمد أنور السادات عندما تولى الحكم، كانت أمامه قضيتان مصيريتان أولهما إزالة آثار العدوان الناتجة من عدوان ١٩٦٧، وثانيهما مسألة الوحدة وتجربتها التى بدأها عبد الناصر قبل رحيله مع ليبيا.

٢ ــ أن الرئيس السادات كأى رئيس يأتى بعد رئيس آخر، يعتبر زعيما تاريخيا في حياة أمته واستمر حكمه مدة طويلة، فقد دخل في صواع من أجل السلطة مع معاونى عبد الناصر الذين استمروا في الحكم.

ومن تلك الملاحظتين، يمكن القول بهذا التقسيم الزمنى لحكم السادات، الفترة الأولى ١٩٧٠ ــ ١٩٧٣ والفترة الثانية ١٩٧٣ ــ ١٩٧٧، وأهمية هذا التقسيم تأتى من أن هذا التقسيم يوضح مدى تعاظم استمرارية إدراك عبد الناصر للمصلحة القومية خلال الفترة الأولى من حكم الرئيس السادات على الرغم من نجاح الرئيس السادات في ١٥ مايو ١٩٧١ في الانتصار في معركة القوة التى دارت على السلطة بينه وبين معاونى عبد الناصر، ودليل ذلك قول الرئيس السادات "إن هذا الشعب إذ يعيد اليوم بناء تنظيمه السياسى من القاعدة إلى القمة بطريقة الانتخاب الحر. إنما يقوم بهذه المهمة كضرورة ثورية حتمتها المرحلة الجديدة من مراحل نضاله، التى تضعه الآن وجها لوجه أمام المعركة وهو يقوم بها مدركاً إدراك المناضلين الواعين... أن مصير بلده العظيم (مصر) رهن بمدى تمسكه بالأسس التالية والدفاع عنها:

ــ المعركة أولاً والمعركة ثانيا والمعركة أخيراً، والتحدى الموجه إلينا تحد مادى ووطنى، قومى مصيرى، إننا لا نستطيع أن ننتظر أكثر مما أنتظرنا، أننا مطالبون، بأن نقاوم وبأن نقاتل.

ــ لقواتنا المسلحة الباسلة ندين بالجهد والدم والعرق وبالبناء والتعمير والفخر والامتنان، حشد كل ما نملك من قوى في خدمتها، خلف قواتنا المسلحة نقف كالبنيان المرصوص نعلى صالحها على كل صالح والجهد المبذول من أجلها على كل جهد ونصدر من كل فعل من أفعالها عن الرغبة الصادقة والواعية في حمايتها وزيادة فاعليتها.

ــ إن الوحدة الوطنية صانعة ثورة ٢٣ يوليو وما سبقها من ثـــورات على طوال تاريخنا، والوحدة الوطنية هى التى مكنتنا من الصمـــود طـــوال التسعة عشر عاماً الماضية ضد مختلف المؤامرات الاســـتعمارية وألـــوان الضغوط السياسية والاقتصادية وأشكال الحرب النفسية...

ــ والمعركة ثانيا ليس معركة اليوم أو الغد القريب فحسب، وإنما هـــى معركة الحاضر كله والمستقبل كله، فالغزوة الصهيونية ــ كما قلت ــ لـــن تنتهى باسترداد أرضنا المحتلة، ولكنها غزوة مستمرة مـــع جيلنـــا وجيـــل أولادنا...

ــ إن مصرنا جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، إيمانـــا بـــأن الوحـــدة العربية ليس دعوى تاريخ فحسب، إنما هى ضرورة مستقبل ومصير، وكمـــا يقول الميثاق فإن العمل العربى في هذه المرحلة يحتاج إلى كل خبرة الأمـــة العربية مع تاريخها الطويل المجيد، ويحتاج إلى حكمتـــها العميقـــة بقـــدر حاجتها إلى ثوريتها وإرادتها على التغير الحاسم. إن التشكيك فـــي الوحـــدة العربية، إنما يعطى الفرص للاستعمار لاستخدام سلاح لم يتوقف قط عـــن محاولة استخدامه وهو تقسيم الأمة العربية، ثم محاولة القضاء عليها.

ــ إن استمرار الدعم العسكرى المادى الأمريكى لإســـرائيل، وهـــى تحتل أراضينا، إنما هو بمثابة مشاركة أمريكيـــة فـــي أحتـــلال أراضينـــا والعدوان على سيادة أوطاننا.... إن الولايات المتحدة الأمريكية بإصرارهـــا على عدم العدول عن هذا الخط الذى يحمل الخطر كل الخطر على حـــاضر ومستقبل الأمة العربية، تكون قد حددت موقعها كشـــريكة لإســـرائيل فـــي العدوان والعداء للأمة العربية كلها.

ــ إن صداقتنا للاتحاد السوفيتى صداقة مبدأ وليست صداقة موقوتـــة، إنها صداقة دائمة وليست صداقة مرحلية، لقد وقفنا معا وسنقف معا دائمـــا في جبهة الثورة العالمية المعادية للاستعمار، لقد وقفنا معا وســـنقف دائمـــا نؤيد ونساند حركات التحرير الوطنى. لقد عملنا معا وسنعمل معا دائما مـــن أجل السلام العادل من أجل التعاون الدولى ومن أجل الرخاء... ثم هـــو لا يتوانى عن وضع إمكانياته وخبراته تحت تصرف الدول النامية العاملة على تنمية اقتصادها وصون استقلالها دون قيد أو شرط، وهذا واقع نعيشه وليس كلاماً نسمعه" (٩٩)

ومن هذه العبارة الطويلة للرئيس الســادات، يمكــن تلمــس مجمــل الإدراك الناصرى لنموذج المصلحة القومية ــ الــدور القومــى ــ النظــام الإقليمى.

والفترة الثانية من ١٩٧٣ ــ ١٩٧٧، وفيها كان قد انتهى من حــرب أكتوبر وبدأت تتحدد طبيعة التوجهات الداخلية والخارجية للنظــام وتتحــدد طبيعة علاقاته وتحالفاته الدولية، ومن ثم بــدأ الإدراك المتمــيز للرئيــس السادات لنموذج المصلحة القومية ــ الدور القومى ــ النظام الإقليمى.

وعلى ذلك فسوف يقوم الباحث باستعراض عناصر التمايز فــي إدراك الرئيس السادات غير المباشرة خلال فــترة ١٩٤٨ ــ ١٩٥٩ فــي إطــار المصادر الفكرية العامة لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وخــلال فــترة ١٩٧٠ ــ ١٩٧٣ في إطار الإدراك الناصرى العام، ثم يوضح كيف برزت وتبلــورت في أشكال محددة خلال الفترة ١٩٧٣ ــ ١٩٧٧

وهى الفترة التى عمل فيها الرئيس السادات صحفيا، فقـد كتـب فـي مجلة المصور عام ١٩٤٨، كواحد من المناضلين الذين اتهموا في قضيـة مقتل أمين عثمان، ومجلة التحرير وجريدة الجمهورية في الفـترة ١٩٥٣ ــ ١٩٥٩، حيث رأس تحرير جريدة الجمهورية التى أنشأتها الثـورة للتعبـير عن رأيها السياسى وكذلك الأمر بالنسبة لمجلة التحرير التى أنشأتها الثـورة للتعبير عن رأيها وشارك في الكتابة في جريدتى الشعب والمسـاء اللتيـن صدرتا خلال الفترة ١٩٥٦ ــ ١٩٥٩.

والرئيس السادات خلال هذه الفترة عبر عن إدراك الثـورة بالنسـبة لمبادئها الستة التى أعلنتها في بيان الثورة صباح ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بصوتـه هذا من ناحية، كما أنه عبر عن إدراكه لبعض الأحـداث التـى واجهتـها الثورة خلال هذه الفترة. إلا أنه يمكن ملاحظة عـدة ملاحظـات لبعـض الأحداث على تعبيره عن إدراك الثورة بالنسبة لمبادئها الستة (١٠٠):

أولا: بالنسبة للمبدأ الأول وهو القضاء على الاستعمار وأعوانه فـإن أنور السادات قد كتب عن ذلك تفصيلا

ثانيا: بالنسبة للمبدأ الخامس، وهو إقامة جيـش وطنـى قـوى، لـم يتعرض أنور السادات لكيفية تحقيق الثورة لهذا المبدأ، وهو وإن أشار فـي كثير من مقالاته لواقع الجيش وأحواله قبل قيام الثورة ومظاهر الفساد فيـه، وكتب أيضا عن المعارك التى خاضتها الثورة من أجل تسليح الجيـش، إلا أنه لم يعرض تفصيلاً لكيفية إقامة الجيش الوطنى والخطوات التى قامت بها الثورة من أجل ذلك.

ثالثا: بالنسبة لبقية المبادئ الستة، وهى القضاء علـى سـيطرة رأس المال على الحكم وإقامة عدالة اجتماعية، وحياة ديمقراطيـة سـليمة، فـإن تناول أنور السادات للخطوات التى قامت بها الثورة من أجل تحقيـق هـذه المبادئ التى كتب فيها (١٩٥٣ ــ ١٩٥٩) جاء في إطار كتاباته عن موقف الثورة وفهمها لقضية الديمقراطية، باعتبار أن هذه المبـادئ كلـها كـانت ترتبط وتندرج تحت قضية أشمل هى قضية نظـام الحكـم، بـل تعـرض السادات كذلك لمبدأ (القضاء على الإقطاع) وعلى ذلك فإن الخطوات التـى خطتها الثورة في سبيل تنفيذ مبادئها وردت في كتابات أنور السادات وفـى

كتاباته الخاصة عن أحداث الثورة في قضيتين هما: ١ ــ قضية الاستعمار ٢ ــ قضية القومية العربية.

١ــ قضية الاستعمار

كان الرئيس السادات كغيره من الضباط الأحرار، قد شكل مفهومه لما يعنيه الاستعمار من خلال معايشتهم للاحتلال الإنجليزى لمصر، فإننا نجد مفهوم الاستعمار بمعنى السيطرة، وهو الذى أورده أنور السادات في كل كتاباته عن الاستعمار، مقرنا هذا المعنى وأشكال هذه السيطرة بالاستعمار البريطانى لمصر على وجه التحديد (١٠١)، وكان معنى السيطرة يمتد ليشمل المجال السياسى والاقتصادى والاجتماعى، فكان يرى في الاستعمار البريطانى سيطرة اقتصادية، بل وأطلق عليه "الاستعمار الاجتماعى" (١٠٢)، وهذا كان البدء نحو مشاركته مع الفكرة التى سادت في فكر الثورة وعبد الناصر التى تتمحور حول الاستعمار وأعوانه. وبالنسبة للأساليب التى يحقق بها الاستعمار هدفه الرئيسى في السيطرة على جانب من جوانب الحياة في المجتمع، فيقول السادات في عرضه لأساليب هذه السيطرة "كانت السمة شركات أجنبية تحصل على امتيازات وتطور إلى احتلال عسكرى بالجنود والمعدات، ثم تطور إلى حماية أطلقوا عليه انتدابا وعادوا فقالوا وصاية ويسمونه اليوم بالأحلاف" (١٠٣).

وهكذا يظهر أول تمايز غير مباشر وكامن، وهو عدم التفرقة بين عنصر القوة وسياسات السيطرة وعنصر التبعية وسياسات التدخل.

والسادات في كتاباته عن الاستعمار ينظر إلى الاستعمار كوحدة واحدة إلا أنه يأخذ ذلك بمعزل عن واقع الأحتلال الإنجليزى لمصر، بل يرى أن هذه القوى الاستعمارية في ترابطها إنما تشكل القوة الحقيقية للتحدى الذى يمكن أن تواجهه مصر في حالة إعلانها الحرب على بريطانيا فيقول "إننا سنحارب أمريكا ونحارب إسرائيل ونحارب كل دولة يهمها أن ينتصر الاستعمار" (١٠٤) ومعنى ذلك أن مصر سوف تحارب كل من يساعد عدوها، أما من لا يساعد عدو مصر فلن تحاربه، بصرف النظر عن طبيعتها الاجتماعية أو الأيديولوجية، وهذا ثانى تمايز غير مباشر واختلاف عن فكرة العداء للإمبريالية التى قادت عبد الناصر وبناءه نظرية العدو.

والرئيس السادات عبر بشكل واضح عن فكرة الاستقلال بين الكتلتين الشرقية والغربية فيقول "إن مصر ليست للبيع إلى المعسكر الشيوعى كما

أنها ليست للبيع إلى المعسكر الغربى أيا كـــانت المغريـــات، وأيـــاً كـــانت العلاقات التجارية وغير التجارية بين المعسكرين المتنافسين. إنمـــا يتشـــكل موقفه من الدول الكبرى والعالم الخارجي من سلوك هذه القوى تجاه مصـــر فيقول عن الاتحاد السوفيتى "هو الدولة الكبرى التى تحترم ثورتنا ولا تقـــف في طريق الانتصارات الشعبية في بلادنا" (١٠٦) وهذا يعنى أن موقف مصـــر مبدئى في مواجهة كل من يحترم الثورة والانتصارات الشعبية، وهنا يكمـــن التمايز الثالث عن عبد الناصر في تطوراته الأخيرة، حيث قصـــر الرئيـــس السادات المسألة على النطاق السلوكى دون أن يتعداها كعبد الناصر إلـــى نطاق الطبيعة الاجتماعية ــ الاقتصادية.

ويظهر ذلك جليا في إدراكه لطبيعة الـــدور الأمريكـــى فـــي حـــرب ١٩٥٦، فإن السادات يقول "المستر أيزنهاور وقف ــ يا بنى ــ وقفة لابـــد أن أسجلها له بالشكر والتقدير برغم ما فات" (١٠٧) أمـــا عنـــدما حـــاصرت أمريكا مصر، وكان هدف أمريكا هو حصار مصر وعزلـــها، وذلـــك مـــن خلال عمليتين (الحصار من الخارج) (والغزو مـــن الداخـــل)، فقـــد عـــبر الرئيس السادات عن هذا الحصار" ورفض أمريكا أن تبيع لنا القمح يـــوم أن كنا بعد العدوان على وشك أن نجوع"، أما الغزو من الداخل، والذى لم يشـــر أنور السادات إلى تفاصيله فيما كتب واكتفى بالقول "بأن دلاس أوعز إلـــى عملائه من ملوك ورؤساء العرب بأن يستعدوا للدخول في المعركـــة ضـــد مصر" (١٠٨) وهنا يبرز التمايز الرابع للرئيس السادات، ويتمثل في تعريفـــه لأعوان الاستعمار، فهو لم يتكلم عن الرأسمالية الاحتكارية كما فعـــل عبـــد الناصر، بل تكلم عن أعوان الاستعمار بمعنى الإقطاع الذى قال عنـــه، إن الثورة قد قضت على الإقطاع باعتباره من أعوان الاستعمار بعـــد الثـــورة على الملوك والرؤساء العرب الذين كانت لهم علاقات وثيقة مع الولايـــات المتحدة الأمريكية.

ويجب أن نذكر أن الرئيس السادات شارك إدراك غيره من الضبـــاط الأحرار ومنهم عبد الناصر في الاهتمام بوظيفة الجيش المتمثلة في الدفـــاع عن الوطن وحرب إسرائيل، وتمثل ذلك فى تأييده المطلـــق ودفاعـــه عـــن صفقة التسليح التشيكية، لأنه يعرف جيداً الأسباب العملية المحركة للثـــورة وهى المتمثلة في قضايا التسليح، وقد ورد ذلك في بيان الثورة في صبـــاح ٢٣ يوليه ١٩٥٢ "تآمر الخونة على الجيش، وتولى أمره إما جاهل أو فاســـد

حتى تصبح مصر بلا جيش وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا" بل إن هـــذا المطلب كان ضمن المنشورات التى يوزعها تنظيم الضباط الأحـــرار، فقـــد جاء في أحد هذه المنشورات "نحن نطالب بتسليح الجيش من جميع الـــدول التى تبيع سلاحاً.

سواء كانت شرقية أم غربية، نطالب بإنشاء مصانع أســلحة نســتورد لها الآلات من كل الدول، ونطالب بتدريب الجيش تدريباً حقيقياً حتى يكـــون قادراً على تلبية نداء الوطن". ومن هنا يبرز التمـــايز الخـــامس، الخـــاص بوظيفة الجيش لحماية والمجتمع وكيانه، والوظيفة الوحدوية، حيـــث قصـــر السادات الأمر على مجرد حماية حدود الوطن.

٢ ــ قضية القومية

كانت هناك ثلاثة تيارات رئيسية في إطار القضية القوميـــة تنـــازعت اتجاهات الفكر السياسى قبل الثورة وهى الاتجاه الإسلامى والاتجاه العربـــى والاتجاه الفرعونى، وعندما قامت الثورة تنـــاولت هـــذه المســألة بطريقـــة غامضة بمعنى أنها جمعت التيارات الثلاثة ونادت بها، وفلسفة الثورة خـــير دليل على ذلك، إلا أنه يجب ذكر أن الاتجاه الفرعونى الذى يجسد تجســـيده السياسى في العزلة. قد حسمته الثورة بالرفض، ولكنها جعلت هـــذا التيـــار مجرد عنصر من عناصر الشخصية المصرية، فنجـــد أن عبـــد النـــاصر، يتحدث عن تاريخ سبعة آلاف سنة وأثره على المصرييـــن وأضـــاف إليـــه التيار الأفريقى، فإنه كان قد استقر بعد ذلك بشكل نهائى فـــي عـــام ١٩٥٥ وأعلنت مصر انتماءها العربى بوضوح مفرقة بيـــن المصريـــة كوطنيـــة والعربية كقومية على النحو الذى عبر عنه أنور السادات بقوله "إن مصـــر قررت أن تبلور سياستها وتحددها تحديداً واقعياً واضحاً وانتهت إلى جعـــل تلك السياسة داخل إطارين لا تخرج عنهما الوطنيـــة المصريـــة والقوميـــة العربية" (١١٠).

ولا يوجد في كتابات أنور السادات ما يشير إلى كيفية اختيار الفكـــرة الأفريقية أو حدود الشوط الذى قطعته الثورة في هذا الاتجاه وحدود النظـــر إليه، فعلى العكس من ذلك تماماً نجد أبعاد الفكرة الإسلامية كاملة فيما كتبـــه عام ١٩٥٤ عن المؤتمر الإسلامى، عقب تكوينه في هـــذا التـــاريخ، وأول الملامح التى يمكن رصدها في هذا الاتجاه الإسلامى هو الربط الكامل بيـــن الدين والمجتمع وبين الدين والوطنية، وفى ذلك يقول أنور السادات "الديـــن

يدعونا لكى نعرف الحق والبعد عن الخصومة بإثارة الأحقـاد أو بـالتخلف عن ركب الوطن لشهوة الدنيا والمناصب كافر بالوطن وكافر بـالدين" (١١١).

وهنا يبرز التمايز السادس في الربط الكامل بين الدين والوطنية والمجتمـع وذلك على عكس عبد الناصر الذى جعل هناك رابطة ولكنها ليست كاملـة، وربط الرئيس السادات بين جماعة الإخوان المسلمين والاستعمار، وجعـل من بقائها رهنا ببقاء الاستعمار، وهو هنا يتفق تماماً مع فكر الثورة وعلـى الأخص جمال عبد الناصر، وتم في إدراك الرئيس السـادات الربـط بيـن الدعوة الإسلامية التى يجسدها المؤتمـر الإسـلامى وبيـن الكفـاح ضـد الاستعمار، وبهذا يصبح الموقف من الإخوان المسلمين موقفا إسلامياً وليـس مجرد موقف مصرى بحت (١١٢).

أما بالنسبة للعلاقة بين الوحدة الإسلامية والوحدة العربية فإن الرئيـس السادات يربط بين الوحدة الإسلامية المعاديـة للاسـتعمار وبيـن الوحـدة العربية المعادية للاستعمار، والاستعمار هنا هو السيطرة، وأنور السـادات وإن كان قد أشار إلى أن سياسة مصر قد تقرر أن تكون داخل إطارين همـا (الوطنية المصرية والقومية العربية)، فإنه لم يقصد بذلـك أن يفـرق بيـن الوطنية والقومية، أو أن يجعل من كل منهما شيئاً منفصلاً عـن الآخـر أو كياناً قائما بذاته، وإنما كان يشير بذلك إلى أن السياسـة التـى سـتنتهجها مصر، ستكون في إطار المصلحة القومية، كما ذكر السادات قائلا "بحيث لا يظهر تناقض بينهما وبحيث لا تكون مصلحة مصر وسلامتها عـاملاً مـن عوامل إلحاق الضرر بمصالح وسلامة دولة عربية أخرى" (١١٣).

وهنا يبرز التمايز السابع عن عبد الناصر فـي تصـور السـادات أن النظام الإقليمى، هو بالمعنى الأول عند عبد الناصر وليس المعنى الثـانى، وعلى هذا التصور نفسه، يدرك أنور السادات معنى العروبة، فيقـول "أنـا أؤمن بالعروبة، وأفخر أنى عربى" (١١٤) والعروبة هنا تعنى الاشتراك فـي اللغة والحدود والدين والمصالح التى هى العداء للعدو الواحد، وهذا يضـم كافة الدول العربية فيقول "إن مصر قالت للشقيقات إننا جميعاً نكـون أمـة عربية تشترك في الحدود واللغة الظروف والدين والمصالح" (١١٥).

وفى كتابات أنور السادات التى تناول فيها قضايا الوطن العربى يمكـن التمييز بين ثلاثة اتجاهات:

أولها: الحرص على تأييد الخطوات والإنجازات التى تحققها الأقطار العربية في مواجهة الاستعمار والإشادة بها وإبراز دلالاتها. وقد تمثل ذلك في كثير من المواقف كان أكثرها وضوحاً الموقف من قرار الملك حسين ملك الأردن بطرد الجنرال الإنجليزى جلوب، قائد الجيش الأردنى عام ١٩٥٦.

ثانيها: برز واضحاً في كتابات أنور السادات عن القضايا العربية، فقد تمثل في الهجوم الشديد في أية محاولة للشذوذ عن الصف العربى أو إضعافه، وإدانة مثل هذه المحاولات وفضحها أمام الرأى العام العربى. والصف العربى يتمثل في محاربة السيطرة الاستعمارية والسعى نحو التضامن العربى، كما تراه القاهرة.

ثالثها: تمثل في التأكيد على حتمية انتصار النضال العربى وانتصار الإرادة العربية. وهنا يبرز التمايز الثامن، بقصر الإدراك على ضرورة النظام الأقليمى وذلك لإلحاح الخطر والحاجة للأمن دون الاعتبار للعاملين الآخرين كما وردا في إدراك عبد الناصر.

أولا، الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٧٣

وهى الفترة التى تولى فيها الرئيس محمد أنور السادات رئاسة جمهورية مصر العربية، وقد واجهته خلال هذه الفترة قضيتان ساهمتا في استمرار مجمل الإدراك الناصرى لنموذج المصلحة القومية ــ الدور القومى ــ النظام الإقليمى، أولهما قضية الصراع على الحكم مع معاونى عبد الناصر السابقين والذين استمروا في الحكم من بعده، وانتهت بتصفيتهم ومحاكمتهم بتهم الشروع في الإعداد لإنقلاب على الشرعية القائمة في ١٥ مايو ١٩٧١. وثانيهما قضية الوحدة مع ليبيا التى بدأها عبد الناصر ومسألة إزالة آثار العدوان. هاتان القضيتان اللتان حسمتا في نهاية ١٩٧٣، الأولى بإعلان القذافى تخطيئه للرئيس السادات في أسلوب ومنهج الحرب، والثانية بالقيام بحرب أكتوبر ١٩٧٣ والانتصار والدعوة إلى المفاوضات الدولية بجنيف في ١٦ أكتوبر ١٩٧٣. وسيقوم هذا الجزء بتوضيح عناصر التمايز غير المباشرة عن إدراك عبد الناصر وتجربته، ويوضح كيف استمرت عناصر التمايز الثمانية غير المباشرة التى برزت خلال الفترة ١٩٤٨ ــ ١٩٥٩.

١- قضية الصراع من أجل الشرعية

كانت القضية التى فجرت هذا الصراع ونقلتـــه إلـــى الـــرأى العـــام المصرى هى قضية الوحدة التى أثارت قضية أكبر ظلت محور الصـــراع منذ تولى الرئيس السادات في أكتوبر ١٩٧٠، الرئاسة في مصر حتـــى ١٥ مايو ١٩٧١. وإذا كانت الشرعية مستمدة من فكر وإدراك الرئيس الراحـــل جمال عبد الناصر، فالسؤال هو : من أكثر المتصارعين ولاءً لهذه الشرعية وأمانة في الحفاظ عليها؟ والسؤال يثير مسألة الإدراكات المتصارعة، حـــول أى من هذه الإدراكات أكثر صدقاً لإدراك الرئيس الراحـــل جمـــال عبـــد الناصر.

وهذه القضية دارت حول عده عناصر من المصلحة القومية:

أ ــ الدفاع عن الوطن (وظيفة الجيش) عندما تولى الرئيس الســـادات الحكم في ١٩٧٠ ورث التركيز على الوظيفة الأولى للجيش وهـــى الدفـــاع عن الوطن وحدوده والتخفيف من الوظائف الثلاث الأخرى، إلا أن أحـــداث مايو والصراع من أجل الشرعية، أدى إلى إقصار السادات وظيفة الجيـــش على الوظيفة الأولى فقط، فيقول محدثاً الضباط "وكونوا مطمئنين يا أولادى بصوا قدامكم لليهود ما تبصوش وراكم أبداً للجبهة الداخلية، لأنه إذا اقتضى الأمر علشان أحفظ سلامتها، والله.. سأكون في منتهى القسوة للى يحـلول أن يشق جبهتكم الداخلية وكونوا واثقين أن الــ ٣٤ مليون بقلوبهم وإحساســـهم وكل ما يملكوا وراكم علشان دى معركتكم، علشـــان تكسـبوها وشـــرفهم حطينوا في ايديكم" (١١٧) وهكذا، فالرئيس السادات، يخرج عمليـــا الجيـــش كإحدى فئات الشعب من تحالف قوى الشعب العامل المنـــوط بـــه حمايـــة المجتمع من خلال التنظيم السياسى للاتحاد الاشتراكى، وذلك وفقـــاً لإدراك الرئيس عبد الناصر، وقول الرئيس السادات "بعد ١٥ مايو طلب منى أبنـائى أبناء القوات المسلحة أنى أحتفظ لهم بكراس في اللجنـــة المركزيـــة لأنـــهم أعضاء في تحالف قوى الشعب العاملة، القوات المسلحة جزء مـــن قـــوى الشعب العاملة فوعدتهم، قالوا احتفظ لنا بكراسى بـــس بعـــد إزالـــة آثـــار العدوان، إحنا عندنا معركتنا نخططها وبعدين نجى وعدتـــهم أن أعـــرض رغبتهم عليكم، وأن أطلب إليكم أن تحتفظوا لهم في اللجنة المركزية بعـــدد من الكراسى، حتى إذا ما أزيلت آثار العدوان وانتهت المعركـــة يعـــودوا، ليجلسوا معكم" (١١٨).

وهكذا يبرز التمايز التاسع غير المباشر، وهو عدم أفضلية فئة على فئة، فالجيش لابد أن يؤدى دوره في القتال، وليس شرطاً لأنه جيش، أن تكون له أفضليات على الفئات الأخرى في المجتمع ولكن ذلك لا ينفى أن الجيش هو الطليعة، ولكن هذه المسألة، تنحصر فقط في إطار رمزيتها، دون أن يترجم ذلك إلى سياسات داخلية، وأن مسألة الأمن والشرعية لا تستمد من هذه الطليعة، ولكن من الشعب بجميع فئاته.

ب ــ الدفاع عن القيم (الدفاع عن الشرعية) لقد كان من مصادر الصراع حول إدراك عبد الناصر، منذ أكتوبر سنة ١٩٧٠ حتى ١٥ مايو ١٩٧١، أوضح الرئيس السادات أنه يدرك أن أكثر المتصارعين، أهل للحفاظ على إدراك عبد الناصر، باعتباره واحداً من قادة الضباط الأحرار من ناحية وباعتباره كان نائباً له وقريباً منه قبل وفاته من ناحية أخرى، وأن هذه المقدرة تأسست بانتخابه في أكتوبر ١٩٧٠ لرئاسة الجمهورية خلفا لعبد الناصر، وعلى ذلك فإن له الشرعية في قيادة الجمهورية وهذه الشرعية ليس مؤسسة على تأييد إحدى الفئات، إنما يستمدها من الدستور والشعب بالاستفتاء، فيقول السادات "بالنسبة لى فإن فترة تشرف الدولة بقيادة جمال عبد الناصر، وفترة تشرفى بخدمة الدولة في موقع المسئولية الأولى هو عهد واحد، كنت في عهد جمال عبد الناصر، شريكا معه بالمسئولية. والآن فإن جمال عبد الناصر حتى بعد رحيله عنا ما زال معكم ومعى شريكاً بالمبدأ... لقد كانت الجماهير هى الحارس الأمين على انتقال السلطة بعد جمال عبد الناصر وفق أحكام الدستور، وتم هذا الانتقال برغم ما كان يشهد له بعض المراقبين من دقة الظرف وحروجته، بطريقة مضاربة، وحينما تكشفت أساليب العمل الخفى الذى خلط بين مفهوم الممارسة السياسية كما يجب أن يكون وبين مفهوم التواطؤ للتآمر، فإن العامل الحاسم كان مصدره الشعب الذى خرج يومى ١٤، ١٥ مايو يحكم ويدين ويرفض التآمر في الداخل في وقت يتعرض فيه الوطن إلى التآمر من الخارج" (١١٩).

والشرعية هنا تحتم على الرئيس السادات أن يكون مسئولاً عن الشعب كله فيقول "بأكد أمامكم الحرية كل الحرية للشعب والأمن كل الأمن للشعب، والطمأنينة كل الطمأنينة للشعب. أعداء الشعب برضه مش هعاملهم بشذوذ، لأن أنا زى ما قلت دى عيله أنا مسئول عنها"، وهنا يبرز التمايز

العاشر غير المباشر، وهو تعريفه لأعداء الشعب، فالرئيس السادات وفقاً للتمايز الرابع السابق ذكره، قد قصر أعوان الاستعمار على الإقطاع الذى تم القضاء عليه، على بعض الملوك والرؤساء العرب، وسكت عن مسألة تعريف أعوان الاستعمار في الداخل، وهذا التمايز العاشر تبدو أهميته حيث إن الرئيس السادات يقصر أعداء الشعب، بمعنى الرافضين للشرعية التى قررها الشعب، وليس كما كان عبد الناصر يدرك، بأنهم الذين يحققون أهداف الاستعمار وهم الرجعية والرأسمالية الاحتكارية.

ومن هنا ينطلق إلى إلغاء وتصفية الإجراءات الاستثنائية. كالعزل السياسى، التى اقتضاها إدراك عبد الناصر للشعب وأعدائه. فيقول الرئيس السادات "... بل إننى أكثر من ذلك حرصت على إلغاء وتصفية الإجراءات الاستثنائية التى اقتضتها مسيرة الثورة إيماناً منى بأن وعى شعبنا وتمسكه بثورته من جهة، ومن جهة أخرى لإيمان عميق بضرورة تقنين الثورة وسيادة القانون..." (١٢٠) أى أن القانون هو الذى يحمى الشرعية وليس إجراء الاستثنائى الذى يعتمد في شرعيته على قوة فئة معينة في المجتمع.

ج ــ الرفاهية الاقتصادية (المجتمع الجديد) يبدأ التمايز هنا في تقييمه الإدراكى لمجتمع ما قبل ١٩٦٧ فيقول "بعتبر أنه مسؤليتنا في المرحلة اللى جاية، هو بناء الدولة الجديدة، لأنه لو تخلفنا تانى أو لو غمضنا عينا حيجرى اللى جرى في ٦٧ وده لانسمح به أبداً مش على المستوى العسكري زى ما قلت لكم بس ده جانب من جوانب المعركة" (١٢١) وهنا يبرز التمايز الحادى عشر لإدراك الرئيس السادات عن إدراك الرئيس عبد الناصر الذى نحققه، ولكن الرئيس السادات، يدخل حرب ١٩٦٧ في إطار عدم قدرة المجتمع المصرى على مواجهة الغزوة الصهيونية، وذلك لأن هذا المجتمع كان متخلفا.

وعن ذلك المجتمع الذى يريد الرئيس السادات أن يبنيه لكى لا يكرر، ويتفادى التخلف الذى أدى إلى نكسة ١٩٦٧ يقول "في هذه المرة لابد من أن نجعل من هذه الهزيمة نقطة إنطلاق، علشان نبنى الدولة الحديثة، اللى لا يمكن أبداً أن تقهر بعون الله، حنبنيها بأيه؟ حنبنيها بالعلم والتكنولوجيا الحديثة، وكل ما وصل إليه القرن العشرين، وحنبنيها أيضاً بالإيمان". (١٢٢)، وهنا يبرز التمايز الثانى عشر الغير مباشر، ويتمثل فى إدراك الرئيس السادات لقضايا التنمية، فهو يريد أن يبنى دولة حديثة، أى أنه يتبنى مفهوم

التحديث وليس التنمية كعبد الناصر، والرئيس السادات يريد أن يبنى هـــذه الدولة بالعلم والتكنولوجيا والإيمان وهذا يثير الآتى: أن العلم والتكنولوجيـــا، في الغرب والولايات المتحدة، وهذا لا يثير لديه أى مخاوف حـــول مســـألة التبعية، لأن فكرة الاستقلال عند الرئيس السادات، يقصرهـــا فقـــط علـــى الاستقلال السياسى الذى هو الحفاظ على حرية اتخـــاذ القـــرار السياســـى، بالمعنى الضيق للمصطلح وليس الاجتماعى كما كان يدرك عبـــد النـــاصر، وأن فكرة الاستعمار الاجتماعى الذى ورد ذكرهـــا فـــي الفـــترة ١٩٤٨ ــ ١٩٥٩، فقد قصرها الرئيس السادات فقـــط علـــى الاســـتعمار الإنجلـــيزى وتمثلت في طبقة الإقطاع والملك، والثورة قد قضت على ذلك، وهنا يكمـــن مضمون هذا التمايز، الـــــذى هـــو إدراك الاســـتعمار بـــالمعنى التقليـــدى الكولونيلى، أما بشأن مسألة الإيمان، فهذا يعتبر ترديداً وتنوعيا على التمـــايز السادس في الربط بين الدين والوطنية والمجتمع.

ثانيا، قضية الحرب والوحدة مع ليبيا

وهذه القضية أثارت مسألتين تتعلقان بإدراك عبـــد النـــاصر لنمـــوذج المصلحة القومية ــ الدور القومى ــ النظام الإقليمى.

أ ــ النظام العالمي المرغوب (ومفهوم الاستقلال)، في تعريف الرئيـــس السادات لمن هو الناصرى قال هو "كل من يرفض أى قيـــد علـــى إرادتـــه ويؤمن بأن هذا العصر الذى يعيش فيه هو عصر إرادة الشعوب وتحريـــر هذه الإرادة..." (١٢٣) وهكذا يستمد الرئيس السادات إدراكه كما فعـــل عبـــد الناصر من الرفض للهيمنة الخارجية. ويقول الرئيس السادات شارحاً أثـــر هذا الرفض في تشكيل السياسة الخارجية المصرية، "إن البعض يتصـــور أن الوجود السوفييتى في المنطقة أو في مصر هو الذى جعل أمريكا تقف منـــا هذا الموقف، هذا الوضع بدأ من أيام السد العالى ١٩٥٦ بعد صفقة الســـلاح في ١٩٥٥، لأن الغرب رفض أن يبيع لنا السلاح واشترط أن يعقـــد معنـــا ميثاقاً متبادلاً وأن تأتى مع السلاح الأمريكى بعثة أمريكية، كما اشترطوا ألا نحارب أصدقاء لهم في المنطقة، وفرضوا علينا أن نصفـــى الموقـــف مـــع إسرائيل أولا فرفضنا هذا الكلام واشترينا الســـلاح بأموالنـــا ودخلنـــا فـــي تعقيدات، ثم سحبوا عرض السد العالى ودخلنا معارك معهم، معركة النفـــوذ في منطقتنا، هل نبقى بإرادة حرة، وبمثل يسيئ إلى أمريكا في هذه المنطقـــة في أنها لا تريد غير مناطق نفوذ بالنسبة لدول هذه المنطقة، أم ندخل منطقة

النفوذ، أمريكا وليس السبب الوجود السوفييتى" (١٢٤) وهنا يبرز التمايز الثالث عشر، وهذا التمايز يجد تفسيره ومبرره في أن إدراك العلاقة بين السوفييت والأمريكان والصراع حول الشرق الأوسط، قد تطور إلى أن وصل إلى أن انحاز إلى جانب السوفييت باعتبارهم قوة تحررية من ناحية، وباعتبارهم الموازن الموضوعى كقوة عظمى للولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى. وها هو الرئيس السادات يكرر الإدراك الناصرى قبل الستينيات، وهذا يعنى عدم الاعتراف بهم كقوة تحررية في الواقع، بل إن المسألة كلها تتلخص في توازن القوى الدولى وهذا التمايز جانب آخر، وهو أن الدافع لمصر ناحية السوفييت هم الأمريكان، فهم السبب. وهذا يحمل الاعتقاد بأن الرئيس السادات يرى أنه من الممكن إعادة العلاقة مع الأمريكان إذا لم يقفوا أمام المطالب المصرية التى يحددها في استعادة الأراضى المحتلة بعد ١٩٦٧ وحقوق الشعب الفلسطينى، ويدعم هذا التمايز قوله "قال روجز لابد من مفاوضات مباشرة بين العرب وإسرائيل وهذا لا يمكن وأرضى محتلة." (١٢٥) ويمكن قراءة هذه العبارة بطريقة أخرى، وهى أنه يمكن قيام مفاوضات مباشرة بين العرب وإسرائيل، إذا حررت الأرض المحتلة ما بعد ١٩٦٧، بل يمكن القول بأنه باستخدامه ضمير الملكية للأرض المحتلة، فهو يعنى سيناء دون غيرها، وهذا التمايز يمكن أن يجد أصوله في التمايز الثانى.

وكان ذلك يعتمد على مفهوم (الاستقلال) بالمعنى البراجماتى الذى ساد في فكر الثورة وجمال عبد الناصر طوال السنوات العشر الأولى من الثورة، فيقول الرئيس السادات بعد طرد الخبراء السوفييت في ١٧ يوليو ١٩٧٢ معبراً عن مفهوم الاستقلال، ورفض الهيمنة "نحن أمام قرار أن تقف الوطنية المصرية وأن تقف القومية العربية ولو وحدها إذا أقتضى الأمر... سوف نقف ولو وحدنا وسوف نقاوم..." (١٢٦).

وهنا يبرز التمايز الرابع عشر وخاصة في ضوء تصوره للأهداف الأمريكية في المنطقة حيث يقول "ونحن نعتبر أن للولايات المتحدة ثلاثة أهداف في المنطقة، أولها إخراج الاتحاد السوفيتى منها... ثانيها عزل مصر عن الأمة العربية... ثالثها ضرب التجربة الاشتراكية في مصر..." (١٢٧) وهذا التمايز الرابع عشر يجد تفسيره في أنه في سياق النزعة البراجماتية في العلاقة مع الدولتين الأعظم، يمكن التساؤل حول الثمن الذى سوف

يدفعه الأمريكان لمصر عند سماح مصر لهم بتنفيذ ذلك. علما بأن مصر تعانى من مرحلة اللاحرب واللاسلم، وأن مصر لابد أن تحارب لكى تكون فى موضع أفضل من أجل التفاوض، وهذا الموضع الأفضل له شرطان فى إدراك الرئيس السادات أولهما قوله "القرار بالنسبة للمعركة قرارنا أحنا، قرار وطنى بتاعنا إحنا ... المعركة في الدرجة الأولى معركتنا إحنا مش معركة أى حد تانى، إحنا اللى حنحاربها" (١٢٨). أى أن تثبت مصر أنها قادرة على كسب حرب ضد إسرائيل، وثانيهما قوله " بالنسبة لنا ـ كقوات مسلحة، فإن لنا معركتين، المعركة الأولى للثأر، والمعركة الثانية لتحرير الأرض" (١٢٩) أى أن المعركة الأولى هى معركة لضرب غرور العدو كما ردد دائما الرئيس السادات، وهذا يحمل معنى ضرب فكرة الأمن الإسرائيلى أولا، بإثبات قدرة مصر على الحرب وهذا يقود للمعركة الثانية التى هى تحرير الأرض.

ب ـ دور قائد التكتل (وإثبات المصداقية)، عندما رحل عبد الناصر، كان على الرئيس السادات، أن يثبت أنه أهل لتولى مكان عبد الناصر فى قيادة التكتل العربى، والرئيس السادات يشارك عبد الناصر فيإدراك أهمية التضامن العربى من أجل المعركة فيقول "ده بند من بنود استراتيجية إسرائيل، أن العرب في تفكك بل أكثر في صراع، وعليه فإن المستفيد من أى تفكك أو صراع عربى هى إسرائيل مشى الوحدة أو الاتحاد اللى بيزعج إسرائيل، بس ده مجرد تضامن عربى، مجرد تضامن عربى بين دولتين عربيتين، بيزعج إسرائيل، فما بالنا لو كان وحدة أو اتحاد من أجل هذا"(١٣٠).

وهو يشرح التفكك العربى في مواجهة إسرائيل، ويبين دور مصر فى جمع شمل العرب فيقول "من ناحيتنا إحنا وإنتم شاعرين وشايفين أنا بأبذل كل ما أستطيع علشان نلم أنفسنا، ونلم جبهتنا كعرب أمام عدونا، لأننا أمام عدونا اللى هى الغزوة الصهيونية الشرسة، ما فيش تميز بين دولة ودولة أو دى ملكية ولا دى جمهورية. أمام إسرائيل كلنا عرب، ما فيش داعى، خلونا نقف كلنا مع بعض بأبذل المستحيل علشان نبدأ صفحة جديدة" (١٣١).
كما أن مصر انتهجت منهج الوحدة في سبيل ذلك، فيقول السادات "البعض بينادى بيقول يعنى إيه تأثير الوحدة العربية دى المعركة أو اتحاد الجمهوريات اللى قايم ده على المعركة، أنا عايز أقول إن اتحاد

الجمهوريات العربية اللى أحنا هندلى بأصواتنا بعد يومين فيه ركن أساسى من أركان المعركة. بصراحة زى ما عودتكم ما عدش في الجبهة أمام إسرائيل غيرنا إحنا وسوريا، إحنا بنشكل الجبهة الجنوبية وسوريا بتشكل الجبهة الشمالية، ليبيا بتشكل عمق لنا للمعركة، السودان بيشكل عمق أيضا، ليبيا في الغرب والسودان في الجنوب بيشكل عمق للمعركة" (١٣٢) وهنا يبرز التمايز الخامس عشر عن إدراك عبد الناصر وعن إدراكات السادات الأولى، حيث يلجأ هنا إلى بعض ملامح النظام الإقليمى بالمعنى الثانى لدى عبد الناصر، كذلك الأمر بالنسبة للحديث عن الإمكانيات العربية والمعركة، بحيث يمكن أن نذكر الباحث مباشرة بما ذكره عبد الناصر في فلسفة الثورة حول البترول واستخاماته ضد الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى يتمثل التمايز عن إدراك الرئيس عبد الناصر بأنه ــ أى السادات ــ يدعو إلى نظام إقليمى بمعنى ثالث وهو دول المواجهة، أى الدول التى سوف تدخل الحرب مع إسرائيل.

ثانيا: الفترة ١٩٧٣ ــ ١٩٧٧

تحرر الرئيس السادات من كافة العوامل التى ساعدت على استمرار مجمل الإدراك الناصرى خلال الفترة السابقة ١٩٧٠ ــ ١٩٧٣، حيث قام بحرب في أكتوبر ١٩٧٣ وانتصر فيها واستطاع أن يقضى على معاونى عبد الناصر السابقين، مما سمح ذلك له بأن يظهر إدراكه لنموذج المصلحة القومية ــ الدور القومى ــ النظام الإقليمى بشكل واضح.

١- الموقف من قضايا المصلحة القومية

أ ــ الدفاع عن أرض الوطن، لاعتبار أن الرئيس السادات رجل عسكرى تنشأ في ظل التقاليد التى تحدد وظيفة الجيش في القتال فقط، فقد ظل محافظا على ذلك الإدراك طوال حياته، وكانت مشكلته هى كيف يثبت الجيش وقيادته صلاحيتهم للقتال؟ وخاصة في ضوء ظروف ما بعد ١٩٦٧، فعلى ذلك تأتى حرب أكتوبر باعتبار أداء الجيش لوظيفته الحقيقية والوحيدة، فيقول عن تلك المشكلة "لقد كنت أعرف جوهر قواتنا المسلحة... لقد خرجت من صفوف هذه القوات المسلحة وعشت بنفسى تقاليدها وتشرفت بالخدمة في صفوفها... كان في استطاعة هذه القوات سنة ٦٧ أن تحارب بنفس البسالة والصلابة التى تحارب بها اليوم، لو أن قيادتها

العسكرية في ذلك الوقت لم تفقد أعصابها بعد ضربة الطيران التـــي حـــذر منها عبد الناصر، أو لو أن تلك القيادة لم تصدر بعد قراراً بالانسحاب العـــلم من سيناء بدون علم عبد الناصر أيضا، إن هذه القوات لم تعـــط الفرصـــة لتحارب دفاعاً عن الوطن وعن شرفه وعن ترابه لم يهزمها عدوها، ولكـــن أرهقتها الظروف التى لم تعطها الفرصة لتقاتل" (١٣٣) وهكذا فهذه الظـــروف التى أرهقت الجيش ومنعته من وظيفته الأصلية، هى فـــي إدراك الرئيـــس السادات تلك الوظيفة الثانية للجيش كما كان يدركها عبـــد النـــاصر وهـــى حماية كيان المجتمع ومبادئه. وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وبعـــد أن أثبـــت الجيش أنه قادر على القتال يقول السادات "أقول باختصار، إن هذا الوطـــن يستطيع أن يطمئن ويأمن بعد خوف، أنه قد أصبح لـــه درع وســـيف" (١٣٤) وعلى ذلك فـــالجيش يجـــب أن يـــأخذ موقعـــه التقليـــدى وفقـــا للتقـــاليد الأنجلوساكسونية وهى القتال في وقت الحرب، والحفـــاظ علـــى الشـــرعية الدستورية في وقت السلم، فيقول الرئيس السادات "وهناك القوات المســـلحة، ولا يجب أن ينسى أحد أن القوات المسلحة، جنوداً وضباطـــاً، هـــى أحـــد عناصر تحالف قوى الشعب، ولكن لا شك أن القوات المسلحة لها وضعـــها الخاص وفى ساحة الشرف، تقع على عاتقها مســـئولية الضريبـــة الكـــبرى والفداء الحقيقى في سبيل الوطن، فما هو دورها في التحالف علـــى ضـــوء هذه الخصوصية ــ بعد الذود عن حياض الوطن ــ يقتصـــر دور القـــوات المسلحة على أمر واحد بالغ القيمـــة والأهميـــة، وهـــو حمايـــة الدســـتور والشرعية الدستورية.... لذلك حين أقول إن دور القوات المسلحة، فيما هـــو ليس من شأنها، جربنا نحن الذين أعدنا القوات المسلحة إلى دورها الحقيقـــى كيف أنها خاضت عن المعركة وجلبت لنا النصر" (١٣٥) والشرعية هنا، هـــى ما نص عليه الدستور من وظائف قيادية ومؤسسات، ومن هنا نفـــهم كيـــف يأتى نزول الجيش في يناير ١٩٧٧ أثر الاضطرابات إلـــى الشـــارع لقمـــع المتظاهرين، في هذا الإطار الوظيفى أما بالنسبة لمسألة التســـليح فـــالرئيس السادات كعبد الناصر، تأخذ هذه المسألة لديه حساسية خاصة، مما يدفعـــهما إلى تغير نظام التحالفات الدولية بسببه.

ب ــ <u>الرفاهية الاقتصادية</u>، والرفاهية الاقتصادية تأخذ عنـــد الرئيـــس السادات، معنى الانتعاش الاقتصادى والحرية الاقتصادية، وهى ذات بعديـــن

أساسيين، البعد الأول علاقة الفرد بالمجتمع وتغير القيم التوزيعية، والبعد الثاني التحديث ودور العلم والتكنولوجيا.

البعد الأول: علاقة الفرد بالمجتمع وتغير القيم التوزيعية، حيث يرى الرئيس السادات أن قوة المجتمع من قوة أفراده، وعلى ذلك فالمجتمع القوى اقتصاديا، أفراده أقوياء اقتصادياً، وهذا الإدراك يقود منذ البداية إلى الإيمان بالحرية الاقتصادية. ويرجع الرئيس السادات إيمانه بضرورة تغيير هذه القيمة التوزيعية الاشتراكية السابقة إلى الظروف التى مرت بها مصر، والظروف الاقتصادية العالمية فيقول "أنا راجل خارج من معركة ومستنزف اقتصاديا وفيه تضخم عالمى" (١٣٦) ولكن الرئيس السادات يرى أن هذا التغير في القيمة التوزيعية يكون تحت شعار الاشتراكية. ويعبر عن تلك المجموعة من الأفكار في قوله "لقد لاحظت أموراً ثلاثة أعرضها عليكم كما يلى: أولا، لاحظت قصوراً فى فهم الظروف المتغيرة، ومن ثم قصوراً في الإمساك بالفرص المتاحة أمامى، وبرغم أن شعار الانفتاح قد انطلق فإننى لم أشعر أن واقع الانفتاح قد تحقق، وظلت بعض الرواسب القديمة سائدة تتمسح أحيانا بشعار الاشتراكية، ناسية أن الاشتراكية الحقيقية هى أن يصبح مجتمعنا كله مجتمعاً من المنتجين، إن هناك محظوراً واحداً في الاشتراكية هو استغلال الإنسان للإنسان... ثانيا لقد كان هناك من تصوروا أن الظروف الجديدة فرص متاحة لهم شخصياً وليست فرصاً متاحة لمجموع الشعب كله. وهكذا لاحظت بكل أسف وأكرر بكل أسف، أن هناك ثروات تتراكم ويجئ تراكمها في معظم الأحيان من أعمال طفيلية، وأريد هنا أن أقول بصراحة إننى لست ضد أن يكسب أحد بجهده ما يستحق ولكننى على وجه اليقين ضد أن يكسب أحد على حساب غيره من النلس أو استغلاله لظروف الناس وأريد أن ألفت النظر بوضوح إلى أننا لسنا مجتمعاً لأصحاب الملايين وإنما نحن مجتمع العاملين المنتجين... فلن أسمح ولن يسمح الشعب معى بأعمال سمسرة طفيلية ولا بأعمال المضاربة والمغامرة ولا بالمتاجرة بالتهريب فى السوق السوداء ولا بتلاعب بأقوات الشعب ومتاجرة في مصالحه. ثالثا: لقد أحسست أن موجة ارتفاع الأسعار هى موجة عالمية ولكنى لا أريد أن تكون عالمية موجة أرتفاع الأسعار ساتراً يخفى وراءه أسباب تصورنا ... وفى كل الأحوال فاننى لا أتصور أن تترك تكاليف المعيشة ومشاكل الإسكان والمواصلات حيث هى الآن" (١٣٧).

يعتبر الباحث هذه العبارة الطويلة للرئيس السادات، وافيـــة لاكتشـــاف إدراك السادات في هذه المسألة على الوجه التالي: سبب نكسة ١٩٦٧ فيـــها هو التخلف، والتخلف يعنى عند الرئيس السادات عدم الانتعاش الاقتصـــادى من جانب، وعدم وجود مبادرات فردية من جانب آخر، أمـــا بعـــد حـــرب ١٩٧٣ والانتصار فيها، يجب أن يُبنى المجتمع الجديد علـــى أســـس مـــن المبادرة الفردية غير القائمة على الاستغلال، وأهمية هذه المبادرة الفرديـــة تأتى من ظروف الاقتصاد العالمي، الذي يقوم بدور إحداث التراكم الأولـــى، لأن هذا جانب آخر سوف يؤدى إلى تدخل الدولة فـــي مشـــاريع صغـــيرة ليست مؤهلة لها، وفي مقابل ذلك يمكن لأفراد أن يحققوا تراكماتهم الذاتيـــة للثروة الخاصة، ولكن بشرط أن يعود جزء من ذلك على المجتمـــع، وهـــذا يقود للبعد الثاني في إدراك السادات للرفاهيـــة الاقتصاديـــة كعنصـــر مـــن عناصر المصلحة القومية المصرية.

البعد الثاني: التحديث ودور العلم والتكنولوجيا، وهذا البعد فـــي إدراك الرئيس السادات يحتوى على موضوعيين أساسيين هما، مســـألة التمويـــل الخارجي، ومسألة دور التكنولوجيا، ويعبر الرئيس عن العلاقة بينهما بقولـــه "وقد زادت حدة العجز سنة ٧٥ وأصبح الموقف يتطلب علاجاً عن طريـــق إصلاح المسار الاقتصادى من خلال برنامج يمتد عبر سنوات يضـــع فـــي اعتباره التوقعات بعيدة المدى وكذلك المتوسطة والقصيرة في إطار خطـــة متسقة تجمع بين عوامل التنمية الداخلية التى هـــى الأســـاس الأول لكـــل إصلاح وبين الموارد الخارجية العربية وغيرها التى تحتاج مصـــر إليـــها لاجتياز فترة السنوات الخمس القادمة وحتى يتم تحقيق الزيادة المتوقعة فـــي إيرادات قناة السويس والبترول بما يجعل الاقتصاد المصرى أقـــدر علـــى التنمية وأجدر بالثقة للحصـــول علـــى المعونـــات الماليـــة والتكنولوجيـــة اللازمة"[١٣٨]. وهذه العبارة توضح إدراك الرئيس السادات لـــهذه المســـألة بحيث تتم على مرحلتين أولهما الاعتماد على الأمـــوال العربيـــة، ثانيـــهما الحصول على التكنولوجيا، وهنا ينظر السادات إلى الأموال العربيـــة ليـــس باعتبارها قروضاً خارجية تحتاج إلى ثقة وضمان، بل باعتبارها ديناً علـــى العرب، يجب أن يوفى لمصر التى تحملت من أجل القضية العربية عجـــز اقتصادها ودم أولادها، وسوف توجه هذه الأموال إلـــى تحقيـــق المرافـــق والبناء التحتى، لكى يكون أهلاً لثقة المال الأجنبى الغربى، مهما يؤدى إلـــى

توفير الجو الملائم لنقل التكنولوجيا ورغم أن الرئيس الســادات ينــدر بــل ينعدم لديه ذكر توصيف هذه التكنولوجيا غربية أم شرقية إلا أنه يفهم مــن ترديده الدائم، أن الاتحاد السوفيتى لجأ إلى التكنولوجيا الغربية لأنها أرقــى، إنه يقصد بالتكنولوجيا هنا التكنولوجيا الغربية.

وهذا الإدراك لضرورة ولرغبة نقل التكنولوجيا الغربية، يقــود إلــى نسخ فكرة الاستعمار الجديد أو التكنولوجيا وإلــى عــدم العــداء الحقيقــى للشركات المتعددة الجنسية التى تسود مجال نقل التكنولوجيا الغربيــة إلــى العالم الثالث.

ج ــ النظام العالمي المرغوب، يأخذ معنى رفض الهيمنــة، ويحكــم موقف السادات الإدراكى من تفاعل ومتغيرات النظام العالمى، هو الحــرص على مفهوم الاستقلال، والاستقلال هنا في إدراك السادات هو استقلال مــهما كان الثمن فيقول "ليس لنا مصلحة في معادة أية قوة كبرى، لا أمريكــا ولا الاتحاد السوفيتى، ولا دول صغرى ولا دول كبرى، والذى يحكمنــى فــي تحركى هذا هو الموقف المصرى، وأنا لست على استعداد لأن أركع لأحــد أو أقبل ضغطاً من أحد، سواء كان موقفنا مع أمريكا طيبا أو غــير طيــب" [١٣٩]. وهذا حكم موقفه من قضيتين يثيرها إدراك النظام العالمى المرغــوب، كعنصر من عناصر المصلحة القومية، أولهما المتغــيرات الدوليــة وعــدم وجود موقف مبدئى أيديولوجي، ثانيهما دور الدول الصغرى فــي النظــام العالمي.

أولا: المتغيرات الدولية وعدم وجود موقف مبدئى أيديولوجــى ســعيا وانطلاقاً من مفهوم الاستقلال، تشكل الموقف الإدراكى للسادات، من تفــاعل العالم الذى يعنى أنه لا توجد مصلحة لمصر في الاهتمام بتفــاعل النظــام العالمى إلا بقدر ما سوف يؤثر على قضية الصراع العربــى الإســرائيلى، فيقول السادات "إن علينا أن نرقب انعكاسات الخلاف أو الوفاق الدولى علــى قضيتنا بدقة بالغة، فالعلاقات بين الاتحاد الســوفيتى والولايــات المتحــدة ومجموعة الأطراف لها قضاياها الخاصة بها من نزع سلاح وأمن أوروبــى وعلاقات تجارية واقتصادية. إلا أن المرحلة الراهنة حتى في هذا المجــال حافلة بالمتغيرات وهى إن بدت بعيدة عنا إلا أن لها انعكاساتها على المنطقة العربية كلها لأهميتها الاستراتيجية والاقتصادية وبالتالى على قضية الحــرب والسلام في منطقتنا بالذات" [١٤٠] والوجه الآخر لهذا الإدراك هو الموقــف

العنيف ضد أى دولة تتدخل بالاعتراض ضد السلوك المصرى تجاه قضية الصراع العربى الإسرائيلى، وهنا يصاغ الإدراك الساداتى لمفهوم التدخل، وهو أنه طالما ألا يتدخل إلا عندما يمس سلوك دولة ما قضية تهم مصر، فيجب إلا تتدخل أى دولة في الشئون الداخلية المصرية وخاصة فيما يتعلق بمنهج الصراع العربى ــ الإسرائيلى ومنهج الحفاظ على الاستقرار الداخلى.

ثانيا: دور الدول الصغرى في النظام العالمي، ويلعب مفهوم الاستقلال أيضا دوره في صياغة إدراك الرئيس السادات بأن دور الدول الصغرى في النظام العالمى، وبالإضافة إلى مفهوم الاستقلال، توجد تجربة حرب أكتوبر ١٩٧٣ فيقول الرئيس السادات : "وعلى المستوى السياسى ظهر أن الدول الصغرى والمتوسطة تستطيع إذا أرادت وإذا صممت على استرداد حقها المهضوم أن تتجاوز شبكة العلاقات الدولية المعقدة واتفاقيات الدول الكبرى على التهدئة وعدم المواجهة وتأخذ مصيرها في يدها وتتخذ قرار القتال بمفردها وأنه بالتالى لا بديل إذا أريد حقا إقرار السلام، سوى إقرار العدل أولاً وأن السلام ليس رغبة تطرحها إرادة الأقوياء بل هو نتيجة لا تتحقق إلا بعد استرداد الحقوق" [١٤١].

والرئيس السادات هنا يتوافق في الإدراك بصورة ما مع إدراك الرئيس عبد الناصر، والتمايز هنا في رؤية النظام العالمى، فالرئيس السادات، لا يرى العلاقات الدولية أوالتفاعل الدولى، في منظور أيديولوجى كما أنه لا ينظر إليه إلا في ضوء مدى تأثيره على قضية الصراع العربى الإسرائيلى، التى تعتبر أطرافه العربية كلها دولا صغيرة، وهذا الإدراك يقود لمعنى أن الرئيس السادات يرى الاتفاق الأمريكى السوفييتى واتفاق الدول الكبرى، اتفاقاً بين دول كبرى قوية، لا تهتم بالدول الصغرى إلا بمقدار أهمية هذه الدول الصغرى في خدمة أهدافها، وهنا يأخذ معنى العدل مضمونه في إدراك الرئيس السادات، حيث يقصد به استرداد الحقوق، والحقوق هنا هى الحفاظ على أرض الوطن مستقلا بالمعنى التقليدى، ثم بعد ذلك يمكن تحقيق عملية التعايش والسلام، أى هو لا يعتبر الأيديولوجية جزءاً من هذه الحقوق.

د ــ ترويج القيم، ولأن نظام الرئيس السادات نظام محافظ، بمعنى أنه لا يدعى الثورة ويدعو إلى الاستقرار والشرعية القائمة، فالقيمة المحورية

لديه، هى قيمة (الأصالة)، فيقول الرئيس السادات شارحاً معنى هذه القيمة "إننا شعب عريق وأصيل جعل من وطنه أرض السلام والتسامح وطوع أوضاعه لضرورات التقدم بعيداً عن التعصب البغيض الحقد القاتل الصدام الدموى، لذلك أحب مصر كل من عاش على أرضها وارتوى من نيلها منهما كان وضعه فيها" [١٤٢] وهذا يعنى أن الأصالة معناها الوحدة الوطنية والبناء الحضارى، اللذان يغلفهما القيمة الروحية والأخلاقية. ويطرح الرئيس السادات مسألة الأصالة في ضوء التحديث الذى يدركه بقوله "إن التحدى الحقيقى المطروح أمام الشعوب العريقة التى تواجهة مشكلة التقدم الحضارى هو بالدقة، كيف تجدد حضارتها، فلا تلفظ الماضى، باسم الحديث، ولا ترفض الحديث باسم الماضى، وإنما تأخذ بأسباب التحديد دون أن تفقد الأصالة... إننا لابد أن نتمسك بقيمنا الروحية والأخلاقية في مواجهة موجة الاستمتاع المادى التى تعرفها مجتمعات الاستهلاك الغنية، لأن تلك القيمة هى من السمات الأصيلة لحضارتنا ... إننا نتمسك بقيم التكافل الاجتماعى وتماسك الأسرة وسيادة مشاعر المحبة ونبذ الأحقاد، فقد كانت تلك القيمة هى العاصم لهذا المجتمع في أحلك الأوقات، وهى السياج ضد نزعات الفردية المطلقة وانعدام المسئولية الاجتماعية، التى تفكك المجتمع وتسلب الإنسان مشاعر ما أحوجه إليها" [١٤٣]. وهذا يعنى أن المجتمع الجديد في إدراك الرئيس السادات، هو مجتمع الحفاظ على الأصالة العملية نحو المعسكر الغربى، وأن يقف بشدة ضد أى أيديولوجية تدعو إلى الصراع الطبقى أو حتى الحرية الفردية على النسق الليبرالى في المجالات غير الاقتصادية.

ومن العرض السابق يتضح أن المصلحة القومية في إدراك الرئيس السادات، هى أن المجتمع المصرى مجتمع حضارى ذو شعب أصيل يسعى إلى التحديث التكنولوجى المعاصر دون الإخلال بهذه الأصالة، مما يؤدى إلى ضرورة إرساء علاقات متبادلة بين الفرد والمجتمع، بحيث لا يقهر المجتمع الفرد، ويشعر الفرد بالمسئولية تجاه مجتمعه، وهذا كله يتم في إطار الحفاظ على الشرعية القائمة، مما يستتبع إعادة الجيش إلى وظيفته الأصيلة وهى القتال والحفاظ على الشرعية، دون السماح له بالتدخل في شئون المجتمع الأخرى، وأيضا يستتبع عدم الاهتمام بالتفاعل الدولى، إلا بقدر تأثيره على هذا المجتمع، وأيضا يستتبع الوقوف بشدة ضد أية أيديولوجيات تدعو إلى الفرقة في المجتمع.

وهذا النسق الإدراكى للمصلحة القومية لدى الرئيس محمد أنور السادات، يدفع الباحث إلى معرفة أى الأدوار التى لعبتها السياسة الخارجية وفقاً لتصنيف ك. هولستى تحقيقاً للمصلحة القومية.

٢-الدور والسياسة الخارجية
وأثرهما على إدراك النظام الإقليمي:

إن تشكيل وصياغة المصلحة القومية المصرية في عهد الرئيس محمد أنور السادات ١٩٧٠ ــ ١٩٧٧، وخاصة الفترة ١٩٧٣ ــ ١٩٧٧ لم تسمح للرئيس السادات أن يلعب أدواراً معينة كالقيادة الثورية ضد الإمبريالية، أو قائد التكتل على المستوى العالمى، وإن كان قد ظل يمارس وظائف دور غير المنحاز، الدور الموروث من عهد عبد الناصر. فالحركة فى البيئة الدولية في إدراك الرئيس السادات، حركة لا علاقة لها بتفاعلات البيئة الدولية في حد ذاتها، بل لعلاقة هذه التفاعلات بعملية السلام فى الشرق الأوسط. إلا أن الرئيس السادات بلا شك قد لعب دور قائد التكتل على المستوى الإقليمى، حيث أدت إدراكاته وخاصة من قبل ١٩٧٣، في الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٧٣، فقد سعى الرئيس السادات إلى تكوين تكتل من الدول العربية المحيطة بإسرائيل، دول المواجهة، واستطاع في ١٩٧٣ أن يحقق التكاتف العربى على أساس وجود دول المواجهة ودول مساندة، أما بعد ١٩٧٣ فقد استطاع أن يحقق الاستمرار لصيغة دول المواجهة دول المساندة، وإن برزت في هذه الفترة دول رافضة لمؤتمر جنيف للسلام. ففى النهاية لا يستطيع الباحث أن يجد أن الرئيس السادات قد لعب دوراً معيناً وفقاً لتصنيف ك. هولستى، واشتد الأمر، أمر عدم وجود دور محدد وفق نمط هولستى خاصة بعد اغتيال الملك فيصل، ملك المملكة العربية السعودية في ١٩٧٥، وإن كان الباحث يستطيع أن يحدد سمات دور للرئيس السادات خارج تصنيف ك.هولستى فهو دور رجل الدولة، بالمعنى التقليدى الذى يسعى عن طريق المناورات الدولية، لتحرير أرضه، وهذا أدرى فى اعتقاد الباحث، إلى أن الرئيس السادات لم يهتم بالنظام الإقليمى فضلاً عن النظام العالمى، إلا بمقدار ما يتعلق بمنهجه في حل الصراع العربى ــ الإسرائيلى.

خاتمة الفصل

لكى يكون الباحث منصفاً فـي دراسـة الإدراك لنمـوذج المصلحـة القومية.. الدور القومى.. النظام الإقليمى للرئيس عبد النـاصر والرئيـس محمد أنور السادات، كان لابد من إبداء تلك الملاحظات:

١ ــ إن الرئيس عبد الناصر ظل يحكم مصر طـوال الفـترة ١٩٥٤ حتى ١٩٧٠ أى حوالى ستة عشرة عاماً، بينما الرئيس محمد أنور السـادات حكم مصر منذ ١٩٧٠ حتى ١٩٨١، ولكن البحث يقف عند سنة ١٩٧٧.

٢ ــ إن الرئيس السادات. ظل بعيداً إلى حد ما عن مجريات التفـاعل الدولى وأجهزة صنع القرار في مصر. منذ ١٩٥٩ حتى ١٩٧٠، ممـا أدى إلى عدم تأثر إدراكاته عن النظام الدولى عما كانت عليـه عشـية خـروج الإنجليز وحرب ١٩٥٦ والوحدة مع النظام السورى.

٣ ــ إن الرئيس السادات تأثرت إدراكاته بالتيار العام المحـافظ فـي المؤتمر الإسلامى حيث تولى رئاسته منذ ١٩٥٩ حتى ١٩٦٤.

٤ ــ إن الرئيس السادات كان خلال الفـترة ١٩٧٠ ــ ١٩٧٧ فـي وضع أسوأ بكثير من عبد الناصر خلال الفترة ١٩٥٤ ــ ١٩٦٧. فقد تولـى الرئيس السادات قيادة البلاد والأرض محتلة، ومطلوب منه شعبياً وتاريخيـا تحرير الأرض فى ظل عدم توافر الإمكانيات وتغير المناخ الدولى، لذلـك يمكن أن نجد أن إدراك الرئيس السادات يتسم بعدم وجود تصور محدد عنـه للمستقبل وأنه يتعامل مع الحياة يوماً بيوم، بعكس عبد الناصر الذى كان لـه خلال الفترة ١٩٥٤ ــ ١٩٦٧، الوقت المناسب للرؤيـة العامـة الشـاملة للأحداث.

٥ ــ وأخيراً إن الرئيس عبد الناصر رافـق فـي ١٩٥٤ ــ ١٩٧٠، قيادات عالمية وتاريخية في حياة العالم الثالث والعالم أجمع، أمثـال نـهرو وتيتو وخروشوف وكنيدى وديجول وبن بلا ونكروما وسوكارنو وجيفـارا، بحيث لم تتح له فرص تبادل الإدراكات مع قادة تاريخية وعظماء.

وبعد أن درس الباحث إدراك صانع القرار بمفاهيم نمـوذج التحليـل المصلحة القومية ــ الدور القومى ــ النظام الإقليمى، فسينحو الباحث نحـو توضيح معالم النظام الإقليمى العربى خلال فترة البحث في الفصل الثـانى، وذلك تمهيداً لمعرفة العلاقة بين مكانة الدولة والنظام الإقليمى في الفصـل الثالث.

الفصل الثانى

معالم النظام الأقليمى العربى

مـدخل:

تثير دراسة النظام الإقليمى العربى صعوبات وقضايا متعددة، فرغم الكتابات المتعددة والكثيرة حول العالم العربى والشرق الأوسط والأمة العربية وقوميتها وإسرائيل والعرب والشرق، إلا أنه بالنسبة للباحث فلا زالت قضايا ومسائل أساسية في العلاقات العربية ـ العربية داخل هذا النظام غامضة، تحتاج إلى فهم سياسى أعمق من مجرد بحث جوانب المشكلات العربية وأبعادها، ذلك أن سرعة الأحداث في هذا النظام أو خارجه، أدت إلى عدم الغوص ومعرفة حقيقة معاملات الارتباط التى تشكل هذا النظام.

ومعاملات الارتباط هذه يمكن إجمالها في عدة تساؤلات:

أولها: ما العلاقة بين العرب والتاريخ؟ فقد شكل التاريخ بمعناه المطلق وخاصة بشكله الدينى، أساساً ومعيناً لا ينضب للتصورات العربية المختلفة حول موضوعات الحياة المختلفة من الحياة والموت إلى العداء لإسرائيل وتقرير نمط التعامل الخارجى مع القوى الأجنبية.

ثانيها: ما العلاقة بين الخبرة العربية تحت نير الاستعمار التقليدى وخبرة الحصول على الاستقلال السياسى، وبين الأنماط المتصورة للهيمنة في العالم بعد الحرب العالمية الثانية؟ فنحن لا زلنا نعيش في النظام العالمى المتولد من الحرب العالمية الثانية، بل إننا نعتبره ليس جزءاً منه فقط، بل نتاج له. فانحسار الاستعمار التقليدى واستقلال الدول الصغرى أحد معالم هذا النظام العالمى. ومن معالم ذلك الانقسام الاستقطابى بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة، ومن معالم ذلك السعى نحو تجميع الدول

الصغرى في كيانات كبيرة، لتشكل حاجزاً واقيا من التفاعل الحاد سواء الصراعى أو التعاونى بين الدولتين الأعظم.

ثالثها: ما العلاقة بين نمط بناء السلطة السياسية في كل بلد عربى على حدة، وبين إمكانيات الحركة لتجسيد التصور السياسى لدعوات التجميع الشاملة للعالم العربى تحت راية واحدة؟ فقد ازدادت عدد الدول العربية المستقلة التى تتمتع بالاستقلال ازدياداً كبيراً خلال العقدين الآخرين الخمسينيات والستينيات لهذه البلاد، كما ازداد التعقيد فى قياس الدوافع المختلفة لهذه البلاد تجاه القضايا المختلفة بهذا التجمع.

رابعها: ما العلاقة بين الدول العربية، بعضها بالبعض؟ فرغم أن هذا التساؤل يأخذ هذا الشكل البسيط، إلا أنه في الحقيقة يعبر عن مسألة أكثر تعقيداً، فالدول العربية من الناحية الاسمية والشكلية، دولاً مستقلة ذات سيادة، تخضع للقانون الدولى العام الذى ينظم العلاقات الدولية في أوقات السلم والحرب، ومن الناحية الموضوعية تجمع هذه الدول خصائص مشتركة ثقافية وتاريخية وتفرق بينها الخصائص المتعلقة بالبناء الاجتماعى والدلالات المتعلقة بالتجربة الحضارية، ويقرب بينها التصور العام العريض للعدو الإسرائيلى، وأنماط علاقاته الخارجية، والمخاوف الغامضة من النفوذ الأجنبى، والرغبة العارمة في التأثير على الدول العربية المحيطة والقريبة، وأخيراً يوحد بينها الإيمان بأنهم قارب الرغبة في البقاء والنجاة من تلك التفاعلات العنيفة للواقع الدولى، مما أدى بهما إلى تبنى حيوية قضايا الوحدة والتنمية والتحديث بصفة عامة. فللمرء أن يتصور كيف تكون الترجمة السياسية لكافة تلك العوامل في مجال العلاقات العربية ــ العربية.

ومن المجموعات الأربع السابقة لأنماط معاملات الارتباط، ووفقاً لاعتبارات نموذج ج. بيرسون للنظام الإقليمى، يمكن تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسين:

أولا، المواجهة مع إسرائيل.

ثانيا، العلاقة العربية ــ العربية.

ويقوم هذا التقسيم على فرضية مؤداها أن نمط المواجهة مع إسرائيل ساهم إلى حد كبير في صياغة أنماط وأشكال التفاعل العربى الثنائى والجماعى. وعلى ذلك فالتفرقة نمط المواجهة يحدد الإطار العام لنمط التفاعل العربى.

المبحث الأول

المواجهة مع إسرائيل

كان من النتائج المهمة لحرب ١٩٤٨ تولى الدول العربيـــة مســئولية أساسية في القضية الفلسطينية، فعقب اضطرار غالبية الشــعب الفلســطينى ولأسباب مختلفة للخروج من فلسطين عام ١٩٤٨، ومع تزايد ضعــف دور حكومة عموم فلسطين التى أنشئت بعد ذلك، أصبح المناخ ممهداً لقيام الدول العربية بدور أكبر في القضية الفلسطينية ومن هنا تحــول الصــراع فــي الشرق الأوسط إلى صراع عربى – إسرائيلى في المقام الأول (١٤٤).

ومنذ ١٩٤٨ حتى عام ١٩٥٥ أى منذ قيام إسرائيل حتـــى الاعتــداء على غزة من جانبها وتوقيع صفقة الأسلحة التشيكية في سبتمبر مـــن عــام ١٩٥٥، قامت ثورة يوليو ١٩٥٢، على فرضية أن الطريق إلـــى فلســطين يمر عبر القاهرة، وأن العدو موجود في القاهرة وفى العواصم العربية، قبـل أن يوجد في فلسطين، فالقضاء عليه في العواصم العربية هـــو الخطــوة الأولى للقضاء عليه في فلسطين العربية، ومن هنا جاء الرفض المصـــرى لحلف بغداد تأسيساً على أنه يحدد العدو فقط فـــي الاتحــاد الســوفيتى دون القوى الأخرى، وأن مسألة الأمن المهدد من قبل الاتحاد السوفيتى، مســـالة غير حقيقية في المدى القصير حيث توجد إسرائيل التى تهدد هـــذا الأمــن، وأيضاً اتساقاً مع ذلك، فالصفقة التشيكية على السلاح إطارهـــا التفســيرى يتضح في أنه يمكن مع الأعداء على المدى الطويـــل وبالانتصــار علـــى الأعداء في المدى القصير.

كل ذلك مهد لتوازن جديد في المنطقة، افتتحت حقبته حرب بور سعيد عام ١٩٥٦، والتى رسمت معلمين أساسيين حتى عام ١٩٦٧، وتمثل المعلم الأول فى أنه من الناحية العسكرية أصبحت مصر وإســـرائيل الخصميــن

الأساسيين في قلب دائرة النظام الدولي الإقليمي، فلم يعد في مقدور أي من هذه الدوائر أو كلها مجتمعة تحدى إسرائيل دون مساندة مصر[١٤٥] أما المعلم الثاني: فهو أن حرب بورسعيد كانت الاختبار الذى نجح ونضج فيه جيل الخمسينيات في العالم العربي، وهو الجيل الذى تحمل على أكتافه مسئولية الانتقال العظيم من عصر الاستعمار والسيطرة الأجنبية على الإقدار العربية إلى عصر الاستغلال والإرادة العربية الحرة والمتحررة، ثم هو الجيل الذى رأى الإشارات والإيماءات الاجتماعية في قضية الاستقلال الوطنى فراح يتابعها، ونجح أحيانا، ولم ينجح في أحيان أخرى[١٤٦].

وكان هذان المعلمان، روح التفاعل في هذه المنطقة. تلك الروح التى أدت الى تصعيد الصراع العربى ــ الإسرائيلى، الذى اتخذ شكل سباق التسلح، مما فتح المنطقة أمام النفوذ السوفييتى بطريقة واضحة وصريحة ولأول مرة منذ عام ١٥١٧ عندما دخل العالم العربى تحت العباءة العثمانية ثقيلة الظلال. واتخذ مبدأ حرية الاختيار للدولة القومية، ذلك المبدأ التقليدى في العلاقات الدولية في إطار النظام الدولى، طابعا حديا. فأصبحت العواصم في كل من موسكو وواشنطن وأوروبا الغربية تحسب الأمر على وجه من ليس معى ويشترى السلاح منى، فهو بالتأكيد العدو، وعلى ذلك فإن ضرب القاهرة أو دمشق هو في ذات الوقت ضرب لموسكو، والعكس صحيح فتهديد إسرائيل، هو تهديد لأمريكا وبالتالى أوروبا الغربية، وقاد ذلك إلى ظهور خرافة "المحافظة على الميزان العسكرى بين الأطراف المتصارعة" تلك الخرافة التى تعتبر ترجمة أمنية، على المستوى الإقليمى لمبدأ قصير العمر ساد فترة بعد الحرب العالمية بين الدولتين الأعظم، وهو التوازن العسكرى للأسلحة التقليدية". ورغم نسخ هذا المبدأ بوضوح في حسم المعركة، إلا أن خرافة الميزان العسكرى استمرت على المستوى الإقليمى، تغذيها المصالح المباشرة للقوى العظمى من جانب، وتؤيدها نتائج وقائع حركة الصراع من جانب آخر.

وهكذا فإن إدخال المتغير (الدولى الاجتماعى) كبعد وعنصر، ابتدأ في هذا الصراع ثم كجوهر له، أدى إلى إيجاد تصورات مختلفة على الجانب العربى للعدو، فلم تصبح إسرائيل هى العدو الوحيد في هذا الصراع، بل تطور الأمر في بعض التصورات الراديكالية، إلى اعتبار أن الصراع هو في الأساس صراع مع الغرب الرأسمالى الإمبريالى، وقد زاد من تعقيد هذا

التصور أنه لم يأت كنتيجة للتفكير الماركسى الكلاسيكى عـــن الرأســمالية والإمبريالية، بل أتى كنتيجة للتفاعل بين الدعوة القومية الناشئة والصـــاعدة بضراوة خلال الخمسينيات والستينيات وبين أنماط العلاقات الدوليـــة التـــى انتشرت خلال هذه الفترة التى تمثلت في وجود أنماط من العلاقات الخاصـــة بين الدولة الكبرى والدولة الصغرى، وعلى الجانب الآخر، وصل تطـــرف التفكير المحافظ في إحدى تصوراته، إلى اعتبار أن العدو هـــو الشـيوعية الدولية المتحالفة مع الصهيونية العالمية، بغرض هزيمة الإسلام فـــي عقـــر داره. ومما زاد من تعقيد الصراع، التغير السريع لموضـــوع الصـــراع، أو بمعنى آخر انتقاله من مستوى لآخر، فبعد أن كان صراعاً مع اليـــهود فـــي فلسطين، أصبح صراعاً مع إسرائيل من أجل تحرير فلسطين، ثـــم أصبـــح صراعاً مع إسرائيل من أجل استعادة الأراضى العربية المحتلة بعد ١٩٦٧، وارتبطت بهذا الصراع صراعات أخرى متنوعة، كـــالصراع مـــن أجـــل الوحدة العربية والصراع بين الدول العربية المحافظـــة والـــدول العربيـــة الراديكالية، والصراع بين المنظمات الفلسطينية، التى اتخذت دور الوكيـــل والمعبر عن الصراعات العربية، وأخيراً الصراع بين الاستقرار والفوضى.

مما يصدق قول شامير، بأن الصراع العربى ـــ الإســـرائيلى، يعتـــبر من أكثر الصراعات صعوبة لهذا الجيل، بسبب استقطاب الأطراف المختلفة وتنوع عناصر الصراع [١٤٧] ويطلق شامير بحق على الصـــراع العربـــى الإسرائيلى، وصـــف المركـــب المتعـــدد الأبعـــاد Multi – Dimentional Complex[١٤٨] وكانت المواجهة مع إسرائيل، لا تفترض ضمن التصـــورات العربية حتى ١٩٧٣ أى قبل حرب أكتوبر قيام سلام فعال فكـــل مـــا كـــان يوافق عليه العرب في أشد التصورات مسالمة، هو إيجاد حالة من إيقـــاف الحرب وإقامة هدنة، وترك مسألة السلام الفعال للمستقبل، بل إن تيار الفكـــو العربى الذى دعا إلى ذلك، كان يأمل في فرضياته وحججه، إلـــى ذوبـــان إسرائيل في المستقبل داخل المحيط العربى. وهكـــذا، لـــم تكـــن المـــدارس العربية المختلفة في التفكير، ترى السلام مع إســـرائيل الصهيونيـــة، مـــع إسرائيل التوسعية، وذلك كان قائما على فرضية أن شكل الحرب المســـتمرة، ولو على مستوى الشعار السياسى، هو أنســـب الأشـــكال لقـــادة ومجتمـــع إسرائيل، فهذا الشكل يضمن لإسرائيل استمرار تدفق المساعدات وفى نفس الوقت يمكنها من تحقيق التكامل والاستقرار في الداخل [١٤٩].

وكانت المواجهة مع إسرائيل تشير وفقاً لهذه الفرضية حتى نوفمبر ١٩٧٧، وهو تاريخ زيارة الرئيس السادات، رئيس جمهورية مصر العربية (الجمهورية العربية المتحدة سابقاً حتى عام ١٩٧٠) للقدس، فجميع الاتفاقيات مع إسرائيل كانت تأخذ في هذا النسق التصورى الفكرى معنى تكتيكا، لا يغير شيئاً منذ الهدف الاستراتيجى العربى.

وبعد هذا العرض البانورامى للمواجهة العربية الإسرائيلية، سينحو الباحث إلى تقسيم هذا البحث إلى مطلبين، أولهما: عرض المدارس الفكرية العربية المختلفة لنمط المواجهة. وثانيهما: أثر هذه التيارات في صياغة الأطار الثقافى – الأيديولوجى للنظام الإقليمى العربى.

الأفكار العربية لمواجهة إسرائيل:

عندما وقعت النكبة ١٩٤٨، تضمن الأمر على الجانب العربى على حد قول قسطنين زريق، انهياراً في القيم وتشكيكاً للعرب في حكوماتهم وقياداتهم وفى أنفسهم كأمة[١٥١]. وانقسم المفكرون العرب في مواجهة ذلك الحدث الجلل إلى ثلاثة تيارات بصدد تفسير ما حدث [١٥٢]. فذهب تيار أول إلى أن مرجع كل شئ يعود إلى الاستعمار والسيطرة الغربية على الدول العربية، وهذا التيار قائم على فرضية تفسير تاريخ العالم العربى المعاصر، على أساس وجود مؤامرة عالمية ضد التقدم العربى، دون أدنى تقدير واقعى للمشاكل الحقيقية للمجتمع وقضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية والأوضاع السياسية التنظيمية التى تعيش في ظلها الشعوب العربية المختلفة. وذهب تيار ثان في تفسير ما حدث إلى وجود أخطاء في التكتيك أو في أسلوب العمل، وكان من كبار المثقفين الداعين إلي هذا التيار غسان كنفانى وأنور عبد الملك وعبد الوهاب البياتى، وهذا التيار قائم على أن سبب الهزيمة لا يعود إلى التخلف التكنولوجى أو الحضارى إنما إلى نوع الأيديولوجية السائدة. وذهب تيار ثالث إلى أن المسألة كلها تتلخص في أنه لابد من انتهاج المنهج العلمى في التحدى الصهيونى، وأن المسألة أكثر تعداداً وشمولاً من مجرد وجود الاستعمار أو وجود أخطاء في التكتيك، بل هى تجد إطارها التفسيرى في الوضع العربى بصفة عامة، فيقول د. زريق: بأنه لا يمكن مواجهة الغزوة الصهيونية إلا بتعديل أساسى في الوضع العربى، وانقلاب تام في أساليب تفكيرنا وعملنا وحياتنا بأكملها. وهذا التيار الثالث تجد أساسه الفلسفى والفكرى فى مبادئ الفلسفة الليبرالية

ـــ العلمانية وعقلانية عصر التنوير الذين عرفتهما أوروبـــا فـــي القرنيـــن الثامن عشر والتاسع عشر. ومن كبار الداعين إلى هـــذا التيـــار بالإضافـــة لزريق، قدرى حافظ طوقان وإسحق موسى الحسينى ومحمد وهبى ومدثـــر عبد الرحمن الطيب. وبعد نكسة ١٩٦٧، ازداد هذا التيار قوة، حيث أصـــدر زريق كتاباً جديداً بعنوان "معنى النكبة مجدداً"، وانضم للدعـــوة إلـــى هـــذا التيار طائفة ممتازة من مفكرى العالم العربى، كأحمد بهاء الدين في دعوتـــه للمجتمع العصرى ونديم البيطار وصادق جلال العظم، اللذين نقدا الأفكـــار اليسارية ودمغاها بالطفولية والتوفيقية واللذين اتفقا في أن النكبة هى نتـــاج أوضاع عربية معينة، وأن أية معالجة صحيحة لا تفترض اقتلاع الوجـــود العربى التقليدى كله من الجذور وأن الانتصار على الغزو الصـــهيونى دون تدمير الأوضاع التى رافقت النكبة مستحيل؛ لأنـــه يعنـــى نقصـــا وتزييفـــا للتاريخ. وإلى جانب ذلك ظهرت آراء متعددة، ولكن يمكـــن بلورتـــها فـــي تيارين أساسين حول، كيف يمكن مواجهة إسرائيل، يطلق عليـــهم هركـــابى "التفكير القديم والتفكير الجديد" (١٥٣). فبالنسبة للتفكير القديم، يعتبر هدفه هـــو تدمير إسرائيل ونموذج تحقيقه يكون من خلال الحـــرب كواقعـــة أى أنـــها حرب واحدة شاملة يتحقق الهدف كنتيجة لها والربحية من ذلك انكسار عـــدم وانقسام الهدف، وفى هذا التفكير تكون الحرب هى نهاية السياسة والحـــرب الشاملة تحقق الهدف النهائى، والإعداد يكون طويلاً مـــن خـــلال تحقيـــق المطالب العليا المتمثلة في التحول الكامل للمجتمع العربى، وإقامة العلاقـــات العربية ـــ العربية على فكرة أن الوحدة العربية هى أســـاس تحقيـــق كـــل الإمكانيات، والغرب يظل معادياً طالماً يتدخل لحمايـــة إســـرائيل، وأخـــيراً بصدد موضوع الزمن فلابد من توافر كافة الإعدادات قبل إذابـــة إســـرائيل والقضاء عليها.

أما بالنسبة للتفكير الجديد، فإنه يعتبر هدفه غالباً أن يجعـــل إســـرائيل غير توسعية أو استعمارية، الأمر الذى أخذ قديماً هدف إضعافها، ولا يتـــم ذلك من خلال الحرب الشاملة، بل من خلال عملية طويلـــة، وهـــذا يعنـــى بالنسبة لمسألة الحرب، أنه يمكن خوض حرب محدودة، وأن تكون الحـــرب أداة سياسية للضغط على إسرائيل، أى أن العمل العسكرى جزء من عمليـــة سياسية معقدة وكبيرة، بالإضافة إلى أن بعـــض التغـــيرات القصـــيرة فـــي المجتمعات العربية سوف تكون مفيدة في النضال ضد إســـرائيل، وبصـــدد

مسألة الوحدة فيكون التضامن من خلال التنسيق كافيـــا، وبالتـــالى بصـــدد موضوع الغرب فيمن يمكن أن يتدخل للحفاظ على أن تظل الحرب محـدودة وأخيراً بصدد موضوع الزمن، فالضغط من خلال العملية السياسية بالتـــهديد والعمليات، أمر وارد والمسألة لا تحتاج للتأخير.

والعرب بصفة عامة انتقلوا بعد فشلهم في التحدى العسكرى المطلــــق مع إسرائيل ١٩٤٨، ١٩٦٧، إلى تبنى التحدى العسكرى المحـــــدود، وقــد نجحوا فيه نسبياً في عام ١٩٧٣، ولكن كان للانتقال من مستوى إلى آخـــر أثره الكبير على صياغة الإطار الثقافى ــ الأيديولوجى للنظـــام الإقليمـــى العربى.

الإطار الثقافى ــ الأيديولوجى للنظام الإقليمى العربى

عندما نتحدث هنا عن الإطار الثقافى ــ الأيديولوجى، فالباحث يقصـد مجموع تلك القناعات النظرية التى سادت على مستوى النخب الحاكمة فـــي البلاد العربية ومستوى المفكرين العرب.

وأول مكونات هذا الإطار الثقافى ــ الأيديولوجى، هو الدعوة للتغــير، فقد جاء العسكريون إلى الحكم في البلاد العربية، يحملون الدعـــوة للتغــير مستندين إلى مؤشرات فشل الحكومات المدنية السابقة في إحداث تغـــيرات في نظم الأداء الاجتماعية الاقتصادية، تلائم تلك التغـــيرات البنائيـــة فـــي مجتمعاتهم، من حيث الحراك الطبقى الذى أخذ في العمل بنشاط بعد الحرب العالمية الثانية، ومن حيث عجز هذه النخب عن إشباع المطـــالب الوطنيـــة الأمر الذى تجسد في نكبة ١٩٤٨، وتعدت الدعوة للتغير نطاق البلد العربـــى الواحد إلى غيرها من البلدان العربية، وذلك إيماناً، بأن التغـــير لايجـــب أن يحاصر، وهذا المكون ارتبطت به مفاهيم متعددة حول الاشتراكية العربيـــة والعلمانية والتغير الثورى والصراع مع الرجعيـــة، وكـــان لنكســـة ١٩٦٧ أثرها في تغير هذا المكون (التغير) وأن يسود مكون آخر هـــو (التطـــور) حيث اقتصر مضمون هذا المكون على مجرد إحداث تطورات اجتماعيـــة ــ اقتصادية في البلاد العربية، تحت شعار أنه لا صوت يعلو فـــوق صـــوت المعركة، وأن إسرائيل داخل بلادنا، فلابد من تكاتف جميع الفئات والطبقات لدحر الدعوة وترجمة ذلك في العلاقات العربية ــ العربية، والـــذى وجـــد تجسيده في نتائج مؤتمر الخرطوم، تلك النتائج المتعلقة بـــالدعم الســـعودى والكويتى والليبى لكل من القاهرة الثورية القومية ودمشق الثورية البعثية.

ثانى هذه المكونات هو المكانة، فقد سادت المكانـــة المعتمـــدة علـــى الثورة، وجد ذلك تفسيره في أن المجتمع الثورى قـــادر علـــى الانتصـــار بدرجة أكبر من المجتمع المحافظ أو الرجعى، وعلى ذلـــك فالمكانـــة هنـــا مسألة ليست في حد ذاتها، بل مسألة وظيفية للانتصار على العدو وقد ترجم ذلك إلى تلك الأنماط للتحالف في العالم العربى وفى تلك التصنيفات للعـــدو، بحيث أصبحت الثورة والدولة الثائرة هى مؤشر انتقال دولة عربية ما مـــن صف الأعداء إلى صف الأصدقاء. وكان من نتائج نكسة ١٩٦٧ أن أنتفـــت هذه المسألة، والتى عبر عنها في العواصم العربية الراديكالية، بالانتقال مـــن وحدة الهدف الثورى إلى وحدة الصف القوى. وجاء عـــام ١٩٧٣ لتدشـــين معنى جديد للمكانة وهو المكانة المعتمدة على الثروة، حيث اتخذت مســـألة العداء لإسرائيل تلك الوضعية، بدلا من الدول الثورية المحاربة لإســـرائيل التى أثبتت فشلها في ١٩٦٧ فإن الدول الثرية الصديقـــة للغـــرب أنجحـــت حرب ١٩٧٣، بقطع البترول وإرغام أمريكـــا والغـــرب علـــى الاســـتجابة للمطالب العربية، وعلى ذلك فالزمن هو زمـــن الـــدول الثريـــة بتحالفاتـــها الغربية، وليس الدول الثورية بتحالفاتها الشرقية.

وثالث هذه المكونات هو مكون (الأمن) الذى اتخذ وضعية فـــي تلـــك الصياغة أن القومية العربية وترجمتها السياســـية الوحـــدة العربيـــة، هـــى الفرصة التاريخية لتحقيق أمن العالم العربى، فأدى ذلك إلى الدخـــول فـــي عداء مع الدول غير العربية المحيطة بالنظام الإقليمـــى كـــإيران وتركيـــا وإسرائيل، ووصف الصراع العربى الإسرائيلى باعتباره صراعاً قومياً بيـــن القومية العربية والقومية الصهيونية، وتعلق بهذا المكـــون مجموعـــة مـــن المفاهيم كالأمن القومى العربى والحياد الإيجابى وعـــدم الانحيـــاز، إلا أن حرب ١٩٦٧، ميزت المسألة من صياغة الوحدة العربيـــة إلـــى صياغـــة التضامن العربى المعبر عن الأمن الإقليمى وليس الأمن القومـــى العربـــى، ومؤشر ذلك الدور الذى لعبته على سبيل المثال إيران وغيرها مـــن الـــدول الخارجية في دفع الصراع العربى ــ الإسرائيلى نحو التسوية.

المبحث الثانى

العلاقات العربية ـ العربية

لعب الصراع العربى ـ الإسرائيلى، دوراً كبيراً في صياغة أنماط التفاعل العربى وإلى جانب هذا العامل الحيوى، أعطت فكرة الوحدة العربية القائمة على دور تميز وضرورى لدولة قائد تتحمل مهام تحقيق هذه الوحدة، أبعاداً صراعية للتفاعل العربى.

ويقسم لتروسكى الموضوعات التى دار حولها التفاعل العربى، وذلك من منظور الزمن إلى أربع موضوعات رئيسية(١٥٤).

الفترة الأولى، التركيز على الهوية (الذاتية) العربية: ففى المراحل المبكرة للسياسات العربية الحديثة، كان التركيز على الخلاف بين القومية والإسلام من حيث الوعى وقد دار حوار طويل في مطلع هذا القرن حول اليقظة العربية، ووجد ذلك البحث عن الهوية، تعبيره الأكثر دراماتيكية فى الثورة العربية ضد العثمانيين، وأثبتت هذه الثورة نقطة تحول تطور القومية العربية، بحيث اتخذت مسألة التحالفات صيغة جديدة، فأصبح المسلمون العرب في تحالف مع بريطانيا المسيحية، يحاربون المسلمين الأتراك المتحالفين مع الألمان المسحيين.

الفترة الثانية، التركيز على التحرر: وعندما اختفى الحكم التركى، وجد جزء كبير من العالم العربى نفسه تحت السيطرة الأجنبية المتمثلة فى التحالف البريطانى الفرنسى فأصيبت الوطنية في العالم العربى بالإحباط، وأصبحت مهمة هؤلاء الوطنية خلال الربع قرن التالى، من عام ١٩٢٠ حتى عام ١٩٤٥، هى استغلال الصدارة في الاهتمامات العربية، وهذا أدى إلى توثيق الروابط بين المسلمين العرب والمسيحيين العرب. وعلى الرغم من أن العرب حاربوا على المستوى المحلى كل وطنية في بلد عربى على

حدة، في العراق ومصر وسوريا ولبنان، إلا أن النضال ساهم فـــي إحــداث وحدة روحية وتضامن عاطفى وجدانى بينهم جميعاً. وكانت فكرة التحــــرر والحصول على الحرية الكاملة من السيطرة الأجنبية، هى العمـــود الفقــرى لتلك الوحدة وذلك التضامن. إلا أن الحرية لم تتحقق بالكامل ويرجع ذلـــك إلى تلك العلاقات التى وجدت بين القوى الاستعمارية القديمة ومســتعمراتها بعد استقلالها أو خلال مراحل الأنتقال من التبعية للاستقلال.

الفترة الثالثة، التركيز على الوحدة: وبالحصول على استقلال معظـــم الدول العربية في منتصف الأربعينات، انتقلت قضية الوحـــدة إلـــى قلـــب الاهتمامات العربية، وانقسمت تلك الفترة إلى مرحلتين، أولاهمـــا التركـــيز على الجامعة العربية وثانيتهما دارت حول مختلف الأشكال الأخرى للوحـــدة وتطبيقاتها. ويجب أن نلاحظ أن نتيجة مهمة مـــن نتـــائج الفـــترة الســـابقة (التركيز على التحرر)، هو أن النضال ضد الاســـتعمار علـــى المســـتوى المحلى، أدى إلى وجود كيانات عربية متعددة تتمتع بالسيادة، وكـــانت تلـــك النتيجة في الواقع عقبة أساسية في الطريق نحو الوحدة، وكانت آثـــار تلـــك النتيجة أن جامعة الدول العربية أصبحت في الواقع مجرد رابطة لمجموعـــة من الدول ذات السيادة تملك كل منها حق الفيتو في مواجهـــة أى محاولـــة لفرض إرادات الآخرين عليها، ومما أضعف جامعة الدول العربية بالإضافة إلى ما سبق، النموذج التنظيمى الذى اتبع في تحقيق التكـــامل بيـــن الـــدول الأعضاء، والذى أدى في التحليل النهائى إلى عدم كفاءة هذا الجـــهاز فـــي تحقيق أى وظيفة من الوظائف الأساسية للوجود المرجو.

وكان على الطرف الآخر المناقض لذلـــك البنـــاء التنظيمـــى لفكـــرة الوحدة، فكرة الدولة العربية الواحدة من الخليج للمحيط. وما بيـــن الحديـــن وجدت أشكال متعددة من الوحدة سواء نظريا أو عملياً فهناك وحدة الـــهلال الخصيب الذى حمل رايتها البيت الهاشمى فـــي العـــراق والأردن (نـــورى سعيد والملك عبد الله) وأيضا الحزب القومى الاشتراكى في سوريا، وقـــدم فتح الله جمالى العراقى ونديم القدس السورى، شكلا لوحدة فيدرالية أوســـع، وأيضا وجدت الدعوة التبشيرية الناصرية، وحزب البعث السورى، ووجـــدت خلال هذه الفترة الجمهورية العربية المتحدة الناتجة عن الوحدة بين مصـــر وسوريا في فبراير ١٩٥٨ وكان هناك أيضاً الاتحاد بين العـــراق والأردن، واتحاد فيدرالى بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة اليمنيـــة، وتتـــالت

أشكال الوحدة الجزئية كاتحاد الإمارات العربية، كما كانت في المغرب العربي، تلك الدعاوى بوحدة المغرب العربى وانتشرت الاتفاقيات الثنائية والثلاثية للتنسيق بين الدول العربية. ولكن فشلت كافة هذه الأشكال والأفكار في تحقيق خطوة جدية واحدة نحو الوحدة العربية المأمولة، ويرجع ذلك إلى اختلاف الكيانات العربية من حيث البناء الاجتماعى وطبيعة النظم السياسية الحاكمة فيها، بالإضافة إلى تلك العداوات التقليدية التى وجدت طبقا لاعتبارات تصور كل نخبة من نخب البلدان العربية لأمن دولها القومى. فأى مشروع للوحدة يقدمه البيت الهاشمى، يقابله اعتراض وشكوك سعودية، وهكذا الأمر دائما بين القاهرة وبغداد.

الفترة الرابعة، التركيز على الأيديولوجية: في الستينيات برزت الموضوعات الأيديولوجية في الصدارة في مجال السياسة العربية، ويرجع ذلك إلى عاملين أولهما: بروز عدد من الحكومات الثورية الجديدة في العالم العربى. ثانيهما: فشل أشكال الوحدة التى مورست خلال الخمسينات، بينما حاول القادة المؤمنون بالوحدة العربية، المصابون بخيبة أمل وخاصة القاهرة ودمشق أن يكتشفوا أسباب انهيار الوحدة.

وفى مطلع الستينيات، طور العرب التقدميون والمعادون للشيوعية، إطاراً تحليليا أيديولوجيا، أصبح العدو في ظله متمثلاً في ثلاثة فاعلين، الصهيونية والإمبريالية والثورة المضادة الداخلية التى أخذت شكل الإقطاع والرأسمالية الاحتكارية، وذلك في ظل طرح قضية بناء الدولة العصرية الحديثة، الأمر الذى ترجم في السياسة الخارجية في عدم الانحياز والحياد الإيجابى والدعوة للوحدة العربية. وانقسم العالم العربى بناء على ذلك التصور إلى معسكرين المعسكر المحافظ المتمثل في الكويت والأردن وليبيا والمغرب والسعودية العربية، وكل هذه الدول دول ملكية، والمعسكر الراديكالى الثورى المتمثل في الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والعراق والجزائر وجمهورية اليمن ووجدت قوة ثالثة في وسط هذين المعسكرين تحاول أن تلعب دوراً وسيطا توفيقيا هى لبنان وتونس والسودان.

وإذا كان ليزوسكى قد قصر الأمر على أربع فترات، فالباحث يمكن في نفس السياق أن يضيف فترتين حتى عام ١٩٧٧.

الفترة الخامسة، التركيز على التضامن: وفى خلال هذه الفترة اتسمت العلاقات العربية ــ العربية بقدر ضئيل من التفاعل الصراعى، حيث لم

توجد واقعة صراعية ذات تأثير على التوازنات العربية القائمة على فرضية التضامن من أجل الاستعداد للمعركة القادمة مع إسرائيل، إلا أن هذه الفترة سجلت اعتماداً من الدول الراديكالية أكثر على الدعم المالى للدول المحافظة مما جعل الدول الراديكالية تفكر واقعيا ــ أكثر من مرة في إعلان الدعوة للتغير والتمسك بعدم التدخل في شئون الآخرين، كما سجلت هذه الفترة عدة تغيرات داخلية في كل من ليبيا والسودان بصعود عسكريين يرون في عبد الناصر القدوة، التى لا زالت محتفظة بحيويتها رغم الهزيمة، كما سجلت صعوداً للمجموعات العسكرية في العراق وسوريا الرافضة في الأساس للمنهج اليسارى الذى قاد دمشق وبغداد خلال حرب ١٩٦٧. ورغم أنه من التتبع الظاهرى للأحداث يأتى الانطباع بأن المعسكر الراديكالى قد ازداد عدداً فانضمت اليه كل من ليبيا والسودان التابعتين لمصر، والعراق وسوريا، اللتان التقيتا مع مصر في منتصف الطريق، واليمن الجنوبى الذى كان على يسار النظام المصرى، إلا أن كل ذلك فى الواقع لم يزد من قوة المعسكر الراديكالى بل زاد من سطوة المعسكر المحافظ، وذلك لأن ازدياد تصعيد الصراع أدى إلى ازدياد الاعتماد المالى على الدول الثرية. مما أفضى في النهاية إلى التوافق المشترك بين المعسكرين على صياغة التضامن العربى.

<u>الفترة السادسة، التركيز على الواقعية:</u> ويمكن القول بأن هذه الفترة قد بدأت وجودها الحقيقى بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، بالدعوة إلى عقد مؤتمر السلام بجنيف، وسجلت هذه الفترة ارتفاعاً في درجة الصراع بين الدول العربية، ولكنه لم يتعد في مجمله إلى النطاق الصراع العسكرى. إلا أن الأمر لا يعنى أنه لم تكن هناك بعض المناوشات على الحدود المصرية ــ الليبية، والحدود اليمنية الجنوبية ــ اليمنية الشمالية، والحدود الجزائرية ــ المغربية، كما سادت في هذه الفترة حرب إعلامية بين الدول العربية الرئيسية في الصراع العربى الإسرائيلى، الأمر الذى ذكر المراقب بمرحلة الستينيات. وطول هذه الفترة حتى ١٩٧٧ وربما فيما بعدها، تبلور اتجاهاً عربياً بقيادة مصر، للدعوة إلى مزيد من الواقعية في حل الصراع العربى ــ الإسرائيلى، وإلى طرح الشعارات التى سادت العالم العربى في الستينيات والتى دارت حول الأيديولوجية، وقادت العرب إلى النكسة وتبنى وجه نظر واقعة تدور إلى الاعتراف بإسرائيل وإيجاد حل مناسب للقضية

الفلسطينية في إطار العلاقات الإسرائيلية – العربية، وتبني مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للبلاد العربية، وكان العالم العربى خلال هذه الفترة يعيش أوقاتاً صعبة، حيث تراوحت العلاقات بين الدول العربية بين الانقباض الشديد وتبادل الاتهامات بالخيانة والرعونة وبين الانفراج الشديد الذى ذكر المراقب بتلك الحالة التى كان عليها العالم العربى عشية حرب أكتوبر من تضامن فعال. كما سجلت هذه الفترة مبادئ انقسام العالم العربى إلى ثلاثة مجموعات، مجموعة توافق على المنهج المصرى فى حل الصراع العربى – الإسرائيلى، ومجموعة ترفض هذا المنهج، ومجموعة صامتة تحاول أن تلعب دوراً توفيقيا، واختلفت الدول التى قادت كل مجموعة فالدول الموافقة قادتها مصر، والدول الرافضة قادتها العراق، والدول الصامتة قادتها السعودية.

ويمكن رصد سمات نمط توزيع القوة العسكرية – الاقتصادية فى العالم العربى خلال هذه الفترات وخاصة السنوات الأربع الأخيرة منها فى السمات الآتية: (١٥٥):

أ – تزايد إمكانات العالم العربى – كنظام إقليمي، الشكل لم يعرفه أى نظام إقليمى آخر في العالم، فمن ناحية الإمكانات العسكرية شهد النظام أساسا بسبب ظروف الصراع العربى – الإسرائيلى سباقاً للتسلح، نتج عنه أن المنطقة تعتبر من أكثر مناطق العالم النامى امتلاكاً للقوة العسكرية، ومن الناحية الاقتصادية أدى ارتفاع أسعار النفط واستخدامه كأداة للضغط السياسى في حرب ١٩٧٣ إلى امتلاك هذه الدول قوة مالية وإمكانيات اقتصادية ضخمة.

ب – عدم التوازن في توزيع القوة بين مصر من ناحية وبقية وحدات العالم العربي كنظام إقليمي من ناحية أخرى، فلمدة طويلة برزت مصر كقوة اقتصادية وعسكرية، اضطلعت بدور (الدولة القائد) على مستوى النظام، برغم بعض محاولات تحدى هذا الوضع الخاص لمصر من جانب بعض الدول، فقد مارست مصر هذا الدور في الخمسينيات وحتى منتصف الستينيات، وإن كان هذا الوضع الخاص والدور قد تغير فى السبعينيات نتيجة لظروف موضوعية.

ج ــ بروز معيار حدى للتميز بين الدول العربية، وهو امتلاك النفــط الذى أبرز اختلافات كبيرة وتفاوتات واضحة بين الــدول النفطيــة وغــير النفطية، أو كما أطلق عليها دول النفط ودول الماء.

وساد العمل العربى خلال الفترة موضوع الدراســة ١٩٥٢ ــ ١٩٧٧ أشكال وأنماط متعددة من المحاور، يصنفها وليم تومسون، إلى مجموعتيــن يطلق عليهما وصف الزمرة Cliques والتجمعات Clusters، وهما مفــهومان يشيران إلى درجة الكثافة في التفاعلات بين عدد محدود من الدول يقصــد بالزمرة مجموعة من ثلاث وحدات أو أكــثر معتدلــة ووثيقــة بــالدولتين الأخريين، أما التجمع فيتكون من أربعة وحدات أو أكثر لكل منهما روابــط معتدلة أو وثيقة ببعض الدول الأخرى، ويصل إلى أن هذه الزمر العربيــة تميل إلى أن تكون صغيرة العدد، وتعكس أساساً التقــاء النظــم السياســية وتقارب السياسات في مرحلة معينة (مصر، والسعودية والجزائرمـن ١٩٧٠ ــ ١٩٧٢) أو التقارب الأيديولوجــى (الســودان ــ الأردن ــ الســعودية ١٩٥٥ ــ ١٩٥٧)، و(مصر ــ سوريا ــ الجزائر ١٩٦٤ ــ ١٩٦٦) ففــى الحالة الأولى تلتقى نظم سياسية مع اختلاف طبيعتها الأيديولوجية أو شكلها حول سياسات معينة، أما الحالة الثانية تعكس تقارباً فى النظم ذاتها.

ويستطرد بعد ذلك تومسون مصنفاً الدول العربيــة، وفقــا لمعيــاره كالتالى:

١ ــ ١٩٥٢ ــ ١٩٥٤:

الزمر: لا يوجد

التجمعات: لا يوجد

٢ ــ ١٩٥٥ ــ ١٩٥٧:

الزمر : (العراق ــ السعودية ــ الأردن)

: (العراق ــ السعودية ــ لبنان)

التجمعات (الأردن ــ السعودية ــ العراق ــ لبنان)

٣ ــ ١٩٥٨ ــ ١٩٦٠ :

الزمر : لا يوجد

التجمعات: لا يوجد

٤ ــ ١٩٦٠ ــ ١٩٦٣ :

الزمر: لا يوجد

التجمعات: لا يوجد

٥ ـ ١٩٦٤ ـ ١٩٦٦:

الزمر: (مصر ـ الكويت ـ العراق)
(مصر ـ الكويت ـ الأردن)
(مصر ـ الكويت ـ السعودية)
(مصر ـ سوريا ـ الجزائر)

التجمعات: (مصر ـ السعودية ـ الكويت ـ العراق)

٦ـ ١٩٦٧ ـ ١٩٦٩:

الزمر : (الأردن ـ السعودية ـ العراق ـ الكويت)
(الأردن ـ السعودية ـ العراق ـ لبنان)
(مصر ـ العراق ـ اليمن)
(مصر ـ العراق ـ اليمن الجنوبى)
(مصر ـ السودان ـ اليمن الشمالى)
(سوريا ـ اليمن الجنوبى ـ العراق)
(سوريا ـ اليمن الجنوبى ـ الجزائر)

التجمعات: (مصر ـ الأردن ـ العراق ـ السعودية ـ لبنان)
(مصر ـ السودان ـ اليمن الجنوبى ـ العراق)

٧ ـ ١٩٧٠ ـ ١٩٧٢ :

الزمر : (مصر ـ الجزائر ـ تونس ـ ليبيا)
(مصر ـ ليبيا ـ سوريا ـ لبنان)
(مصر ـ اليمن الجنوبى ـ ليبيا)
(مصر ـ السودان ـ ليبيا)
(مصر ـ السعودية ـ الأردن)
(مصر ـ السعودية ـ اليمن الشمالى)
(مصر ـ السعودية ـ الجزائر)
(مصر ـ السعودية ـ سوريا)
(مصر ـ الكويت ـ سوريا)
(مصر ـ لبنان ـ سوريا)

التجمعات: (مصـــر ـ الجزائـــر ـ تونـــس ـ ليبيـــا ـ الســـودان)
(مصر ـ الأردن ـ السعودية ـ سوريا ـ لبنان)

وبنظرة سريعة على هذه الزمر والتجمعـــات يتضـــح أن هنـــاك دولا معينة في أوقات معينة لعبت أو حاولت أن تلعب دوراً مؤثراً على المســـتوى الإقليمى، وإن كان الباحثون بصفة عامة يجمعون على أن مصر من عــــام

١٩٥٦ حتى عام ١٩٦٧ لعبت دوراً مؤثراً منفرداً في الشئون الإقليمية، إلا أن الأمر أكثر تعقيداً من ذلك، لأن الاعتراف بهذا في حد ذاته قد لا يعني شيئاً على الإطلاق، وذلك لأن القضية تتلخص في ذلك التساؤل: ما هو توزيع المواقع داخل النظام الإقليمي، خلال فترة الدراسة، من منظور القلب والهامش؟ وذلك لأنه قد يكون سهلاً أن تعرف الدول التى لعبت دوراً مؤثراً، ولكن الأصعب هو تحديد ذلك، حتى يتم وفق معيار محدد وهو، ما هى القضية الأساسية التى أكسبت النظام الإقليمى، المزاج العالم لهذا النظام خلال فترة الدراسة؟

وبالرجوع إلى تقسيمات لينزوسكى وإضافات الباحث عليها، يمكن القول بهذا التصنيف:

فترة التركيز على الوحدة: فنجد في هذ الفترة أن الوحدة والأشكال الوحدوية، كانت هى الشغل الشاغل لهذا النظام، فكانت في قلب النظام كل من السعودية — مصر — العراق، وفى الدائرة المحيطة بالقلب يوجد كل من الأردن ولبنان وسوريا، أما في الهامش فنجد ليبيا — تونس — السودان — المغرب.

والتقسيم هنا تم على أساس أن يكون في القلب، الفاعلون الأصليون في مواجهة قضية النظام الإقليمي، وفى الدائرى المحيطة بالقلب الفاعلون المساعدون الذين يساهمون في قضية النظام الإقليمى ولكن بدرجة أقل، كما أنهم الذين يلعب في مواجهتهم الدور المؤثر. أما في الهامش فيوجد فيه الذين لا يشاركون في التصدى لهذه القضية بأى درجة، غير تلك المشاركة المنتظرة في حالة النجاح في التصدى لقضية النظام الإقليمي.

وقد بلغ النظام الإقليمى تفاعلاته في مواجهة هذه القضية في الفترة الممتدة من منتصف الخمسينيات حتى أوائل الستينيات، وكانت مصر هى أكثر دول القلب إمكانيات، مما أتاح دوراً أكثر تأثيراً.

فترة التركيز على الأيديولوجية: كانت القضية الأساسية التى واجهت العالم العربى كنظام هى الصياغات الأيديولوجية لأسباب فشل الوحدة ولعوامل التطور، فكان الإسهام المصرى هو الأساس في هذه القضية بشكل أكثر فاعلية، مما أتاح لها أن تكون في القلب وحدها، أما في الدوائر المحيطة بالقلب فنجد كل من سوريا والأردن والعراق والجزائر والسعودية وتونس واليمن. أما في الهامش فنجد الكويت — وليبيا والسودان والمغرب. وقد بلغ

النظام قمة تفاعلاته في مواجهة هذه القضية في الفترة الممتدة من ١٩٦٢ حتى نهاية ١٩٦٦.

فترة التركيز على التضامن: كانت القضية الأساسية التى واجهت العالم العربى – كنظام – هى المواجهة مع إسرائيل واسترداد الأراضى المحتلة بعد ١٩٦٧، فكان في القلب كل من مصر – سوريا – الجزائر – السعودية – الأردن – منظمة التحرير الفلسطينية، أما في الدائرة المحيطة بالقلب فنجد ليبيا – السودان – العراق – الكويت – لبنان – تونس، وفي الهامش نجد المغرب – الإمارات – اليمن الجنوبى – اليمن الشمالى.

وقد بلغ النظام قمة تفاعلاته في مواجهة هذه القضية في فترتين متتاليتين، أولاهما من يونيو ١٩٦٧ حتى منتصف ١٩٦٨، والثانية من أواخر عام ١٩٧١ حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣.

وفى هذه الفترة لا يمكن القول، بأن هناك دولة لعبت دوراً أكثر تأثيراً من الأخرى بل يمكن حصر هذه الدول بشكل أكثر تحديداً، فهما مصر والسعودية.

فترة التركيز على الواقعية: وكانت القضية الأساسية التى واجهت العالم العربى كنظام، هى حل الصراع العربى – الإسرائيلى عن طريق التفاوض الجماعى المباشر، فكان في القلب كل من مصر والسعودية والعراق، أما في الدائرة المحيطة بالقلب فنجد سوريا والأردن والجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية وفى الهامش ليبيا والسودان والكويت ولبنان.

وقد بلغ النظام قمة تفاعلاته في مواجهة هذه القضية خلال اتفاقيتى الفصل الأول والثانى للقوات على الجبهة المصرية والأول على الجبهة السورية. وفى هذه الفترة لعبت كل من مصر والسعودية والعراق وهى الدول التى في القلب أدواراً مؤثرة في الوطن العربى.

وبعد هذا العرض يمكن القول والاتفاق بشكل مع ميندر أنه في وسع كل من مصر وسوريا والعراق والمملكة العربية السعودية – أن تدعى أنها تمثل النواة السياسية التى يمكن أن تتآلف حولها الدول العربية القومية الشاملة(١٥٧) أو على أقل تقدير أن يحدث هارمونى للسياسات العربية تكون عليها قائدها. ويستطرد ميندر أنه ليس في وسع لبنان أو ليبيا أو السودان أن تتقدم بادعاءات مماثلة، ولكن عليها راضية التعايش بين هذه التطلعات المتنافسة(١٥٨).

خاتمة الفصل:

وهكذا، فإنه يمكن القول بعد هذا العرض، بصدق الفرضية القائلة بـأن نمط المواجهة مع إسرائيل لعب دوراً كبيراً في صياغة التحالفات والمحـاور العربية. وصدق تلك الفرضية يعطى بعداً جديداً لفرضية فاتيكيوس القائلـة بأن الصراع على القيادة باسم الوحدة العربية والموقـف الجمـاعى ضـد إسرائيل شكل العلاقات العربية ــ العربية، ورغم أنهما نظرياً مرتبطـان إلا أنهما عمليا منفصلان تماماً [١٥٩] وهذا البعد الجديـد، هـو أنـهما أيضـاً مرتبطان عملياً.

كما أنه وفقاً لاعتبارات بيرسون في بناء النظام الإقليمى، يعتبر العـالم العربى نظاماً إقليميا شديد التفاعل بين أعضائه خلال فترة الدراسـة ١٩٥٢ ــ ١٩٧٧.

الفصل الثالث

الصراع بين شروط المفهوم ومقتضيات الفاعلية

مـــدخل:

يأخذ الباحث تقسيم دويشة بالنسبة لتحليل السياسية الخارجية، وهـــو ذلك التقسيم الذي يفرق بين القيم Values والأهداف Goals والموضوعـــات Objectives[١٦٠]. حيث يقصد بقيم السياسية الخارجية، تلك المفاهيم الأوليـــة المجردة والعامة التي تمثل الاتجاه الوجداني والفلسفي لصانع القـــرار، أمـــا بالنسبة للأهداف فتكون تلك الترجمات لهذه القيم عند التفاعل مـــع موقـــف عالمي معين، ويمكن أن نقول إنه وفقا لهذه التعريفـــات والأهـــداف، يقـــوم الفصل الأول من هذا الباب. ويعرف دويشة الموضوعات بأنها تلك الأهداف المعاد صياغتها وتعريفها على مستوى أكثر واقعية وأقل طموحا. أى يمكـــن للباحث بأن يعرف موضوعات السياسية الخارحية، فى صياغة أخرى، بأنها مجموعة السياسات التي تعبر وتتسق مع الأهداف والتي تأخذ شكل مهمـــة إنجاز مرام معينة.

والباحث فى هذا الفصل يدرس هذه المرامي بمجموعات سياســـاتها، فإذا كان دويشة، قد حدد هذه المرامي بمجموعات سياســـاتها فـــى الوحـــدة العربية السياسة والوحدة العربية الاقتصادية بمختلف أشكالها ودرجاتـــها، إلا أن الباحث يختلف مع دويشة فى هذا الصدد، حيث يدرس في هذا الفصـــل مسألة مصر كمجتمع نموذج في النظام الإقليمى ومسألة مركزية مصر فـــي النظام الإقليمي. والخلاف هنا يرجع إلي أن دويشة فـــى نظـــره إلـــى قيـــم السياسية الخارجية المصرية في العالمي العربي يجعل قيمة الهيبة prestige التي موضوعها الكرامة dignity هي القيم الأساسية التحتية التي تقوم عليـــها

كافه القيم الأخرى كالمعادة للإمبريالية والعروبة والقيم والقيادة (١٦١). ولكـن الباحث وفقا لنموذج المصلحة القومية – الدور القومي – النظام الإقليمـــي، فهو يتبنى مفهوم المكانة status وليس الهيبة (١٦٢). حيث يقوم هذا المفـــهوم (المكانة) على موقع وموارد الدولة والإمكانيات والحاجـــات الاجتماعيـــة – الاقتصادية والقيم القومية والأيديولوجية والأدوار التقليدية والـــرأي العـــام والحاجات السياسية وليس مفهوم الهيبة الغامض الذي يقول دويشة عنـــه أن هذا المفهوم من الصعب قياسه أو شرحه موضوعيا(١٦٣). وهـــذا المفـــهوم المركز يعتبر مفهوما ملائما لإدراك القيادة السياسية لاعتبار إلحاح الخطـــر والحاجة للأمن، وملائما لمكونات الإطـــار الثقـــافي الأيديولوجـــي للنظـــام الإقليمي العربي كما تم عرضها في الفصل الثاني.

وعلي ذلك فهذا الفصل يدرس مسألة مصر كمجتمع نمـــوذج فـــي النظام الإقليمي ومكانة مصر فى النظام الإقليمي، باعتبارهمـــا علـــى حـــد تعريف دويشة لموضوعات السياسية الخارجية من الناحية الوظيفية، بأنـــهما الحلول الوسطية للتوترات الموجودة بين الطموحات والمدركـــات والحـــدود الفعلية البيئية (١٦٤). والباحث يضيف بعدا جديدا للإطار الوظيفي الذى قـــال به دويشة وهو أن هاتين المسألتين الى جانب أنهما حلول وسيطة، إلا أنـــهما قد اتخذا كمؤشر لمصداقية قيم وأهداف السياسية الخارجية المصرية. وهذان البعدان كحل وسط وكمؤشر للمصداقية ظل الصراع بينـــهما طـــول فـــترة الدراسة ١٩٥٢ – ١٩٧٧.

ومما يسبق تتبع فرضية ذلك الفصل والتي تتسق مع دينامية نمـــوذج التحليل، وتعتبر استخلاصا جدليا لفرضيتى الفصلين الأول والثاني، وهـــي تتمثل في أن القيادة السياسية المصرية في سعيها لبناء مجتمع نمـــوذج فـــي مصر وتأسيس مكانة مصر فى النظام الإقليمي، أدي إلي تحديـــد العلاقـــة وشكل التصوير للنظام الإقليمي بالمعني الثاني عند عبد الناصر، وبـــالمعني الأول والثالث للنظام الإقليمي عند السادات وذلك على أساس معيار وتقســـيم بيرسون للمستويات الثلاثة للدول الصغرى، أي بمعني آخر انطلاقـــا عـــن المستوي الثالث عند بيرسون.

وسيقسم هذا الفصل إلي مبحثين :

<u>أولا : مصر كمجتمع نموذج في النظام الإقليمي.</u>

<u>ثانيا : مكانة مصر في النظام الإقليمي.</u>

المبحث الأول

مصر كمجتمع – نموذج في النظام الإقليمي

تعتبر الفكرة المحورية في إدراك الرئيس عبد النـــاصر والرئيــس السادات، هي أن مصر لها دور رائد في هذا النظام الإقليمـــي يتمثـــل فـــي الدعوة للاستقلال والقوة غير المبنية على البطش والعدوان، والعدالة التـــي تعني فتحا للنهضة جديدة لكل مواطن فى هذا النظام الإقليمي عند الرئيـــس عبد الناصر والدعوة للاستقلال والحراسة الليبرالية والحفاظ على الاسـتقرار عند الرئيس السادات. الأمر الذي قاد لعملية بناء مجتمع فى مصـــر، يمثـــل تلك المعاني، ويكون نموذجا يحتذي به من قبل دول النظام، حيث تؤهل تلك الشروط مصر لكى تلعب ذلك من خلال توافر مقومات هذا الدور الرائد.

وهذا الشروط والمعاني، اتخذت مضمونها العيني المحدد من خـــلال عملية طويلة معقدة من السياسيات الداخلية التي طبقتـــها القـــاهرة والتـــي اتسمت في المقام الأول بروح تجريبة حقيقية تبغي تجسيد تلـــك الشـــروط. فكان كل شرط يظهر في البداية، كفكرة غامضة ولكنها تثير الخيال الطموح وتبدأ النخبة الحاكمة فى القاهرة، باختبـــار تلـــك الفكـــرة بمجموعـــة مـــن السياسيات القصيرة في البداية فإن أثبتت صلاحيتـــها مـــن حيـــث إمكانيـــة تطورها الإيجابى في المستقبل تشرع هذه النخبة في تطعيـــم تلـــك الفكـــرة بأبعاد لنظرية توضحية مما يكون إلي حد ما نظرة شبة كاملة. والحقيقـــة أن الأمر لم يكن بنفس الواقع بالنسبة لكل الشروط الستة السابقة حيـــث لعـــب عامل الخبرة المتراكمة دوره في جعل بعض هذه الشـــروط وليـــد نظـــرة محددة أقل غموضا من مجرد فكرة ملحة تثير الخيال الطمـــوح، بالإضافـــة إلي ذلك النشاط الذي أصاب عملية حركية النخب وخاصة مطلع الســتينيات، التي أدت إلي تطعيم النخبة الحاكمة بأفراد من نخـــب سياســـية معارضـــة وكذلك الأمر فى مطلع السبعينيات وخاصة خلال عام ١٩٧٣.

وهذا المبحث سيوضح كيف أدت هذه السياســـيات وتطورهـــا إلـــي صياغات محددة لتلك الشروط وهنا لابد من الإشارة إلي مـــا لعبـــه عـــامل

المعلومات الواردة للنظام السياسي في القاهرة عن أفعاله الذاتية محليا وإقليميا وعالميا، التي تتضمن تدعيما لسلوكه يفيد تجنب أخطار في المستقبل قد تؤثر على قدرته في الحركة أي بمعني آخر هي نتائج التفاعل بين عناصر المجموعة (ء) في نموذج (ك). هولستى - (النموذج الثانى).

أولا، شروط مجتمع عبد الناصر

نتيجة للصياغة المعينة التي سبق عرضها للمصلحة القومية المصرية عند عبد الناصر خلال ١٩٥٢ - ١٩٧٠ يمكن القول بأن شروطا ثلاثة تولدت من تلك الصياغة ترسم معالم المجتمع النموذج. فأول هذه الشروط هو أن يكون المجتمع مستقلا، وثانى هذه الشروط أن يكون المجتمع قويا، وثالثها وهو محصلة التفاعل بين الشرطين السابقين هو أن يكون المجتمع عادلا.

وقبل عرض الصراع بين مضمون هذه الشروط من الناحية العملية وبين مفاهيم نموذج التحليل وخاصة مفهوم النظام الإقليمى لابد من الإشارة إلي الخلفية العامة التي تجمع هذه المفاهيم في المجتمع المصري. فقد جاءت ثورة ١٩٥٢ بقيادة عسكريين تجمعهم الآمال العريضة للحركة الوطنية المصرية في الاستقلال حيث ظلت شئون البلاد الداخلية والخارجية ومصائرها الاقتصادية وجيشها ونظامها النيابي في قبضة الاحتلال الذي لوح دائما باستخدام القوة عند تهديد مصالحه والتواجد العسكري وحوادث أزمة اغتيال السير لى ستاك في ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ والمطالب البريطانية التي انتهت باحتلال الجمارك عند رفض سعد زغلول أغلب هذه المطالب مما أدي إلي استقالته في ٢٣ نوفمبر ١٩٢٤، وجاء زيوار باشا ليعلن سياسية إنقاذ ما يمكن إنقاذه من الهيبة المصرية [١٦٥] وأيضا أزمة البارجتين الحربيتين البريطانيتين اللتين وصلتا إلى الإسكندرية لتأيد صدقي عام ١٩٣٠ في مواجهة المقاومة الشعبية [١٦٦] وأيضا حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ عندما اقتحم قائد القوات البريطانية ومعه لفيف من الضباط الإنجليز غرفة الملك وخيروه بين قبول وزارة النحاس أو التنازل عن العرش وفي ٢٦ أغسطس ١٩٣٦[١٦٧] وأبرمت حكومة النحاس مع الحكومة الإنجليزية المعاهدة المصرية الإنجليزية (معاهدة لندن) كما أبرمت اتفاق إلغاء الامتيازات الأجنبية (اتفاق مونترو) في السنة التالية ١٩٣٧، وقد بعدت معاهدة ١٩٣٦ عن الأهداف القومية التي كانت تطالب بالاستقلال التام

والتحرر الكامل لمصر والسودان وجعلت البلاد من الناحية السياسية حليفـا مرتبطا ببريطانيا إلي مالا نهاية وخلقت صفـة الشـرعية علـى احتـلال عسكري لم يكن يستند من قبل إلي أي سند قانوني (١٦٨) ومـا سـبق كـان مجرد مؤشرات على طبيعة الاحتلال البريطاني بعلاقة بالنظـام السياسـي المصري وتعتبر حرب فلسطين مؤشرا حاسما على تلك الطبيعـة، الأمـر الذي ولد قناعة لدي شباب العسكريين بأن القضاء على الاحتلال البريطـاني والحصول على الاستقلال يحمل في نفس الوقت وبنفس الوقـع، القضـاء على النظام السياسي المصري. وهكذا أخذ مدلول الاستقلال معنى متغـيرا عما كان سائدا عليه في مجمل دعـاوى ومطـالب الجماعـات السياسـية المصرية وكان الوصول إلى هذه النتيجة دلالة على روح تجريبية حقيقيـة لدي شباب العسكريين، حيث لم يكن يعني الوصول إلى هـذه النتيجـة أي أبعاد نظرية أو قصور نظري لما سوف يكون عليه النظام الجديد كل ما فـي الأمر أن هذه الخطوة (القضاء على الاحتلال هو القضـاء علـى النظـام السياسي) كانت مجرد الزاوية التي قامت عليها المبادئ الستة للثورة فـي ١٩٥٢، وكان النظام السياسي يعني الإقطاع والقصر والامتيازات الأجنبيـة وترجمت المبادئ الستة للثورة هذه العلاقة فذكر القضاء علـى الاسـتعمار وأعوانه والإقطاع وسيطرة رأس المال على الحكم، حتى إنه بالنسبة للثلاثـة مبادئ الباقية فلم تكن تشكل تصوراً محدداً للمجتمع الجديـد، إنمـا كـانت مجرد الوجه الآخر للمبادئ الثلاثة الأولى ويعبر فـانيكيوتس عـن تلـك العلاقة في عبارة موجزة بقوله: "حقا لقد تشكل الإحباط القومي من غيـاب التوافق لملائم مع الإنجليز وتفاقم بالإخفاق التام المذل في فلسطين ودفعـت الحالة الاقتصادية المتردية المصريين في يناير ١٩٥٢ لتخريب فوضـوي شديد الضراوة ضد السلطة فإن أى حركة سوف تستجيب بفاعلية أو بمجـرد تعاطف مع إحباط الجماهير فكان سوف يرحب بها" (١٦٩) وبـالطبع يمكـن إضافة مجموعة حوادث أخرى لفانيكيوتس، مثل ما حدث في بهوت وكفـور نجم وما فعله عمال العنابر.

وهكذا كان شرط الاستقلال أول شروط مجتمع من الناحية التي أخـذ أساسه من قناعة عملية مؤداها أن القضاء على الاحتلال هو القضاء علـى النظام السياسي. وكما أن مجتمع ما قبل الثورة كانت مجتمعا حزبيا تتعـدد فيه الآراء التي وصل فيه هذا التعدد إلي مرحلة التفتت الكامل للمجتمع إلـى

قوي وجماعات صغيرة تتنازعها الآراء والمعتقدات. فالأمر أدي إلي وجـود أزمة حقيقة للمشاركة في النظام السياسي الذي تمثل بالإضافة إلــي التفتــت الكامل للقوي السياسية، فى انخفاض نسبة المشاركة فى الانتخابـــات. فيمـــا كانت هذه النسبة في أول انتخابين برلمانيين بعـــد إعــلان دســتور ١٩٢٣ تصل إلى ٩٦% وذلك مع صعود الأهـــالى الشــعبية إزاء هــذه المرحلـــة انخفضت في آخر انتخابين فى العهد الملكــي الــى ٥٤% فــي انتخابـــات ١٩٤٥[١٧٠]، الأمر الذي قاد إلى تبين مفهوم التعبئة داخل التنظيم الواحــــد، لأن مجتمع ما قبل الثورة كان يسهل حدوث عملية التبعية للخـــارج بســبب التفتت السياسي الاجتماعي، وأيضا الأمر الذي قاد إلى تبين فكـــرة الجيــش كأداة للتكامل والسيطرة وذلك عن طريق زرع أفراد في القطاعات الرئيســة للدولة والمجتمع ومن هنا أتي الشرط الثاني للمجتمع وهو يتلخص في أنـــه إذا كان الشرط الأول هو الاستقلال الذي يعني أن القضاء على الاســتعمار هو القضاء على النظام السياسي؛ فإن الحفاظ على الاستقلال يحتم أن يكــون المجتمع قويا أي أن تكون هناك عملية تعبئة كاملة لكافة الطبقات والفئـــات والجماعات السياسية والجماهير في المجتمع خلف القيادة الجديـــدة. وكــان الجيش هو الأداة الرئيسية لذلك، أي أن القضاء على التبعية يستلزم التعبئـــة وكان نظام ما قبل الثورة مجتمعا ظالما قائما على الاستقلال إلي جانب أنـــه كان تابعا وضعيفا. فكان على سبيل المثال في مجال المسألة الزراعية يتســم بالتركيز الشديد على ملكية الأرض والتزايد السريع لعدد الملاك الصغـــار. ولرقعة الأرض التي يمتلكونها، ففـــي ١٩٥٢ مثـــلاً كــان كبـــار المـــلاك (المالكون لأكثر من ٢٠٠ فدان) يشكلون أقل من ١ % من إجمـــالى عـــدد ملاك الأرض، بينما استحوذ على ٣٠ % من الأرض الزراعية وامتلكوا مع متوسطي الملاك (ملاك من خمسة إلي خمسين فدان) حوالــــي ٦٥% مـــن الأرض، وفي الجانب الآخر من الصورة لم تستحوذ الأغلبية العظمي مـــن الملاك ٩٤,٤%، إلا علي ٣٥ % من إجمالي مساحة الأرض. ومن الجديـــو بالملاحظة على حد قول محمود عبد الفضيل أن متوســـط حجـــم الملكيـــات المتوسطة وكذا نصيبها من إجمالي المساحة الزراعية ظل ثابتا خلال الفـــترة الممتدة بين ١٩٠٠ و١٩٥٢ أما عدد صغار الملاك فقد ارتفع بما يزيد عـــن ثلاثة أضعاف خلال خمسين عاما بينما زاد نصيبهم من إجمـــالي المســـاحة الزراعية من حوالي ٢٢ % إلي ٣٥ % فقط بينما انخفض متوســـط حجـــم

الملكية بمقدار ٤٥ % ورغم أنه قد انخفض نصيب الملكيات الزراعية الكبيرة من إجمالي مساحة الأرض من ٤٤ % في أوائل القرن إلى ٣٥ % في ١٩٥٢، فإن توزيع ملكية الأرض الزراعية أضحى أكثر تفاوتا بشكل عام [١٧١]، وبالنسبة لمجال التصنيع فيكفي دلالة ذلك التساؤل الذي طرحه مابرو ورضوان فى بداية بحثهما عن التصنيع في مصر، وهو أن هدفنا الرئيسى في العرض التاريخي هو محاولة إلقاء بعض الضوء على سؤال لماذا لم تنجح مصر في بناء قاعدة صناعية عريضة حتى الخمسينيات رغم العديد من المحاولات المتكررة؟ [١٧٢]. حيث ينتهيان إلى أن الضغط الخارجي والتخلف كانا عاملين رئيسين فى ذلك. لذلك برز الشرط الثالث لمجتمع عبد الناصر وهو أن التطور والتقدم لابد أن يعتمد على دعامتين أساسيتن أولها عدالة التوزيع الذى يتتبع إعادة توزيع الثروة فى المقام الأول، وثانيها كفاية الإنتاج الذي يعني أن المجتمع لابد أن يتمتع بعدالة قائمة على القدرة الإنتاج والتطور. وهكذا فإن الشروط الثلاثة لمجتمع عبد الناصر في علاقتها بعضها البعض سواء فى جوانبها الصراعية أو التعاونية أدت إلى صياغة مفهوم الاستغلال الذي نظر منه عبد الناصر الى العالم العربي بصفة خاصة حيث يمكن القول إن عبد الناصر أراد أن يكون مجتمعا غير مستغل في القاهرة، الذي يعني أنه غير فاقد لاستقلاله، وغير تابع، وعادل يقود نظاما إقليميا قائما على عدم الاستغلال وهذا ما سوف يوضحه الباحث من خلال عرض الجوانب الصراعية والتعاونية بين الشروط الثلاثة لمجتمع عبد الناصر فأولا الصراع بين القوة والعدالة، وثانيا الصراع بين الاستقلال والقوة، وثالثا التعاون بين الاستقلال والعدالة.

١-الصراع بين القوة والعدالة

عندما استقبلت ثورة ١٩٥٢ صباح يوم ٢٣ يوليو، رأت مجتمعا بالتأكيد لم تتوقع أن يكون على هذه الشاكلة بالتحديد، فالجماهير لم تسر في مظاهرات تأييدا و لم تحدث انتفاضات شعبية مؤيدة، بل أحاطها الشك من جميع الجوانب رغم انهيال التهنئة عليها من رجال الأحزاب. أي أن ثورة ١٩٥٢ في صباح ٢٣ يوليو لم تجد من تقول إنها تمثله وقامت من أجله، لم تحد الجماهير. غير أنه في الحقيقة لم يكن ذلك لرفض الجماهير لهذه الثورة، بل لأن الجماهير لم تر في هذا الحدث أي دلالة على أن هناك تغيرا عميقا في النظام السياسي قد حدث، هكذا نشأت البدايات الأولى لفكرة

تنظيم الجماهير هذا التنظيم الذي سوف يحل إشكالية عدم قدرة الجماهير على رؤية أو تأييد من يمثلها فكانت تمثل الجماهير في السلطة، وكان القضاء على الأحزاب والنظام السياسي الملكي يعني أن تواجه السلطة الجماهير وجها لوجه، وتواجه الجماهير السلطة أيضا وجها لوجه، وأدى ذلك الي الالتجاء للوسيلة الإدارية في إدارة العلاقة بين السلطة والجماهير، ولكن لابد أن يكون هناك تنظيم سياسى يجمع هذه الجماهير فكانت هيئة التحرير في ١٩٥٣ التي تكونت تحت شعار "الاتحاد والنظام والعمل" هذا الشعار الذي يعكس بدقة وصدق بالغين مفهوم التعبئة، بالمعني العسكري الذي يقول عنه الباحثون إنه كان أحد المفاهيم الأساسية الاستراتيجية للثورة. ربما بحكم الميراث العسكري لهؤلاء القادة واستقبال المفاهيم العسكرية في محيط العمل السياسي [١٧٣]، وكلمة الجماهير هنا تعني كل الطبقات، الأمر الذي يقول عند حمروش إن انتصار جمال عبد الناصر في تكوين هذه الجبهة العسكرية التي ضمت ضباطا تفكيرهم متطابق مع الإخوان المسلمين مثل كمال الدين حسين وضباطا ماركسيين مثل يوسف صديق وخالد محيي الدين، خلق عنده شعور بإمكانية تحقيق ذلك في المجتمع بعد نجاح الثورة [١٧٤]. ويعبر فاتيكيوس، عن ذلك بقوله إن ناصر حكم مصر بنفس الوسائل التي استخدمها لتنظيم مؤامرة الضباط الأحرار قبل انقلاب ١٩٥٢ [١٧٥]. إلا أنه يمكن القول بأن عبارة حمروش أكثر دقة وحساسية للحقيقة من عبارة فاتيكيوس، وذلك لأن عبارة حمروش تحمل في ثناياها مقدمات ذلك الصراع الذي حدث بعد ذلك بين القوة والعدالة ولكن الشئ الذي يمكن استخلاصه من حمروش وفاتيكوتس معا هو اعتماد عبد الناصر على الأداة العسكرية في تحقيق القوة وفرض العدالة.

وكانت أولي خطوات العدالة، هى إعادة توزيع الأرض الزراعية مصدر قانون الإصلاح الزراعي الأول في السابع من ستمبر ١٩٥٢، ولقد تم إعداد برنامج الإصلاح الزراعي بهدف إحداث عملية توزيع كبري للثروة والدخل والسلطة الاجتماعية في الريف المصري. ولقد كان الهدف الفوري للإصلاح الزراعي في ١٩٥٢ هو توجيه ضربة قوية لطبقة كبار ملاك الأراضي وعناصر الاستقراطية الزراعية التي سيطرت على مراكز السلطة في العهد الملكي [١٧٦].

وهنا برزت أولى التناقضات بين شرط القوة وشرط العدالة، فالقوة هي تعبئة المجتمع بكل طبقاته خلف القيادة وتحت شعاراتها، ولكن كيف يكون ذلك مع بداية توجه القيادة الجديدة نحو ضرب إحدى طبقات المجتمع وهي طبقة كبار الملاك، وتصفيتها اقتصاديا وذلك بأن يمتد الأمر إلى التصفية السياسية لهذه الطبقة؟. وبرز هذا التساؤل بقوة وحيوية بعد تجربة التنظيم السياسي الثاني في حياة الثورة، ألا وهو الاتحاد القومي (١٩٥٧ - ١٩٦١) الذي شكل تحت شعار (كل الموطنين أعضاء في الاتحاد القومي) الأمر الذي أثار بحدة أزمة المشاركة في النظام السياسي الجديد بعد الثورة وخصوصا أن الثورة اعتمدت على التعبئة داخل القطاعات الفلاحية الريفية بدرجة عظمي عن القطاعات المتحدثة في المدن التي كانت بيئة صالحة للتيارات السياسية المناوئة للثورة [١٧٧].

وكان ذلك التناقض هو المدخل نحو انتهاج إجراءات إدارية عنيفة نحو المعارضة السياسية لعبد الناصر في ١٩٥٩، وانتهاج إجراءات إدارية أعنف ضد الثورة المضادة المتمثلة في الامتيازات الأجنبية وكبار ملاك الأرض في الريف، غير أن هذا التناقض قد تحدد في أقسى صورة لإدراك عبد الناصر بالانفصال السوري في سبتمبر ١٩٦١، الذي خلص منه عبد الناصر بأنه سوف لا يوجد في المستقبل اتفاق مع الرجعيين، حيث تعلم درسا جيدا على حد قول كير، في أنه يجب عدم الثقة أبدا في أشخاص أمثال الكزبري وحسين وستود، وأنه لا يجب إطلاقا السماح بتحقيق مصالحهم من أجل البحث عن التضامن والتسامح وأن لا يمكن تصور انبعاث العرب من جديد يمكن أن يتحقيق بدون النضال والثورة [١٧٨]. وحدث الانفصال وتولي الحكم في سوريا بعد الانفصال مأمون الكزبرى الذي أصبح أمينا للاتحاد القومي في دمشق، ودفعت تلك الأحداث أفكار عبد الناصر إلي التطور في مواجهه الواقع بمرونتها التجريبية وأصبح التغيير حتميا، ذلك التغيير الذي يهدف إلي إيجاد موافق بين القوة المتمثلة في التعبئة والعدالة المتمثلة في إعادة توزيع الثروة، فكان الميثاق الوطني الذى كان الجوهر الرئيسى فيه تحديد القوي الاجتماعية التي يضمها تحالف واحد وهم العمال والفلاحون والمثقفون والجنود والرأسمالية الوطنية، وهي قوى وفئات يمكن بتحالفها فعلا أن تعبر مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، و خارج هذا التحالف تبددت العناصر الإقطاعية والبرجوازية الكبيرة التي

طبقت عليها القرارات الاشتراكية وكان هذا الإجراء في رأي حمروش كفيلا الي حد ما بإبعاد الرجعية عن المشاركة الإيجابية في الحياة السياسية ولكنه لم يكن كافيا لأن تلعب الطبقات والفئات المشتركة في التحالف دورها القيادي الطبيعي [١٧٩].

وكان هذا حلا للتناقض وإن أوجد بذور تناقضات في المستقبل بين القوة والعدالة وهو التناقض الذي تمثل في الصراع بين التكنوقراط والبيروقراط وبين البيروقراط واليسار المشارك في الحكم وبين اليسار والتنظيم السياسي وأجهزة الأمن، وبين فئات التحالف القائم وخاصة بين الفلاحين والمثقفين من جهة والرأسمالية الوطنية من جهة أخري، الأمر الذي قاد في النهاية إلي تبلور ظاهرة مراكز القوي داخل النظام السياسي[١٨٠]، وكان الحل كما طرحه عبد الناصر هو تنظيم طليعة الاشتراكيين.

٢- الصراع بين الاستقلال والقوة

كان شرط الاستقلال وضرورته كحجر أساس في المجتمع الجديد واضحا في مضمونه لدي عبد الناصر ورفاقه من الضباط، فلا بد من القضاء على الاحتلال البريطاني الذي يحمل معني وضرورة القضاء علي النظام السياسي قبل الثورة، فكانت اتفاقية الجلاء وخروج الإنجليز وحرب ١٩٥٦ وتوافق ذلك مع خطوات بناء المجتمع القوي أي المعبأ خلف القيادة وتشير العلاقة بين شروط الاستقلال وشرط القوة وما نجم عنها من صراع، بشأن موضوعين:

أولها، موضوع القوات المسلحة التي أصبحت عقيدتها العسكرية تحتوي على العناصر التالية "نحن جنود القوات المسلحة في الجمهورية العربية المتحدة، مهمتنا حماية عملية بناء المجتمع ضد الأخطار الخارجية، ومجالنا الأرض العربية من الخليج الي المحيط وأعداؤنا الاستعمار وإسرائيل"[١٨١]، وكانت الثورات المسلحة في إدراك عبد الناصر هي طليعة هذا الشعب وترجمت هذه العقيدة إلى نمطين من السياسات : النمط الأول تمثل في زحف العسكريين للسلطة، والنمط الثاني عدم تسييس الجيش. ويقسم أنور عبد الملك هاتين المجموعتين من السياسات إلى ثلاث مراحل [١٨٢]. المرحلة الأولي (١٩٥٢ - ١٩٥٦) حيث تم فيها إنشاء هيئة التحرير، التي وصفها بأنها تشكيل عسكري مواز أيديولوجيا للإخوان

المسلمين. وتم خلال هذه المرحلة الاستيلاء الكامل على جهاز الدولة القوي (القوات المسلحة، والشرطة، والسجون وبدرجة أقل المحاكم)، منذ الساعات الأولي للانقلاب، كما كان التشديد الرئيسى خلال هذه الفترة يتركز على هدف الاستقلال وإعادة تكوين دولة ذات سيادة تتمتع بسلطة مستقلة حقيقية.

المرحلة الثانية (١٩٥٦ - ١٩٦١) بدأت بأزمة السويس وفي هذه الفترة تم التحالف بين الجهاز العسكري وقطاعي البرجوازية المالي والصناعي. غير أن هذا التحالف كان يعني في نظر الضباط الأحرار وجوب الممارسة في حقل الاقتصاد، وبشكل رئيسى إما بالمراقبة السياسية، سلطة التقرير، فيجب أن تكون بكاملها في أيديهم. غير أنه في نهاية هذه الفترة امتدت سلطة العسكريين إلى القطاع الاقتصادي أيضا • يقول عنها أنور عبد الملك إنه تم تأكيد الهيمنة على سلطة التقرير في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية يرافق ذلك رقابة أشد على كل الحياة الاجتماعية.

المرحلة الثالثة (يوليو ١٩٦١ - يونيو ١٩٦٧) ويمكن تلخيص الدور السياسي الذي لعبه الضباط في هذه المرحلة في أنه بعد الميثاق الوطني وانطلاقة الاتحاد الاشتراكي انقسمت الكوادر العسكرية الى فئتين : الضباط الضالعون في الأمور السياسية، وهؤلاء خرجوا من الجيش وشغلوا بالمقابل المراكز الرئيسة في الدولة. والفئة الثانية تضم الضباط الذين استمروا في وظيفتهم العسكرية، فتلقوا تدريبا أرقي مما كان ممكنا قبل الثورة عام ١٩٥٢ فأنشئ مركز الدراسات العليا للدفاع الوطني، وأنشئت كذلك بعد حرب اليمن رتبة جديدة (فريق أول - قائد الجيش) مما ساعد على زيادة عدد مجموعة لضباط القادة زيادة مرموقة. وهكذا ازداد وزن القرارات التي كان الضباط يتخذونها في المواضيع السياسية والعسكرية، ونجح هؤلاء الضباط الماهرون في الاختلاط بمجموعة من الكوادر التكنوقراطين القادرين على منافسة أمثالهم من المدنيين بالنفوذ.

وهنا كان التسييس يأخذ معني محددا وهو أن أي ضابط يريد أن يعمل بالسياسية، فلابد أن يخرج من الجيش. أما عن تلك المحاضرات عن الاشتراكية والدورات التي قام بها تنظيم طليعة الاشتراكيين في الجيش رغم معارضة عبد الحكيم عامر الشديدة عليها وموافقة عبد الناصر فقد اتخذت شكلا من أشكال التوجيه المعنوي ولم ترتفع لمستوي عملية التسييس. وعلي

ذلك يمكن القول والاتفاق مع فاتيكيوس بأن عبد الناصر لم يكن يـــدرك دور الجيش في المجتمع كمؤسسة عسكرية إنما كنظام بيروقراطي قـــادر علـــى تحقيق الإنجازات[١٨٣]. وهكذا يمكن تفسير التناقض بين شـــرط الاســـتقلال الذي أخذ في ظل هذا الموضوع معني قدرة النظام علـــى اتخـــاذ قـــرارات سياسية بعيدا عن أي ضغط من القوي الداخلية، وبين المكانـــة الملحوظـــة للجيش الذي يساهم في عملية التعبئة – شرط القوة . فالصراع تلخص فـــي أنه ما دام النظام السياسي يريد أن يقصر دور الجيش في الحقيقة إلى مجـرد أداة للسيطرة والتعبئة ورمز للمجتمع القوي المستقر، فلابد أن يكون للجيـــش دور أكبر في صنع القرار. الأمر الذي مثل على حد قول دويشة حدا علـــى حرية عبد الناصر في إدارة الشئون الخارجيـــة [١٨٤]. ولـــم يســـتطع عبـــد الناصر أن يتجاوز هذا التناقض والصراع إلا بعد نكسة ١٩٦٧.

ثانيها : موضوع الشيوعيين، مع فجر ٢٣ يوليو كانت الحركة الديمقراطيـــة للتمرد الوطني (حدتو) قد أصدرت منشورا بتأييد الحركة الوطنية للجيـــش، أما الحزب الشيوعي المصري فلم يعلم بالحركة إلا من الإذاعة والصحـــف حيث لم يكن فيه قسم خاص للجيش. ويقول د. فؤاد مرسي سكرتيره العـــام في ذلك الوقت: إنه أصدر منشورين إحدهما للجيش والآخر للشعب يطـــالب بالإفراج عن المسجونين والمعتقلين ومواصلة الكفاح المسلح وإعلان النظـــام الجمهوري ضمن تأييد عام للحركة لم يستمر أكثر من ثلاثة أيام فقط عندمـــا تبين أن الحركة قد قررت إخراج الملك ومحاكمته وأن ذلك قد دفع الحـــزب الشيوعي إلى سرعة اتخاذ موقف المعارضة بعد ثلاثة أيام فقط صنفت فيـــه الحركة بأنها حركة عسكرية تسير في اتجاه فاشي لمصلحـــة أعـــداء البلـــد والاستعمار الأنجلو أمريكي [١٨٥]. وتفاقمـــت الأحـــداث والمواجهـــة بيـــن الشيوعيون والثورة بعد صدام الثورة مع العمال وإعدام العـــاملين خميـــس والبقرى. الصدام الذى يصفه هيكل أنه كان اصطدامـــا فـــي الظـــلام [١٨٦]. وكان اصطداما طويلا استمر منذ بداية الثورة حتى ١٩٦٢ عندمـــا بـــدات أولي الإفراجات المحدودة للمعتقلين الشيوعيون واليساريين مثل: د. لويـــس عوض وسعيد خيال ولطفي الخولي وغيرهم.

وكان التناقض بين شرط الاستقلال وشرط القوة يتمثل في أن شـــرط الاستقلال عند عبد الناصر كان يعني له عدم تدخل الـــدول الأخـــري فـــي الشئون الداخلية المصرية، وكان شرط القوة يعني له التعبئة التـــي تقضـــى

على التبعية التي من صورها الولاء السياسى لدولة خارجية، وبلـــغ هـذا التناقض بالنسبة لموقف الشيوعيين ذروته عنـــد حـدوث ثـورة الشـواف بالعراق في مارس ١٩٥٩ حيث هزم القوميـــون نتيجـة لازديـاد النفـوذ الشيوعي وسيطرته على الأمور في العراق. وقام عبد الناصر بالهجوم على الشيوعيين والاتحاد السوفييتي في لهجة كان يحتفـظ بـها للـهجوم علـى الإمبريالية الأمريكية وقال ضمن هجومه " إننا لن نســمح بإنشـاء حـزب شيوعي في مصر إلا أننا على يقين بأن الحزب الشـيوعي فـي مصـر لا يعمل وفقا لإدارته الخاصة ولا وفقا لمصلحة بلده وأنه يتسلم أوامــره مـن الخارج"[١٨٧]. وعندما أدان الشيوعيين المحليين بأنهم عملاء لدولة أجنبية في عام ١٩٥٩ هاجمه خروتشوف في صورة زاجرة عنيفة ووصفه بأنه شـاب طائش. ولكن عبد الناصر رد بعنـف وعلـى الفـور بقولـه " إن دفـاع خروتشوف عن الشيوعيين في بلدنا مسألة لا يمكـن للشـعب العربـي أن يقبلها، ومن ثم فإننا من خلال وحدتنا التي استطاعت أن تدحر الإمبرياليـة وعملاءها سوف تدمر الشيوعيين والتبعية ولن تكون هناك إمبرياليه جديـدة تحل محل الامبريالية الغربية التي تحررنا منها".

وتم حل هذا التناقض بالتطوير الداخلي في التنظيم السياسي وبوجـود ونمو العوامل المشتركة بين السوفييت ومصر التي تشد الطرفين دائما نحـو الاتفاق نتجة لاعتماد مصر على الكتلة السوفييتية فـي التسـليح وتسـويق القطن المصبري والمعاونة في مشروع السد العالي، فضلا عـن المسـائل المتعلقة بالاستعمار والمسائل السياسية الأخرى التي كانت تتطلب تحولا فـي الوضع الدولي القائم والتي كان عبد الناصر يعتمد فيها عادة علـى تـأثير السوفييت في معارضة الغرب. وكان السوفييت يعتمدون فيها علـى عبـد الناصر ودوره في مجال العالم الثالث وعالم عدم الانحياز وذلك لسحب هـذه الدول من سيطرة الغرب، فضلا عن الموقف من الأمم المتحدة حيث كـان عبد الناصر يعتبر أن تصفية الاستعمار وإعادة توازن القـوى فـي الأمـم المتحدة، لا يمكن أن يكون لدول آسيا وأفريقيـا دور أكـبر دون معاونـة السوفيت. وكذلك السوفييت كانوا يريدون أن يستثمروا مكانه عبد النـاصر ومصر الدولية في الحرب الباردة في ساحة الجمعية العامة، وهذا ما دفـع خروتشوف أن يعلن أن مسالة الشيوعيين مسألة داخلية. كما أوصى المؤتمر العشرون للأحزاب الشيوعية بموسكو بأنه يمكن للجيش أن يكـون طليعـة

وطنية تحررية، وأقر الاعتراف بحركات التحرر الوطني وتبنى المجموع الأكبر من الشيوعيين المصريين نظرية الطريق اللارأسمالي للتطور. وتم بهذا تجاوز التناقض، وخفف عبد الناصر من هجومه على الشيوعية، والشيوعيين انتشروا في مراكز الثقافة والإعلام.

<u>٣- التعاون بين الاستقلال والعدالة</u>

كانت المقولة المحورية التي اعتمد عليها ضباط ثورة ١٩٥٢ هي لا يمكن تحقيق الاستقلال الحقيقي إلا بالاعتماد على الذات وعدم الحاجة الاقتصادية الاجتماعية للخارج. [١٨٩] . تأكدت هذه المقولة بقوة بعد انقشاع عدوان ١٩٥٦، حيث وضح لعبد الناصر الطريق جليا، وتجسد في مبدأ الاعتماد على الذات وظهر هدف تنويع الهيكل الاقتصادي من خلال التصنيع أساسا. وقد انطوى هذا في إحدى المراحل على تشجيع أكبر للصناعة التابعة للقطاع الخاص واشتراك الحكومة في مشروعات صناعية جديدة وزيادة معدل الاستثمار العام في الكهرباء والزراعة وبعض الخدمات والمشرعات، أدى هذا التطور إلى تحول النظام الاقتصادى من المشروع الحر الخاص مع تدخل معتدل من جانب الحكومة، إلى وضع جديد أضحي فيه اشتراك الدولة في الاقتصاد عن طريق التخطيط وعن طريق عمليات القطاع العام الكبير اشتراكا له مغزاه. فتلك العملية تؤدي إلى توافر أول شروط الاعتماد على الذات وهو القدرة على الإنتاج الكبير بهدف تحقيق تضيق هامش التبعية الاقتصادية للخارج. ومع تأميم قناة السويس في عام ١٩٥٦ بدأت على طوال السنوات الأربع وحتى ١٩٦٠ سياسية تمصير جذرية امتدت الى جميع أوجه النشاط والمؤسسات الاقتصادية التي كانت لا تزال في أيدي الاجانب، ان تلك العملية تؤدى إلى توافر ثاني شروط الاعتماد على الذات وهو السيطرة على الموارد ومصادر الثروة الوطنية. ومع مطلع السينيات انتهجت الثورة طريقا أكثر راديكالية في تحديدها يقيم السياسات التوزيعية [١٩٠]، حيث قامت عن طريق سياستها السعرية بدعيم دخول الفئات محدودة الدخل بدعم المواد الغذائية. وكذلك الأمر بالنسبة لسياسات الخدمات في مجال التعليم والصحة والإسكان حيث انطوت هذه السياسات على أثار توزيعية مهمة متمثلة في زيادة فرص حياة أفضل للفئات محدودة الدخل سواء من حيث قدرتها على الادخار أو الاستهلاك. ومن خلال تلك العملية توافر ثالث شروط الاعتماد على الذات وهو التأييد

الشعبي والتعبئة خلف القيادة. وهذه العلاقة الإيجابية بين الاستقلال وشـــرط العدالة أثارت قضـة مصادر تمويل الخطة الشاملة حيث كان النظام الجديـــد في مصر يعي ما لهذه القضية من حساسية على شرطي الاستقلال والعدالـة. فما كان من هذا النظام إلا أن قام بعمليتي التمصير والتـــأميم مـــن ناحيـــة الالتجاء إلى اتفاقيات الدفع والتجارة مع المعسكر الشرقي الاشتراكي. غـــير أن هذا لم يعف النظام من أزمة في النقد الأجنبي وخاصة خـــلال ســـنوات ١٩٦١ - ١٩٦٢ - ١٩٦٣ وقد بدا بعض التحسن فـــي ١٩٦٤ - ١٩٦٥ حيث انخفض العجز وقد اقترن هذا بزيادة في المدخرات الأهليـــة، ولكـــن معظم هذه الزيادة في تقرير بنت هانسن تحققت بالكف عـــن الاســـتثمارات، ولكي تكافح الحكومة موقف النقـــد الأجنبـــي آثـــرت أن تعتـــبر سياســـتها الاستثمارية بدلا من أن تعتبر الاستهلاك الجاري. وتظـــهر أهميـــة هـــذه المسألة عندما تم تبلور التناقض بين الاستقلال والعدالة وذلك حيـــث كـــان معنى الاستقلال يتشكل حول عدم اللجوء إلى الخـــارج للاقـــتراض ولكـــن معنى العدالة بدأ يأخذ معنى الحفاظ على القدرة الاستهلاكية للمجتمع ككـــل، ذلك الأمر الذي انفجر بالصراع فيما بعد عبد الناصر في عـــهد الســـادات وخاصة مع اشتداد وطأة العبء الاقتصادي لبناء الجيـــش وبدايـــة العلاقـــة الاعتمادية المالية لمصر على الدولة البترولية العربية.

ثانيا - شروط مجتمع السادات

وفقا للفصل الأول - المبحث الثاني، فقد أنهي الباحث إلى أن مجمل التصور الناصري قد استمر خلال الفـــترة ١٩٧٠ - ١٩٧٣، وأن مجتمـــع السادات لم تظهر ملامحه بقوة الإخلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٧ .

وعلى أية حال يمكن إجمال ملامح مجتمع السادات في ثلاثة شروط أولها، الاستقلال، ثانيها الحرية، ثالثها التضامن. فـــالرئيس الســـادات أراد خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٧ أن يكون مجتمعه مستقلا حـــرا متضامنـــا، وهذه الشروط الثلاثة تتلاقى مع شروط مجتمع عبد النـــاصر فـــي شـــرط الاستقلال فقط، حتى أنه تلاقى بدرجة ليست كلية. فمعنى الاستقلال عنـــد الرئيس السادات هو القدرة على الأداء والفعل بصرف النظر عن الظـــروف الخارجة عن هذه القدرة بل ورغما عنها، و هو هنا يختلـــف جزئيـــا عـــن معنى الاستقلال لدي عبد الناصر كما تم توضحيه فيما سبق بأنـــه القـــدرة على تحقيق المصالح وإشباع الأماني. والخلاف هنا يتمثل فـــي أن شـــرط

الاستقلال عند السادات يأخذ معني براجماتى سلوكي بحت غير محـــدد إلا بإثبات القدرة المطلقة، أما عند عبد الناصر فهو رغم أنه في جوهـــره لـــه معني براجماتي سلوكي فهو محدد بأكثر من إثبات القدرة المطلقة بل أيضـــا بالقدرة على إشباع الأماني وتحقيق المصالح. وقد أضفى ذلك الخلاف فـــي نظر كثير من الباحثين ظلا أيديولوجيا. مؤشر الخلاف هو وضــــع "ورقـــة أكتوبر" مقابل "الميثاق" على المستوى الأيديولوجي. فى هذا الإطـــار تمتـــد وتتسج اختلافات كل من مجتمع عبد الناصر ومجتمع الســـادات ١٩٥٢ – ١٩٧٧. وأرى أن حجر الزاوية في تفسير مصدر الخلاف بين المجتمعيـــن والرئيسين هو أن ضباط ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أتوا بمجموعـــة مـــن الأمـــاني العريضة التي تمثلت في المبادئ الستة، وانتهي الصراع بينهم حول كيفيـــة تطبق هذه المبادئ بانفراد عبد الناصر بالسلطة وبدأ يطبق تصوره لكيفيـــة تنفيذ هذه المبادئ. وعندما أتي السادات كان هناك في الواقع ما يكبلـــه مـــن تنفيذ تصوراته الخاصة مما أدي إلي استمرار مجمل التصـــور النـــاصري خلال الفترة ١٩٧٠ – ١٩٧٣، وبعد حرب أكتوبر يقول دويشة " تخلـــص السادات نهائيا من ظل سلفه الشامخ ليبنى نفسه كصانع للقـــوار الأول" (١٩٢).
وبالإضافة إلى ما سبق، فإن الحياة النفسية للرئيس السادات أثرت كثيرا فـــي هذا الأمر، فهو يؤمن بأنه على قدم المساواة من حيث تاريخ النضـــال مـــع عبد الناصر، وهو بالتالي قادر على أن ينشئ مجتمعا مقابلا لمجتمـــع عبـــد الناصر وأن ينجز مهام لم يوفق عبد الناصر فيها. ومن هنا يمكن اســـتنباط فرضية، جدل الاتفاق والاختلاف بين مجتمع عبد الناصر ومجتمع السادات، وذلك بالإضافة إلي ما سبق أيضا في ضوء إدراك كـــل منـــها للمصلحـــة القومية كما تم عرضه في الفصل الأول. فباعتبارهما من ضباط ٢٣ يوليـــو ١٩٥٢ بنيا شرط الاستقلال على مقولـــة أن القضـــاء علـــى الاحتـــلال البريطاني، هو قضاء على النظام السياسي الملكي قبل عـــام ١٩٥٢ ولكـــن نمط وعي كل منهما وتجاربه فرق بينهما في إدراك ابعاد هـــذه المقولـــة. فعبد الناصر رأى البعد الاجتماعي في النظام السياسي متمثلا في الإقطـــاع والرأسمالية، بينما رأي السادات البعد الاجتماعي في النظام السياسي متمثـــلا في الإقطاع فقط دون الرأسمالية. وهما قد بنيا شرط الاستقلال متســـقا فـــي إطاره مع القضاء على التبعية التى تستلزم التعبئة للجماهير، ولكـــن نمـــط وعي كل منهما وتجارية فرق بينهما في إدراك إبعاد هـــذا الإطـــار. فعبـــد

الناصر رأى المسألة الحزبية والقطاع الخاص كأحد مسالك التبعية للخـــارج، فانتهج منهج التنظيم الواحد وسيطرة الدولة من خلال القطاع العـــام علـــى الاقتصاد، أما السادات فرأي أن أداء المسألة الحزبيـــة، وليســت المســألة الحزبية في حد ذاتها هو المسلك للتبعية، فشرع ينظم هذا الأداء ويصححـــه فانتهج المنهج الحزبي والتعددى، أما بالنسبة للقطاع الخاص المعـــبر عـــن الرأسمالية. فالرئيس السادات يختلف عن عبد الناصر في أنه لا يراه أحـــد مسالك التبعية وهو هنا متسق مع إدراكه لأبعاد شرط الاستقلال الذي يعنـــي القضاء على النظام السياسي الملكي. فشرع الرئيس السادات في الســـماح للقطاع الخاص بالنمو، وإن كان قد طالب ودعي أن يكون النمـــو بصفـــة رئيسية في قطاع الاستثمار الإنتاجي. وهذا يتفق مع عبد النـــاصر فـــي أن القطاع الخاص يمكن أن يلعب دورا في الاستثمار الإنتاجي، ولكن يختلـــف مع السادات في إدراك مدى قدرة هذا القطـــاع فـــي مجـــالات الإنتاجيـــة المختلفة. ونقطة الخلاف الأساسية في هذا الصدد تدور حول علاقة القطـــاع الخاص بعملية التعبئة، فعبد الناصر يري أن المجتمع لابد أن يكون عـــادلا كي تحدث فعالية أكثر بعملية التعبئة، لهذا يتعارض القطاع الخـــاص مـــع عملية التعبئة، ليس في الجوهر وإنما في درجة ونوع نشاط القطاع الخـاص مما أدي إلي أن يفرق عبد الناصر بين رأسمالية وطنية ورأسمالية مســتغلة. ولكن السادات يري أن المجتمع لابد أن يكون متضامنا كي تحـــدث فعاليـــة أكبر لعملية التعبئة، وهذا التضامن كما يفترض العدالة فهو يفترض أهم مـــن ذلك عدم قهر فئة وطبقة أخري بصفة مطلقة، وها هو هنا ينسخ التفرقة بيـــن رأسمالية وطنية وغير وطنية أي مستغلة ويقصرها على ضرورة أن تدفـــع الرأسمالية سواء وطنية أو غير وطنية أي مستغلة التزاماتها الماليـــة تجـــاه الدولة وفقط. كان عبد الناصر ينظر للقطاع الخاص والرأسمالية في إطـــار المجتمع، بينما ينظر السادات للقطاع الخاص في إطار الدولة.

وهما قد بنيا شرط الاستقلال كضـــرورة للنهضـــة التـــي منهجـــها الاعتماد على الذات. ويحدث الخلاف في تفسير كيف يتم تحقيق ذلك، فعبـــد الناصر يري أنه من خلال إحداث التراكم الأولي لرأس المال مـــن خـــلال جهود المجتمع أساسا حيث نري عمليات التصنيع الثقيل والادخـــار، بينمـــا يرى السادات تحقيق ذلك فيما يقرب للمراحل الخمـــس لرســـتو للانطـــلاق Take Off تدعو لمشروع مثل مارشال.

وتصور الباحث لجدل الاتفاق والاختلاف بين مجتمعي عبد الناصر والسادات ١٩٥٢ – ١٩٧٧ يقترب إلى حد ما إلى تصور كل من بيل وليدن حول مجتمع عبد الناصر والسادات [١٩٣]. اللذين يفسران هذا الجـــدل فـــي إطار مقولة الأبوية Patrimonialism، فيصفان مجتمع عبد الناصر بالأبويـــة والتحول، بينما ويصفان مجتمع السادات بالعودة إلى الأبوية التقليدية.

وهكذا فإن الشروط الثلاثة لمجتمع السادات وعلاقة بعضها بالبعض سواء في جوانبها الصراعية أو التعاونية أدت إلى صياغة مفـــهوم الحريـــة والذي نظر منه السادات إلى العالم بصفة عامة والعـــالم العربـــي بصفـــة خاصة، حيث يمكن القول إن السادات أراد أن يبنى مجتمعا حرا في القـاهرة الذي يعني أن مجتمعا مستقلا ومتضامنا يقود نظامـــا إقليميـــا قائمـــا علـــى الحرية. هذا ما سوف يوضحه الباحث من خلال عرض الجوانب الصراعية والتعاونية بين الشروط الثلاثة لمجتمع السادات. وهى : أولا الصراع بيـــن الاستقلال والحرية، وثانيا الصراع بين الحرية والتضامن، وثالثـــا التعـــاون بين الاستقلال والتضامن.

أولا، الصراع بين الاستقلال والحرية

اتخذ معني شرط الاستقلال هنا معني القدرة علـــى السـلوك التـــي أسست من منظور الشرعية، وعلى ذلك فالرئيس هو القادر شـــرعيا علـــى التصرف، ويجب عليه شرعيا كذلك عدم الخضـــوع لأي ضغـط داخلـــي ،واتخذ شرط الحرية معني توسيع قاعدة المشاركين في المؤسسة الحاكمـة، وانتهج في سبيل ذلك منهج اشتراك الشيوعيين في الحكم، فقد حـــدث عنـــد تأليف الوزارة التي أعقبت ١٥ مايو ١٩٧١ أن أسند منصب نـــائب وزيـــر التخطيط للدكتور إسماعيل صبري عبد الله الذي سجن مدة طويلة في ظـــل عبد الناصر بتهمة الشيوعية، وقد حدث بعد ذلك أن وسع الســـادات دائـــرة اشترك الشيوعيين السابقين في الحكم بتعين د. فؤاد مرسي أحـــد مؤسســـي الحركة الشيوعية في مصر وزيرا للتموين. وهو ما يعني على حد قول أحـد الباحثين " وهذا يعني استطرادا أن السادات يزيد بـــالفعل تكريـــس الوحـــدة الوطنية عن طريق مشاركة كل الاتجاهات في الحكم" [١٩٤]. ومن هنا يمكـــن تحديد العلاقة بين شرط الاستقلال وشرط الحرية في مجتمع السادات، حيـــث تتمثل في أن السادات هو الرئيس الشرعي المدافع عن استقلال مصر، تلـــك الشرعية المستمدة من الدستور ومن الإجماع الشعبي على ذلك المعبر عنـــه

في صياغة الوحيدة الوطنية. ولكن تلك الصياغة تعرضت لمتغير موقف اليسار المصري من منهج السادات في حل الصراع العربي الإسرائيلي وخاصة في الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٧. مما أدى إلى خلق صراع حاد بين متغيرى العلاقة، وإلى تعرض سياسية الليبرالية المعلنة إلى اختبار كبير حرج. الأمر الذي يفسر من قول كل من بيورك وكنليدار "بأن هناك شكاً قليلاً في أن سياسية الليبرالية كانت في الواقع نتيجة لكل من الضغوط الخارجية والداخلية على السادات، ولكن لا يوجد هناك دليل على أنه أراد أن يقاوم تلك الضغوط، وفي الواقع لقد حاول أن يمد برنامج الليبرالية الاقتصادية السياسي إلى أقصى حد ممكن" (١٩٥).

وذلك يعني أنه عندما كانت الضغوط الخارجية والداخلية تؤدى إلى اعتناق سياسية الليبرالية بتوافق ذلك مع إرادة الرئيس السادات، لما يتسق ذلك مع إدراكه لشروط المجتمع وخاصة شرط الحرية كحجر الزاوية في هذه الشروط، مما أدي إلى توافر حالة رائعة من الأمل نحو التطور الليبرالى سادت مصر خلال ١٩٧٠ - ١٩٧٣. ولكن مع حدوث حرب ١٩٧٣ ومنهج السادات في حل الصراع، بدأت أولى بدايات الصراع بين شرط الاستقلال وشرط الحرية.

وكان موضوع الصراع بين الشرطين حول إلى أي مدي يمكن لشرط الحرية أن يملى ضرورياته على شرط الاستقلال الذي يحدد الرئيس السادات مقتضيات فاعليته؟ وتصاعدت حدة الصراع بين الشرطين عند تبلور المعارضة للنظام في اليسار المصري، وخاصة في ضوء موقف الاتحاد السوفييتي من منهج التسوية المصري وانتقاد النظام المصري له. واتسع مجال الصراع مع بروز بعض القوي الحزبية قبل الثورة على سطح الحياة السياسية مطالبة بمطلب ترشيد السياسة الداخلية والخارجية.

ثانيا، الصراع بين الحرية والتضامن

اتخذ شرط التضامن معني عدم إثارة النزاعات بين أفراد الشعب وطبقاته أو فئاته. وقد استقر النظام على تحديد مجموعة من الموضوعات يتطلب فيها التضامن: أولها بالطبع هو الإقرار بالشرعية، وثانيها توجهات السياسية الخارجية، وثالثها توجهات السياسية الداخلية. وقصد بشرط الحرية عند السادات عملية إبداء وجهات النظر في تنفيذ هذه التوجهات دون تعديها إلى الاختلاف حولها. وكانت توجهات السياسية الداخلية في مجال

الاقتصادى هي مفجر الصراع بين شرطي الحرية والتضامن. حيث تشكل محور جوهر هذه التوجهات فيما يطلق عليه الانفتاح الاقتصادي الذي اتخذ شكله التشريعي الكامل في يونيو ١٩٧٥ بإصدار قانون الاستثمار الأجنبي فأصاب مباشرة بالتعديل عدد من المقومات الأساسية للاقتصاد القومي: (١) فقد فتح لرأس المال الأجنبي مجالات التصنيع والتعدين ومجالات البنوك وإعادة التأمين، وأباح حرية الاستيراد، وكانت كلها مجالات مؤممة بالكامل مقصورة على القطاع العام (٢) وفي سبيل ممارسة هذا النشاط الاقتصادي الشامل منح رأس المال الأجنبي ضمانات ووعده بعدم التأميم، وتحويل القطاع العام إلى قطاع خاص حين شاركه رأس المال الأجنبي[١٩٦] الأمر الذي أدي بقوي اليسار المصري بمختلف فئاته إلى الوقوف بالمعارضة لهذا التوجه في السياسة الداخلية على أساس أن ذلك يعتبر نسفاً للتجربة الناصرية. وقد بنى اعتراضهم أيضا على أن هذه السياسة الجديدة سوف تشعل الصراع بين شرط التضامن وشرط الحرية، حيث إن الحرية الاقتصادية وفق هذه السياسية ستؤدي إلى أن يصير الغني أكثر غنى والفقير أكثر فقرا، وهو ما يهدد الوحدة الوطنية.

اشتد الصراع بين شرط الحرية وشرط التضامن عندما امتد ليحتوى موضوع التوجه الخارجي وخاصة فيما يتعلق بتسوية الصراع العربي الإسرائيلي مما أدي إلى إيجاد علاقات أكثر تعقيدا في هذا الصراع. وهذا التعقيد بحد أساسية التفسيري في اعتبار بيورل وكليدار أن واحداً من مرامي السياسية الليبرالية للرئيس السادات هو محاولة إبعاد الاهتمام الداخلي من التركيز على الشئون الخارجية [١٩٧]. وفهم تلك العبارة بدقة يمهد لنا الطريق للموافقة على مقولة دويشة الأساسية حول منهج التسوية للرئيس السادات حيث يقول " إن المتغير الاقتصادي وضع المحدد الدولي للقرار المصري بقبول الوساطة الأمريكية في الصراع العربي الإسرائيلي في أثر حرب أكتوبر ١٩٧٣ " [١٩٨]. وهذا الفهم الذي ينبئ بأزمة بين هذين الشرطين: إن النظام السياسي المصري ربط التوجه الأيديولوجي للسياسية التوزيعية بالصراع العربي الإسرائيلي. وتمت صياغة تلك العلاقة في ضوء الإعلان عن توافر عاملين، (١) أنه قد حدث تغير بالسلب في إمكانية الحل العسكري الشامل أو العمل العسكري من ناحية التكلفة الاقتصادية على الأقل، (٢) أنه قد حدث تغير في قدرات الدولة في

استمرار الصراع. وتمت تلك العملية على خطوتين، الأولي بالدعوة إلـــى الحرية الاقتصادية والدعوة إلى بناء مصر، والثانية بإحداث ارتباط شــرطي بين هذه الدعوة وإمكانية تحقيقها وبين استمرار نمط الصراع في العلاقــات العربية الإسرائيلية. وجوهر الأزمة هنا في ارتباط نســـق قيــم السياســية التوزيعية بالتوجه الخارجي سواء عالميا أو عربيا. فتمـــيزت الممارســة الساداتية بتعديل سلم القيم الاجتماعية فجعلت من الملكيـــة والربــح القيــم الرئيسية فى هذا السلم، وتوافق ذلك مع ضعف جهاز الدولــــة الضرائبـــي والتشريعي وضعف السوق المحلي عن استيعاب الاســـتثمارات الرأســـمالية الطويلة الأمر. ونتج عن ذلك ارتباط مجموعة القوي الطفيلية مع الاقتصـــاد المالي البترولي العربي واختلال بناء نظام الأسعار بالنسبة لنظام الدخـــول في المجتمع. فهكذا قاد شرط الحرية إلى شرط التضامن في البداية، ولكـــن شرط التضامن لم يقد إلى شرط الحرية، كما أن شـــرط الحريـــة أدي فـــي ديناميكية إلى نسف شرط التضامن. الأمر الذي تجسد عمليا فـــي إحـــداث يناير ١٩٧٧ العنيفة والتي اندلعت عقب إعلان رفع أسعار ســـلع أساســية للاستهلاك المعيشي اليوم [١٩٩].

ثالثا: التعاون بين الاستقلال والتضامن

بنى نظام الرئيس السادات معيار مصداقيته فـــي مواجهـــة العـــالم الخارجي على شرط الاستقلال الذي يعني القدرة علـــى الســـلوك أو الأداء بصرف النظر عن الظروف الخارجة عن هذه القدرة ورغما عنها. وذلـــك اعتمادا على صياغة شرط التضامن الذي يعني في النهاية التفويـــض مـــن الشعب للحاكم بالفعل والسلوك والموافقة الشعبية على هذا الفعل والســـلوك. وكان ذلك التعاون هو حجر الزاوية فى تحديد سلوك النظام فـــي مواجهـــة منتقديه من العرب والقوي الأجنبية الأخرى.

المبحث الثاني

مكانة مصر في النظام الإقليمي العربي

يقصد بمفهوم المكانة الإقليمية هنا وفقا لنموذج المصلحة القومية – الدور القومي – النظام الإقليمي، ذلك الوزن النسبي الذي يتمتع به الفاعل الإقليمي في إطار السياسات الإقليمية. ويستمد ذلك الوزن النسبي من نمط الدور الذي يلعبه الفاعل داخل إطار السياسات الإقليمية فقد اكتسبت مصر مكانتها في النظام الإقليمي من قدراتها التفاعلية تجاه القضية الأساسية التي تصيغ المزاج العام بهذا النظام وقد قسم الباحث في الفصل الثاني فترات التفاعل في النظام الإقليمي العربي إلي ست فترات وفقا لنوع القضية الأساسية التي تصوغ المزاج العام لهذا النظام. والفترات هي بالترتيب : فترة التركيز على الذاتية العربية، فترة التركيز على التحرر، فترة التركيز على الوحدة، فترة التركيز على الأيديولوجية، فترة التركيز على التضامن، فترة التركيز على الواقعية، ومدة الدراسة ١٩٥٢ إلى ١٩٧٧ تضم الفترات الأربع الأخيرة دون الأولي والثانية وإن كنا نجد كثيراً من قضايا فترتي التركيز على الذاتية العربية والتحرر خلال هذه الفترات، إلا أنها كانت انطلاقا من قدرتها الوظيفية كأداة وأن تكون قضية أساسية في حد ذاتها. وقد كان لمصر وزن نسبى في إطار السياسات الإقليمية خلال هذه الفترات الأربع الأخيرة، ومؤشر ذلك أن مصر ظلت خلال هذه الفترات في موضوع القلب.

ومسألة مكانة مصر في النظام الإقليمي تثير قضية العلاقة بين المصلحة القومية لعضو في النظام إقليمي وبين المصلحة العامة لهذا النظام الإقليمي.

وقد حدد الباحث المصلحة القومية لمصر خلال عهدي عبد الناصر والسادات في الفترة ١٩٥٢ – ١٩٧٧ في الفصل الأول ثم حدد المصلحة العامة للنظام الإقليمي العربي خلال هذه الفترة ١٩٥٢ – ١٩٧٧. أي القضية الأساسية التي تصوغ المزاج العام لهذا النظام، فعلي ذلك سوف

يكون هذا المبحث قائما لمعرفة واكتشـــاف نمــط العلاقـــات بيـــن هذيـــن المتغيرين.

وهذا النمط للعلاقات تمثل في نمطين للعلاقـــات الارتباطيـــة بيـــن مصر والنظام الإقليمي العربي، أولها نمط الارتباط الأيديولوجـــي، وثانيـــها نمط الارتباط الوظيفي. إلا أنه تجب الإشارة إلى أن نمط الارتباط الوظيفـــي قد تولد من رحم نتائج وخبرة نمط الارتباط الأيديولوجي.

أولا: نمط الارتباط الأيديولوجي

مهما قيل عن القوميات الحديثة فإن هناك نتيجة مذهبية موضوعيـــة واحدة للقومية يكاد يكون الإجماع كاملا عليها، إنها تضع الحدود للمجتمـــع السياسي، بل وليست هناك الحاجة إلى تأكيد الأســـس المذهبيـــة للقوميـــة، فالصراع العملي هو حول اشتقاق بعض النتائج منها لوضع أسس للتنظيـــم السياسي (٢٠٠). فمصر عبد الناصر صاغت مصلحتها القومية فـــي ضـــوء أعتبار أولي هو الأمن. وأن هذا الأمن يفترض أن تحول مصـــر مصـــدر ضعفها إلى مصدر قوة، أي أن تحيل موقعها الجغرافي من مجرد مفصـــل بين المشرق العربي والمغرب، إلى قلب ينظم الديناميكية بين أطراف النظـام الإقليمي. وقد حددت مسلك ذلك من خلال تبني القوميـــة العربيـــة كعقيـدة سياسية تضع الحدود للمجتمع السياسي، أي أن يصبح نظاما. وفقا لمقـــولات ديفيد أستون: تضحى مجتمعا نظميا. وهذا أدى بالتالى إلى تحديـــد حـــدود النظام، بما يعنيه في المقام الأول فى تحديد الخارجين عن هذا النظام. وهنـــا برز الصراع السياسي في النظام الإقليمي بين فكرة القومية العربية كأســـاس للمجتمع النظامى وفكرة الإسلام كأساس. بحيث ظهر الأمـــر جليـــا خـــلال فترتي التركيز على الوحدة والتركيز على الأيديولوجي كأنه إعـــادة بعـــث لفترة التركيز على الهوية العربية. ومن هنا يمكن أن نفهم بدقة قول دويشـــة "إن اعتقاد القادة المصريين الوحدة الشاملة كهدف أعلي (حد أقصى) ظـــهر في الفترة السابقة مباشرة على خلق الجمهورية العربية المتحـــدة، ووصـــل لأقصى قدر له مع انهيار الملكية العراقية المواليـــة لإنجلـــترا فـــي يوليـــو ١٩٥٨" (٢٠١)

وأتت الوحدة العربية المجسدة في الجمهوريـــة العربيـــة المتحـــدة، كأقصى إشباع لفكرة الأمن، كما صاغتها القيادة الناصرية فـــي المصلحـــة القومية المصرية. وهنا اكتسبت مصر مكانتها الجديدة كممثل للقيادة القوميـــة

العربية، وخاصة في ضوء ازدياد الإمكانيات المصرية في قدرتـــها علـــى الصراع بالوحدة مع سوريا. وتفرغت مصر فـــي المقـــام الأول، لإثبـــات مصداقية قيادتها للقومية العربية، بدعوة الدول العربية الأخرى للدخول فـــي صيغة الجمهورية العربية المتحدة. ولكن عدم الاهتمـــام الكـــافي بمراعـــاة الظروف المختلفة الداخلية لسوريا عن مصر، والاهتمام فقط بمـــد تجربـــة المجتمع النموذج في مصر إلى سوريا بطريقة ميكانيكية أدى إلى الانفصـــال المصرى السورى. إن المصلحة القومية المصرية لم يلحق بها تغير يذكـــر في عناصرها المكونة نتيجة الوحدة مع سوريا، بل كـــانت الوحـــدة مجـــرد تكريس لعناصر المصلحة القومية المصرية. وهذا الاعتبـــار فـــي اعتقـــاد الباحث هو المفسر لتلك الأسباب التي أوردها البعثيون في الجزء الســـادس من نضال البعث، حيث ألقوا بتهمة الانفصال على قائد النظام عبد النـــاصر "إن الحركة العسكرية التي وقعت في الأقليم الشمالي من الجمهورية العربيـــة المتحدة هى نتيجة الحكم الإقليمي الفردي الذي طبقة الرئيس عبد النـــاصر في دولة الوحدة... إن الديمقراطية التي كانت معدومـــة فـــي مصـــر قبـــل الوحدة، كان يعتقد الحزب (البعث) أن الوحدة سوف توجدها عندما تنعكـــس تجربة سوريا على مصر، وقدد ظهر العكس حيث نقل أسلوب الحكـــم فـــي مصر إلى سوريا وأهملت تجربة سوريا أو هينت" (٢٠٢). وفـــي مباحثـــات الوحدة تحدث البعثيون عن اختلاف التجربة السياسية للنظامين، فقـــالوا إن السلطة في مصر لم تأت عن طريق تنظيم سياسي شـــعبي، وإنمـــا حركـــة عسكرية محضة، بينما قامت الحركة القومية في سوريا مع أكتاف حركـــة البعث النابعة من الشعب، واختلاف الأساس الذي قامت عليه الحركتان فـــي مصر وسوريا خلق نوعاً من سوء التفاهم. ويتفق روبرت ستيفنســـون مـــع ذلك حين قال " لقد وجد نفسه (أى عبد الناصر بعد الوحدة) متصارعا مـــع المشاكل المتزايدة كلما حاول أن يطعم سوريا بالنظام السياســـي والتخطيـــط الاقتصادي الذي ما زال تجريبيا في مصر ذاتها" (٢٠٣).

ونتيجة لمفهوم الأمن، اعتمد هذا الارتباط الأيديولوجـــي علـــى أداة التدخل. الذي هو وفقا لتعريف رزيو، بأنه سلوك من الدولة الهادفة لتغييـــر السلطة السياسية في الدولة المستهدفة. وهنا نجد الكثـــير مـــن الســـلوكيات المصرية ناحية تغيير النظم الداخلية للدول العربية الأخرى تحت شـــعار : القومية العربية والثورة العربية. ولكن هذه الأداة أن كانت تثبت مصداقيـــة

في تمثيل مصر للقيادة القومية العربية، إلا أنها في النهاية لم تدفــع الــدول التي غيرت فيها السلطة السياسية نحو الوحدة العربية الشاملة ومثال العـراق ١٩٥٨ كدال على ذلك. مما دفع عبد الناصر إلي إعادة التركيز على المعني الأول للنظام الإقليمي العربي الذي يعطي لمفهوم التدخل معنى آخر، وهــو الضغط على سلوك الدول العربية المختلفة من خلال التفاعل فـي النظـام الإقليمي. في هذا الإطار تأتي أشكال العمل العربي كمعبر عن ذلك بحيــث جري التركيز على ضرورة التعاون الاقتصادي العســكري الثقــافي مــن ناحية، وعلى ضرورة التركيز على التنسيق والتعاون في مجــال السياســية الخارجية. والمثال التطبيقي لذلك هو حالة المقاطعــة العربيــة لإســرائيل وقطع العلاقات العربية مع ألمانيا الغربية.

وهكذا انتقل الارتباط الأيديولوجي (القومية العربية) بالنسبة لمصــر من مستوي إثبات المصداقية لقيادة مصر القومية العربية، إلى مستوي الحل الوسط لتحقيق دور مؤثر لمصر في نطاق النظام الإقليمي العربي. وكـــان ذلك بداية تخلق نمط الارتباط الوظيفي الذي وجد أساسه الفكري في التفرقـة لدي صانع القرار المصري بين (الدولة) و(الثورة). فالدولة تسلك وفقـــا لمقتضيات القانون الدولي وضوابطه ووفقا للتفـــاعلات النظاميـــة للنظـــام الإقليمي، بينما تسلك الثورة وفقا لمقتضيات الأهداف الثورية والإمكانيـــات الواقعية. وهذا أدي إلى بروز فكرة مؤتمرات القمة العربية التـــي وجـــدت عاملها الجامع للدول العربية في إسرائيل، بحيث عقدت تلـــك المؤتمـــرات لمواجهة إسرائيل في المقام الأول ولتصفية الخلافات العربية، ثانيا (٢٠٤).

وقد كان التناقض كامنا بين هذين النمطين، وقد وصل الى نقطــــة الصراع بينها في عام ١٩٦٦. فرغم أنه في أغسطس عام ١٩٦٥ كان نمط الارتباط الوظيفي قد حقق إنجازاً كبيرا بتوقيع اتفاقية جـــدة بيـــن العربيـــة السعودية ومصر. لكن نتيجة لتطـــورات الحيـــاة السياســـية فـــي مصـــر، وتحركات الملك فيصل من أجل إنشاء حلـــف إســـلامي، ومـــع تطـــورات الأوضاع في اليمن المتمثلة في انهيار صياغة إدارة الحكم المتفق عليها فـــي جدة لهروب العمري ونعمان والإرياني وحوالي ١٤ من أتباعـــــهم، عـــاود انفجار الصراع وإعلان الرئيس عبد الناصر رفض حضور أي مؤتمر قمـــة آخر، وفشل المباحثات المصرية السعودية في الكويت، وكانت عودة الســلال إلى صنعاء كما يقول كير تأكيدا لفشلهما (٢٠٥).

وظل الصراع شديدا بين نمطي الارتباط المصري بالنظام الإقليمي.
وإن كانت مصر في هذه الفترة ١٩٦٦ - ١٩٦٧ تعمل على تحسين علاقاتها بالدول العربية ما عدا السعودية وتونس، حتي جاءت حرب يونيو ١٩٦٧ ونكستها التي أدت في التحليل النهائي إلى تفضيل نمط الارتباط الوظيفي بالنظام الإقليمي العربي عن نمط الارتباط الأيديولوجي. ووجد ذلك أساسه في بدء الاعتماد المالي المصري على الدول البترولية من خلال ما يطلق عليه بدعم الخرطوم.

وصيغ الارتباط الوظيفي في ضوء فكرة دول المواجهة ودول المساندة بدلا من فكرة الدول الراديكالية والدول الرجعية أو المحافظة التي صاغت نمط الارتباط الأيديولوجي. إن بعض مؤشرات الارتباط الأيديولوجي في الفترة من ١٩٦٧ - ١٩٧٠، كانت تعبر في المقام الأول عن نمط الارتباط الوظيفي، وليس الأيديولوجي وذلك لأنه كان من دول المواجهة دولتان راديكاليتان وفي دول المساندة كانت توجد دولتان أو ثلاث راديكالية هذا من ناحية. ومن ناحية أخري فهذه المؤشرات كانت تستمد مصدرها الأساسي من شخص عبد الناصر نفسه وليس في من وجود نمط ارتباط أيديولوجي كامل.

وكان من مظاهر النمط الوظيفي للارتباط بروز دور متوقع أكبر للدول البترولية في الصراع العربي - الإسرائيلي وفي سيناريوهات إيجاد حل له. وكان ذلك المظهر هو الدالة الحاسمة لسيطرة مفهوم التضامن العربي الذي يضع الحدود لبعض السلوكيات السياسية دون أن يتعدي الأمر إلى وضع حدود للمجتمع السياسي كما تفعل القومية. ومن هذا فهم ميكانزمات انتقال مصر من دور القيادة الثورية ضد الإمبريالية إلى دور قائد التكتل ودور الموازن وفي بعض الأحيان إلى دور الوسيط.

ثانيا: نمط الارتباط الوظيفي

وجد هذا النمط الوظيفي للارتباط فاعلية في ضوء اعتبار ومفهوم التكامل الاقتصادي والتنسيق السياسي. فارتبط هذا النمط بقضيتن أساسيتين شكلا منهج التعامل المصري مع نظام الإقليمي: أولهما استيراد المال العربي، وثانيهما تصدير العمالة المصرية، وقبل تناول هاتين القضيتين يجب الإشارة إلى أن الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٣ (وفاة عبد الناصر حتى حرب أكتوبر) كانت الصياغة الناصرية للمصلحة القومية هى السائدة في مجملها

كما وضح هذا البحث. وكانت العلاقات المصرية مع البلدان العربية خلال هذه الفترة تعتمد في توجهها على العمل لدفع كافة الدول العربية بمختلف الأشكال إلى المشاركة في المعركة المقبلة مع إسرائيل.

١-استيراد المال العربي [٢٠٦]

بعد حرب أكتوبر مباشرة عقد مؤتمر قمة في الرباط في عام ١٩٧٤ وقرر دعما جديدا لمصر بالإضافة إلى دعم الخرطوم . وتوضح بيانات ١٩٧٤ في هذا الصدد، أن مصر قد حازت أكثر من ٢٥ % من إجمالي القروض الثنائية الممنوحة من قبل الدول العربية البترولية في تلك السنة، وبينما مثل ما حصلت عليه من السعودية حوالي ٥٠ % من إجمالي ما قدمته من قروض وتحويلات. إلا أنها لم تحصل على أية تحويلات أو قروض من العراق، كما حصلت على أقل من ٤٠ % مما قدمته ليبيا الى سوريا. ويذهب أحد الباحثين، إلى الاعتبارات السياسية هي التي حددت اتجاهات هذا التوزيع وغيره [٢٠٧].

وهنا لعبت مصر دور الدولة المعتدلة في نطاق سياسات النظام الإقليمي. أدي هذا إلى ازدياد ارتباطها مع الدول المعتدلة الأخرى في النظام، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية. كما أن سعي مصر في منهج حل الصراع العربي الإسرائيلي بطريقة التفاوض الثنائي بينها وبين إسرائيل، أو بالاشترك مع طرف ثالث، لعب دورا فى تشكيل تقسيم جديد لقوى النظام وهو ما عرف بعد ذلك بدول الرفض ودول الصمت. ناهيك عن أن هذه الفترة انطلاقا من نمط الارتباط الوظيفي – صنفت مصر وفقا للتصنيف القائم على الثروة من دول الماء في مقابلة دول البترول.

وقد لعبت الدول المعتدلة المحافظة وعلى رأسها السعودية دورا كبيرا في تقديم القروض لمصر لتمويل المشروعات. وقد بلغ هذا الاهتمام الخليجي في المقام الأول بالاقتصاد المصري ذروته في أول إبريل ١٩٧٦، فيما اتخذت أربع دول من الخليج وهي السعودية والكويت ودولة الإمارات العربية وقطر قرارا بإنشاء (هيئة الخليج في مصر). وحددت اتفاقية إنشاء الهيئة رأس مالها بألفي مليون دولار، تقوم الهيئة بإعادة استخدمها لتنمية الاقتصاد المصري لمدة ٢٥ سنة. وجاءت هذه الخطوة مصحوبة بشروط لا تعبر عن الصداقة بقدر ما تعبر عن الرغبة في خلق تبعية اقتصادية [٢٠٨].

وفي أعقاب أحداث ١٨، ١٩ ينـــاير ١٩٧٧ زار القـــاهرة وزيـــرا الخارجية والمالية السعوديان ثم وزير المالية القطري ثم وزيـــر الخارجيـــة الكويتي ليعرضوا جميعا إمكانيات دولهم للمســـــاهمة فـــي حـــل المشـــكلة الاقتصادية. وقادت السعودية الاتجاه لتقديم قروض إلي مصر، بلغت قيمتـــها ١٤٧٥ مليون دولار بالعملات الحرة. وأوضـــح الدكتـــور عبـــد المنعـــم القيسوني نائب رئيس الوزراء للشئون الماليـــة والاقتصاديـــة أن إجمـــالي الديون المستحقة على مصر في أول عام ١٩٧٧ بلغت ٤٨٢٤ مليون جنيـــه، منها ٣١٧٤ مليون جنيـــة بـــالعملات الحـــرة للـــدول العربيـــة والغربيـــة والمؤسسات المالية والدولية، والبـــاقي ديـــون مدنيـــة وعســـكرية للـــدول الاشتراكية. وهنا وضح للنظام فى القاهرة، بالتجربة أن المال العربي فـــي تعامله كالمال الأجنبي الغربي من الناحية الاقتصادية. إن مقولـــة إن علـــى العرب أن يدفعوا ثمن الدم الذي أريق على أرض المعركة لم تـــؤت بكافـــة ثمارها، بل خلفت آثارا سياسية ذات مغزى منها ضرورة الاعتماد المـــتزايد على بعض القوي الدينية في داخل مصر، والحـــد مـــن حريـــة المنـــاورة المصرية في حل الصراع، نظرا لما يربط سوريا بالعربية الســـعودية مـــن مصالح مشتركة. ومن ناحية أخري لما تؤثر به الحركة المصريـــــة علـــى مصداقية السعودية التي تلعب دور الدولة الإقليمية المؤثرة والمدافعـــة عـــن الحق العربي.

ثانيا : تصدير العمالة المصرية

وقد حاولت الدول العربية بصفة عامة أن تنظم مسألة انتقال العمالـــة من خلال أجهزة الجامعة العربية، ففي مؤتمر الوزراء العمل العـــرب فـــي ١٩٦٥ شجعوا انتقال حركة العمالة الى دول الخليج. وفي ١٩٦٧ وتوصلوا إلى اتفاقية تنظيم وتسهيل حركة اليد العاملة بين الـــدول العربيـــة، حيـــث ركزوا على ضرورة إعطاء الأفضلية لتأجير العمال العرب عن غيرهم مـــن عمال الجنسيات والقوميات الأخرى كما تشير بذلك المادة الرابعـــة، التـــي صدقت على هذه الاتفاقيه كل من الأردن والعراق ومصر وســـوريا، ولـــم تصدق أي دولة مستقبلة للعمال على هذه الاتفاقية سوي العراق [٢٠٩].

وبصفة عامة فإن الدول العربية فضلت في الواقع وخاصة الـــدول الخليجية أن تنظم هذه المسألة بصفة ثنائية. فنجد أن مصـــر قـــد وصلـــت

اتفاقية مع قطر في ١٩٧٤ بينما لم تصل مع أي من دول الخليجية الأخرى إلى اتفاقية ما. كما أن مصر فتحت مكتبا لها في جدة لتنظيم هجرة العمال، إلى جانب مكتبها الذي افتتح في الرياض في أغسطس ١٩٧٨. كما فتحت لها مكتبا في الكويت كان قد أغلق عندما تولي على صبري الوزارة في ١٩٦٤، كما وصلت إلى اتفاقية تنظم هذه المسألة مع ليبيا في إبريل ١٩٧١.

وقد شكل المصريون ١٣،٣% من رجال الخدمة العامة في ١٩٧٤ في دولة الإمارات العربية المتحدة، والجنسية الثانية من الموجودة في البلاد حيث بلغ عددهم ٤٥،٩%، وفي ١٩٧٥ كان في الكويت المجموعة الثانية من كل العاملين الأجانب حيث شكلوا ١٧،٩ % لا يسبقهم فقط إلا الفلسطينيون ٢٥،٧ %. وفي ١٩٧٧ كان حوالي ١٤،٦٠٩ عامل مصري في قطر يمثلون ٢٥% من مجموع القوة العاملة. ووفقا لتقديرات وزارة الخارجية المصرية هناك ١،٣٦٥ مصري في الدول العربية: موزعين كالتالي : ٥٠٠,٠٠٠ في كل من السعودية وليبيا ١٥٠,٠٠٠ في كل من الإمارات والكويت، ٥٠,٠٠٠ في العراق و ١٥,٠٠٠ في قطر [٢١٠].

ومما سبق يتضح أنه كانت هناك حركة عمالة مصرية متنامية تجاه الخليج، وهناك حركة تدفق رؤوس أموال عربية خليجية في المقام الأول تجاه مصر. ولكن هذين العنصرين لم يكونا على نفس المستوي من التأثير والفعالية في تنمية نمط الارتباط الوظيفي بين مصر والنظام الإقليمي. فيما كانت حركة العمالة تؤكد ذلك وتعمل على انتقال مجموعة من الأفكار والسلوكيات والارتباطات بين مصر والنظام الإقليمي، وكانت تشكل منفذا للنظام السياسي المصري للخروج من أزمته الاقتصادية وكان متوافقا مع صياغة المصلحة القومية المصرية في عهد الرئيس السادات. إلا أن حركة رؤوس الأموال العربية الخليجية كانت تصطدم بعنصر الاستقلال المكون للمصلحة القومية المصرية في عهد السادات وتتصارع مع شروط مجتمع السادات، وخاصة شرط التضامن حيث إن هذه الأموال تحالف مع كبار رجال المال المصريين الذين كونوا ثرواتهم بطريقة غير منظمة، مما أدى إلى وجود بعض السلوكيات سواء في الاستهلاك أو غيره، وهي السلوكيات الضارة بشرط التضامن. فضلا عن أن هذه الأموال تورطت في الصراع السياسي داخل مصر، مما أدى في بعض الأحيان إلى اتهام الدول الخليجية

بتأييد بعض القوى السياسية المنافسة للرئيس السادات. فمستوى التأثير لـــم يكن متساويا حيث لم يكن لهما نفس منظور البديل. فلم تكن الدول الخليجيــة مستعدة للعب بورقة اليد العاملة المصرية في الخليـــج كـأداة مـــن أدوات السياسية الخارجية، الأمر الذي توافق مع عدم رغبة النظام المصري فـــي انتهاج هذا المسلك من جانبه، أي أن موضوع اليد العاملـــة شـكل حسـب المصطلحات الاقتصادية سلطة جامدة غير مرنة أي غير قابلة للإحـــلال. هذا بعكس الأموال العربية التي يمكن اعتبارها سلعة مرنة نســبيا، وذلــك بسبب أن مصر قد حصلت خلال ١٩٧٣ - ١٩٧٧ على قـــدر عـــال مـــن الأموال العربية جعلتها تستطيع أن تسدد قدراً كبيراً من الديون المتراكمـــة عليه.. كما أنه لا يوجد بديل عنها متمثل في المال الغربي بصفـــة عامـــة. وكان عنصر المفاضلة هو الثمن السياسي.

وهنا يمكن فهم لماذا لم تلعب مصر أي دور وفقـــا لتصنيـف ك. هولتسى خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٧، وذلك لأن مصر خلال هذه الفـــترة كانت مشغولة في المقام الأول بحل الصراع العربي الإسرائيلي بطريقتـــها الخاصة بحيث كانت كافة الدول في النظام الإقليمي العربي بـالمعنى الأول تحاول منعها في السير عن ذلك وتحاول منعها من فرض منهجــها علـى النظام العربى، لكيلا يؤدي ذلك الي لعبها دور (قائد التكتـل). إلا أن كافـة الظروف توافرت لكي تلعب فيما بعد ١٩٧٧ دور المنعزل وتمارس بعـض سمات دور الحاجز أو المحمية.

الخاتمة

تجيئ هذه الخاتمة لفحص تطبيق نموذج المصلحة القومية – الدور القومي – لنظام الإقليمي. حيث أن وظيفة هذا النموذج كما تم ذكره في الفصل التمهيدي هو قياس مدي كفاءة سلوك الدولة في تحقيق مصلحتها القومية. تم بتحديد أربع خطوات لذلك: أولها رصد وإدراك الدور لدي صانع القرار وعلاقة هذا الإدراك بأوصاف الدور والأدوار الفرعية، والخطوة الثانية، تتمثل في معرفة علاقة ناتج الخطوة الأولي بمعادلة (مكانة الدولة والنظام الإقليمي)، تلك العلاقة التي تتعلق بالبيئة المحلية المتمثلة في مكانة الدولة (مصادر مفاهيم الدور لدى صانع القرار عند هولستى) التى تبلور المكانة باعتبارها مصلحة دائمة، وبالبيئة الإقليمية المتمثلة في الصراع التفاعلي حسب نموذج بيرسون للقوة العالمية والإقليمية. والخطوة الثالثة، تتمثل في تحديد شكل السلوك (توجهه ونمطه ومسالكه) وهى القدرة الوظيفية على إشباع المصلحة القومية للدولة، والرابعة، حساب تأثير الخبرة لدى صانع القرار من نتاج العملية السابقة على معادلة متغير مكانة الدولة والنظام الإقليمي.

وفي هذه الخاتمة يمكن استخلاص توجهات وأنماط السلوك المصري للنظام الإقليمي العربي كالتالي :

أولا : التفاعل بين الفرضيات

الفرضية الأولى: إن إدراك المصلحة القومية المصرية المتمثلة في المكانة لمصر والتي موضوعها الدور أدي إلي صياغة إدراك القيادة السياسة المصرية للنظام الإقليمي وهذه الفرضية صالحة تماما للرئيس عبد الناصر عن الرئيس السادات، حيث كان هناك متغير جديد ساهم في إدراك الرئيس السادات وهو الخبرة التطبيقية للفرضية في عهد الرئيس عبد الناصر ، هذا دفع الرئيس السادات إلي عدم وجود تصور مماثل للرئيس عبد الناصر، مما أدى إلي عدم انطباق تصنيف ك. هولستى للدور القومي في السياسية الخارجية على السادات ، حيث كانت مهمة السادات خلال فترة

الدراسة أن يثبت مصداقيته في تولي الحكم والتعامل مع الصـــراع العربـــي الإسرائيلي.

والفرضية الثانية : إن نمط المواجهة مع إسرائيل لعب دوراً كبـيرا في صياغة التحالفات والمحاور العربية نظريا وعلميـــا. وهـــذه الفرضيـــة صادقة بالنسبة للرئيس عبد الناصر والرئيس السادات معا. إلا أن نتائجـــها مختلفة لكليهما فإن نمط تصعيد المواجهة أدي في كثير من الأحيـــان إلـــي تطابق النظام الإقليمي العربي الحالة المثاليـــة للنظـــام عنـــد بيرســـون أي المستوى الثالث. ولكن نمط تخفيض المواجهة والحد منها والســـعي لحـــل الصراع أدي إلي انتقال النظام الإقليمي العربـــي مـــن المســـتوي الثـــالث لبيرسون إلي المستوي الثاني. فالأول معبرّ عن مدي تفكك النظام الإقليمـــي. وهذه الفرضية تفسر عدم انطباق تصنيف ك. هولستي لدور القومي علـــى الرئيس السادات حيث يتضح أن هذا التصنيف من البحث لا يصلح إلا فـــي حالة المستوي الثالث للنظام الإقليمي عند بيرسون، ودليل ذلك أنه يمكـــن أن نجد بعض الملامح القوية لبعض أنماط الدور القومي عند هولستي عندمـــا وجدت الدعوة التي تبناها الرئيس السادات لوحدة دول المواجهة حيث تشـــابه الأمر مع بعض شروط المستوى الثالث للنظام الإقليمي عند بيرسون.

والفرضيه الثالثة : إن القيادة السياسة المصرية في ســـعيها لبنـــاء مجتمع نموذج في مصر وتأسيس مكانة مصر في النظام الإقليمي أدي إلـــى تحديد العلاقة وشكل الإدراك للنظام الإقليمي بـــالمعنى الثـــاني عنـــد عبـــد الناصر، والمعنى الأول والثالث عند السادات. وهذه الفرضية تصلح تمامـــا، إلا أن نتائجها مختلفة بالنسبة للرئيسين. رغم أنهما من منظور جدل الإنفـــاق والاختلاف بين مجتمعيهما يضعان شرط الاستقلال كحجر الزاويـــة لبنـــاء المجتمع، وإن كان عبد الناصر فهم شرط الاستقلال في ضـــــوء شـــرطي العدالة والقوة، والسادات فهم شرط الاستقلال في ضوء شـــرطي الحريـــة والتضامن. وهذا الاختلاف لنتائج الفرضية مرجعه الأساسى اختلاف نمـــط الارتباط بين مصر والنظام الإقليمي. هـــذا النمـــط تحـــول مـــن النمـــط الأيديولوجي الذي يحول النظام الإقليمي الى مجتمع سياسى نظـــامى، إلـــى النمط الإقليمي الذي يحافظ على حدود النظام الإقليمي ويراعي التنسيق فـــي مجالات معينة بين دول النظام. وهذا أيضا يفسر ميكـــانزم انتقـــال النظـــام

الإقليمي من المستوي الثالث لبيرسون إلى المستوي الثاني فالأول في بعـض الأحيان.

ثانيا، توجهات وأنماط السلوك

ويمكن بناء على التفاعل بين الفرضيات الثلاث السابقة أن نخلـص إلي تنميط السلوك المصري في مواجهة النظام الإقليمـي وفقـا للمصلحـة القومية المصرية إلى نمطين أساسيين انطلاقا من متغير القيادة: إلـى نمـط إثبات المصداقية ونمط الحفاظ على المصداقية الذي يعطي المكانة معناهـا وحدودها. وانطلاقا من متغير المكانة إلى: نمط التدخل ونمط عدم التدخل.

هوامش

(١) على سبيل المثال:

- Ole. Holsti."The Belief System and National Images", "A Case Study". In: William D.Caplin
- & Chales W. Kegley , jr. ed.; Analyzing International Relations. Pp22-36.
- Kenneth E. Boulding, Conflict and Defence: A General Theaory. 1962. Chapter 5 & 9.
- Albert f. Eldridge, Images of Conflict. 1979. Chapter 6 &7.

(٢) جمال عبد الناصر، خطاب ألقى في الغردقة مساء يوم ١٣ أبريل سنة ١٩٥٤.

(٣) جمال عبد الناصر، خطاب ألقى في نادى الضباط،١٩ أبريل ١٩٥٥

(٤) جمال عبد الناصر، كلمة ألقيت في مقر قيادة القوات المسلحة، ٢٢ مايو ١٩٥٥.

(٥) جمال عبد الناصر، كلمة ألقيت في نادى الضباط، ٢ فبراير ١٩٥٥.

(٦) جمال عبد الناصر، مؤتمر صحفي في بومباي، ٩ أبريل ١٩٦٠ عند الحديث في مسألة المشكلة بين الهند وباكستان حول كشمير.

(٧) جمال عبد الناصر، كلمة في معرض القوات المسلحة، ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥.

(٨) جمال عبد الناصر، حديث مع مراسل محطة الإذاعة الأهلية الأمريكية دناشيونال برود كاستنج كوربوريشن) وإلى مدير وكالة الأنباء العربية في الشرق الأوسط في ٣ سبتمبر ١٩٥٥.

(٩) نفس المرجع السابق

(١٠) نفس المرجع السابق.

(١١) جمال عبد الناصر، كلمة في الكلية الحربية،٢ أكتوبر ١٩٥٥.

(١٢) نفس المرجع السابق.

(١٣) جمال عبد الناصر، خطاب أسيوط، ٧ يوليو ١٩٥٥.

(١٤) جمال عبد الناصر، كلمة في كلية أركان الحرب، ١٣ يوليو ١٩٥٥.

(١٥) جمال عبد الناصر، خطاب أمام مجلس الأمة، ٢٥ مارس ١٩٦٤.

(١٦) جمال عبد الناصر، خطاب لرجال الجيش في الإقليم الشمالي، ١١ مارس ١٩٥٨.

(١٧) جمال عبد الناصر، كلمة في مدرسة الضباط العظام بحلب، ١٧ مارس ١٩٥٨.

(١٨) جمال عبد الناصر، خطاب بدمشق، ١١ مارس ١٩٥٨.

(١٩) جمال عبد الناصر، حديث لصحيفة البلاد العراقية، ٢٤ نوفمبر ١٩٥٧.

(٢٠) جمال عبد الناصر، خطاب في أسوان، ٩ يناير ١٩٦٣.

(٢١) جمال عبد الناصر، خطاب في شبين الكوم، ٢٣ فبراير ١٩٥٣.

(٢٢) جمال عبد الناصر، خطاب في مجلس الأمة، ٢٢ يوليو ١٩٥٧.

(٢٣) جمال عبد الناصر، خطاب في مؤتمر العام للاتحاد القومي، ٩يوليو ١٩٦٠.
(٢٤) جمال عبد الناصر، خطاب في مؤتمر الاتحاد القومي، ٥ يونيو ١٩٦٠.
(٢٥) جمال عبد الناصر، خطاب في العيد الثاني عشر للثورة، ٢٣ يوليو ١٩٦٤.
(٢٦) جمال عبد الناصر، خطاب في شبين الكوم، ١٠ مارس ١٩٦٥.
(٢٧) جمال عبد الناصر، ١٨ مارس ١٩٦٧.
(٢٨) جمال عبد الناصر، خطاب في السد العالي، ٩ يناير ١٩٦٣.
(٢٩) جمال عبد الناصر، ١٦ أكتوبر ١٩٦١.
(٣٠) جمال عبد الناصر، خطاب في العيد التاسع للثورة، ٢٢ يوليو ١٩٦١.
(٣١) جمال عبد الناصر، خطاب في افتتاح مجلس الأمة، ٢٥ مارس ١٩٦٤.
(٣٢) جمال عبد الناصر، ٢٤ سبتمبر ١٩٦٢.
(٣٣) جمال عبد الناصر، خطاب في مؤتمر القمة الأفريقي، ١٧ يوليو ١٩٦٤.
(٣٤) جمال عبد الناصر، خطاب في مجلس الأمة،٢٥ مارس ١٩٦٤.
(٣٥) جمال عبد الناصر، ٩ يوليو ١٩٦٠،مرجع سابق.
(٣٦) جمال عبد الناصر، ٢٢ يوليو ١٩٦١،مرجع سابق.
(٣٧) جمال عبد الناصر في المؤتمر الصحفي الدولي الثالث، أول أكتوبر ١٩٦٣.
(٣٨) جمال عبد الناصر، خطاب في مجلس الأمة، ٢٣ نوفمبر ١٩٦٧.
(٣٩) جمال عبد الناصر، خطاب في جامعة القاهرة،٢٣ يوليو ١٩٦٧.
(٤٠) نفس المرجع السابق.
(٤١) جمال عبد الناصر، خطاب في المؤتمر القومي العام، ٢٣ يوليو ١٩٧٠.
(٤٢) جمال عبد الناصر، خطاب في مؤتمر عدم الانحياز بالقاهرة، ٥ أكتوبر ١٩٦٤.
(٤٣) جمال عبد الناصر، خطاب في مؤتمر عدم الانحياز في بلجراد، أول سبتمبر ١٩٦١.
(٤٤) جمال عبد الناصر، كلمة فى مقر المجلس التنفيذى في بلجراد، ٣ سبتمبر ١٩٦٥
(٤٥) جمال عبد الناصر، خطاب في عيد العمال، أول أبريل ١٩٧٠.
(٤٦) جمال عبد الناصر، حديث إلى وفد الصحفيين الأمريكيين، ٢٧ يناير ١٩٥٨.
(٤٧) جمال عبد الناصر، المرجع السابق.
(٤٨) جمال عبد الناصر، ٥ أكتوبر ١٩٦٤، مرجع سابق.
(٤٩) جمال عبد الناصر، حديث مع كبير مراسلي هيئة الإذاعة الكندية،٨ فبراير ١٩٦٠.
(٥٠) جمال عبد الناصر، خطاب بعد العودة من زيارة الهند وباكستان، ١٦ أبريل ١٩٦٠.
(٥١) جمال عبد الناصر، كلمة في تكريم رئيس وزراء بلغاريا، ١٥ نوفمبر ١٩٦٥.
(٥٢) جمال عبد الناصر، في الاحتفال بالعيد السابع للثورة، ٢٢ يوليو ١٩٥٩.
(٥٣) جمال عبد الناصر، خطاب في عيد العمال، أول مايو ١٩٦٥.

(٥٤) جمال عبد الناصر، خطاب فى المنصورة، ١٢ مارس ١٩٦٥.
(٥٥) الميثاق الوطني، الباب الأول، مقدمة عامة
(٥٦) المرجع السابق، الباب الأول "مقدمة عامة"
(٥٧) جمال عبد الناصر، خطاب في الإسكندرية، ٢٦ يوليو ١٩٦١.
(٥٨) جمال عبد الناصر، خطاب في عيد الجلاء، ١٨ يونيو ١٩٥٦.
(٥٩) جمال عبد الناصر، ٩ يناير ١٩٦٣ مرجع سابق.
(٦٠) جمال عبد الناصر، خطاب في أسيوط، ٨ مارس ١٩٦٥.
(٦١) جمال عبد الناصر، ١٦ يناير ١٩٥٦.
(٦٢) جمال عبد الناصر، ٥ يوليو ١٩٥٥.
(٦٣) جمال عبد الناصر، ٢٢ يوليو ١٩٥٩، مرجع سابق.
(٦٤) جمال عبد الناصر، خطاب في مجلس الأمة، ١١ أبريل ١٩٦٤.
(٦٥) مرجع سابق .
(٦٦) جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، من منشورات الاتحاد القومى، د. ت، ص ٧٧.
(٦٧) جمال عبد الناصر، مؤتمر باندونج، ١٩ ابريل ١٩٥٤.
(٦٨) جمال عبد الناصر، ٥ أكتوبر ١٩٦٤، مرجع سابق
(٦٩) جمال عبد الناصر، خطاب في مجلس الأمة، ١٢ أكتوبر ١٩٦٤.
(٧٠) جمال عبد الناصر، خطاب في مجلس الأمة، ٢٥ أكتوبر ١٩٦٥.
(٧١) المرجع السابق.
(٧٢) المرجع السابق.
(٧٣) جمال عبد الناصر، كلمة في حفل أقامه الرئيس موديباكيتا تكريمـــا للرئيـــس، ٣١ أكتوبر ١٩٦٥.
(٧٤) جمال عبد الناصر، كلمة في تكريم الرئيس تيتو في الإسكندرية، ٢ أبريل ١٩٦٦.
(٧٥) جمال عبد الناصر، خطاب في احتفالات عيد النصر في بورســـعيد ٢٣ ديســـمبر ١٩٦٦.
(٧٦) جمال عبد الناصر، خطاب في مجلس الامة، ٢٤ يناير ١٩٦١.
(٧٧) جمال عبد الناصر، ٥ أكتوبر ١٩٦٤، مرجع سابق.
(٧٨) المرجع السابق.
(٧٩) جمال عبد الناصر، حديث صحفي، ٥ يوليو ١٩٦٤.
(٨٠) جمال عبد الناصر، خطاب في المحلة الكبرى، ١٨ أغسطس ١٩٥٩.
(٨١) جمال عبد الناصر، خطاب أمام المؤتمر القومى العام، ٢٤ يوليو ١٩٦٨.
(٨٢) جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، مرجع سابق، ص ٦٧.
(٨٣) المرجع السابق، ص ٧٢.
(٨٤) المرجع السابق، ص ٧٣.
(٨٥) المرجع السابق، ص ٧٣.

(٨٦) جمال عبد الناصر، حديث في الكلية الحربية، ٢٨ مارس ١٩٥٥.
(٨٧) جمال عبد الناصر، حديث لكامل الشناوي، ٣ مايو ١٩٥٦.
(٨٨) جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، مرجع سابق، ص ٨٢.
(٨٩) جمال عبد الناصر، خطاب في عيد الثورة الثالث عشر، ٢٢ يوليو ١٩٦٥.
(٩٠) جمال عبد الناصر، حديث الرئيس مع ديزموند ستيوارت، أول أبريل ١٩٥٧.
(٩١) المرجع السابق.
(٩٢) المرجع السابق.
(٩٣) جمال عبد الناصر، خطاب فى حلب، ١٨ فبراير ١٩٦٠.
(٩٤) جمال عبد الناصر، خطاب في عيد الوحدة، ٢٢ فبراير ١٩٦٧.
(٩٥) جمال عبد الناصر، ٢٣ ديسمبر ١٩٦٢.
(٩٦) جمال عبد الناصر، خطاب في العيد الرابع عشر للثورة، ٢٢ يوليو ١٩٦٦.
(٩٧) جمال عبد الناصر، حديث لجريدة الأهرام، ٢٢ أغسطس ١٩٥٣.
(٩٨) محمد أنور السادات، بيان أمام مجلس الأمة، ١٧ يونيو ١٩٧١.
(٩٩) محمد أنور السادات، بيان للأمة، ١٠ يونيو ١٩٧١
(١٠٠) كرم شلبى، السادات وثورة يوليو، دراسة في فكر أنور السادات مـــن ١٩٤٨ ـــ ١٩٥٩، الناشر دار الموقف العربى، د.ت. ص ٥٦.
(١٠١) المرجع السابق ص ٥٧.
(١٠٢) المرجع السابق ص ٦٠.
(١٠٣) المرجع السابق ص ٦٢.
(١٠٤) المرجع السابق ص ٦٣.
(١٠٥) المرجع السابق ص ١٥٩.
(١٠٦) المرجع السابق ص ١٦٢.
(١٠٧) المرجع السابق ص ١٨٣.
(١٠٨) المرجع السابق ص ١٨٦.
(١٠٩) المرجع السابق ص ٢٠، وأيضا في، كمال الدين رفعت، حرب التحرير الوطنيـة بين إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وتوقيع اتفاقية ١٩٥٤ ـــ مذكرات إعداد مصطفى طيبـــة، دار الكتاب العربى، القاهرة، ١٩٦٨، ص ١٣٦.
(١١٠) كرم شلبى، السادات وثورة يوليو، مرجع سابق ص ١٩٠.
(١١١) المرجع السابق ص ص ١٩٠ ـــ ١٩١.
(١١٢) المرجع السابق ص ١٩٥.
(١١٣) المرجع السابق ص ١٩٨.
(١١٤) المرجع السابق ص ١٩٩.
(١١٥) المرجع السابق ص ٢٠١.
(١١٦) المرجع السابق ص ص ٢١٥ ـــ ٢٢١.

(١١٧) محمد أنور السادات، بيان للأمة، ١٤ مايو ١٩٧١.
(١١٨) محمد أنور السادات،خطاب في افتتاح الدورة الأولي للمؤتمر القومـــي الثـــاني للاتحاد الاشتراكي العربي، ٢٣ يوليو ١٩٧١.
(١١٩) محمد أنور السادات، خطاب في افتتاح الدورة الأولـــي لمجلـــس الشـــعب، ١١ نوفمبر ١٩٧١.
(١٢٠) محمد أنور السادات، خطاب في عيد العمال في حلوان، أول مايو ١٩٧١.
(١٢١) المرجع السابق.
(١٢٢) محمـــد أنـــور الســـادات، ٢٣ يوليـــو ١٩٧١، مرجـــع ســـابق.
(١٢٣) محمد أنور السادات، حديث إلي نقابة الصحفيين اللبنانيين، ٩ يناير ١٩٧٣.
(١٢٤) محمد أنور السادات، خطاب في جامعة الإسكندرية،٢٧ يوليو ١٩٧٢.
(١٢٥) المرجع السابق.
(١٢٦) محمد أنور السادات، خطاب في افتتاح الدورة الجديدة للمؤتمر القومـــي العـــام للاتحاد الاشتراكي، ١٩٧٢.
(١٢٧) محمد أنور السادات، ١١ نوفمبر ١٩٧١،مرجع سابق.
(١٢٨) محمد أنور السادات، ٢٣ يوليو ١٩٧١،مرجع سابق.
(١٢٩) محمد أنور السادات، كلمة في القوات المسلحة،٢٩ يوليو ١٩٧٢.
(١٣٠) محمد أنور السادات، أول مايو ١٩٧١ مرجع سابق.
(١٣١) محمد أنور السادات، ٢٣ يوليو ١٩٧١، مرجع سابق
(١٣٢) محمد أنور السادات، بيان للأمة، ٣٠ أغسطس ١٩٧١.
(١٣٣) محمد أنور السادات، خطاب في افتتاح الدورة الاســـتثنائية لمجلـــس الشـــعب ٦ أكتوبر ١٩٧٣.
(١٣٤) المرجع السابق.
(١٣٥) محمد أنور السادات، خطاب في الجلسة الخاصة لمجلس الشـــعب، ١٤ مـــارس ١٩٧٦.
(١٣٦) محمد أنور السادات، حديث لرئيس تحرير جريدة السياسة الكويتية، ١٢ أبريـــل ١٩٧٥.
(١٣٧) محمد أنور السادات، بيان للأمة، ١٤ أبريل ١٩٧٥.
(١٣٨) محمد أنور السادات، ١٤ مارس ١٩٧٦، مرجع سابق.
(١٣٩) محمد أنور السادات، كلمة في اجتماع رؤساء تحرير الصحـــف، ٢٨ أغســـطس ١٩٧٤.
(١٤٠) محمد أنور السادات، خطاب في الذكرى الثانية والعشرين للثـــورة، ٢٣ يوليـــو ١٩٧٤.
(١٤١) محمد أنور السادات، خطاب في الذكرى الرابعـــة لوفـــاة عبـــد النـــاصر، ٢٨ أغسطس ١٩٧٤.

(١٤٢) محمد أنور السادات، ورقة أكتوبر ــ الاتحـــاد الاشـــتراكى، اللجنـــة المركزيـــة ١٩٧٤، ص٧.

(١٤٣) المرجع السابق، ص ص ٦١ ــ ٦٢.

(١٤٤) محمد نصر مهنا، المواجهة العربية الإسرائيلية ١٩٤٨ ــ ١٩٥٦، فـــي: الســـيد ياسين وعلى الدين هلال، (إشراف)، الاستعمار الاستيطاني الصهيوني فـــي فلســطين، معهد البحوث الدراسات العربية، الجزء الثانى، ١٩٧٥، ص ٢٩٥.

(١٤٥) وجيه ضياء الدين، المواجهة العربية الاســرائيلية، المرحلـــة الثانيـــة ١٩٥٦ ــ ١٩٦٧، في: السيد ياسين وعلى الدين هلال، (إشراف) الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، الجزء الثانى، المرجع السابق، ص ٣٢٧.

(١٤٦) محمد حسنين هيكل، قصة السويس، آخر المعارك في عصر العمالقة، بـــيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٧٧، ص ١٠.

(١٤٧) راجع

Peter Mangald, Superpower Intervention in Middle East. 1978. pp: 115 - 142.

(١٤٨)

Shimon Shamir, "The Arab- Isreali Conflict", in: A.I. Uoloviteh, ed., The Middle East: Oil, Conflict & Hope. p 229

(١٤٩)

Ibid. p 195.

(١٥٠)

Tareq Y. Ismeal, "The Middle Mast, A Subardinate in Global Politics" : in, ed., The Middle East in the World Politics: Study in Contemporary International Relations, N.. pp 244 - 255.

(١٥١) قسطنطين زريق، معنى النكبة، بيروت، أغسطس ١٩٤٨، ص ٧.

(١٥٢) راجع، د. على الدين هلال، "نكبة فلسطين في الفكر السياسى العربـــى"، مجلـــة السياسية الدولية،العدد ٢٣ يناير ١٩٧١، السنة السابعة - المجلـــد الســـابع ١٩٧١، ص ص ٤١ ــ ٤٩.

(١٥٣)

Yehashalat Harkabi, Arab Strategics and Isreales Response. 1977. P. 23.

انظر أيضا حيث يدور حول نفس المعانى:

Bautros Bautros Ghali, "The Arab Response to The Challenge of Isreal" In: A.I. Udovitch. pp 195 - 231.

(١٥٤)

George Lencezouveoki, "The Arab Cold War", in: Willard A. Beling, The Middle East Quest for an America Policy. 1973. Pp 56 - 59.

(١٥٥) جميل مطر، على الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، ص ص ٣٤ ـ ٣٥.
(١٥٦) المرجع السابق ص ص ٤٠ ـ ٤٢.
(١٥٧) ليونارد بيذور، الثورة العقائدية في الشرق الأوسط، مرجع سابق ص ٤٠٣.
(١٥٨) المرجع السابق، ص ٤٠٣.
(١٥٩)

P.J Vatikioits, "Inter - Arab Relations" in: A.I Udavitch. 147.

(١٦٠)

A.I. Dawisha, Egypt in the Arab World. p 140.

(١٦١)

Ibid. p. 138

(١٦٢) انظر الفرق من الناحية الاجتماعية في التعريفـات بيـن مصطلـح (Prestige) ومصطلح (status) في د. إبراهيم مدكور (تصدير ومراجعة)، معجم العلوم الاجتماعيـة، الشعبة القومية للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو)، الهيئـة المصريـة العامـة للكتـاب. ١٩٧٥، ص٥٤٣، ص ٥٦٠. حيث يعرف الأولى (بالمركز) والثانية (بالمكانة).
(١٦٣)

A.I. Dawisha , p. 136.

(١٦٤)

Ibid. p 140.

(١٦٥) د. عائشة راتب، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٩، ص ٧٨.
(١٦٦) اختلف المؤرخون حول معنى سلوك الوفد وقبوله تشـكيل الـوزارة. انظـر د. محمد أنيس، حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ في تاريخ مصر السياسـي، المؤسسـة العربيـة للدراسات والنشر، بيروت، أكتوبر ١٩٧٢.
(١٦٧) انظر في نتائج المعاهدة السياسية والقانونية:
د. عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر من ١٩٣٧ إلـى ١٩٤٨، دار الوطن العربي ـ بيروت، الجزء الأول، د.ت ص ص ٣٤ ـ ٥٠.
(١٦٨)

P.J. Vatikiatis, The Egyption Army in Politics: Pattern for New Nations? 1961. pp 40 - 41.

(١٦٩) إبراهيم كروان، "تحليل لأسباب الانهيار"، في السيد ياسين (إشـراف)، الثـورة والتغير الاجتماعي - ربع قرن بعـد ٢٣ يوليـو ١٩٥٢. مركـز الدراسـات السياسـة والاستراتيجية (الأهرام) أغسطس ١٩٧٧، ص ٣.

(١٧٠) د. محمود عبد الفضيل، التحولات الاقتصادية الاجتماعية في الريف المصري (١٩٥٢ ــ ١٩٧٠): دراسة في تطور المسألة الزراعية في مصر. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨، ص ص ٩ ــ ١٠.

(١٧١)

Robert Mabro and Samir Radwan, The Industrlization of Egypt 1939 - 1973: Policy and Perfermance. 1976. p. 9.

(١٧٢) مجدى حماد، "التعبئة السياسية"، في السيد ياسين (إشراف)، الثورة والتغير الاجتماعي، مرجع سابق، ص٥٨

(١٧٣) أحمد حمروش، مجتمع عبد الناصر، الجزء الثانى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، مارس ١٩٧٥ ص ٢٨٠.

(١٧٤)

P.J. Vatikiatis, Nasser and His Generation. p 166.

(١٧٥) د. محمود عبد الفضيل، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري ١٩٥٢ ــ١٩٧٠، مرجع سابق ص ١٧.

(١٧٦) انظر عرض بيندر الرائع لهذا التناقض في كتابه:

Lennard Binder, In a Moment of Erthusiasm. 1978. No. 2 in patr one. p p 35 - 64.

(١٧٧)

Malcolm H. Kerr, The Arab Cold War: Gamal abd al-Nasir and His Rivals 1958 – 1970. Third Edition. 1971. Pp 2 6- 27.

(١٧٨) أحمد حمروش، مجتمع عبد الناصر، الجزء الثانى، مرجع سابق ص ٢٠٩.

(١٧٩) انظر عرض هذه التناقضات والصراعات في

Raymand William Baker, Egypt's Uncertain Revolution Under Nasser and Sadat. 1978, pp 81 - 87.

(١٨٠) عميد أ.ج. محمد جمال الدين محفوظ، عبد الناصر والقوات المسلحة، سلسلة الثقافة العسكرية للشعب، د.ت، ص ٥٤.

(١٨١) د. أنور عبد الملك، "دور الجيش في الثورة الوطنية المصرية"، في: أنور عبد الملك (إشراف) الجيش والحركة الوطنية، ترجمة حسن قبيسى، بيروت د.ت ص ص ٩٠ ــ ٩٤.

وانظر أيضا، بالنسبة لتقسيم تطور وظيفة الجيش إلى ثلاث مراحل تتوافق مع تطور التنظيم السياسى، وحيث يتفق في الجوهر مع أنور عبد الملك.

(١٨٢)

P.J. Vatikiatis, Nasser and His Generation. p 160

(١٨٣)

A.I. Dawisha, Egupt in the Arab World. p116.

(١٨٤) أحمد حمروش، مجتمع عبد الناصر،، الجزء الثانى، مرجـــع ســابق، ص ص ١٧٧ ـــ ١٧٨.

(١٨٥) فؤاد مطر، بصراحة عن عبد الناصر: حوار مع محمـــد حســنين هيكـل. دار القضايا، بيروت، يناير ١٩٧٥ ص ٥٥

(١٨٦) انظر، صلاح نصر، عبد الناصر وتجربة الوحدة ،دار الوطن العربى، بـيروت، د.ت ص ١٧، ١٨.

(١٨٧) جهاد عودة" دور مصر العربى والمكانة الدولية"، فـــي ســعد الديــن إبراهيــم (تحرير) عروبة مصر، مرجع سابق ص ٩٢.

(١٨٨) انظر توضيح مسحى مفصل لسياسات هذا المبدأ في :

روبرت مابرو، الاقتصاد المصرى ١٩٥٢ ـــ ١٩٧٢. ترجمة د. جيلينا بطرس، الهيئـــة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦, الفصل السادس "تغيرات تنظيمية" والفصل السابع "تقـــدم الصناعة والبنية الأساسية الاجتماعية" ص ص ١٧٠ ـــ ٢٥٠.

(١٨٩) انظر د. عمرو محيى الدين، "الآثار التوزيعية للسياسات الاقتصادية" في: الســـيد ياسين (إشراف) الثورة والتغيرالاجتماعي. مرجع سابق ص ص ٩٦ ـــ ١٠٥.

(١٩٠) بنت هانسن، "التخطيط والتنمية الاقتصادية في الجمهوريـــة العربيـــة المتحـــدة (مصر) من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٥" في: ب. ج فاتيكيوتس، مصر منذ الثورة. مرجع سابق، ص ٤٦.

(١٩١) د. فؤاد مرسى، هذا الانفتاح الاقتصادي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، الطبعـــة الأولى مارس ١٩٧٦ ص ١٦٤.

(١٩٢)

A.L. Dawisha, Egypt in the Arab World. p 191.

(١٩٣)

James A. Bill & Cal Leiden, Politics- Middle East. Secand Edition, 1979.

(١٩٤) فؤاد مطر، أين أصبح عبد الناصر في جمهورية السادات، دار النـــهار للنشـــر، بيروت ـــ لبنان ١٩٧٢. ص ٢٠.

(١٩٥)

R.Michall Burrell & Abbas R. Kelidar Egypt the Dilammas of A Nation 1970 – 1977. Washington Papers, Volume 5, N. 48. 1977. P 30.

(١٩٦) د. فؤاد مرسى، هذا الانفتاح الاقتصادي. دار الثقافة الجديدة. القاهرة. الطبقـــة الأولى مارس ١٩٧٦ ص ١٦٤.

(١٩٧)

R.Michall Burrell & Abbas R. Kelidar, p 34.

(١٩٨)

A.L. Dawisha, Egypt in the Arab World. P. 185.

(١٩٩) انظر أحداث يناير ١٩٧٧ وتأثيراتها على النظام السياسى المصرى على سـبيل المثال في كل من

- R.Michall Burrall & Abbas Kelidar, pp 71 - 75.
- Raymand William Baker, Egypt's Uncertain, pp: 165- 169.

(٢٠٠) ليونارد بيندر، الثورة العقائدية في الشرق الأوسط، تعريب خيرى حماد، مرجـع سابق، ص. ١٢٢.

(٢٠١)

A.L Dawisha, Egypt in the Arab World. p142

(٢٠٢) السيد ياسين (إشراف)، تحليل مضمون الفكر القومـى العربـى مـن الحـرب العالمية الأولى حتى ١٩٦٤. بحث غير منشور مركز دراسات الوحدة العربية، القـاهرة، يوليو ١٩٧٨.

(٢٠٣)

Robert Stephens, Nasser (A Pelican Books Political Leaders of the Twenteeth Centruy), 1973, p. 321.

(٢٠٤)

Malcolm N. Kerr, The Arab Cold Warp. Pp. 98 & pp 100 – 102.

(٢٠٥)

Ibid. p. 113

(٢٠٦) انظر ذلك الفصل المهم عن السياسة المصرية في إغراء المال الأجنبى في Jahn Waterbury, "Egypt". American Universities Field Staff, 1978. Part 3 :"Strategies and Solutions"'. Chapter 2: "Direct Foreign Capital". pp 277 - 235.

(٢٠٧) طه عبد العليم طه، الفوائض البترولية العربية وإمكانيات تدفقها إلـى مصـر. مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية، رقم ١٩ القاهرة ديسمبر ١٩٧٧. ص ١٠٨

(٢٠٨) انظر هذه الشروط في المرجع السابق ص ١١٣ ـ ١١٤.

(٢٠٩)

Ali E.Hillal Dessouki, "Development of Egypt's Migration Policy, 1952 – 1978", Unpublished Paper, Cairo University & MIT Technology Adaptation Program. December 1978. p 26.

(٢١٠)

Ibid. pp 1 - 2

الباب الرابع

المؤسسة العسكرية والسياسة الخارجية :
الرئيس مبارك ١٩٨١ - ١٩٨٧

تمهيد :

هذا الموضوع يطمح إلى معرفة إلى أي مدي يمكن للمعرفة المتراكمة في مجال دراسة السياسة الخارجية أن تساعدنا في تحليل العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسياسة الخارجية المصرية خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٧. والمقصود هو الوصول إلى بعض المبادئ النظرية والمنهجية مع تطبيقها على فترة الدراسة. والغرض من التطبيق ليس هذا التحليل المكثف للحالة وإنما التحليل الذي يثبت مدي صلاحية هذه المبادئ النظرية والمنهجية في إنتاج نتائج تفيد البحث في الموضوع.

تنقسم الدراسة إلى قسمين أولهما يتناول بالعرض بعض الإسهامات النظرية والتحليلية الرئيسية في مجال دراسة هذه العلاقة بصفة عامة بغية تحديد حجم المعرفة المتراكمة حول الموضوع إلى جانب تقديم بعض المبادئ النظرية والتحليلية المستخلصة في شكل خطة للبحث الأمبريقي (تجريبي)، وثانيهما تطبيق هذه الخطة على مصر خلال فترة الرئيس مبارك الأولى ٨١ - ١٩٨٧ بشكل أولي.

الفصل الأول

عرض نقدي لبعض الإسهامات الرئيسية حالة معرفة منقسمة – نحو صياغة للمقترب الموقفي

قبل الشروع في العرض النقدي يجب التنبيه إلى أن علاقة المؤسسة العسكرية بالسلوك الخارجي للدولة بصفة عامة، تتم دراستها تحت عناوين عدة وفي إطار مجالات بحثية متعددة.

فالدراسات الخاصة بالحروب [1] تدرسها من حيث التوجه وديناميات الدخول في صراع مسلح أو الصراع بين أجنحة صنع القرار بشأن تفصيل مجرى معين للقتال دون غيره أو ديناميات إيقاف الحرب ،ويرتبط بهذا المجال مجالان آخران للدراسة، وهما مجال دراسات سياسات الدفاع، ومجال إدارة الصراع والأزمات. وهذان المجالان يدرسان تفاعل سلوك الدولة مع معضلة الأمن securiy dilemma ولكن من زاويتين مختلفتين حيث تركز سياسات الدفاع[2] على قدرات الدولة في مجال الأمن الاستراتيجي، بينما تهتم إدارة الصراع والأزمات[3] بتحليل السياسات والمبادئ العملية التي تلجأ إليها الدول في صراعها مع بعضها البعض إما بغرض الوصول إلى هدف ما أو سعيا لتفادي خطر ما. والارتباط بين هذه المجالات يأتي من تداخل عناصر موضوعات الدراسة مع بعضها البعض، (فالفصل بينهما هو في أغلب الأحيان فصل تحليلي أكثر منه أمبريقي).

والتعامل التحليلي مع المؤسسة العسكرية من منظور هذه المجالات الثلاثة ليس واحدا. فمجالات دراسات الحروب وإدارة الأزمات والصراع تتعامل مع المؤسسة العسكرية في الأغلب باعتبارها متغيرا يعكس ارتباط المتغيرات الداخلية والخارجية [4] أما مجالات دراسات سياسات الدفاع فتتعامل مع المؤسسة العسكرية باعتبارها متغيرا داخليا [5].

والانقسام حول طبيعة متغير المؤسسة العسكرية كمتغير ارتباط linkage أو كمتغير داخلي domestic يعكس انقساما أعمق في أدبيات تحليل السياسة الخارجية وهو الخاص بموضوع دراسة السياسة الخارجية. فيذهب هولستي Holsti [٦] ومن يشاركه في الرأي مثل "ألسيون" Allison[٧] و"هالبرن" Halpren [٨] و"هيلزمان" H ilsman [٩] و"كيسنجر" في بعض كتاباته [١٠] إلى أن السياسة الخارجية ترتبط بسلوك وفعل الدولة في مواجهة البيئة الدولية، بينما يذهب فريق آخر من أعلامه كل من "ريتشارد" Richard Snyder[١١] و"روزينو" ROSENAU [١٢] و"بريتشر" BRECHER[١٣] و"داويشه" DAWISHA [١٤] و"بهجت قرني" و"علي الدين هلال" [١٥] إلى دراسة السياسة الخارجية باعتبارها نظاما لمجموع متغيرات بموقف تفاعلي يتحرك في إطاره الفاعل، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخري، هناك انقسام ثان مرتبط بدراسة المؤسسة العسكرية في علاقتها بالسياسة الخارجية وهو الانقسام المرتبط بمدي التأثير والتاثر بين طرفي هذه العلاقة. والانقسام هذه المرة هو انقسام رباعي بمعني أن هناك أربعة أشكال من العلاقة وهي :

- المؤسسة العسكرية كمدخل Input
- المؤسسة العسكرية كأثر Consequence
- المؤسسة العسكرية كمخرج Output
- المؤسسة العسكرية كمحدد Determinant

فبالنسبة للمؤسسة العسكرية كمدخل، كان الغالب قبل نشر كتاب " أليسون " في العام ١٩٧١ عن أزمة الصواريخ الكوبية ألا يتم تحديد المؤسسة العسكرية كأحد المدخلات المتميزة، فعند " ريتشارد سنايدرد وأصحابه هناك احتمال ضمني لاعتبار المؤسسة العسكرية كمدخل في عملية صنع السياسية الخارجية، ولكن لا توجد إشارة صريحة لذلك ، ويبدو أن " الموند " AIMOND[١٦] و"باي" [١٧] PYE في دراستها عن النخبة والسياسة الخارجية للأول، والعملية السياسية غير الغربية للثاني، لا يفكران في المؤسسة العسكرية كمدخل متميز في صنع السياسية الخارجية.

ولكن مع الثورة المنهجية التي أحدثها "أليسون" وشاركه فيها "هالبرن" وذلك بلفت النظر إلى أهمية النموذج البيروقرطي في تحليل السياسة الخارجية، أصبحت المؤسسة العسكرية وبصفة خاصة القيادة

العسكرية ينظر إليها باعتبارها ذات مغزى في صنع قرارات في السياســية الخارجية. وتأكد ذلك التحول مع نشر كتاب " بريتشـــر فـــي العـــام ١٩٧٢ وجعل المؤسسة العسكرية جزءاً من البيئـــة الإجرائيـــة OPERATIONAI ENVIRONMENT في صنع السياســة الخارجيــة. وأصبحــت المؤسســة العسكرية نتيجة لهذين الإسهامين معترفا بهما كمدخل ذي وزن متميز.

أما بالنسبة للمؤسسة العسكرية كأثر، فيظهر بشـــكل ملحـــوظ فـــي إسهام " بويد "وهوبل" [١٨] HOPPIE & BOYD ويقصد هنا ما يحدثه السياســة الخارجية من تغيرات CHANGES في المجتمع وبصفة خاصة ما تسببه من تغيرات مؤسسة. ولا يجب هنا أن تفهم هذه التغيرات كتغذية اســـترجاعية، فالسياسة الخارجية طبقا لهذا المنظور هي إحدى قوى أو أسباب التغير.

ولا تعتبر هذه النظرة جديدة تماما، فهذا المنحى من التحليل يظـــهر في كتابات " ناى" و كوهيـــن " [١٩] KEOHANE & NYE عـــن الاعتمـــاد المتبادل وما يتضمنه من أنظمة دولية REGIME، وكتابات "كراســـنر" [٢٠] Krasner عن الأنظمة الدولية والمصلحة القومية الاقتصاديـــة، وكتابـــات " جبلن [٢١] GILPIN عن الشركات متعددة الجنسية، وتجمع هـــذه الكتابـــات النظرة إلى السياسة الخارجية باعتبارها تتم في بيئة دولية متميزة ليس فقـــط بغلبة الاعتبارات والقوي الاقتصادية، بل أيضا بتعدد مراكز التأثير التجـاري في العالم.

وفي هذا الإطار يتم تحليل تأثير السياسة الخارجية على المؤسســـة العسكرية في ضوء تحليل السياسات الخارجية الاقتصاديـــة وخاصـــة فـــي مجال التجارة والاستثمار غير المباشر. وأيضا في ضوء تحليـــل الأنظمـــة الدولية للتجارة والمعونة الدولية.

أما بالنسبة للمؤسسة العسكرية كمخرج، فيتم التـــأكيد علـــى هـــذه العلاقة من منظور دراسات التبعية والنظام الرأسمالي العـــالمي كدراســـات "البرخت" [٢٢]Aibercht ، و"كـــالدور" [٢٣] Kaldor، ولاكـــهم [٢٤] Luckham. ويمكن فهم المؤسسة العسكرية كمخرج في سياق تحليل عملية اتباع سياســـة خارجية إمبريالية. في هذا الإطار يستخدم مفـــهوم العســـكرية Militarism ليشير الى تلك العوامل والقوي الداخلية والخارجية التي تساهم في توجيـــه وصنع سياسة خارجية تهدف إلى العظمة العســكرية Military Superiority

ويستخدم "البرخت" مصطلح الإمبريالية الفرعية Sub-Imperialsim للتعبير عن هذه العملية عن دراسة حالة إيران في عهد الشاه (٢٥).

في الحقيقة لا يعتبر منحى دراسة المؤسسة العسكرية كمخرج إبداعا جديدا في التحليل. فأصول هذه النظرة توجد في الكتابات عن السياسة الخارجية باعتبارها ممارسة لسياسات القوة الدولية، فنجد مثلا عند "مورجنثاو" Morgenthau الحديث عن العسكرية Militarism باعتبارها مخرجا لسياسة القوة الدولية، (هذا رغم نصيحته بأن على الدول ألا تتبع مثل هذه السياسة) (٢٦). وأيضا لا يعتبر هذا إسهاما خاصا بدراسات التبعية حيث نجد ذات المنحى عند المدافعين والقائلين بنظريات الدورات الطويلة Long Cycles. من الدراسات في هذا الإطار تبرز دراسات "تومسون" Thompson(٢٧) و"زيوك" Zuk و"مودلكسي" Modelski (٢٩) و"جولدشتين" Goldstein (٣٠) و"جبلن" (٣١). والإسهام الخاص بدراسات التبعية في هذا المجال ينبع من نجاحهم في التعامل مع المؤسسة العسكرية كمتغير ارتباط بين المجتمع والدولة في إطار النظام الرأسمالي العالمي. وهذا يختلف عن منظري الدورات الطويلة (أو الموجات الطويلة Long Waves)، الذين تذهب مجموعات منهم إلي التعامل مع المؤسسة العسكرية كمتغير ارتباط بين المجتمع والدولة، ولكن ليس فقط في إطار النظام الرأسمالي العالمي بل في إطار حركة الإبداع التكنولوجي كما في دراسة "شمبيتر" Schumpeter(٣٢)، أو التوجه نحو الحرب والهيمنة كما توجد في دراسات " كوينسي رايت Wright (٣٣)، وتشيس دان Chass Duun (٣٤)، أو في ضوء امتزاج عاملي الاستثمار الرأسمالي والإبداع التكنولوجي كما في دراسة "روستو" W.W Rostow(٣٥).

أما بالنسبة للمؤسسة العسكرية كمحدد للسياسة الخارجية، فنجد هذا المذهب تم تناوله عند "بهجت قرني" و"علي الدين هلال" وهاجان " Joe Hagan(٣٦) و "تومسون" (٣٧). ويقصد بالمؤسسة كمحدد، الدور البنائي للمؤسسة العسكرية في التأكيد على تفضيل خيارات معينة دون غيرها، وهذا الدور بمعنى آخر يعني أن واحدا من المصادر الهامة في تشكيل توجهه وعملية السياسة الخارجية ينبع من طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والنظام السياسي.

وهذا يؤكد ما تذهب إليه بعض الدراســـات فـــى إطـــار العلاقـــات المدنية- العسكرية بأن المؤسسة العسكرية تـــؤدي دور المحـــدد للسياســـة الخارجية في بعض البلدان دون غيرها. ففرضية "وليام تومسون" الأساســـية في تفسيره للانقلابات في الشرق الأوسط هي أن واحداً تقريبا من كل اثنيـــن من الانقلابات كان له علاقة بالخلاف حول توجهات السياســـة الخارجيـــة. ويرفض "تهرى بنين" HENRY BIENEN هذه دراسة حالة أفريقيا (٣٨) ويأتي " بهجت قرني "وهلال" وأصحابهما ليؤكدوا توجه " تومسون " في التعـــامل مع المؤسسة العسكرية كمحدد، وذلك في دراستهم عن السياسة الخارجيـــة للدول العربية.

وهناك انقسام آخر مرتبط بالصيغة المفهومية للمؤسســـة العســـكرية كفاعل في عملية السياسة الخارجية. وهذا الانقسام في جوهره انقسام ثلاثي، بمعني أن هناك ثلاث صيغ مفهومية وهي:

- المؤسسة العسكرية كأداة أو قدرة CAPABILITY
- المؤسسة العسكرية كنخبة قرار DECISION MAKER
- المؤسسة العسكرية كجماعة مصالح INTERST GROUP

وبصفة عامة يمكن أن نجد الصيغ الثلاث مستخدمة بدرجة أو بأخرى عن الكثير من محللي السياسة الخارجية. والتفسير المنهجي لذلك يتضح فـــي أن المؤسسة العسكرية كوحدة تحليل تعكس نفســـها بأشـــكال مختلفـــة مـــع اختلاف مستويات أو أبعاد التحليل. فمثلا نجد "بريتشـــر" يســـتخدم الصيـــغ الثلاث: فاللمؤسسة العسكرية قدرة في البعد الداخلي للبيئة الإجرائية، ونخبـــة في بعد تصورات النخبة وهذا ضمن البيئة النفسية، وكجماعة مصـــالح مـــرة ثالثة في البعد الداخلي للبيئة الإجرائية. إلا أننا نجد فـــي بعـــض الكتابـــات كإسهام "قرني" و"هلال" وأصحابهما التأكيد على المؤسسة العسكرية كقـــدرة وكجماعة مصالح أكثر من كونها نخبة قرار. بينما عند " داويشـــه " نجـــد التعامل معها كأداة وقدرة ونخبة قرار دون التركيز على أهميتها كجماعـــة مصالح. وفي إطار منهج التحليل البيروقراطي هناك تركيز على المؤسســـة العسكرية كنخبة قرار وكجماعة مصالح أكثر من اعتبارها أداة أو قدرة.

من العرض السابق للانقسامات الثلاثة حول طبيعة متغيرات السياســـة الخارجية، علاقة التأثير والتأثر بين عناصر السياسة الخارجية والصياغـــة المفهومية للفاعل في إطار السياسة الخارجية، يتضح أنه لا يوجد إجماع في

الجماعة البحثية للسياسة الخارجية حول كيفية دراسة دور المؤسسة العسكرية في إطار السياسة الخارجية، فمن الواضح أن دراسة مثل هذا الدور لا يثير فقط قضايا فنية تحليلية بل مسائل أيديولوجية أو أبستمولوجية EPISETMOLOGY.

وفي هذه الدراسة واعتمادا على الإسهامات النظرية والمفهومية المختلفة سيتم اقتراح مقترب مختلف لدراسة صنع السياسة الخارجية مع التركيز على دور المؤسسة العسكرية. وهذا المقترب APPROACH يمكن أن يطلق عليه مقترب التطور الموقفي SITUATIONAL EVOLUTION،

وقد تم تطبيق هذا المقترب بشكل شامل فى الباب الثانى من هذا الكتاب تحت عنوان " دراسة مقارنة بين عهدي على بك الكبير ١٧٦٠ - ١٧٧٢ ومحمد على باشا ١٨٠٥ - ١٨٤٨ " [٣٩]. ولكن دون أن يتم أى طرح نظري مصاحب، ويلاحظ أنه في الطرح النظري المقترح يوجد بعض التطوير للنظرة التي قامت عليها هذه الدراسة،

يقوم هذا الطرح حول دور المؤسسة العسكرية في صنع السياسة الخارجية على المقولات النظرية - المفهومية الثلاث التالية :

١- إن المؤسسة العسكرية متغير ارتباط ليس فقط بين المجتمع والدولة ولكن أيضا بين ما هو داخلي وما هو خارجي،

٢- إن طبيعة التأثير والتأثر في العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسياسة الخارجية تعتمد على التفاعل بين عناصر ومظاهر التغير النظامي على المستويين العالمي والإقليمي، وعناصر ومظاهر التغير الوظيفي في بناء وهياكل القدرات التعبوية والإنتاجية في المجتمع بالمعني الواسع،

٣- لطبيعة المؤسسة العسكرية باعتبارها المحتكر الأول للعنف العسكري فهي تنغمس في صنع السياسة الخارجية باعتبارها نخبة قرار وجماعة مصالح استراتيجية،

وهناك مجموعة من الشروط المفهومية - الأمبريقية التجريبية والتي تشكل العلاقات الأولية للموقف في السياسة الخارجية وهي (أخذا في الاعتبار أن موضوع البحث هو دور المؤسسة العسكرية) :

- توزيع وتطور الإبداع التكنولوجي بين الجماعات والفئات المختلفة في إطار العلاقة بين الدولة والمجتمع.

- مدى الاندماج المؤسسي والنخبوي للمؤسسة العسكرية في هيكل الدولة.

- مدى تركيز الثقافة السياسة السائدة على أفضلية موضوعات متعلقة بجماعات معينة.

- مدى الاندماج والتفتت في النظام الإقليمي الدولي والنظام الوظيفي الدولي Regime المرتبطين بتشكيل الأهداف الداخلية والخارجية للنخبة الحاكمة.

وتقوم هذه النظرة على المبادئ المعرفية – التحليلية التالية:

١- إن السياسة الخارجية هي إحدى السياسات العامة للدولة.

٢- إن موضوع مخرج السياسة الخارجية يمكن أن يكون إحدى ديناميات هياكل القوة الداخلية.

٣- إن الفرق في التحليل بين السياسة الخارجية لدولة من دول العالم الثالث وإحدى دول من الدول الصناعية المتقدمة، هو أن النظام الإقليمي والنظام الوظيفي الدولي يشكلان محددا استراتيجيا للسياسة الخارجية لدولة الهامش.

٤- يكون من المفضل تحليليا أن تفهم السياسة الخارجية باعتبارها عملية من عمليات التغير الدولي، وهذا يعتمد على فهم النظام الدولي باعتباره في المقام الأول ليس نظاما من مراتب القوة Hierarchy ولكن باعتباره إطار مشكلا من التفاعل الصراعي والتعاوني وبين أنظمة إقليمية ووظيفية متقاطعة مع بعضها البعض.

وبناء على ما سبق، فالتحليل المعتمد على منظور التطور الموقفي يبدأ بتعريف وتحديد حدود الموقف الذي يتفاعل فيه الفاعل مع ضغوط وديناميات هذا الموقف، وهناك ثلاث مجموعات من المحددات التي تحدد الموقف وهي :

١- نظام السياسات العامة للدولة.

٢- الأنظمة الإقليمية والوظيفية الدولية ذات الصلة بنظام السياسات العامة.

٣- علاقة الفاعل بنمط العلاقة بين المجتمع والدولة (الفاعل المراد بحثه في هذا المجال هو المؤسسة العسكرية).

وبناء على تحليل هذه المجموعات الثلاث من المحددات يمكن بنـــاء خريطة أمبريقية لموضوعات السياسة الخارجية Issue Areas ومدى التداخل والارتباط أو الانفصال بينهما، الأمر الذي يسهل معه اكتشاف مدى ارتبـــاط الظروف الموضوعية وأهداف الفاعل في إطار السياسة الخارجية مع هـــذه الموضوعات. ومن المحتمل أمبريقيا أن نجد حالات تـــتراوح مـــن فـــاعل مرتبط بموضوع واحد Single Issue Actor إلى فـــاعل مرتبـــط وبدرجـــات مختلفة مع موضوعات متعددة . Mulri-Issues Actor وفي حالـــة المؤسســـة العسكرية كفاعل مرتبط بموضوع واحد يمكن أن تتولد لدينا أربـــع حـــالات احتمالية من العلاقات الارتباطية وهي:

قوة الفاعل	أهمية الموضـــوع
١- فاعل ضعيف	موضوع هام
٢- فاعل قوي	موضوع ضعيف الأهمية
٣- فاعل قوي	موضوع هام
٤- فاعل ضعيف	موضوع ضعيف الأهمية

فإذا كان هناك فاعل مرتبط بموضوعات متعددة ولنقل علـــى ســـبيل المثال أربعة موضوعات في الموقف نفسه، فإنه قد يكون من المتصـــور أن تتوافر بالنسبة له الحالات الأربع المشار إليها في نطاق زمني معين.

أما بالنسبة لعلاقات التأثير والتأثر بين الفاعل والموضوع فهي أربـــع علاقات محتملة: الفاعل كمدخل، والفاعل كمخرج، والفاعل كأثر، والفـــاعل كمحدد. ويتوقف تحقيق واحدة دون الأخرى على التغيرات الناتجـــة عـــن التفاعل ب ن نظام السياسات العامة والأنظمة الإقليمية والوظيفيـــة الدوليـــة وعلاقة الفاعل بنمط العلاقة بين المجتمع والدولة.

ففي دراسة سابقة للباحث عن البدو كقوة سياسية [٤٠] خلص إلـــى أن البدو رغم ضعفهم كتكوين اجتماعي فقد كانت لهم علاقة ارتبـــاط ببعـــض موضوعات السياسة الخارجية، وهي السلام مع إســـرائيل والصـــراع مـــع الجماهيرية الليبية حيث تأثر البدو بشكل إيجابي وخاصـــة بـــدو الصحـــراء الغربية بقرارات السياسة الخارجية تجاه الجماهيرية وإسرائيل. ولكن لوحـــظ

أيضا أن ضعفهم الاجتماعي كان عائقا كبيرا أمام قدرتهم على ترجمة هـــذا الارتباط الى نفوذ لهم على السياسة الخارجية المصرية، هذا بالإضافة إلـــى خشيتهم بأن يتحول التوجه المصري من حالة الصراع إلى حالة الوفاق مـــع الجماهيرية فيصابوا بالضرر. وبمعنى آخر فإنـــهم حـــاولوا أن يتفـــادوا أن يكونوا مخرجا للسياسية الخارجية المصرية في حالة وفاقها مع الجماهيرية.

الفصل الثانى

المؤسسة العسكرية والسياسة الخارجية ١٩٨١ – ١٩٨٧: حالة فاعل مرتبط بموضوعات متعددة

أولا : نظام السياسات العامة للدولة

هناك أربع ظواهر اقتصادية – اجتماعية حكمت خلال هـــذه الفـــترة توجه هذا النظام من ناحية، وصاغت ديناميات ترتيب الأفضليـــات داخلـــه من ناحية أخرى. وهذه الظواهر الأربع هي:

١- ظاهرة تزايد النفقات العامة [٤١]
٢- ظاهرة اختلال الأجور والأسعار [٤٢]
٣- ظاهرة الديون الخارجية [٤٣]
٤- ظاهرة انخفاض الإنتاجية [٤٤]

وما يهمنا في هذا المقام هو أثر هذه الظواهر على نظـــام السياســـات العامة وقد تمثل هذا الأثر سواء على توجه أو ديناميات هـــذا النظـــام فـــي التالي:

١- العمل على منح بعض المؤسسات في الدولـــة قـــدراً مـــن الاستقلال المالي الذاتي بغرض القيام بأنشطة تساعد هـــذه المؤسســـات على التمويل الذاتي [٤٥].

٢- السعي لرفع إسهام القطاع الخـــاص ســـواء بـــالتمويل أو المشاركة في خطة الدولة وسياستها العامة.

٣- التوجه نحو تنشيط التعديل بغرض رفع نسبة مكون العملـــة الأجنبية في داخل الدولة القومي.

٤- فرض قيود إدارية على عملية الإستيراد بغرض التحكم فـــي الأسعار.

٥- الاعتماد على بند المنح والمساعدات في تمويل عملية الإصلاح الاقتصادي من ناحية، وفي تمويل بعض التزامات الدولة الضرورية من أجل الاستقرار السياسي من ناحية أخرى.

٦- التخطيط من أجل إعادة صياغة مواصفات الإدارية الفنية من ناحية، والاهتمام ببرامج إعادة التأهيل وتطوير التعليم من ناحية أخرى.

٧- التركيز على تكامل البرامج الحكومية بين القطاعاتالاقتصادية ومجالات النشاط المختلفة.

٨- التوجه نحو تطبيق إجراءات إدارية واقتصادية بهدف ترشيد الإنفاق الحكومي.

٩- إبداع إجراءات إدارية ومالية واقتصادية بغرض رفع نسبة موارد الدولة.

ثانيا : الأنظمة الإقليمية والوظيفية الدولية

يمكن ملاحظة أن هناك نظامين إقليميين وثلاثة أخرى وظيفية ذات ارتباط بتوجه وديناميات السياسة العامة. أما النظامان الإقليميان فهما العربي [٤٦] والأفريقي [٤٧]، وأما الأنظمة "الوظيفية" فهي السلاح والتكنولوجيا الغربية [٤٨] وصندوق النقد الدولي واليونكتاد [٥٠].

ما يهمنا في هذا المقام هو أثر هذه الأنظمة في تقاطعها مع بعضها البعض وتفاعلاتها في خلق مشاكل أو أزمات أو فرص لمصر خلال الفترة ١٩٨١- ١٩٨٨.

هناك خمس مجموعات من الآثار وهي:

١- ازدياد درجة وفرص مجالات التعاون الوظيفي بين الدول العربية أتاح لمصر أن تعود للاندماج في العالم العربي، (وفي بعض المجالات أن يستمر اندماجها حتى بعد كامب ديفيد)، على مستوى موضوعات السياسات الدنيا LOW POLITICS مثل التعاون الأمني والفني والرياضي ... إلخ.

٢- نتجة لازدياد التفكك في نظام صندوق النقد الدولي وذلك بمعنى انخفاض الثمن السياسي كنتيجة للاعتراض على بعض مطالب الصندوق، ونشاط الدول الدائنة فى الجنوب فى إطار الأمم المتحدة للتجاره والتنمية، وتم توسيع هامش المناورة المصرية سواء من حيث ترتيبات أقساط الديون

وفوائدها، أو من حيث القدرة على توفير سيولة نقدية من خلال القـــروض من بنوك التنمية الإقليمية (كبنك التنمية الأفريقي).

٣ــ نتيجة لاندماج مصر في نظام الســـلاح والتكنولوجيـــا الغربيـــة، استطاعت مصر أن تقوم بتطوير بعض القدرات التي أتاحت لها في ضـــوء التمزق الاستراتيجي للمشرق العربي وانتشـــار الصراعـــات ذات الكثافـــة المنخفضة في أفريقيا، أن تخلق سوقا فرعيا للتجارة بهذه القدرات، وأن تولد بعض النتائج الإيجابية التي لها علاقة بالمكانة في النظـــام الدولـــي بصفـــة عامة والنظامين العربي والأفريقي بصفة خاصة.

٤ــ نتيجة لاندماج مصر في نظام صندوق النقد الدولي أصبح هنـــاك حد معين للإنفاق الحكومي يجب على مصر أن تعمل علـــى ألا تتجـــاوزه، الأمر الذي أدى بمصر أن تبدع وتدعم إجراءات مؤسسية بهدف تخفيـــض الإنفاق الحكومي، وقد اتخذ ذلك شكلين أساسيين إحدهما يتعلـــق تخفيـــض الإنفاق الحكومي، وثانيهما يتصل بإعادة التوازن في الميزانية مـــن خـــلال زيادة موارد الدولة. وقد انعكس ذلك على تفضيل أي نشاط خارجي يســـمح بتوليد دخل إضافي وعلى تدعيم أي نشاط خـــارجي يســـعي إلـــى تحجيـــم الضغوط الناشئة عن الاندماج في هذا النظام على صانع القرار.

٥ــ أتاح الاندماج في نظامي النقد الدولي والتكنولوجيا الغربية أن يتم تحديث بعض القطاعات في مصر بشكل أكبر من غيرها، وهذه القطاعـــات هي المرتبطة بوسائل الاتصال وأعمال الاستثمار والتجارة في السلع غـــير التقليدية، وقد أدي ذلك إلى التأكيد على أهمية دور مصـــر فـــي النظـــامين العربي والأفريقي، من خلال تبادل الخبرات بالمكانة.

ثالثا : علاقة الفاعل (المؤسسة العسكرية) بنمط العلاقـــة بيـــن المجتمـــع والدولة

اتخذت العلاقة بين المجتمع والدولة خلال فترة الدراسة نمط الضغوط والتعهدات المتعاكسة Cross Commitments and Pressures، وهذا يعني أنـــه خلال هذه الفترة حكمت هذه العلاقة ثـــلاث مجموعـــات مـــن التناقضـــات وهي[٥١]:

- تشجيع ونمو الاستيراد والقطاع الخاص في مواجهة ميراث دولة الرفاهية الاجتماعية.

- تخفيض العجز في ميزان المدفوعات في مواجهة المحافظة على السيطرة والنفوذ من جانب الدولة.
- التوتر الحاد بين الآليات السلطوية السياسية والآليات الليبرالية السياسية(٥٢). في هذا الإطار نشأت ثلاث قضايا لها صلة بصنع السياسات العامة وهي:
- كيف يمكن إشباع الحاجات الاجتماعية المتزايدة وفي الوقت نفسه خفض الإنفاق الحكومي؟
- كيف يمكن رفع كفاءة الأداء الحكومي استجابة لمتطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة تلك المتعلقة بإصلاح هياكل الأبنية التحتية وبرامج العمالة والتأهيل؟
- كيف يمكن تخفيض التوتر السياسي والمؤسسي في الحلبة السياسية؟ فقد واجه الجيش المصري بعد عام ١٩٧٣ وخاصة بعد عام ١٩٧٩ (كامب ديفيد) معضلتان كان عليه أن يتعامل معهما بكفاءة، إذا كان له أن يحافظ على تماسكه المؤسسي (٥٣): أولهما أن ينظم أسلوبا كفؤا من أجل تخفيض حجم الجيش، وثانيهما أن يبدع ويغير من بعض عناصر عقيدته العسكرية من أجل الحفاظ على استمرار دور بارز له في إطار العلاقة بين الدولة والمجتمع.

بالنسبة للمعضلة الأولى: وجدت المؤسسة العسكرية المصرية هذا الأسلوب في إعادة الهيكلة RESTRUCTURING في إطار الاندماج التكنولوجي والتنسيق التنظيمي لنظام السلاح والتكنولوجيا الغربيين. أما بالنسبة للمعضلة الثانية: فقد تم إدماج المؤسسة العسكرية في إطار الوظائف التنموية للدولة، الأمر الذي تجسد في قانون ٣٢ للعام ١٩٧٩ الخاص بإنشاء جهاز الوطنية، وفي الدمج المؤسسي لوزير الدفاع في لجنة السياسات العليا. وقد منح هذا القانون للمؤسسة العسكرية أن تفتح حسابا خاصا في أحد البنوك التجارية لتودع به دخلها من المشروعات التي تقوم بتنفيذها، هذا بالإضافة إلى ما منحها إياه القانون رقم ١٥٧ للعام ١٩٨١ والخاص بضريبة الدخل في المادة ١١ من إعفاء كامل على نشاطها الاقتصادي. وهكذا برزت المؤسسة العسكرية خلال هذه الفترة، كيد الدولة الطولي في تنفيذ مشروعات متعلقة بالرفاهية الاجتماعية أو بإصلاح البنية التحتية أو بالتطوير التكنولوجي.

رابعا : خريطة موضوعات السياسة الخارجية

خلال فترة الدراسة انقسمت خريطة السياسة الخارجية إلـــى أربعـــة مجالات من الموضوعات وهي:

- دبلوماسية جذب الاستثمار والتعامل مع الديون الخارجية.
- التنسيق الاستراتيجي مع العرب.
- التجارة وفتح الأسواق للمنتجات المصرية.
- المكانة الدولية الإقليمية.

ما يهمنا هنا هو الإجابة على ثلاثة أسئلة وهي:

- ما هو ترتيب الأهمية بين هذه المجالات؟
- ما هي قوة المؤسسة العسكرية في كل مجال؟
- ما هو دور المؤسسة العسكرية في كل مجال؟

بالنسبة للسؤال الأول فقد حددنا أن معيار الأهمية بالنسبة لموضوع السياســة الخارجية يعتمد على مبدأ أساسي، هو أن السياسة الخارجية هـــي جـــزء لا يتجزأ من نظام السياسات العامة، في ظل هذا المبدأ ومع ما سبق الإشـــارة إليه - نظام السياسات العامة – يمكن الافتراض أن هذه المجالات ترتب من حيث الأهمية كالتالي:

١– دبلوماسية جذب الاستثمار والتعامل مع الديون.
٢– التجارة وفتح الأسواق للمنتجات المصرية.
٣– المكانة الدولية الإقليمية.
٤– التنسيق الاستراتيجي مع الغرب.

وذلك على أن يفهم أن الموضوعين الثالث والرابع يتكون كل منـــهما من وجهين من النشاط، الوجه الأول اســـتراتيجي ويتعـــامل مـــع شـــروط ومعادلات القوة الدولية، بينما الوجه الثاني مالي ويتعلق بمـــا يـــدره هـــذا التعامل من أفضليات تجارية وفرص استثمارية ومالية، وقـــد كـــان لـــهذه الطبيعة المزدوجة أثرها في انخفاض وزن هذين الموضوعين النسبي فـــي سلم الأهمية، وذلك لما يحمله كل منهما من أخطار على تماســـك وفاعليـــة نظام السياسات العامة ككل، وتنبع هذه الأخطار من أن الســـلوك المرتبـــط بالوجه الاستراتيجي يمكن أن يكون مكلفا ماليا ومسببا لاستنزاف القدرات،

أما بالنسبة للسؤال الثاني وهو الخاص بقوة المؤسسة العسكرية فـــي كل مجال. فالإجابة عليه تعتمد كمعيار على ما ذكرنـــا مـــن أن المؤسســـة

العسكرية هي جماعة مصالح استراتيجية، وذلك لطبيعة تطور النظام السياسي المصري، وعلى تطور علاقة القوات المسلحة بنمط علاقة المجتمع بالدولة خلال الفترة الدراسة، في ضوء ذلك يمكن القول بالتوزيع التالي :

١- بالنسبة لمجال دبلوماسية جذب الاستثمار والتعامل مع الديون، تبرز المؤسسة العسكرية كفاعل قوي، ويرجع ذلك إلى ما تقوم به المؤسسة العسكرية من دور في التنمية التكنولوجية وتحديث للبناء التحتي، هذا بالإضافة إلى أن للمؤسسة العسكرية نصيبا من المنحة الأميركية يبلغ مقداره ١,٣ مليار دولار سنويا، الأمر الذي يرتبط بصفة مباشرة مع توجه السياسات العامة في الاعتماد على المنح والمساعدات.

كما أن المؤسسة العسكرية لا زلت في حاجة إلى التعامل مع الديون العسكرية التي يجب أن تؤديها إلى الولايات المتحدة الأميركية، لذلك لم يكن غريبا أن نشهد وزير الدفاع في كثير من الأحيان رئيسا لفريق المفاوضات المصري عند التفاوض بخصوص الديون.

٢- بالنسبة لمجال التجارة وفتح الأسواق للمنتجات المصرية، تبرز المؤسسة العسكرية كفاعل ضعيف، فرغم ما تقوم به المؤسسة العسكرية من نشاط في مجال تجارة السلاح، إلا أن هذا المجال لا يمكن اعتباره في ضوء حجم التجارة المصرية الخارجية مجالا رئيسيا فترة الدراسة.

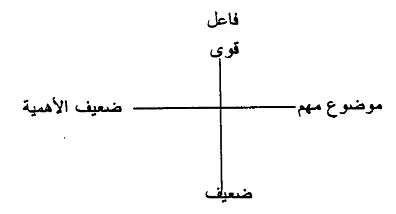
٣- بالنسبة للمكانة الدولية الإقليمية فتبرز كفاعل ضعيف في إطار التحرك المصري في النظام الأفريقي وفاعل قوى في إطار التحرك العربي. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب: أولها ما أصبح يتميز به النظام العربي من توجه نحو الوظيفية حيث أصبح من الممكن حدوث تعاون فني عسكري بين كثير من الدول العربية رغم وجود اختلافات حول بعض القضايا الرئيسية في السياسة الخارجية، وثانيها أن هناك أخطارا أكبر نابعة من ديناميات النظام العربي وتهدد الأمن القومي المصري من تلك النابعة من ديناميات النظام الأفريقي، وثالثها أن مصر في إطار النظام العربي أكثر ارتباطا بمشاكل ومشاريع الإنتاج العسكري المشترك عنها في إطار النظام الأفريقي، ورابعها أن القطاعات المهنية والتكنولوجية في المجتمع أكثر ارتباطا من حيث فرص العمل وتبادل الخبرات مع دول العلم العربي عنها مع دول النظام الأفريقي.

٤- بالنسبة للتنسيق الاستراتيجي مـــع الغــرب فتظــهر المؤسســة العسكرية كفاعل قوي، ورغم أنه توجد جماعات المصالح في إطار السياسـة الخارجية والتي قد يكون من مصالحها وبالتالي تدفع من أجل هذا التنســيق، إلا أن المؤسسة العسكرية تبرز كفاعل أكثر قوة بالنسبة لهذا المجـــال مـــن الموضوعات. خلال هذه الفترة برزت بعض جماعات المصـــالح الأخـــرى (كالأحزاب أو تجمعات مدنية من الخبراء) التي حاولت ترشيد هذا الـــدور، ولكنها أتت بنتائج محدودة في مجال.

وتتبع قوة المؤسسة العسكرية من اعتبار أن الحفاظ على مستوى أدني من التنسيق الاستراتيجي مع الغرب يساعد على تدفق المعونات والمنح مـــن الدول والمؤسسات الغربية من ناحية، ويدعم المنهج المصري في التعـــامل مع القضايا الديون باعتبارها قضايا سياسية في المقام الأول وليست ماليـــة من ناحية أخرى. أيضا تأتي هذه القوة من أن التنسيق الاســـتراتيجي مـــع الغرب يساعد في نقل التكنولوجيا الغربية وإعادة توزيعـــها علـــى بعـــض الجماعات المدنية في المجتمع.

وقبل الانتقال إلى الإجابة على السؤال الثالث (طبيعة دور المؤسســـة العسكرية في كل مجال)، لنا ملاحظة على العلاقـــة بيـــن قـــوة المؤسســـة العسكرية وبين مدى أهمية مجال الموضوعات.

في نموذج التطور الموقفي تم تصوّر أن العلاقة الارتباطية بين مـــدى قوة المؤسسة العسكرية وأهمية المجال تتبع منطق المصفوفـــة ذات الشـــكل البسيط، كالشكل التالي :



وكانت الفرضية وراء هذا التصوير، أن المعرفة العلميـــة فـــي هـــذا المجال من البحث تدعونا إلى الافتراض أن هناك أربع فئات أساســية مـــن العلاقات، إلا أنه في حالة مصر ٨١ - ٨٧ اتخذت العلاقة الشكل التالي :

المؤسسة العسكرية	مجال الموضوع (مرتبة حسب الأهمية)
١- قوي	١- دبلوماسية جذب الاستثمار والتعامل مع الديون
٢- ضعيف	٢- التجارة وفتح الأسواق
٣- قوي بالنسبة للعالم العربي	٣- المكانة الدولية الإقليمية عيف بالنسبة لأفريقيا
٤- قوي مع الغرب	٤- التنسيق الاستراتيجي

فاعل
قوى

ضعيف الأهمية		موضوع مهم
التنسيق الاستراتيجي مع الغرب		دبلوماسية جذب الاستثمار والتعامل مع الديون
		التجارة وفتح الاسواق

ضعيف

أما بالنسبة للمكانة الإقليمية الدولية فإنها رغم ما كان لـــــها من ضعف في الأهمية في بداية الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٧، إلا أنها مع تطـور الصراع العراقي -الايراني، والتحول في السياسات الأردنيـــة والخليجيـــة أصبحت تسبق من حيث الأهمية التنسيق الاستراتيجي الغربي. وفي نهايـــة الفترة أصبحت المؤسسة العسكرية أيضا فاعلا قويا في التوجـــه المصـــري نحو العالم العربي. إلا أنه خلال مدة طويلة من هذه الفـــترة كـــانت فـــاعلا ضعيفا في العلاقة مع موضوع ضعيف الأهمية. وهكذا يمكن القول بأنـــه خلال المدة ١٩٨١ - ١٩٨٥ كانت العلاقة تصلح أن تكون في فئة فـــاعل ضعيف / موضوع ضعيف الأهمية. أما مع نهاية الفترة فإنه يمكن وضـــع

هذه العلاقة في فئة موضوع التنسيق الاستراتيجي نفسها مع الغرب من حيث قوة الفاعل.

وبناء على هذا يمكن التأكيد على أن معيار نجاح المؤسسة العسكرية في تعظيم دورها في إطار السياسة الخارجية بصفة عامة يعتمد على نجاحها في ربط مجالات السياسة الخارجية ببعضها بحيث تؤدي في النهاية إلى تقوية وخدمة المجال الذي تظهر فيه المؤسسة العسكرية كفاعل قوي في علاقة مع موضوع مهم.

أما بالنسبة للسؤال الثالث والخاص بدور المؤسسة العسكرية في كل مجال فقد سبق أن حددنا معيار طبيعة الدور في التغيرات الناتجة عن التفاعل بين النظام السياسات العامة، والأنظمة الإقليمية والوظيفية الدولية، وعلاقة الفاعل بنمط العلاقة بين المجتمع والدولة، وفي ضوء ذلك يمكن القول بالتوزيع التالي:

١- بالنسبة لموضوعات دبلوماسية جذب الاستثمار والتعامل مع الديون، تبرز المؤسسة العسكرية كمحدد أساسي.

٢- بالنسبة لموضوعات التجارة وفتح الأسواق، تلعب المؤسسة العسكرية دور المدخل.

٣- أما بالنسبة للمكانة الإقليمية الدولية، فتظهر المؤسسة العسكرية في دور الأثر.

٤- بالنسبة للتنسيق الاستراتيجي مع الغرب فتظهر المؤسسة العسكرية في دور المخرج.

في نهاية هذا الفصل نخلص إلى الجدول التالي لتصوير علاقة المؤسسة العسكرية بالسياسة الخارجية خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٧ :

الأهمية	مجال الموضوعات للسياسة الخارجية للمصرية	قوة المؤسسة العسكرية في إطار مجال الموضوعات	طبيعة دور المؤسسة العكسرية في إطار مجال الموضوعات
١ ـ	دبلوماسية جذب الاستثمار والتعامل مع الديون.	قوى	محدد
٢ ـ	التجارة وفتح الأسواق.	ضعيف	مدخل
٣ ـ	المكانة الإقليمية الدولية.	قوى/ضعيف	أثر
٤ ـ	التنسيق الاستراتيجى مع الغرب.	قوى	مخرج

خـــــاتمة

كانت المقولة الأساسية لهذا البحث هي ضرورة دراسة الفاعل فـــي إطار صنع السياسة الخارجية باعتباره مؤدياً لأكثر من دور مـــــن ناحيـــة، ومتمتعاً بمصادر قوة ومختلفة من ناحية أخرى. وهكذا فإن هذا البحث يقــوم بالفصل المفهومي بين مجال موضوع السياسة الخارجية، ومصـــــادر قــوة الفاعل، وطبيعة دور الفاعل. ويتم الربط بين هذه المكونات الثلاثة الخاصـــة بتحليل دور فاعل ما في عملية صنع السياسة الخارجية من خلال منظـــور التطور الموقفي، حيث يتيح لنا هذا المنظور رؤية مختلف الأدوار ومختلــف مصادر القوة لفاعل ما في موقف ما.

بالطبع وكما سبقت الإشارة فإن التطبيق في هذا البحث على الحالـــة المصرية ما هو إلا تطبيق أولي يقصد منه إثبات جدية هذا المنظـــور مـــن الناحيتين الأمبريقية والمفهومية. فإذا كان لهذا المنظور أن يتطور فـــلا بـــد من إجراء تطبيقات عديدة له سواء على فواعل مختلفـــة غـــير المؤسســـة العسكرية أو على هذه المؤسسة ذاتها في سياقات مختلفة، حيث من المفضـل دائما أن تتم الدراسة بشكل مقارن سواء زمنيا أو مكانيا.

هوامش

(١)

Keith L. Nelson and Spencer C. Olson, Jr., Why Wars ? Ideolog Theory and History. 1979.

(٢)

Dougles J. Murray & Paul r Viotti, eds., The Defense Policies of Nations. 1982

(٣)

Phil Williams, Crisis Management. 1979. Glenn Snyder and Paul Diesing, Conflict among Nations. 1977.

(٤)

Michale D. Intriligator, "Research on Conflict Theory: Analytic Approaches and Areas of Applications". Journal of Conflict Resolution, Vol. 26, No 2, (June 1982), pp. 307 – 327.

(٥)

Robert Art, Vincent Davis and Samuel Huntington, eds., Re-Organizing America's Defense. 1985.

(٦)

K.J. Holsti, International Politics: A Framework for Analysis. 1977.

(٧)

Graham T. Allison, Essence of Decision. 1971.

يدرس هذا الكتاب عملية اتخاذ القرار الأميركي بشأن أزمة الصواريخ الكوبية، ويقدم ثلاثة نماذج تحليلية لدراسة هذا القرار النموذج، الأول هو النموذج الاستراتيجي القائم على اعتبارات الجغرافية السياسية والمصالح القومية. الثاني هو النموذج البيروقراطي المعتمد على نمط الصراع والتعاون بين الإدارات الحكومية المشتركة في صنع القرار. أما الثالث هو النموذج التنظيمي المعتمد على أساليب وإجراءات اتخاذ القرار. يخلص الكاتب إلى أن النموذج البيروقراطي هو أصلح هذه النماذج الثلاثة لتحليل هذا القرار.

(٨)

Morton H. Halprin, Bureaucratic Politics & Foreign Policy. 1974.

(٩)

Roger Hilsman, The Politics of Policy Making in Defense and Foreign Affairs. 1971.

(١٠)

Henry A. Kissinger, American Foreign Policy. 1997.

(١١)

Richard Snyder et al., "The Decision Making Approach to the Study of international Politics" in: James Rosenau, ed., International Politics and Foreign Policy. 1961. Pp. 186. 192.

تعتبر هذه الدراسة هى الرائدة في مجال تحليل السياسة الخارجية وذلـــك مـــن حيث تأكيدها على أهمية العوامل المساهمة في صنع قرارات السياسة الخارجية، وتقـــدم الدراسة نموذجاً للتحليل يعلي من شأن البيئة الداخلية لصنع القرار وهو نموذج ميكـانيكي إلى حد كبير وهو يقدم الموقف كمنظور لتحليل السياسة الخارجية.

(١٢)

James Rosenau, The Scientific Study of Foreign Policy. 1971.

(١٣)

Michael Brecher, The Foreign Policy System of Israel. 1972.

(١٤)

A.I. Dawisha, Egypt in Arab World. 1976.

(١٥)

Bahgat Korany and Ali E. Hillal Dessouki et al., The Foreign Policies of Arab States. 1984.

يعتبر هذا الإسهام من الإسهامات العربية الرائدة والقليلة في الموضوع. يحاول كتاب هذا المؤلف أن ينظروا إلى السياسة الخارجية للدول العربية من منظـــور تفـــاعل ثلاث أزمات بنائية في الدول العربية، وهي نابعة من المفارقة بين المعونـــة واســـتقلال الموارد والأهداف والأمن والتنمية. والمفارقات الثلاث عندهم متولدة من طبيعة النظـــام الدولي كنظام قائم على الترتيبات السلطوية للقوة والثروة.

(١٦)

Gabriel Almond, "The Elites and Foreign Policy", in: Rosenau, ed., international Politics and Foreign Policy. Pp. 268. 272.

(١٧)

Lucian Pye, "The Non-Western Political Process" in: Rosenau, International Politics and Foreign Policy. Pp. 296. 294.

(١٨)

Gavin Boyd, "The Foreign Policy Consequences of Political Change" in: Boyd and Gerald W. Hopple, eds., Political Changes and Foreign Policy. 1987. Pp.1 31.

(١٩)

Robcrt Keohane and Joseph Nye, Power and Interdependence. 1977.

(٢٠)

Stephen Kransner, Defending the National Interest. 1978. &
"Intenational Regimes" International Organization, Vol. 36, No. 2, (Spring 1982).

ويقدم الكاتب ورفاقه في هذا المؤلف مفهوم النظام باعتباره سباقا من الإجراءات والقرارات والقواعد المنظمة للتفاعل بين الدول حول موضوع معين كالأمن والتجارة والبنوك إلخ. والجديد هنا يتمثل في اختفاء الفصل النسبي بين الداخلية والبيئة الخارجية لصنع القرار. هذا مع التسليم بأن الدول في مواجهة بعضها البعض تنحو نحو الاعتماد المتبادل وبالتالي إلى التأثر المباشر بما يفعله الآخرون.

(٢١)

Robert Giplin, U.S. Power and the Multnational Corporations. 1975.

(٢٢)

Ulrich Abrcht, "Militarism and Underdelopment" in: Asbjorn Eide and Mark Thee, eds., Problems of Contemporary Militarism. 1980. pp. 106 - 126.

(٢٣)

Mary Kaldor, "The Military in Third World" in: Richard Jolly, ed., Disarmament and World development. 1978. pp 57.82.

(٢٤)

Robin Luckam, "Militarism: Force, Class and International Conflict" in: M. Kaldor and A. Eide, eds, The World Military Order. pp. 232 - 256.

(٢٥)

Ulrich Albercht, "Militarised Sub - Imperialism : The Case of Iran" in: Kaldor and Eide, eds., The World Military Order. pp. 157 - 179.

(٢٦)

Hans J. Morgentheau, Politics Among Nations, 1964. Pp. 161 – 163.

(٢٧)

William R. Thompson, "Polarity, The Long Cycle and Global Power Warfare", The Journal of Conflict Resolution. Vol. 30, No. 4, (December 1986), pp. 587 - 615.

(٢٨)

William Thompson and L. Gary Zuk, "War Inflation and the Kondratieff Long Wave" The Journal of Conflict Resolution. Vol. 26, No. 4, (Deember 1982).

(٢٩)

George Modeliski, The Long Cycles in World Politics. 1987.

يبحث الكاتب في الدورات التاريخية للقيادة العالمية للنظام الدولى منذ البرتغال في عام ١٥٠٢ حتى الولايات المتحدة في الوقت الحاضر. ويعتمد أسباب صعود وهبوط القيادة العالمية على أربعة متغيرات وهى المتعلقة بالتكيف، وتحقيق الأهداف، التماسك والتكامل، والمحافظة على الأمر الواقع، ويفترض الكاتب أن هذه المتغيرات تأخذ أنماطاً مختلفة من العلاقات فيما بينها تبعاً لاختلاف عمليتى التعلم والأداء. ومن المفارقة بين هاتين العمليتين يحدث التغير الدولى والتغيير في السلوك.

(٣٠)

Joshua S. Goldstein, Long Cycles. 1988.

(٣١)

Robert Gilpin, War & Change in World Politics. 1981.

يحاول الكاتب أن يقيم علاقة بين الحروب وأبعاد التغير في النظام الدولى. وتقوم هذه العلاقة على جدلية العلاقة أبعاد وأساليب والتغير الداخلى وأبعاد وأساليب التغير الدولى. ويركز الكاتب على بعض الاعتبارات البيئية المسببة كالنمو الاقتصادى والنمو السكانى. والنظام الدولى كما يتصوره الكاتب هو كالسوق الاقتصادى.

(٣٢)

Joseph Schumpeter, Business Cycles. 1939.

(٣٣)

Quincy Wright, A Study of War. 1942.

(٣٤)

Christopher Chass - Dunn, "Cycles Trends and New Departures in World System Development", in: J.W. Meyer and M.T. Hannan, eds., National Development and the World System. 1979.

(٣٥)

W.W. Rostow, "Kondratieff, Schumpeter and Kuznets: Trend Periods Revisited", Journal of Economic History. Vol. 25, No. 4. (1975), pp. 719 - 753.

(٣٦)

Hoe D. Hagen, "Regimes, Political Oppositions and the Comparative Analysis of Foreign policy" in: Charles F. Hermann, Charles W. Kegley, Jr., and James Rosenau, eds., New Directions in the Study of Foreign Policy. 1987. Pp. 339-365.

تطور هذه الدراسة مجموعة من المؤشرات الخاصة بالقيود السياسية الداخلية على صانع القرار. والكاتب يركز هذه المؤشرات على الوجود الفعلى للمعارضة السياسية ودورها في النظام السياسى. ولهذا يكون قد نقد الفكرة القديمة والكلاسيكية القائمة على أن صانع القرار دائما مقيد بمدى خضوعه للرأى العام. وهو يربط بين

آليات صنع السياسة الخارجية ودور المعارضة في تغير النظام السياسى، هذا بالإضافة إلى مدى مؤسسية التغير للنظام السياسى.

(٣٧)

William R. Thompson, "Toward Explaining Arab Military Coups", in: George A. Kouvertaris and Betty A. Dobrutz, eds., World Perspectives in the Sociology of the Military. 1977.

(٣٨)

Henry S, Bienne, "African Militaries as Foreign Policy Actors" in: William J, Foltz and Bienen, eds., Arms and the African. 1985. pp. 153 - 170.

(*)

أبستمولوجية: دراسة نقدية لمبادئ العلوم المختلفة، وفروضها ونتائجها وتهدف إلى تحديد أصلها المنطقى وقيمتها الموضوعية. المصدر: المعجم الفلسفى. مجمع اللغة العربية. (القاهرة: الهيئة العامة للشؤون المطابع الأميرية. (١٩٧٩) إعداد إبراهيم مدكور.

(٣٩) جهاد عودة، "السلوك الخارجى لمصر: دراسة مقارنة بين عهدى على بك الكبير ١٧٦٠ ـ ١٧٧٢ ومحمد على باشا ١٨٠٥ ـ ١٨٤٨"، انظر الباب الثانى.

(٤٠) جهاد عودة، "البدو كقوة سياسية معاصرة: حالة مصر" محاضرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية في ١٩٨٨/٥/١١

(٤١) حمدى عبد العظيم، أربع ظواهر اقتصادية في مصر (القاهرة: مطبعة دار البيانو ١٩٨٧) ص ص ١٠٦ ـ ١٩٣.

(٤٢) المصدر نفسه ص ١٣ ـ ٩٧.

(٤٣) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٦ ص ص ١٠٣ ـ ١١٥.

(٤٤) التقرير الاستراتيجى العربى، ١٩٨٧، ص ص ٤٤٣ ـ ٤٤٨.

(٤٥) جهاد عودة، "جهاز سلطات الدولة المصرية"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

(٤٦) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٥ ص ص ١٤٩ ـ ١٧٣.

وأيضا التقرير الاسترتيجى العربى ١٩٨٧ ص ص ١٨٦ ـ ٢٠٠.

(٤٧)

IISS, Strategic Survey, 1986 - 87, pp. 180 - 186.

(٤٨) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٥، ص ص ٤٠٩ ـ ٤١٦.

(٤٩) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٧، ص ص ١٥٩ ـ ١٨٨.

(٥٠) المصدر نفسه.

(٥١)

Ali Dessouki and Gehad Auda, "Military and Development: the Dynamics of Role Change - the Case of Egypt", paper presented to The 14 th World Congress of IPSA, Washington, D.C. August 28 - Sept 1, 1988.

(٥٢) جهاد عودة، "استراتيجية الرئيس مبارك في التعامل مـــع المعارضـــة السياســية ١٩٨١ ـ ١٩٨٧"بحث قدم إلى مؤتمر العلوم السياسية الأول، جامعة القاهرة، كـــانون الأول (ديسمبر) ٥ ـ ٩و ١٩٨٧. منشور في النظام السياسي المصرى بين الاســتمرار والتغير (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٨)، ص ١٦٥ ـ ٢٠٩.

(٥٣)

Ghad Auda, "Arms Acquisition and Strategic Dependency: the Case of Egypt". Paper presented to the conference on Conventional arms Transfer the Canadian Institute for International peace and Security. Ottawa - Hull, October 21 - 22, 1987.

الباب الخامس

أنماط السياسة الخارجية المصرية في التسعينيات

الفصل الأول

النموذج الشامل للتحليل

أولا- هذا النظام يحاول طرح أداة لإمكانية تحليل السياسة لدولة ما من خلال رصد الأقوال والأفعال والنوايا التي تصدر من المسئولين عن رسم ووضع استراتيجية السياسة الخارجية لهذه الدولة، وكذا القائمين على تنفيذها في داخل وخارج هذه الدولة. آخذين في الاعتبار تأثير مجموع الأفراد (حاكمين ومحكومين) وتأثرهم بهذه السياسة من خلال أفكارهم التي تتشكل نتيجة العديد من المؤثرات (مثل اللغة والثقافة والتاريخ والعرف والدين والإعلام والأيديولوجية ومستوي التعليم والتقدم التكنولوجي ونوعية النظام الحاكم للدولة والأحداث الجارية محليا وعالميا، التي تؤثر وتتأثر بالموارد الداخلية والخارجية من خلال تفاعل الدول والتنظيمات والموارد والأفراد) والتي تحدد الي حد كبير دوافعهم التي تسهم بشكل كبير في رسم الخطوط العريضة لاستراتيجية وأهداف السياسة الخارجية لهذه الدولة، وبالتالي يمكن قياس مدي تعبير هذه السياسة عن رغبات مجموع الأفراد داخل الدولة وبالتالي مدي رضائهم عنها.

برصد تلك الأقوال والأفعال والنوايا في المواقف المختلفة، يمكن تحديد أنماط سلوك السياسة الخارجية للدولة وبالتالي يمكن تقييم تلك السياسات ومن ثم تحديد الأنماط المناسبة للمواقف المختلفة، وكذلك يمكن من العمل على رسم وتحديد كيفية تطوير أو تغيير تلك السياسات لتتناسب مع التطورات أو الأحداث الراهنة أو المحتملة. بل ويمكن الزعم بأنه يمكن التنبؤ بالنظام السياسي الدولي وشكله من خلال حاصل ومجموع تلك السياسات الخارجية للدول، أو على الأقل التكهن بالسيناريوهات المحتملة، من خلال رصد التكتلات أو التحالفات المحتملة أو المتوقعة من خلال

- استقراء تفاعلات الدول والتنظيمات المختلفة لاستخدام واستجلاب المــوارد داخليا وخارجيا.

ولبلورة هذا النظام البالغ الاتساع تم تحليل ما رأينا أنه يشكل جميع عناصر مكوناته بعناية قدر الإمكان ومن ثم تم تحديد الكيانات (الملموسة أو المادية) و(الكيانات الافتراضية أو المعنوية) التى تكون ذات تأثير في مجال السياسة الخارجية. وفي واقع الأمر المقصود هنا بكيان (Entity) هــو كل كينونة لها تعدد أو تكرار في الكم، ومن الطبيعي أن تتفاوت مفرداتها فــي الكيف أي درجة ما تتمتع به من خصائص تميز هذا الكيان والتي حرصنــا على انتقائها أي الخصائص (Attributes) – لتفيدنا في تعيين كل مفــردة وكذلك لاستخدام إحصاء عدد وقيم تلك الخصائص لمجموع المفردات فــي تحليلنا , وكذا لاستنتاج العلاقات والأنمـــاط مــن خــلال تركيبــات تلــك الإحصاءات للخصائص المتعددة للكيانات المختلفة.

تم تحديد مبدئي للعلاقات (Relations) البارزة بين هـــذه الكيانــات وبعضها البعض، وسيجري التوسع في رصد المزيد من العلاقات بينها حتى يمكن أن تكون معبرة عن الواقع العملي ومدي التعقيد والتشابك فـــي هــذه العلاقات بين الكيانات المختلفة، وربما استلزم الأمر توســيط أو اســتحداث بعض الكيانات الافتراضية أو المعنوية لتبسيط العلاقات من متعدد لمتعـــدد (Many to Many) الي واحد لمتعدد (One to Many)، بل قد نـــري إضافــة المزيد من الكيانات الأصيلة مثل (القوانين والدساتير والاتفاقيات).

يلاحظ أن العديد من الكيانات لها علاقة ذاتية بنفسها فمثــلا كيــان الدولة له علاقة بنفسه حيث قد تتكون دولة كونفدرالية من عــدة دول، أو أن تنظيما ما قد يسيطر على – أو يحوي بداخله – العديد من التنظيمـــات، أو أن فردا يحكم مجموعة من الأفراد، وقد تم رصد جميـــع العلاقــات بيــن الكيانات المختلفة والذاتية منها في مصفوفة كما هو موضح بالجدول رقم #.

تبلورت أدوات السياسة الخارجية بدرجاتها المختلفة من ديبلوماسـية (وما تشتمل عليه من وظائف مثل التمثيل والتفاوض.. إلخ) وإعلام ودعايـة وأدوات اقتصادية وتدابير عسكرية في الكيانات السابق ذكرها مـــن أقـوال وأفعال، وتمثلت أهداف السياسة الخارجية للدولة في الكيانات الثلاثة السـابق ذكرها من أقوال وأفعال ونوايا , وفي حقيقة الأمر تعترض رصـــد كيــان النوايا صعوبات جمة لطبيعته المعنوية ولسريته وغموضه في كثـــير مــن

الأحيان بصفة خاصة. وقد تم فصل التنظيمات الداخليــة عــن التنظيمــات الخارجية وكذلك الموارد الداخلية عن الموارد الخارجيــة تحكميــا، برغــم التشابه في العديد من الخصائص وذلك لوجــود بعــض مــن الخصــائص المميزة للكيان الداخلي عن الكيان الخارجي، وكذلك تم إسقاط الــدول مــن كيان التنظيمات لتفردها بالعديد من الخصائص التي تميزهــا عــن كونــها مجرد تنظيم.

كما تم تحديد بعض الخصائص المحددة لمفردات بعــض الكيانــات والتي بدورها تكون مميزة لكل مفردة من مفردات الكيان محـــل التميــيز. فمثلاً كيان مثل الأحداث والوقائع يحدد مفرداته التاريخ والوقت والمكـــان، وكيان مثل الدولة تحدد مفرداته كود الدولة. وتم تأجيل تحديــد الخصــائص المحددة لمفردات بعض الكيانات الأخرى مثل الدوافع والأفكار لمزيد مـــن التحليل.

يلاحظ أن ديناميكيات النظام تتمثل فـــي تفــاعل كيانــات السياســة الخارجية المتمثلة في الأقوال والأفعال والنوايا مـــع مجموعــات الكيانــات الثلاث الأخرى:

١- الأفراد وأفكارهم ودوافعهم.

٢- الدول ومواردها وتنظيماتها الداخلية والموارد والتنظيمات الخارجية.

٣- الأحداث والوقائع.

حيث إن آلية السياسة الخارجية في ترقب دائـــم لحركــة الأحــداث والوقائع الجارية، التي تؤثر من ناحية على أفكار الأفراد وبالتـــالي تحــدد دوافعهم والتي تؤثر بدورها على كيانات السياسة الخارجية , كما أن تفــاعل الدول بمواردها الداخلية من خلال منظماتها الداخلية مع الـــدول الأخــرى وتنظيماتها ومواردها وكذلك الحال مع المنظمات الدولية قد يصنـــع العديــد من الأحداث والوقائع الجارية، كما أن بعض كيانات السياسة الخارجية مـــن أقوال وأفعال ونوايا قد تحدث العديد من الأحـــداث والوقــائع الجاريــة أو المستقبلية والتي قد تكون مطلوبة تحكميا للتأثير على السياســات الخارجيــة للدول الأخرى.

جدير بالذكر أنه يمكن رصد الإطار المؤسسي لعملية صنـــع قــرار السياسة الخارجية، من خلال علاقة كيان الأفراد بكيان التنظيمات الداخليــة الذي يندرج تحته مؤسسات صنع القرار فـــي البلــدان ذات نظــام الحكــم الديمقراطي، وكذلك من خلال علاقة الأفراد بالتنظيمات الخارجية.

من هنا تتبين لنا نتيجتان ذات أهمية، هما الطبيعة الانتقائية لكيان الأحداث والوقائع الجارية حيث يندرج تحته فقط الأحداث والوقائع ذات الدلالة والتأثير على أي من مجموعات الكيانات الثلاثة السابق ذكرها فيما يخص كيانات السياسة الخارجية، وكذلك الحال لكياني الدوافع والأفكار فينتقي منهما ما كان ذا طبيعة لها علاقة بتشكيل السياسة الخارجية. فمن الدوافع تنتقي الدوافع الاقتصادية أو الأيديولوجية ٠٠٠إلخ٠ ومن الأفكار ينتقي ما له علاقة بتكوين تلك الدوافع، والنتيجة الأخرى هي عدم تقليدية هذا النظام من حيث مسار تدفق البيانات أو العمليات فهي لا تسير في اتجاه واحد محدد بل تحدث بشكل ديناميكي تبادلي بين مختلف كيانات النظام الذي تم تمثيله كما هو في وضعه الواقعي حيث توجد علاقات تبادلية بين مجموعات كيانات النظام ككل.

فيما يلي إيضاح لخصائص بعض كيانات النظام :

١ – الأفعال :

اسم الحقل (الخصيصة)	وصف ومدلول الحقل
نوع الفعل	المقصود به هل هو إجراء ديبلوماسي أو مالي أو اقتصادي أم عسكري.
شدة الفعل	درجة وقوة الفعل حسب نوعه : ١- اقتصادي : ١- مقاطعة اقتصادية. ٢- منح فنية واقتصادية. ٣- قائمة تفضيلية. ٢- ديبلوماسي : ١- الاعتراف الرسمي. ٢- سحب السفير. ٣- زيادة أو خفض مستوي التمثيل الديبلوماسي. ٤- التحذير. ٥- التهديد. ٦- التصويت لصالح أو ضد. ٣- عسكري : ١- المناوشات والتحرش. ٢- إعلان الحرب. ٣- التراشق عن بعد. الاحتلال.
نمطية الفعل	مدي تكرار الفعل أو كونه تقليداً أم مستحدثاً؟
وصف الفعل	تسمية الفعل

٢ – الأقوال :

اسم الحقل (الخصيصة)	وصف ومدلول الحقل
نوعية القول	١- تصريح. ٢- بيان رسمي. ٣- إعلان مبادئ. ٤- بيان ختامي. ٥- اعتراف بكيان.
نطاق المخاطبين	داخليا أم خارجيا كل المجتمع أم مجموعات نوعية أو فئوية من المواطنين أم الأجانب.
شخص المتكلم	متحدث رسمي – سفير – وزير الخارجية.
حدة القول	عادي – ودي – شديد اللهجة.
موضوع القول	القضية الأساسية التي كانت بصددها هذه المقولة.
وسيلة الخطاب	١- خبر صحفي منشور. ٢- حديث تليفزيوني. ٣- إشاعة. ٤- تقرير سري.

٣- الدوافع :

اسم الحقل (الخصيصة)	وصف ومدلول الحقل
نوعية الدافع	دافع سياسي أم اقتصادي أم أيديولوجي تعظيم العائد أو المكاسب أم درء الأخطار
ترتيب الدافع	أهمية الدافع في هرم الأولويات أو الحاجات
قوة الدافع	شدة تأثير الدافع
ارتباط الدافع	ارتباط الدافع بأية دوافع أخرى
تعارض الدافع	مدي تواؤم الدافع مع بقية الدوافع – مكسب مادي من بيع سلاح / الحفاظ على أولويات الأمن

٤- الأفراد :

اسم الحقل (الخصيصة)	وصف ومدلول الحقل
مستوي التعليم	فوق العالي / تعليم جامعي / تعليم متوسط / تعليم أساسي / أميّ
مستوي الإدراك	درجة الاستيعاب والفهم للقضايا المختلفة.

تابع الأفراد:

اسم الحقل (الخصيصة)	وصف ومدلول الحقل
الخبرة العاطفية	حرمان / ترف عاطفي / سادي
النشأة الاجتماعية	نشأة ريف / نشأة حضر. أسرة فقيرة / أسرة غنية. أسرة كبيرة / أسرة صغيرة.
الصفات الشخصية	جرئ / جبان. قيادي / منقاد. كسول / نشط. تقليدي / مجدد. اجتماعي / انعزالي.
المهنة	عسكري / مدني. طبيب / مهندس / رجل أعمال.
السن	المرحلة العمرية التي ينتمي إليها.
الجنس	ذكر / أنثي.

٥- الأفكار :

اسم الحقل (الخصيصة)	وصف ومدلول الحقل
نوعية الفكرة	تاريخية / دينية / أيديولوجية / اقتصادية
وصف الفكرة	شرح محتويات الفكرة من مضامين
مرجعية الفكرة	دستور / قانون / ميثاق / اتفاقية / كتاب / كتاب مقدس / خبر

٦- الدول :

اسم الحقل (الخصيصة)	وصف ومدلول الحقل
كود الدولة	الرقم الكودي المميز لهذه الدولة عن سواها
اسم الدولة	الاسم الرسمي للدولة
المساحة	الرقعة الجغرافية للدولة من الأرض التي تشغلها
التضاريس	سهول / جبال / وديان / جزر
نظام الدولة	ملكي / رئاسي جمهوري
نظام الحكومة	ديكتاتورية / ديمقراطية / أوتوقراطية
الحدود الإقليمية	الدول المجاورة شمالا وجنوبا - شرقا وغربا خطوط الطول وخطوط العرض

٧- التنظيمات الداخلية :

اسم الحقل (الخصيصة)	وصف ومدلول الحقل
كود التنظيم	الرقم المميز للتنظيم عن سواه
اسم التنظيم	الاسم الرسمي للتنظيم
نوعية التنظيم	حكومي / غير حكومي خدمي / إنتاجي سياسي / اقتصادي / مالي / اجتماعي معارض / مؤيد
عضوية التنظيم	عامة / فئوية
سرية التنظيم	علني / سري
عدد الأعضاء	عدد الأعضاء محدود / مطلق
الكفاءة الإدارية	درجة الكفاءة الإدارية

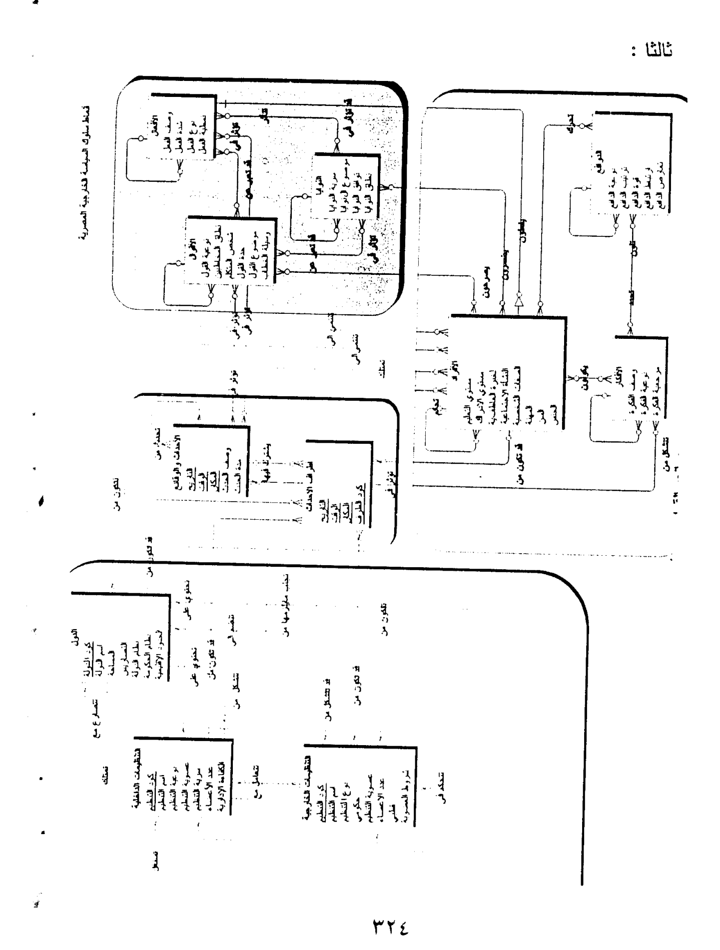
٩- الموارد الداخلية :

اسم الحقل (الخصيصة)	وصف ومدلول الحقل
كود الموارد	الرقم المميز للمورد عن سواه
اسم المورد	المسمى العلني للمورد
الوحدة	وحدة قياس المورد كيلومتر / طن ٠٠٠إلخ
القيمة	مقدار المتاح من المورد
ندرة المورد	درجة توافر المورد
أهمية المورد	مدي الاحتياج لهذا المورد

ثانيا- مصفوفة العلاقات بين كيانات النموذج

	الدول	التنظيمات الداخلية	الموارد الداخلية	التنظيمات الخارجية	الموارد الخارجية	الأحداث والوقائع
الدول	x	x	x	x		
التنظيمات الداخلية	x	x	x	x		
الموارد الداخلية	x	x	x		x	
التنظيمات الخارجية	x	x		x	x	
الموارد الخارجية	x		x	x	x	
الأحداث والوقائع						x
أطراف الأحداث	x	x		x		x
الأفراد	x	x	x	x		
الأفكار						x
الدوافع						
الأفعال						x
الأقوال						x
النوايا						

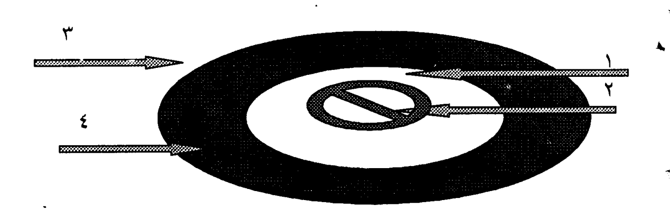
ثالثا :



الفصل الثانى

الموارد فىالسياسة الخارجية

يقوم هذا الفصل على فرضية أن السياسة الخارجية جزء لا يتجـــزء من نظام السياسة العامة فى الدولة والمجتمع. وهكذا تمارس الدولـــة مـــن خلال السياسة الخارجية أدوارها على المستويين الاقليمى والدولى. وتحـــدد مدى فاعلية الدولة بمدى فاعلية ممارستها لأدوار الخارجية فى التاثير علـــى الدول الأخرى بما يحقق مصالحها المختلفة. (شكل رقم ١).



١- الدولة.
٢- هيكل وديناميات السياسة الخارجية.
٣- البيئة الدولية.
٤- البيئة الإقليمية.

إن نظام السياسة الخارجية يتكون من مجموعـــة مـــن العنـــاصر الأساسية المترابطة والمتراتبة التى تتدافع وتتفاعل لتحقيـــق أهـــداف هـــذا النظام والنظام العام للدولة.

لكن بسبب الطبيعة الخاصة لنظام السياسة الخارجية كنظام وســـيط بين الدولة والمحيط الخارجى بها فهناك بعض العناصر، يجب أن يتم فصلها فى الإيضاح لتأخذ وزنها طبقا لأهميتها بالنسبة للنظـــام. فمـــن المدخـــلات بصفة عامة تم الاهتمام بتصنيفها إلى ما ينتمى إلى البيئة الخارجية المحيطة وأخرى إلى البيئة الواقعية. والبيئة الواقعية تتضمن البناء السياســـى للدولـــة بكل عناصره المادية والمعنوية بما يعكس قدرات الدولة المختلفة وحجمـــها ومستوى دورها على الساحة العالمية.

والحديث عن قدرات البحث فى المـــوارد طويـــل، ولكـــن ليســـت الموارد المادية فقط من حيث الكم. فهناك اليابان المنافس العتيـــد للولايـــات المتحدة الأمريكية. فمن قمة المنافسة العالمية قبل الحرب العالمية الثانية إلى الهزيمة والاستسلام المهين فى نهاية الحرب العالمية الثانية ثـــم الصعـــود للمنافسة على قمة العالم الاقتصادية فى أقل من ربع قرن من الزمان، برغـم أن مواردها المادية كانت شحيحة ومستنفدة ومدمرة بعد الحرب.

نخلص من ذلك إلى أن هناك موارد أخرى غير الموارد الماديـــة. فهناك الموارد البشرية التى تستغل الموارد المادية وتديرها وتعيد إنتاجـــها والموارد التكنولوجيا والمعرفية والتى ولدت مع الثورة الصناعية فى أوروبا والثورة التكنولوجية الأمريكية التى أصبحت من أهـــم معـــايير الســـيطرة وفرض الإرادة بين الدول فى العالم المعاصر. وهناك فى إطار الحديث عـن السياسة الخارجية مورد هام يميزها عن غيرها من النظم المكونـــة للدولـــة وهى الموارد أو القدرات الدبلوماسية.

وهذه الموارد الأربعة تعمل وتمتزج معا مكونـــة وديناميـــة اتخـــاذ القرار فى السياسة الخارجية. فقرار السياسة الخارجية هو محصلة لعمليـــة التواصل بين هذه الموارد الأربعة.

وبمقدار الطاقة التى توفرها هذه الدينامية لاتخاذ القرار، تكون قـدرة صانع القرار على اتخاذ القرار المناسب فـــى الوقـــت المناســـب لتحقيـــق المصالح قومية.

وجدير بالملاحظة أن هذه الموارد الأربعة بينها نوع من الانعكـــاس المتبادل فلا يمكن فصلها بعضها عن بعض كما. من حيث تراتبيه المـــوارد فلا يوجد ترتيب منطقى. بل يتوقف الأمر على موقف الدولـــــى والإقليمـــى والداخلى فى اللحظة المعينة.

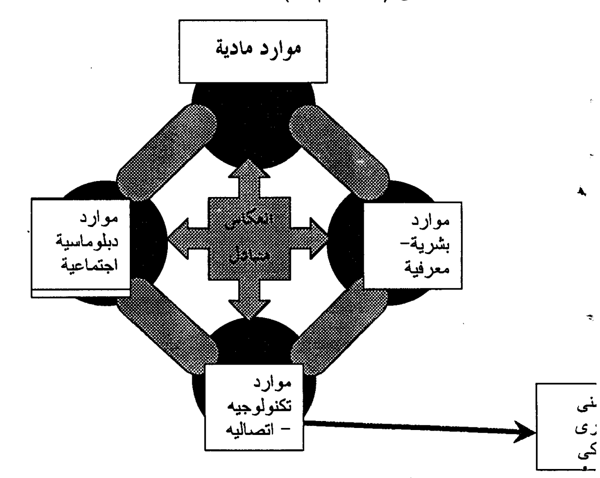
الموارد المادية.

الموارد البشرية.

الموارد التكنولوجية والمعرفية.

الموارد الدبلوماسية والاجتماعية.

ويمثلها الشكل التالى (شكل رقم ٢)



ديناميكية انعكاس الموارد واتخاذ القرار فى السياسة الخارجية

ونتناول فى معرض حديثنا عن الموارد بشئ من التفصيل عن موارد السياسيه المصرية الخارجية فى الإطار الذى لا يجرنا للحديث عن جغرفيا المكان وتطور الأرقام ولكن يهتم بإبراز أهمية الموارد من وجهة النظر البنائية أو التكوينية للقدرات المصرية الداعمة لصناعة قرار السياسة الخارجية المصرية.

أولا : الموارد المادية

نجد بادئ ذى بدء أنه يجب أن يتوفر حد أدنى من الموارد المادية للحديث عن نظام للدولة. فالسياسة الخارجية من غير أرض أو مكان جغرافى ما أو صراع عليه. لأن توافر الموارد المادية ليس له قيمة إلا بتوافر الموارد البشرية. فهناك علاقة انعكاس متبادل بين الموارد المادية والبشرية.

ونتناول فى حديثنا أهم الموارد المادية من واقع الأبعاد الثلاثة التى سبقت الإشارة لها وهى البعد الزمنى والبعد التأثيرى أو الدافعى والبعد الديناميكى أو الحركى والتى تندمج معا مكونة كينونة المورد وأهميته.

أ – الأرض (الموقع – دول الجوار – المساحة – التضاريس – الموارد الطبيعية – الأنشطة الاقتصادية)

- **الموقع**

هو المكان الذى تقام على حدوده الدولة المصرية الموقع المساحة التضاريس دول الجوار الموارد الطبيعية وهى جزء هام من عناصر الثروة. فتقع مصر فى أقصى الشمال الشرقى من القارة الأفريقية يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الغرب دولة ليبيا ومن الجنوب دولة السودان وفى الشرق يوجد بها شبه جزيرة سيناء وهى الجزء الأرضى الوحيد الذى تربط القارة الآسيوية بالقارة الأفريقية وقد تم شقه بقناة السويس ويحد مصر من الشرق البحر الأحمر حتى بداية شبة جزيرة سيناء من الجنوب والمملكة العربية السعودية من الشرق والأردن وإسرائيل وفلسطين.

ومن هذه الكيفية يتضح أن مصر تمثل حلقة الوصل بين قارتى أفريقيا وآسيا. كما أنها تقوم بإدارة الحركة البحرية العالمية المارة بقناة السويس حيث يعتبر أقصر طريق بحرى فى العالم من البحر الأبيض

المتوسط إلى المحيط الهادى والهندى بالنسبة للدول الأوروبية وشمال أفريقيا.

إن موقع مصر على مر الزمن كان مطمعا للقوى العظمى فتصارعت عليها دوما بغرض السيطرة عليها والتحكم فى ذلك الموقع المتميز لما يخدم مصالحها ومد نفوذها وبالتالى ارتبط هذا الموقع بمصالح مصر الدائمة المرتبطة بالمحافظة على استقلالها ووحدة أراضيها وعدم التحكم فى إرادتها وإحكام سيطرتها على أمورها وكيانها ووحدتها السياسية مما انعكس بالضرورة على قرارات السياسة الخارجية المصرية.

وجود مصر فى هذا الموقع جعل لها مصالح إقليمية متعددة مرتبطة بعلاقتها مع هذه الدول بوصفها دولة من دول البحر الأبيض المتوسط.

كما أن وجود مصر فى قارة أفريقيا جعلها دولة أفريقية لها مصالحها الحيوية المرتبطة بأفريقيا. ففى الجنوب السودان التى كانت حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ جزءاً من المملكة المصرية وما زال لمصر كثير من المشاريع فى السودان وخاصة تلك المرتبطة بالرى وأعمال تطوير وتنمية أعالى النيل. وجزء من مياه النيل يرد لمصر من السودان كما تعتبر السودان بعدا استراتيجيا لمصر فى الجنوب. فتراعى مصر المحافظة على وحدة السودان وعدم تقسيمه إلى شمال وجنوب. وكانت مصر قد قامت بإعلان فرض سيطرتها على منطقتى حلايب وشلاتين بالقوة العسكرية والدخول فى مواجه مع النظام الحاكم للسودان الرئيس البشير بعد محاولة اغتيال الرئيس حسنى مبارك فى أثيوبيا وتصدير الإرهاب إلى مصر من السودان لكن مع مرور الوقت بدأت تتجه سياسة مصر الخارجية نحو استعادة العلاقات الأخوية مع السودان ومساعدة السودان على الاستقرار السياسي لدرء خطر التقسيم للبلاد.

فليس من مصلحة لمصر أن يحدها بلد ضعيف غير مستقر سهل اختراقه مما يمثل لها خطرا دائما يستدعى الاستنفار، خاصة فى ظل وجود السد العالى وإمكان تعرضه للخطر أو التدمير. ولم يكن ضرب السودان بالصواريخ الأمريكية إلا علامة من علامات الخطر المؤكدة والتى سببها النظام السياسى المضطرب فى السودان.(انظر الفصل الثالث).

كما توجد إثيوبيا بمرتفعاتها والتى ينبع منها النيل، وبالتالى فهى ترتبط بمصالح مصر الحيوية فى عدم تعرض مصادر المياه للخطر خاصة

وأن إسرائيل فى محاولتها إلى الالتفاف حول مصر تسعى إلى التحكم فـــى مصادر المياه المصرية، عن طريق تقديم المعونات والاستشارات فى مجــال بناء السدود وتقديم المساعدات العسكرية لإثيوبيا مما يحتـــم علـــى مصـــر التحرك الدائم لحماية مصالحها فى منابع النيل سواء على المستوى الأفريقى أو الدولى.

بين مصر وليبيا فى الغرب علاقات مستقرة سياسيا واقتصاديا وثقافيــا وأخيرا قامت مصر بمساندة ليبيا على المستوى الدولى فى قضية الطـــائرة الأمريكية تى – إيه – دبليو – باعتبار أن ليبيا دولة عربية وأفريقية يجـــب الوقوف بجانبها والدفاع عنها، وهذا تدعيم لدورها الإقليمى على المســتوى العربى والأفريقى، الذى تتميز به بسبب خبرتها فى السياســة والعلاقــات الدولية وأساليب التفاوض ونفوذها فى المنظمات الدولية.

وتعتبر أفريقيا سوقا واعدة لتصريف المنتجــات المصريـــة وزيــادة الصادرات لهذه الدول. كما أنها بوابة التعامل مع العالم الخارجى من خــلال التكتلات الاقتصادية والسياسية الموجودة فى القارة مثـــل الانضمـــام إلـــى منظمة دول الكوميسا، كما تمارس مصر دورا سياسيا مهماً فى أفريقيا مـــن خلال منظمة الوحدة الأفريقية، لحل مشاكل القارة الأفريقية وإنهاء النزاعات الإقليمية بالوساطة بين الدول المتصارعة (إثيوبيا وأريتريا) أو الاشتراك فى وضع آلية لفض المنازعات مع المطالبة المســتمرة بعـــدم قبـــول التدخـــل الأجنبى لحل المنازعات الأفريقية. (انظر الفصل الثالث).

ونظرا لموقعها فى الشرق وانتمائها الإقليمى للدول العربية وارتبـــاط مصالحها بالمصالح العربية؛ دخلت مصر فى صراع مع إسرائيل منذ عـــام ١٩٤٨. والآن تلعب دورا محوريا فى المفاوضـــات بيـــن الـــدول العربيـــة وإسرائيل وذلك بهدف تحقيق السلام فى منطقه الشرق الأوسط وهو من أهم الأهداف التى تسعى مصر إلى الوصول إليها.

تشترك مصر حاليا فى حدودها مع إسرائيل وبينهما معـــاهدة ســـلام وتوجد مصالح خاصة بإسرائيل تمر بمصر مثل استخدام إســـرائيل لخليـــج العقبة والذى كان سبباً من أسباب حرب ١٩٦٧٠ كما تحاول إسرائيل تطبيع العلاقات مع مصر بشكل واسع٠ فإسرائيل ترغب فى الحصول على الكثـير من مصر مثل المياه والكهرباء والغاز وليس من مصلحة مصـــر الصـــدام العسكرى لما له من تأثير سلبى على الاقتصاد المصرى.

وتشترك مصر مع السعودية فى الإطلال على البحر الأحمر والعلاقة بينهما علاقة أخوة قد تشهد فى بعض الأحيان بعض التوترات السياسية بسبب محاولة الفوز بالقيادة العربية فى المنطقة استنادا إلى الرصيد الحضارى والقوة السياسية المعاصرة لكل منهما. ولمصر مصالح اقتصادية مهمة مع السعودية. فالعمالة المصرية التى تعمل بالسعودية كبيرة الحجم وتمد البلاد بالعملة الصعبة، كما دعمت السعودية مصر فى أوقات مهمة من تاريخها اقتصاديا وسياسيا مثل منع البترول عن الغرب فى حرب ١٩٧٣. ويوجد ارتباط بين مصر والسعودية فى المذاهب الدينية فكلاهما نصير لأهل السنه فى المنطقة، وهى من المصالح الرمزية التى ترتبط بشخصية مصر ووزنها الإقليمى وفى سبيل ذلك ثارت مصر وغضبت بسبب ضرب إسرائيل للمناطق السنية فى لبنان وذهب الرئيس مبارك إلى لبنان فى زيارة تاريخية مؤيدة وداعمة لحركة المقاومة اللبنانية ضد إسرائيل، فى واحد من أهم قرارات السياسة المصرية الخارجية عام ١٩٩٩.

- **المساحة والتضاريس**

تبلغ مساحة مصر ١,٠٠١,٤٥٠ كيلو متر مربع تنقسم إلى يابسة تبلغ مساحتها ٩٩٥,٤٥٠ كيلو متر مربع ومساحات مائية تبلغ مساحتها ٦,٠٠٠ كيلومتر مربع. وتمثل الصحراء معظم مساحة مصر وهى تمتد شرقا وغربا وشمالا وجنوبا وتتركز المساحات المزروعة حول مسار النيل والدلتا بالأراضى المصرية.

وانعكس ذلك على كثافة توزيع السكان، فمعظم السكان يقيمون فى المناطق حول مجرى النيل مما يمثل عبئا على هذه المساحة من الأرض بسبب الزيادة السكانية والاستنزاف المستمر للموارد فى هذه المساحة المحدودة، كما تتضخم بها المشاكل البيئية المختلفة مثل تلوث الهواء والماء.

كما يمثل تعمير المناطق الصحراوية سواء بالزراعة أو أى نشاط آخر عبئا اقتصاديا ضخما لمن يقتحمه، مثل مشروع توشكى وقناة الشيخ زايد والمنطقة الحرة بالسويس وشرق العوينات والمشاريع السياحية فى جنوب سيناء كالمنتجع السياحى فى شرم الشيخ ونويبع وطابا لجذب السائحين الأجانب بدلا من ذهابهم إلى إسرائيل أو غيرها، وهو ما أدى مع عناصر أخرى إلى أزمة خطيرة للسيولة فى السوق المصرية حاليا وتجرى المحاولات المختلفة لحلها. وهذا يدعو إلى استنفار السياسة الخارجية

لممارسة دورها فى حل المشاكل الاقتصادية بطرق متعددة منـــها تشــجيع الاستمارات الأجنبية فى المنطقة الحرة بالسويس لدول مثل الصين، بالدعاية اللازمة للمشروع لدى الصين أو دعوة الدول العربية للمشـــاركة وشــراء الأراضى وعمل المزارع فى منطقة توشكى أو البحث عن مصادر التمويــل الملائمة من خلال المنظمات الدولية المتخصصة أو طلب الدعم والمشاركة من بعض الدول مثل أمريكا والاتحاد الأوروبى.

كما كان لامتداد السواحل المصرية على البحرين الأبيض المتوســط والأحمر بطول يصل إلى ٢,٤٥٠ كيلو متر سببا فى قيام أنشطة اقتصاديـــة متعددة مثل الصيد والسياحة والتعدين (بترول & أملاح) وتظهر هنا مشـــاكل متعلقة بالمياه الإقليمية التى تستدعى تدخل وزارة الخارجية للمحافظة علـــى حقوق المصريين فى الدول الأخرى وعدم الاعتداء على مياهها الإقليميــة أو الأفراد المصريين العاملين فيها من قبل الغير.

وتتركز المرتفعات فى مصر فى المناطق الساحلية علـــى البحــر الأحمر وشبه جزيرة سيناء. وتمثل الجبال فى شبه جزيرة ســـيناء منـــاطق دفاعية مهمة تعطى للقوات المسيطرة عليها ميزة عالية فى حالة الحروب.

أما فى حالة السلم فهى مصدر مهمة للمياه العذبة بسبب اصطيادهـــا للسحب وتحويلها إلى سيول ويمكن تخزين مياهها بإقامة السدود أو تغذيـــة الخزانات الجوفية فى المنطقة. كما توجد بعض الجبال ذات البعد التـــاريخى مثل جبل سانت كاترين فى سيناء الذى يعتبر مزارا سياحيا تتوافـــد عليــه الأفواج السياحية من كل دول العالم.

وتوجد بعض المناطق المنخفضة فى الصحراء الغربية ذات القيمـــة الاقتصادية العالية مثل الفيوم والواحات الخارجة والداخلة ومنخفض القطارة الذى رشح فى عهد الرئيس أنور السادات ثم الرئيس حسنى مبارك لإقامـــة مفاعل نووى ضخم ولكن لم يكتب للمشروع التنفيذ.

وتحتل الصحراء الجزء الأكبر من المســـاحة المصريـــة ســـواء الصحراء الغربية أو الصحراء الشرقية، لكنها أماكن واعـــدة للاكتشـــافات البترولية والغاز الطبيعى، وتعتبر مناطق مكشوفة فى حالة الحروب الحديثـة لا يمكن إخفاء تحركات القوات العسكرية بها. أما المساحة المحدودة الباقيـــة فتمثل الأراضى حول مجرى النيل من جنوب البلاد إلى الدلتا فى الشـــمال وتتركز فيها الزراعات والجانب الأكبر من السكان.

● **الموارد الطبيعية**

يوجد فى مصر العديد من الموارد الطبيعية المهمة التى يتم إنتاجها فى مصر مثل البترول والغاز الطبيعى والفوسفات والحديد.

كما تقوم مصر بإنتاج العديد من المحاصيل الزراعية التى تقوم بتصديرها الى الدول الأفريقية والعربية والاتحاد الأوروبى مثل البطاطس والقطن والخضراوات والموالح.

وتمتلك مصر من الآثار ما تتفوق به على العديد من دول العالم ومالا تقدر قيمته بمال. فنجد الآثار التى ترجع إلى العصور السحيقة من التاريخ البشرى فى مناطق مثل الفيوم (بقايا هياكل إنسان بدائى وحيوانات منقرضة) والآثار الفرعونية بطول وعرض البلاد ففى القاهرة يوجد المتحف المصرى الذى يتضمن مالا يقدر بثمن من آثار فرعونية مكتشفة على مر السنين مثل آثار مقبره الملك تـوت عنـخ آمـون. كما توجد الأهرامات إحدى عجائب الدنيا السبع وفى سيناء آثار لقلاع ومعارك الماضى وأحداثه مثل طرد الهكسوس وقصة فرعون وسيدنا موسى وقومه وبالوجه القبلى فى الفيوم عاصمة مصر القديمة منف وبحيرة قارون وأسطورة كنز قارون المدفون فى قاعها وفى بنى سويف هرم ميدوم وانتهاء بالأقصر التى يوجد بها وحدها ثلث آثار العالم، بالإضافة إلى آثار أسوان.

وتوجد الآثار الرومانية خاصة فى الإسكندرية وهناك الآثار القبطية مثل دير سانت كاترين فى سيناء والكنيسة المعلقة فى القاهرة، والآثار الإسلامية بدءاً من مدينة الفسطاط وقلعة صلاح الدين والأزهر وهناك الآثار الحديثة الخاصة بالقرنين التاسع عشر والعشرين الخاصة بالأسرة المالكة المصرية فى القاهرة والإسكندرية كل هذه الآثار تمثل العصور المختلفة التى مرت بها البلاد فهى بالإضافة إلى قيمتها المادية الهائلة فهى تمثل التراث وتعبر عن حقيقة مهمة وخطيرة وهى وجود التواصل والالتحام النادر للعصور والأجيال على مر التاريخ المصرى تكتشفه عندما تذهب إلى ذلك الأثر القديم وترى مدى شموخه وتحديه للزمن وكيف يخاطبك المصرى القديم وينقل لك خبرته كأنه يأخذك إلى عصره وتجده يخاطب كل دول العالم ويخلب لبها وخيالها ويكسب احترامها مما يمثل قوة ومسئولية هائلة للمسئول السياسى فى مصر خاصة فى مجال السياسة

الخارجية فهو لا يمثل جيلاً أو شعباً حاضرا فقط، بل يمثل امتدادا تاريخيـــا يجب أن يحافظ عليه ويحقق مصالحه.

ب- المياه العذبة (نهر النيل) - (مياه الأمطار) - (المياه الجوفية)

وهى تعتبر من أهم الموارد المادية لأن المياه هى الحياة فهى حيـــاة البشر والحيوان والنبات وهى أساس كل الموارد الأخرى والأنشطة المختلفة ونهر النيل يمر بالأراضى المصرية بطول البلاد من الجنوب إلى الشـــمال ليصب فى البحر الأبيض المتوسط ومصر هى أخر الدول التى يمر بها نهر النيل يسبقها السودان فإثيوبيا ودول البحيرات العظمى.

- نهر النيل

إن نهر النيل هو السبب الرئيسى فى استمرار التـــاريخ المصـــرى المعروف منذ ما يزيد على ٧٠٠٠ سنة وحتى اليوم.

إن البعد الزمنى واضح بكل تأثيراته، ففى تاريخ الفراعنة كان مـــن أهم الوسائل التى ساعدت مصر فى الاتصال بالدول الأفريقية فى الجنـــوب. وفى العصر الحديث كانت محاولـــة ترويـــض فيضـــان النيـــل وتطويـــر اقتصاديات استخدام مياهه من أهم أســـباب تحـــول السياســـة المصريـــة الخارجية إلى الشرق الشيوعى بدلا من الغرب الرأسمالى، وذلك لأنه عنـــد البدء فى تنفيذ مشروع السد العالى فى الخمسينيات من القرن العشرين فـــى عهد الرئيس جمال عبد الناصر، رفضت الـــدول الغربيـــة وعلـــى رأســـها الولايات المتحدة الأمريكية المساهمة فى تمويل المشروع ماديـــا وفنيـــا إلا بشروط مجحفة مما دعا القيادة السياسية إلى اتخاذ قرار تأميم قناة الســـويس لاستخدام دخلها فى تمويل المشروع مما أدى إلى العـــدوان الثلاثـــى علـــى مصر عام ١٩٥٦ ثم اتجاه مصر نحو الكتلـــة الشـــرقية الشـــيوعية لدعـــم المشروع وقد قام الاتحاد السوفيتى بدعم المشروع فنيا وماديا.

وعن البعد التأثيرى لنهر النيل فنجـــد أن السياســـة الخارجيـــة المصرية تعمل بكل الطرق الدبلوماسية فـــى المجـــال الأفريقـــى والدولـــى للمحافظة والتأكيد على عدم المساس بحصة مصر الدولية المتفق عليها مـــن مياه نهر النيل خاصة مع التحركات الإسرائيلية والغربية الداعمة لـــها فـــى منطقة البحيرات العظمى للسيطرة عليها وإخضاعها لنفوذهـــا ومصلحتـــها وبما يتعارض مع المصالح المصرية.

ومن أقوى تصريحات السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس أنور السادات والرئيس حسنى مبارك أن مصر لن تتاونى فى المحافظة على حصتها من مياه النيل ولو كان ذلك بالقوة المسلحة وهو يعتبر شكلاً من أشكال المخرجات للسياسة الخارجية المصرية فى مواجهة الدول الأخرى نتيجة أحداث تنوى القيام بها. وهنا يبرز البعد الحركى وتكمن الخطورة هنا فى أن مصدر المياه الرئيسى فى مصر يقع خارجها.

● **الأمطار والمياه الجوفية**

وهناك مصادر أخرى للمياه العذبة مثل الأمطار فى الساحل الشمالى وسيناء والمياه الجوفية.

أما المياه التى توجد فى الخزان الجوفى بالصحراء الغربية فهى تحتاج إلى مجهود كبير واقتصاديات عالية لاستغلالها خاصة فى مجال الزراعة نظرا لتكلفة الاستصلاح والاستزراع العالية للصحراء. لكنها مصدر احتياطى مهم يدعم قدرة المورد.

ومياه الأمطار توجد فى الساحل الشمالى وهى تساعد على قيام الزراعات الخفيفة التى يقوم بها البدو. ومشكلتها أنها غير منتظمة سواء من حيث الكمية أو الميعاد. وتوجد فى سيناء أمطار فى موسم السيول وتسعى الدولة إلى محاولة الاستفادة من هذه المياه بدلا من تركها تهدر فى البحر أو تتبخر على رمال الصحراء الساخنة محطمة ما تجده أمامها من طرق أو عمران.

ويقول المحللون السياسيون إن القرن الحادى والعشرين هو عصر حروب المياه فى منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

ج- النشاط الاقتصادى (مصادر الدخل القومى)

تتعدد الأنشطة الاقتصادية المصرية التى تعتبر مصدرا للدخل القومى، فهناك النشاط الزراعى واستصلاح الأراضى للزراعة والنشاط الصناعى بأنواعه المختلفة كالحديد والصلب والغزل والنسيج والبلاستيك والأدوات الكهربائية والسيارات والأسمدة والألمونيوم والصناعات البتروكيماوية والنشاط التعدينى من اكتشافات بترولية والغاز الطبيعى والمعادن المهمة التى تدخل فى الصناعات المختلفة مثل الأسمدة والألمونيوم وعمليات الصيد البحرى والرعى وتربية الحيوانات والطيور وهناك النشاط السياحى سواء فى القاهرة القديمة أو البحر الأحمر وسيناء

والأقصر وأسوان والساحل الشمالى. وتنوعت الأنشطة السياحية فى صورة الإقامة فى القرى السياحية أو زيارات للمتاحف والأماكن الأثرية أو رحلات الصحراء وسياحة المؤتمرات العالمية سواء الطبية أو السياحية أو الاجتماعية والثقافية وهناك النشاط الفنى من صناعة السينما والأغانى وإنشاء مدينة خاصة بممارسة الفنون المختلفة – مدينة الإنتاج الإعلامى – وإطلاق الأقمار الصناعية المصرية وبيع حقوق استغلال المحطات للدول العربية وإقامة المهرجانات المختلفة التى تشارك فيها دول العالم لتتبادل فيه الثقافات وتعتبر سوقا عالمية لعرض وتداول المنتجات الفنية وهناك النشاط العمرانى الذى لا يمكن تجاهله أو تجاهل حجم الاستثمارات العملاقة فيه. كما توجد الصناعات الدوائية سواء شركات مصرية أو أجنبية أو مشتركة وهناك صناعات واعدة وهى الصناعات الإلكترونية ذات التكنولوجيا المتقدمة وصناعة السوفت، وأخيرا صناعة الأسلحة والذخيرة مثل الدبابات وأنظمة الصواريخ وطائرات التدريب والاستطلاع والمدافع والمركبات المصفحة والبنادق والذخيرة، كما تعتبر قناة السويس من المصادر المهمة للدخل القومى بما تدره من عملات أجنبية تتمثل فى رسوم مرور سفن دول العالم المختلفة بالقناة.

وتقوم مصر بتوليد الكهرباء عن طريق السد العالى أو المواد البترولية وتعمل الآن على الاشتراك فى شبكة عالمية للتوصيل التيار الكهربى تمتد من الأردن إلى المغرب العربى إلى أوروبا لما لها من فوائد اقتصادية.

ويتضح من البيانات الإحصائية أن تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادية خاصة بعد حرب الخليج الثانية والجهود الدبلوماسية المصرية التى ساعدت على إسقاط الديون الأجنبية وفوائدها من على مصر، كان لها بعض الآثار الإيجابية حيث تراجع الدين الإجمالى ليصل إلى ٤٧% من إجمالى الناتج المحلى فى منتصف عام ١٩٩٦ بدلا من ٧٥% من إجمالى الناتج المحلى لعام ١٩٩١-١٩٩٢ والحصول على ثقة المنظمات الدولية فى التعامل مع الاقتصاد المصرى وعلى رأسه صندوق النقد الدولى، الذى كان له آثار إيجابية على الاقتصاد والمجتمع المصرى برفع مستوى المعيشة ومعدل النمو السنوى الذى بلغ ٤,٥% عامى ١٩٩٦-١٩٩٧

وزيادة الناتج المحلى فى قطاع الخدمات والصناعات التحويلية وانخفضت نسبة التضخم إلى ٧% بدلا من ٢١% فى عامى ١٩٩١-١٩٩٢ .

وتلعب السياسة الخارجية دورا ملحوظا فى هذا المجال لتحقيق تلك الإنجازات الاقتصادية وذلك عن طريق دعم العلاقات المصرية بكل دول العالم. فقام الرئيس مبارك ورجال حكومته المكلفين، بزيارات متعددة لدول العالم لعقد الاتفاقات الاقتصادية المهمة مثل الصين واليابان والولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبى (فرنسا وألمانيا) .

كما تشارك مصر فى التكتلات الاقتصادية الإقليمية المتعددة مثل الكوميسا فى أفريقيا ومجموعة الدول الـ١٥ فى آسيا وتحاول تحقيق أمل السوق العربية المشتركة وتقوم مصر بتنظيم الكثير من المؤتمرات العالمية، مثل مؤتمر السكان والمؤتمر الاقتصادى العالمى والمؤتمر الأوروبى الأفريقى وذلك لتحقيق مصالحها الدولية الاقتصادية والسياسية.

ثانيا -الموارد البشرية (السكان) - (النظام السياسى) - (القوة العسكرية)

● **السكان**

طبقا لبيانات الإحصاءات السكانية فى عام ١٩٩٦ كان عدد السكان الكلى فى مصر ٦١.٤٥٢,٣٨٢ نسمة فى مقابل ٥٠,٤٠٥,٢٣٨ نسمة طبقا للإحصاءات عام ١٩٨٦ بزيادة تبلغ ١٠,٩٤٨,١٤٤ نسمة. ويبلغ عدد السكان ٦٣,٢٧٣,٩٠٦ طبقا للإحصاءات فى يوليو ١٩٩٩ يمثل الذكور ٥١,٢% من السكان والإناث ٤٨,٨%. وبلغ عدد السكان داخل الوطن فى عام ١٩٩٦ : ٥٩,٢٧٢,٣٨٢ نسمة فى مقابل ٤٨,٢٥٤,٢٣٨ نسمة فى عام ١٩٨٦ .

وبلغ عدد المغتربين المصريين في الخارج على أساس مفهوم الهجرة المؤقتة ٢,١٨٠,٠٠٠ نسمة فى مقابل ٢,٢٥٠,٠٠٠ نسمة عام ١٩٨٦ بما يعكس الاتجاه إلى الداخل، ويرجع هذا إلى التطورات التى حدثت فى منطقة الخليج العربى بعد حرب الخليج الثانية وهو ما ينعكس بالضرورة على مورد مهم من موارد العملة الأجنبية بالنقص، الأمر الذى استدعى مزيدا من الجهود لتعويض الخسارة واستيعاب العمالة المرتدة وكان للسياسة الخارجية دور مهم فى هذا المجال فى المطالبة بحقوق المصريين العائدين على أثر اندلاع حرب الخليج سواء من الكويت أو العراق .

ويوجد عدد ٧٢٠،٠٠٠ مهاجر مصري دائم في الخـــارج وهـــى تمثل إضافة إلى القدرات المصرية فى حالة نجاحها فى المجالات التى تعمل بها مثل الدكتور أحمد زويل الذى حصل على جائزة نوبل فى الكيمياء عـــام ١٩٩٩، فقد تمت دعوته إلى مصر للاستفادة من علمه وخبرته واتصالاتــه فى مجال الأبحاث العلمية والجامعات بالخارج لإنشـــاء المراكـــز العلميـــة المتقدمة وقد تم هذا فعلا. وهناك رجال الأعمال المصريون الذين يحـــرص السيد رئيس الجمهورية على الاتصال بهم ودعوتهم إلى الاستثمار فى مصر بلدهم وإثرائها بخبراتهم المكتسبة فى الخارج سواء بالالتقاء بهم فى مصـــر أو خارج مصر فى زيارته المتعددة ضمن برنامج الزيارة المعد فـــى هـــذه الدول.

وطبقاً لبيانات الأمم المتحدة تعتبر مصر الدولة السابعة عشرة بيـــن البلدان العالمية فى عدد السكان طبقا لبيانات عام ١٩٩٦، وتبلغ نسبة النمـــو السكانى السنوية في المناطق الحضرية ١,٨٥% فى مقابل ٢,١ % في عـــام ١٩٨٦ وتبلغ فى المناطق الريفية ٢,٢٨ %. زادت القـــوى العاملـــة إلـــى ١٧,٧٩٥,٦٤٧ نسمة بما يمثل ٣٥,٤% من عدد السكان الكلي، مقارنة بـــ ١٣,٤٠٠,٣٨٧ نسمة أى ٣٤,٤% من عدد السكان الكلي في عـــام ١٩٨٦. وقد قلت الأمية بنسبة ٠,١١% طبقا لعام ١٩٩٦ حيث بلغ عدد الأشـــخاص الأميين في العمر من عشرة أعـــوام فـــأكثر ١٧,٣٤٧,٧٤٥ نســـمة تمثـــل ٣٨,٦% من عدد السكان الكلـــي مقارنـــة بـــ ١٧,١٤٧,٥٩٧ أمـــي أى ٤٩,٦% من عدد السكان الكلي فى عام ١٩٨٦. أما عدد المدن الجديدة فـــي عام ١٩٩٦ فقد وصل إلى ١٩ مدينة وكان ٩ مدن في عام ١٩٨٦.

وبالنظر إلى البعد الزمنى للسكان نجـــد أن هنـــاك زيـــاده ســـكانية متطردة لعدد السكان فى مصر على مـــر الزمـــن، تحتـــاج مـــن الجـــهود والاستثمارات المتزايدة لاستيعاب احتياجتها الأساسية والضرورية من غـذاء وماء وكساء وإقامة وتعليم وصحة وثقافة ومواصلات وغيرها من المرافـــق المتعددة وفرص العمل حتى لا تتحول إلى بطالة.

ولكن وجهة النظر الأخرى هنا هى أن الزيادة السكانية إذا أحســـن إعدادها وتجهيزها، تصبح طاقات عاملة تضاف إلى المجالات الاقتصاديـــة والعلمية والقانونية والسياسية والاجتماعية المختلفة وهى أساس تقدم الأمـــم مثل الصين ذات المليار نسمة.

ونظرا لنمط توزيع السكان في مصر الذى يرتبط أساسا بالتواجد بالقرب من مصادر المياه فقد تركز السكان والعمران حول مجرى النيل ومناطق الدلتا والواحات القليلة فى مصر وأصبحت هناك مساحات شاسعة من الأرض المصرية التى تكاد تخلو من السكان أو لا يوجد بها سكان مثل الصحراء الغربية والشرقية وصحراء سيناء وبالتالى أصبح من الأمور المهمة التى يتم مراعاتها فى سياسات الدولة حاليا، إعادة لتوزيع السكان على مناطق جغرافية جديدة مثل المجتمعات السكانية والصناعية الجديدة (٦ أكتوبر – ١٠ رمضان – العبور – الشروق – النوبارية – الصالحية – السادات – القاهرة الجديدة) والمشروعات القومية العملاقة مثل مشروع توشكى الجديد ومشروع ترعة السلام والشيخ زايد فى الصحراء الغربية وسيناء. وهذا يتطلب مد المرافق الحيوية وتجهيز البنية الأساسية لهذه المدن من استثمارات طويلة الأجل تساهم فيها الدولة والقطاع الخاص المصرى والأجنبى وتتطلب مصادر تمويلية من أموال ومهمات مثل طلمبات المياه والأوناش العملاقة لمشروع توشكى يتم تدبيرها من الداخل والخارج وهنا يبرز دور السياسة الخارجية التى تشجع المستثمرين الأجانب وتجرى الاتصالات للحصول على المنح والمساعدات الفنية والتكنولوجية اللازمة حتى على مستوى رئيس الجمهورية أثناء زيارته للخارج. وتوجد جهود كبيرة جارية لتطوير الريف في مصر بغرض تقليل الهجرة إلى المدن بما تشكله من أعباء كبيرة وتؤثر على القوى العاملة الزراعية بالسلب.

ولا يوجد فى مصر بصفة عامة مشاكل نتيجة تناحر العرقيات أو اختلاف الديانات برغم انقسام السكان فى مصر إلى أغلبية مسلمة وأقلية مسيحية بسبب طبيعة الشعب المصرى الذى يميل إلى التدين الهادئ والعيش فى سلام و الاهتمام بتوفير الحياة الكريمة المستقرة للأسرة.

- **النظام السياسي**

يوجد بمصر حاليا نظام سياسي مستقر يمتاز بهدوء ردود أفعاله تجاه القضايا الدولية أو الإقليمية بما يراعى مصالح البلاد ويحافظ على الاستقرار السياسي الموجود. وهو يعكس طبيعة الرئيس حسنى مبارك فى الحكم ويشجع النظام الحاكم، الحكم الديمقراطى وحرية الصحافة وإن كانت المعارضة الحزبية لا تمثل قوة سياسية مؤثرة من حيث تبادل مناصب الحكم إلا أن المعارضة الشعبية أصبحت أكثر تأثيرا ويؤخذ للرأى العام

حساب فى ذلك. ويتجه النظام السياسى إلى الاندماج مع العالم وتطوير العلاقات الدولية بناء على مفهوم الاعتماد المتبادل والمصالح المشتركة والشراكة الاستراتيجية.

أ- **قراءة الدستور المصرى لسنة ١٩٧١**

بقراءة الدستور المصرى لسنه ١٩٧١ للبحث عما يدور فى إطار السياسة الخارجية نجد أن نظام الحكم فى مصر يتضمن ثلاث سلطات: السلطة التنفذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية ونظام الحكم فى مصر هو نظام رئاسى برلمانى.

السلطة التنفيذية : المواد (١٣٧) و(١٣٨) و(١٤١) و(١٥١) و(من ١٥٣ – ١٦٣) تفيد أن السلطة التنفيذية تتركز فى يد رئيس الجمهورية فهو يتمتع بسلطة صنع القرارات واتخاذها بشكل عام وخاصة فى مجال السياسة الخارجية، وله سلطة إبرام المعاهدات ثم الرجوع بعد ذلك لمجلس الشعب لاعتمادها ويعين رئيس الوزراء والوزراء ويعفيهم من المسئولية. وعلى ذلك فهم يلعبون دور المستشارين والأدوات التنفيذية لما يتم اتخاذه من قرارات سياسيه بواسطة الرئيس وتنفيذ التعليمات المطلوبة وهو ما يقوم به وزير الخارجية (مثل توصيل الرسائل إلى رؤساء الجمهوريات الأخرى والملوك وحضور المؤتمرات العالمية نيابة عن الرئيس وتمثيل مصر وحضور المباحثات = مؤتمر مدريد = وعقد الاتفاقيات). كما أن مساحة الدور الاستشارى يحدد حسب شخصية الرئيس المعاصر، فدور وزير الخارجية عمرو موسى يختلف فى عهد الرئيس حسنى مبارك عن الدور الذى كان يمكن أن يلعبه فى عهد الرئيس السادات.

ففى عهد الرئيس حسنى مبارك هناك مساحة أكبر للتشاور والتباحث وبحث التقارير المقدمة وذلك مع المستشارين والمساعدين ووزير الخارجية ووزير الدولة للشئون الخارجية ورئيس هيئة المخابرات، قبل اتخاذ القرارات السياسة والتعبير عن ردود الأفعال أى أنه لا ينفرد فى معظم الأحوال فى صنع السياسة الخارجية المصرية لكن عملية اتخاذ القرار هى مسئوليته المباشرة .

كما يتساوى وزير الخارجية فى هذا المجال مع باقى رجالات الدولة من الوزراء والمستشارين والمساعدين. فنجد الوزير صفوت الشريف وزير

الإعلام يقوم بمهام مثل (توصيل الرسائل لرؤساء الجمـــهوريات والملـــوك وحضور المؤتمرات).

السلطة التشريعية:

المواد (من ٨٦ – إلى ١٣٦) تشير إلى أن السلطة التشريعية تتمثـل فى مجلس الشعب ولا يوجد نص فى الدستور لمهمة السلطة التشريعية فـــى صنع قرار السياسة الخارجية.

لكن من خلال مجلس الشعب يعلن رئيـــس الجمهوريـــة القـــرارات السياسية المهمة فى مجال السياسة الداخلية أو الخارجية وذلك فى الجلســـة الافتتاحية أو المناسبات المهمة التى تستوجب الدعوة إلى عقد جلسة طارئـــة جلسة لمجلس الشعب مثل إعلان الرئيس السادات زيارة القدس عام ١٩٧٧.

القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٧٢ يفوض رئيـــس الجمهوريـــة فـــى إصدار القرارات التى لها قوة القانون مما يشـــير إلـــى اضطـــلاع رئيـــس الجمهورية بجانب مهم من اختصاصات السلطة التشريعية.

ويقوم مجلس الشعب دستوريا باعتماد المعاهدات والاتفاقات الدولية التى إبرهما رئيس الجمهورية ويبحث ما يخص السياسة الخارجية من واقع الخطاب الذى يلقيه الرئيس فى مجلس الشعب وذلك بواسطة لجان العلاقـات الخارجية والشئون العربية والدفاع القومى، بغرض التصديـــق والموافقـــة وإعلان البيانات التى تتفق وقرارات رئيس الجمهورية.

السلطة القضائية:

المواد (من ١٦٥– إلى ١٧٣) توضح أنه ليس هنـــاك دور مباشـــر للسلطة القضائية فى صنع قرارالسياسة الخارجية لكن بطريقة غير مباشـــرة يمكنها أن تؤثر فى عملية صنع القرار وذلك عن طريـــق إبطـــال بعـــض القوانين والاتفاقات بدعوة عدم الدستورية كما يمكنها الحد من قوة الســـلطة التشريعية والتنفيذية فى مجال السياسة الخارجية، إلا أن هذه الصلاحيات لم تستخدم فى أية مرة.

ويتضح من العرض السابق أن السلطة التنفيذية الممثلة فى رئيـــس الجمهورية هى المسئول والتى لها السلطة العليا والوحيدة فى صنع واتخـــاذ قرار السياسة الخارجية وأن السلطات الأخرى والأجهزة السياسية المختلفـــة فى الدولة هى أدوات للبحث وتجميع المعلومات وتقديم الـــرأى والمشـــورة

وإضفاء الشرعية على قرارات السياسة الخارجية والمعاهدات والاتفاقات والتنفيذ الفعلى للقرارات والتعليمات والتوجيهات الرئيسية. وهنا تأتى أهمية التأكيد على ضرورة مراعاة البعد النفسى (السيكولوجى) واتجاهات وخبرات رئيس الجمهورية فى مصر عند دراسة وتحليل قرارات السياسية الخارجية المصرية.

ب- التعرف على الأجهزه الرسمية المختصة

تحدد أجهزة الدولة التى تضطلع بدور فى صنع السياسة الخارجية فيما يلى :

مجلس الوزراء

جوهر اختصاص مجلس الوزراء هو مشاركة رئيس الدولة فى رسم السياسة العامة للدولة ومباشرة تنفيذها بشكل عام. ولم يتحدد دور المجلس فى فيما يتعلق بالسياسة الخارجية بشكل خاص فيما عدا ما يتعلق بوزارة الخارجية باعتبارها وزارة مختصة بهذا المجال. مادة (١٥٧) من الدستور.

ويتم اجتماع مجلس الوزراء بقيادة رئيس الوزراء أو رئيس الجمهورية ويتم فيه اتخاذ القرارات المختلفة. أما فيما يخص السياسة الخارجية فنجد منها ما يخص تبادل الوفود مع دول العالم وإرسال الوفود المصرية إلى الخارج لحضور المؤتمرات العالمية أو الاتفاق على عقد المؤتمرات العالمية فى مصر مثل المؤتمر الاقتصادى ومؤتمر السكان والمؤتمر الأفريقى الأوروبى. كما يناقش مجلس الوزراء العلاقات الاقتصادية الخارجية لمصر والإجراءات اللازمة على المستوى القومى لتدعيمها وتشجيع الاستثمارات الأجنبية للتدفق على البلاد ومناقشة اتفاقات التعاون مع دول العالم، سواء الثنائية أو المتعددة الأطراف.

وزارة الخارجية

وزارة الخارجية تختص بإدارة العلاقات الخارجية ويقوم وزير الخارجية برسم سياسة وزارته فى حدود السياسة العامة للدولة ويقوم بتنفيذها، إلا أنه مقيد فى ذلك بسلطة رئيس الدولة. انظر الباب الأول.

مجلس الأمن القومى

يشكل بمعرفة رئيس الجمهورية بهدف رسم السياسات القومية وإعداد الدراسات الشاملة المتعلق بها. ودوره استشارى بالدرجة الأولى لصالح رئيس الجمهورية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية.

رياسة الجمهورية

تلعب رئاسة الجمهورية دور حلقة الوصل بين كل الأجهزة التى توفر المعلومات والمشورة وكل الأجهزة المسئولة عن صنع قرارات السياسة الخارجية (رئيس الجمهورية) ويقوم رئيس الجمهورية بتحديد تشكيل الرياسة ويلخص فى مجموعة من المستشارين فى المجالات كافة مثل الأمن القومى – الشئون السياسية – الشئون الداخلية – العسكرية وجهاز شئون الرياسة هو حلقة الوصل بين الرياسة والحكومة والمجالس القومية المتخصصة وسكرتارية الرئيس. وتقوم رياسة الجمهورية بتجميع كافة البيانات والمعلومات المطلوبة من أجهزة الدولة الأخرى وتحليلها وعرضها على الرئيس بواسطة المستشارين تمهيدا لاتخاذ قرار السياسة الخارجية.

وزارة الدفاع

يظهر الدور الرئيسى للجيش فى مجال السياسة الخارجية باعتباره القوة التى تمثل البلاد فهو يمثل أحد العناصر ذات الثقل أو الإيجابية أو المكونة للوزن النسبى لمصر فى المنطقة مما كان له أثره فى المفاوضات أو المشاورات أو الاتفاقات التى يتم إبرامها فى أن تحصل مصر على وضع أفضل ومميزات أكثر بسبب ما توفره من أبعاد مثل الاستقرار والحماية وعدم التدخل فى شئونها واعتبارها قوة ذات تأثير فعال ومؤثر.

إن القرار السياسي الخارجى بالاشتراك مع قوى التحالف العالمية لتحرير الكويت فى حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١ حيث كانت القوات المصرية المشاركة فى معركة التحرير هى ثانى أكبر قوة بعد الولايات

المتحدة الأمريكية لهو مثال تطبيقى على استخدام الجيش المصرى كأداة مهمة فى مجال السياسة الخارجية لتحقيق المصالح المصرية الدولية على المستوى العالمى والإقليمى وقد كانت له انعكاساته الإيجابية على المستوى القومى خاصة فى المجال الاقتصادى بالتخلص من قيمة كبيرة من الديون الخارجية المستحقة على مصر من قبل دول العالم مقابل الدور الاستراتيجى الذى لعبته السياسة المصرية على مستوى الدول العربية واشتراكها بقواتها المسلحة فى هذه المهمة بنجاح باهر.

وفى حالة الحرب والدخول فى المفاوضات مع الدول الأخرى يقوم الجيش بالمفاوضات مثل توقيع الهدنة واتفاقات وقف إطلاق النار وعمليات الانسحاب أو الانتشار فى أرض المعركة ويتم ذلك فى إطار القرارات السياسية مثل: مفاوضات فك الاشتباك بعد معركة ١٩٧٣ وعمليات الانسحاب من سيناء بعد اتفاق كامب ديفيد. كما يتم إرسال قوات رمزية مصرية للاشتراك فى قوات حفظ السلام فى مناطق الصراعات فى العالم تحت علم الأمم المتحده مثل البوسنة ٣٠٠ جندى، وأفريقيا الوسطى ١٢٥ جندياً، الصحراء الغربية ١٩ مراقبا، الصومال ١٩٩٩ فردا. (انظر الباب الرابع)

مجلس الدفاع الوطنى

تلعب المخابرات دورا هاما فى مجال السياسة الخارجية وذلك بمحاولة التأثير فى سياسات الدول الأخرى وذلك بالتأثير على صانعى القرار السياسى فى تلك الدول.

يرتبط الدور الأساسى للمخابرات فى مصر بعملية جمع وتوفير المعلومات والتأكد من صحة المعلومات المجمعة من الجهات المختلفة وبالتالى إجراء عمليات التقدير الخاصة بالموضوعات المعروضة على الرياسة.

الرأى العام والقوى السياسية

إن الرأى العام والقوى السياسية الموجودة على الساحة الممثلة فى التنظيمات الرسمية (البرلمان – الأحزاب – نقابات العمال الرسمية والأهلية) لا تشترك فى صنع قرارات السياسة الخارجية لكن تستخدم فى إحداث التأثيرات المطلوبة والتى تخدم تنفيذ قرارات السياسية الخارجية وتوجهات القيادة السياسية نحو العالم الخارجى وذلك بإعطائها البعد

الجماهيرى أمام العالم الخارجى بعد صدورها أو قبل صدورها على أساس أنها تمثل قوى للضغط.

فمثلا تشجيع الأحزاب النقد السياسى لدول معينة بما يخدم توجهات السياسة الخارجية نحوها مثل قضية تطبيع العلاقات مع إسرائيل وعدم الرغبة فى تطويرها بسبب عدوان إسرائيل على لبنان وعدم إحراز التقدم فى المفاوضات. أو العكس فى وقوف الرأى العام مع العراق وشعب العراق برفض الغارات الأمريكية والبريطانية على العراق والحصار الاقتصادى ومحاولات التقسيم التى تواجهه بالرغم من أن الرأى العام كان يعمل فى اتجاه عكسى فى حرب الخليج الأولى.

جماعات رجال الأعمال

إن التغيرات العالمية المعاصرة التى يلعب فيها الجانب الاقتصادى دورا فاعلا ورئيسيا فى تشكيل القوى العالمية وتدور من خلاله الصراعات العالمية لاقتسام الأسواق العالمية للدول ومواردها أصبح للسياسة الخارجية بعدا اقتصاديا مهماً فى دعم الاقتصاد القومى للبلاد واستمرار عمليات الإصلاح والتنمية الاقتصادية بما يسمح لمصر بالقدرة على المنافسة فى الأسواق العالمية وتحقيق المكاسب الاقتصادية. وانعكس ذلك على القيادة السياسية فنجد الرئيس حسنى مبارك يصطحب رجال الأعمال معه فى زيارته إلى اليابان ودول الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية. كما أن استئناف العلاقات مع إيران بدأ بقيام رجال الأعمال المصريين بتوطيد علاقاتهم برجال الأعمال الإيرانيين وعقد الاتفاقات الاقتصادية بينهما تمهيدا لعودة العلاقات السياسية.

والدور الأساسى لرجال الأعمال فى إطار العلاقات السياسية الخارجية يكمن فى استخدام قوتهم المالية ونفوذهم السياسي فى دعم توجهات القيادة السياسية فى مجال السياسة الخارجية ومثال ذلك عدم التعامل مع الجانب الإسرائيلى وذلك لتجميد عمليات التطبيع بسبب تداعيات عملية السلام فى الشرق الأوسط.

<u>وزارة الخارجية</u> (انظر الباب الأول)

القوات العسكرية

تعتبر القوة العسكرية من أهم الأدوات التي تستخدمها السياسة الخارجية لتحقيق أهدافها ويتم ذلك إما باستخدامها كسلاح للردع أو بالتدخل العسكرى المباشر.

وقد تؤثر المؤسسة العسكرية فى القرار السياسى إما بفرض الخيارات على القيادة السياسية فى الدولة (التهديد بالاستيلاء على السلطة أو القيام بالانقلابات العسكرية) أو عن طريق ضرورة تعبئة الموارد القومية للدولة فى حالة ظروف الأزمات والصراعات لصالح المجهود الحربى والنفقات الحربية (الفترة التى أعقبت هزيمة عام ١٩٦٧) وفى النهاية قد تستولى فعلا القوة العسكرية على السلطة مطيحة بالسلطة السياسية القائمة (ثورة ٢٣ يوليو).

ولا شك أن امتلاك جيش قوى من أسباب توفير الهيبة والاحترام للدولة عند التعامل مع العالم الخارجي ويوفر الأمان للشعب بالداخل. ويبلغ تعداد الجيش المصرى نصف مليون عسكرى ينقسمون إلى أفرع الجيش المختلفة من قوات برية وميكانيكية وجوية ودفاع جوى ومدفعية وبحرية وأفرع مساعدة أخرى متعددة.

وهى تتمشى فى تقسيمها مع طبيعة الأراضى المصرية بسواحلها البحرية الممتدة فى الشمال والشرق وما بها من مناطق صحراوية مكشوفة ومناطق جبلية ومرتفعات فى بعض المناطق من البلاد. وقد انعكست طبيعة التضاريس على أساليب التدريب والإعداد وتسليح المقاتل المصرى ونوعية الأسلحة التى يملكها الجيش المصرى.

وقد دخل الجيش المصرى عدة معارك على مدى نصف القرن الماضية انتهت بمعركة أكتوبر عام ١٩٧٣ مع إسرائيل استطاع على أثرها أن يكبد العدو من الخسائر والهزائم ما ترك فى نفسه الثقة وصنع له السمعة التى لا يستهان بها وأحدث نوعا من توازن القوى فى منطقة الشرق الأوسط ومهد الطريق لدبلوماسية ومفاوضات السلام المضنية التى انتهت باسترداد الأراضى المصرية كاملة من قبضة العدو الإسرائيلى.

وقد شارك الجيش المصرى فى حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠ لتحرير أرض الكويت من الغزو العراقى بالاشتراك مع قوى التحالف

العالمية وقد أبلى بلاء حسنا شهدت به دول العالم وهو بذلك قد قـــام بـــأداء دور يؤكد الدور القيادى لمصر فى منطقة الشرق الأوسط استنادا إلى تحقيق الشرعية الدولية.

كما يشارك الجيش المصرى بوحدات منه فـــى تشـــكيل القـــوات الدولية لحفظ السلام فى مناطق الصراع الساخنة فى العالم المعاصر (مثـــل البوسنة والدول الأفريقية) والمساعدة فى مواجهـــة الكـــوارث فـــى الـــدول الصديقة والتى تربطها بها مصالح استراتيجية (تركيا والـــزلازل المدمـــرة) مما يخدم مصالح مصر الدولية والمرتبطة بالتواجد على الســـاحة العالميـــة والمشاركة فى تحقيق السلام والاستقرار العـــالمى ممـــا يكســـبها التقديـــر والاحترام على المستوى العالمى والإقليمى.

ويتم تطوير وتحديث القوات المسلحة المصرية لتكون دائما قويـــة لأن السلام الحالى لن يحميه جيش ضعيف متخلف خاصة فى وجود دولـــة مثل إسرائيل تملك أحدث الأسلحة العالمية وبالإضافة إلـــى دورهـــا علـــى المستوى الإقليمى والعالمى الذى يجب أن تكون على استعداد للقيام به.

ويتم التطوير عن طريق الاهتمام بالنوع أكثر من الكم عند الحصول على أكثر الأسلحة تطورا وأقل احتياجا للأفراد لتشغيلها مع توفير التدريـــب العالى لها. كما يتم الاهتمام بعمليات صيانة الأسلحة للمحافظة عليها وإطالـــة أعمارها الافتراضية ويتم الاتجاه إلى زيادة الاعتماد على النفس فى عمليـــة تصنيع بعض المنتجات الحربية بالاستعانة بالخبرات المتقدمـــة فـــى هـــذا المجال مثل عملية التجميع المحلى للدبابات الأمريكية طراز(إم-١-إيـــه- أبرامز) ويتم تطوير خبرة الجيش بعقد الفرق العسكرية والدورات التدريبـــة بالدول المتقدمة التى يتم توريد الأســـلحة منـــها مثـــل الولايـــات المتحـــدة الأمريكية ويدخل الجيش المصرى فى مناورات سنوية مع القوات الأمريكية فى منطقة الساحل الشمالى وذلك لرفع الكفاءه القتالية والتخطيطية للقـــوات المشاركة فى المناورات، كما يتم إجراء عمليات إعـــادة التنظيـــم الـــهيكلى للقوات المسلحة بما يتناسب مع الظروف السياسية وبمـــا يـــتراءى للقيـــاده السياسية.

ثالثا- الموارد التكنولوجية والمعرفية

السمة الرئيسية للعـالم المعـاصر هـى التكنولوجيـا والمعرفـة. فالتكنولوجيا والمعرفة علامتان من علامات الدول المتقدمة وهمـا مفتـاح التنمية للدول المتطلعة للخروج من دائرة التخلف.

فالتكنولوجيا تعنى التقدم والتحديث فى كل مجال تدخل فيـه ومـن المجالات الأساسية التى تستخدم فيها التكنولوجيا مجال الإنتاج والصناعـات المختلفة مثل صناعات الغزل والنسيج والصناعـات المعدنيـة والكيماويـة والغذائية والهندسية والكهربائية والإلكترونية والتعدينية.

وترجع أهمية الأخذ بالتكنولوجيا إلى القيود التى يفرضـها الوضـع العالمى المعاصر بمواصفاته التى فرضتها الدول المتقدمة فى التعامل مثـل اتفاقية التجارة الحرة القائمة على المنافسة العالميـة والاهتمـام بـالتصدير لضبط الموازين التجارية خاصة فى الدول النامية مثل مصر. فمن لم يبلـغ المواصفات المتفق عليها عالميا فى نوعية إنتاجه؛ لن يستطيع بيـع إنتاجـه وسيصاب بالتهميش عاجلا أو آجلا.

وتنبهت مصر لهذه القضية الحيويـة وانطلقـت للحصـول علـى التكنولوجيا المتقدمة فى كل المجالات لرفع كفاءة الأداء للخدمات الموجـودة فى المجتمع مثل الخدمات الطبية والتعليم والإعلام والمجـالات الصناعيـة والإنتاجية المختلفة وفقا لبرامج مدروسة تنبنى على الأسس التالية :

- وضع وتنفيذ سياسة للتنمية العلمية والتكنولوجية فى إطـار الأولويـات السياسية.
- الاهتمام بدور البحث العلمى.
- تطوير الأساليب الإدارية واتباع الأساليب العلمية فى الإدارة مسـتعينة بالوسائل التكنولوجيا الحديثة لتحسين الأداء.
- الاهتمام بتكوين القيادات الشابة القادرة علـى اسـتيعاب التكنولوجيـا الحديثة.
- توفير الموارد المالية للإنفاق على الأبحاث العلميـة وتشـجيع القطـاع الخاص.
- مد جذور التعاون بين المراكز البحثية فى مصر ودول العـالم وتبـادل المعرفة بتشجيع عقد المؤتمرات العلمية واسـتقدام الخـبراء وإرسـال البعثات والاستفادة من خبراتهم فيما بعد.

ومن أهم المجالات التى دخلتها التكنولوجيا، صناعـــة المعلومـــات فأنتجت ثورة الاتصالات والمعلومات، فقد أصبح العالم كقرية صغيرة بـــلا حواجز ولا قيود على المعرفة وتيســـرت عمليـــات النقـــل والمواصـــلات، باستخدام الحواسب الآلية والأقمار الصناعية وقد أثر ذلك على السياســـة الخارجية من عدة أوجه أهمها القضاء على خاصية الســـرية التـــى كـــانت تتميز بها الدبلوماسية كأداة من أدوات السياسة الخارجية لعدة قرون مضـت، وأصبح على الدبلوماسين فى تحركاتهم ومفاوضاتهم مراعاة الـــرأى العـــام العالمى، كما أصبح من اليسير إجراء الاتصالات من أى مكان فى العـــالم وعقد اللقاءات والحوارات والندوات باستخدام الصوت والصورة والحصـــول على كافة المعلومات بمنتهى السهولة والسرعة سواء الحديثـــة أو القديمـــة والمتوقعة.

ومن أهم الموارد التكنولوجية فى مصر دخول مصر مجال الأقمـــار الصناعيه بإطلاق قمرين صناعيين بالاستعانة بالخبرة الفرنسية وهـــو مـــا يدعم نقل التراث والفكر المصرى والثقافة المصرية إلى العالم الخـــارجى. وهى تشترك فى ذلك مع الدول العربية وبذلك يمكن التحرك بالتنسيق مـــع الدول العربية فى نقل الفكر والثقافة العربية والإســـلامية إلـــى دول العـــالم بطريقة صحيحة ودقيقة ومتحضرة تقابل الدعايات المغرضة التـــى تواجـــه الدول العربية والإسلام فى الدول الغربية.

كما يوجد بمصر شبكة للاتصالات السلكية واللاسلكية المتقدمة تتيح الاتصال بالعالم وربط البلاد بعضها ببعض وهى من أهم العنـــاصر التـــى يجب توفيرها لدفع عجلة التنمية وجذب الاستثمارات الأجنبية.

ونتيجة لهذه الإمكانات التكنولوجية المتقدمة فى الاتصالات وتبـــادل المعلومات مع العالم يتم تشجيع إقامة المؤتمرات العالمية فى مصـــر مثـــل مؤتمر الشراكة الأوروبية والشرق أوسطية والمؤتمر الاقتصـــادى الدولـــى لمنطقة الشرق الأوسط ومؤتمر السلام الذى عقد فى شرم الشيخ وحضـــره كل رؤساء العالم لتسوية النزاع الإسرائيلى الفلسطينى.

كما تتوفر فى مصر وسائل المواصلات الحديثة بأنواعها المختلفـــة من سيارات ووسائل نقل مختلفة للركاب والبضائع وتستطيع أساطيل النقـــل هذه الانتقال من مصر إلى الدول المجاورة مثل السعودية وليبيا مســـتخدمة

شبكة حديثة ومجددة من الطرق، مما يشـجع التجـارة والسـياحة ويدعـم الاقتصاد القومى.

كما تتوفر المطارات فى مصر فى أنحاء مختلفة مـن البـلاد فـى القاهرة والإسكندرية ومرسى مطروح والساحل الشمالى مؤخـرا وسـيناء والأقصر وأسوان. ولدى مصر أسطول من الطائرات المختلفـة الأحجـام تستخدم فى نقل الركاب والبضائع بين مصر ودول العالم وداخل مصر ممـا يشجع على مزيد من التبادل التجارى والسياحة.

وهناك أسطول تجارى لنقل البضائع ولنقل الركاب وللصيد وتوجـد فى مصر صناعه للسفن.

رابعا: الدبلوماسية والاجتماعية

تعتبر الموارد الدبلوماسية شكلا اتصاليا - خبراتيا تستطيع الدولـة من خلاله تطويع المواقف وخلق الفرص من أجل تحقيق أهداف السياسـة الخارجية. ومن أشكال هذا النوع من الموارد، الوساطة كما ظهر جليا فـى الدور المصرى بصدد القضية الفلسطينية وقضية الصومال. ومن أشـكالها أيضا خبرات التفاوض سواء تفاوض قبل الحرب، التفاوض لفك الاشـتباك، والتحكيم الدولى كما حدث فى طابـا. خـبرات المؤتمـرات والاتفاقيـات والتحضير للمؤتمرات. الدعوة للمؤتمرات وعقدهـا، إصـدار التوصيـات وحضور المؤتمرات الدولية ولقاءات الرؤساء وعقد الاتفاقات الدولية وعقـد المعاهدات. خبرات جمع المعلومات (قواعد البيانات)، والمستندات المهمـة، المعلومات والوثائق التاريخية، قانونية، وجغرافيـة، وعلميـة، واقتصاديـة واجتماعية، وسياسية (اتفاقات دولية - معـاهدات)، معلومـات عسـكرية. والعمل فى السفارات يعظم من قدره الدبلوماسـى الاتصاليـة والخبراتيـة. معاهد دراسية للدبلوماسين ورجال الخارجية من أهم وسائل اكتساب وجـذب الخبرات.

الفصل الثالث

أنماط التسعينيات

أولا: تطوير مواقف السياسة الخارجية المصرية

أ- (نموذج)... تطور مواقف السياسة الخارجية المصرية تجاه العراق

شهدت العلاقات المصرية - العراقية العديد من التطورات سلبا وإيجابا وذلك منذ اندلاع حرب الخليج الثانية (١٩٩٠/١٩٩١)، وهذه التطورات يمكن وضعها في سلسلة زمنية، تبرز اتخاذ الخارجية المصرية نهج التدرج في إطار تطوير علاقاتها مع العراق، سواء في المحافل الدولية أو في سياق العلاقات الثنائية، وهو النهج الذي لا يجب حدوث بعض الردود الدبلوماسية الحادة من القيادة والخارجية المصرية تجاه القيادة العراقية، وهي الاستثناءات التي كانت بالأساس في مواجهة هجوم دبلوماسي وسياسي وإعلامي عراقي على القيادة والخارجية المصرية.

من ناحية أخرى يعكس تطور العلاقات المصرية - العراقية في الفترة (١٩٩٦/٢٠٠٠) انتهاج الخارجية المصرية للوسائل غير الدبلوماسية بكثافة، لجس نبض كل من الطرف العراقي والقومي الإقليمية والدولية في إطار تحسين علاقاتها مع العراق، وفي مقدمة هذه الوسائل،فتح الباب أمام تحسين العلاقات الاقتصادية والتجارية عبر إقامة المعارض الصناعية وزيادة التبادل التجاري بين البلدين.

في هذا السياق يمكننا تقسيم تطور العلاقات المصرية - العراقية إلى ثلاث مراحل:

(١) مرحلة القطيعة التامة (يناير ١٩٩١- مارس ١٩٩٢).

(٢) مرحلة عودة العلاقـــات الاقتصاديـــة وبـــدء تحســـن العلاقـــات الدبلوماسية (٩٢-١٩٩٦).
(٣) مرحلة الدعم المصري للعراق (منتصف١٩٩٦ - ٢٠٠٠).

أولاً : مرحلة القطيعة التامة :

لم تبادر الدبلوماسية المصرية بقطع العلاقات مع العـــراق، حيـث أعلنت العراق قطع علاقاتها الدبلوماسية مع مصر في يناير ١٩٩١، وذلـك (وفق الخارجية العراقية) نتيجة اشتراك مصر في التحالف الدولـي بقيـادة الولايات المتحدة لتحرير الكويت، وهو الفعل الذي ردت عليــه الخارجيـة المصرية بالمثل، حيث قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع العـــراق وسـحبت السفير المصري من العراق. وكان ذلك تدشينا للقطيعة التامة بين البلديـــن، وهي القطيعة التي امتدت إلى مارس ١٩٩٢، وفـــي تلـك الفـترة كـانت القنصلية الهندية تتولى شئون المصريين الموجودين بـالعراق، وفـي تلـك الفترة لم يعلن عن أية لقاءات دبلوماسية بين البلدين على أي مستوى، حتى لو كان ذلك على هامش اجتماعات الأمم المتحدة أو فى المنظمات الإقليميـة المشتركة. وكان موقف الدبلوماسية المصرية في تلك الفترة يؤكد أن النظـام العراقي مسئول مسئولية كاملة عما حدث ويحدث للشعب العراقي، ولم تعلن مصر رسمياً أية تحفظات على العقوبات الاقتصادية والعسكرية المفروضـة على العراق من قبل مجلس الأمن،هذا مع تـــأكيد الدبلوماســية المصريـة لموقفها الرافض لتقسيم العراق.

إلا أن هذه القطيعة لم تمنع الرئيس المصري " محمد حسني مبارك" من إرسال رسالة إلى الرئيس العراقي "صدام حسين" عبر القيادة الفلسـطينية في منتصف يونيو ١٩٩١، يحذره فيها من خطورة عدم الانصياع لقـرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية[١].

ثانياً: مرحلة عودة العلاقات الاقتصادية وبدء تحسن العلاقات الدبلوماسـية (٩٢-١٩٩٦)

في إشارة واضحة لبدء تحسن العلاقـــات الدبلوماســية المصريـة العراقية، أعادت الخارجية المصرية فتح القنصلية المصرية في بغداد فـــي أوائل شهر مارس ١٩٩٢[٢] وهو ما أعقبه تعيين رضا عبد الكريم مســئولاً عن رعاية المصالح المصريين في العراق[٣] وقد وضع هذا التحســـن فـــي

سياق إقليمي، حيث شنت الدبلوماسية الإيرانية في ذلك الوقت هجوماً شديد اللهجة على الدبلوماسية المصرية، مما جعل الخارجية المصرية تلتفت للعراق ككفة للميزان لإيران في المنطقة وهو ما يؤكده حديث للرئيس المصري نشرته جريدة الأهرام حيث أعلن " أنه في مواجهة طهران ليس هناك سوي العراقيين الذين يستطيعون إقامة التوازن، آمل أن تقرر العراق الامتثال لقرارات الأمم المتحدة حتى يجد العراقيون أنفسهم أقوياء فوق أقدامهم وحتى يقولوا للإيرانيين قفوا.. ولتظلوا في مكانكم ولا تلعبوا دوراً كبيراً عليكم" (٤).

وهذا الكلام يعكس رؤية استراتيجية للخارجية المصرية حول أهمية العراق في حفظ التوازن في المنطقة، وأهمية عدم تقسيمه خوفاً على اختلال معادلة التوازن في المنطقة، ما أكده "مبارك" حيث أعلن معارضة مصر لأي محاولة لتمزيق العراق(٥). بالتالي شكل الموقف المصري من قصف العراق في تلك الفترة والتي اشتمت منه الخارجية المصرية رائحة محاولة تقسيم العراق، حيث أبدت الخارجية المصرية تحفظاً على الغارات الأمريكية على العراق على لسان وزير خارجيتها "عمرو موسى" حيث أعلن "أن أمريكا لم تتشاور مع مصر قبل ضرب العراق" (٦) إلا أن هذه الرؤية الإستراتيجية لم تعكس نفسها في تحسن حقيقي للعلاقات في تلك الفترة نتيجة تداخل هذه الرؤية مع التزام مصر في إطار توازناتها الإقليمية والدولية بعدم التقدم بخطوات تجاه النظام العراقي إلا بعد التزام العراق بقرارات الشرعية الدولية وبالاعتراف بدولة الكويت.وهو ما أكده صراحة مصدر دبلوماسي مصري حيث أعلن "أن مصر لن تتعامل دبلوماسياً مع العراق إلا بعد الاعتراف بالكويت، وهو ما يمكن أن يعلن بعده عن بدء اتصالات رسمية بين الطرفين" (٧).

وكانت استجابة النظام العراقي للرسالة سريعاً، حيث تم النظر لهذا الطلب على أنه بوابة لبدء تحسن العلاقات ليس فقط مع مصر ولكن مع باقي الدول العربية، حيث أعلن النظام العراقي في نوفمبر ١٩٩٤ اعترافه بدولة الكويت وهو ما لاقي ترحيباً مصرياً(٨). في أعقاب هذا تم أول اتفاق للتبادل التجاري بين مصر والعراق في نهاية ١٩٩٤ بقيمة ٢٠٠ مليون دولار.

هذه البوادر الإيجابية أوقفتها قيام الصحافة والإعلام العراقي بالوقوف الإعلامي المؤيد للجماعات الإسلامية المسلحة المصرية و ترحيبها

بقيام الأخيرة بمحاولة اغتيال الرئيس المصري أثناء القمة الأفريقية بـــأديس أبابا في منتصف ١٩٩٥. وهو ما اعتبرته الخارجية المصرية تأييداً رســمياً للمعارضة المسلحة المصرية، وقد حاول النظام العراقي إزالة هذه الغيـــوم عبر الإعلان عن الإفراج عن المسجونين المصريين في السجون العراقيـــة في أغسطس من نفس العام (٩)، لتزول بالفعل سحابة الغيوم هذه بعد أشـــهر قليلة، مما جعل وكالات الأنباء العالمية تتناقل تقريراً لرويتر حـــول تحســـن العلاقات المصرية العراقية تحسناً تدريجياً (١٠).

نجد مظاهر تحسن العلاقات في العديد من الظواهر والتطـــورات : حيث قررت الخارجية المصرية في بداية شهر ديسمبر من نفس العام زيـادة عدد أفراد بعثة رعاية المصالح في العراق(١١)، إلى جانب دعـــوة الرئيـــس المصري وتأكيده على ضرورة إيجاد صيغة ما لتخفيف المعاناة عن الشـــعب العراقي، بالإضافة إلي تتابع الزيارات واللقاءات بين الـــوزراء مـــن كـــلا الطرفين، واتمام أول لقاء معلن بين وزير الخارجيـــة المصـــري " عمـــرو موسى" ونظيره العراقي على هامش اجتماعات الأمم المتحـــدة فـــي نهايـــة ١٩٩٥. كما بدأ خطاب الخارجية المصرية يأخذ منحني صاعداً في الحـــدة تجاه التدخل الأمريكي في العراق، حيث أعلن مصدر دبلوماســـي مصـــري لجريدة الحياة "رفض مصر أي مخططات تهدف إلـــى الإطاحـــة بالنظـــام الحاكم في أي دولة عربية وانتقاد وزير الدفاع الأمريكي "وليام بري" الـــذي أعلن أن هناك جهوداً لتسريع الإطاحة بالنظام العراقي" (١٢).

من ناحية أخري شهدت نفس الفـــترة زيـــارة أول وفـــد صنـــاعي مصري لبغداد(١٣). وإقامة أول معرض مصري للمنتجات الزراعية ببغـــداد في مارس من نفس العام، إلى جانب استضافة القاهرة للقاء الأميـــن العـــام للأمم المتحدة د. بطرس غالي بمبعوث العراق أثناء وجود الأول بالقـــاهرة في يناير ١٩٩٦ للاتفاق حول مشروع قرار" النفط مقابل الغذاء " كمـــا زادت وتيرة لقاءات وزير الخارجية المصري "عمرو موسى" بنظـــيره العراقـــي "الصحاف" على هامش اجتماعات الجامعـــة العربيـــة ومجموعـــة الـــدول الإسلامية " (١٤) وفي هذا السياق دعت مصر في كلمتها في مجلس الأمـــن إلي عدم المساس بسيادة ووحدة العراق (١٥)، إلى جـــانب ترحيبـــها باتفـــاق "النفط مقابل الغذاء" (١٦).

إلا أنه وفي نفس الوقت،رأت الإدارة المصرية عـــدم إمكانيـــة لـــم الشمل العربي– في سياق صعود نيتانياهو للسلطة فـــى إســـرائيل وتعرقـــل

عملية السلام في الشرق الأوسط في منتصف ١٩٩٦- فـــي حالـــة دعـــوة العراق للقمة العربية التي دعت مصر لها،وهو ما أكده "مبارك" بإعلانـــه أن رأي زعماء قمة دمشق قد استقر على إرجاء دعوة العراق إلى القمة العربية الشاملة التي ستعقد في القاهرة(١٧) وهو الإعلان الذي أعقبه تأكيد الخارجيـــة المصرية على أن الباب لا زال مفتوحاً أمام العراق، وهو ما أكـــده أســـامة الباز مستشار الرئيس المصري السياسي في مؤتمر صحفي(١٨).

ثالثا: مرحلة الدعم المصري للعراق (منتصف ١٩٩٦-٢٠٠٠)

بدأت مرحلة الدعم المصري للعراق في إطار وجود مصر كعضـــو في مجلس الأمن، حيث بدا واضحاً للعيان اهتمام الخارجية المصرية بالتأكيد على وحدة العراق للأسباب الإستراتيجية التي سبق أن تحدثنا عنها، ولكـــن هذه المرة في مواجهة التعنت الإسرائيلي بقيادة نيتانياهو وفي ظل التقـــارب الإسرائيلي التركي، حيث صرح مبارك في حديث لمجلة " دير شـــبيجل " أن مصر لا تؤيد أي هجوم جديد على العراق وترفض تقسيمه إلى مناطق نفـــوذ تخل بالتوازن في المنطقة(١٩)، حيث وافق مجلس الأمن في أغسطس ١٩٩٦ على طلب مصر بحذف الفقرة التي تدين رفض العراق الوصـــول الفـــوري غير المشروط إلى المواقع التي يريد مفتشو اللجنة الدولية الوصول إليـــها. وتأكيد فتحي الشاذلي مساعد وزير الخارجية على "أن مصر تعتبر المســـاس بوحدة أراضى العراق وحق العراق في ممارسة ســـيادته علـــى مجمـــل أراضيه، قد يؤدي إلى فتح نافذة جديدة تنطلـــق منـــها أعـــاصير تعصـــف بالاستقرار الإقليمي بأكمله" (٢٠) وإعلان وزير الخارجية المصري عمـــرو موسى عقب لقائه بوزير الخارجية العراقي بالقاهرة عن معارضـــة مصـــر إقامة منطقة أمنية تركية في الشمال العراقي.

وفي سياق هذا الدعم الدبلوماسي الواضح أيدت مصر قرار مجلـــس الأمن "٩٨٦" (النفط مقابل الغذاء) وأعلنت أنها تري أن العراق وفي بجميـــع الالتزامات والقرارات الدولية وأعلنت رفضها لأية مبررات لتـــأجيل تنفيـــذ القرار مجدداً ودعمها الكامل لوحدة العـــراق وســـيادته علـــى أراضيـــه. (ملحوظة: تم تعيين شريف ريحان خلفاً لرضا عبد الكريـــم فـــي ديســـمبر ١٩٩٦).

وقد فتح هذا الدعم الدبلوماسي الواضح الطريق لتطوير العلاقـــات الثنائية بين البلدين وكعادة الدبلوماسية المصرية، فإن جـــس النبـــض يبـــدأ

بالاقتصادي، حيث شهدت القاهرة في ٢٠/٣/١٩٩٧ أول نشاط مباشر بين البلدين حيث عقدت اجتماعات الدورة الأولى للجنة التعاون الاقتصادي والصناعي المصري العراقي[٢١] وهو النشاط الذي أعقبه بداية الاتفاق على إمكانية قيام مصر بتوفير احتياجات العراق من الأدوية المصرية وذلك أثناء إقامة أول معرض مصري للدواء في العراق[٢٢]. وتم وصول أول شحنة أدوية مصرية بالفعل للعراق بما يقدر بـ١٥٦ مليون جنيه في أغسطس من نفس العام[٢٣].

من ناحية أخري واصلت مصر جهودها الدبلوماسية للحيلولة دون تصعيد العقوبات الدولية المفروضة على العراق وذلك بالتعاون والتنسيق مع روسيا وفرنسا والصين وليبيا،في سياق التخلي عن بند شديد التعنت في مشروع قرار جديد قدمته لندن وواشنطن إلى مجلس الأمن وإعلان مصر رفضها لهذا المشروع بشكل واضح في مجلس الأمن [٢٤].

هذا الدعم الدبلوماسي المصري للعراق خلال عضويتها لمجلس الأمن دعا "طارق عزيز" إلى الإشادة بالموقف المصري داخل مجلس الأمن من القضية العراقية على مدي العامين اللذين كانت مصر فيهما عضواً بالمجلس حيث قال "إن موقف مصر كان منصفاً طوال الوقت ومستمداً من القانون الدولي" [٢٥] ولكن كل هذا لم يجعل الدبلوماسية المصرية تعتقد أن الوقت أصبح مناسباً لتطبيع العلاقات الدبلوماسية مع العراق لعدة أسباب صرح بها سيد قاسم مستشار وزير الخارجية المصري للعلاقات الدوليةالذى قال "إنه من المبكر الحديث عن التطبيع الدبلوماسي بين مصر والعراق، حيث إن هناك شروطاً وأسساً تضعها مصر وتطالب العراق بتنفيذها ولو تدريجياً وأولها التزام وتطبيق العراق لجميع قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن واحترام حق السيادة والمرور لدول الخليج العربي وأولها الكويت باعتبارها أولى دول الجوار الجغرافي. ومن ثم بعد ذلك يبدأ الحديث عن تطبيع العلاقات وسيكون في إطار عربي-عربي وليس ثنائياً في مرحلته الأولى" [٢٦].

من ناحية أخري تدخلت مصر بنوع من الإيجابية خلال أزمة فبراير ١٩٩٨ بين العراق ومجلس الأمن حيث حذر "مبارك" من أن أي استخدام للقوة سيؤدي إلي زيادة التوتر[٢٧]، كما أعلن عمرو موسى أن مصر ضد أي ضربة جوية للعراق وأعرب عن أمله في التوصل للحل

السلمي للأزمة[٢٨]، وهى التصريحات التي تزامنت مع استئناف نشاط مكتب التمثيل التجاري المصري ببغداد [٢٩]، وقيام مصر بدور الوسيط بين العراق ومجلس الأمن حيث أبلغ وزير الخارجية العراقي وزير الخارجية المصري بقبول العراق بتفتيش ثمانية مواقع رئاسية وفتحها للتفتيش الدولي[٣٠].

ومن مظاهر التطورات الإيجابية في العلاقات بين البلدين في تلك الفترة إعلان الرئيس صدام حسين عن قرار بإطلاق سراح السجناء المصريين من السجون العراقية والبالغ عددهم ١٠٠٠ سجين[٣١]. وقد تتالت خلال هذه الفترة الرسائل المتبادلة بين كل من الرئيس المصري ونظيره العراقي. وقد استمرت العلاقات المصرية العراقية خلال هذا العام تسير بخطوات هادئة، ليست كبيرة لكنها مدروسة خاصة في المجال الاقتصادي وفي الميادين التي تسمح بها قرارات مجلس الأمن، وفي هذا السياق أتت اجتماعات اللجنة المصرية – العراقية المشتركة ببغداد[٣٢]. وتوالت الزيارات الوزارية بين الطرفين حيث زار كل من وزير الصحة ووزير التجارة المصريين بغداد خلال شهر يوليو ١٩٩٨. وهو الأمر الذي شجع الخارجية العراقية على طلب رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي في مصر وإعادة فتح سفارتي البلدين[٣٣]. كما تم تشغيل الخط البري بين القاهرة وبغداد بعد توقف دام ثمانى سنوات[٣٤]، وتوقيع خمس اتفاقيات مشتركة في مجالات النقل والتعليم والزراعة والصناعة والصحة أثناء وجود وزير التجارة العراقي في القاهرة [٣٥].

إلا أن الأزمة بين العراق ومجلس الأمن في نهاية ١٩٩٨ وقيام القوات الأمريكية–البريطانية بقصف الأراضي العراقية، وتجاهل الحكومة المصرية في بياناتها في تلك الفترة هذه الضربة والإعلان فقط عن أسف مصر للتطورات التي وقعت منذ سحب فرق التفتيش من العراق، وإعلان الخارجية المصرية ضرورة الوقف الفوري للعمليات العسكرية ضد العراق[٣٦]، وعدم إدانتها في بيانها العدوان العسكري،أدى إلى حدوث شروخ في السياق الإيجابي لتطور العلاقات بين البلدين. حيث بدأت الصحافة العراقية والمسئولين العراقيين في العراق الهجوم على القيادة والدبلوماسية المصرية، حيث صرح طارق عزيز نائب الرئيس العراقي "أن الرئيس المصري كان الشخص الوحيد في العالم الذي فضل إلقاء اللوم على القيادة العراقية لا على كلينتون وأنه لا يوجد إنسان منطقي نزيه يشارك مبارك

هذا الرأي" وهو ما أدى إلي رفع درجة الهجوم المتبادل بين البلدين وإعلان عمرو موسى استياء مصر[37] من الحملة الإعلامية العراقية[38].

إلا أن هذه الهجمة المتبادلة انتهت سريعا مع إعلان العراق عن وقف الحملات الإعلامية ضد مصر والسعودية[39]، ولكن هذا لم يمنع الرئيس المصري من إعلان " أن حضور صدام القمة العربية المرتقبة غير مرغوب فيه بسبب عدم الاتزان في تصرفاته" [40]. وهو الأمر الذي عاد وزير الخارجية المصري " عمرو موسى " ليؤكد غيره حيث أعلن رغبة مصر مشاركة العراق في القمة العربية المرتقبة [41]. وبعد هذه الفترة التي دامت ستة أشهر تقريباً من التوتر عادت العلاقات إلي النقطة التي كانت عليها قبل يناير ١٩٩٩ .

حيث عقدت مباحثات مصرية – عراقية بين وزيري الصناعة المصرية والعراقية في بغداد [42]، واتخاذ مصر قراراً بتجهيز جميع المستشفيات العراقية إمدادها بكامل احتياجاتها من المعدات والأجهزة الطبية المصرية [43]. وهو ما صاحب إعلان عمرو موسى تأييد مصر لتعليق العقوبات المفروضة على العراق من مجلس الأمن على الطريق لرفعها نهائياً بعد تنفيذ القرارات الدولية[44].

ليستمر الوضع كما هو عليه في تطوير العلاقات وتحسينها التدريجي على المستويات غير الدبلوماسية مثل عقد المعرض الثاني للمنتجات المصرية فى بغداد [45]، ودعم دبلوماسي مصري في المحافل الدولية إلي جانب لقاءات متبادلة بين وزيري خارجية البلدين (آخرها على هامش أعمال اجتماع وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامية ٢٠٠٠/٧/٣).

ثانيا: ثوابت السياسة الخارجية المصرية

أ-(نموذج) ٠٠٠ الحفاظ على علاقات دائمة مع إسرائيل بعد معاهدة السلام على الرغم من الأزمات: مثال، العلاقات المصرية الإسرائيلية في فترة رئاسة نتنياهو للوزارة الإسرائيلية

يمكننا القول إن العلاقات المصرية -الإسرائيلية لم تشهد مرحلة من التدهور في العشر سنوات الأخيرة مثلما شهدت في فترة رئاسة الزعيم

الليكودي بنيامين نيتانياهو للوزارة الإسرائيلية ، من يونيو ١٩٩٦ إلي إبريل ١٩٩٩. وعلي الرغم من الاتهامات المتبادلة والتصعيد السياسي والدبلوماسي بين الطرفين؛ فإن مصر لم تفكر على الإطلاق في قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدولة الإسرائيلية نتيجة رؤية لأهمية استمرار علاقاتها مع هذه الدولة التي تمثل حدودها الشرقية ولأهمية استمرار علاقاتها مع الدولة الإسرائيلية للعب دور مؤثر في عملية السلام في الشرق الأوسط. كما تري الدبلوماسية المصرية.

وفي هذا الجزء سنستعرض بالتفصيل تطور العلاقات المصرية الإسرائيلية ونقاط الأزمات في العلاقة بين الطرفين وكيف استمرت الخارجية المصرية نتيجة رؤيتها الاستراتيجية لمنطقة شرق قناة السويس في الاحتفاظ بشعرة معاوية في علاقاتها مع الدولة الإسرائيلية.

كان هناك توجس مصري من إمكانية انتخاب الزعيم الليكودي المتشدد بنيامين نيتانياهو رئيساً لوزراء لإسرائيل، وهو التوجس الذي عبر عنه الرئيس المصري عشية الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية في حوار له مع مجلة "الفاينانشيال تايمز" حيث أوضح أنه إذا ما فاز نيتانياهو وشرع في وضع العقبات أمام عملية السلام، فإن ذلك سيؤدي بالتأكيد إلى ظهور مشكلة كبيرة[٤٦].

وهو الأمر الذي جعل نيتانياهو فور فوزه بالانتخابات يسارع بالاتصال بالرئيس المصري والتأكيد على التزامه بدفع عجلة السلام على كل المسارات والحرص على لقاء الرئيس المصري [٤٧]. ولكن تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد وتأكيده على أهمية إعادة النظر في الاتفاقيات المحددة لعملية السلام وتجميد مسار التسوية على الجانب الفلسطيني ومحاولته التقرب للجانب التركي جعلت الدبلوماسية المصرية تتحسس الخطر، مما جعلها تهتم بلم الشمل العربي لتوحيد الصفوف وبالتالي إعطاؤها قوة إضافية في مواجهة التعنت الإسرائيلي ومحاولته استبعاده من معادلة السلام في الشرق الأوسط وتهميش الدور المصري، حيث سارعت القيادة المصرية بالتشاور مع الجانب السوري وإعلان الرئيس المصري عقب محادثاته مع الرئيس السوري عن العزم على البحث عن صيغة لترتيب البيت العربي الذي أكدت القيادة المصرية أن طرح هذا الموضوع كان قبل أن يحدث التغيير الذي حدث في إسرائيل.. ومع الظروف الحالية

فكرنا وبحثنا ولكن وجدنا من الحكمة أن نتريث وننتظر كيف سيكون سلوك الحكومة (الإسرائيلية) الجديدة، ولو أن الحديث الذي أدلى به رئيس الوزراء الإسرائيلي الأخير لا يدعو إلى التفاؤل ولكن وجدنا من الحكمة أن ننتظر إلي أن نري فعلاً السياسية الحقيقية لهذه الحكومة التي على ضوئها سيكون التصرف" [٤٨]، هكذا أوصلت القيادة المصرية تهديدها للقيادة الإسرائيلية الجديدة سريعاً والتلويح بوجود أوراق لدي الدبلوماسية المصرية يمكنها الضغط من خلالها. مع ترك مساحة لإمكانية تراجع رئيس الوزراء الإسرائيلي عن نياته الواضحة في عرقلة عملية السلام، ولكن هذا التهديد لم يلاق أية استجابة أو تراجع على الجانب الإسرائيلي، فما كان من القيادة المصرية إلا أن سارعت بعقد قمة ثلاثية مصرية - سورية - سعودية في دمشق وتركيز المباحثات على تشكيل جبهة عربية مشتركة في مباحثات السلام مع إسرائيل في ظل حكومة بنيامين نيتانياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد[٤٩] (نقلا عن شبكة السي إن إن التليفزيونية الأمريكية).

وهي القمة التي انتهت فعلياً بالإعلان عن قمة عربية عاجلة، حيث أعلن محمد بسيوني سفير مصر فيإسرائيل أنها تهدف إلى التوصل إلى موقف عربي موحد في ضوء الانتخابات الأخيرة في إسرائيل[٥٠].

وإلي جانب المحور العربي ركزت الدبلوماسية المصرية في نفس الوقت على المحور الأوروبي حيث طالبت مصر الدول الأوروبية بإبلاغ إسرائيل بضرورة الالتزام بالمرجعية التي انطلقت على أساسها عملية السلام في مدريد[٥١]، إلا أن الدبلوماسية المصرية احتفظت بهدوئها المعهود ولم تحاول إبراز الأمر على أنه موجه بشكل مباشر ضد إسرائيل وهو ما أكده الرئيس المصري حيث صرح بأن مساندة عملية السلام هي الأساس للقمة العربية وليس كما تدعي بعض وكالات الأنباء في أن هذه القمة موجهة لإسرائيل[٥٢].

من ناحية أخرى تحفظت الخارجية المصرية على إعلان إسرائيل استئناف المفاوضات مع الجانب الفلسطيني دون شروط مسبقة حيث صرح محمد بسيوني سفير مصر بإسرائيل انه ابلغ وزير الخارجية الإسرائيلية "ديفيد ليفي " على ضرورة الالتزام بمرجعية لهذه المفاوضات والقائمة على الشرعية الدولية وهي مؤتمر مدريد ومبدأ الارض مقابل السلام[٥٣].

ومع هذه التطورات المتلاحقة بدأت المشاغبات بين البلدين حيث ما لبثت إسرائيل بالاعتراض على حصول مصر على صواريخ سكود وهي الاعتراضات التي ردت على مصر بأنه حق مشروع لمصر وتعزيز لقدراتها للدفاع عن النفس وعن مكتسبات السلام(٥٤).

وفي كلمته في افتتاح القمة العربية أكد الرئيس المصري عند تناوله قضية السلام في الشرق الأوسط على أنه "إذا كنا نتجنب اللجوء إلي التهديد وفرض الأمر الواقع على الطرف الآخر في المفاوضات، وهو إسرائيل، ولا نخطط لأي إخلال بالتزاماتنا فإننا نطالبها أيضا بنفس المنطق ومن ذات الموضوع، بأن تفي بتعهداتها والتزاماتنا في إطار عملية السلام بشكل صارم، يبتعد عن أسلوب الوعيد ومحاولة فرض الأمر الواقع، أو تبني موقف متطرف لا يستند إلى المرجعية المتفق عليها" (٥٥)، وهو الخطاب الذي حاولت فيه القيادة المصرية أن تترك مساحة من إمكانية تراجع الطرف الإسرائيلي عن نيته في عرقلة مسيرة التسوية.

إلا أنه لم تجر مياه جديدة تحت الجسر، مما جعل الدبلوماسية المصرية تركز بشكل واضح على محوري الضغط على إسرائيل، المحور العربي والمحور الأوروبي، حيث صرح عمرو موسى أن مصر تركز الآن على الدور الأوروبي في عملية السلام والذي وصفه بأنه مهم جداً (٥٦).

وفي هذا السياق قام الرئيس المصري بزيارة باريس ثم زيارة أنقرة في محاول لتنشيط الدور الأوروبي في الضغط على الجانب الإسرائيلي من ناحية وتحجيم التقارب الإسرائيلي – التركي من ناحية أخرى.

كما بدأت الدبلوماسية المصرية في استخدام خطاب شديد اللهجة تجاه إسرائيل، ولم تمنع هذه الأجواء الرئيس المصري من استقبال رئيس الوزراء الإسرائيلي وتصريح الأول عقب المحادثات الثنائية بأنه "استعاد الأمل من جديد في استمرار عملية السلام" (٥٧).

ولكن ما لبث رئيس الوزراء الإسرائيلي أن تراجع عن صياغاته المخففة التي استخدمها أثناء قمة القاهرة، مما جعل الرئيس المصري، الذي شعر بالإحباط من عدم تنفيذ نيتانياهو لوعوده التي قدمها له خلال قمة القاهرة واعتبرتها القيادة والدبلوماسية المصرية انتصاراً لها، يحذر من "صعوبة انعقاد القمة الاقتصادية للتنمية في الشرق الأوسط في القاهرة في حالة عدم إحراز تقدم في عملية السلام" (٥٨). وهو التحذير التي رأت

الصحافة المصرية أنه أدى إلى قيام الرئيس الإسرائيلي بالتعهد باستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين وإيفاد ديفيد ليفي وزير الخارجية للقاهرة لتحسين العلاقات مع القاهرة(٥٩).

ولكن التهديد المصري استمر في ظل استمرار الوضع كما هو عليه، حيث أبلغت مصر إسرائيل بوضوح أن مؤتمر القمة الاقتصادية حول التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي تستضيفه القاهرة في نوفمبر ١٩٩٦ لن يعقد إذا لم ينفذ الجيش الإسرائيلي إعادة الانتشار في مدينة الخليل جنوب الضفة الغربية، حيث قال وزير الخارجية المصري عمرو موسى" لا أتصور انعقاد المؤتمر الاقتصادي والانسحاب من الخليل لم يتم فهذه مسالة غير مقبولة" (٦٠).

وفي ظل هذا التصعيد غادر السفير الإسرائيلي القاهرة عقب انتهاء مهمته "ديفيد سلطان" دون أن تعين إسرائيل خلفاً له (٦١).

وتصاعدت حدة الحرب الكلامية بين مصر وإسرائيل في تلك الفترة إلي درجة تصريح وزير الخارجية المصري رداً على هجوم نيتانياهو على مصر بسبب موقفها من عقد القمة الاقتصادية بأنه" من الأفضل أن يبتعد نيتانياهو عن أنف مصر حتى تبتعد مصر عن أنفه" (٦٢).

من ناحية أخرى صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي أن مناورات بدر العسكرية التي بدأت في منتصف سبتمبر ١٩٩٦، موجهة ضد إسرائيل وهو ما رد عليه الرئيس المصري بأن نيتانياهو يريد افتعال مشكلة بسبب المناورة بدر٩٦ ليس إلا" (٦٣).

كما تصاعدت لغة خطاب الدبلوماسيين المصريين من الصف الثاني تجاه إسرائيل حيث صرح فتحي الشاذلي نائب وزير الخارجية المصري بأن اللغة التي يتحدث بها "نيتانياهو" تبعث على الاشمئزاز وأنها إطلاق لصيحات الحرب من جانب المسئولين الإسرائيليين والتهديد باللجوء إلي الخيارات العسكرية، كما صرح عادل الصفتي مساعد وزير الخارجية " أن رئيس الوزراء الإسرائيلي يحتاج إلي طبيب نفسي!!" (٦٤).

من ناحية أخري حدث تصعيد على الجانب الشعبي، حيث تحولت جنازة ضابط الشرطة المصري والذي قتل برصاص الإسرائيليين خطأ في رفح إلي تظاهرة معادية لإسرائيل أطلق خلالها آلاف المشيعين هتافات تندد بالمجازر الإسرائيلية(٦٥)، وكان ضابط الشرطة المصري قد قتل أثناء

المواجهات ما بين المتظاهرين الفلسطينيين والجيش الإسرائيلي في رفح على الحدود المصرية الإسرائيلية.

وفي نفس الوقت امتنع الرئيس المصري عن حضور قمة واشنطن في مستهل شهر أكتوبر والتي حضرها كل من نيتانياهو وعرفات والملك حسين والرئيس الأمريكي "كلينتون"، وقد صرح الرئيس المصري لصحيفة معاريف الإسرائيلية "إنني اعتذرت عن المشاركة في قمة واشنطن استجابة للرأي العام المصري" وتساءل الرئيس مبارك "كيف أسافر ونيتانياهو أعلن أنه أعاد فتح النفق" وأعرب أيضا عن إحباطه من عدم تنفيذ نيتانياهو لوعوده له التي أعلنها في قمة القاهرة في يوليو ١٩٩٦.

وعلي الرغم من هذا التصعيد الذي مارسته الخارجية المصرية على كافة المستويات إلا إنها لم تخطُ نحو قطع العلاقات أو سحب السفير المصري للتشاور، بل ولم تبد رغبة رسمية للقيام بهذا الفعل محافظة على ثوابتها الخاصة بالتعامل مع الدولة الإسرائيلية، حيث أعلن الرئيس المصري في حديث لمجلة تايم الأمريكية " أن العلاقات (مع إسرائيل) متوترة وهناك سبب واحد لذلك وهو أننا نعبر عن الرأي العام والناس في مصر غاضبون، وهناك بعض الناس في البلد يقولون "اقطع العلاقات الدبلوماسية" ولكنني حريص جداً على العملية السلمية قدماً، وليس تجميد العلاقات الدبلوماسية"(٦٦).

ومن ناحيتها أعلنت إسرائيل مقاطعة وزير البنية الأساسية الإسرائيلي "أرييل شارون" المؤتمر الاقتصادي حول الشرق الأوسط في القاهرة وذلك بعد الانتقادات العنيفة التي وجهتها مصر للحكومة الإسرائيلية خلال الأسابيع الماضية (٦٧).

إلا أنه بعد تدخل أمريكي مباشر لتحسين العلاقات وزيارة وزير الخارجية الإسرائيلي للقاهرة، تغير الموقف نسبياً حيث أعلن الرئيس المصري عقب استقباله الوزير الإسرائيلي أنه "لا فائدة من توتر الجو أكثر مما هو عليه، بل العكس من المهم أن نتحرك وخلق جوّ مُواتٍ لاستئناف عملية السلام لإنقاذها من الأزمة التي تواجهها حالياً، كما صرح وزير الخارجية المصري عمرو موسى في إجابة على سؤال حول الأفكار التي تلقتها مصر من إسرائيل لدفع عملية السلام، "إننا سنطمئن فقط عندما نرى الحركة الحقيقية نحو التقدم واحترام الاتفاقات القادمة والعمل في إطار مبادئ مدريد" (٦٨).

إلا أن الجو عاد ليتوتر سريعا حيث شكا وزير المالية الإسـرائيلي أثناء انعقاد المؤتمر الاقتصادي من تدني حجم التطبيع مع مصر (٦٩)، إلـى جانب إعلان عدد كبير من رجال الأعمـال المصريـين المشـاركين فـي المؤتمر الاقتصادي بالقاهرة عن رفضهم عقد صفقات تجارية مع نظرائهـم الإسرائيليين بسبب تعنت السياسة الإسرائيلية إزاء عملية السلام في الشـرق الأوسط (٧٠).

وفى الوقت نفسه أعلنت القاهرة في ١٣/١١/١٩٩٦ القبض علـى الضابط الإسرائيلي "عزام عزام" بتهمة الجاسوسية.

وقامت مصر بتحذير إسرائيل من عواقب تصعيد عمليات الاسـتيطان في الضفة الغربية وتصريح "عمرو موسى" بأن مصر تـدرس الآن سـبل التحرك لمواجهة هذه السياسة الاستيطانية انطلاقا من مقررات القمة العربية الأخيرة (٧١).

وعلى مستوي التصعيد أيضا قامت القوات المصرية لحرس الحـدود بالتحفظ على ثلاث لنشات إسرائيلية تسللت للصيد في المياه المصرية (٧٢).

وقد استمر مسلسل التصعيد حتى بداية ١٩٩٧، حيث بدا في الأفـق إمكانيات لتحسين العلاقات خاصة مع زيارة رئيس الـوزراء الإسـرائيلي بنيامين نيتانياهو للقاهرة في مارس ١٩٩٧، وهي القمة التي صرح بعدهـا الرئيس مبارك بأنه لا يفرض أي قيود على رجـال الأعمـال المصريـين للتعاون مع الجانب الإسرائيلي وفي نفس الوقت صرح بأن "إسرائيل لا تنفـذ التزاماتها وأنه يخشى من التأثير السلبي لمستوطنات أبو غنيم" (٧٣).

إلا أن هذا اللقاء لم يسفر عن تطور إيجابي واضح فـي العلاقـات حيث ما لبث الرئيس المصري أن حذر إسـرائيل مـن النتـائج الخطـيرة للاستيطان وقال أيضا "إنه لو كان مكان نيتانياهو لقدم استقالته وذلـك فـي حوار لقناة النيل الدولية (٧٤)، وإعلانه بعد ذلك "بأن عمليـة السـلام تمـر بأصعب مراحلها منذ ١٩٧٧ وان ما يحدث يهدد الجهود السلمية كلها"(٧٥).

ودفع الخارجية المصرية لمجلس جامعة الـدول العربيـة لإعـلان تجميد خطوات التطبيع مع إسرائيل في بداية أبريل ١٩٩٧.

وعلي الرغم من تصاعد التوتر مرة أخري إلا أن صنـاع القـرار عادوا ليؤكدوا عدم نيتهم قطع العلاقات مع الدولة الإسرائيلية حيث صـرح مبارك "إن قطع العلاقات مع إسرائيل موضوع ليس بالبسـاطة، ولـو كنـا

نسمع مجموعة تعبر عن مشاعرها، ولكننا كدولة لابد أن نزن الأمور ونري هل هذا مناسب لعملية السلام ومفيد لموقف مصر كطرف يتوسط بين الطرفين (الفلسطيني والإسرائيلي) في الوقت المناسب" [٧٦].

ومن ناحيتها قامت إسرائيل بإحالة ٧ صيادين مصريين للمحاكمة بسبب دخولهم إسرائيل[٧٧].

واعتذر عمرو موسى عن تلبية دعوة من جامعة بن جوريون لإلقاء محاضرة بها[٧٨]، وفي نفس الشهر اجتمع رئيس الوزراء الإسرائيلي بالرئيس المصري في شرم الشيخ وهو اللقاء الذي لم يسفر عن شيء [٧٩].

وقد استمر هذا الوضع المتوتر بدون تحرك يذكر حتى إن رئيس الوزراء الإسرائيلي حذر مصر من تدهور علاقاتها بإسرائيل [٨٠].

وهو التوتر الذي جعل أيضا وزير الخارجية المصري يعلن أن مشاركة مصر في مؤتمر الدوحة الاقتصادي مرهون بمعالجة قضية الاستيطان واعادة الانتشار [٨١].

وهو المؤتمر الذي قاطعته مصر بالفعل والذي عقد في نوفمبر من نفس العام، ليشهد أحدّ لحظات الذروة السلبية في العلاقات بين مصر وإسرائيل. وهي اللحظة التي لم تنته أيضا بفعل دبلوماسي واضح ضد الدولة الإسرائيلية من قبل قطع العلاقات الدبلوماسية أو تجميدها، ولعل الصورة في العلاقات المصرية خلال ١٩٩٨ والنصف الأول من ١٩٩٩ لم تتغير كثيراً من توترات دائمة ولقاءات لا تسفر عن شيء تقريباً، وحالة من الترقب المصري لأية بادرة إيجابية من الجانب الإسرائيلي، وليستمر الوضع حتى الانتخابات الإسرائيلية والتي أعلن قبل إجرائها أنه مع الأسف مع مجيء حكومة نيتانياهو توقف التعاون تقريباً، فقد صدمت تصريحاته وتصرفاته الرأي العام وانتهت بفقدان مصداقيته وهو أمر أدى إلى مشكلات كثيرة حتى إن رجال الأعمال المصريين يخشون مقابلة زملائهم من رجال الأعمال الإسرائيليين في أي مكان إحساسا منهم بموقف الرأي العام [٨٢].

كما تناقلت وكالات الأنباء العالمية عشية الانتخابات الإسرائيلية رغبة مصر في أن تتمخض الانتخابات الإسرائيلية عن حكومة تعمل لإحياء عملية السلام مع العرب وليس عرقلتها كما فعلت الحكومة المنتهية ولايتها برئاسة نيتانياهو. حيث صرح وزير الخارجية المصري أن هذا الشريك (الشريك في عملية السلام) لم يكن موجوداً خلال السنوات القليلة الماضية

حيث كانت سياسات الحكومة الإسرائيلية وممارســـاتها وأفكارهـــا معوقـــة لعملية السلام مما أدى إلى انتهاء الأمر بشلل كامل وتجميد لهذه العملية(٨٣).

ب- (نموذج)... موقف السياسية الخارجيـــة المصريـــة مـــن النظـــام السوداني في الفترة من ١٩٨٩ -٢٠٠٠

تحرص السياسة الخارجية المصرية على الحفاظ على علاقات دائمـة ومستقرة مع دولة السودان، بما يمثل أحد أهم ثوابـت السياســة الخارجيـة المصرية، حيث تعتبر الخارجية المصرية الســودان العمــق الاســتراتيجي الجنوبي لمصر، وهو ما يعكس نفسه بالتالي بوضع ملــف العلاقــات مــع السودان في مقدمة الملفات التي تتفاعل معها الخارجيـــة المصريـــة، وبـــل القيادة السياسية المصرية طوال تاريخ الدولة المصرية الحديثة منـــذ عـــهد محمد علي.

هذا وتحتفظ السياسة الخارجية المصرية منـــذ حركـــة ٢٣ يوليـــو ١٩٥٢ باستراتيجية واضحة في التعامل مع دولة السودان، ألا وهي محاولـة إيجاد أرضية مناسبة لخلق علاقات إيجابية معها، وفي حالة بـــروز ميـــول صراعية من الجانب السوداني؛ فإن الخارجية المصرية تعمل طوال الوقـت على الاحتفاظ بشعرة معاوية مع الأنظمة السودانية التي تتخذ خطاباً أو فعـلاً عدائياً تجاهها، حتى في أحلك لحظات الأزمة بين البلدين، كمـــا وضعـت الخارجية المصرية منذ بدء الأزمة فـــي الجنـــوب الســـوداني اســـتراتيجية واضحة وثابتة للتعامل مع هذه القضية إلا وهي الحفاظ على وحدة الســـودان مهما كان الثمن، حيث تري الخارجية المصرية أن إقامة دولة في الجنـــوب السوداني يسمح لدول ذات مصالح استراتيجية متعارضـــة مـــع المصـــالح الاستراتيجية المصرية في استخدام هذه الدولة الجديدة في خلق قاعدة لها في العمق الاستراتيجي جنوب مصر وهو ما يتعارض مع المصـــالح القوميـــة الاستراتيجية المصرية، كما تري الخارجية المصرية أن التعامل مع دولـــة واحدة في الجنوب اسهل في إدارة العلاقات مع دولتين.

إن هذه الرؤية العامة والاستراتيجية يمكننا أن نجد لها تطبيقاً عملياً في تعامل السياسة الخارجية المصرية في الفترة من ١٩٨٩ -٢٠٠٠ وهـــي الفترة التي بدأت مع استيلاء نظام الإنقاذ على مقاليد السلطة في السودان.

وفي تحليلنا للعلاقات المصرية السودانية في تلك الفترة يمكننـــا أن نقسم تطور العلاقات بين البلدين إلى ثلاث مراحل،المرحلـة الأولـــى هـــي

مرحلة التأييد ومساندة حركة الإنقاذ،والمرحلة الثانية هي مرحلة التباعد والخلاف العلني وهي المرحلة التي بدأت مع قيام العراق بغزو الكويت واختلاف موقف البلدين من الغزو العراقي. وقد بلغت هذه المرحلة ذروتها مع محاولة الاغتيال الفاشلة للرئيس "مبارك" في يونيو ١٩٩٥،وأخيراً المرحلة الثالثة والتي بدأت مع تحسن العلاقات نسبياً في ١٩٩٧ وبلغت ذروتها في تأييد مصر لحكومة البشير في صراعه الداخلي في مواجهة مجموعة الترابي في نهاية ١٩٩٩.

المرحلة الأولى: مرحلة الدعم والمساندة

كان تأييد مصر واضحاً لانقلاب الإنقاذ منذ الإعلان عنه في ٣٠ يونيو ١٩٨٩،حيث اعتبرته القيادة المصرية نظاماً وطنياً آتى لتحقيق الاستقرار في السودان، وليحل أزمة الجنوب والأزمة الاقتصادية التي بدأت تظهر ملامحها في السنوات الأخيرة من حكم حكومة الصادق المهدي. خاصة وأن حكومة المهدي طالبت بإلغاء ميثاق التكامل المصري السوداني. وقد حاول النظام السوداني الجديد بقيادة البشير الاستفادة من حالة الفتور السابقة بين مصر وحكومة الصادق المهدي حيث قدم نفسه بوصفه نظاماً يسعى إلي توطيد العلاقات المصرية السودانية وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في السودان، وهو ما يمثل أحد أهداف السياسة الخارجية المصرية الأساسية[٨٤]، وهو الوضع الذي يبرز محاولة الخارجية المصرية البحث عن منفذ لدعم علاقاتها مع السودان حتى عبر دعم وتأييد نظام انقلابي عسكري، كانت حسنته الوحيدة محاولته وإعلانه عن رغبته في تحسين علاقات السودان مع مصر.

مرحلة التوتر والتصعيد:

غلب على هذه المرحلة الطابع الصراعي للعلاقات المصرية السودانية. حيث تصاعدت أزمة تلو أخرى ما بين النظامين المصري والسوداني. وقد بدأ هذا المنحنى السلبي مع إعلان النظام السوداني تأييده لصدام حسين في حربه ضد قوات التحالف الدولي والتي شاركت فيها القوات المصرية. وقد تصاعد الخطابات المعادية لكلا الطرفين تجاه الطرف الآخر، حيث قامت الحكومة السودانية، بتهديد مصر بإمكان نسف السد العالي بالصواريخ التي حصلت عليها من العراق وهو الأمر الذي ردت عليه مصر بقوة حيث أعلن الرئيس المصري أن المساس بالسد العالي هو

بمثابة إعلان للحرب. كما أقامت مصر موقعاً عسكرياً ونقطة مراقبة عسكرية إضافية في مثلث حلايب.

ومع بداية بروز الترابي كقائد فعلي لحركة الإنقاذ وبدء دعم السودان لنشاط الجماعات الإسلامية،أبلغت مصر الحكومة السودانية قلقها البالغ لازدياد أفراد الجماعات الإسلامية المصريين الهاربين من أحكام صدرت ضدهم ولجوئهم إلى السودان وتلقيهم تدريباً عسكرياً في معسكرات الجبهة القومية الإسلامية بزعامة د.حسن الترابي(٨٥)، وقد تفاقمت الأزمة بين مصر والسودان بعد احتضان جبهة الترابي للجماعات المتطرفة وعلى رأسها د. عمر عبد الرحمن من مصر وبروز مشكلة حلايب. ووصل الأمر إلى عرض الأزمة على الأمم المتحدة وتبادل المذكرات التي تثبت أحقية كل دولة في هذا الإقليم. ولم ينته الأمر عند هذا الحد بل وقعت بعض المواجهات المحدودة بين القوات على الحدود بين البلدين، تم احتواؤها بسرعة وكان مؤتمر القمة الأفريقية الذي عقد في القاهرة ١٩٩٤ فرصة طيبة للقاء الرئيسين مبارك والبشير ومناقشة القضايا الخلافية بينهما وتم الاتفاق على تشكيل لجنة يرأسها وزيرا خارجية البلدين وتجتمع بصورة دورية مرة في القاهرة ومرة في الخرطوم، وعقدت اللجنة أول اجتماعاتها في القاهرة ولم تجتمع مرة أخرى بعد ذلك، حيث شهدت العلاقات توتراً وتصعيداً مرة أخرى بعد أن لجأت السودان إلى عرض أزمة حلايب على مجلس الأمن والأمم المتحدة وطلب عرض الأمر على محكمة العدل الدولية لتقرير مصير مثلث حلايب(٨٦).

وقد نشبت أزمة حلايب في أوائل ١٩٩٢ بتوقيع السودان عقداً للتنقيب عن البترول في المنطقة مع شركة كندية حيث رفضت مصر هذا الإجراء السوداني لأنه يمثل اعتداء صارخاً على الأراضي المصرية وقامت باتخاذ عدد من الإجراءات الضرورية التي تعكس السيادة المصرية على أراضيها(٨٧). هذا وقد تقدمت الحكومة السودانية في ١٩٩٢/١٢/٢٧ بمذكرة إلى مجلس الأمن ضد مصر بشأن حلايب وعادت مرة أخرى في ١٩٩٣/١/٧ وتقدمت وتقدمت بمذكرة ثانية كانت أشد لهجة من الأولى وهي المشكلة التي أثيرت لأول مرة منذ عهد وزارة حزب الأمة بقيادة عبد الله خليل في ١٩٥٨. كما أعلنت الحكومة السودانية في بداية ١٩٩٣ ضم المؤسسات التعليمية المصرية للحكومة السودانية.

ورغم استمرار الأزمات إلا أن مصر احتفظت بموقفها من السـودان حيث أعلن السيد عمرو موسى في كلمته أمام المؤتمر السادس العام للحـزب الوطني "أن مصر تؤمن أن للسودان دوراً مهماً في منظومة الأمن القومـي العربي باعتباره إحدى الدول الرئيسية المطلة على البحر الأحمر والدولـة التي تمثل حلقة الوصل بين أفريقيا شمالاً وجنوباً. وتؤمـن كذلـك أن هـذا الدور يحتاج إلي سودان قوي ومستقر وموحد، يكون عامل استقرار للمنطقة الحساسة المليئة بالتوترات التي تحيط به، فالروابط المصيرية التـي تربـط بين البلدين تحتم عليهما أن لا تضيع فرصة للتقريب بين مواقـف البلديـن وإزالة التوترات التي تنشا بينهما بين الحين والحين" (٨٨). بلغت الأزمة بيـن مصر والسودان ذروتها في ٢٧ يوليو ١٩٩٥ مع محاولة اغتيـال الرئيـس المصري وتهديد مبارك باتخاذ إجراءات عسكرية ضد نظام الخرطوم ما لـم يوقف مخططاته التي تستهدف أمن واستقرار وحياة قيادتـها، وردت علـى ذلك السودان بالتحرش بأعضاء البعثة الدبلوماسـية المصريـة ومصـادرة الممتلكات والمباني الخاصة ببعثة وزارة الري المصريـة فـي السـودان، وردت مصر بطرد حرس الحدود السودانيين والمواطنين السودانيين الذيـن كانوا يقيمون في حلايب. كما قام السودان بشكوى مصر لمنظمـة الوحـدة الأفريقية بشأن الأحداث في حلايب (٨٩). إلي جانب شكوى السـودان ضـد مصر في الأمن القومي المصري(٩٠)، كما قال السيد عمرو موسى ردا على تهديد الترابي باسـتخدام سـلاح الميـاه" علـى الـترابي أن يبتعـد عـن الموضوعات والأمور التي هي أكبر منه بكثير أدعوه ألا يلعب بالنار وفـي الوقت نفسه ألا يلعب بالماء" (٩١).

ورغم هذا التصعيد ، فقد مصر رفضت فكرة شـن حـرب ضـد السودان حيث أعلن الرئيس المصري "مصر لن تشن الحرب على السـودان، من سأقاتل في السودان؟، هل أقاتل الشعب السوداني؟ إنهم أهل لنـا كيـف يمكننا أن نحاربهم؟" (٩٢). وفي سبتمبر ١٩٩٥ اجتمع وزراء خارجية آليـة فض المنازعات الأفريقية في دورة غير عادية وطرحـت أثيوبيـا قضيـة الإرهاب وتورط حكومة السودان في الأنشطة الإرهابية بما فيـها محاولـة الاغتيال الفاشلة لمبارك(٩٣)، ومطالبة الاجتماع الطارئ السـودان بتسـليم الإرهابيين والامتناع عن إيوائهم (٩٤). وفي نفس الوقت أفسـحت القـاهرة

المجال لحركة الفصائل المعارضة السودانية حيث استضافت القاهرة اجتماع واسع لفصائل المعارضة السودانية في سبتمبر من نفس العام(٩٥).

وفي نهاية ١٩٩٥ اتهم السودان بتقديم مساعدات عسكرية إلى المتمردين الجنوبيين عبر وضع طائرات عسكرية مصرية تحت تصرفهم لنقل الدبابات من إريتريا إلى أوغندا. وصرح وزير الدولة السوداني للشئون الداخلية صلاح الدين العنتابي خلال مؤتمر صحافي في الخرطوم " إن سلاح الجو المصري نقل إلي أوغندا دبابات استخدمت أخيرا في الهجوم على القوات السودانية في فرجوك وماقوي في الولايات الاستوائية الشرقية جنوبي البلاد". وقال العتتابي "إن الجيش المصري قام بمحاصرة وحدة من الجيش السوداني في منطقة حلايب وقام بقطع المؤن والمياه عنها، وهو ما دعي الخارجية السودانية أن تستدعي القائم بالأعمال المصري لتقديم احتجاج رسمي إلي مصر بخصوص حلايب" (٩٦). وهي الاتهامات التي ردت علها القيادات المصرية بالنفي حيث نفي الرئيس مبارك هذه الواقعة موضحاً أن مصر لا يمكن أن تعتدي على مواطن سوداني(٩٧). كما صرح وزير الخارجية المصري عمرو موسى "أن الادعاءات السودانية كلها افتراءات ولا يمكن إعطاؤها أي قدر من المصداقية" (٩٨) .

وتصاعدت الأمور حيث تلقت الخارجية المصرية يوم ١٩٩٥/١٢/٧ احتجاجا سودانياً رسمياً هو الثاني خلال ١٠ أيام، ضد ما اعتبرته حكومة الخرطوم إجراءات مصرية في مثلث حلايب والتدخل الداعم لأوغندا في نزاعها مع السودان، وسلم السيد إبراهيم كبابي مدير الإدارة العربية في الخارجية السودانية القائم بأعمال السفارة المصرية في الخرطوم "رمضان الشريف الاحتجاج. وفي نفس الوقت الذي صرح فيه مصدر دبلوماسي مصري بان مصر ضد أي تهديد لسيادة ووحدة أراضي السودان الوطنية والإقليمية وضد أي محاولات لتقسيم السودان وهذا الموقف ليس جديداً بل هو موقف مصر الثابت والمبدئي وحكومة الخرطوم تتجني على مصر وهي تعلم"(٩٩).

وفي إطار التصعيد بدأت الصحافة المصرية تعلن عن ضبط مجموعات إرهابية تضم سودانيين وإلقاء الضوء على قضية العائدين من السودان (كما أطلقت عليها وسائل الأعلام المصرية) (١٠٠). والإعلان عن كشف مخزن لأسلحة مهربة من الخرطوم جنوبي أسوان(١٠١)، وإعلان

الخارجية المصرية رفضها الوساطة مع السودان، حيث أعلن عمرو موسى أن اتهام الخرطوم بالتورط في المؤامرة (محاولة اغتيال مبارك) قضية لا تحتمل الوساطة وسنتصدي لأية محاولة سودانية للتهرب أو خلط الأوراق[١٠٢]، وفي إطار الجمود الدبلوماسي بين مصر والسودان، قاطع الدبلوماسيون المصريون حفل استقبال أقامه السفير السوداني في القاهرة بمناسبة مرور أربعين عاماً على استقلال السودان، وهو ما تزامن مع طلب إثيوبيا عقد جلسة لمجلس الأمن لإرغام السودان على تسليم مدبري محاولة اغتيال الرئيس "مبارك" [١٠٣]، من ناحية أخرى وفي سياق الاقتراح الإثيوبي لمعاقبة السودان وضح حرص الخارجية المصرية رغم حالة التصعيد التي يقوم بها النظام السوداني ضد النظام المصري، على عدم تقوية إثيوبيا على حساب السودان، حيث أعلن مصدر دبلوماسي لجريدة الحياة اللندنية أن هذا ليس في صالح مصر كما أعلن أن القاهرة توافق على عقوبات انتقائية ضد النظام السوداني، [١٠٤] وهو أيضا ما يبرز خوف مصر من تطويق بدول محاصرة، ليبيا والسودان والعراق وكذلك إضعاف السودان مما يهدد وحدته. وهو ما نجحت فيه بالفعل الدبلوماسية المصرية حيث أصدر مجلس الأمن قراره رقم ١٠٤٤ في الثاني من فبراير ١٩٩٦ الذي طالب فيه الحكومة السودانية بتسليم المتهمين الثلاثة بمحاولة اغتيال الرئيس المصري إلي إثيوبيا لمحاكمتهم والكف عن مساندة الأنشطة الإرهابية.

الأمر الذي ردت عليه الحكومة السودانية بشكل صوري حيث أصدر المدعي العام السوداني مذكرة توقيف بحق المتهمين الثلاثة طالبتهم فيه بتسليم أنفسهم للسلطات السودانية وناشدت الحكومة المواطنين بالإبلاغ عن مكان المطلوبين[١٠٥]، وفي نهاية إبريل ١٩٩٦ أصدر مجلس الأمن قراره رقم ١٠٥٤ والذي فرض فيه عقوبات على الحكومة السودانية نتيجة عدم امتثالها لقراراته حيث دعا المجلس إلي:

١- تخفيض عدد الدبلوماسيين السودانيين في الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

٢- الحد من حركة أعضاء الحكومة السودانية في تنقلاتهم الخارجية.

٣-عدم عقد مؤتمرات دولية أو إقليمية بالسودان [١٠٦].

علما بأن هذا القرار الذي قامت الخارجية المصرية بجهود في الفترة السابقة له بمحاولة تجنب فرض عقوبات اقتصادية أو عسكرية على السودان. وهو الأمر الذي جعل وزير الخارجية السوداني يصرح ب "أن الموقف المصري الأخير بعدم تشديد العقوبات على السودان حفاظاً على الشعب السوداني وعدم حظر الأسلحة حفاظاً على وحدته يعكس تفهم العلاقات الاستراتيجية بين البلدين"(١٠٧). كما التقى وزيرا الخارجية المصري والسوداني في ٥/٤/ ٩٦ وأعلن الوزير المصري عقب اللقاء أن مصر ترفض عقوبات اقتصادية أو عسكرية على السودان تهدد أمنه باعتباره امتداداً لأمن مصر(١٠٨). كما أكد السفير نبيل العربي مندوب مصر الدائم لدي الأمم المتحدة أن مصر رفضت بشكل قاطع خلال مداولات مجلس الأمن أن يتضمن قرار المجلس بفرض عقوبات ضد السودان أي إجراء يضر بالشعب السوداني أو يزيد من معاناته الناجمة عن سياسة حكومته.كما رفضت أن يتضمن القرار أي إجراء يؤثر سلباً على وحدة السودان واستقلاله وسلامة أراضيه(١٠٩).

ولكن في نفس الوقت سمحت مصر للمعارضة بتصعيد نشاطها داخل مصر كما أعلن نبيل العربي أن قرار مجلس الأمن ١٠٥٤ واضح ويقضي بأن السودان مسئول عن تسليم المتهمين الثلاثة بغض النظر عن مكان وجودهم سواء في السودان أو في أفغانستان كما يدعى السودان أو في أي مكان آخر(١١٠). كما قررت الحكومة السودانية تخفيض عدد أعضاء بعثتها الدبلوماسية في القاهرة وسحب ثلاثة دبلوماسيين تلبية لطلب مصر، تنفيذا لقرار مجلس الأمن وكانت مصر قد أبلغت الحكومة السودانية ضرورة خفض أفراد بعثتها وسحب سبعة دبلوماسيين وطلب السودان أن يتم ذلك تدريجياً وأن تكون البداية ثلاثة من هؤلاء.كما رحب مصدر بالخارجية المصرية بأنباء مفادها أن وزارة الخارجية السودانية سلمت مجلس الأمن رسالة ذكرت فيها انه تم إبعاد عناصر متطرفة من السودان(١١١).

هذا وقد التقي الرئيس المصري "مبارك" بالرئيس السوداني" البشير" على هامش القمة العربية بالقاهرة وأعلن الرئيس المصري أن اللقاء كان إيجابيا إلي حد ما!! وإعلان مبارك أيضا عن التقاء وزيري الداخلية السوداني والمصري لبحث المسائل الأمنية(١١٢). كما تم السماح للصحف

المصرية بتوزيع نسخها في السودان بعد انقطاعها منذ يونيو ١٩٩٥[١١٣]. وقد بدأت اللقاءات الأمنية بين الطرفين بالفعل منذ اللقاء بأيام [١١٤].

إلا أنه وكما أعلن مبارك فإن الاتصالات بين مصر والسودان لم تسفر عن مبادرات لتنقية العلاقات[١١٥]. كما تم الإعلان عن فشل مهمة الوفد الأمني المصري في الخرطوم لتسليم الإرهابيين الهاربين لمصر[١١٦]. حيث غاب الوفد السوداني عن اجتماعات اللجنة المنبثقة عن مجلس وزراء الداخلية العرب لوضع مشروع استراتيجية التعاون العربي في مكافحة الإرهاب في صياغاتها الأمنية، حيث أعلن الجانب السوداني أن الغياب كان نتيجة امتناع مصر عن منح التأشيرة للوفد السوداني[١١٧]. بينما نفت الخارجية المصرية أنها منعت الجانب السوداني من دخول القاهرة. من ناحية أخرى عادت التنظيمات المعارضة السودانية إلي نشاطها في مصر خلال فترة جمود بعد لقاء مبارك والبشير[١١٨].

هذا وأصدر مجلس الأمن قراراً رقم ١٠٧٠ بفرض الحظر الجوي على السودان، وطالبت مصر السودان بانتهاز المهلة الإضافية التي منحها مجلس الأمن لها حتى منتصف نوفمبر لإبداء القدر الكافي من التعاون سواء على مستوي تسليم الإرهابيين الثلاثة أو قطع جميع الصلات بالتنظيمات الإرهابية. وأعلن السفير نبيل العربي أن السودان تتهرب من تنفيذ تعهداتها[١١٩].

وفي إطار تفاقم الأزمة مرة أخرى لم يقابل وزير الخارجية المصري نظيره السوداني على هامش دورة مجلس وزراء الخارجية العرب في سبتمبر ١٩٩٦ [١٢٠]. وفي هذا الحصار الدبلوماسي المفروض من مصر على السودان تحركت السودان في اتجاه البحث عن وساطة، حيث ذكرت مصادر دبلوماسية عربية بالقاهرة أن الحكومة السودانية بدأت تحركاً باتجاه دمشق وطرابلس من أجل التدخل لتحسين أجواء العلاقات بين البلدين واستئناف الحوار بينهما بعد توقف اجتماعات اللجنة الأمنية واللجان المشتركة[١٢١]. ومن ناحية أخرى أيدت مصر الطلب الفرنسي الخاص بإرجاء مجلس الأمن البت في تنفيذ القرار ١٠٧٠ الذي يطلب تحديد موعد تنفيذ الحظر الجوي على السودان لمدة شهر [١٢٢].

(استمرت القاهرة في دعم المعارضة السودانية حيث استقبلت مصر السيد الصادق المهدي زعيم حزب الأمة، واجتماعه بوزير الزراعة

المصري وأمين عام الحزب الوطني يوسف والي[١٢٣]، كما استقبله الرئيس مبارك فى ١٩٩٧/١/٣). وفي إبريل ١٩٩٧ استدعت وزارة الخارجية المصرية السفير السوداني أحمد الطيب الكردناني سفير السودان بالقاهرة وطلبت منه إيضاحات حول التصرفات التي صدرت من السلطات السودانية بشأن اقتحام الأمن السوداني استراحات العاملين بشركة مصر للأسمنت المسلح في الخرطوم[١٢٤] . كما اعتذر السيد حسن الترابي عن عدم حضور مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي في القاهرة[١٢٥].

مرحلة انفراج الأزمة

بدأت بوادر الانفراجة في العلاقات المصرية السودانية مع دعوة د. عثمان طه وزير الخارجية السوداني لإجراء حوار مباشر مع مصر وهي الدعوة التي عقب عليها وزير الخارجية المصري بقوله: "إن مصر كانت تعمل دوماً لحل المشكلات مع السودان وموقف مصر واضح ومعروف ولم تتراجع عن هذا أبدا وإنما كل شيء له شروطه وأسسه الموضوعية والتي تعلمها الحكومة السودانية وهي أسس إذا ما أقدمت الحكومة السودانية ونفذتها فيمكن للأمور أن تعود إلى ما كانت عليه"[١٢٦]. وقد تطورت الأمور بالإيجاب بالفعل وأعلن مبارك "إننا مستعدون لفتح صفحة جديدة مع السودان [١٢٧]، وذلك عقب زيارة نائب البشير للقاهرة ولقائه بالرئيس مبارك[١٢٨]. بالإضافة إلى رئاسة رئيس الوزراء المصري لوفد رفيع المستوى لتقديم عزاء مصر في وفاة النائب الأول للرئيس البشير "الزبير محمد صالح[١٢٩]. وافتتاح الخط الملاحي النهري بين مصر والسودان [١٣٠]. وإعلان البشير رد الممتلكات المصرية للحكومة المصرية[١٣١]. واستقبال مبارك لوزير الخارجية السوداني والتوصل إلى تحويل حلايب إلي منطقة تكامل ين البلدين[١٣٢]. وبدء المباحثات الأمنية مرة أخرى بين وزيري داخلية البلدين فى ٩٨/٣/٣١.

إلا أن الأمور لم تسر كما تشتهي السفن، حيث أصدرت الخارجية المصرية في مايو من نفس العام بياناً أعلنت فيه أن الحكومة السودانية نقضت اتفاقها الواضح والصريح بإعادة تسليم الممتلكات المصرية فوراً، كما أنها لم تنفذ وعودها بالتعاون في مجال مكافحة الإرهاب بتسليم العناصر التي تورطت في الإخلال بالأمن القومي المصري، وأن وفداً مصرياً قام بزيارة للسودان استمرت عشرة أيام من أجل استلام جميع

الممتلكات المصرية المصادرة، ولكنه واجه موقفاً مناقضاً لقـــرار الرئيـــس السوداني بإعادة هذه الممتلكات للإدارة المصرية[١٣٣]. وقد أدت هذه النكســة في مسار التحسن إلي تصاعد الخلاف مرة أخرى بين البلدين إلا أن الجانب المصري على لسان وزير خارجيته أعلن حرص مصر على علاقات قويـــة مع الجانب السوداني[١٣٤]. وهو التصاعد الذي أخذ منحنى الاتهامات مــــرة أخرى حيث اتهمت الصحافة السودانية مصر بدعم المعارضة السودانية بعد احتضان القاهرة لقمة قادة التجمع الوطنـــي الديمقراطـــي المعـــارض[١٣٥]. وانطلقت مزاعم سودانية بأن الطائرات الأمريكية التـــي قصفــت مصنـــع الأدوية في الخرطوم انطلقت من قاعدة عسكرية في حلايب وهي المزاعـــم التي سرعان ما نفاها البشير[١٣٦].

وقد عادت الأجواء مرة أخرى للتحسن مع اللقــاء المفــاجئ بيـــن موسى وعثمان وزير الخارجية السوداني القاهرة[١٣٧]. واعلان أسامة البـــاز مستشار الرئيس المصري السياسي أن مصر لا تمانع من تحسين العلاقـــات مع السودان[١٣٨]. وفي منتصف١٩٩٩ قام الجانب الســـــوداني بعـــدد مـــن الخطوات الإيجابية لتحسين العلاقات مع مصر، حيث أتـــم تســـليم الدفعـــة الأولى من الممتلكات المصرية بالسودان وتسليم ١٧ استراحة لوزارة الـــري المصرية[١٣٩].

وكانت لجنة مصرية سودانية مشـــتركة لتطويـــر العلاقـــات بيـــن البلدين[١٤٠]. أعلن الخارجية السوداني أن عودة الممتلكات المصرية تتضمـــن فرع جامعة القاهرة بالخرطوم والمدارس المصريـــة[١٤١]. وموافقـــة لجنـــة تجارة الحدود بين مصر والسودان على فتح باب قبول التجار الراغبين فـــي التعامل في تجارة الحدود بين البلدين[١٤٢]، كما قامت مصـــر مـــن جانبـــها بتفعيل المبادرة المصرية الليبية التي قابلت ترحيباً سودانياً نتيجة حرصــــها على وحدة السودان.

وعلي صعيد المنظمات الدولية رفضت مصر مشروع قرار للاتحاد الأوروبي بالجمعية العامة للأمم المتحدة، ينتقد فيه أوضاع حقوق الإنســـــان بالسودان[١٤٣].

ومع بدء الأزمة الداخلية في الســـودان والمواجهـــة بيـــن البشـــير والترابي حرص البشير على تأكيد الدعم المصري لجبهته وهو ما ظهر فـــي

زيارة وزير الدفاع السوداني للقاهرة ولقائه بالرئيس مبارك عقب انفجار الأزمة واطلاع الرئيس مبارك على تطورات الأوضاع في السودان[١٤٤].

وجاء البيان المشترك عن القمة المصرية السودانية بالقاهرة (١٩٩٩/١٢/٢٩) كأول وثيقة رسمية تصدر بعد سبع سنوات عجاف تعكو خلالها شريان الحياة بين القاهرة والخرطوم، حيث جاء في البيان :

١. رفع القيود عن حركة تنقل الأفراد والسلع بين البلدين.
٢. عودة السفير المصري للخرطوم فوراً.
٣. حل مشكلة حلايب في إطار تكاملي.
٤. تنفيذ عدد من المشروعات الغذائية الكبرى بين البلدين.
٥. تشكيل لجنة وزارية برئاسة وزيري الخارجية لمتابعة التنفيذ[١٤٥].

تبع ذلك تحسن ملحوظ في العلاقات بين البلدين بل وعودتها إلى طبيعتها في ما قبل ١٩٩٠. حيث أعلن وزير الري المصري أن المشروعات المشتركة بين مصر والسودان في مجال الموارد المائية سوف تشهد دفعة قوية خلال الفترة المقبلة في إطار تطبيق سياسة التكامل بين البلدين كما تسلم الرئيس السوداني البشير أوراق اعتماد السفير عاصم إبراهيم سفيرا فوق العادة[١٤٦] مفوضا لمصر لدي السودان[١٤٧]. وكانت مصر قد امتنعت عن تعيين سفير لها بالسودان عقب انتهاء مهمة السفير السابق في عام ١٩٩٥. ووصل بالفعل السفير المصري في السودان إلى الخرطوم في ٢٠٠٠/٤/١٤ وأكد السفير محمد عاصم إبراهيم أن هناك تحولا كبيراً في العلاقات الدبلوماسية بين مصر والسودان، وأضاف إن أولويات عمله ستكون إنهاء وتصفية كل مشاكل الفترة الماضية والإعداد للجنة المصرية السودانية المشتركة التي أقرها الرئيسان مبارك والبشير"[١٤٨]. كما تسلمت مصر كبري استراحات الري من الحكومة السودانية (١٥ استراحة) والتي كانت الحكومة السودانية قد صادرتها عام ١٩٩٥[١٤٩]. وقد عكس ذلك رغبة متبادلة من الطرفين لإسدال الستار على مرحلة الأزمات. والدعم المصري للسودان في مواجهة محاولة تقسيمه وذلك عبر طرح مصر وبقوة صيغة مبادرة تقوم على وحدة السودان وهي المبادرة التي أطلق عليها المبادرة المصرية الليبية.

ثالثا: نزعة تعبئة الموارد الخارجية:

-(نموذج)... المجلس الرئاسي المصري الأمريكي

ظهرت بوادر إنشاء المجلس الرئاسي المصري الأمريكي، مع بروز اتجاهات داخل الكونجرس الأمريكي لتخفيض المعونات الأمريكية لمصر في عام ١٩٩٥. حيث طرح الجانب الأمريكي فكرة الشراكة كبديل المعونة في ظل سيطرة الجمهوريين على الكونجرس الأمريكي وتعالي الدعوات بضرورة إعادة النظر في سياسة المعونات والعمل على خفضها[١٥٠]، وقد أعلنت الولايات المتحدة أن برنامج "المشاركة من أجل التنمية" المزمع تنفيذه بينها وبين مصر، سوف يساعد على تذليل بعض العراقيل التي تعوق الاستثمار والتجارة وتوفير فرص العمل في مصر. ويتضمن البرنامج تشكيل لجان مشتركة تضم رجال أعمال ومسئولين حكوميين من البلدين لتحديد المجالات التي تتوافر بها فرص التعاون بين البلدين والقطاع الخاص في كل منهما[١٥١]، هذا وقد قامت أربعة وفود من رجال الأعمال المصريين بزيارة سبع مدن أمريكية لتنفيذ برنامج "مبارك- آل جور" في مجال النقل التكنولوجيا وزيادة حجم التبادل التجاري[١٥٢].

وقد بدأت في مصر في مارس من نفس العام المباحثات الرسمية بين آل جور نائب الرئيس الأمريكي والقيادة المصرية وتم خلال زيارة آل جور عقد أول اجتماع للجنة المصرية - الأمريكية المشتركة في ضوء برنامج التعاون الجديد بين البلدين، وكانت فكرة هذه اللجنة قد تم التوصل إليها في سبتمبر ١٩٩٤ عندما جرت مباحثات آل جور في القاهرة على هامش مؤتمر السكان [١٥٣].

ويعد مجلس الرؤساء هو العنصر الثالث في اتفاقية الشراكة من أجل التعاون الاقتصادي والتنمية، والذي أسسه الرئيس مبارك ونائب الرئيس الأمريكي آل جور نيابة عن الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، أما العنصران الآخران فهما اللجنة المشتركة للنمو الاقتصادي وهي لجنة ممثلة من المسئولين الحكوميين. والمجلس المشترك لإدارة الاتفاقية الجديدة للعلوم والتكنولوجيا، ويعد مجلس الرؤساء جهة مستقلة مكونة من رجال الأعمال التنفيذين من رؤساء الشركات الأمريكية والمصرية الناجحة الذين سيناط بهم مساعدة كبار المسئولين السياسيين في كل من الحكومتين في تحديد الفرص التجارية وتحديد العقبات القانونية والتنظيمية السياسية التي تقف

أمام نمو القطاع الخاص. وتكون المجلس من عشرين عضواً، عشرة من كل جانب ويعقد مرتين كل عام بالتبادل بين القاهرة وواشنطن(١٥٤).

وقد تم بالفعل تشكيل المجلس الرئاسي للشراكة المصرية الأمريكية واختير إبراهيم كامل رئيساً للجانب المصري(١٥٥).

وفي أثناء زيارة الرئيس مبارك لواشنطن عقد المجلس الرئاسي المصري الأمريكي أول اجتماعاته، ويهدف المجلس لزيادة التعاون بين الحكومتين في القطاع الخاص ومجال الصناعة وينبثق عن المجلس لجان خاصة بالاستثمار وتنمية التجارة بين البلدين، وخاصة بالتدفقات النقدية وترشيد استخدامها(١٥٦). وفي رؤية جريدة الأهرام في ذلك الوقت كتبت تقول "إن تعزيز العلاقات المصرية الأمريكية في ظل اتفاق الشراكة لابد أن ترتكز على نقطة انطلاق صحيحة وسليمة تحقق للمستقبل الإخلاء الكامل لساحة العلاقات من المتفجرات وأسلحة الدمار التي يتم دسها بغير كلل ولا ملل من القوي المناهضة للعلاقات الطيبة المصرية–الأمريكية"(١٥٧). وفي نفس الوقت أكد يوسف بطرس غالي وزير الدولة للتعاون الدولي أنه لم يجر الحديث حول خفض المساعدات الأمريكية لمصر أثناء زيارة الرئيس مبارك لواشنطن(١٥٨).

وقد طرح أعضاء المجلس الرئاسي المصري الأمريكي في ندوة للأهرام الاقتصادي رؤيتهم لما يريدونه من المجلس حيث أكدوا أهمية تسهيل دخول الصادرات المصرية بأنواعها إلي السوق الأمريكي ونقل التكنولوجيا الأمريكية إلي جانب التركيز على حوار" الند للند" (١٥٩). وفي مقالته المنشورة بالأهرام حول العلاقات المصرية الأمريكية قال د. مصطفي الفقي "إن سياسة الرئيس مبارك تهدف إلي الاتجاه نحو قدر معقول من الندية في العلاقات مع الولايات المتحدة وتأكيد حرية الحركة للدبلوماسية المصرية خصوصاً في المنطقة العربية. كما ذكر أن العلاقات المصرية الأمريكية قد تأثرت في العقدين الأخيرين بتطورات عملية السلام في الشرق الأوسط والتأكيد على الدور المصري في حرب الخليج قدم برهانا جديدا على أهميته بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية وإسقاط أصول وفوائد كافة الديون العسكرية المستحقة على مصر للخزانة الأمريكية (١٦٠)، العلاقات المصرية الأمريكية من المعونة إلي الشراكة").

هذا وقد توسع المجلس الرئاسي ليضم ثلاثين عضـــوا بـدلا مـن عشرين، خمسة عشر عضوا من كل طرف[١٦١]. وعن دور المجلس أكـد محمد أبو العينين أن التحـرك العـالمي للتسـويق للاسـتثمار المصـري والتعريف بإمكانات مصر وفرص الاستثمار بها والمزايا النسـبية وكذلـك المنح والاعفاءات التي تقدمها للمستثمر والتعريف بحجم الطلـب والسـوق المصري[١٦٢].

كما أكد لويس بشارة عضو المجلس أن الشراكة يمكـن أن تعطـي الاستثمار أضعاف المعونات في شكل مشروعات وفـرص عمـل وإنتـاج وتصدير وتجارة دولية وتكنولوجيا متطورة [١٦٣]، ويمكننا أن نضـع هـذه الشراكة في سياق "ديبلوماسية طرق الأبواب" كما يطرح أسامة غيث، حيث يري أن هذه الديبلوماسية تركز على اللقاء المباشر مع صـانعي الأحـداث ومتخذي القرارات في المراكز الحيوية ومراكز الثقل غـير الرسـمية فـي مجال المال والأعمال والاقتصاد والبورصات ومراكز البحوث والدراسـات، وأن هذه الديبلوماسية تركز على خلق المناخ الصحي والأكثر تفاهما وأكـثر وعياً بالحقائق[١٦٤]. وكما يذكر د. يوسف بطرس غـالي وزيـر التعـاون الدولي "فإن الشراكة المصرية الأمريكية رفعت العلاقات بين البلديـن إلـى مستوى استراتيجي وأكد أن الحكومة والقطاع الخـاص أصبحـا مكونيـن أساسيين للحوار مع الجانب الأمريكي وأن مشروع الشراكة يمثـل تغيـيراً جذرياً للآليات التي تحكم الحوار بين مصر وأمريكا[١٦٥]، وعقـد المجلـس ثاني اجتماع له بينما عقد الأول بالقاهرة في ١٩٩٥/٦/١٧ [١٦٦].

كما رأس مبارك اجتماعاً للمجلس أثناء زيارته للولايات المتحدة فـي سبتمبر ١٩٩٥. وطرح في هذا الاجتماع ثلاثة مجالات للعمل المشترك بين رجال الأعمال والقطاع الخاص في مصر والولايات المتحدة، تتضمن البنية التحتية من مشروعات الكهرباء والطرق السريعة والخدمـات المصرفيـة والمناطق الحرة [١٦٧].

وقد عقد الاجتماع التالي في يناير ١٩٩٦ أثنـاء زيـارة آل جـور للقاهرة ودخول مبادرة مبارك آل جور حيز التنفيذ [١٦٨]، وفي مارس مـن نفس العام ، تم توقيع اتفاقيات تطبيق برنامج الشراكة بين هيئـة المعونـة الأمريكية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن إنشاء السـكرتارية الفنيـة للمجلس الرئاسي المصري الأمريكي بقيادة مبـارك وآل جـور، وتـهدف

الاتفاقيات إلي إزالة العقبات أمام الاستثمار في مصر، وإعداد السوق المصرية لمواجهة تغييرات السوق(١٦٩). وفي مارس ١٩٩٧ اجتمع المجلس برئاسة الرئيس مبارك أثناء زيارته لواشنطن وأعلن مبارك أن زيادة معدلات المشاركة تعكس نجاحا كبيرا في المجال الاقتصادي(١٧٠)، إلا أن الخلاف بين مصر وإسرائيل وبالتالي مع الإدارة الأمريكية أثناء فترة رئاسة نيتانياهو أثرت سلباً على المجلس الرئاسي، وقد قام الجانب المصري بإعادة تشكيل الجانب المصري في ١٣ يوليو ١٩٩٧ نتيجة تدخل بعض الأعضاء به في السياسة الاقتصادية للدولة، وتم تعيين السيد جمال مبارك متحدثاً رسمياً باسم الجانب المصري في المجلس مع بقاء إبراهيم كامل رئيساً للجانب المصري.

وأكد جمال مبارك أنه سيجري تغيير في أولويات حيث ستمثل نقطة زيادة الصادرات الأولوية الأولي للمجلس(١٧١).

وقد اجتمع المجلس مرة أخري بعد فترة من التوقف في ١٩٩٨/١/٢٦ في القاهرة (١٧٢). ليعود المجلس لحيويته ويجتمع مرة أخري في مايو من نفس العام برئاسة مبارك وآل جور. وفي يوليو ١٩٩٩ أثناء زيارة مبارك للولايات المتحدة وفي أكتوبر من نفس العام بالقاهرة. وأخيراً في مارس ٢٠٠٠ أثناء زيارة الرئيس مبارك لأمريكا.

رابعا: الالتحاق بالأطراف المتعددة

- (نموذج) ...السياسة الخارجية المصرية تجاه الاتحاد المغاربي

تحركت الخارجية المصرية نحو الاشتراك في الاتحاد المغاربي كعضو مراقب في نهاية ١٩٩٤، وذلك وسط تفاعلات وأحداث إقليمية مختلفة لها تأثيراتها المتباينة على السياسة الخارجية المصرية ومحاورها الاستراتيجية، فمن ناحية كان هناك الجمود على مستوى إعلان دمشق (٦+٢) ومن ناحية أخرى كان هناك تصاعد الإرهاب في الجزائر ومصر في نفس الوقت، وثالثا الفيتو السوداني وعرقلته لانضمام مصر إلى الكوميسا وأخيراً جاء ذلك بعد عقد القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمغرب ومشروع الشراكة المتوسطية التي برزت خلال مؤتمر برشلونة نهاية ١٩٩٥. وبروز اتجاهات تطبيعية بين دول المغرب العربي وإسرائيل كل هذه العوامل مجتمعة يمكننا أن نضعها في اعتبارنا ونحن نتناول سعى مصر واتجاه السياسة الخارجية المصرية نحو المغرب العربي.

وجاءت أول بوادر هذا التحرك عقب تصريح السيد عمرو موسى وزير الخارجية المصري " بأن مشاركة مصر في اجتماع دول الاتحاد المغاربي بصفة مراقب تعد لبنة في إطار تجمع أوسع يغطي كل شمال أفريقيا(١٧٣).

وكما ذكرت وكالات الأنباء فإن الأوساط السياسية المصرية فوجئت بالتحرك المصري الأخير المتمثل في سعيها للانضمام للاتحاد المغاربي، وذلك نقلا عن تصريح عمرو موسى الذي قدم طلباً رسمياً أثناء حضوره كمراقب اجتماعات الدورة السادسة عشرة للاتحاد المغاربي والتي عقدت في الجزائر في أوائل نوفمبر ١٩٩٤، وأن الهدف من هذا السعي للانضمام هو في الأساس اقتصادي، ومن ناحية أخرى توسيع مجالها الاستراتيجي في الاتجاه الغربي والشمال الغربي(١٧٤).

إلا أن الآراء تباينت حول أسباب هذا السعي المفاجئ للانضمام للاتحاد المغاربي: فذكر الكاتب زكريا نيل " كما ذكر الرئيس مبارك صرح بأن من مصلحة مصر العمل مع الاتحاد المغاربي والوضع الطبيعي لمصر هو الانضمام للاتحاد المغاربي كما أن ذلك الاتحاد سيكون له اتصال بمنتدى حوض البحر المتوسط وبالاتحاد الأوروبي(زكريا نيل، ما بين مصر والاتحاد المغاربي)(١٧٥). كما كتب سلامة أحمد سلامة" إن سعي مصر للانضمام للاتحاد المغاربي هو تأهيل مصر للارتباط مع الاتحاد الأوروبي في وقت تزداد فيه محاولات إضعاف الدور المصري في المحيط العربي والشرق أوسطي بصفة عامة(١٧٦).

بينما أكد السيد عمرو موسي في رد حول تأثير هذا على إعلان دمشق بأن "انضمام مصر للاتحاد المغاربي لا يتعارض مع ارتباطها بالمشرق" (٩٤/١٢/٨). هذا وقد بحث وزراء الخارجية المغاربة في اجتماعهم ضم مصر للاتحاد (٩٥/١/٢٨).حيث برز تحفظ تونس على انضمام مصر للاتحاد.

وحول علاقة سعي مصر للانضمام إلى الاتحاد المغاربي بعملية السلام تذكر مجلة الدفاع " أن تقدم مصر بطلب رسمي إلى الاتحاد للحصول على عضويته الكاملة مرتبط بانهيار مجلس التعاون العربي عقب حرب الخليج، وقيام مصر حالياً بتطوير سياستها الخارجية وفق مخطط

منهجي لملاءمة مرحلة ما بعد إقــرار الســلام لــهدف تنشــيط التفــاعل العربي[١٧٧].

وحول نتائج انضمام مصر للاتحاد يؤكد الكاتب نفسه على عدد مــن النقاط هى المكاسب الاقتصادية والتعاون في القضايا ذات الاهتمام المشــترك خصوصا مكافحة الإرهاب والتطرف (نفسه،ص٥٢).

وبينما تستعد مصر للانضمام الفعلي للاتحاد في نهاية ١٩٩٥ حيـث أعلن أن القمة القادمة للاتحاد والتي "كانت" ستعقد في الجزائر فــي ينــاير ١٩٩٦ ستبحث طلب مصر الانضمام كعضو مراقب بالاتحاد[١٧٨].

انفجرت مشكلة الصحراء مجدداً بين المغرب والجزائــر وطــالبت المغرب رسمياً بتجميد مؤسسات الاتحاد المغاربي بسبب موقف الجزائر فــي قضية الصحراء[١٧٩].

وتقرر بالفعل تأجيل اجتماع وزراء الخارجية للاتحــاد المغــاربي، الذي كانت ستحضره مصر[١٨٠]. حيث كانت الرباط قــد حركــت طلبــها الخاص بوقف العمل في مؤسسات الاتحاد المغاربي مؤقتا[١٨١]. وهــو مــا جعل أحد الصحفيين المصريين يؤكد على "أن مشاركة مصر فــي الاتحــاد المغاربي لم تنجح في دفع عجلته إلى الأمام علــى الرغــم مــن الآمــال والمحاولات التي بذلتها في هذا الصدد، ومنــها مفاوضاتــها مــع الاتحــاد الأوروبي على نفس خــط وشــكل الشــراكة بيــن الاتحــاد الأوروبــي والمغرب[١٨٢]. وقد تجمدت بالفعل مؤسســات الاتحــاد المغــاربي خــلال السنوات من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٩.

ولكن هذا لم يمنع الخارجية المصرية مــن العمــل علــى تــأكيد انضمامها للاتحاد في حالة عودته، حيث أكد السفير عادل الصفتي مســاعد وزير الخارجية المصري أن القاهرة تلقت موافقة وترحيباً من جميع الــدول الأعضاء في الاتحاد المغاربي بانضمام مصر إلى الاتحــاد خاصــة بعــد إعلان الدولة الوحيدة التي سبق أن تحفظت على انضمــام مصــر كعضــو عامل، حيث تسلمت أخيرا موافقة رسمية من حكومتها ألغــت فيــها كــل تحفظاتها[١٨٣].

وقد انعقدت الدورة الخامسة والثلاثون للجنة التابعة للاتحــاد لأول مرة في ١٧مايو ١٩٩٩ بعد توقف دام أكثر من ثلاث سنوات في الجزائــر، وتم الاتفاق على عودة نشاط الاتحاد، وقد جمدت أنشــطة الاتحــاد بطلــب

رسمي من المغرب في نهاية ١٩٩٥ بعد تصاعدت خلافاتها مـــع الجزائــر حول قضية الصحراء المغربية والتي وصلت إلـــى حـد إغـلاق الحـدود المشتركة بين البلدين، وأنشـــئ الأتحـاد المغـاربى فـــى مطلـــع ١٩٨٩، تجسيدا لقرار اتخذته القمة الأولى لرؤساء الدول المغاربيـــة فـــي زيرالـدا (الجزائر) على هامش القمة العربية ١٩٨٨ (١٨٤).

وقد صاحب عودة أنشطة الاتحاد وجود تغيير واضح في علاقـــات الدول بالاتحاد بالكيان الإسرائيلي، وهو ما يلاحظه الكاتب صـــلاح الديـــن حافظ حيث كتب يقول " إن إسرائيل لها علاقات قوية بالمغرب والتي تحتفظ بروابط وثيقة مع اليهود المغاربة، وقد أقامت المغرب مكتبـــا للتمثيـــل فـــي إسرائيل مقابل مكتب إسرائيل فيها وإن أصاب هذه العلاقات الجمـــود فـــي فترة نيتانياهو...إلي جانب مصافحة الرئيس بوتفليقة لباراك علـــى هـامش جنازة الحسن الثاني واجتماع بوتفليقة بوزيرين إسرائيليين وإقامة موريتانيـــا لعلاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل وتبادل السفراء"(١٨٥).

كما كتب أحمد نافع يقول" إن مصر بموقعها وعلاقاتـــها المتوازنـــة مع جميع الأطراف لا تعتبر فقط الوسيط المرغوب فيه بين أطراف الاتحـــاد المغاربي بل الطرف المطلوب كامل العضوية في مؤسسات الاتحاد وهو مـــا أكده الجميع، وعلي أعلى المستويات في الدول الخمس المعنية، هذا نـــاهيك عن أن حجم العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول هذا الاتحـــاد لـــه آفـــاق مهمة في كل هذه المجالات. ودون أن أذيع سراً فـــإن أول اجتمـــاع للقمـــة المغاربية القادمة ستتم دعوة مصر فيه للانضمام إلي هذا المحفل المهم."

وقد سعت مصر من جانبها إلي توثيق علاقاتها مع هـــذه المنطقـــة وانتهجت نهجاً عقلانياً يستند إلي تفهم ظروف كل دولة ومراعاة المصـــالح المشتركة والمتكافئة. وقد ارتأى الفكر المصـــري فـــي ضـــوء التحديـــات الاقتصادية والتكتلات الدولية، أهمية توسيع التعاون البيني مع هـــذه الـــدول وتفعيل الاتفاقيات وإقامة المشروعات المشتركة. وإقامـــة منطقـــة تكـــامل اقتصادي تستوعب التعامل مع الاتحاد الأوروبي والمبـــادرات الاقتصاديـــة الأخرى المطروحة في المنطقة سواء في إطار عملية برشلونة أو من خـــلال التعاون الشرق أوسطي وغيره(١٨٦).

<u>– (نموذج)... اتفاقية المشاركة المصرية – الأوروبية</u>

قررت مصر التوقيع بالأحرف الأولي علـــى اتفاقيـــة المشـــاركة المصرية الأوروبية، وذلك بعد خمس سنوات من المفاوضات تمت خـــلال

تسع عشرة جولة من المفاوضات وضمت إحدى عشرة مسودة، حيث بدأت المفاوضات بشأنها بين الطرفين في مايو ١٩٩٤.

وقد تم اتخاذ القرار بعد أن أسفرت المفاوضات الرسمية عن تعديلات مستمرة في مسودات الاتفاقية، استجابة للمطالب المصرية الهادفة إلى بناء مشاركة منصفة وإلي تحسين شروط المشاركة[١٨٧].

وكانت مصر قد وقعت اتفاقية للتعاون مع السوق الأوروبية المشتركة في ١٩٧٧/١/١٨ في إطار تفعيل السياسة المتوسطية الشاملة التي أقرتها القمة الأوروبية في باريس ١٩٧٢، وهي الاتفاقية التي مثلت خطوة ايجابية على طريق تنمية العلاقات المشتركة المصرية الأوروبية وأثبتت جدواها في ضوء الظروف الدولية السائدة حتي نهاية عقد الثمانينات. وقد أقرت هذه الاتفاقية إعفاء جمركياً للسلع المصرية بدون مزايا مقابلة للاتحاد الأوروبي[١٨٨].

هذا وقد قررت مصر تشكيل مجلس أعلي لإدارة تنفيذ اتفاقية المشاركة وستقام بموجب الاتفاقية منطقة حرة خلال فترة انتقالية لا تتجاوز اثنتى عشرة سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ [١٨٩]. ويضم الاتفاق التزام مصر بفتح سوقها أمام السلع الأوروبية على أن تبدأ ذلك من عام ٢٠٠٣ حيث يتم إزالة الرسوم الجمركية على الواردات المصرية من الخامات والآلات المستوردة من دول الاتحاد الأوروبي باستثناء ما تنتج مصر نظيراً له، وبعد ثلاث سنوات يتم تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات المصرية من الاتحاد الأوروبي من المكونات باستثناء ما تنتج مصر نظيراً لها. وبعد عشر سنوات من بداية الاتفاق يبدأ التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية علي السلع تامة الصنع إلي أن تتم إزالة هذه الرسوم نهائياً خلال تسع سنوات [١٩٠]. ولا تحرر السلع الزراعية والسلع الزراعية المصنعة وإنما تعامل طبقاً للقواعد المذكورة بالاتفاقية والتي تحدد حصصاً تعريفية لبعض السلع تتمتع بمزايا جمركية ويحدد لبعضها مواسم محددة للتصدير وتجيز الاتفاقية لمصر اتخاذ إجراءات استثنائية لمدة محدودة خلال المرحلة الانتقالية إذا تعرضت بعض الصناعات لصعوبات نتيجة لتحرير الواردات من الاتحاد الأوروبي من السلع المماثلة. وقد أشار د. عاطف عبيد إلي أن الاتفاقية تنص على تطبيق قواعد الجات ومنظمة التجارة العالمية الخاصة بمكافحة الدعم والإغراق وإجراءات الوقائية، كما أنها تهدف إلي زيادة

تدفق رؤوس الأموال والخبرات والتكنولوجيا إلي مصر مع زيادة التعـــاون الاقتصادي والعلمي والفني بهدف تعزيز الجهود المصرية لتحقيـــق تنميـــة اجتماعية اقتصادية متواصلة. كما أشار السيد عمرو موسي إلي أن الاتفاقيـة تحقق عدة أهداف تشمل :

- إتاحة إطار ملائم للحوار السياسي على نحو يسمح بتطويـــر علاقـــات سياسية وثيقة بين الطرفين.
- تهيئة الظروف لتحرير التجارة تصاعديـا للســلع والخدمــات ورؤوس الأموال.
- فتح الباب أمام الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف تشجيع التعاون الإقليمي بما يعزز التعايش الســلمي والاسـتقرار الاقتصــادي والسياسي[١٩١].

هذا وقد قام الرئيس مبارك بتكليف الحكومة بعد الإعلان عن توقيـع اتفاقية المشاركة بالأحرف الأولي، بوضـــع برنامـج لعمليــات التحديـث والتطوير وإعادة التأهيل على مستوي كل قطاعات الدولة مـــن زراعـــة أو صناعة أو تعدين أو نفط أو خدمات في مقدمة هذه القطاعات التي سـتتحمل عبء التحديث بالنسبة إلي الاتفاقيات الاقتصادية الدولية. اتفاقيـــة الشــراكة الأوروبية والجات[١٩٢].

هذا وقد شهدت فترة ما قبل إعلان الرئيس مبـــارك عـــن التوقيـــع بالأحرف الأولى على الاتفاقية خلافاً واضحاً بين وزراء بل وقطاعات مـــن النخبة المصرية حول فائدة الاتفاقية للجانب المصري، حيث أصـــرت دول الاتحاد الأوروبي على عدم تحرير تجــارة الســلع الزراعيـــة. وإزاء هــذا الموقف الأوروبي قام المفاوضون المصريون بجهد كبير لرفـــع حصــص الصادرات المصرية الزراعية إلي الاتحاد الأوروبي وحققوا نجاحات ربمــا تكون هي الأفضل بالمقارنة بما حصلت عليه دول أخري وقعت بالفعل على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

كما اعترضت الغرف الصناعية على الاتفاقية محـــذرة مـــن أنـــها ستؤدي الى أنـــهيار صناعـــات الســلع الغذائيـــة والنسـجية والهندسـية والكيمياوية[١٩٣].

وإزاء محاولات البعض إعادة فتح المفاوضات قال الســـيد عمـــرو موسى معبراً عن رأى الخارجية المصرية فـــي هـــذا الصـــدد " ان بـــاب

المفاوضات أغلق ولن يعاد فتحه مرة أخرى لأن ذلك يعني ببساطة ضياع جهود دبلوماسية مكثفة استمرت طوال الأعوام الأربعة الماضية، لنبدأ جميعا من نقطة الصفر وخاصة أن أية تعديلات جديدة يجب أن توافق عليها حكومات دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشرة ، لتفقد مصر مع هذه الرحلة الطويلة فرصة ذهبية، تتخذ موقعاً يتناسب وثقلها الاستراتيجي بين الدول المطلة على البحر المتوسط شرقاً وشمالاً ووصف السيد عمرو موسى عدم التوقيع على الاتفاقية بأنه خطأ سياسي جسيم لا ينبغي لمصر أن تقع فيه لتكرر بذلك خطأ وقعنا فيه قبل عشر سنوات، حينما ارتفعت الأصوات رافضة ومحذرة من وجود مواد وشروط ضد مصلحة مصر بانضمامها لمجموعة الكوميسا ولولا المساعي الحقيقية للدبلوماسية المصرية التي استطاعت أن تركز جهودها خلال عامين لتنجح أخيراً في ضم مصر لدول الكوميسا[١٩٤].

العلاقات الاقتصادية بين مصر والاتحاد الأوروبي:

يبلغ الناتج القومي الإجمالي لدول الاتحاد الأوروبي نحو ٨٢٦١،٩ مليار دولار بما يشكل نحو٢٨,٥% من الناتج العالمي عام ١٩٩٨.. وتساهم دول الاتحاد الأوروبي بنحو ٤٠,٥%من الصادرات العالمية وبنحو ٣٨,٦%من الواردات العالمية، ويعد الاتحاد الأوروبي الشريك الأكثر أهمية لمصر في التجارة السلعية والسياحة بصفة خاصة، وقد بلغت قيمة الصادرات المصرية إلي دول الاتحاد الأوروبي نحو ٢,٣٣١ مليار دولار عام ١٩٩٨ بما يشكل نحو ٤٧,٦% من إجمالي الصادرات المصرية، وحوالي ٠٠,١٤% من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي. بينما بلغت قيمة الواردات المصرية من دول الاتحاد الأوروبي في نفس العام حوالي ٨,٩٨٧ مليار دولار، أي نحو ٤٠,٧% من الواردات المصرية. وتبلغ حصة دول الاتحاد الأوروبي من الاستثمارات الأجنبية في مصر حوالي ٢٤,٧% ويشكل السياح الأوروبيين نحو ٤٧,٨% من عدد السياح الذين وفدوا إلي مصر في العام المالي ١٩٩٩/٩٨. هذا وقد بلغ العجز التجاري بين مصر ودول الاتحاد في السنوات من ٩٦ إلي ٩٩ حوالي ١٧,٧ مليار دولار. كما أن ٤٢% من الديون المصرية مستحقة لدول اليورو.

الموقف من الاتفاقية:

يقول د. سعيد النجار : السؤال هنا هو هل تريد مصر وهل من مصلحتها اقتصادياً وسياسيا أن تصبح جزءاً من المجال الاقتصادي

الأوروبي، إن لمصر مصلحة حيوية مع بلاد المشرق العربي وإلي درجة أقل مع البلاد الأفريقية في إطار الكوميسا أو غيرها وهي في ذلك تختلف اختلافاً كبيراً عن بلاد المغرب العربي. الأولوية بالنسبة لنا هي العالم العربي وليس الاتحاد الأوروبي. ولابد أن نبذل قصاري جهودنا لتجميع البلاد العربية وخصوصاً بلاد الخليج العربي وليبيا والسودان وبلاد الهلال الخصيب في إطار مشروع للتكامل الاقتصادي العربي(١٩٥). بينما يقول د. عبد المنعم سعيد " في الحقيقة فإن المشاركة المصرية مع الاتحاد الأوروبي سوف تمثل تجربة جديدة لم يقدر لمصر ولوجها من قبل، وبرغم كثرة الحديث والقرارات، بل وحتي المعاهدات والاتفاقيات الخاصة بإنشاء السوق العربية المشتركة والمنطقة العربية التجارية الحرة؛ فإن أيا من هذه المشروعات لم يدخل دائرة التنفيذ الجدي بعد ...إن التجربة المصرية الجديدة تأتي مع أطراف جادة، عرفت من خلال العقود الماضية أن تنقل اتفاقياتها وأحلامها إلي الواقع وتجعلها حقيقة واقعة من حقائق العلاقات الدولية، وتقيم تجمعا اقتصادياً مزدهرا قائما على القيم الديمقراطية والتعددية السياسية وأسس الحضارة الغربية. هذه الاتفاقية هي أولاً تجسيد عملي لإعلان برشلونة في إبعاده الأمنية والاقتصادية والسياسية، وتمثل دخول مصر في ساحة تنافسية قاسية بات من الضروري التعامل معها حتي نتمكن من الاندماج في الاقتصاد العالمي(١٩٦).

خامسا: الموقف المستقل في اطار الأهداف المتعددة

نموذج موقف السياسة الخارجية المصرية من معاهدة منع الانتشار النووي

رغم نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في إصدار قرار تجديد حظر انتشار الأسلحة النووية لأجل غير مسمى مع بقاء إسرائيل خارج المعاهدة، وهو ما اعتبره البعض هزيمة للموقف المصري الرافض لبقاء إسرائيل خارج المعاهدة؛ إلا أنه من المهم أن نتابع الموقف المصري من هذه المعاهدة وتطوراته.

ففي ١٩٩٥/٤/١٧ أعلنت إشارة البدء لمؤتمر تجديد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وهو المؤتمر التي انتظرته جميع الدول الأعضاء في المعاهدة منذ خمسة وعشرين عاماً، ذلك لأنه يحمل أهمية خاصة بأنه يتناول قضيتي المراجعة وتمديد سريان العمل بالمعاهدة. وقد أعلنت مصر

على لسان وزير خارجيتها عمرو موسى موقفها القائم على أن مصــــر لــم تتراجع عن موقفها المؤيد للمراجعة، ولكن لديها قلق من البرنامج النـــووي الإسرائيلي. فعلى لسان عمرو موسى قال "لقد بدأنا بإثارة البرنامج النـــووي الإسرائيلي لأن هذا البرنامج يثير قلقاً لدينا وقلقاً إقليميـــاً لوجـــوده خـــارج النظام الدولي لمنع الانتشار النووي، وخارج الشرعية الدولية القائمة علــــى هذا النظام ولأنه قد أصبح متواتراً أنه قد وصل إلى مقدرة عسكرية معينـــة، ولأنه على بعد كيلومترات من حدودنا الشرقية ومن الحدود العربية الأخرى ومع توفر وسائل الإيصال ــ حمل الأسلحة النووية ــ يمكن إدراك القلــــق الذي نشعر به نحن وغيرنا هذا أولاً. وثانيا موقفنا هذا الذي كــــان محمــل مناقشة وطنية وقومية وإقليمية ليس جديداً، فهو موقف قديم من حيث تـــأييد مصر لنزع السلاح وضبط التسلح عالمياً وإقليميا، ومصر إحـــــدى الـــدول الرائدة في مناقشات نزع السلاح ومنها المعاهدة الدولية النووية التي شـــاركنا في صياغتها، وكنا من أوائل الدول التي وقعت عليـــها عـــام ١٩٦٨، وتـــم التصديق بعد ذلك والمفروض في هذه المعاهدة العالمية وجانبها الإقليمـــي أن توقع عليها جميع الدول ولكن لم توقع إسرائيل، ومـــــن هنـــا بـــدأ الـــتردد المصري في عدم التصديق عليها". وحول أسباب إثارة القضية قال عمــــرو موسى "الحقيقة أنها جاءت لثلاثة أسباب: أولاً أن علينا أن نأخذ موقفاً مــــن التصويت على مد المعاهدة طبقاً للتاريخ المحدد سلفاً ١٩٩٥/٥/١٢. وثانيـــاً إذا كنا نريد فعلاً إقامة السلام فـــــي المنطقـــة وإنـــهاء الصـــراع العربـــي الإسرائيلي وإغلاق ملفه وإقامة نظام إقليمي جديد في ظل ذلك فهذا أمـــر لا يمكن أن يكون برصف الطرق وبناء الكباري وإقامة مشروعات مشــــتركة بين المستثمرين هنا وهناك، هذا كله لا يشكل نظاماً إقليميـــاً ولكننـــا حيـــن نتحدث عن نظام إقليمي فيجب أن نتحدث عن الأمن ونزع السلاح وضبـــط التسلح والسلام، وكل المسائل السياسية والاقتصادية لكـــي يصبـــح الســـلام نظاماً شاملاً. هنا أثرنا من جديد موضوع ضبط التسلح والبرنامج النـــووي الإسرائيلي. ويبقى السبب الثالث إن كنا نتحدث عن السلام فكيف يبقى سباق التسلح قائماً؟. كلاهما له مضامين متعارضة فإذا تحدثنا عن السلام وتركنـــا عملية نزع السلاح فهذا يؤثر على الاستقرار". وحول موقف مصر الدقيـــق من مد معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية قال عمرو موســـى "إن موقـــف مصر هو أن مصر عضو في معاهدة منع انتشار الأسلحة النوويـــة لذلـــك

ليس لدينا احتجاج من حيث المبدأ على المعاهدة ولا على نظام منع الأسلحة النووية، وخاصة أن استمرارنا فيه يفيد مصر حتى تنمى قدراتها العلمية مستفيدة مما تقدمه وتوفره المعاهدة من مساعدات للتطور العلمي النووي السلمي في هذه الدول الموقعة وحين نطالب بإدخال لإسرائيل في هذه المعاهدة فلا يمكن أن نخرج منها نحن، حتى لا تفقد حجتنا الأساسية فائدتها التى تتحق بوجود مصر في إطار المعاهدة، ولكن بشرط وجودإسرائيل في إطارها أيضاً حتى تكون المعاهدة فعالة وعالمية. وكلمة عالمية أثارت جدالاً كبيراً، فلماذا نتحدث عن عالمية هذه المعاهدة وإسرائيل خارجها؟! هذا إلى جانب نقدنا لجانبين وهما: قصور المعاهدة من حيث عدم احترام الدول النووية لالتزاماته، وثانيا: الضمانات التي تريدها الدول غير النووية من الدول النووية[١٩٧]. إن هذا الموقف المصري يوضح أولاً، ربط مصر بين فاعلية المعاهدة وانضمام جميع الدول بما فيها إسرائيل إليها، ثانيا، ربط توقيع مصر على تمديد العمل بالمعاهدة بتوقيع إسرائيل عليها.

إن موقف مصر هذا من منع انتشار الأسلحة النووية في العالم بشكل عام وفى منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص هو موقف ليس جديداً، فإذا رجعنا إلى بيان السيد عمرو موسى وزير الخارجية المصري أمام الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة نجده يؤكد على هذا الموقف، حيث قال "إنني أنتهز هذه المناسبة لأناشد إسرائيل باسم مصر أن تستجيب لهذه الدعوة الجادة ــ إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية ــ والتي تحمى المنطقة من ويلات سباق تسلح نحن جميعاً في غنى عنه، وهى خطوة تساعد في دعم الأمن القومي.. لابد أيها السادة من أن يولد في عصر السلام فكر جديد ينظر إلى شروط تحقيق الأمن من منظور علاقات السلم الجديدة، بدلاً من الاعتبارات التي كانت تحكمها في إطار منطلقات النزاع الإقليمي، كما لابد لإسرائيل أن تساير الفكر العالمي، لا أن تخرج عنه. والفكر العالمي يدعو إلى عالمية معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. ونحن نصر على ذلك الإصرار كله تجنباً لسباق في هذا المجال الخطير.

إن تاريخ مصر في محاولة حمل إسرائيل على الدخول إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية هو تاريخ طويل. ففي عام ١٩٧٩ وفى إطار التوقيع على معاهدة السلام طلب د. بطرس غالى وزير الدولة للشؤون

الخارجية في ذلك الوقت أن توقع إسرائيل على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، ورفض المفاوضون الإسرائيليون اقتراح الحكومة المصرية وقد استمرت مصر في دفع موضوع حظر الانتشار النووي من خلال الأمم المتحدة ومطالبة إسرائيل التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. وفى يونيو عام ١٩٨٨ دعا وزير خارجية مصر إسرائيل أن تنضم لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وأن تضع كل إمكاناتها النووية تحت التفتيش الدولي بواسطة هيئة الطاقة الذرية الدولية، وأوضحت مصر موقفها بأن التفتيش على المفاعلات الإسرائيلية ضرورة لضمان عدم وجود أسرار غير معلن عنها بالنسبة للمخزون النووي الإسرائيلي. وفى نوفمبر ١٩٩٠ أثار وفد مصر بالأمم المتحدة في ذلك الوقت برئاسة السيد عمرو موسى نقطة مهمة هي أن انضمام إسرائيل لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية يجب أن يسبق أية إجراءات لضمان إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، وقد أوضحت مصر أيضاً موقفها هذا في إطار اللجنة الإقليمية للحد من التسلح والمنبثقة عن مؤتمر مدريد عندما طلب رئيس وفد مصر الوزير المفوض نبيل فهمي بأن تعلن دول المنطقة بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وأن تقبل بنظام الضمانات وهو ما يتطلب إخضاع كل برامجها النووية للتفتيش.

هكذا حرصت مصر أن تؤكد مراراً على لسان وزير خارجيتها السيد عمرو موسى عمق نظرتها لإجراءات نزع السلاح في منطقة الشرق الأوسط، حيث تحتل تلك الإجراءات موقعاً متميزاً في هيكل السياسة الخارجية المصرية من منطلق إدراك مصر بأن تلك الجهود، تعد أحد أهم المفاتيح لتحقيق السلام في المنطقة إلى جانب تأكيد السيد الرئيس محمد حسنى مبارك للسيد وزير الخارجية عمرو موسى أن موقف مصر النهائي من قضية تمديد سريان العمل بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية سيتحدد بشكل نهائي وفقاً لما ستتخذه إسرائيل في هذا الشأن.

هذا وقد أكد السيد عمرو موسى "أن مصر لم ولن تفكر في الانسحاب من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، ولكنها تعمل على تحسينها والتزام الدول النووية بالضمانات الكافية للدول غير النووية ومنها مصر. وأكد أن سياسة مصر لا تقوم على مثل هذا الانسحاب ولكن على ضرورة إدخال إسرائيل في إطارها والتفتيش على برنامجها النووي الواقع

على حدودنا وأمن المنطقة الإستراتيجي، وليس من المقبول أن يطلب من مصر والدول العربية التصويت على المد اللانهائي بينما تبقى إسرائيل خارجها معفاة من هذا الالتزام. ولذلك فإن مصر لن تصوت لصالح المد اللانهائي ، وليس من الصحيح أننا تعهدنا لأمريكا بعدم تحريض الدول العربية ضد هذه المعاهدة لسبب بسيط هو أن الدول العربية ليست في حاجة إلى تحريض، لأنها تشعر بقلق شديد على أمنها من التسلح النووي الإسرائيلي وتبحث عن ضمانات لأمنها في مواجهتها (١٩٨).

أن هذا التصريح يعكس إطاراً أو نموذجاً لعمل السياسة الخارجية المصرية وهو الاعتماد على الأطراف، وهنا في موقفها من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية فإن مصر والسياسة الخارجية المصرية، قامت بالاعتماد على تكوين جبهة مع الدول العربية المتضررة بشكل مباشر واستراتيجي من استحواذ إسرائيل على السلاح النووي.

وحول التصور المصري للمعاهدة يقول السيد الوزير عمرو موسى: "إن التصور المصري لأهداف معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية هو نفسه ما حددته منذ خمسة وعشرين عاماً، إلا أننا يجب أن نحددها مرة أخرى الآن وذلك في إطار النقاط التالية أولاً: ولدت المعاهدة في ظل نظام وأوضاع سياسية متغيرة ومتوترة وتم الاتفاق على أن نحتكم فيها إلى ميثاق الأمم المتحدة الذي جعل من حفظ السلم والأمن الدوليين أهم مسئولياته، ونزع السلاح والحد من التسلح من أهم إجراءاته، وهو طريق ينتهي بنا إلى نزع السلاح العام والشامل واتخاذ الخطوات اللازمة تحقيقاً لهذا الغرض الذي ننادى به والذي يجب أن يشمل نزع السلاح النووي والاتفاق على ترتيبات إخلاء العالم من هذه الأسلحة الفتاكة.

ثانيا: اعتبرت معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية خطوة لمنع تفاقم مشكلة انتشار الأسلحة النووية وبدأت دول كثيرة في الانضمام إليها على أساس أنه سيترتب عليها خطوات أخرى دولية وإقليمية، بعضها يحد من المخاطر الدولية للانتشار الأفقي والرأسي للأسلحة النووية، والبعض الآخر يعالج مخاطر لها طابع إقليمي. أي لم تكن المعاهدة هدفاً في حد ذاتها أو إنجازاً نقف عنده تكون له صفة الدوام في غياب إجراءات دولية وإقليمية أخرى تؤمننا حقاً إزاء الأسلحة النووية خاصة بالنسبة للدول التي رأت أن تتخلى عن الخيار النووي والعسكري.

إن أطراف المعاهدة اتفقوا على نظام ينتهي إلى نزع السلاح النـــووي العالمي وهو النظام يوفر المزيد من الأمن لجميع الأطراف على المســتويين الدولي والإقليمي. نظاماً يمكن كل أطرافه من الاستفادة السلمية مـــن هــذه التكنولوجيا الجديدة. وإني أؤكد على أننا اتفقنا على نظام نتساوى فيه جميعـاً في نهاية الطريق ويطبق على الجميع دون استثناء أو تمييز ولعل أكبر نقــد يوجه إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية هو استمرار التفاوت الشـــديد بين التزامات الدول الأطراف فيها وهو ما لا يتماشى مع المفـــهوم الجديــد الذي يجب إرساؤه ، وترسيخه فـــي العلاقـــات الدوليـــة. مفـــهوم العدالـــة والمساواة والأمن الجماعي في مناخ خال من المخـــاطر النوويـــة. وحـــول الاقتراحات المصرية أكد السيد عمرو موسى أنها تتضمن:

١ ــ بدء عملية تفاوض رسمية في لجنة الحد من التسلح في الشـــرق الأوسط الخاصة بالمسار المتعدد الأطراف حول أحكـــام وعنـــاصر إنشـــاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

٢ ــ أن تلتزم كافة دول المنطقة بالانضمام إلى المواثيق الدولية فـــي مجال منع انتشار الأسلحة النووية، وذلك في غضون فترة زمنية تتمشى مـع التوصل لاتفاقيات سلام بين إسرائيل والأطراف المشاركة في مسيرة السلام في الشرق الأوسط.

٣ ــ بحث موضوع التفتيش وإمكانيات تبادل الزيارات التفتيشية علـى المرافق النووية[١٩٩].

وفى أثناء المؤتمر الدولي المنعقد بمقر الأمـــم المتحـــدة بنيويـــورك بخصوص مد سريان معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية أكد السيد عمـــرو موسى في كلمته "أن مصر تطالب بالاتفاق على مبدأ تســـاوى الالتزامـــات والحقوق على المستوى الإقليمي، وبدأ مباحثات حول الترتيبات المنفذة لذلـك على أن تستكمل مع استكمال بنيان السلام"، كما شدد على خطورة البرنـــامج النووي الإسرائيلي محذراً من أنه سيؤدى إلى انتشار الأسلحة النووية فـــي المنطقة وينذر بسباق تسلح إقليمي، كما أنه يضعف الثقة فـــي المعـــاهدة أو الإيمان بها. وحول طرح مصر للموقف الإسرائيلي من المعاهدة أكـــد أنـــه ليس منطلقاً من البحث عن مواجهة معها، وقال إن عدم التقـــدم بالتزامـــات المعاهدة واستمرار البرنامج النووي الإسرائيلي يجعلنـــا نشـــعر بالإحبـــاط

وخيبة الأمل، وإن مصر لا تجد نفسها في وضع يمكنها من تـــأييد تجديـد سريان المعاهدة لأجل غير مسمى[٢٠٠]

إلى هنا نجد أن موقف مصر كان يسير نحو التشدد ورفض التوقيـع على تجديد سريان المعاهدة إذا لم تنضمإسرائيل لها، وهو الموقـــف الـذي لخصه السيد أسامة الباز المستشار السياسي للسيد الرئيس بقوله "إن المطلب المصري يتلخص في أن تتخذإسرائيل خطوات محددة وواضحـــة لتصفيـة برنامجها النووي وأن تتفاوض معنا حول ذلك تفاوضاً جدياً" [٢٠١].

كما أكد السيد الرئيس محمد حسنى مبارك في خطاب ذكرى تحرير سيناء دعوته إلى مفاوضات جادة تسفر عن توقيع اتفاق حول إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل، وأكد أن مصر لا تهدف إلى اصطناع أزمة مـــع أحد ولكنها تريد إثبات حسن النوايا بما يضمن قيام شرق أوسط جديد[٢٠٢].

كما رأينا تحرك مصر وتأكيدها على الموقف العربي الموحد مـــن الاتفاقية في سياق الاحتماء بالأطراف حيث سارت مصر وخارجيتها علـــى درب دول عدم الانحياز حيث تصاعدت في تلك الفترة وتيرة عمـــل وزارة الخارجية المصرية في اتجاه دول عدم الانحياز وهو ما أسفر عـــن تقديـم دول عدم الانحياز باقتراح بعدم التجديد اللانهائي والاكتفاء بتجديد كـل ٢٥ سنة وهو الموقف الذي ألمحت مصر إلى تأييده[٢٠٣].

لقد حدث تغير تدريجي للموقف المصري ليس نابعاً مـــن إحســاس بالضعف ولكن في ظل إدراك واضح للأهداف السياسية الخارجية للحملـــة ضد عدم توقيع إسرائيل معاهدة منع انتشـــار الأسـلحة النوويـة، وإدراك واضح لما يمكن الوصول إليه وتهيئة المجتمع الدولي بموقف معاد للدولـــة الإسرائيلية، ووضع هذه الدولة في مأزق فضح خروجها علـــى الشـرعية الدولية. وهو ما أكده بشكل أو آخر السيد نبيل فهمي المستشـــار السياســي لوزير الخارجية المصري حيث قال : إن الموقف المصري لا يســتند إلـى مواقف مثالية بقدر ما يستند إلى شرعية دولية وهذا خـــط سياســي ثـابت لمصر في مختلف القضايا، وأن الهدف الإستراتيجي لمصر هـو الوصـول إلى مرحلة الأمن الجماعي في إطار جماعي دولي وإقليمي طبقـــاً لميثـاق الأمم المتحدة، إلا أن هذه الخطوة وخطوات سابقة عليها مثل وقـف سـباق التسلح في جميع المجالات وخاصة في مجال أسلحة الدمار الشـــامل ومنـع نشوبها في مجالات تسلح جديدة مثل الفضـــاء الخـارجي أو التكنولوجيـا

المتطورة ثم الحد من تكدس الأسلحة التقليدية تمهيداً إلى مرحلة متقدمة للغاية وهى نزع السلاح الكامل والشامل.

هنا وانبثاقا من المواقف الاستراتيجية للخارجية المصرية لم تقم الخارجية المصرية بالانسحاب من محادثات تمديد معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية كما فعلت كوريا الشمالية في ١٩٩٥/٥/١٠.

وأشار السيد نبيل فهمي في كلمته أمام المؤتمر الدولي لتمديد سريان معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية إلى أن مصر تؤيد معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية واستمرارها في الالتزام بأحكامها وتسعى لدعم مقاصدها بما تمثله هذه المعاهدة من دعامة مهمة لاستمرار السلم والأمن الدوليين، وترى أن الأسلوب الذي اتبع في الوصول إلى مداخل المعاهدة لم يكن هو الأسلوب الأمثل أو الأوفق وقد تؤدى إلى آثار سلبية، وقال أيضاً إن عدم تأييد مصر لقرار مؤتمر نيويورك بالمد اللانهائي لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وحذرت من آثارها السلبية للقرار، وأن هذا المد يؤكد استمرار سياسة الكيل بمكيالين التي ستؤدي إلى اختلال الموازين الإقليمية والدولية، وأن التمديد اللانهائي للمعاهدة دون التزام إسرائيل بها لا يتفق مع رؤية مصر لبناء شرق أوسط جديد (٢٠٤).

وتعليقاً على إقرار المد اللانهائي لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية قال السيد عمرو موسى "إن تجديد المعاهدة ليس تجديداً غير مشروط من منطلق أن هناك مطالب طالبت بها الدول غير النووية تتعلق بالمعاهدة من الآن فصاعد"، وتتعلق بالعديد من الشكاوي الخاصة بالدول غير النووية وعدم توازن الالتزامات، وأكد السيد عمرو موسى "أن مصداقية المعاهدة لن تتحقق طالما استمر البرنامج النووي الإسرائيلي خارج شرعيتها". إن الدول التي تقدمت بالمد اللانهائي لم تتضمن دولة عربية واحدة مما يشير إلي الموقف الإقليمي والعربي الموحد إلي جانب الموقف المصري إزاء خطوة وجود برنامج نووي في المنطقة دون إشراف دولي، الأمر الذي يؤكد أن الموقف المصري ليس تكتيكيا ولا سعياً لإثبات دور أو موقف. وقال إن انتهاء المؤتمر بهذه النتيجة يشير:

أولاً : إلى أن التجديد قد تم بالأغلبية البسيطة وليس بتوافق الآراء وذلك لوجود حوالي دولة لأسباب مختلفة لم تقبل فكرة المد اللانهائي وغير المشروط.

وثانياً : إن وجود القرار الخاص بالشرق الأوسط دون المناطق الأخرى في العالم، يؤكد المشكلة القائمة في الشرق الأوسط بصفة خاصة وبالتالي يؤكد أهمية ما أثارته مصر بضرورة استمرارية العمل لعلاج هذا الموقف.

وثالثا: إن تجديد المعاهدة ليس تجديداً غير مشروط من منطلق أن هناك مبادئ طالبت بها الدول غير النووية تتعلق بالمعاهدة من الآن فصاعداً وتتعلق بالعديد من الشكاوى الخاصة بالدول غير النووية وعدم توازن الالتزامات.

وأكد أن انتهاء المؤتمر الدولي لها يعني انتهاء مشكلة وجود البرنامج النووي الإسرائيلي؛ لأن هذه المشكلة لا تزال قائمة، وبالتالي فإن ما تحقق خلال المؤتمر يعتبر خطورة إيجابية وإنجازاً جديداً في إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط طبقا لما نادى به الرئيس حسنى مبارك وهو ما نص عليه القرار الصادر من المؤتمر الدولي لأطراف المعاهدة.

وأضاف عمرو موسى "أنه لا يستطيع أن يصف نتائج المؤتمر بأنها انتصار ولكنها تقدم خطوة مؤكدة على الطريق الصعب لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وعلى رأسها البرنامج النووي الإسرائيلي[٢٠٥].

كما أعربت مصر عن خيبة أملها إزاء فشل مؤتمر حظر الانتشار النووي في اعتماد البيان الختامي، حيث قال السفير نبيل العربي في بيان الجلسة الختامية "ان البعض تصور خطأ أن المؤتمر بإصداره قرار تمديد المعاهدة، قد أدي الغرض الذي انعقد من أجله. وهذا المفهوم الخاطيء يثير قلقاً عميقاً حول مدي التزام الدول النووية خاصة المد اللانهائي للمعاهدة. وأضاف أن هذه النتيجة تؤكد وجهة نظر مصر المعارضة للتمديد الدائم للمعاهدة، وحذر العربي من الآثار السلبية لهذا الفشل والتي قد تتمثل في تصاعد سباق التسلح النووي في مناطق التوتر مما يزيد من تفاقم المشكلات الإقليمية [٢٠٦].

فى النهاية يمكننا القول ان السياسة الخارجية المصرية في الفترة السابقة على التوقيع على التمديد على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، تعمدت أن تخلق على امتدادها موقفاً ساخناً (داخلياً وخارجياً) مفاده أن مصر

لن توقع على تمديد المعاهدة قبل أن تنضم اليها إسرائيل. والموقف الرسـمي تدرج من رفض التوقيع نهائياً على التمديد إلا بعد انضمام إسرائيل للمعـاهدة الي موقف أخر حاصله أن مصر يمكن أن تكتفي بأن تعد إسرائيل بـالنظر في الانضمام إلى المعاهدة خلال أجل يتم الاتفاق عليه، ثم انتقـل الموقـف المصري الي أن مصر لا يمكنها أن توافق على التمديد اللانهائي للمعـاهدة ولكنها من الممكن أن توافق على التمديد المحدد بفترة زمنية محددة ومعينـة، وهو الاقتراح الذي لم تنجح الخارجية المصرية فى تمريره رغم حصولـه على نسبة عالية من التأييد من الدول العربية ودول عدم الانحياز في إطـار احتماء مصر بالأطراف.

سادسا: خلق ديناميات تعدد بين الأطراف المتعددة
(نموذج فترة رئاسة الرئيس محمـد حسـني مبـارك للـدورة التاسـعة والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية، يونيو ١٩٩٣-يونيو ١٩٩٤).

تلعب مصر بحكم عوامل الجغرافيا والتاريخ والوجـود ذاتـه دورا محوريا على الساحة الأفريقية باعتبارها ركيزة أساسية من ركـائز الأمـن القومي المصري والذي يؤثر فيها ويتأثر بها. وقد حققت رئاسـة الرئيـس محمد حسني مبارك لمنظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٩٣ الكثير من الآمـال الأفريقية رغم الظروف الدولية الصعبة ، وذلك في ظل قناعة راسخة بـأن مصر ترتبط بأفريقيا ارتباطا عضويا ورغم انشغال الخارجيـة المصريـة بعملية التسوية في الشرق الأوسط حيث تم في نفس العام التوقيع على اتفـاق غزة أريحا والتي لعبت مصر فيه دورا محوريا. وهـي الرئاسـة الثانيـة لمصر لمنظمة الوحدة الأفريقية خلال خمس سنوات فقط.

وقد كان لمبارك الفضل في التوصل إلى حل لكثير من المشـكلات الأفريقية أهمها إعلان الدولة المستقلة في جنوب أفريقيا والتي انضمت إلـى منظمة الوحدة الأفريقية وصارت العضو السادس والخمسين، كمـا شـهدت فترتا رئاسة مبارك للمنظمة وضع أسس إنشاء آلية لفض المنازعـات فـي القارة سلمياً. ومن هنا كان القرار المصري بدعم هذه الآلية بإنشاء مركـز مصري لتدريب الكوادر الأفريقية.

وهو الدور الذي شرحه الرئيس المصري محمد حسني مبارك فـي خطابه في افتتاح الدورة الثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية في تونـس فـي يونيو ١٩٩٤حيث قال "منذ لقائنا الأخير في القاهرة فـي يونيـو المـاضي

مضي عام حمل في طياته ومضات أمل في غد أفضل وذخر في صفحاته جهد متواصل من قادة المنظمة وشعوبها للتصدي للمشكلات العديدة التي تواجه شعوبنا وتستنزف قدراً كبيراً من طاقتها وجهودها. ومن المؤسف ومن المؤلم أن كثير من هذه المشاكل قد صنعت بأيدي أبناء القارة أنفسهم لذلك فإن الخلاص من شرور هذه المشاكل التي تنتج الحرب والدمار في أجزاء عديدة من القارة تظل في أيدينا نحن لا في أيدي غيرنا، ويكون صنع السلام والحفاظ عليه مسئوليتنا نحن قبل أن يكون مسئولية غيرنا من المنظمات الدولية أو القوي الخارجية. وعلي طريق الدبلوماسية الوقائية لدرء الأخطار واستباق الأزمات وتسوية النزاعات، خطت منظمتنا خطوة فسيحة وهامة وتسجل في قائمة إيجابيات إنجازاتها خلال العام المنصرم، وقد تحققت هذه الخطوة الرائدة حين اتفق القادة والزعماء في قمة القاهرة في يونيو الماضي على انشاء الجهاز المركزي لآلية صنع وإدارة تسوية المنازعات وتلا ذلك اجتماع عقد في القاهرة في نوفمبر الماضي على مستوي الرؤساء انتهي بوضع الأسس وتحديد الإطار اللازم لعمل هذه الآلية من خلال جهازها المركزي ترجمة المنظمة هذا الإنجاز الكبير، في خطوة هامة اخري اتخذتها حين قررت انشاء صندوق السلام لتمويل أنشطة الآلية بما يمكنها من البدء في التصدي بفاعلية لعدد من المشكلات الأفريقية بما يضفي على المنظمة مصداقية هي بحاجة إليها إزاء الاتجاه الدولي المتعاظم إلي تسوية المنازعات من خلال المؤسسات الإقليمية قبل اللجوء إلي قوي خارجية وتجنبا لوصول الصراعات إلي أبعاد دولية قد تزيد الأمور تعقيداً.

ونحن اليوم إذ ننظر إلي هذا الإنجاز التاريخي فإن حكمة الرؤساء ويقظة الشعب الأفريقي واستجابة كافة القوي للدعوة التي انطلقت لنبذ العنف والحفاظ على وحدة جنوب أفريقيا تمخضت عن النداء الذي وجهته باسم المنظمة إلي عدد من رؤساء الدول والحكومات في العواصم الغربية الكبري، مما أسهم بلا شك فى تمكين المنظمة من أن تجنب شعب جنوب أفريقيا المزيد من العنف والصدام وأن تحفظ للبلاد وحدتها وتكامل عناصرها [٢٠٧].

وفي نفس الدورة نجحت مصر في التصديق على اتفاقية "الجماعة الاقتصادية الأفريقية" من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية في أفريقيا.

وهي الإنجازات التي تحدث عنها الأمين العام للأمم المتحدة السـيد بطرس غالي في كلمته في افتتاح القمة الأفريقية الثلاثيـن حيـث قـال "إن منظمة الوحدة الأفريقية بقيادة الرئيس مبارك تابعت التطورات الهامة علـى الساحة الأفريقية بكل الجدية موضحاً أن أبرز الانجازات هو نجاح المنظمـة الأفريقية في إنشاء آلية فض المنازعات في القارة بالطرق السلمية وهو مـا أيدته الأمم المتحدة تاييداً كاملاً وشاملا.

ومن ناحية أخري لعبت مصر دوراً جوهرياً عبر قيادتها للمنظمـة في المحافظة على قوة الدفع لمساعي السلام في الصومال، وهو ما ظهر فـي اتفاق السلام بين الفصائل الصومالية فـي نـيروبي فـي مـارس ١٩٩٤، وإعلان القاهرة في ١٩٩٤/٣/٧ الذي شارك فيه قادة الفصائل الصوماليـة ورعته مصر كخطوة على طريق التسوية لمشكلة الصومال وحل المشـكلة التي انفجرت في نهاية عام ١٩٩١. وأخيراً مؤتمر المصالحة الصومالية في مايو ١٩٩٤ إلي جانب الاشتراك في الاتفاق بيـن الفصـائل فـي ليبيريـا الوصول لصيغة للسلام تحت إشراف الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الوحـدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غـرب أفريقيـا فـي يوليـو ١٩٩٣ والاتفاق على وقف إطلاق النار وتشكيل حكومة مؤقتة. ولعب دور في دفـع الأمور للأمام في انجولا وموزمبيق، وأخـيراً دخـول اتفاقيـة الجماعـة الاقتصادية الأفريقية إلي حيز التنفيذ. وهو ما لا ينفي مواجهة القـارة فـي نفس السنة لمشاكل خطيرة أهمها الحرب الأهليـة والمذابـح فـي روانـدا وبوروندي واعتراض السودان على آلية فض المنازعات بحجة أنـها تمـهد لتدخل القوي الأجنبية في الشئون الداخلية لدول القارة.

الكوميســــا

انضمت مصر للسوق المشـتركة للشـرق والجنـوب الأفريقـي (الكوميسا) في يونيو ١٩٩٨، وقد عقد مؤتمر الكوميسا فـي القـاهرة فـي الفترة من ٢٨-٢٩ فبراير ٢٠٠٠ وحدد الرئيس مبارك في كلمتـه ثلاثـة أهداف للكوميسا وهي: تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بيـن الـدول الأعضاء، وإنشاء نواة لشبكة اتصالات بين قطاع الأعمال ومراكـز اتخـاذ

القرار. إنشاء سوق أفريقية عدد سكانها ٣٨٠ مليون نسمة وتجارتها الخارجية تتجاوز ٦٢ مليار دولار. زيادة الوعي الإقليمي والدولي بهذه التجمعات وهذه القدرات. وتولي مصر اهتماماً كبيراً بعلاقاتها مع القارة الأفريقية ككل والكوميسا بشكل خاص، ويرجع ذلك إلي رغبة مصر في زيادة عدد الأسواق المفتوحة أمام صادراتها ووارداتها وتنويعها. كذلك لمصر مصالح أمنية وسياسية مع دول التجمع بالإضافة إلى دور مصر المحوري في القارة الأفريقية ككل. ومن هنا جاء اهتمام مصر وإنشاء لجنة وزارية برئاسة رئيس الوزراء وعضوية تسعة وزراء من المختصين في هذا المجال، وتمثل التجارة المصرية مع دول الكوميسا حوالي٨٦ % من إجمالي التبادل التجاري بين مصر والقارة الأفريقية(٢٠٨).

وعلي صعيد سياستها الخارجية الأفريقية واتساقا مع جهودها السابقة أيدت مصر كافة المساعي الرامية إلى إسراع الخطى في تنفيذ مشروع إقامة الجماعةالاقتصادية والتي كان من المقرر إنشاؤها بمقتضى اتفاقية أبوجا بنيجيريا ١٩٩١ والتي استهدفت إتاحة سوق أفريقية مشتركة وإزالة العوائق أمام التجارة والاستثمار فيما بين الدول الأفريقية..لم تكن الاعتبارات الاقتصادية على أهميتها هي التي حكمت انضمام مصر إلى الكوميسا، وإنما لعبت الاعتبارات السياسية الاستراتيجية دوراً مهما في تكثيف المساعي المصرية لدعم حركة التعاون مع دول التجمع. ويأتي في مقدمة هذه الاعتبارات أن دول حوض النيل العشرة أعضاء في تنظيم الكوميسا كما تشرف دول التنظيم على الساحل الغربي للبحر الأحمر وخليج عدن وساحل شرق أفريقيا مما يفتح أمام مصر فرصة العمل للحفاظ على مصالحها الأمنية والاستراتيجية في منطقة بالغة الأهمية في هذا الخصوص (٢٠٩).

ودول الكوميسا هي: مصر، السودان، أثيوبيا، جيبوتي، أوغندا، كينيا، تنزانيا، رواندا، بوروندي، الكونغو الديمقراطية، مالاوي، سيشل، موريشيوس، جزر القمر، مدغشقر، زامبيا، زيمبابوي، ناميبيا، أنجولا، سوزيلاندا.

قد كانت مصر طلبت الانضمام لمنظمة الكوميسا مع بداية إنشائها في ١٩٩٤ /١٩٩٥ولكن قامت السودان برفض انضمام مصر لها، وعادت مصر مرة أخرى بإعادة طلب الانضمام بعد تحسن علاقاتها مع السودان

في نوفمبر ١٩٩٧ وتم قبول مصر بالإجماع كعضو في الكوميسا في ٢٧ نوفمبر ١٩٩٧ [٢١٠]، وقد وقع السيد عمرو موسى وثيقة انضمام مصر للكوميسا في ٢٩يونيو ١٩٩٨ في كينشاسا عاصمة أوغندا، وأكد السيد عمرو موسى وزير الخارجية "أن عضوية مصر في الكوميسا تفتح أمامها سوقاً واسعاً تضم عشرين دولة أفريقية تمهيداً لاقامة سوق أفريقية شامل وقال إن مصر تأخرت في الانضمام لهذه المنظمة ومع ذلك فإن هذه الخطوة تمت في لحظة مناسبة مع الصحوة الاقتصادية في مصر[٢١١].

يبرز البعد الأول لانضمام مصر إلى الكوميسا في حل الإشكالية المؤسسية التي كانت تتمثل في عدم عضوية مصر في أي من التجمعات الأفريقية شبه الإقليمية التي استلزمت اتفاقية(الجماعةالاقتصادية الأفريقية) الموقعة في (أبوجا) وجودها وتنشيطها خلال المرحلة الأولى من تنفيذ الاتفاقية والتي بدأت في مايو ١٩٩٤ ولمدة خمس سنوات.

ونري البعد الثاني فى أن انضمام مصر لتجمع الكوميسا يشكل إضافة ضرورية ومفيدة في الارتباط الاقتصادي بالقارة، وتبرز في ذلك دلالتان الأولى نجد فيها التعويض عن الجهود التي سبق بذلها من أجل تجمع (أندروجو) الذي كان مقرراً له أن يشكل تعاونا اقتصاديا يضم دول حوض النيل، مع اعتبار أهمية هذه الدول للأمن القومي المصري، حيث أن تجمع (الكوميسا) يضم هذه الدول بالإضافة إلى دول الجنوب الأفريقي. والثانية أنه يشرك مصر الواقعة في شمال القارة باعتبار التماس مع مجموعتين من الدول الأفريقية دول الشرق ودول الجنوب وهو ما يعتبر تحدياً هاماً إزاء التوجهات التي كانت تريد فصل شمال القارة عن جنوبها.

وفي البعد الثالث قد يثير انضمام مصر لتجمع (الكوميسا) التنافس أو التسابق بين الدوائر الاقتصادية التي تتحرك فيها مصر خاصة الدائرتين العربية والأفريقية. وهو البعد الذي أكدت عليه السفير دولت حسن مساعد وزير الخارجية للعلاقات الاقتصادية الدولية والتعاون الدولي بقوله" إن البعد الاقتصادي يحتل أولوية متقدمة جداً في السياسة الخارجية المصرية والأمثلة عديدة بالنسبة للنشاط الاقتصادي الذي تقوم به، وأكد أن تجمع الكوميسا يزخر بالثروات والخبرات أمام تعاون مصر مع الدول الأخرى أعضاء الكوميسا كبيرة جداً في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بصفة خاصة [٢١٢]. ومن ناحيته أوضح السيد عمرو موسى

"أن العولمة أمر واقع وعلينا أن نتعامل معه لا أن ننعزل عنـــه وهـــو مـــا يفرض علينا تضافر الجهود على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية مـــن أجل تعظيم المكاسب الناجمة عن هذه الظاهرة والحـــد مـــن ســـلبيتها وأن الاهتمام بالجانب الاقتصادي في العلاقات المصرية – الأفريقية من شأنه أن يدعم دور مصر الثابت في الدفاع عن قضايا أفريقيا السياسية ويعزز مـــن التضامن بين الأسرة الأفريقية في إطار مبادئ وأهـــداف منظمـــة الوحـــدة الأفريقية.

وهو الأمر الذي عاد وأكده في كلمته أمام قمة رؤساء وحكومـــات الكوميسا في نيروبي حيث أكد " حرص مصر على أن تقوم دول الكوميســا بدور فعال من التوصل إلي دعم الاستقرار والسلام والأمن فـــي منطقتـــها، مشيراً إلي أهمية تهيئة المناخ الملائم لتحقيق الأمن في بعض مناطق القـــارة لإتاحة الفرصة للتنمية الاقتصادية وإنشاء منطقة التجارة الحرة (٢١٣).

هوامش:

(١) الأهرام ١٩٩١٠/٦/١٧
(٢) الأهرام ١٩٩٢/٣/٩.
(٣) الأهرام ١٩٩٢/٣/١٤.
(٤) الأهرام ١١ /١٩٩٣/٤.
(٥) الأهرام ١٩٩٣/٤/١
(٦) الأهرام ١٩٩٣/٤/٧.
(٧) الأهرام ١٩٩٤/٥/٢٣
(٨) الأهرام ١٩٩٤/١١/١٦.
(٩) الأهرام ١٩٩٥/٩/٩
(١٠) رويتر ١٩٩٥/١١/١٩.
(١١) الأهرام ١٩٩٥/١٢/٥.
(١٢) الحياة ١٩٩٦/٢/٩.
(١٣) الأهرام ١٩٩٥/٩/٩.
(١٤) الأهرام ١٩٩٥/٩/٥
(١٥) الأهرام ٢/ ٣/ ١٩٩٦.
(١٦) الأهرام ١٩٩٦/٣/٣.
(١٧) الأهرام ١٩٩٦/٦/٩..
(١٨) الأهرام ١٩٩٦/٦/٢٦.
(١٩) الأهرام ١٩٩٦/٧/٢٣.
(٢٠) الأهرام ١٩٩٦/٩/١٠.
(٢١) الأهرام ١٩٩٧/٣/٢٢.
(٢٢) الأهرام ١٩٩٧/٤/١٢.
(٢٣) الأهرام ١٩٩٧/٨/٢٧.
(٢٤) الأهرام ١٩٩٧/١٠/٢٣.
(٢٥) الأهرام ١٩٩٧/١١/٢١.
(٢٦) الأهرام العربي ١٩٩٧/١١/٢٩.
(٢٧) الأهرام ١٩٩٨/٢/١.
(٢٨) الأهرام ١٩٩٨/٢/٣.

(٢٩) الأهرام ١٩٩٨/٢/٤.
(٣٠) الأهرام ١٩٩٨/٢/٥.
(٣١) الأهرام ١٩٩٨/٢/١٠.
(٣٢) الأهرام ١٩٩٨/٦/١٦.
(٣٣) الأهرام ١٩٩٨/٨/٦.
(٣٤) الأهرام ١٩٩٨/٩/٢٩.
(٣٥) الأهرام ١٩٩٨/١٢/١١.
(٣٦) الأهرام ١٩٩٨/١٢/٢٠.
(٣٧) وكالات الأنباء ١٩٩٩/١/٣.
(٣٨) الأهرام ١٩٩٩/١/٤.
(٣٩) الشعب ١٩٩٩/٢/٢٦.
(٤٠) الأهرام ١٩٩٩/٥/٣٠.
(٤١) الأهرام ١٩٩٩/٦/٢٣.
(٤٢) الأهرام ١٩٩٩/٨/٢٣.
(٤٣) الأهرام ١٩٩٩/٩/١٧.
(٤٤) الأهرام ١٩٩٩/٩/٢٨.
(٤٥) الأهرام ٢٠٠٠/٤/٣٠.
(٤٦) الأهرام ١٩٩٦/٥/٢٩.
(٤٧) الأهرام ١٩٩٦/٦/١.
(٤٨) الأهرام ١٩٩٦/٦/٤.
(٤٩) الأهرام ١٩٩٦/٦/٨.
(٥٠) الأهرام ١٩٩٦/٦/١٣.
(٥١) الأهرام ١٩٩٦/٦/٢١.
(٥٢) الأهرام ١٩٩٦/٦/٢٢.
(٥٣) الأهرام ١٩٩٦/٦/٢٢.
(٥٤) الأهرام ١٩٩٦/٦/٢٦.
(٥٥) الأهرام١٩٩٦/٦/٢٣.
(٥٦) الأهرام ١٩٩٦/٧/٤.
(٥٧) الأهرام ١٩٩٦/٧/١٩.
(٥٨) الأهرام١٩٩٦/٧/ ٢٢.

(٥٩) الأهرام ١٩٩٦/٧/٢٤.
(٦٠) الأهرام ١٩٩٦/٩/٢.
(٦١) الأهرام ١٩٩٦/٩/١٤.
(٦٢) الأهرام ١٩٩٦/٩/١٦.
(٦٣) الأهرام ١٩٩٦/٩/٢٣.
(٦٤) وكالات الأنباء ١٩٩٦/٩/٢٤.
(٦٥) الأهرام ١٩٩٦/٩/٢٧.
(٦٦) تايم ١٩٩٦/١٠/١٥.
(٦٧) وكالة رويتر ١٩٩٦/١١/٢.
(٦٨) الأهرام ١٩٩٦/١١/٨.
(٦٩) الحياة ١٩٩٦/١١/١٣.
(٧٠) الأهرام ١٩٩٦/١١/١٤.
(٧١) الأهرام ١٩٩٦/١١/٢٢.
(٧٢) الأهرام ١٩٩٦/١١/٢٥.
(٧٣) الأهرام ١٩٩٧/٣/٦.
(٧٤) الأهرام ١٩٩٧/٣/١٨.
(٧٥) الأهرام ١٩٩٧/٣/٢٠.
(٧٦) الأهرام ١٩٩٧/٤/١١.
(٧٧) الأهرام ١٩٩٧/٥/١٧.
(٧٨) الحياة ١٩٩٧/٥/٢٣.
(٧٩) الأهرام ١٩٩٧/٥/٢٧.
(٨٠) الأهرام ١٩٩٧/٩/٣.
(٨١) الأهرام ١٩٩٧/١٠/١٩.
(٨٢) الشعب ١٩٩٩/٥/٧.
(٨٣) رويتر ١٩٩٩/٥/١٦.
(٨٤) د. محمد سعد أبو عامود، النظام السوداني من منظور علاقاته مع مصر، السياسة الدولية، إبريل ١٩٩٧، ص ٧٩.
(٨٥) أسامة الباز، مجلة الوسط، العدد ٩١، أكتوبر ١٩٩٣، نقلاً عن د.محمد سعد أبو عـامود، مرجع سبق ذكره.
(٨٦) السياسة ١٩٩٦/٧/٤.

(٨٧) لواء متقاعد إسماعيل محمد،مصر والسودان ومرحلة جديدة من التعاون،مجلة الدفاع،١/٢/٢٠٠٠،ص ١٢.

(٨٨) بيانات السيد عمرو موسى، الهيئة العامة للاستعلامات، ٩٢/١٩٩٣.

(٨٩) بيانات السيد عمرو موسى، الهيئة العامة للاستعلامات، ٩٢/١٩٩٣.

(٩٠) الأهرام ٢٢/٧/٩٥.

(٩١) الأهرام ٣/٧/٩٥.

(٩٢) الأهرام ٢٨/٧/٩٥.

(٩٣) الأهرام ١١/٩/٩٥.

(٩٤) الأهرام ١٢/٩/٩٥.

(٩٥) الأهرام ٢٢/٩/٩٥.

(٩٦) ٢٨/١١/١٩٩٥ وكالات الأنباء، أ.ف.ب.

(٩٧) الأهرام ٣٠/١١/١٩٩٥.

(٩٨) الأهرام ٣٠/١١/١٩٩٥.

(٩٩) الحياة ٨/١٢/١٩٩٥.

(١٠٠) انظر الأهرام ١١/١٢/٩٥.

(١٠١) الأهرام ١٥/١٢/٩٥.

(١٠٢) الأهرام ١٩/١٢/٩٥.

(١٠٣) الحياة ١٢/١/١٩٩٦.

(١٠٤) ١/٢/١٩٩٦.

(١٠٥) الحياة ١٠/٢/٩٦.

(١٠٦) الأهرام ٢٧/٤/٩٦.

(١٠٧) الأهرام ٣/٤/٩٦.

(١٠٨) الأهرام ٦/٤/٩٦.

(١٠٩) الأهرام ٢٨/٤/٩٦.

(١١٠) الأهرام ٢٥/٥/٩٦.

(١١١) الحياة ٦/٦/٩٦.

(١١٢) الأهرام ٢٤/٦/٩٦.

(١١٣) الأهرام ٢٥/٦/٩٦.

(١١٤) الأهرام ٢٨/٦/٩٦.

(١١٥) الأهرام ١٠/٧/٩٦.

(١١٦) الوفد١٦/٧/٩٦.
(١١٧) الحياة٢/٨/٩٦.
(١١٨) الحياة ٢/٨/٩٦.
(١١٩) الأهرام ١٨/٨/٩٦.
(١٢٠) الأهرام ١٦/٩/٩٦.
(١٢١) الحياة ١٥/١٠/٩٦.
(١٢٢) الأهرام المسائي ٢٢/١١/٩٦.
(١٢٣) الأهرام ١/١/١٩٩٧.
(١٢٤) الأهرام ١٦/٤/٩٧.
(١٢٥) الأهرام ١١/٥/٩٧.
(١٢٦) الأهرام ٣/٩/٩٧.
(١٢٧) مايو ١/١٢/١٩٩٧.
(١٢٨) الأهرام ٩/١١/٩٧.
(١٢٩) الأهرام ١٤/٢/٩٨.
(١٣٠) الأهرام ٨/٣/٩٨.
(١٣١) الأهرام ١٦/٣/٩٨.
(١٣٢) الأهرام ٢٤/٣/٩٨.
(١٣٣) ألأهرام ٢/٥/٩٨.
(١٣٤) الأهرام ١٠/٥/٩٨.
(١٣٥) الأهرام ١٠/٨/٩٨.
(١٣٦) الأهرام ٢٩/٨/٩٨.
(١٣٧) الأهرام ٧/١٠/٩٨.
(١٣٨) الأهرام ٢٢/١٠/٩٨.
(١٣٩) الأهرام ٣٠/٥/٩٩.
(١٤٠) الأهرام ١٥/٨/٩٩.
(١٤١) الأهرام ١٥/٩/٩٩.
(١٤٢) الأهرام ٢٥/٩/٩٩.
(١٤٣) الأهرام ٢٤/١١/٩٩.
(١٤٤) الأهرام ١٧/١٢/٩٩.
(١٤٥) الأهرام ٢٩/١٢/٩٩.

(١٤٦) الأهرام ٢/١/٢٠٠٠.
(١٤٧) الأهرام١٥/٣/٢٠٠٠.
(١٤٨) الأهرام ١٥/٤/٢٠٠٠.
(١٤٩) الأهرام ٦/٦/٢٠٠٠.
(١٥٠) حنان البيلي، الشراكة المصرية الأمريكية، السياسة الدولية، أبريل ١٩٩٦، ص ١٩٣.
(١٥١) الأهرام ١٤/٣/١٩٩٥.
(١٥٢) الأهرام ١٦/٣/٩٥.
(١٥٣) عبد الرحمن عقل،الأهرام، ٢٠/٣/٩٥.
(١٥٤) الأهرام ٢١/٣/٩٥.
(١٥٥) الأهرام ٥/٤/٩٥.
(١٥٦) الأهرام ٦/٤/٩٥.
(١٥٧) الأهرام ٨/٤/٩٥.
(١٥٨) الأهرام ٩/٤/٩٥.
(١٥٩) الأهرام ٢٠/٤/٩٥.
(١٦٠) مصطفي الفقى، الأهرام، ٢٥/٤/٩٥.
(١٦١) العالم اليوم ٢/٥/٩٥.
(١٦٢) العالم اليوم ٢/٥/٩٥.
(١٦٣) الاخبار ٦/٥/٩٥.
(١٦٤) أسامة غيث، ديبلوماسية طرق الأبواب، الأهرام ١٠/٦/٩٥.
(١٦٥) الأهرام ١٣/٦/٩٥.
(١٦٦) الأهرام ١٨/٦/٩٥.
(١٦٧) الحياة ٢٣/١٢/١٩٩٥.
(١٦٨) الأهرام ١٥/١/٩٦.
(١٦٩) الأهرام ٢٧/٣/١٩٩٦.
(١٧٠) الأهرام ١٤/٣/٩٧.
(١٧١) الأهرام ٥/٨/٩٧.
(١٧٢) الأهرام ٢٧/١/٩٨.
(١٧٣) الأهرام ٥/٣/٩٨.
(١٧٤) وكالات الأنباء ٢٨/١١/١٩٩٤.
(١٧٥) الأهرام،٣/١٢/٩٤.

(١٧٦) الأهرام ٥/١٢/٩٤.
(١٧٧) العربي (لواء د. محمد محمد خليل، مصر واتحاد المغرب العربي، مجلة الدفاع، ١/٢/١٩٩٥، ص ٥٠ و ص٥١).
(١٧٨) الأهرام ٢٧/١١/٩٥.
(١٧٩) الأهرام ٢٢/١٢/١٩٩٥.
(١٨٠) الأهرام ١/٢/١٩٩٦.
(١٨١) الحياة ٨/١/٩٦.
(١٨٢) العالم اليوم، صلاح صابر، ٨/١/٩٦.
(١٨٣) الأهرام ١٩/٤/١٩٩٧.
(١٨٤) الأهرام ٢٩/٥/١٩٩٩.
(١٨٥) صلاح الدين حافظ، الأهرام، ٢/١١/١٩٩٩.
(١٨٦) أحمد نافع، في الطريق إلى تنشيط الاتحاد المغاربي، الأهرام، ١/٦/٢٠٠٠.
(١٨٧) د. سوزان أبو رية، الأهرام ٥/٨/٢٠٠٠.
(١٨٨) الأهرام ٢٩/٧/٢٠٠٠.
(١٨٩) الأهرام ٩/٨/٢٠٠٠.
(١٩٠) أحمد السيد النجار، الاقتصاد المصري والشراكة مع الاتحاد الأوروبي، الملف الاستراتيجي، أغسطس ٢٠٠٠، ص ٧٤.
(١٩١) الأهرام ٩/٨/٢٠٠٠.
(١٩٢) الحياة ٧/٧/٢٠٠٠.
(١٩٣) الأهرام ١٢/٤/٢٠٠٠.
(١٩٤) المجموعة، روزاليوسف، ٢٠/٥/٢٠٠٠.
(١٩٥) سعيد النجار، "البعد الغائب في اتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوروبي"، الأهرام، ١٦/٧/٢٠٠٠.
(١٩٦) د. عبد المنعم سعيد، "المشاركة مع الاتحاد الأوروبي"، الأهرام، ١٠/٧/٢٠٠٠.
(١٩٧) حوار للسيد عمرو موسى مع صلاح الدين حافظ، الأهرام، ١٨/٤/١٩٩٥.
(١٩٨) عمرو موسى، حوار مع جريدة الأهرام الدولي، الأهرام الدولي ١٨/٤/١٩٩٥.
(١٩٩) عمرو موسى، الأهرام، ١٢/٤/١٩٩٥.
(٢٠٠) عمرو موسى، الأهرام، ٢١/ ٤/١٩٩٥.
(٢٠١) أسامة الباز، الأهرام، ٢٤/٥/١٩٩٥
(٢٠٢) الأهرام، ٢٦/٤/١٩٩٥.

(٢٠٣) الحياة، ١٩٩٥/٥/٣

(٢٠٤) الأهرام، ١٩٩٥/٥/١٢

(٢٠٥) الأهرام، ١٩٩٥/٥/١٤.

(٢٠٦) الأهرام،١٩٩٥/٥/١٥.

(٢٠٧) الهيئة العامة للاستعلامات، يونيو ١٩٩٤

(٢٠٨) لواءأ. ح. د. محمد رضا فودة، مجلة الدفاع، ٢٠٠٠/٨/١،ص ٢٧.

(٢٠٩) د. السيد فليفل، الأهرام الاقتصادي، ٢٠٠٠/٥/٢٦.

(٢١٠) الأهرام ١٩٩٧/١١/٢٨.

(٢١١) عمرو موسى، الأهرام، ٣٠ يونيو ١٩٩٨.

(٢١٢) الأهرام، ١٩٩٨/١٠/٢٧.

(٢١٣) الأهرام، ١٩٩٩/٥/٢٥.